جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مخبر التحولات القانونية وانعكاساتها على التشريع الجزائري

أطروحة دكتوراه

مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث(LMD)

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: دراسات إفريقية

العنوان:
المقاربة الجزائرية لحل النزاعات بالقارة الإفريقية.
دراسة حالة النزاع في مالي 2014-2025.

إعداد الطالب:
- سلامة الصادق فرابي

إشراف الأستاذ الدكتور:
- بقاص خالد

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
المكي دراجي	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	رئيسًا
خالد بقاص	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مشرفًا ومقررًا
الصادق جراية	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مشرفًا مساعدًا
عبد الحميد فرج	أستاذ تعليم عالي	جامعة الوادي	مناقشًا
محمد خميس	أستاذ تعليم عالي	جامعة ورقلة	مناقشًا
العيد ذويب	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط	مناقشًا
حفيضة معمر	أستاذ محاضر أ	جامعة تيبازة	مناقشًا

السنة الجامعية: 2024-2025م / 1446-1447هـ

الإهداء

يطيب لي المقام أن أضع بين يدي والدي الكريمين هذا الجهد العلمي، هدية لوالدتي العزيزة التي حملتني في بطنها وسهرت على تربيتي أحس تربية، وصدقةٍ جاريةٍ على روحي والدي العزيز الذي تمنيت أن يكون حاضرا بيننا ليشاركني فرحتي، وإلى أساتذتي الأفاضل كل باسمه ومقامه الذين شُرِّفت أن أكون من طلبتهم ونَهلتُ من معارفهم.

كما أهدي هذا العمل لزوجتي الغالية ورفيقة دربي على مساندتها لي وتحملها عناء المسؤولية أثناء انشغالي في انجاز هذا العمل، وإلى أولادي **رسيم** و**نورسين** عسى الله أن يصلحهما دينًا وعلمًا وخلقًا.

وإلى إخوتي وأخواتي وأصهاري وعمي وعماتي وأخوالي، وإلى جميع أصدقائي.

وأرجو الله العزيز القدير أن يسدد خطاي ويثبتني على ما يحبه ويرضاه.

الصادق فرابي سلامة

شكر وعرفـان

الحمد لله كثيرًا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق

أناره الله بنوره واصطفاه.

بداية أحمد الله وأن وفقني في إتمـام هذا الجهد المعرفي.

وانطلاقًا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله، أتقدم بخالص الشكر والتقدير

والعرفان للأستاذ المشرف: **البروفيسور خالد بقاص** على إرشاداته وتوجيهاته التي لم يبخل بها

علي، فقد كان نِعْمَ الموجه ونِعْمَ الناصح.

كما أقدم شكري الخاص إلى زوجتي العزيزة أم رسيم ونورسين على دعمها المعنوي

ومساندتها لي في إتمام انجاز هذه الأطروحة .

كما أتقدم بالثناء إلى كل أساتذتي الذين تتلمذت على يدهم من مرحلة الابتدائي وصولا إلى

مرحلة الدكتوراه.

كما أتقدم أيضا بجزيل الشكر والثناء إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

الصادق فرابي سلامة

قائمة المختصرات

المختصر	تفكيك المختصر	الترجمة إلى اللغة العربية
CINC	The Complex Index of National Capabilities	مؤشر مركب القدرات القومية
ME	Military Expenditures	النفقات العسكرية
MP	Military Personnel	التعداد العسكري
IS	Iron and Steel Production	إنتاج الحديد والصلب
NRG	Energy Consumption	استهلاك الطاقة
TPOP	Total Population	عدد السكان الإجمالي
UPOP	Urban Population	عدد السكان القاطنين في المدن
GDP	Gross Domestic Product	الناتج الإجمالي الخام
BRI	Belt and road Initiative	مبادرة الحزام والطريق
TSH	Trans-Saharian Highway	الطريق السريع العابر للصحراء
SIPRI	Stockholm International Peace Research Institute	معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام
SWAPO	The South West Africa People's Organization	منظمة سكان جنوب غرب إفريقيا
FRELIMO	Mozambique Liberation Front	جبهة تحرير موزمبيق
DIP	Department of Information and Propaganda	دائرة الاستعلام والدعاية
NEPAD	New Partnership for Africa’s Development	الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا
TSGP	The Trans-Saharan Gas Pipeline	أنبوب الغاز العابر للصحراء
TSFO	The Trans-Saharan Fiber Optic	الألياف البصرية العابر للصحراء
ADB	Africain Development Bank	بنك التنمية الإفريقي
AOF	Afrique Occidentale Française	غرب إفريقيا الفرنسية
CPI	Corruption Perceptions Index	مؤشر مدركات الفساد
GGI	Good Governance Index	مؤشر الحكم الراشد
UDPA	L'Union du Peuple Malien (UDPA) Démocratique	إتحاد الشعب المالي الديمقراطي
RLI	Rule of law Index	مؤشر سيادة القانون
FCI	Failed States Index	مؤشر الدولة الفاشلة
BSTI	Bertelsmann Stiftung’s Transformation Index	مؤشر تحول برتلسمان شتيفتونغ
HDI	Human Development Index	مؤشر التنمية البشرية
MNLA	The National Movement for the Liberation of Azawad	الحركة الوطنية لتحرير الأزواد

AQIM	Al-Qaeda in the Islamic Maghreb	تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي
JNIM	Jama'at Nusrat al Islam wa al Muslimeen	جماعة نصرة الإسلام والمسلمين
ECOWAS	The Economic Community of West African States	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
ATT	Amadou Toumani Touré	أمادو توماني توري
MAA	Mouvement Arabe de l'Azawad	الحركة العربية الأزوادية
CMFPR	La Coordination des Mouvements et Forces Patriotiques de Resistance	تنسيقية حركات الدفاع الذاتي والمقاومة
CPA	La Coalition du Peuple Pour l'Azawad	تحالف الشعب من أجل الأزواد
CEDEAO	la Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
GATTIA	Groupe autodéfense touareg Imghad et alliés	مجموعة الدفاع الذاتي إمغاد والحلفاء
MINUSMA	Mission multidimensionnelle intégrée des Nations Unies pour la stabilisation au Mali	مهمة متعددة الأبعاد التابعة للأمم المتحدة من أجل الاستقرار في مالي
CMA	Coordination of Movements of Azawad	تنسيقية الحركات الأزوادية
CPA	la Coalition Populaire de l'Azawad	الائتلاف الشعبي للأزواد
HCUA	Haut Conseil Pour L'unité de L'azawad	المجلس الأعلى من أجل وحدة الأزواد
DDR	Désarmement, Démobilisation, Réinsertion	برنامج نزع السلاح، تسريح وإعادة الإدماج
CSA	Comitè des Suivi de l'Accord	لجنة متابعة الاتفاق
FDI	Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
MOC	Operational Coordination Mechanism	آلية التنسيق العملياتي
IBK	Ibrahim Boubakar Keïta	إبراهيم بوبكر كيتا
UNDP	United Nation Development Program	برنامج التنمية للأمم المتحدة

USAID	United States Agency for International Development	الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية
AAICSD	Algerian Agency for International Cooperation for Solidarity and Development.	الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية
BVG	Bureau de verification General	مكتب التحقيق العام
CFA	Communauté Financière Africaine	المجموعة المالية الإفريقية
GTI	Global Terrorism Index	مؤشر الإرهاب العالمي
UNODC	UN Office on Drugs and Crime	مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة
MSA	Le Mouvement pour le salut de l'Azawad	حركة الإنقاذ من أجل الأزواد
FLA	Front de libération de l'Azawad	جبهة تحرير الأزواد

مقدمة

تعاني القارة الإفريقية منذ استقلال دولها عددًا كبيرًا من النزاعات والأزمات التي تتنوع بين داخلية وإقليمية، وبالرغم من الجهود الدولية ممثلة في منظمة الأمم المتحدة والإقليمية ممثلة في منظمة الاتحاد الإفريقي، إلا أن كثيرًا من تلك النزاعات بقيت قائمة، وهو ما دفع عددًا من الدول في المنطقة إلى تكثيف تحركاتها الدبلوماسية، سعيًا إلى إحداث تغيير إيجابي، مستخدمة في سبيل تحقيق ذلك، قدراتها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية.

ويعدُّ النزاع في مالي أحد أبرز النزاعات التي تشهدها القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي تحديدًا، والذي حرَّك الجزائر بحكم الجوار وعوامل التاريخ لطرح مقاربتها لحل النزاع الداخلي المستمر منذ ستينيات القرن الماضي(1963)، وصولًا إلى توقيع الأطراف المالية المتنازعة على اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015.

واستنادًا إلى ما سبق تسعى هذه الدراسة إلى بحث وتفكيك واقع ومسار المقاربة الجزائرية لحل النزاع في إفريقيا عموما، والنزاع في مالي بشكل خاص باعتباره العنصر الرئيسي في الدراسة.

ولمعالجة الموضوع المدروس، اعتمدت الدراسة أربعة فصول، تطرق أولها للإطار التاريخي للسياسة الجزائرية اتجاه إفريقيا، في حين عرض الفصل الثاني لواقع النزاع في مالي بين السياقات الحديثة والتجليات الإقليمية والدولية المعاصرة.

أما الفصل الثالث فقد ناقش عنصر الجهود الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع في مالي، وخَلُصَ الفصل الرابع والأخير إلى بحث آفاق المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري

أولًا: الإطار المنهجي

المشكلة البحثية :

شهدت القارة الإفريقية بداية سنة 2011، عدة تغيرات جيوسياسية أثرت على المستوى الأمني والسياسي لدولها، ولعل أبرزها تلك التي حدثت في مالي بداية سنة 2012، عندما أعلنت حركة تحرير الأزواد تمردها الرابع على الحكومة المالية، إذ يعد هذا التمرد الأعنف منذ استقلال البلاد سنة 1961.

فقد ترك النزاع الداخلي العديد من الآثار التي هددت الأمن القومي لمالي وللدول المجاورة لها، ما جعل القوى الفاعلة في منطقة الساحل لاسيما الجزائر، تسعى لحل النزاع عبر إطلاق عملية تفاوضية جادة، بدءًا من سنة 2014، لذلك تسعى الدراسة إلى بحث موضوع المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي بعد سنة 2014، ومحاولة تفكيك المشكلة البحثية التالية:

ما حدود فعالية المقاربة الجزائرية لحل النزاع الداخلي في مالي؟

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أبرز توجهات السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا؟

2- فيم تتمثل محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ؟

3- ما طبيعة النزاع الداخلي في مالي؟

4- ما أهم مبادرات السلام التي طرحتها الجزائر لحل النزاع في مالي؟

5- ما هي التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه نجاح المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي؟

6- ما مستقبل العلاقات الجزائرية المالية في ظل انسحاب الأخيرة من اتفاق الجزائر 2015؟

2- مجالات الدراسة:

أ- **الإطار الزماني:** ويمتد من بداية سنة 2014، تاريخ بداية المفاوضات بين حركة تحرير الأزواد والحكومة المركزية في العاصمة الجزائرية إلى غاية سنة 2025، مع العودة إلى السياق التاريخي للنزاع في مالي وأسباب اندلاعه منذ أول تمرد سنة 1963.

ب- الإطار المكاني: ويتمثل في دولة الجزائر التي طرحت مقاربتها متعددة الأبعاد لحل النزاع في مالي، ودولة مالي باعتبارها المُخَاطَبَة بالمقاربة الجزائرية، والتي تهدف إلى تحقيق الأمن في عموم منطقة الساحل.

ج- المجال الموضوعي: تعالج الدراسة موضوع المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي، والتي تشمل مختلف الأبعاد الدبلوماسية والاقتصادية والدينية.

3- الفروض العلمية:

بناءً على المشكلة المطروحة، تطرح الدراسة الفرضيات التالية:

أ- كلما زادت حدَّة التحولات في البيئة الإقليمية والدولية، ازدادت حدَّة النزاعات في الدول الهشة.

ب-ترتبط فعالية الجهود الدبلوماسية للدولة الوسيط في حل النزاعات الإقليمية بمكانتها الجيوسياسية في الإقليم.

ت-يتوقف استمرار مقاربة الدولة الوسيط، على مدى تكيفها مع التحولات السياسية والأمنية للدولة المستهدفة.

4- الأهمية العلمية والعملية:

أ- الأهمية العلمية: تأتي أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على دور المقومات الجيوسياسية للدولة وتأثيراتها على ديناميكية سلوكها الخارجي، خاصة في القضايا المرتبطة بالأمن القومي لتلك الدول، ومساهمتها في صياغة سلوك خارجي فعَّال لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل والدول المجاورة.

ب- الأهمية العملية: وتتمثل في السعي إلى تقديم ثمرة هذا العمل إلى السلطة الوصية، أملاً في تطبيقها ميدانياً والاسترشاد بها.

5- <u>المناهج والاقتراب المستخدمة:</u>

تستخدم الدراسة **منهج دراسة الحالة** كمنهج أساسي ، وهو منهج يعتمد عليه الباحث لدراسة حالة معينة بالتفصيل المعمق من كل الجوانب وربطها بمختلف المتغيرات التي تؤثر فيها[1]، مع تحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما يتطرق لمختلف السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي وُجِدَت فيها الحالة موضوع الدراسة.

حيث يقوم الباحث بجمع المعلومات من مختلف المصادر حول حالة معينة سواء كانت وحدة سياسية أو مؤسساتية أو شخصية قيادية. ويعتمد منهج دراسة الحالة على مجموعة من الخطوات المنهجية بدءًا بتحديد وحدة التحليل والمشكلة البحثية وصياغة الفرضيات وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها وصولًا إلى نتائج.

وقد طبقت الدراسة خطوات منهج دراسة الحالة حول النزاع في مالي بالتطرق إلى الأسباب الحقيقية للنزاع وكيف تتداخل المتغيرات التاريخية والسياسية والثقافية مع بعضها البعض وتداعيات ذلك النزاع على المستوى الداخلي والإقليمية، والتركيز على جهود الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع في مالي منذ ستينيات القرن الماضي.

[1] - محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997)، ص ص.88-89

كما استخدمت الدراسة **اقتراب الدور**،الذي نشأ في المجال متعدد التخصصات لعلم النفس الاجتماعي، ويمكن تطبيقه بشكل مناسب على مستويات التحليل الثلاثة: الفرد، والدولة، والنظام.

لا يشير اقتراب الدور إلى اقتراب واحد بعينه، بل إلى مجموعة من الاقترابات التي تبدأ من مفهوم الدور بوصفه عنصراً مركزياً في الحياة الاجتماعية.

وقد جذب اقتراب الدور الانتباه لأول مرة في أدبيات السياسة الخارجية بعد نشر دراسة **هولستي Holsti** عام 1970 حول مفهوم الدور الوطني. ومن بين المتغيرات المستقلة الرئيسية في دراسة الأدوار: توقعات الدور، ومتطلبات الدور، وموقع الدور، وتأثيرات الجمهور.[1]

كما يحتوي اقتراب الدور على نموذج خاص به للهوية الاجتماعية يستند إلى ثلاثة أبعاد أساسية: المكانة، والقيمة، والمشاركة. وقد مهد إصدار ووكر عام 1987 للمجلد المحرر الخاص باقتراب الدور وتحليل السياسة الخارجية[2]، الطريق أمام تطورات إضافية في استخدامه في كلٍّ من مجالي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

وبحسب ووكر، فإن اقتراب الدور يمتلك لغة غنية بالمفاهيم الوصفية، وإمكانات تنظيمية تربط بين مستويات التحليل، إضافة إلى العديد من المزايا التفسيرية، مما يجعله إطار تحليلي بالغ القيمة في فهم السياسة الخارجية.

كما يتيح اقتراب الدور إمكانية تحقيق تكامل أكبر بين تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، لاسيما من خلال النظرية البنائية (constructivism) بوصفها ميتا–نظرية.، والتي نشأت أساسا في حقل علم الاجتماعي لمحاولة فهم سلوك الأفراد داخل المجتمع ، وسرعان ما تم استخدام هذه النظرية في حقل العلاقات الدولية لمعرفة تأثير الأفراد والفاعلين من القادة والسياسيين في عملية صناعة القرار سواء على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية.

وقد عرف **كارل هولستي Karl Holsti** اقتراب الدور: "يتضمن تعريفات صناع القرار والسياسيين لمختلف الوظائف والالتزامات التي تقوم بها دولهم وعلى الأدوار التي ينبغي القيام بها بما يتناسب مع إمكانياتها"[3].

كما عرف **ستيفن والكر Steven Walker** مفهوم الدور على أنه: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي"[4].

---

[1] -Cameron Thies, "Role Theory and Foreign Policy", published in website: https://tinyurl.com/5n8nvusy, retrieved in May 08th, 2025 at 08:39 AM.

[2] -**Ibid.**

[3] -Carl W. Backman, "Role Theory and International Relations: A Commentary and Extension", **International Studies Quarterly**, (Vol. 14, No. 3,1970), pp. 310-319

[4] – مريم مخلوف،" نظرية الدور في العلاقات الدولية"، منشور بتاريخ 03-06-2022 على الموقع: https://urlz.fr/mIqc تاريخ التصفح 04-05-2025 على الساعة 14:21 مساءً.

فاقتراب الدور يساعد الباحث على فهم السلوك الخارجي للوحدات السياسية ودوافع تعاطيهم مع قضايا سياسية معينة دون سواها. وينبغي على الباحث في مجال العلاقات الدولية أن يأخذ بعين اعتبار ثلاث متغيرات أساسية في اقتراب الدور كما حدده كارل هولستي:[1]

- **مصادر الدور**: وهي تمثل متغيرات مستقلة لوحدة التحليل الأساسية، ويقصد بها الخصائص الجيوسياسية والإمكانيات المادية والثقافية التي تتميز بها الدولة.
- **تصور الدور**: وهي تمثل المتغيرات الوسطية ويُقصدُ بها التصورات الذهنية لصانع القرار حول الأدوار التي يقوم بها، وتأثير الجوانب الشخصية في عملية صناع القرار السياسة الخارجية على مستوى الإقليمي والدولي.
- **أداء الدور**: وهو يمثل متغير تابع، إذ يشير إلى القرارات التي يتم اتخاذها والتي تترجم على شكل سلوكات خارجية.

ويمكن إسقاط أطروحات هذا المقترب على موضوع الدراسة، حيث أن صانع القرار الجزائري كانت له تصورات حول ضرورة استخدام كل الإمكانيات المتاحة المادية منها وغير المادية في سبيل إنجاح مقاربته لحل النزاع في مالي، فمحددات السياسة الخارجية الجزائرية المتنوعة من محددات جغرافية واقتصادية وعسكرية وبشرية وثقافية تعتبر متغيرات مستقلة ورئيسية وفق اقتراب الدور؛ بينما التصورات الذهنية والخبرة الشخصية لصانع القرار الجزائري فهي تمثل متغيرات وسطية، في حين اتخاذ صانع القرار الجزائري لقرارات معينة وطبيعة سلوكه الخارجي في محيطه الجغرافي تعتبر متغيرات تابعة.

5- أدوات جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر التي تنوعت بين الكتب والمجالات العلمية المحكَّمة، والدراسات البحثية المنشورة باللغة الإنجليزية حول المقاربة الجزائرية المعتمدة في حل النزاع في مالي، إضافة إلى تقارير بمراكز أبحاث متخصصة في الدراسات الأمنية والإستراتيجية ، فضلا على العديد من المواقع الإلكترونية، والمقالات المتخصصة حول النزاع في مالي، والعودة لنصوص واتفاقيات الموقعة بين طرفي النزاع.

[1] - **المرجع نفسه.**

ثانيًا: الإطار المفهومي

1-تعريف المفاهيم الرئيسية للدراسة:

- **المقاربة الجزائرية:** وهي تصورات صانع القرار حول كيفية معالجة مشكلة ما في محيطه الجغرافي، وذلك باستخدام مجموعة من الوسائل التي يعتقد أنها فعّالة في حل تلك المشكلة. فالمقاربة الجزائرية في حل النزاعات تعتمد على استخدام الطرق السلمية لحل النزاعات عن طريق الوساطة والتفاوض، بعيدًا عن استخدام الوسائل العسكرية ، كما يعد مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحسن الجوار من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية، والمستمدة من مبادئ ثورة نوفمبر 1954.
- **الوساطة :** وهي استخدام الأدوات الدبلوماسية في تخفيف من حدة التوتر والوقاية من النزاعات، وتعزيز مجالات التعاون بين المتخاصمين. تتطلب الوساطة مهارات من الوسطاء الدبلوماسيين الذين يمتلكون خبرة في حل النزاعات وفي كيفية مواجهة التحديات الدولية التي قد تعيق نجاح الوساطة بين الأطراف المتنازعة.[1]

كما أنها عبارة عن ممارسات يتم من خلالها الاستعانة بطرف ثالث للتوسط بين الأطراف المتنازعة، فهي تختلف عن المساعي الحميدة كون الوسيط يقدم شروطًا مسبقة قبل قبوله للوساطة، كما تختلف أيضًا عن التحيكم كون الأطراف المتنازعة غير ملزمة بقبول الاقتراحات المقدمة.[2]

- **النزاع :** تأتي كلمة "النزاع" من الكلمة اللاتينية **Conflictus**، والتي تعني التصادم أو الاشتباك، كما أن تعريف النزاع يعتمد أيضًا على طبيعته كظاهرة تحدث داخل المجتمع. كما يفهم من النزاع على أنه شكل من أشكال المعارضة بين الأطراف، غياب الاتفاق بين الأطراف، وسيلة لحل التناقضات الاجتماعية وعملية طبيعية في التفاعل الاجتماعي البشري. كما أن النزاعات عبارة عن مواقف تفاوضية يعتمد فيها تحقيق أحد المشاركين لأهدافه على الخيارات أو القرارات التي يتخذها الطرف الآخر[3].

ويختلف النزاع عن الأزمة كون هذه الأخيرة عبارة عن حدث طارئ ليس طويل الأمد، تتراوح بين الانفراج والانسداد؛ بينما النزاع هو خلاف حاد قد يأخذ شكل عنف مسلح وقد يستغرق مدة طويلة. لذلك فإن ما يحدث في مالي هو نزاع وليس أزمة.

- **إفريقيا:** تضم 54 دولة ذات سيادة، وهي ثاني أكبر قارة من حيث المساحة وعدد السكان. يحدّها من

[1] - J. Z. Rubin | Jacob Bercovitch, "Mediation in International Relations", published in website: https://urlz.fr/uuqW, retrieved in May 07th ,2025 at 09:02 AM.
[2]- Britannica, "Mediation- International Relations", published in website: https://www.britannica.com/topic/mediation-international-relations, retrieved in May 07th ,2025 at 09:14 AM.
[3]- Schelling, C. T., The Strategy of Conflict (Harvard University Press, Cambridge, 1960).

الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشمال الشرقي البحر الأحمر، ومن الجنوب الشرقي المحيط الهندي. وهي قارة شاسعة تمتد لأكثر من 8000 كيلومتر من الشمال إلى الجنوب و7700 كيلومتر من الشرق إلى الغرب (من دون احتساب الجزر)، وتضم مجموعة متنوعة من الشعوب، وألوان البشرة، والأديان، والثقافات.

وتعتبر الجزائر أكبر دولة من حيث المساحة، ويبلغ عدد سكان القارة حوالي 1,2 مليار نسمة تحتوي أفريقيا على أطول نهر في العالم، وهو نهر النيل الذي يبلغ طوله 6650 كيلومتراً ويمتد من بوروندي حتى مصر.

كما أن القارة تعتبر سلة الغذاء العالمي لما تتوفر عليه من أراض خصبة وثروات باطنية كالنفط والغاز والذهب والكوبالت وبعض المعادن النادرة التي تدخل في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية والهواتف النقالة.[1]

- **منطقة الساحل الإفريقي:** تمتد منطقة الساحل من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، وتشمل أجزاءً من إريتريا، السودان، تشاد، نيجيريا، النيجر، بوركينافاسو، موريتانيا، والسنغال، وبالتالي تشكل الأراضي الصحراوية أكثر من 80% من هذه المنطقة.كما أنها تمثل خط الانتقال بين ويمثل خط الانتقال بين الصحراء الكبرى وسهول السافانا.[2]

- **دولة مالي** : تبلغ مساحة مالي حوالي **1,240,190 كيلومتر مربع**. وتُعد دولة حبيسة، تحدّها من الغرب السنغال وغينيا، ومن الجنوب ساحل العاج وبوركينافاسو (المعروفة سابقًا باسم فولتا العليا)، ومن الشمال موريتانيا والجزائر، ومن الشرق النيجر. تشكّلت حدود مالي بشكل عشوائي نتيجة التقسيمات الإدارية الموروثة من الحقبة الاستعمارية، وتُقدَّم كمنطقة انتقالية بين الامتدادات الصحراوية قليلة السكان في الشمال، التي يقطنها البدو الطوارق، والمناطق السودانية في الجنوب التي يقطنها السود المستقرون. وتُعد المنطقة الساحلية، حيث يتنقّل مربو الماشية الفولانيون*، منطقة وسطى بين الطرفين. ومع ذلك، فإن المجرى الأعلى والأوسط لنهر النيجر يُشكل عنصرًا يوحّد أجزاء البلاد المختلفة[3].

---

[1] - Africa Travel Magazine, "Le continent Africain", publié au site web : https://www.africa-ata.org/ContinentAfricain.htm, accédé le 04-05-2025 à 16 :01 Pm.

[2] - Muhammed TANDOĞAN and Omar BOUACHA, "The Algerian Security Approach Towards The Sahel Region: Case Of Mali" , published in https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/328690 , retrieved in May 05th ,2025 at 16:14 Pm.

* – الفولانيون نسبة لعرقية الفولان التي تنتشر في أغلب بلدان منطقة الساحل لاسيما في مالي والنيجر، يمتهنون رعي الأغنام وتربية المواشي. لمزيد من المعلومات حول الموضوع ، يرجى الاطلاع على الموقع التالي: https://urlz.fr/uDyQ

[3]- Clio Voyage Culturels, "Le Mali Des royaumes soudanais à l'État contemporain" , publié au site web : https://www.clio.fr/chronologie/pdf/pdf_chronologie_le_mali.pdf, accédé le 04-05-2025 à 16:21 pm.

2- الدراسات السابقة:

أ- الأدبيات العربية:

- دراسة **ليلى قارة** منشورة سنة 2011 في أطروحة ماجستير بعنوان "**الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي1963-2010**"، وهي عبارة عن أطروحة ماجستير من جامعة الجزائر، أين تناولت الباحثة إبراز الدور الذي لعبته الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي. حيث حاولت الإجابة على المشكلة البحثية التي تمحورت حول ما إذا كان الوساطة الجزائرية كانت بدافع تحقيق الأمن والاستقرار في مالي أم بدافع تحقيق أهداف مرتبطة بالأمن القومي الجزائري.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أسباب النزاع في مالي تتلخص في غياب العدالة الاجتماعية وضعف التنمية.

غير أن هذه الدراسة يُؤخَذُ عليها تركيزها على المتغير الأمني للمقاربة الجزائرية مهملة بذلك المتغير الاقتصادي والديني، كما أنها لم تتطرق إلى مستقبل الوساطة الجزائرية في حل النزاع في مالي بحكم أن الدراسة توقفت عند سنة 2010، بينما المواجهات بين حركة الأزواد و الحكومة المالية تجددت سنة 2012.

- دراسة "**سارة بوحادة**" الموسومة بـ: "**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمة في شمال مالي**"، وهي عبارة عن مقال علمي منشور سنة 2017 في مجلة الدراسات حول الجزائر والعالم، أين تناولت الباحثة المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية وكيفية تعاملها مع الأزمة في مالي.

فقد حاولت الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي إلى أي مدى ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية لحل الأزمة في شمال مالي ؟ وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة الأزمة في مالي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن الدبلوماسية الجزائرية عملت على حل الأزمة في مالي، انطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية التي تتماشى مع مواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي، رافضة بذلك التدخل الأجنبي في مالي ومشددة في نفس الوقت على الاعتماد على الآليات الدبلوماسية لتسوية الأزمة.

وبالرغم من أن الباحثة تطرقت إلى الآليات التنموية التي اعتمدتها الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع في مالي، غير أن تركيزها كان أكثر على المتغير الأمني وأهملت المتغير الإنساني في حل الأزمة. كما أن الباحثة وظَّفَتْ مصطلح الأزمة بدل النزاع، بالرغم أن ما يجري في مالي هو نزاع وليس أزمة بحكم أن هذه الأخير فيها فترات متقطعة بين الانفراج والتأزم لكن النزاع هو حالة طويلة الأمد تعيشها مالي منذ أول تمرد مسلح سنة 1963 وإلى غاية 2025.

- دراسة بعنوان " **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي**" للباحث "**بن عائشة محمد أمين**" صادرة عن المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتجية، الاقتصادية السياسية في جانفي 2015.

في هذه الدراسة، سلط الباحث الضوء على أهمية الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية كفاعل أساسي في حل مختلف النزاعات الإقليمية في القارة الإفريقية، أين أعطت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية للدور التي تلعبه الجزائر في حل النزاع في مالي لما لديها من إمكانيات مادية متنوعة تؤهلها للقيام بمهام الوساطة بين طرفي النزاع في مالي، كما أشارت ذات الدراسة إلى محددات المقاربة الجزائرية في حل النزاع المالي والتي تعتمد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم مبدأ الحل السلمي للنزاعات. وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي للمشكلة البحثية والتي تمحورت حول مدى تأثير المعضلة الأمنية في مالي على الأمن القومي الجزائري ودور الدبلوماسية الجزائرية في حل هذه المعضلة.

ومن ناحية الأدوات المنهجية، فقد اعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن النزاع في مالي يتجه نحو التأزم بسبب تعدد أطراف النزاع وتدخل القوى الأجنبية في شمال مالي، مما يعطي ذريعة للجماعات المسلحة بتكثيف نشاطها على طول الحدود الجزائرية المالية، كما خَلُصَت إلى أن الاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل مَرَدُهُ إلى كثرة تنافس القوى الدولية والإقليمية على هذه المنطقة لما لها من أهمية جيوسياسية وجيو–اقتصادية، ما جعل صانع القرار الجزائري يولي أهمية قصوى لحل النزاع في مالي وقطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية.

وعلى غرار باقي الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها، فإن هذه الدراسة ركزت أيضا على المُعْطَى الأمني في المقاربة الجزائرية دون التطرق للمتغير التنموي والثقافي كمتغيرين يساهمان في إنجاح المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي.

ب–**<u>دراسات باللغة الأجنبية :</u>**

- دراسة **Muhammed Tandoğan and Omar Bouacha** ، بعنوان: **The Algerian Security Approach Towards The Sahel Region: Case Of Mali** ، وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة Journal of Turkology، سنة 2017.

وقد تناولت الدراسة مشكلة بحثية مدى قدرة المقاربة الجزائرية الأمنية في مواجهة مختلف التهديدات الجديدة في مالي ومنطقة منطقة الساحل.

وقد اعتمد الباحثان على منهج دراسة حالة، أين تطرقا لأسباب النزاع في مالي وتسليط الضوء على مختلف التهديدات الأمنية الجديدة التي أثرت على مركب الأمن الإقليمي في منطقة الساحل.

ومن نتائج هذه الدراسة، أن ضعف الحوكمة وغياب الممارسة الديمقراطية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وانتشار التهديدات الأمنية الجديدة؛ دفعت الجزائر إلى اعتماد مقاربة أمنية اتجاه منطقة الساحل.

يُلَاحَظ أن الباحثان أكدا في دراساتهما أن الجزائر قد حولت المنطقة إلى ثكنة عسكرية إشارة على الانتشار الكبير للجنود على طول الحدود الجنوبية، في حين أنهما أهملا ذكر المتغيرات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية في المقاربة الجزائرية .

- دراسة **Laurence Aïda AMMOUR** ، بعنوان **Algeria's role in the Sahelian security crisis**، وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة International Journal of Security and Development سنة 2013.

وقد تناولت هذه الدراسة إشكالية التهديدات الأمنية الجديدة وانتشارها في المحيط الجغرافي لدول منطقة الساحل وتداعياتها السلبية على الأمن القومي الجزائري، وتطرقت أيضًا إلى دور الجزائر كفاعل أساسي في تحقيق الاستقرار بمنطقة الساحل عبر دورها المحوري ورصيدها التاريخي في تسوية النزاعات المختلفة.

وقد خَلُصَت هذه الدراسة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية كانت فاقدة لرؤية جيوسياسية واضحة بعد اندلاع تمرد 2012 في مالي، كما توصلت إلى أن الدبلوماسية الجزائرية هي دبلوماسية نظام وليست دبلوماسية دولة.

غير أن ما يُؤْخَذ على هذه الدراسة هي تركيزها على الموقف السلبي الذي أخذته السياسة الخارجية الجزائرية مع بداية النزاع في مالي، وأنها تأخرت كثيرًا في تحديد موقفها صراحة من الأحداث الدائرة في شمال مالي، دون أن تتطرق الدراسة إلى الجهود الدبلوماسية الجزائرية للتوسط بين طرفي النزاع. أي أن هذه الدراسة ركزت على النقاط السلبية لموقف الجزائر دون تسليط الضوء على ملامح المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي.

- دراسة **Arslan Chikhaoui** بعنوان **Algeria, a key player for reconciliation in Mali and sustainable peace in the Sahel** ، وهي عبارة عن تقرير منشور في Centre for Strategic Studies سنة 2021

تناول الباحث في دراسته إشكالية زيادة موجة العنف في مالي ومنطقة الساحل مع الانتشار المقلق للجماعات المسلحة متعددة الجنسيات، وقد أكدت الدراسة على أهمية الجزائر كفاعل مهم في تحقيق المصالحة في مالي واستدامة الأمن في منطقة الساحل.

حاولت الدراسة الإجابة عن إشكالية مدى تأثير موجة العنف التي شهدتها مالي خلال سنة 2021 على مسار السلام التي طرحته الجزائر وتم التوقيع عليه سنة 2015.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الجزائر ستواصل جهودها من أجل دفع طرفي النزاع لتطبيق مخرجات اتفاق السلم والمصالحة، كما توقع الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسمر في دعم مسار الجزائر لتحقيق المصالحة في مالي.

غير أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى الآليات التي اعتمدها الجزائر في سبيل إنجاح مقاربتها لحل النزاع في مالي.

ثالثًا: الإطار النظري

- **نظرية الأمن الإقليمي المركب:**

وهي تمثل إحدى المقاربات النظرية المعروفة في حقل الدراسات الأمنية الجديدة، ويقصد بنظرية الأمن الإقليمي المركب ارتباط مجموعة من الدول متواجدة في إقليم جغرافي معين، بمسائل أمنية مشتركة حيث يكون هناك تعاون وتنسيق أمني مشترك مع الدول المشَكِّلَة للأمن الإقليمي.[1]

وقد تم تطوير نظرية مركب الأمن الإقليمي في الثمانينيات القرن الماضي من قبل ممثلي ما يُعرف بمدرسة كوبنهاغن (باري بوزان**Barry Buzan** وأولي ويفر **Ole Waever**)، وقد حاولا جعل المستوى الإقليمي للأمن وحدة تحليل أساسية لفهم السلوك الخارجي للدول المشكلة للأمن الإقليمية، وتأثيرات الأحداث الإقليمية على الأمن القومي للدول.[2]

وقد جاءت هذه النظرية متماشية مع الافتراض القائل بضرورة وجود أداة تساعد في تحديد جوهر وخصوصية العلاقات الدولية على المستوى الإقليمي. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن هذه النظرية جاءت لسد الفجوة بين مقاربتان كانتا تهيمنان على دراسات الأمن سابقًا، وهما: مقاربة الدولة الوطنية، ومقاربة النظام الدولي، فقد كانت هذه المنظورات تحد من فهم قضايا الأمن من خلال عزل الفاعلين في بيئة العلاقات الدولية عن سياق بيئتهم الأقرب، أي المنطقة، والعلاقات السائدة فيها بين الفاعلين المختلفين[3].

ويمكن القول بأن مقولات نظرية الأمن الإقليمي المركب، تساعد موضوع الدراسة في فهم سلوك صانع القرار الجزائري بحرصه الدائم على حل النزاع في مالي، باعتبار أن الجزائر تشكل فاعلاً مهمًا في منظومة الأمن الإقليمي لدول الساحل، وأي تدهور أمني على المستوى الإقليمي ينعكس بصورة سلبية على الأمن القومي الجزائري. لذلك فإن سعي الجزائر لتحقيق الأمن والاستقرار في مالي هو استجابة لمتطلبات الأمن الإقليمي الذي يساهم بدوره في تعزيز الأمن القومي الجزائري.

---

[1] –صباح بالة، "مركب الأمن الإقليمي"، منشور على الموقع: https://tinyurl.com/5u9swttf ، تاريخ التصفح 08-05-2025 على الساعة 09:56 صباحًا.

[2] - Leszek Sadurski, "Regional Security Complex Theory: Why Is This Concept Still Worth Developing?", **Polish Political science Studies**,Vol.75, N0.3, (2022), pp.137-153.

[3]- **Ibid** .

الفصل الأول

تمثل السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية في النسق الدولي، أداة أساسية لتحقيق أهدافها المرتبطة بمصلحتها القومية وبعمقها الجيوسياسي، فكلما كانت الدول أكثر انخراطا في القضايا الدولية، خاصة تلك القضايا التي تدخل في إطار تحقيق السلم والأمن الدوليين، كلما كانت أكثر احتراما وتقديرًا من قبل الوحدات السياسية الدولية الأخرى.

إن السلوك الخارجي لأي دولة هو انعكاس للمتغيرات السياسة الداخلية وتأثيرات البيئة الدولية، إذ تسعى الدول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من النفوذ السياسي والمكاسب الاقتصادية؛ فالقوى الفاعلة في النسق الدولي، تقوم بتوظيف مختلف أدواتها الصلبة (العسكرية) والناعمة (اقتصادية، ثقافية) من أجل بلوغ أهدافها الإستراتيجية، حتى وإن خالفت مبادئ وقواعد القانون الدولي العام (الحرب الأمريكية على العراق 2003 نموذجا).

وقد ساهمت الجزائر إلى حد كبير في تصفية القارة الأفريقية من الاحتلال الأجنبي، حيث كانت أفريقيا فضاءً مركزياً لنشاط الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة وبعد الاستقلال، مما أكسبها زخما عالميا لدى دول عالم الثالث ولاسيما في القارة الإفريقية.

واستنادا إلى لذلك، ستتناول الدراسة في هذا الفصل أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع دول العالم، وذلك باستعراض أهم المحطات التاريخية للسياسة الخارجية أثناء الاستقلال وإلى غاية الحرب الباردة ، كما ستسلط الضوء على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة،** باعتبارها فترة استرجعت الجزائر حضورها الدبلوماسي على الصعيد الدولي والإقليمي بعد ركود فرضته الأزمة الأمنية، وصولا عند توجهات الدبلوماسية الجزائرية في أفريقيا في عهد الرئيس الحالي **عبد المجيد تبون.**

المبحث الأول: محددات ومبادئ السياسية الخارجية الجزائرية .

تمثل السياسة الخارجية مجموعة من المبادئ والقرارات والوسائل التي تتبناها الدولة وترعاها لتأمين أهدافها المرتبطة بالمصلحة الوطنية، إذ تحدد السياسة الخارجية أهداف المصلحة الوطنية ثم تحاول تحقيقها باستخدام كل الإمكانيات ومقومات القوة المتاحة. وقد عرّف "**جورج مودلسكي George Modelski**" السياسة الخارجية على أنها"**نظام الأنشطة الذي تطورته المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى و تعديل أنشطتها بما يتلائم مع البيئة الدولية.**"[1] فالسياسة الخارجية يمكن تعريفها على أنها مجموعة من المبادئ والقرارات التي تأخذها الدولة في علاقاتها الخارجية مع باقي الفواعل الدوليين من أجل تحقيق الأهداف المرتبطة بالمصلحة القومية.

المطلب الأول : محددات السياسية الخارجية الجزائرية

قبل التطرق للحديث عن أهم المحددات التي تؤثر في صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، يجدر بالدراسة تسليط الضوء أولا على الجانب النظري والمفاهيمي لهده المحددات، حتى يمكن معرفة أي هذه المحددات أكثر تأثيرا في ديناميكية وفعالية السياسة الخارجية الجزائرية. وتخضع الدول عند ممارسة سياستها الخارجية إلى جملة من المحددات التي تؤثر على سلوكياتها؛ وتختلف هذه المحددات من دولة لأخرى؛ فقد حدد كل من "**كينيث تومبسون**" و"**روي مكريدس**"، جملة من العناصر المحددة للسياسة الخارجية لأي دولة.[2]

جدول يوضح محددات السياسة الخارجية عند كينيث تومبسون وروي مكريدس:

عناصر السياسة الخارجية	عملية رسم السياسة الخارجية
1- جغرافيا	1-السلطة التنفيذية (رئيس الدولة)
2- الموارد الطبيعية	2-السلطة التشريعية (البرلمان)
3- الشريط الساحلي	3- فواعل غير دولتية (أحزاب سياسية، جماعات
4- البنية الطوبوغرافية	المصالح و الضغط، المجتمع المدني...)
5- القدرات الاقتصادية	4-الأحزاب السياسية
6- القدرات العسكرية	5- جماعات المصالح

جدول رقم (01) إعداد الباحث، المصدر : https://bit.ly/4e5nDkM

[1]-10 Pointer, "Determinants of Foreign Policy", published in December 07th,2020 , on website: https://bit.ly/47sBkaW, retrieved in September 22nd ,2022 at 12:00 Pm.

[2]-Anar Aliyev and Km Ashifa ,"Internal and External Factors Determining Foreign Policy of Iran: Prospects and Perspectives, **Journal of Contemporary Issues in Business and Government**, Vol.27, N.3,| (2021) pp. 1159-1167.

جمع "**كينيث طومسون**" و"**روي ماكريديس**" مجموعة من المتغيرات المحددة للسلوك الخارجي للدول تحت عنوانين هما"**عناصر السياسة الخارجية**"و"**عملية تشكيل السياسة الخارجية**". ففي عناصر السياسة الخارجية ركز الباحثان على العناصر المادية و المنظومة القيمية (الأفكار)، بينما في خانة مسار تشكيل السياسة الخارجية، فقد ركزا على الأبنية الوظيفية والأطر القانونية المنظمة لعملية رسم السياسة الخارجية، وتعتبر هذه العناصر متغيرًا مستقلاً يؤثر على السلوك الخارجي للدولة الذي يعتبر متغيراً تابعًا.

و في نفس المنحى تجد الدراسة بأن هولستي **Holsti**، قد أعطى محددات أخرى للسياسة الخارجية قسمها لمحددات داخلية وأخرى خارجية على أساس تأثير كل من البيئة الداخلية والخارجية على السلوكيات الخارجية للفواعل الدولية، كما هو مبين في نجد الجدول أدناه :

جدول يوضح محددات السياسة الخارجية عند هولستي

المحددات الخارجية	المحددات الداخلية
1- بنية النظام الدولي	1- الوضع الاجتماعي والاقتصادي
2- خصائص النظام الاقتصادي العالمي	2- الضروريات الأمنية
3- أهداف الفواعل الأخرى في النظام الدولي	3- الخصائص الجغرافية والطوبوغرافية
4- المسائل الدولية و الإقليمية للقانون الدولي	4- المؤهلات القومية
	5- بنية الحكم
	6- الرأي العام
	7- العوامل الإثنية

جدول رقم (02) من إعداد الباحث .

المصدر : https://cibgp.com/article_10980_b4c1fe3c0b5d4c4fdb 501bc12e9fe7d3.pdf

من خلال التحديد النظري لمحددات السياسة الخارجية، والتي تعتبر في نفس الوقت مؤشرات تصنف من خلالها الدول إلى كبرى، متوسطة وصغرى؛ فيلاحظ أن أغلب منظري المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية يؤكدون على مدى أهمية عناصر البيئة الداخلية في توجيه السلوك الخارجي للدول، وتحديد طبيعة التفاعلات الحاصلة على مستوى النسق الدولي. ففي سنة 1963 قام "**دافيد سنغر***David Singer "، بدراسة مدى تأثير

* – **دافيد سنغر** : هو عالم سياسة أمريكي (1925– 2009) ، كان أستاذًا لعلم السياسة في جامعة ميشيغان و له إسهامات فكرية في حقل العلاقات الدولية ، لمزيد من المعلومات حوله، يرجى الإطلاع على الرابط التالي : https://www.prio.org/news/1402

محددات البيئة الداخلية على السلوك الخارجي للدولة وقام بجمع بيانات لمختلف الدول من سنة 1818 إلى غاية 1963، حيث اعتمد في دراسته هذه على ست مؤشرات رئيسية[1]، مكونة بذلك بما يعرف عند دافيد سنغر " **بمؤشر مركب القدرات القومية** **The Complex Index of National Capabilities (CINC)** "، يتضمن هذا المؤشر ستة عناصر [2]:

1- متغير النفقات العسكرية **Military Expenditures (ME)**

2- متغير تعداد العسكريين **Military Personnel (MP)**

3- متغير إنتاج الحديد والصلب **Iron and Steel Production (IS)**

4- متغير استهلاك الطاقة **Energy Consumption (NRG)**

5- متغير عدد السكان **Total Population (TPOP)**

6- متغير سكان المدن **Urban Population (UPOP)**

ويؤكد "سنغر" من خلال هذه المؤشرات بأن المحددات الداخلية للدولة تؤثر في رسم السياسة الخارجية وتوجهاتها، وفي إصدار مختلف القرارات خاصة فيما يتعلق بإعلان الحرب، حيث يتم تصنيف هذه الدول حسب "دافيد سنغر" عبر حساب نسب كل متغير لدولة ما ومقارنتها مع النسبة العالمية، بعدها يتم جمع النسب وتقسيمها على ستة (6)، لتعطي بذلك رتبة الدولة في التصنيف العالمي للسياسة الخارجية الأكثر تأثيراً، و هذا من خلال المعادلة الحسابية التالية :[3]

$$CINC = \frac{\%ME+\%MP+\%IS+\%NRG+\%TPOP+\%UPOP}{6}$$

وترى الدراسة بأن عملية صياغة السياسة الخارجية **(Foreign Policy)** لمختلف الوحدات السياسية وتنفيذها من قبل صانعي القرار **(Mackers decision)**، يكون وفق المصلحة العليا للدولة سواء في وقت الحرب أو السلم[4]،

[1]-Andrew J. Enterline and Michael Greig, "National Material Capabilities (NMC) Data", Research project, downloaded from : https://bit.ly/3BcfZGn , retrieved in September 27th ,2022 at 11:53 AM.

[2] - Kelly Kadera and Anf Gerald Sorokin, "Measuring national power", **International Interactions Journal**,Vol.30, N.3, (2004), pp. 211-230

[3] **- Ibid.**

[4]- محمد طه بدوي وآخرون، **النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية**(القاهرة :دار للتعليم الجامعي،2013)، ص324

فعند قيام صانع القرار برسم سياسته الخارجية، فإنه يأخذ في الاعتبار المتغيرات التالية : المصلحة القومية **The National Interests)**، تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية **(External and The Internal environment)** ، القيم الوطنية **(The National Values)**، أهداف السياسة الخارجية وقرارات الدول الأخرى وطبيعة بنية النظام الدولي.

ومن بين أهم محددات السياسة الخارجية لأي دولة، يمكن تحديدها في العناصر التالية :

1- المحددات الجغرافية : The Geographic Determinants

يعتقد "**جيمس روزنو James Rosenau**"، بأن المحددات الجغرافية تلعب دوراً مهماً في تحديد ملامح السياسة الخارجية للدول، بل أن الدول يتم تصنيفها وفق لهذه المحددات إلى دول كبرى، متوسطة وصغرى[1]، وأن المساحة الجغرافية لدولة ما، تعتبر مؤشر بالغ التأثير لدى صانع القرار عند رسم سياسته الخارجية، فكلما كانت المساحة الجغرافية كبيرة، كلما كان هناك تنوع في الموارد الطبيعية وثروات الباطنية، مما ينعكس إيجابا على دينامكية السياسة الخارجية. فطالما استغلت الدول الكبرى حجم مساحتها الجغرافية في التأثير على السياسة الدولية من خلال سياستها الخارجية، فقد كان حجم المساحة عاملا أساسيا للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والهند والبرازيل وفرنسا وغيرها، في صياغة واستخدام سياسة خارجية نشطة .

لذلك تجد أن القوى الاستعمارية في الماضي لاسيما فرنسا وبريطانيا، سعت جاهدة إلى زيادة حجم مساحتها جغرافيا عبر احتلال أكبر قدر ممكن من الأقاليم الجغرافية، وهذا من أجل الحصول على موارد طبيعية؛ كما أن الموقع الجغرافي للدولة يُحدد لها طبيعة قواتها العسكرية وتوجهاتها الخارجية[2]. فالدول التي تقع على قبالة المحيط أو البحر، غالبا ما تعتمد على القوات البحرية في تشكيل جيشها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، في حين تعتمد الدول الحبيسة التي ليست لديها منافذ بحرية، في تشكيل جيشها على القوات البرية مثل إثيوبيا.

[1]-McGowan, Patrick J, and Klaus-Peter Gottwald, "Small State Foreign Policies: A Comparative Study of Participation, Conflict, and Political and Economic Dependence in Black Africa", **International Studies Quarterly Journal**, Vol.19, N.4 ,(1975) pp. 469–500.

[2] – محمد عبد الغني السعودي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة–دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية المعاصرة–**(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ،2010) ص.18

إن أغلب الأدبيات السابقة التي اهتمت بدراسة تأثير حجم المساحة الجغرافية على السلوك الخارجي للدولة، ترى بأن السياسة الخارجية للدول الصغرى تتميز بمجموعة من الخصائص أبرزها[1] :

أ- مستوى منخفض في التعاطي مع القضايا العالمية.

ب-نشاط مكثف من خلال الانخراط في المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية.

ت- مساندة عالية لقواعد القانون الدولي العام و المواثيق الدولية.

ث- تجنب استخدام القوة كأسلوب للحكم.

ج-تجنب القيام بسلوكيات خارجية قد تزعج الدول القوية الفاعلة في النسق الدولي.

ح-الاستخدام المتكرر للتعابير الأخلاقية في الخطابات، على منابر الهيئات الدولية والجنوح دائما لتدعيم قضايا الأمن و السلم الدوليين.

كما أن الموقع الجغرافي لدولة ما يحدد مدى أهميتها الإستراتيجية وإمكانيتها، فالجغرافيا وما تحتوية من تضاريس متنوعة وأراضي خصبة وتنوع في المناخ وكثرة المسطحات المائية، تؤثر في رسم السياسة الخارجية وتدفع بصانع القرار إلى تبني أهداف جيو-استراتيجية تخدم المصلحة القومية، مثلما كان الشأن مع بريطانيا التي كان لها وعي بأهمية البحر لتشكل بذلك في القرن(19م) إمبراطورية بحرية لا تغيب عنها الشمس، نفس المنحى انتهجته الولايات المتحدة الأمريكية، عندما قام ضابط البحرية الأدميرال "ألفريد ماهان" **(Alfred Mahan)** صاحب نظرية القوة البحرية، بنشر كتابه الشهير "تأثير قوى البحر على التاريخ" **The Influence of Sea Power upin History**[2]، وقد أوصى بضرورة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على القوة البحرية للسيطرة على الأقاليم البعيدة وتحقيق أهداف جيو-ستراتيجية، ليكون "ماهان" أحد المرجعيات المهمة في **الفكر الجيبوليتيكي**.

كما إن الجغرافيا تساهم في تحقيق الأمن الغذائي للدول خاصة التي تتمتع بأراضي خصبة ومواد طبيعية كبيرة، وهذا ما يجعل السياسة الخارجية لتلك الدول أكثر نشاطا مثل الولايات المتحدة وروسيا؛ في حين تجد دول أخرى بالرغم من شساعة مساحتها إلا أنها تعاني من مشاكل اقتصادية مثلما حدث مع الهند التي شهدت نقص

[1]-East, Maurice A., "Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models", **World Politics Journal**, Vol.25, N.4, (1973), pp.556–760.

[2]-U.S. Department of State , "Mahan's The Influence of Sea Power upon History: Securing International Markets in the 1890s", published in January ,20th 2009, on website : https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/gp/82203.htm , retrieved in October 12th 2022 at 10:29 AM.

حاد في الغذاء[1]، مما دفع برئيس وزرائها آنذاك "جواهر لال نهر" **Jawaharlal Nehru**، إلى طلب المساعدة الخارجية لبلاده.

غير أن الجغرافيا الطبيعية غير كافية لجعل سياسية خارجية لدولة ما أكثراً تأثيراً وفاعلية بدون وجود اقتصاد قوي ومؤشرات تنموية عالية.

2- المحددات الاقتصادية: The Economic Determinants

ويُقصد بها تلك الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها الدول وتمكنها من تعزيز نفوذها في علاقاتها الدولية وفي رسم سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي. فالدول التي تتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة سواءً كان نتيجة للثروات الطبيعية التي تتمتع بها كالنفط أو الغاز، أو نتيجة امتلاكها لقدرات صناعة تحويلية وتكنولوجيا عالية، تكون سياستها خارجية أكثر فعلية. فعلى سبيل المثال ما حدث في الحرب الروسية الأوكرانية الثانية في فيفري سنة 2022 وبالرغم من العقوبات الغربية التي فرضها التحالف الغربي المشَّكل من حوالي 36 دولة غربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا ،غير أن هذه الأخيرة قاومت العقوبات بإمكانياتها الاقتصادية والجغرافية، حيث استفادت من ارتفاع أسعار النفط والغاز بسبب زيادة الطلب العالمي على هذين المادتين الإستراتيجيتين.

يمكن قياس مدى قوة وفعالية السياسة الخارجية لدولة ما في السياسة الدولية، من خلال مؤشرات القدرات الاقتصادية: كنسبة الإنتاج المحلي، نسبة الاقتصاد الوطني، الناتج الإجمالي الخام **Gross Domestic Product (GDP)**، نسبة التصنيع ، وغيرها من المؤشرات.

يمكن للمحددات الاقتصادية والجغرافية أن تلعبا دور مهم في توجيه السياسات الخارجية للدول غير أن هناك محددات أخرى لا تقل أهمية عنهما مثل المحددات المجتمعية.

3- المحددات المجتمعية: The Social Determinants

يُقصد بها الخصائص الثقافية والتراثية والتاريخية التي تتميز بها كل دولة عن أخرى ،فالتراث الثقافي يعد من العوامل المهمة في تحديد توجهات السياسة الخارجية، كما أن التقاليد والأعراف تساهم بشكل كبير في رسم ملامح السياسة الخارجية، إضافة إلى العامل البشري الذي يعد عنصرا مهما في رسم السياسة الخارجية، إذ يتم

[1]-Maline, David M., and Rajeev Chaturvedy, "Impact of India's economy in its foreign policy since independence", Research paper, **Asia Pacific Foundation of Canada**, (2009) .

قياس نشاط السياسة الخارجية لوحدة سياسية معينة، من حيث عدد السكان وتوزيعهم في مناطق جغرافية معينة داخل إقليم الدولة، نسبة الأقليات والإثنيات العرقية الموجودة في المجتمع وطبيعة علاقاتها مع النظام السياسي ودوائر صناعة القرار، فكلما كان هناك انسجاماً بين الأقليات داخل المجتمع كلما انعكس ذلك إيجابا على نشاط السياسة الخارجية للدولة.

غالبا ما تكون الوحدة الثقافية للشعب مصدر قوة للنظام السياسي. إذ أنهم يؤثرون إيجابا على صانعي القرار في تأمين أهداف المصلحة الوطنية أثناء التفاوض الدولي. فالتجارب التاريخية في العديد من الدول أكدت أن الصراعات الداخلية التي شهدتها بعض الدول الإفريقية و الآسيوية مع شعوبها أدت إلى إضعاف سياستها الخارجية و غيابها على الساحة الدولية.

كما يعتبر العامل البشري مصدر قوة في السياسة الخارجية، من منطلق أنه خزان لقوة جيشها أو ضعفها[1]، وكذلك القدرات الثقافية والمؤهلات العلمية التي يتمتع بها الأفراد في مجتمع ما قد تكون عاملاً مهماً في قوة السياسة الخارجية، لأن لها دوراً كبيراً في الاختراعات التكنولوجية والتي من شأنها وضع دولهم في مصاف الدول المتقدمة والأكثر تأثيرا في مجال العلاقات الدولية؛ فالأزمة الصحية مثلا التي شهدها العالم في أواخر ديسمبر 2019 بانتشار فيروس كرونا " كوفيد-19" والتي أدت إلى حدوث أزمات اقتصادية كادت أن تعصف بدول مثل إيطاليا، في هذا الظرف الصحي كان للأطباء والعلماء في الدول المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، الصين وروسيا؛ الدور الكبير في اكتشاف أدوية و لقاحات لمواجهة انتشار الفيروس، مما جعل السياسة الخارجية لتلك الدول أكثر فعالية في التفاوض وممارسة نفوذها من وراء بيع اللقاحات وتقديم هبات وفق اعتبارات **"جيوسياسية"**.

4- المحددات العسكرية: The Military Determinants

لطالما كانت القوة العسكرية من بين أهم المتغيرات التي تحدد السلوك الخارجي للدولة، خاصة عند النموذج المعرفي الواقعي **(The Paradigme of Realism)** ، باعتبار أن قوة الدولة ونفوذها في الخارج وتأثيرها على السياسة الدولية يحدد من خلال قوتها العسكرية[2]، والتي تقاس من خلال تعداد جنودها وترسانتها النووية وعدد

[1]- رمضاني مفتاح وأحمد لشهب، " الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية "، **مجلة الأبحاث**، م.6، ع.20 ،(2021)، ص ص. 681-692

[2] - David A. Baldwin, **Power and International Relations: a Conceptual Approach** (New jersey-USA: Princeton University Press, 2016) p.53.

أسلحتها الإستراتيجية. فمن خلال الطرح النظري للمقاربة الواقعية، فإن الدول تستطيع تنفيذ سياستها الخارجية وفق منطق القوة العسكرية. فكم من دولة عبر تاريخ العلاقات الدولية قامت بعمليات عسكرية خارج حدودها لتنفيذ أجندتها الخارجية التوسعية من أجل تحقيق النفوذ والسيطرة على المستوى الإقليمي والدولي، ففي عصر دولة المدينة **(city states)**– في الحضارة اليونانية– قامت مدينة "إسبرطا" ذات القوة العسكرية بالتوسع العسكري على حساب مدينة "أثينا" عاصمة الفكر والفلسفة، وسميت بحرب "البيلوبونيسية" **(Péloponnésien War)** في الفترة الممتدة بين (431 إلى 405 قبل الميلاد)[1]، ليتحول ميزان القوة لصالح إسبرطا.

في نفس السياق قام "نابليون بونابارت" **Napoleon Bonaparte** بعد الثورة الفرنسية 1789 بتأسيس إمبراطورية فرنسية ذات نزعة توسعية أين سيطر على أجزاء كبيرة من أوروبا، وعرفت تلك الفترة بالحروب النابليونية (1799–1815). كما أن القوة العسكرية مكَّنت "أدولف هتلر" **Adolf Hitler** من تنفيذ سياسته الخارجية في التوسع على حساب الدول الأوروبية في إطار ما يسمى " **بنظرية المجال الحيوي"** **(Vital Space Theory)**، أين تقوم الدولة القوية بالتوسع على حساب الدول المجاورة لها لتحقيق نفوذ أكبر بما يتماشى مع قوتها العسكرية.

ويبدو أن أغلب الدول التي لديها القوة العسكرية غالبا ما تكون السباقة في شن الحروب لتحقيق أهداف جيوسياسية مرتبطة بمصلحتها القومية، لكن في نفس الوقت تعتبر القوة العسكرية قوة ردع لدولة ضد الدول الأخرى التي تحاول التوسع على حسابها.

يمكن القول أن القوة العسكرية تلعب دوراً محورياً في تنفيذ السياسة الخارجية كأداة لها،وفي تحديد توجه الدولة وتحالفاتها ، خاصة إذا كانت شخصية صانع القرار تؤثر في رسم السياسة الخارجية.

5–المحددات الإيديولوجية : The Ideology Determinants

لا تقل المحددات الإيديولوجية أهمية عن المحددات السابقة للسياسة الخارجية، فطالما كانت الدول التي تؤمن بشعارات إيديولوجية معينة تسعى إلى نشرها سواء في محيطها الجغرافي القريب منها أو في الأقاليم البعيدة، عن طريق استخدام أدوات متعدد سواء كانت دبلوماسية أو اقتصادية أو بالقوة العسكرية.

[1]-National Geographic,"The Peloponnesian War", published on website https://educatiin.natiinalgeographic.org/resource/pelopinnesian-war, retrieved in October 21st ,2022 at 10:23 Am

عند إجراء مسح تاريخي للبحث عن نماذج و أمثلة من التاريخ ، وجدت الدراسة بأن هناك بعض الدول قد اعتمدت في سياستها الخارجية على نشر أفكارها الإيديولوجية، فمثلا بعد نجاح الثورة الفرنسية سنة 1789[1] والقضاء على الملكية المطلقة وإعلان عن قيام الجمهورية الأولى، سعى نابليون بونابرت إلى نشر شعار الثورة الفرنسية **(الحرية، العدالة و المساواة) Liberté Égalité et Fraternité** ، في كامل أنحاء أوروبا عن طريق الحملات العسكرية، مما دفع أباطرة روسيا وبروسيا والنمسا إلى عقد حلف كبير **(الحلف المقدس)** لمواجهة هذه الشعارات الإيديولوجية، خوفا من تأثر شعوبهم بهذه الشعارات التي قد تقضي على أنظمة حكمهم.

وفي أواخر العقد الثالث من القرن العشرين و تحديدا في سنة 1939، لجأ أدولف هتلر إلى الإيديولوجية النازية التي ترتكز على التفوق العرقي الآري[2]، من أجل تنفيذ سياسته الخارجية التوسعية في أوروبا وفي العالم خلال الحرب العالمية الثانية، كما قام الإتحاد السوفيتي "سابقا" في إطار الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية ،بنشر الإيديولوجية من خلال عملية استقطاب دولي تحت المظلة الشيوعية عن طريق استخدام الأدوات الاقتصادية (مشروع الكوميكون لدعم اقتصاديات الدول الاشتراكية) و أدوات عسكرية (حلف وارسو)، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنفس الخطوة في نشرها للقيم الرأسمالية الغربية– عن طريق مشروع مارشال لحماية الدول الرأسمالية من خطر انتشار الشيوعية– وعبر حلف الأطلسي كأداة عسكرية لحماية الأفكار الرأسمالية.

وبالرغم من تراجع تأثير الإيديولوجية في رسم السياسة الخارجية للدولية، خاصة مع دخول العالم عصر العولمة وتشابك الارتباطات وزيادة حجم الاعتماد المتبادل، أصبحت البراغماتية محدداً لسلوك الخارجي للوحدات السياسية، إلا أنه لازالت بعض القوى في النسق الدولي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم القيم الرأسمالية الغربية والحرية و الديمقراطية كأدوات لتحقيق أجندتها الخارجية مثلما حدث في حربها ضد أفغانستان سنة 2001 والعراق سنة 2003.

6–المحددات الشخصية لصانع القرار Personale Determinants of the decision maker

وهي مختلف العوامل والنفسية التي تؤثر في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية و المرتبطة بميوله الشخصية وبحالته النفسية، فقد يلاحظ أن أغلب السياسات الخارجية في دول العالم الثالث تخضع لأهواء الرئيس "الزعيم" وشخصيته الكارزمية **charismatic leadership** ، والذي أطلق عليه **ماكس فيبر** بنموذج **"قائد**

[1]-Alexander Rossino and Theodore A. Wilson , "Hitler strikes Poland: Blitzkrieg, ideology, and atrocity**",The Journal of Modern History**, Vol.77, N.02,(June 2003**)** pp. 406-408

[2] - Roy Macridis, **contemporary political ideology** (New York : Harper Collins , E.5th , 1992), p. 13

الكاريزمي"[1] الذي يكون محل احترام وطاعة من قبل الشعب. ويوجد هذا خاصة في الأنظمة التسلطية أو في نظام الحزب الواحد، فلو أُخِذت عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الليبية كنموذجاً للدراسة في عهد الرئيس "معمر القذافي"، فإنها ستصل إلى نتيجة مفادها تأثير الحال النفسية والشخصية النرجسية للرئيس معمر في التوجه نحو أفريقيا من خلال الترويج لفكرة تأسيس " الولايات المتحدة الإفريقية" وتنصيب نفسه "ملك ملوك أفريقيا".

في نفس السياق قد يُلاحظ أن شخصية الرئيس المصري السابق "جمال عبد الناصر"، كان لها تأثيراً واضحًا في رسم السياسة الخارجية المصرية؛ ففي عهده لعبت مصر أدوارا رئيسية على المستوى الإقليمي والدولي، بما في ذلك أدوار "القائد العربي"، "حامي العالم العربي (ضد إسرائيل)، "نموذج" للعالم النامي، مؤيد لحركات التحرر (ولاسيما في أفريقيا والشرق الأوسط)[2]. ويعتبر المقترب النفسي **(Psychology Approche)** من المداخل النظرية المهمة في تفسير دور العوامل النفسية لصانع القرار وتأثيرها على عملية صنع القرار **Making Decision) (Process** في السياسة الخارجية، إذ يمثل صانع القرار حسب أنصار هذا المقترب، بأنه الفاعل الإستراتيجي المحوري**(Central Strategic Actor)**، في نفس الإطار يرى "**السيد سليم**" بأن هناك متغيرات فردية تحكم صانع القرار ،وقد قسمها إلى متغيرات قيادية موضوعية **(Objective Leadership Variables)** وتشمل المميزات الشخصية والطموحات الذاتية لصانع القرار، بينما النوع الثاني من المتغيرات فهي المتغيرات القيادية الذاتية **(Subjective Leadership Variables)** والتي تتمحور حول العقائد، التصورات، المدركات، التراكمات المعرفية وخبرة القائد في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية.[3]

---

[1] – أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** (عَمَّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.1، 2011) ص.173.

[2]-Sofiane Sekhri, "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol.3, N.10, (October 2009) pp. 423-432.

[3]–زنودة منى، " تأثير النسق العقائدي في صناعة القرار في النظم السياسية العربية: دراسة مقارنة للنموذج الأردني و الجزائري"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم علوم السياسية2017)، ص ص. 53–54.

وبالتالي فإن البيئة النفسية هي جملة من المكونات الفكرية والعقدية والثقافية الاجتماعية ومجمل المدركات والتصورات التي يحملها صانع القرار في ذهنه لتساعده على اتخاذ القرار حول موقف من مواقف في السياسة الخارجية.[1]

إضافة لهذه المحددات، توجد محددات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، فمثلا الهيكل التنظيمي للحكومة، وطبيعة العلاقة بين الفواعل الرسمية (الرئاسة، السلطة التشريعية، وزارة الخارجية، المؤسسة العسكرية) والفواعل غير الرسمية (الأحزاب السياسية، جماعات الضغط وتنظيمات مجتمع المدني). كما تعد طبيعة العلاقات التشريعية والتنفيذية أيضًا عاملاً مؤثرًا في صنع القرار في السياسة الخارجية، فكلما كان هناك انسجام بين السلطتين كلما كانت السياسة الخارجية أكثر قوة و تأثير،كما هو الحال في النظام البرلماني، و في حال عدم وجود انسجام بين السلطتين فإنه يكون مصدر ضعف للسياسة الخارجية.

بناء على مما سبق في وصف و تحليل لأهم محددات السياسية الخارجية بشكل عام، فإن الدراسة ستحاول في هذه الجزئية إسقاط ما تم تناوله نظريا على السياسة الخارجية الجزائرية لتحديد أهم مؤشراتها ومحدداتها، باعتبار أن لكل دولة متغيراتها الخاصة التي تحكم توجهاتها الخارجية ،وهذا حسب طبيعة النظام السياسي والبئية الداخلية التي يتواجد فيها.

بعد التطرق إلى الجانب النظري والمفاهيمي لمحددات السياسة الخارجية بشكل العام، ستقوم الدراسة بتناول أهم المحددات التي تؤثر في قرار السياسة الخارجية الجزائرية. إذ تشكل هذه المحددات، القاعدة الأساسية التي تحدد السلوك الخارجي للجزائري و طبيعة توجهها على المستوى القاري ،الإقليمي والدولي. ويمكن حصر هذه المحددات في العناصر التالية:

1- <u>المحددات الجغرافية :</u>

تلعب المحددات الجغرافية دورا مهما في تحديد توجه السلوك الخارجي للجزائر، وفي تفاعلها مع فضائها الإقليمي سواء كان على الصعيد المغاربي أو القاري ولاسيما الساحل الإفريقي، الذي يعتبر المجال الحيوي للأمن القومي الجزائري وعمقه الإستراتيجي؛ وقد جاءت أهمية المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية الجزائرية عندما

[1]–ميلود ولد الصادق، " أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة حالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "، **مجلة العلوم القانونية و السياسية** ،جامعة الوادي ، م. 10، ع.01 (أفريل 2019) ص.ص. 796-815.

أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1975، لما كان وزيرا للخارجية في فترة حكم الرئيس "**هواري بومدين**"، بأن الجزائر تنتمي إلى حيز جغرافي يعطيها مكانة خاصة في البحر المتوسط، العالم العربي وفي إفريقيا.[1]

تقع الجزائر في الجزء الغربي من شمال أفريقيا، يحدها شمالا البحر الأبيض، وشرقا تونس وليبيا، وغربا المغرب، الصحراء الغربية، النيجر ومالي وموريتانيا جنوبا؛ بمساحة إجمالية تقدر بنحو: 2.381.741 كم^2، فهي بذلك تعتبر أكبر دولة عربية وإفريقية مساحةً[2].

فهي تمثل أكثر من 41% من مساحة المغرب العربي والتي تقدر حوالي 5.782.140 كلم^3؛ إضافة إلى ذلك،فإن مساحة الجزائر تمثل نسبة 1،6% من المساحة العالمية لتحتل بذلك المرتبة العاشرة عالميا، والمرتبة الأولى عربيا وأفريقيا.

[1]- صليحة مماد، "محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة (الجزائر: جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019)، ص119.

[2]-Mariam Salah, "Largest countries in Africa 2020 by area"., published in August 17th ,2020 on website: https://www.statista.com/statistics/1207844/largest-countries-in-africa-by-area/ ,retrieved in October 28th ,2022 at 19:40 PM

[3]- موقع الجزيرة، دول المغرب العربي ....معلومات الأساسية، منشور بتاريخ :02-10-2004، على الموقع: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/دول-المغرب-العربي-معلومات-أساسية ، تاريخ التصفح : 29-10-2022 على الساعة 09:26 صباحا

خريطة توضح الحدود السياسية للجزائر

الخريطة رقم (01)

المصدر : https://www.natiinsinline.org/ineworld/map/algeria_map.

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول رقم (03)، يُلاحظ أن احتلال الجزائر المرتبة العاشرة عالميا من حيث المساحة[1]، يعتبر مؤشرًا إستراتيجيًا ويترجم ذلك على أهمية الدولة وقوتها من ناحية مقومات الجغرافيا السياسية، فحسب مؤشر مركب القدرات القومية التي سبق تناوله في مستهل هذا المبحث، فإن حجم مساحة الدولة يعد من بين عناصر القوة بالإضافة إلى عناصر أخرى. فإن المساحة الجغرافية للجزائر توفر لها إمكانيات طبيعية و موارد باطنية ثمينة تدخل في نمو اقتصادها، وما يساعد على حركية الأداء الدبلوماسي على المستوى الإقليمي و القاري، و كذلك في رسم السياسة الخارجية الجزائرية وتحديد توجهها.

[1] -Aaron O'Neill, "The 30 largest countries in the world by total area", published in August 7th,2024 on website : https://www.statista.com/statistics/262955/largest-countries-in-the-world/ , retrieved in October 29th ,2022 at 10:35 AM.

جدول يوضح قائمة دول العشرة الأكبر مساحة في العالم

الرقم	الدولة	المساحة / مليون كم^2	النسبة المئوية من المساحة العالمية
01	روسيا	17,098,242	11.0 %
02	كندا	9,984,670	6.1 %
03	الصين	9,706,961	6.3 %
04	الولايات المتحدة الأمريكية	9,372,610	6.1 %
05	البرازيل	8,515,767	5.6 %
06	أستراليا	7,692,024	5.2 %
07	الهند	3,287,590	2.0 %
08	أرجنتين	2,780,400	1.8 %
09	كازخستان	2,724,900	1.8 %
10	الجزائر	2,381,741	1.6 %

جدول رقم (03) من إعداد الباحث

مصدر البيانات: https://www.worldometers.info/geography/largest-countries-in-the-world/

تعد الجزائر وفق الرسم البياني رقم (01) الموضح أدناه، أكبر دولة إفريقية متجاوزة بذلك مساحة بعض الدول الأوروبية، وبالتالي فهي أكبر دولة في حوض البحر الأبيض المتوسط. وبسبب موقعها الجغرافي، أصبحت الجزائر شريكاً مهمًا في تفعيل مبادرة الحزام والطريق **Belt and road Initiative (BRI)** الصيني، الذي يربط أوروبا وأفريقيا بآسيا؛ إذ ستتمكن الصين من خلال هذا المشروع إنزال حاوياتها ومنتجاتها المختلفة في ميناء الحمدانية بشرشال، والذي يعد اكبر ميناء في حوض البحر المتوسط [1]. ومن هناك يتم تسويق تلك المنتجات عبر الطريق العابر للصحراء **Trans-Saharian Highway (TSH)** الذي يربط الجزائر مع دول جنوب الصحراء.

[1]- Chris Devonshire-Ellis, "Algeria to coordinate development plans with China's Belt and Road Initiative", Published in July,27th 2021, on website: https://www.cgs-bonn.de/cms/wp-content/uploads/2022/07/CGS-China_Africa_Study-2022.pdf , retrieved in November,5th 2022 at 17:42 PM

كما أن "دبلوماسية الشراكة" التي تنتهجها بكين في علاقتها مع الجزائر، هي جزء لا يتجزأ من إستراتيجية التواجد الصيني في دول منطقة شمال أفريقيا، بما فيها الجزائر التي تعتبر فاعلاً أساسياً في إنجاح مبادرة الحزام والطريق في القارة الإفريقية، وهذا من خلال الاستثمار في قطاعات: **الطاقة، البنى التحتية، تقنيات الأقمار الصناعية، الطاقات المتجددة.**[1]

رسم بياني يوضح الدول العشرة الأكبر مساحة في أفريقيا/مليون كم²

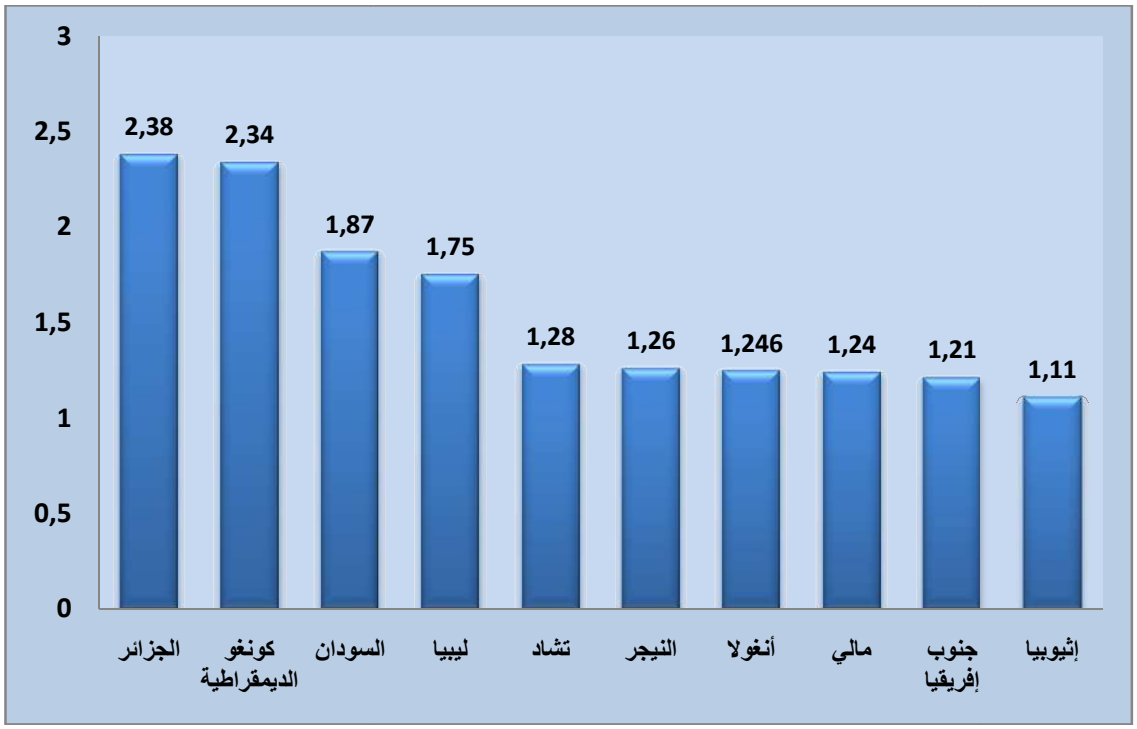

رسم بياني رقم (01)، من إعداد الباحث

مصدر البيانات: https://talkafricana.com/top-10-largest-countries-in-africa-by-land-area/

تحتل الجزائر المرتبة الأولى من حيث المساحة في حوض بحر الأبيض المتوسط، ما يجعلها تحتل أهمية جيواستراتيجية وجيواقتصادية، تمكنها من لعب دور أساسي على المستوى الإقليمي والقاري. كما هو موضح في الخريطة رقم (02) .

[1]-Djendi Sarra, "The Sino- Algerian relations, A study in the Belt and Road initiative", **Abhath Review**, Vol.07, N.01 pp.632-637

خريطة توضح البعد الجيوسياسي للجزائر في الفضاء الأورو-المتوسطي والإفريقي

خريطة رقم (02)

المصدر : https ://www.pinterest.es/pin/341429215471457263/

تشترك الجزائر في حدودها الجغرافية مع 7 دول إفريقية (ليبيا، المغرب، تونس، موريتانيا، مالي، نيجر، تشاد، الصحراء الغربية) [1]. فشساعة مساحة الجزائر وكثرة عدد الدول المحيطة بها، جعلها تشترك معها في حدود برية يبلغ طولها 6,500 ألاف كم^2، مثلما هو موضح في الجدول رقم (03) .

جدول يوضح طول الحدود السياسية الجزائرية مع دول الجوار

الرقم	الدولة	طول الحدود /كم
01	المغرب	1601
02	مالي	1376
03	ليبيا	982
04	تونس	956
05	نيجر	956
06	موريتانيا	463
07	الصحراء الغربية	42

جدول رقم (04) من إعداد الباحث

المصدر: https://bit.ly/4en9dw6

يبدو أن صانع القرار الجزائري، لديه وعي بالتحديات الأمنية التي تفرضها شساعة مساحة البلد مع الدول الجوار الجغرافي، خاصة تلك التي تعرف بعدم الاستقرار الأمني لديها، مما يحتم عليه استخدام كل الإمكانيات المتاحة من أجل تعزيز أمن حدوده، ومواجهة مختلف التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار لاسيما في منطقة الساحل والتي تعرف انتشارًا كبيرًا للجماعات المسلحة. فالجزائر تسخر سنويا ما قيمته 10 ملايير دولار كأعباء مالية لحماية حدودها مع دول الجوار.[2]

[1]-Crisis Group Middle East and North Africa, "Algeria and Its Neighbors", Report, N.164, (12 October 2015) , download from website: https://www.refworld.org/pdfid/561cd6294.pdf, retrieved in November,5th 2022 at 17:50 Pm.

[2]–رمضاني مفتاح وأحمد لشهب، **مرجع سابق**، ص ص. 681–692.

كما أن جغرافيا الجزائر تتميز بالتنوع في التضاريس والمناخ، إذ تحتوي على 08 مليون هكتار مساحة صالحة للزراعة وهي تمثل نسبة 3.3% من إجمالي المساحة البلاد[1]. كما أنها تتوفر على شريط ساحلي يبلغ طوله :1622 كم، مما يساهم في تنوع الثروة السمكية، وتطور الملاحة البحرية من خلال تشييد الموانئ، والتي تلعب دورًا مهماً في الحركية الاقتصادية للدولة.

2- المحددات الاقتصادية:

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة، سياسة التصنيع والتي استمرت إلى غاية بداية سبعينيات القرن الماضي؛ ومع تزايد الاكتشافات النفطية، ساهم قطاع المحروقات في انتعاش الاقتصاد الجزائري، حيث أصبحت ميزانية الدولة تعتمد بشكل مباشر على مداخيل المحروقات.غير أن حلول الصدمة النفطية الرابعة سنة 1986 ، أدى إلى انخفاض في أسعار النفط إلى ما دون 11 دولاراً للبرميل الواحد[2]، مما انعكس بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى انهيار في القدرة الشرائية وارتفاع في مستويات التضخم ، ما عجل في وقوع ما عُرِفَ بـ: "أحداث أكتوبر 1988" ، والذي كان عاملا مساعدا على تردي الوضع الأمني في البلاد.

ولكن مع حلول الألفية الثالثة ، انتعشت أسعار النفط من جديد وحققت مداخيل كبيرة للخزينة العمومية قدرت بأكثر من 1000 مليار دولار خلال 20 سنة ، إلى أن أتت مرة أخرى الصدمة النفطية لعام 2014 ، أين انخفضت أسعار النفط إلى مستوى 40 دولاراً وأثر على الاقتصاد الجزائري وعلى العديد من المشاريع التنموية.

من خلال هذه اللمحة التاريخية حول أهم الصدمات النفطية العالمية التي تأثرت بها الجزائر، يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري بقيَ رهيناً لمداخيل المحروقات بالرغم من محاولات التخلص من تلك التبعية.

وبالرغم من ذلك يبقى المتغير الاقتصادي مؤشر مهم في تحديد السلوك الخارجي للدولة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

[1]-عمر بسعود، " الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002) "، منشور على الموقع: https://journals.openeditiin.org/insaniyat/7027، تاريخ التصفح 21-12-2022 على الساعة 10:21 صباحا.

[2]- محمد محفوظ ماجن، " الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج "، **مجلة المعيار**، ع.1، (2017) ص ص.1-8

1-النفط:

تعد الجزائر من بين أهم المنتجين للنفط الخام والغاز الطبيعي في أفريقيا، باعتبارها عضوًا في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) منذ عام 1969، أي بعد حوالي عشر سنوات من بداية إنتاج النفط الخام سنة 1958. ويعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، واللذان يعتبران مادتان إستراتيجيتان في استهلاك الطاقة في البلاد، فقد ساهمت مداخيل النفط بنسبة 19% من الناتج الإجمالي المحلي وبـ: 94% من صادرات الجزائر و38% من الميزانية العامة خلال سنوات 2016 إلى 2020، لترتفع إلى نسبة 53% بعد انتعاش أسعار النفط[1]. وتمثل صادرات المحروقات أهم مصدر تمويلي للسياسة العامة في الجزائر، فهي تساهم بشكل كبير في الناتج الإجمالي المحلي **(Grosse Domestic Product) GDP**، ففي سنة 2005 بلغت نسبة مساهمة مداخيل المحروقات في الناتج الإجمالي المحلي بنحو 29% أي حوالي 29,87 مليار دولار، لترتفع سنة 2008 بنسبة 30,5% من الدخل الإجمالي الخام أي 52 مليار دولار من الدخل الإجمالي الخام.[2] كما هو موضح في الرسم البياني رقم (02).

رسم بياني يوضح صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2008-2022) /مليار دولار

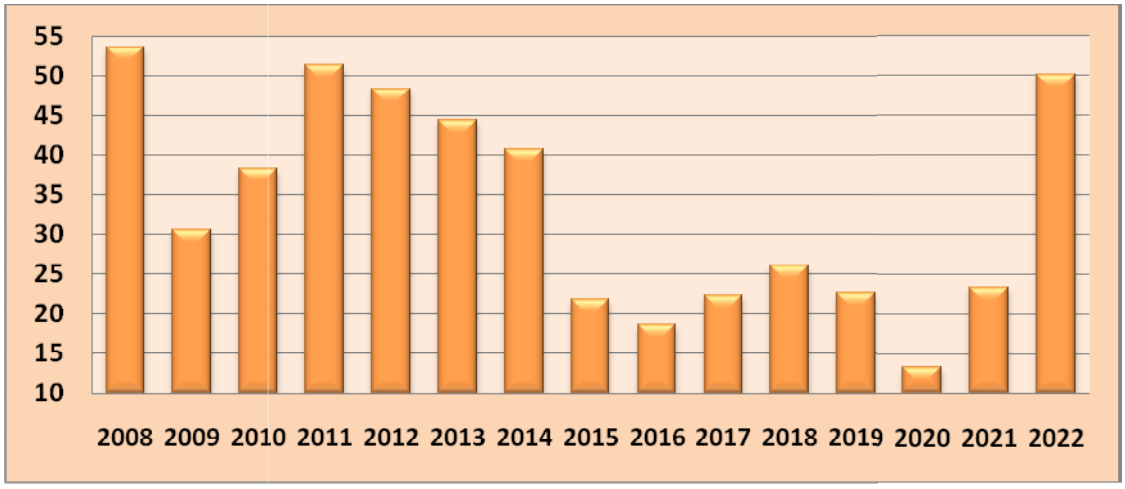

رسم بياني رقم (02)، من إعداد الباحث

المصدر: https://www.statista.com/statistics/1180210/value-of-petroleum-exports-in-algeria/

[1]-World Bank, "The World Bank in Algeria" , published in https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview retrieved in June ,28th 2022 at 08:52Am

[2]-World Bank, "Algeria Economic Update", published in https://bit.ly/4e17Ov8 , retrieved in December,30th 2022 at 12:18 AM.

في هذا الرسم البياني يُلاحظ أن الصادرات النفطية ساهمت بشكل كبير في الدخل الإجمالي الخام للجزائر، ففي سنة 2008، بلغت مداخيل الصادرات قي قطاع المحروقات حوالي 54 مليار دولار، وتعتبر هذه السنة (2008) ذروة المداخيل التي حققتها الصناعة النفطية خلال الفترة 2008-2022. غير أنها تراجعت ابتداء من سنة 2014 بسبب الصدمة النفطية التي شهدها العالم وأثرت على الاقتصاد الجزائري والذي يعتمد بنسبة 96 % في تجارته الخارجية على تصدير المحروقات، فقد بلغت قيمة مداخيله في سنة 2015 حوالي 21 مليار دولار.

ويقدر احتياط المخزون النفطي في الجزائر بحوالي 12.2 مليار برميل وبهذا فهي تحتل **المرتبة الثالثة** أفريقيا بعد كل من ليبيا والذي يقدر مخزونها بنحو:48 مليار برميل ونيجيريا بـنحو 37 مليار برميل. كما أنها تحتل المرتبة **السادسة** عربيا، وتعتبر المملكة العربية السعودية الأولى عربياً والثانية عالميًا باحتياطيات تقدر بنحو:286 مليار برميل[1]. كما هو مبين في الجدول رقم (05).

جدول يوضح الدول الخمسة الأكثر احتياطا للنفط في أفريقيا

االترتيب	الدول	إحتياطي الإجمالي/مليار برميل
01	ليبيا	48.36
02	نيجيريا	36.89
03	الجزائر	12.2
04	أنغولا	7.78
05	السودان	5

جدول رقم (05)، من إعداد الباحث

المصدر: https://www.theglobalecinomy.com/rankings/oil_reserves/

[1] -Global Fire Power , "Proven Oil Reserves by Country", published on website : https://www.globalfirepower.com/proven-oil-reserves-by-country.php, retrieved in July 06th ,2022 at 09:50 AM

صورة توضح أكبر 10 دول إفريقية منتجة للنفط خلال 2022

صورة رقم (01)

المصدر : https://t.ly/yjxyi

وتعتبر الجزائر من الدول الخمس الأوائل في أفريقيا من حيث إنتاج النفط ، إذ يقدر إنتاجها بنحو 959 ألف برميل يوميا، محتلة المرتبة الرابعة بعد نيجيريا التي يصل إنتاجها إلى 2,1 مليون برميل يوميا وليبيا التي يبلغ إنتاجها حوالي 1.2 مليون برميل يوميا وأنغولا بنحو 1.11 مليون برميل يوميا.[1] كما هو موضح في الجدول رقم (05).

2-الغاز :

تمتلك الجزائر 159 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة حسب إحصائيات سنة 2017 ، فهي تحتل بذلك المرتبة 11 عالميا وتمثل حوالي 2٪ من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم البالغة 6923

[1]-الحسين شيخ العلوي، "سياسات الطاقة في أفريقيا على ضوء التغيرات المتلاحقة"، تاريخ النشر :2022/07/06 على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/article/5418 ، تاريخ التصفح2022/12/29 على الساعة 10:20 صباحا.

تريليون قدم مكعب. كما تمتلك الجزائر احتياطيات مؤكدة تعادل 109.1 ضعف استهلاكها السنوي. أما على الصعيد الإفريقي، فإن الجزائر فتحتل قد احتلت المرتبة الثانية من حيث احتياطات الغاز في أفريقيا بعد نيجيريا.[1]

جدول يوضح الدول الخمسة الأكثر إنتاجا للغاز الطبيعي في أفريقيا

االترتيب	الدول	حجم الإنتاج السنوي/مليار م^3
01	الجزائر	84
02	مصر	62
03	نيجيريا	50
04	ليبيا	11
05	غينيا الإستوائية	6.2

جدول رقم (06)، من إعدادا الباحث

المصدر: https://t.ly/zzRkC

وتمثل الجزائر شريكًا اقتصاديًا مهما في ضمان الإمدادات الطاقوية لأوروبا عبر مختلف أنابيب نقل الغاز الطبيعي. فإبان الحرب الروسية الأوكرانية الثانية التي اندلعت في فيفري 2022، كانت الدول الأوروبية تعاني من ضمان الإمدادات بالغاز الطبيعي، ولعبت الجزائر آنذاك دورا فعالا في محاولة تعويض الغاز الروسي في أوروبا، وترجع أهمية الجزائر الطاقوية بالنسبة لأوروبا، من خلال امتلاكها لاحتياطات غازية كبيرة مكنتها من احتلال المرتبة الثانية على مستوى القارة الإفريقية بعد نيجيريا، كما هو موضح في الرسم البياني رقم (03).

[1]- business Ghana, "Top African Countries with the Most Natural Gas Reserves",published in October 11th ,2022 in web site https://www.businessghana.com/site/news/business/272184/Top-African-Countries-with-the-Most-Natural-Gas-Reserves ,retrieved in December 30th ,2022 at 17:52 Pm

رسم بياني يوضح الدول العشر الأكثر احتياطا للغاز الطبيعي في أفريقيا /مليار م^3

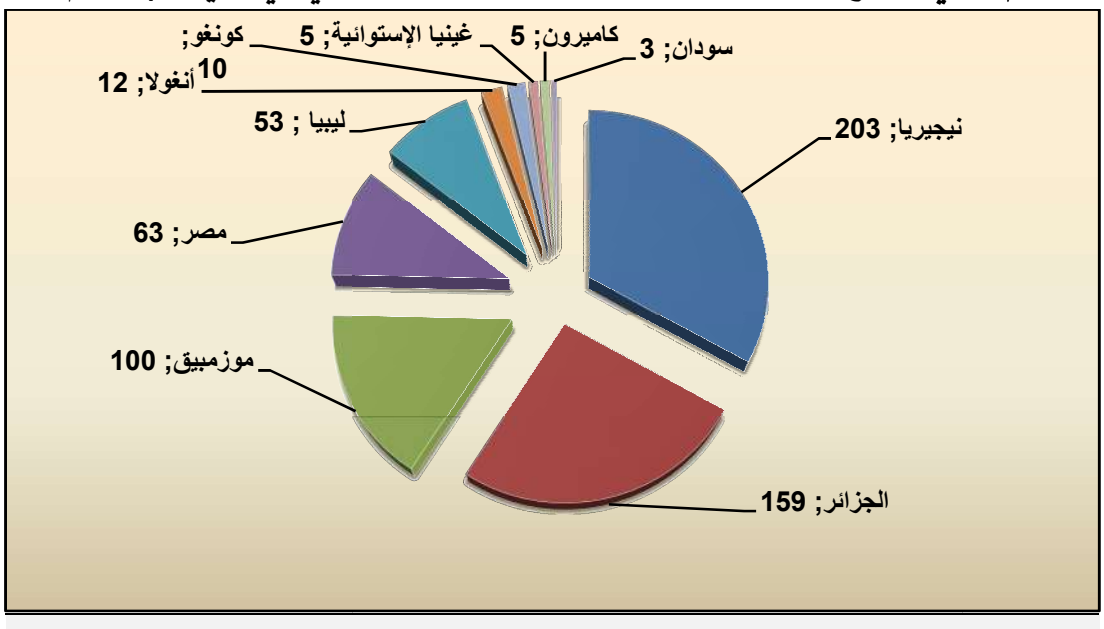

رسم بياني رقم (03)، من إعداد الباحث

المصدر: https://www.statista.com/statistics/1197585/natural-gas-reserves-in-africa-by-main-

3-المحددات العسكرية :

تعتبر الجزائر من بين الدول الإفريقية التي تتميز بمقومات عسكرية هامة، وفق مؤشر القدرات والذي يبلغ 0,3911 وهو مؤشر مثالي حسب موقع "**غلوبال فاير Global Fire** " لإحصاء القدرات العسكرية في العالم لسنة 2023[1]. إذ تحتل القوات العسكرية الجزائرية المرتبة 25 عالميا، متفوقة بذلك عن كندا(26 عالميا)، إسبانيا (27 عالميا) والسويد (29 عالميا) وهي الثالثة (03) عربيا بعد مصر التي تحتل المرتبة العاشرة عالميا (10) والسعودية التي تحتل المرتبة 24 عالميا.[2]

وتمثل القوات العسكرية صمام أمان الجزائر، ويعود اهتمام صانع القرار الجزائري بتعزيز قوته العسكرية منذ الاستقلال، لكون أن الجزائر محاطة بمختلف التهديدات الأمنية مع دول الجوار لاسيما مع ليبيا، المغرب ومالي، هذه البلدان الثلاث تعتبر مصدرا تهديدا للأمن القومي الجزائري بسبب انتشار السلاح وغياب الأمن، تجارة

[1]-Global Fire Power, "2023 Algeria Military Strength", published in website:https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=algeria ,retrieved in January,06th 2023 at 11:46 AM

[2]-Echorouk online,"GFP Index: Algerian Army (ANP) Ranks 6th In The Middle East and North Africa", published in17/02/2018 on website :https://www.echoroukinline.com/gfp-index-algerian-army-anp-ranks-6th-in-the-middle-east-and-north-africa ,retrieved in January 06th ,2023 at 15:23 PM.

المخدرات ، الهجرة غير الشرعية. كما أن شساعة الحدود الجزائرية مع دول الجوار وفشل عديد دول المجاورة في ضبط حدودها واستقرارها الداخلي ، كلها عوامل جعلت الجزائر تطور من قدراتها العسكرية.

جدول يوضح ترتيب أقوى الدول العسكرية في أفريقيا حسب مؤشر القدرات العسكرية

الترتيب	الدول	مؤشر القدرات العسكرية
01	مصر	0,22
02	الجزائر	0,44
03	جنوب أفريقيا	0,57
04	نيجيريا	0,62
05	المغرب	0,87
06	إثيوبيا	0,99
07	أنغولا	1,08
08	ليبيا	1,27
09	تونس	1,41

جدول رقم (07) ، من إعداد الباحث

المصدر :https://www.statista.com/statistics/1220153/military-strength-of-countries-in-africa/

وتتوزع القوات المسلحة في الجزائر بين القوات البرية، البحرية والجوية. فالقوات البرية الجزائرية يبلغ تعدادها حسب إحصائيات سنة 2023 لموقع" غلوبال فاير" بنحو 460 ألف جندي بما فيهم 325 ألف جندي في الخدمة و135 ألف جندي احتياط.[1]

من خلال الرسم البياني رقم (04)، يُلاحظ أن القوات البرية تسيطر على تشكيلة القوات المسلحة الجزائرية من حيث تعداد الجنود، وهذا راجع إلى طبيعة الموقع الجيوسياسي للبلاد وطول الحدود البرية مع دول الجوار الجغرافي شرقا ،غربا وجنوب ، خاصة أن تلك الحدود تشهد تهديدات أمنية خطيرة، مما يحتم على صانع القرار الجزائري،

[1]-Global Fire Power, **Op.cit**.

اعتماد مقاربة أمنية ترتكز بالأساس على تكثيف توزيع أعداد كبيرة من الجنود على طول الحدود خاصة مع الحدود الشرقية الجنوبية وأقصى الجنوب .

رسم بياني يوضح تعداد الجنود الجزائريين عبر مختلف القوات المسلحة لسنة 2022 / ألف جندي

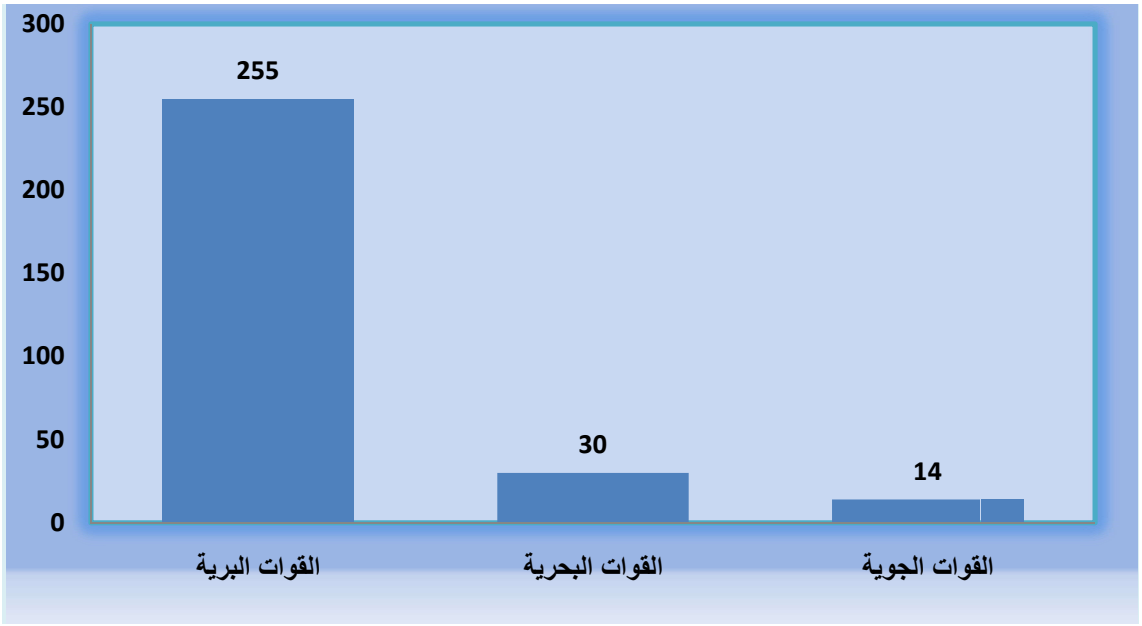

رسم بياني رقم (04)، من إعداد الباحث

المصدر: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=algeria

يتحصل قطاع القوات المسلحة في الجزائر على حصة الأسد من الناتج الإجمالي الخام ، ففي سنة 2021 بلغت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج الإجمالي الخام 5.59% أي حوالي 9.11 مليار دولار[1]، وهي تحتل بذلك المرتبة 26 عالميا من حيث الإنفاق العسكري العالمي. وبحسب البيانات الصادرة في عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) – وهو مركز يُعنى بدراسة قضايا النزاعات والسلام ونسبة الإنفاق العسكري للدول في العالم – فإن الجزائر احتلت المرتبة الأولى في أفريقيا.

[1]-Diego Lopes da Silva et al., "Trends In World Military Expenditure, 2021", report to **SIPRI** (April 2021) p.2, download from website:https://www.sipri.org/sites/default/files/2022-04/fs_2204_milex_2021_0.pdf, retrieved in January, 11th 2023 at 10:14am

فمنذ سنة 2004، كان معدل الإنفاق العسكري للجزائر سنويا يتراوح مابين 9.5 إلى 11 مليار دولار، غير أنه في سنة 2023 ارتفعت الموازنة العسكرية، وفقًا لبيانات ذات المركز إلى 22.5 مليار دولار موزعة على النحو التالي :8 مليار دولار لـ "الإدارة العامة"، مليار دولار لـ "الدفاع الوطني" ،5 مليارات دولار لـ "الدعم اللوجستي ".[1]

رسم بياني يوضح تطور الإنفاق العسكري في للجزائر من الفترة 2011-2022/ مليار دولار

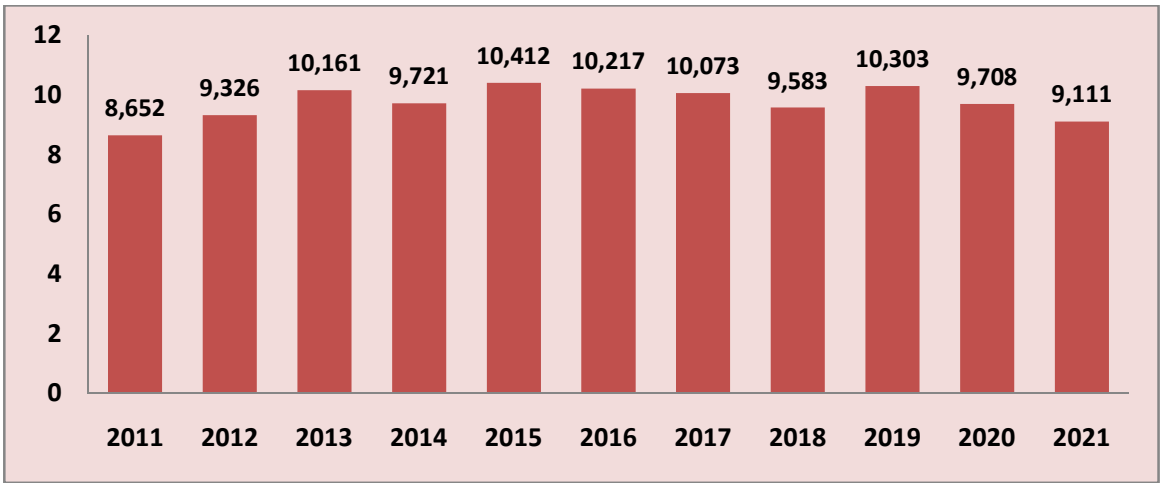

رسم بياني رقم (05)، من إعداد الباحث

المصدر :https://tradingecinomics.com/algeria/military-expenditure

منذ بداية سنة 2012 زادت ميزانية الجيش لأزيد من 1 مليار دولار مقارنة بسنة 2011، و هذا راجع للأوضاع الأمنية المتدهورة التي مست منطقة شمال أفريقيا، وحدوث ما يعرف إعلاميًا "بالربيع العربي" في ليبيا، وما خلفه من انعكاسات أمنية خطيرة على المستوى الإقليمي؛ حيث انتشرت الجماعات المسلحة غير الرسمية، أدى إلى تأزم الوضع السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية خاصة في ليبيا ومالي.

4-المحددات الشخصية

إن ما يجعل للمحددات الشخصية دورًا مؤثرًا وكبيرًا في تحديد السياسة الخارجية لأي دولة ،هو الاهتمام المتزايد لصانع القرار لكل ما له علاقة بالشأن الخارجي والأحداث الدولية، أي تفضيله في التعاطي مع قضايا

[1] - The Mediterranean news economic , "Algeria plans 127% increase in military budget to 22,7 billion", published on https://www.ecomnewsmed.com/en/2022/10/29/algeria-plans-127-increase-in-military-budget-to-22-7-billion/ , retrieved in January 15th ,2023 at 10:50 Am.

السياسة الخارجية على حساب السياسة الداخلية، من أجل تحقيق سمعة دولية لبلده أو الحصول على شرعية خارجية لسياسته، أو حتى من أجل تحقيق أهداف جيواستراتيجية بعيدة المدى، لها علاقة بلعب أدوار الريادة. وهذا ما يجعل المتغيرات الذاتية المرتبطة بالصانع القرار لاسيما في الأنظمة "الأتوقراطية" والعسكرية والدكتاتورية المتغير المستقل والأساسي في رسم السياسة الخارجية للدولة، على حساب المتغيرات المؤسساتية " السلطة التشريعية، وزارة الخارجية".

في حالة الجزائر، فإن رئيس الجمهورية هو الفاعل الحقيقي والرئيسي في عملية صناعة السياسة الخارجية الجزائرية بل يعتبر رئيسًا للدبلوماسية الجزائرية (خاصة في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة)، بالرغم من أن الدستور الجزائري يشير في العديد من مواده إلى أهمية البرلمان في رسم السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بإعلان الحرب وغيرها من المسائل ، لكن القرار الأول والأخير يعود لرئيس الجمهورية.

فمنذ استقلال الجزائر، لعبت المتغيرات الشخصية دورًا مهمًا في رسم السياسة الخارجية، ففي فترة حكم الرئيس الراحل "احمد بن بلة" كانت ميولاته الفكرية تتجه نحو القومية العربية، لذلك تجد سياسته الخارجية آنذاك كانت تميل نحو التبعية لسياسة الرئيس الراحل المصري "جمال عبد الناصر"، بينما في فترة حكم الرئيس الراحل "هواري بومدين" فإن سياسته الخارجية ارتكزت على الإيديولوجية الاشتراكية ومحاربة الإمبريالية ودعم الحركات التحريرية، إلى أن جاءت فترة الانفتاح السياسي والاقتصادي مع الرئيس الراحل "شاذلي بن جديد"، لتتكمش السياسة الخارجية الجزائرية في فترة التسعينيات من القرن 20 أين دخلت في "أزمة أمنية داخلية" أدت بها إلى الانعزال دوليا والانكفاء داخليا. واستمرت هذه الحالة مع فترة الرئيس السابق "ليمين زروال" إلى غاية وصول الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" والتي عرفت السياسة الخارجية في عهده نشاطا وديناميكية واضحة للعيان على المستوى القاري والدولي. ونظرًا للاستقرار السياسي والأمني التي شهدته الجزائر والذي كان تتويجا " **لقانون الرحمة**" الذي جاء به الرئيس ليمين زروال، ليتحول بعد ذلك إلى"**قانون المصالحة الوطنية**" في عهد الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة"، غير أن هذا الأخير،استغل الفوائض الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بسبب انتعاش أسعار النفط، في تطوير من الأداء الدبلوماسي و تعزيز علاقاته الخارجية مع الجميع.

غير أنه منذ سنة 2013، تراجع النشاط الدبلوماسي للسياسة الخارجية الجزائرية بسبب مرض الرئيس بوتفليقة، مما أحدث فراغا كبيرًا في التعاطي مع القضايا الإقليمية والدولية، استغلته فواعل أخرى للعب أدوار متقدمة في

القارة الإفريقية، وهذا التراجع كان بسبب ارتباط أجندة السياسة الخارجية الجزائرية بشخص الرئيس، فكان من المفروض أن السياسة الخارجية الجزائرية تسيرها مؤسسات دستورية وتبقى في أدائها حتى وإن كان هناك عارض صحي لرئيس الجمهورية.

واستمر تراجع السياسة الخارجية الجزائرية إلى غاية حدوث "الحراك الشعبي" في فيفري 2019، أين تم تغيير نظام بوتفليقة بعد 20 سنة من الحكم؛ لتبدأ بعد ذلك فترة بقيادة الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون" والذي أكد على ضرورة استرجاع الجزائر لمكانتها الطبيعية في سياستها الخارجية المستمدة من خبرتها التاريخية في الوساطة لحل النزاعات مختلفة بين الدول، كما أنه دعا إلى اعتماد دبلوماسية الفعل وليست رد الفعل، وإعطاء توجه جديد للدبلوماسية الجزائرية من خلال التركيز على البعد الاقتصادي خصوصًا في أفريقيا بما يتماشى مع المصلحة القومية للدولة .

المطلب الثاني : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تستند السياسة الخارجية الجزائرية إلى مجموعة من المبادئ الراسخة والمستمدة من مواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام، حيث أَنَّ مواقف الجزائر إزاء القضايا الدولية والتحريرية تُعَدُّ مواقف ثابتة مستمدة من بيان أول نوفمبر 1954، الذي أرسى مبادئ دول الجزائرية الحديثة.

إن من بين أهم المبادئ التي كانت ولازالت تحترمها السياسة الخارجية منذ الاستقلال وتعمل بها في علاقاتها مع الدول الأخرى، يمكن تحديها في النقاط التالية:

أ- <u>مبدأ حسن الجوار الإيجابي</u>

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية الذي يرتكز عليها ميثاق الأمم المتحدة والذي يتمحور حول احترام الدول ذات الجوار الجغرافي مصالح بعضها البعض وألاَّ تتعارض مصلحة أحد طرفي الجوار مع مصلحة الآخر.

إن مبدأ حسن الجوار هو مبدأ أساسي في القانون الدولي يحكم العلاقات الودية بين الدول، ويعتبره معظم الباحثين القانونيين كمبدأ من مبادئ القانون الدولي. حيث يشير "**كيلسن**" إلى أن "**حسن الجوار مبدأ دولي كان ينبغي إدراجه في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة** "[1].

[1]-Adriana Kalicka-Mikołajczyk , "The Good Neighborliness Principle in Relations Between the European Union and its Eastern European Neighbors", **Adam Mickiewicz University Law Review** ,Vol. 9, (2019) pp.138-150

وتمثل الجزائر إحدى الدول التي تلتزم في سياستها الخارجية على مبدأ حسن الجوار الجيد مع كل الدول، فاهتمام الجزائر بتعزيز الروابط الجغرافية مع دول الجوار، راجع إلى أهمية مبد أ حسن الجوار في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الإقليمية ، خاصة أن الحدود الجزائرية تشهد منذ سنة 2011 اضطرابات أمنية لاسيما مع الحدود الليبية والمالية. فالجزائر تسعى جاهدة في إرساء قواعد الأمن والسلم في فضائها الإقليمي، وهذا من خلال تحقيق مستوى معين من حسن الجوار بين الدول واحترام سيادتها.

ب- مبدأ التعاون

يمثل هذا المبدأ القاعدة الصلبة في العلاقات الدولية الحديثة، والتي تتميز بالتشابك والاعتماد المتبادل، التي فرضتها العولمة. فهو يساهم في تعزيز العلاقات بين مختلف الوحدات السياسية المكونة للمجتمع الدولي، في كل المجالات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الثقافية، الصحية ....إلخ.

فالجزائر تعتمد في علاقاتها الخارجية مع الدول على تعزيز مبدأ التعاون في المسائل المرتبطة بالمصلحة القومية، لذلك فإن صانع القرار الجزائري، عادة ما يتوجه نحو تعزيز آليات التعاون مع الدول الجوار الجغرافي، للقضاء على مختلف التهديدات الأمنية لاسيما تلك القادمة من المغرب (تهريب المخدرات) ليبيا (الجماعات المسلحة) و دول منطقة الساحل(الهجرة غير الشرعية)[1]، وهذا من أجل الوصول إلى تحقيق فضاء إقليمي جيوسياسي يسوده الأمن، السلم والتنمية ، باعتبار أن تحقيق التنمية الإقليمية يتطلب توفير الأمن الإقليمي، وحل مختلف النزاعات في دول الجوار على غرار ليبيا ومالي.

فقد وقعت الجزائر منذ استقلالها وإلى غاية 2020 على 71 اتفاقية، بناء على بيانات وزارة العدل الجزائرية. إذ تشمل هذه الاتفاقيات تعاون في مختلف المجالات، لاسيما في قضايا تسليم المجرمين، كاتفاق تعاون مع مالي في مجال المساعدات المتبادلة والتعاون القضائي والقانوني الموقع عليه سنة 1983.[2]

---

[1]- بوحنية قوي، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في أفريقيا"، منشور على الموقع:
https://studies.aljazeera.net/en/node/364، تاريخ التصفح 02-05 2022على الساعة 10:45 صباحا.

[2]- وزارة العدل الجزائرية، " قائمة الاتفاقيات القضائية الثنائية المصدق عليها من طرف الجزائر (الوضعية إلى غاية شهر جوان 2021"، منشور في الموقع : https://www.mjustice.dz/ar/%D9%82% تاريخ التصفح 20-01-2023على الساعة 10:33 صباحا.

ت- مبدأ التسوية السلمية للنزاعات

هي من المبادئ التي لطالما رافعت عنها الجزائر في المنابر الإقليمية والدولية، إذ أكدت الجزائر في العديد من المناسبات على ضرورة حل مختلف النزاعات الدولية والإقليمية عبر القنوات الدبلوماسية كالوساطة والجلوس إلى طاولة المفاوضات، والابتعاد عن الأدوات الصلبة (العسكرية والعقوبات الاقتصادية) .

يُعْتَقَد أنَّ رفض الجزائر المطلق لاستخدام القوة العسكرية في حل النزاعات، راجع لما تخلفه تلك الوسائل في نتائج وخيمة على الصعيدين الأمني والإنساني وإلى انهيار الدولة؛ ولتفادي هذه السيناريوهات الخطيرة على الأمن الإقليمي والدولي، قامت الجزائر بلعب دورًا قياديًا في عمليات الوساطة وتحولها بذلك إلى فاعلاً مهمًا في تحقيق الأمن والسلم في القارة الإفريقية فالدبلوماسية الجزائرية تعتمد على الوساطة كآلية فعَّالة في تسوية مختلف النزاعات.

فقد تمكنت الجزائر من خلال الوساطة الدبلوماسية في تسوية النزاع الحدودي بين العراق وإيران، بين إثيوبيا وإريتريا؛ كما تمكنت من تسوية النزاع الداخلي في مالي بين الحكومة المركزية وجماعة طوارق الأزوادية في شمال مالي عبر توقيع أطراف النزاع على اتفاقية السلم و المصالحة في مالي أو ما يعرف "بمسار الجزائر" سنة 2015[1]، كما استطاعت الجزائر بإطلاق مبادرة اجتماع دول الجوار الجغرافي لحل الأزمة الليبية منذ سنة 2014.

ث-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

وهو من المبادئ التي تسعى السياسة الخارجية الجزائرية في احترامها، باعتبار أن تدخل دولة ما في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، سواء كان عن طريق استخدام القوة العسكرية أو التأثير في نتائج الانتخابات، أو التدخل في سياسات الإصلاح الاقتصادي؛ يعتبر كل هذا وفق لمبادئ القانون الدولي انتهاك صارخ للسيادة الدول. وبما أن الجزائر دولة صاحبة سيادة مارست هذا المبدأ من خلال حركة عدم الانحياز في فترة الحرب الباردة[2].

[1]-virginie baudais, Amal bourhrous and dylan o'driscol , "Conflict Mediation And Peace building In The Sahel : The Role Of Maghreb Countries In An African Framework", Policy Paper, **SIPRI**, N.58 (January 2021) p 19 , downloaded from website : https://www.sipri.org/sites/default/files/2021-01/sipripp58_3.pdf , retrieved in January 22nd ,2023 at 08:45 AM.

[2]-Gijs Weijenberg ,Merly Demuynck , "Algeria in Mali: A Departure from the Military Nin-Intervention Paradigm?", published in December 17th, 2020 on website : https://icct.nl/publicatiin/algeria-in-mali-a-departure-from-the-military-nin-interventiin-paradigm/, retrieved in January 22nd , 2023 at 09:14 AM.

ج- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

يشكل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها حجر الأساس الذي قام عليه ميثاق الأمم المتحدة، فالشعب له الحق في تقرير مصيره من خلال اختيار طبيعة الحكم السياسي وتحديد شكل التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الخاصة به، كما يمكن أن يؤدي ممارسة هذا الحق إلى مجموعة متنوعة من النتائج المختلفة التي تتراوح من الاستقلال السياسي إلى الاندماج الكامل داخل الدولة. ويُلاحظ بأن تدعيم الجزائر لحق الشعوب في تقرير مصيرها نابع من عقيدتها الثورية ومحاربتها للمستعمر الفرنسي طيلة 130 سنة من الاحتلال، وما استفتاء الشعب الجزائري يوم 05-جويلية -1962، ما هو إلى تأكيد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال عن المستعمر الفرنسي. لذلك يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الراسخة في السياسة الخارجية الجزائرية ، فطالما نادت الجزائر في المنابر العالمية بضرورة تصفية آخر مستعمرة في أفريقيا إشارة إلى "حق الشعب الصحراوي" في تقرير مصيره وهذا استنادا لمواثيق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، فقضية الصحراء الغربية هي قضية مصنفة في اللجنة الرباعية للأمم المتحدة الخاصة بتقرير المصير وتصفية الاستعمار[1].

واستنادا لما تم تناوله في المبحث الأول، فإن المحددات السياسة الخارجية تختلف من دولة لأخرى بحسب طبيعة المحددات وأهميتها عند صانع القرار. فالمحددات الجغرافية والعسكرية والاقتصادية وحتى الشخصية في الجزائر،لازالت منذ الاستقلال تلعب دورًا مهمًا في رسم السياسة الخارجية والتي تتماشى مع مبادئها الراسخة في علاقاتها مع الجميع ولاسيما مع الدول الإفريقية .

[1]-United Nations , "Fourth Committee Taking Backward Steps in Western Sahara Question", published in April ,2008 on website : https://www.un.org/press/en/2019/gaspd695.doc.htm , retrieved in May 18th , 2020 at 10:15 AM.

المبحث الثاني : سياسة الجزائر الإفريقية خلال فترة الحرب الباردة (1962-1989)

تدرك الجزائر جيدا في وعيها الجيوسياسي لمدى أهمية القارة الإفريقية في ديناميكية سياستها الخارجية، فاهتمام الجزائر بالبعد الإفريقي في دبلوماسيتها ليس وليد اليوم، وإنما كانت له امتدادات تاريخية منذ بداية الاستقلال وإلى غاية القرن 21 .

وتعتبر الجزائر فاعلاً مهمًا على المستوى الإقليمي والدولي، فالجزائر تلعب أدوار ريادية مستمدة من رصيدها التاريخي. فمنذ الاستقلال اعتمدت الجزائر في سياستها الخارجية على مبدأ طالما اشتهرت به في منابر الأمم المتحدة وهو مبدأ مناهضة الإمبريالية ومحاربة الحركات الاستعمار بشكل عام وفي القارة الإفريقية بشكل خاص، الشيء الذي جعلها في صراع مع القوى الغربية خلال الحرب الباردة. وقد ركزت الجزائر على دعم حركات التحررية الوطنية، الوحدة الأفريقية وإقامة اقتصاد عالمي أكثر عدلا[1].

المطلب الأول: سياسة دعم الحركات التحررية (1963-1965)

تبنت الجزائر في فترة حكم الرئيس الراحل "أحمد بن بلة" (1963-1965)، فكرة الدفاع عن حق الشعوب المستعمرة في التحرر والإنعتاق من الاستعمار الغربي، في مختلف قارات العالم لاسيما في أفريقيا بحكم الانتماء الجغرافي للجزائر. إن سعي الجزائر للدفاع على حركات التحريرية في أفريقيا، نابع من الظروف التي مرت بها البلاد خلال فترة الاحتلال الفرنسي. فقد تجلت السياسة الخارجية الجزائرية بوضوح اتجاه أفريقيا أو كما يطلق عليها "**سياسة الجزائر الإفريقية**"، في مختلف النصوص: **بيان أول نوفبر1954، مؤتمر الصومام 1955، مؤتمر طرابلس 1962، ميثاق الوطني سنة 1976**، كلها تمحورت حول فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها. ففي دستور 1976 نصت المادة 92 على أن الكفاح ضد كل أشكال الاستعمار في مختلف القارات العالم (إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية)، يمثل جوهر الثورة الجزائرية أثناء الاستقلال، وبعدا وطنيا لسياسة الجزائر اتجاه الدول المُسْتَعْمَرَة[2].

[1]-Yahia H. Zoubir, "Algeria's Roles in the OAU/ African Union: From National Liberation Promoter to Leader in the Global War in Terrorism", **Mediterranean Politics revue** , Vol. 20, N.03, (2015**),** pp. 55-75.

[2]-جمال عبد الكريم والويزة شنشوني، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، م.11،ع. 2، (2018) ص ص. 164-174.

وقد أُعْتُبِرَتْ الجزائر في أدبيات الحركات التحررية في العالم، واحدة من معاقل الحركات التحرر في أفريقيا، حيث احتضنت العديد من الحركات التحرر الإفريقية؛ إذ كانت الجزائر في ستينيات القرن الماضي قبلة الثوار أو كما سماها قائد غينيا بيساو "**أميكال كابال Amical Cabal**"، عندما زار إلى الجزائر سنة 1969 وقال مقولاته الشهيرة " **إذا كانت روما قبلة المسيحيين ومكة قبلة المسلمين فإن الجزائر قبلة الثوار**"[1].

فقد ساندت الجزائر الدول الإفريقية بمختلف الوسائل الدبلوماسية عن طريق تنظيم مؤتمرات للدفاع عن الحركات التحررية، تزويدها بالسلاح وتدريب أعضائها على القتال. ومن بين أهم الحركات التحررية التي احتضنتها الجزائر على أراضيها، يوجد ما يلي :

➢**حزب مؤتمر الوطني الإفريقي :**

وهو حزب الذي ناضل للدفاع عن حقوق السود في جنوب أفريقيا، تأسس سنة 1912[2]. إذ قاد حملة سياسية وثقافية لمناهضة نظام "**الأبارتايد**" أو نظام الفصل العنصري، التي حكمت فيه الأقلية من البيض ذو الأصول الأوروبية، وسيطرتهم على الحياة السياسية والاقتصادية لجنوب أفريقيا منذ سنة 1948. فقد حظيت هذه الحركة التحررية بدعم كبير من قبل الجزائر ماليا ودبلوماسيا وحتى ثقافيا.

فبعد استقلال الجزائر مباشرة سنة 1962، افتتحت مكتبا تمثيليا في الجزائر العاصمة لمناضلي حزب مؤتمر الوطني الإفريقي، كما قامت بتدريب أعضاء حركة "**Umkhinto we Sizwe** "– وهي تعتبر الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي– تدريبا عسكريا في كيفية حمل السلاح والقيام بالعمليات العسكرية ضد نظام الفصل العنصري[3]. لم تتوقف الجزائر على مساند جنوب أفريقيا عسكريا فقط و إنما دعمتها أيضا ثقافيا، فقد نظمت العاصمة الجزائرية سنة 1969 مهرجانًا ثقافيًا أفريقيًا لدعم حزب "المؤتمر الوطني الإفريقي" في مسيرته ضد نظام

---

[1]–دموش مصطفى، "جهود الجزائر من سبل التحرير إلى عوامل التغيير"، منشور بتاريخ 2021/11/15 على الموقع :https://africanews.dz/4951-2/ ، تاريخ التصفح:2023/02/06 على الساعة 11:15 صباحا

[2]– ريتشارد غيبسون، ترجمة: صبري محمد حسن، **حركات التحرير الإفريقية: النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط.1، 2002) ص.69

[3]-Embassy of Algeria in Pretoria, "Brief overview of the relations between Algeria and South Africa", published on website:http://www.embassyofalgeria-rsa.org/index.php/en-gb/algeria-south-africa-relatiins/overview/110-brief-overview-of-the-relatiins-between-algeria-and-south-africa ,retrieved in 09/02/2023 at09:34am

الفصل العنصري، بهدف إطلاق رسائل سياسية مفادها مناهضة كل أشكال التمييز.وقد أعطى إشارة انطلاق كل من الرئيس الراحل الجزائري "هواري بومدين ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية (سابقا) .[1]

صورة توضح نيلسون مانديلا مع ضباط من جيش الوطني الجزائر خلال تلقيه لتدريبات عسكرية

صورة رقم (02)

المصدر:https://www.aljazeera.net/midan/intellect/history/2018/12/23/%D8%A7%D9%84%D8%AB%

كما تجلى تضامن الجزائر مع جنوب أفريقيا مرة أخرى من خلال الدور الفعال الذي لعبته الجزائر على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974 ، أين ترأست الجزائر أشغال الدور الاستثنائية الـ 13 للجمعية العامة برئاسة وزير الخارجية الأسبق والرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة".[2]

- **منظمة جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) "SWAPO" The South West Africa People's Organization**

بعد استقلال الجزائر، استلهمت حركات التحرر في أفريقيا من الثورة الجزائرية ، دروسًا في التحرر والإنعتاق من الاستعمار الأجنبي. فقد مرت ناميبيا على العديد من المحطات التاريخية، إذ كانت في القرن التاسع عشر أحد مستعمرات ألمانيا بعد تقسيم القارة الإفريقية وفق مخرجات مؤتمر برلين 1894–1895 لكن بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وانهزام ألمانيا، خسرت هذه الأخيرة مستعمراتها في القارة الإفريقية من بينها مستعمرة جنوب

[1]–عبد العالي ابراهيم وفضيلة علاوي،" الدعم الثقافي و الإعلامي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي مهرجان الجزائر الثقافي الإفريقي الأول 1969 أنموذجا"، **مجلة الباحث**، م.13، ع. 02 (مارس 2022) ص ص. 423–440.

[2]–الأمم المتحدة، " الجمعية العامة تحيي ذكرى الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة "، منشور على الموقع https://news.un.org/ar/story/2021/10/1085132 ، تاريخ التصفح :2023/02/07 على الساعة 09:58 صباحا

غرب أفريقيا أو كما تسمى "بناميبيا" والتي وضعتها عصبة الأمم تحت وصايتها[1]، غير أن جنوب أفريقيا اعترضت على ذلك و طالبت بضم مستعمرة جنوب غرب أفريقيا إلى أرضيها، بحجة أن غالبية سكانها يريدون الانضمام إلى جنوب أفريقيا، وبقي الوضع على ما هو عليه إلى غاية تأسيس حركة تحرير جنوب غرب أفريقيا **"The South West Africa People's Organization "SWAPO**، وبداية رفع السلاح ضد جنوب أفريقيا سنة 1960.[2]

فقد تحصلت حركة **SWAPO**، على الدعم الكامل من طرف السلطات في الجزائر وفتحت لها مكتب بالعاصمة الجزائري سنة 1968[3]، وما لجوء قادة **SWAPO** نحو الجزائر، إلا دليلا على أن الجزائر تعتبر قبلة الثوار وعاصمة الحركات التحررية في العالم.كما قامت الجزائر بتدريب عناصر هذه حركة تدريبا عسكريًا[4].

➢ **جبهة تحرير موزمبيق (Mozambique libération Front (FRELIMO :**

تأسست جبهة تحرير موزمبيق سنة 1964 في العاصمة التنزانية دار السلام، من أجل التحرر من الاستعمار البرتغالي عن طريق العمل المسلح؛ فقد لقيت جبهة استقلال الموزمبيق كل أشكل الدعم اللوجيستي والمالي والعسكري من قبل الجزائر. حيث أكد الرئيس الموزمبيقي السابق **جواكيم ألبيرت شيسانو(1986-2005)** [5]، على هامش مشاركته في الندوة الوطنية التي نظمتها الوزارة الخارجية الجزائرية بالعاصمة في فيفري 2021، وفي مداخلته بعنوان "**مساهمة الجزائر في تصفية الاستعمار في أفريقيا والصحوة الإفريقية**"، أكد بأن "**تاريخ الفاتح نوفمبر 1954 مفعم بالرمزيات ليس للجزائر فحسب بل لأفريقيا برمتها**"[6]، كما أشار ذات المتحدث بأن ثورة نوفمبر 54 شكلت خارطة طريق نحو تحرر الدول الإفريقية من كل أشكال الاستعمار والعنصرية. وإضافة إلى ما سبق، فإن الرئيس الموزمبيقي السابق أشار في مداخلته بأن الجزائر تكفلت بتدريب 250 جندي من الموزمبيق

---

[1]- ريتشارد غيبسون، ترجمة: صبري محمد حسن، **مرجع سابق**، ص.211.

[2]-Paul Trewhela, **Inside Quarto: Uncovering the exile history of the ANC and SWAPO(** Afrique de sud, Jacana Media Edition, 2009) p.61

[3]- Drew Allison, "Visions of liberation: the Algerian war of independence and its South African reverberations", **(Review of African Political Economy**, Vol.42, N.143,(2015) pp.22-43.

[4]-Randolph Vigne, "SWAPO of Namibia: A movement in exile", **Third World Quarterly**,Vol.9,N. 1, (1987), pp.85–107

[5]- جريدة المساء، " إشادة بدعم الجزائر لحركات التحرر الوطني في أفريقيا "، منشور بتاريخ:02-11-2021على الموقع الإلكتروني : https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84 ، تاريخ التصفح :15-02-2023 على الساعة 10:30

[6]- **المرجع نفسه**.

لمحاربة الاستعمار البرتغالي؛ وساهمت أيضا في الدفاع عن تحرير موزمبيق من خلال فتح مكتبا سياسيا للدعاية و الإعلام **Department of Information and Propaganda (DIP)**، التابع لجبهة تحرير موزمبيق(**FRELIMO**)، برئاسة "**خوسيه أوسكار مونتيريو José Oscar Minteiro** "، إضافة إلى قيام وكالة الأنباء الجزائرية بإنتاج صوراً فوتوغرافية لعمليات التدريب العسكري لأفراد جبهة تحرير موزمبيق في الجزائر.[1]

صورة توضح طابع بريد لجنود جبهة تحرير موزمبيق في الجزائر

صورة رقم (03)

مصدر الصورة https://sci-hub.se/10.1080/02533952.2013.774583

- **الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) الصحراء الغربية**

في هذه الجزئية لن تركز الدراسة على الظروف التاريخية المحيطة بنشأة جبهة البوليساريو، ولا على الجانب القانوني لهذه القضية من وجهة نظر منظمة الأمم المتحدة؛ وإنما ستركز على مظاهر دعم الجزائر لجبهة البوليساريو من أجل ممارسة حق الشعب الصحراوي في تقريره مصير وفق لمواثيق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

فقد تجلى الدور الجزائري منذ بداية تأسيس جبهة البوليساريو، عندما أقنع الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" نظيره الموريتاني "**ولد دادة مختار**"عن إلغاء اتفاقية مدريد لتقسيم الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب بالتنسيق مع

[1]-Thompson, Drew A., "Visualizing FRELIMO's liberated zones in Mozambique 1962–1974 Social Dynamics, **(journal of African studies**, Vol. 39, N.1(2013) pp. 24-50. Downloaded from : https://sci-hub.se/10.1080/02533952.2013.774583,

إسبانيا بصفتها المسؤولة على تسيير إقليم صحراء الغربية[1]. يأتي الدعم الجزائري للقضية الصحراوية، استنادا للشرعية الدولية، باعتبار أن إقليم الصحراء الغربية يتمتع بحكم ذاتي منذ سنة 1923، ولا يتم تسوية الوضعية القانونية لهذا الإقليم إلا عن طريق آلية الاستفتاء لتقرير المصير.[2]

واستنادًا لذلك خاطب وزير الخارجية الجزائري الأسبق "رمطان لعمارة" على هامش مشاركته في الدورة السابعة والسبعون(77) للجمعية العامة للأمم المتحدة داعيا بتنظيم استفتاء لتقرير المصير تحت رعاية أممية وهذا من أجل تحديد مستقبله السياسي[3].

كما لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورًا فعالًا، في حصول الصحراء الغربية على إعتراف من طرف بعض الدول الإفريقية، حيث أنها تحصلت على عضوية في منظمة الوحدة الإفريقية (سابقا) سنة 1983 مما جعل المغرب ينسحب من المنظمة سنة 1984[4].

ومن مظاهر التضامن الجزائري مع الشعب الصحراوي: الاعتراف بجبهة بوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي، واستقبالهم كلاجئين في مخيمات تندوف وإعطائهم منح دراسية في الجامعات الجزائرية .

---

[1]-محمد بن ترار، " دور الجزائر في دعم حركات التحرر في العالم و مناهضة الاستعمار في القارة السمراء (قضية الصحراء الغربية انموذجا) "، **مجلة مدارات تاريخية**، م. 2، ع.1 (2020) ص ص .86-95

[2]-مصطفى هاشم، " في مواجهة المغرب.. لماذا تدعم الجزائر جبهة البوليساريو؟"، منشور بتاريخ 16 نوفمبر 2020 على الموقع : https://urlz.fr/saxD، تاريخ التصفح 27-02-2023 على الساعة 09:54 صباحا.

[3]-موقع دوتشيفيليه، " الجزائر تصف قضية الصحراء بأنها "تصفية استعمار" وتطالب باستفتاء "، منشور على الموقع : https://urlz.fr/saxM ، تاريخ التصفح 27-02-2023 على الساعة 10:06 صباحا

[4]-موقع بي بي سي ، " تعرف على قضية الصحراء الغربية التي أثارت "أزمة" بين السعودية والمغرب "، منشور بتاريخ 09-02-2019 على الموقع https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47184842 ، تاريخ التصفح05-03-2023 على الساعة 08:47 صباحا

المطلب الثاني: سياسة حل النزاعات (1965-1989)

لم تتوقف السياسة الخارجية الجزائرية في دعم الحركات التحررية في أفريقيا، بل كانت للدبلوماسية لها دورا بارزا في حل مختلف النزاعات بين الدول الإفريقية. ومن بين أهم إسهاماتها في إحلال الأمن والسلم في القارة الأفريقية، يوجد على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر :

1- تسوية النزاع الحدود الليبي المصري سنة 1977 :

والتي تعرف بحرب أربعة الأيام ، حيث بدأت هذه الحرب عندما أمر الرئيس الليبي الراحل "معمر القذافي" يوم 21 جويلية سنة 1977، بشن هجوم بري على مدينة "**السلوم**" المصرية بسبب نزاع حدودي مع مصر، فجاء الرد من طرف الرئيس المصري الراحل "أنور السادات" بهجوم جوي عبر مقاتلات حربية. وانتهى هذا النزاع بالتدخل الجزائر دبلوماسيا عن طريق وساطة الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" وبحضور رئيس السلطة الفلسطينية الراحل "ياسر عرفات" مع طرفي النزاع في 24 جويلية من السنة ذاتها (1977).[1]

2- وساطة الجزائر في النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد (1978-1987):

شهدت القارة الإفريقية فصلاً جديدًا من فصول النزاعات الحدودية بين الدول؛ فقد اندلعت حرب حدودية بين ليبيا وتشاد حول الإقليم "أوزو" **Aozou Strip** من سنة 1978 إلى غاية 1987، وهي تعتبر سلسلة من الصراع بين الدولتين[2] .

بدأت عندما قام الرئيس "معمر القذافي" بالهجوم على إقليم أوزو لضمه إلى الأراضي الليبية. إلا أن مواقف دول العربية تباين رد فعلها بين مؤيد و معارض للتحرك الليبي، فمصر رفضت التدخل الجيش الليبي في الأراضي التشادية، لما ينتج انعكاسات أمنية خطيرة في المنطقة ويعطي ذريعة للتدخل الأجنبي، بينما الجزائر لعبت دور الحياد الإيجابي في التعاطي مع هذه الأزمة، وهذا من خلال تفعيل آلية الوساطة الدبلوماسية للتسوية النزاع بين الدولتين، في إطار منظمة الوحدة الإفريقية (سابقا).[3]

---

[1]-Hellion Company, " Libyan-Egyptian War (1977) " , published on website: https://www.heliin.co.uk/cinflicts/libyan-egyptian-war.php , retrieved in march 05th ,2023 at 09:41 AM.

[2]-عزة أبو زيد أبو حلقة، "الموقف المصري من الأزمة الليبية التشادية:1978-1989"، **مجلة التاريخ و المستقبل**،ع.72، (2022) ص ص. 869- 880

[3]-**المرجع نفسه**، ص ص. 869-880

وعلى هذا الأساس طرحت كل من الوساطة الجزائرية مع نظيرتها السودانية مبادرة لتسوية النزاع؛ غير أن الحكومة التشادية رفضت الوساطة الجزائرية بحجة أنها منحازة للطرف الليبي وهذا ما رفضته السلطات الجزائرية ، مما أدى بهذه الأخيرة إلى غلق سفارتها في العاصمة التشادية "نجامينا"، لكن بعد تغير الموقف الجزائري الداعم لوحدة وسلامة أراضي تشاد، وافقت السلطة في تشاد على وساطة الجزائر بينها وبين ليبيا والذي توج باتفاق الجزائر يوم 31-08-1990، من أجل وضع ورقة طريق يتم تحديد أهم نقاط التسوية السلمية للنزاع الحدود بين الدولتين.[1]

خريطة توضح شريط أوزو الحدودي المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد

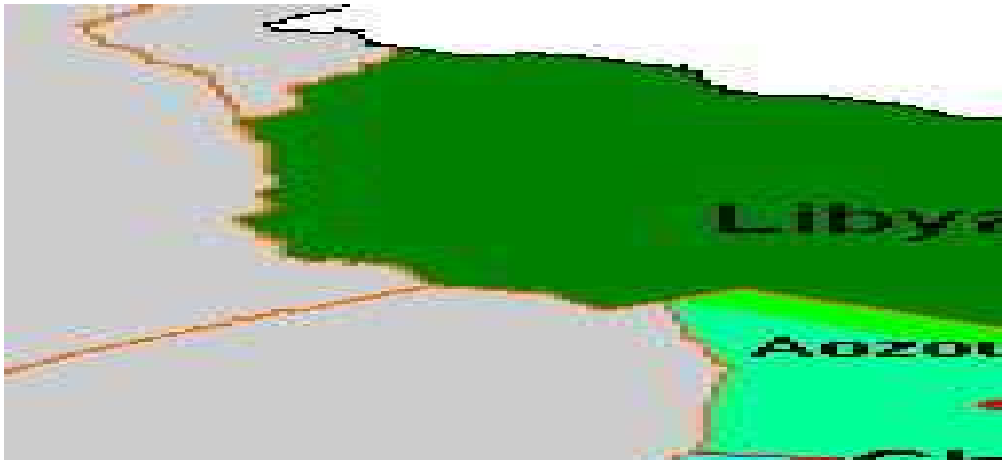

خريطة رقم (03)

المصدر : How the Mussolini of Libya Almost Took Over Chad – One Page Stories (home.blog)

بعد المسح التاريخي لمختلف الجهود الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية في الفترة الممتدة (1965-1989)، يُعْتَقَد بأن الجزائر كانت ولازالت قبلة الحركات التحررية في العالم لاسيما في أفريقيا، مما جعلها تحظى باحترام الدول الكبرى قبل الصغرى، بسبب مواقفها الراسخة ومبادئها الثابتة التي تتماشى مع مواثيق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، خاصة فيما يتعلق بتسوية النزاعات بالطرق السلمية وتكون بذلك فاعل مهم في تحقيق الأمن والسلم في القارة الأفريقية.

[1]-حسين خلف موسى، " النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع اوزو والوسائل السلمية في التسوية "، منشور بتاريخ 03-05-2014 على الموقع الإلكتروني https://democraticac.de/?p=788، تاريخ التصفح29-03-2023 على الساعة 11:29 صباحا.

المبحث الثالث: سياسة الجزائر الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة (1989-1999)

في بداية تسعينيات القرن العشرين(20)، كانت الجزائر تتبنى سياسة خارجية نشطة اتجاه أفريقيا، حيث كانت تسعى إلى تعزيز الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي والتجاري مع دول القارة، وذلك من خلال عدة مبادرات وجهود دبلوماسية. غير أنه في منتصف التسعينات لاسيما في سنة 1996 تراجع الدور الدبلوماسي الجزائري ليس فقط في القارة الأفريقية وإنما على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهذا راجع للأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد، وما خلفتها من آثار اقتصادية، اجتماعية وأمنية خطيرة على الأمن القومي الجزائري؛ كل هذه المتغيرات دفعت بالأداء الدبلوماسي الجزائري إلى الانكماش نحو السياسة الداخلية على حساب السياسة الخارجية، وتراجع دورها الكلاسيكي في الوساطة لحل مختلف النزاعات، ولكن بالرغم من هذه التجربة الأمنية المعقدة التي عاشتها الجزائر، إلا أنها كان لديها بصمة في تسوية بعض النزاعات في القارة الإفريقية.

المطلب الأول : دبلوماسية الوساطة في عز الأزمة الأمنية

شهدت الجزائر في بداية تسعينيات القرن الماضي، أزمة سياسية واقتصادية داخلية سرعان ما تحولت إلى أزمة أمنية كادت تعصف بأركان الدولة؛ وبالرغم من هذه الظروف فإن الجزائر كانت تسعى للحفاظ على لاستمرارية مهامها الدبلوماسية التقليدية في القارة الإفريقية لاسيما تلك المتعلقة بحل النزاعات وتحقيق الأمن والسلم في القارة.

فقد كانت للدبلوماسية الجزائرية، محطة مهمة من محطات الوساطة لتسوية النزاعات في القارة الإفريقية، إذ قامت بجهود دبلوماسية حثيثة لحل الأزمة في شمال مالي، وهذا من خلال توقيع أطراف المتنازعة على سلسة من الاتفاقيات بوساطة جزائرية. حيث تمكنت الجزائر من جمع الأطراف المتنازعة في مالي[1]، وتُوِّجَ اللقاء بالتوقيع على بروتوكول "**جانت**" سنة 1990[2]، والذي كان يهدف إلى ضرورة تنمية المناطق الحدودية وعدم استخدام القوة السكرية لحل مشكلة الطوارق في منطقة الساحل.

[1]-فؤاد جدو، " دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل "، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم علوم السياسية2017)، ص257.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 297

استمرت الجهود الدبلوماسية الجزائرية للتوصل إلى التسوية بين الأطرف المتنازعة في مالي، وهذه المرة من خلال التوقيع على اتفاقية" تمنراست" سنة1991 بين الحكومة المالية وجبهة الأزواد المتمردة[1]. كما تم التوقيع في مارس من سنة 1996 في"الجزائر العاصمة"، على اتفاق بين الحكومة المركزية في مالي والحركة المسلحة لجبهة تحرير الأزواد[2]، أدى هذاالاتفاق إلى تسوية النزاع في شمال مالي (مؤقتا) وتقاسم السلطة بين الحكومة المالية وحركة تحرير الأزواد، بما في ذلك تشكيل حكومة إقليمية لشمال مالي وإعطاء الإقليم صلاحيات أوسع في الحكم الذاتي. كما تضمن الاتفاق العفو العام لجميع المشاركين في الصراع، وإعطاء حقوق الأقليات في شمال مالي.

المطلب الثاني: انكفاء الجزائر نحو سياستها الداخلية وتراجعها دبلوماسيا في إفريقيا

لقد عانت الجزائر كثيرا خلال أزمتها الأمنية والاقتصادية، مما أثر على نشاطها الدبلوماسي وتوجيه بوصلتها السياسية داخليا من خلال التركيز على جهود استعاد السلم والأمن والقضاء على الجماعات المسلحة. وما زاد من عزلة الجزائر على الساحة الدولية هو ابتعاد بعض الدول الإقليمية والمتوسطية في التعامل مع الجزائر بسبب الوضع الأمني المتدهور التي كانت تعان منه، خاصة تلك الدول التي كانت تربطها علاقات إستراتيجية وتاريخية على غرار فرنسا ، التي أدارت ظهرها للجزائر ولم تقدم لها أي مساعدات اقتصادية أو عسكرية، بل أكثر من ذلك فرضت عليها حظر بيع معدات عسكرية، والتي كانت الجزائر بأمس الحاجة إليها لمواجهة الجماعات المسلحة.

وقد تسببت الأزمة الأمنية في انكفاء الدبلوماسية الجزائرية نحو ذاتها، مما أثر على بعض القضايا التي كانت تدافع عنها في إطار تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية، خاصة قضية الصحراء الغربية؛ لتستغل بذلك المغرب غياب الجزائر على الساحة الإفريقية، من أجل حشد دعم الدول الإفريقية لمساندة المغرب في مطلبها لتجسيد فكرة "مغربية الصحراء الغربية" ، مما أدى ببعض الدول الإفريقية إلى التوقف عن مساندة جبهة البوليساريو وقطع علاقاته معها.[3]

---

[1]- Stephanie Pezard and Michael Shurkin. " A Brief History of Mali's Rebellions and the Implementation of Peace Accords.", **Achieving Peace in Northern Mali**, (California –United States , **RAND Corporation**, 2015),p. 06

[2]- خليدة خلفون، " الأزمة المالية ومبادرة الانفراج "، **مجلة الباحث**، م.9، ع.1، (2017) ص ص. 229-236.

[3]-عائد عميرة، " الجزائر تكافح لإعادة هيبتها الدبلوماسية"، منشور بتاريخ :16-07-2022على الموقع https://www.noinpost.com/cintent/44657، تاريخ التصفح 06-04-2023 على الساعة 11:38 صباحا

وحاولت الجزائر الحفاظ على نشاطها الدبلوماسي من خلال إعلام المجتمع الدولي بأن ما يحدث في الجزائر هو شأن داخلي وليست حربًا أهليةً مثلما سوقتها بعض الدوائر الإعلامية لدول أجنبية، فالتحرك الجزائري جاء من أجل قطع الطريق لأي محاولة التدخل الأجنبي عسكريا في الجزائر تحت غطاء "حماية حقوق الإنسان".

إن عدم الاستقرار الأمني التي عاشته الجزائر طيلة عشرية كاملة، أثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي وانخفاض في المداخيل المالية التي تعد عنصرا أساسيا في الحركية الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والقاري.

كما تأثر قطاع المحروقات من أضرار كبيرة بسبب العمليات الإرهابية التي استهدفت المنشآت النفطية وأنابيب نقل الغاز نحو أوروبا، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية ومغادرة أغلب الشركات الأجنبية الناشطة في الصناعة البترولية خوفا على مصالحها؛ لكن في نفس الوقت كانت هناك دول وقفت موقف الداعم المساند للجزائر في مواجهة الجماعات المسلحة، فإيطاليا مثلا كان لها موقفا مشرفا لم تنساه الجزائر عندما تضامنت معها في محنتها أمام المنابر الدولية، بل مولتها بالسلاح، ولم تغادر شركاتها الجزائر. فشركة "إيني" (ENI) الإيطالية كانت من بين شركات القلائل التي استمر نشاطها في عز الأزمة الأمنية.[1]

غير أن السياسة الخارجية الجزائرية استرجعت نشاطها على الصعيد الإفريقي مع بداية الألفية الثالثة، أين أصبح الوضع الأمني مستقرا نوعا ما، مما ساهم في تعزيز الحركية الدبلوماسية للجزائر والعمل على تحقيق التوازن بين الأمن الداخلي والعمل الدبلوماسي، وهذا سيتم تناوله في المبحث الرابع.

[1]– إذاعة الجزائر، "دعم ومساندة ايطاليا للجزائر خلال العشرية السوداء ...شاهد على متانة العلاقات بين البلدين"، منشور بتاريخ 5-11-2021 على الموقع https://news.radioalgerie.dz/ar/node/800 ، تاريخ التصفح 10-04-2023 على الساعة 10:05 صباحا.

المبحث الرابع: سياسة الجزائر الإفريقية خلال فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة(1999-2019)

وصل عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم في الجزائر ليصبح بذلك الرئيس السابع في تاريخ الجزائر المستقلة، ويعتبر وصوله مرحلة مفصلية في تاريخ الجزائر كونه أول رئيس جزائري تطول مدة حكمه قرابة 20 سنة بعد تعديلات دستورية مست المدد القانونية لفترة الرئيس.

ستركز الدراسة في هذا المبحث على الحركية الدبلوماسية للجزائر في القارة الإفريقية.

وضع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في يده جميع صلاحيات صناعة قرارات السياسة القرار الخارجية **Foreign Policy Macking Decision**، واتخاذه **Foreing Policy Taking Decision** ؛ وهذا من خلال تعديل المادة (7) من الدستور الجزائري التي تُعطي لرئيس الجمهورية كل الصلاحيات المتعلقة بالسياسة الخارجية. إن رغبة عبد العزيز بوتفليقة في السيطرة على حقيبة السياسة الخارجية، راجع إلى إطلاعه الواسع بالأحداث الدولية وقوة صداقاته مع رؤساء وشخصيات سياسية من الدول الأوربية والعربية والإفريقية ، وهذا عندما كان وزيرا للخارجية من الفترة 1963 إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1979.[1]

فقد حاول الرئيس بوتفليقة منذ السنة الأولى من حكمه على الصعيد الخارجي، الاعتماد على دبلوماسية نشطة عبر تكثيف من زياراته المكوكية لكل دول العالم من أجل تحقيق هدفين أساسيين هما:

1- تحسين صورة الجزائر في المحافل الدولية والترويج لواقعها الجديد الآمن والمستقر.

2-جذب الاستثمارات الخارجية والحصول على رؤوس الأموال الأجنبية لتدعيم الخزينة العمومية بالعملة الصعبة.

في هذا المبحث ستتناول الدراسة بالتفصيل، الجهود الدبلوماسية للجزائر في مجال حل النزاعات في القارة الإفريقية، ومقاربتها لتحقيق الأمن الشامل الذي يرتكز على ثلاثية الأمن والاستقرار والتنمية، كما ستتطرق إلى دور الجزائر في مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية.

[1]-Francisco Serrano, " Algeria Needs a Second Liberation This time, from its aged rulers ", published in October 14th ,2021on website :https://foreignpolicy.com/2021/10/14/algeria-bouteflika-death-fln-hirak-oil-military-pouvoir/ ,retrieved in May 11th at 09:55 AM.

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية لحل النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا (1998-2000)

يعتبر النزاع الحدود الذي اندلع بين إثيوبيا وإريتريا، من ببين أخطر النزاعات التي حدث في منطقة القرن الإفريقي، والتي أدت إلى حدوث خسائر بشرية، كما كانت سببا في نزوح آلاف اللاجئين هروبا من الحرب.

كانت إريتريا تابعة للاحتلال الإيطالي في فترة الحرب العالمية الثانية؛ وبعد انهزام هذه الأخيرة، تم تقسيم مستعمراتها (إريتريا ، صومال لاند)، وتم الاتفاق بضم إريتريا إلى الإمبراطورية الإثيوبية مع الحفاظ على خصوصيتها الثقافية واللغوية وحكمها الذاتي، غير أن الإمبراطور الإثيوبي (هيلا سيلاسي 2) **Haile Selassie**، قام بضم كل أراضي إريتريا بالقوة العسكرية إلى إثيوبيا و إلغاء الحكم الذاتي. وبسبب انتشار الفساد المالي على مستوى السلطة الحاكمة، أدى إلى ظهور حركة ماركسية ثورية انقلبت على نظام "هيلاي سيلاسي2" سنة 1974 على يد "**مريام هيلاي مانغيستو**"**Mengistu Haile Mariam** [1]. استمرت إثيوبيا تحت الحكم العسكري إلى غاية 1991،أين تم تشكيل تحالف بين "**جبهة تحرير تغراي**" و"**جبهة تحرير إريتريا**" واتحدتا للقضاء على الحكومة العسكرية، وتم إسقاطها سنة 1993 .

بعد استقلال إريتريا عن إثيوبيا، طلبت هذه الأخيرة ضرورة ترسيم الحدود وهذا لتفادي أي مواجهة مسلحة بينهما، حيث كانت النقطة الخلافية بين الدولتين حول بعض المناطق الحدودية منها:"**بادمي Badame**"، "تسورونا **Tsorina**"، "زالامبيسا **Zalambessa** "و"بوري**Bure** "، و كانت هذه المناطق سببا في إشعال فتيل المواجهة العسكرية بين إثيوبيا وإريتريا.

في يوم 06 ماي من سنة 1998، بدأت المواجهات العسكرية بين الجارتين حول المناطق الحدودية سالفة الذكر، حيث انقطعت الاتصالات بينهما [2]، وتحولت العلاقة التي كانت في وقت قريب من علاقة صداقة وروابط تاريخية وجغرافية وتحالف، إلى علاقة عداوة ومواجهة عسكرية استخدمت فيها كل أشكال العنف المسلح.
فطبقا للحكومة الإريترية، كانت منطقة "بادمي" تحت إدارة إثيوبيا إلى غاية استقلال إريتريا عنها سنة 1993[3]، كما أن غالبية سكان إريتريا الذين ينتمون لنفس العرقية، كانوا يسكنون على ضفاف الأنهار المتاخمة للحدود

[1]-Joireman, Sandra F.,"Ethiopia and Eritrea", **Border War In History behind the Headlines: The Origins of Conflicts**, (Detroit' USA , Gala Group , 2000) p 12.
[2]-**Ibid**. p.09
[3]-Terrence Lyons, " Eritrea: The Independence Struggle and the Struggles of Independence", published in January 24th, 2019 web site : https://www.csis.org/analysis/eritrea-independence-struggle-and-struggles-independence , retrieved in May 14th ,2023 at 10:38 Am.

الإثيوبية في منطقة (بادمي)، على هذا الأساس أعلنت حكومة إريتريا رغبتها في إجراء مفاوضات مع الجانب الإثيوبي حول مسألة ترسيم الحدود بينهما.

خريطة توضح المناطق المتنازع عليها بين إثيوبيا وإريتريا

خريطة رقم (04)

المصدر https://www.economist.com/international/1998/06/11/why-are-they-fighting

وبسبب التداعيات التي خلفتها الحرب، والتي لم تؤثر فقط على أمن طرفي النزاع، بل هددت الأمن والسلم الإقليمي على حد سواء؛ نادت بعض الدول إلى ضرورة وقف النزاع والجلوس في طاولة المفاوضات، وهذا ما قامت به الجزائر من خلال جهودها الدبلوماسية و لعب دور الوسيط بين طرفي النزاع الإثيوبي والإيريتيري.

فقد تمكنت الجزائر من إقناع طرفي النزاع للتوقيع على اتفاق السلام بينهما، وعرف إعلاميا "**باتفاق الجزائر**" **The Algies Agreement** في 12 ديسمبر 2000 بالجزائر العاصمة[1]، حيث وقع من الجانب الإريتيري الرئيس "**أسياس أفورقي** "، ومن جانب الإثيوبي رئيس وزرائها "**مليس زيناوي**"، بحضور الرئيس الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**" ووزيرة الخارجة الأمريكية السابقة "**مادلين أوربرايت**".

[1] -Sally Healy and Martin Plaut ,Ethiopia and Eritrea: Allergic to Persuasion ,briefing paper , Chatham house , The Royal Institute of International Affair,2007

وتعتبر الجهود الدبلوماسية التي قامت بها الجزائر من أجل التسوية النزاع الحدودي، إنجازًا كبيرًا حققته الجزائر مع بداية الألفية الثالثة؛ حتى أن المجتمع الدولي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، أكدت دعمها لاتفاق الجزائر لما فيه أهمية جيوسياسية وجيواستراتيجية في تدعيم الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

صورة 03 توضح مراسيم التوقيع على إتفاق الجزائر سنة 2000 لترسيم الحدود بين إثيوبيا و إريتيريا

صورة رقم (03)

مصدر الصورة: https://2u.pw/ODekjZ

(على يمين الصورة مليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا،وعلى يسارها أسياس أفورقي رئيس إريتيريا)

لم تتوقف الدبلوماسية الجزائر في تلك الفترة على دبلوماسية فض النزاعات، بل تعدتها إلى ممارسة دبلوماسية الفعل من أجل إعطاء ديناميكية وحركية للسياسة الخارجية، ليست فقط على الصعيد القاري بل كذلك دورها في تفعيل بعض المبادرات حفظ الأمن والسلام على الصعيد الدولي ، وهذا في إطار تكثيف الجزائر في مشاركاتها لمختلف القمم القارية والدولية أو ما تسمى في أدبيات العلاقات الدولية "بدبلوماسية القمم".

المطلب الثاني : دبلوماسية القمم وطرح المبادرات

منذ اعتلاء الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" سدة الحكم سنة 1999، أعطى للسياسة الخارجية الجزائرية أولوية ثانية بعد تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي الذي كان يعتبر أولى أولويات أجندته السياسية في انتخابات ربيع 1999 .

وكما تناولت الدراسة سابقا للخلفية التكوينية "لعبد العزيز بوتفليقة"، بأنه رجل متمرس في الدبلوماسية الجزائرية بحكم خبرته الطويلة في العمل الدبلوماسي كوزيرٍ للخارجية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين؛ ومن هذا المنطلق أَوْلَى عبد الرئيس العزيز بوتفليقة اهتمامًا كبيرًا في إشراك الجزائر في كل النشاطات الدولية والقارية، وانخراطها في مختلف الفعاليات والمواعيد الدولية.

فلم تكن مشاركة الجزائر في تلك القمم من أجل المشاركة الشكلية فقط، بل كانت مشاركة لطرح مبادرات من أجل معالجة مختلف القضايا وحل المشكلات، خاصة تلك المرتبطة بقضايا الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

فقد ساهمت الجزائر في تدعيم قضايا الأمن والسلم في القارة الإفريقية، من خلال طرحها لجملة من المبادرات، والتي يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

1- احتضان الجزائر لأشغال الدورة 35 لقمة رؤساء دول المنظمة الوحدة الإفريقية (سابقا) والتي شهدت حضور أكثر من 43 دولة إفريقية. وكانت بداية استرجاع الجزائر لمكانتها الطبيعية في دبلوماسية القمم.[1]

2- إعلان الجزائر عن مبادرة تدعيم الحكم الديمقراطي في الدول الإفريقية، من خلال رفض كل أشكال التغييرات غير الدستورية (الانقلابات العسكرية) في القارة الإفريقية. وتعتبر هذه المبادرة – التي طرحت في اجتماع الدورة 35 العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية (سابقا) في الجزائر – القاعد الأساسية لمبدأ حكم الراشد ودعم الديمقراطية التي تضمنها ميثاق الإتحاد الإفريقي وتم المصادقة عليه سنة 2007.[2]

[1]- Rachid Tlemçani ,“ Policing Algeria under Bouteflika: From Police State to Civil State”, Yahia H. Zoubir (Editor), **The politics of Algeria: Domestic issues and international relations** (united Kingdom: Rutledge, 1st edition, 2019) p.35

[2]–وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية في الخارج " الجزائر–الإتحاد الإفريقي "، منشور على الموقع https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/multilateral-relations/algeria-african-union ، تاريخ التصفح 25–05–2023 على الساعة 09:46 صباحا

3-تفويض الجزائر للتفاوض مع الدول الغربية حول مسح الديون الإفريقية، على هامش قمة" سرت" الاستثنائية التي انعقدت في ليبيا في سبتمبر 1999؛ حيث تم تشكيل لجنة للتفاوض حول ديون أفريقيا .أوكلت مسؤولية التفاوض حول الديون الإفريقية ، لكل من الرئيس الجزائري الراحل"عبد العزيز بوتفليقة" و رئيس جنوب الإفريقي "تابو مبيكي".[1]

4-نظمت الجزائر في أفريل سنة 2000 قمة إفريقية مصغرة ،حول الأزمة في الكونغو الديمقراطية،و محاولة التوصل لسلام نهائي بين الأطراف المتنازعة.[2]

5-نجحت الجزائر في إقناع رؤساء الحكومات والدول الإفريقية، للتوقيع على اتفاقية الوقاية من الإرهاب و مكافحته، خلال القمة 35 (جويلية 1999) لمنظمة الوحدة الإفريقية. وتم بعدها عقد جلسة عمل للاتحاد الإفريقي بالجزائر العاصمة في شهر سبتمبر من عام 2002[3]، لطرح خطة عمل جديدة اقترحتها الجزائر من أجل تأسيس "**المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب**". حيث يهدف هذا المركز إلى تبادل المعلومات بين دول الأعضاء و التنسيق الأمني والعملياتي المشترك للقضاء على الإرهابيين محل المتابعة.كما صادقت الجزائر على بروتوكول مكافحة الإرهاب .[4]

6- نجحت الجزائر في تمرير مقترح حول تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، حيت تم المصادقة على مبادرة الجزائر في قمت "سرت الليبية سنة 2009 [5]، وجاءت مصادقة أغلب الدول الإفريقية حول مقترح الجزائر، عبر دعم قنوات الانتقال الدستوري وقطع الطريق أمام الانقلابات العسكرية التي تزيد من حدة عدم الاستقرار السياسي والأمني، مثلما هو الحاصل مع دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا.

---

[1]- العايب سليم، " الدبلوماسية الجزائرية في إ طار منظمة الإتحاد الإفريقي"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011) ص108.

[2]-The United Nations (General Assembly), "Summit in the Democratic Republic of the Congo Algiers", **Security council**, New York , April 2000, p. 1.

[3]-قناة الجزيرة، " الاتحاد الأفريقي يقر خطة عمل لمكافحة الإرهاب "، منشور بتاريخ 14-09-2002 على الموقع https://urlz.fr/sayk، تاريخ التصفح 28-05-2023 على الساعة 10:15 صباحا.

[4]- **المرجع نفسه.**

[5]- بوحملة كوثر، " مسعى الجزائر في تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية-الواقع و المستجدات "، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، م.2، ع.1 ، (مارس 2018) ص ص. 163-180.

لم تكتف الجزائر بتسخير إمكانياتها الدبلوماسية واستغلال إرثها التاريخي، في فض النزاعات وتطوير الآليات التنظيمية للإتحاد الإفريقي، بل أنها ساهمت كذلك في إطلاق مبادرات تتعلق بالتنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية عبر دبلوماسية التنمية وتشجيع التعاون الاقتصادي الإفريقي–الإفريقي.

المطلب الثالث: الدبلوماسية التنموية (تعاون إفريقي– إفريقي)

تعتبر التنمية من أهم المواضيع التي تسعى الدبلوماسية إلى تحقيقها، والتي تهدف بالأساس إلى تحقيق مستوى معين من الرخاء و الرفاهية للشعوب، وذلك باستغلال مختلف المقومات الجغرافية و الاقتصادية. فالجزائر باعتبارها من الدول نادت منذ الاستقلال إلى ضرورة تدعيم التعاون جنوب – جنوب عبر حركة عدم الانحياز، ومؤتمرات الأفرو– الأسياوية.

فقد طرحت الجزائر بمعية بعض الدول الإفريقية عدة مبادرات تنموية تصب في مصلحتها، وهذا من خلال الوعي الجيد بالإمكانيات التي تتمتع بها القارة الإفريقية، وقطع الطريق أمام التدخل الأجنبي الذي يستغل ثروات القارة أبشع استغلال؛ خاصة تلك الدول التي لديها ماضي استعماري في القارة لاسيما فرنسا التي تسيطر على اقتصاديات أكثر من 14 دول في غرب أفريقيا، التي تتعامل بعملة الفرنك الإفريقي **CFA**، كما أنها تدفع سنويا ما نسبته 50% من ناتجها الإجمالي الخام **GDP** للبنك المركزي الفرنسي[1].

1–مبادرة النيباد (New Partnership for Africa's Development (NEPAD):

تعتبر مبادرة النيباد وهي ترجمة" **للشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا**"، التي تم طرحها من قبل رؤساء خمس دول إفريقية وهم: **عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجزائر، أوساغون اوباسنجو رئيس نيجيريا، تابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا، حسني مبارك رئيس مصر، وعبد الله واد رئيس السنغال.** وتم اعتماد على هذه المبادرة بشكل رسمي في أروقة الإتحاد الإفريقي خلال القمة التي استضافتها العاصمة الزامبية **"لوساكا"** في دورتها 2 العادية لسنة 2002.[2]

---

[1]– هادي حطيط، " الفرنك الأفريقي في خدمة فرنسا.. عن آخر عملة استعمارية في العالم "، منشور بتاريخ 19–08–2022 على الموقع https://urlz.fr/sayp ، تاريخ التصفح 29–05–2023 على الساعة 10:11 صباحا.

[2]– وهيبة دلع، " المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي – النيباد كآلية للتنمية الشاملة "، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، م.9 ، ع.18، (2013) ص ص. 51–60.

تمثل هده المبادرة، حصيلة دمج كل من مبادرة "**الشراكة لإحياء ألفية أفريقيا**"،التي تم طرحها في منتدى " دايفوس" بسويسرا من طرف رئيس جنوب أفريقيا السابق **تابو مبيكي Tabo M'biki** سنة 2001 ،والتي ترتكز على ضرورة دعم الأنظمة الديمقراطية و النهوض بالقطاع الاقتصادي في الدول الأفريقية؛ كما أنها حصيلة "**مشروع أوميغا**" الذي طرحة الرئيس السنغالي **عبد الله وادAbdoulaye Wade** في القمة الإفريقية الفرنسية، التي انعقدت في العاصمة الكاميرونية "**ياوندي**" في جانفي 2001.[1]

جاءت هذه المبادرة استجابة لمختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها أفريقيا؛ إذ تهدف إلى تحسين وتطوير القطاعات التي لها علاقة بالتنمية، سواء كانت في تحسين القدرة الشرائية أو التعليم أو الصحة أو إنجاز بنى التحتية. فهي مبادرة شاملة تسعى إلى القضاء على الفقر والتهميش القارة الإفريقية من قبل المجتمع الدولي، باعتبارها قارة مصدرا لمختلف الأزمات الأمنية والاقتصادية وانتشار الأمراض؛ كما أن أصحاب المبادرة أرادوا من خلالها تطوير أفريقيا باستغلال كل ثرواتها لصالح الشعوب ليس لصالح القوى الأجنبية الأخرى. زيادة على ذلك، فالمبادرة تتطلع نحو رفع من قيمة الناتج الإجمالي الخام للدول الإفريقية بنسبة 07% في مدة 15 سنة إبتداء من تنفيذ بنود المبادرة.[2]

وفي سنة 2004، استضافت الجزائر أعمال قمة "النيباد" بحضور رؤساء دول إفريقية البالغ عددهم 15 دولة، فقد اقترح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في هذه القمة، بإنشاء صندوق تمويل خاص بالأمم المتحدة لدعم التنمية في أفريقيا.[3]

يُلاَحَظْ أن التحرك الجزائري لدفع التنمية في أفريقيا نابع من المسؤولية التاريخية للجزائر اتجاه القارة الإفريقية، التي لم تنس أنها كانت ولازلت قبلة للأحرار ونموذجًا مُلْهمًا في المواقف الثابتة من أجل تحرير أفريقيا وتنميتها.

---

[1]–نسرين غريب، " الدبلوماسية التنموية للنيباد: تحليل دبلوماسي لجهود الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا 2001–2009"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير (الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (2011) ص ص. 56–57

[2]–بطاطش أحمد، " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد: تحقيق التنمية أم تكريس التبعية؟ "، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، م.8، ع.2، (2017) ص ص. 132–142

[3]–موقع الجزيرة ،" قمة الشراكة الأفريقية تفتتح بالجزائر"، منشور بتاريخ 24–11–2004 على الموقع https://urlz.fr/tXZ0 ، تاريخ التصفح 30–05–2023 على الساعة 09:52 صباحا.

هذه التحركات جعلت من الجزائر مصدر قبول والثقة من قبل الدول الإفريقية، بسبب خبرتها الطويلة في العمل الدبلوماسي، وما تكليف الرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة رفقة نظيره الجنوب الإفريقي تابومبيكي برئاسة لجنة التفاوض مع الدول الغربية حول الديون الإفريقية، إلا دليلا على القوة التفاوضية التي تملكها الجزائر.

2- دبلوماسية مسح الديون Debt Survey Diplomacy:

أصدرت الجزائر سنة 2013، قرارًا تاريخيًا يقضي بإلغاء ديون 14 دولة إفريقية بلغت قيمتها 902 مليون دولار؛ جاء هذا القرار في إطار تخفيف العبء الاقتصادي على الدول الإفريقية التي تعاني من تدهور في الوضع الاقتصادي وتأخر في مؤشرات التنمية، خاصة في دول جنوب الصحراء وغرب أفريقيا. كما أن هذا القرار جاء في سياق احتفالية مرور خمسين (50) سنة على تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية (1963-2013).

ومن بين الدول الإفريقية التي استفادت من قرار مسح الديون: **البنين، بوركينافاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، السنغال، السيشل وتنزانيا**؛ وتعتبر موريتانيا أكبر دولة مسحت الجزائر ديونها والبالغ قيمتها 250 مليون دولار.[1]

فقد بلغت قيمة الديون الإجمالية التي مسحتها الجزائر اتجاه الدول الأفريقية من الفترة 2010 -2014 حوالي 1.5 مليار دولار[2]. وجاءت هذه الخطوة أولا من أجل تعزيز علاقات التضامن مع الدول الإفريقية التي تعاني من تأخر في النمو؛ وثانيًا من أجل ممارسة الجزائر دورًا فعالاً و مؤثرًا ،يمكنها من تحقيق نفوذ جيوسياسي في القارة الإفريقية، والحصول أصوات تأييد تلك الدول في محافل القارية والدولية، خاصة في المسائل المتعلقة بتصفية الاستعمار مثل مسألة الصحراء الغربية.

فقد تمكنت الجزائر بقوة دبلوماسيتها من الحصول على تأييد أغلب الدول الإفريقية لجمهورية الصحراء الغربية، بل أنها مكنتها من حصول على مقعد في منظمة الوحة الإفريقي (سابقا) -الإتحاد الإفريقي حاليا- غير أن بسبب الأزمة الأمنية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينيات، أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي في القارة وبالتالي فقدان أصوات تأييد بعض الدول الإفريقية وسحب اعترافها بالصحراء الغربية لصالح المغرب.

---

[1]-عبد الوهاب بوكروح، " الجزائر تلغي ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار "، منشور بتاريخ 29-05-2013 على الموقع https://urlz.fr/sayy ، تاريخ التصفح 30-05-2023 على الساعة 10:24 صباحا.

[2]-The Middle East Monitor, "Algeria writing off debts of 14 countries to restore its influence in Africa, report says", published in September 13th ,2021 on website: https://urlz.fr/sayD ,retrieved in May 30th ,2023 at 10:39 Am

وهذا ما يدفع بالدراسة إلى الاعتقاد أن "**بعض الدول الإفريقية**" تغير مواقفها إزاء قضايا معين من خلال "**سياسة من يدفع الأكثر**".

لم يتوقف التعامل الجزائري مع الدول الإفريقية عند سياسة مسح الديون، وإنما تجسيد بعض المشاريع الاقتصادية المشتركة والتي من شأنها تحقق النمو الاقتصادي، وإخراجها من بوتقة الدول ذات الهشاشة الاقتصادية و الأمنية، كما أن تلك المشاريع الاقتصادية، تعتبر خطوة نحو بناء تكتل اقتصادي إفريقي، يساهم في رفع من مستوى التبادلات التجارية وتحقيق معجلات نمو للشعوب الإفريقية.

3- التبادل الاقتصادي مع دول منطقة الساحل:

سعت الجزائر إلى تطوير المناطق الجنوب في منطقة الساحل عبر إنجاز مشاريع استثمارية في دول جنوب الصحراء كمالي والنيجر، حيث استثمرت الجزائر ما يقارب 200 مليون لتنمية المناطق ومواجهة مختلفة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية[1].

ويبدو أن لجوء صانع القرار الجزائري في انجاز المشاريع الاستثمارية (حتى و إن كانت لا تحقق نفعا اقتصاديا مباشرا للجزائر)، راجع لكون تلك الدول تعتبر في أدبيات دراسات الإفريقية قوس الأزمات و مصدرا للتهديدات الأمنية اللاتماثلية (الجماعات المسلحة، شبكات الجريمة المنظمة العابرة للقارات ، الهجرة غير الشرعية ...)،هذه التهديدات لا تشكل خطرًا على الأمن القومي للدول منطقة الساحل فقط ، وإنما أيضا لدول الجوار الجغرافي وخاصة الجزائر.

4- مشروع الطريق العابر للصحراء The Trans-Saharian Highway (TSH):

يعتبر مشروع الطريق العابر للصحراء مشروعًا إستراتيجيًا يمتد من العاصمة النيجيرية لاغوس إلى الجزائر، حيث يربط بين 6 دول إفريقية (الجزائر، مالي، النيجر، تشاد، نيجيريا، تونس)على مسافة 9400 كم.[2] ويحتوي الطريق العابر للصحراء على طريق رئيسي الرابط بين نيجيريا والجزائر على مسافة 5000 كم، وطريق فرعي يربط مع باقي الدول الأخرى (مالي، نيجر،تشاد و تونس) على مسافة 4400. وفي دراسة قدمتها الأمم المتحدة

[1]-يوسف سائحي،عبد الهادي خمقاني، " سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، م.9، ع.4، (2019) ص ص. 121-137

[2]-Banque africaine de développement, "La Route Transsaharienne : un projet d'environ 10 000 km pour la stabilité et la croissance inclusive au Maghreb et au Sahel", publié le 13-05-2014 sur le site web : https://urlz.fr/sayK , consulté le 01-06-2023 á 10 :02 Am

عبر مكتبها للتجارة والتنمية سنة 2019، أكدت أن الجزائر أنجزت الشطر الرابط بين "**قولية**" (المنيعة) وعين قزام إلى حدود مع النيجر على مسافة 1400 كم من إجمالي 3310 كم بين الجزائر والنيجر..[1]

وتكمن أهمية المشروع في ربط جنوب القارة بشمالها، مما يشجع على تطوير العلاقات التجارية البينية بين الدول وفك العزلة عنها، تحقيق تنمية اقتصادية، التكامل الإقليمي بين الاتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشكل عام، زيادة حركة المرور والتجارة بين شمال أفريقيا وغرب أفريقيا، خفض تكاليف النقل والخدمات اللوجستية وتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين والمناطق الحدودية وحصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية (مياه صالحة الشرب، والمدارس للتعليم، وحدات الصحية للعلاج...).

جدول يوضح مستوى تقدم إنجاز مشروع الطريق العابر للصحراء

الرقم	الدولة	طول الطريق	الشطر المنجز	الشطر المتبقي
01	الجزائر	3310 كم	3070 كم	40 كم
02	مالي	2180 كم	1440 كم	أشغال متوقفة
03	نيجر	1985 كم	1710كم	220 كم
04	تونس	699 كم	699 كم	إنتهاء الأشغال
05	نيجيريا	1131 كم	1131 كم	إنتهاء الأشغال
06	تشاد	570 كم	150 كم	380 كم
إجمالي طول المشروع		9850 كم	8255 كم	645 كم

جدول رقم -08- إعداد الباحث

المصدر: https://unctad.org/system/files/official-document/tcsdtlinf2022d2_en.pdf

يُلاحظ في الجدول رقم (08)، بأن الجزائر أكبر دولة من حيث طول طريق الذي يربطها، فهي تمثل نسبة 37% من إجمالي طول المشروع، كما أنها تمكنت من إنجاز ما يقارب من نسبة 92%؛ وهذا يعتبر تحدي كبير

[1]-United Nations Conference in Trade and Development (UNCTAD),"The Trans-Saharan Road Corridor Towards an Economic Corridor: Commercializing and Managing the Trans-Saharan Road", report UNCTAD,(2022) p.37, download from https://unctad.org/system/files/official-document/tcsdtlinf2022d2_en.pdf , retrieved in June1st,2023 at 10:53Am

حيث تمكنت من خلالها الجزائر ضخ أكثر من 2,6 مليار دولار خصصت لتعبيد الطريق في شطره الرابط بين الجزائر والنيجر[1]، وهذا يدل على الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر مقارنة بباقي الدول المرتبطة بالمشروع.

غير أنه في حالة مالي الأمر مغاير، فبالرغم من تمكنها من إنجاز ما نسبته 66%[2]، غير أنها لم تتمكن من إنجاز الشطر المتبقي من المشروع وهذا بسبب الأوضاع الأمنية المتدهور في شمال مالي وانتشار الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للقارات مما عرقلة من إتمام الأشغال، وخوف الشركات المنجزة من تعرض عمالها للاختطاف أو القتل .

خريطة توضح الطريق العابر للصحراء

خريطة رقم (05)

المصدر: https://urlz.fr/sayV

[1]– محمد لهوازي، " كيف فتحت الجزائر نافذة لأفريقيا بالطريق العابر للصحراء؟ "، منشور بتاريخ 21 –02–2023 على الموقع https://urlz.fr/sbVJ، تاريخ التصفح 01–06–2023 على الساعة 12:10 صباحا.

[2]– **المرجع نفسه.**

من خلال ما سبق تناوله في هذا المبحث، يُستنتج أن الجزائر عادت إلى حضن مجتمع الدولي من بوابة الوساطة في فض النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا؛ وهذه من تقاليد الدبلوماسية الجزائرية التي تتميز بها منذ الاستقلال ما جعلها تستعيد مكانتها على الصعيد الإفريقي.

كما أنها أصبحت دبلوماسية نشطة من خلال طرح المبادرات المتعلقة بقضايا السلم والأمن الدوليين في مختلف القمم (الإتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة) .

غير أن دغم الجزائر للدول الإفريقية من الناحية الاقتصادية لم يعد بالنفع لا على الاقتصاد الجزائري ولا على تأييد مواقف الجزائر في بعض القضايا ؛ إذ أن بعض الدول الإفريقية لم تؤيد الجزائر على منابر الإتحاد الإفريقي في مسائل تصفية الاستعمار لاسيما في مسألة الصحراء الغربية.

المبحث الخامس: سياسة الجزائر الإفريقية خلال فترة الرئيس عبد المجيد تبون(2019-2024)

شهدت الجزائر نهاية سنة 2019، انتخابات رئاسية نتج عنها وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى السلطة ليصبح بذلك الرئيس الثامن للجزائر منذ الاستقلال. وقد تعهد الرئيس عبد المجيد تبون باستعادة الدور الإقليمي والريادي للدبلوماسية الجزائرية، من خلال ممارسة دبلوماسية الفعل في التعاطي مع القضايا الجيوسياسية ذات البعد الإقليمي والقاري.

فمنذ انتخابه رئيسا للجزائر حافظت السياسة الخارجية الجزائرية على مبادئها الثابتة التي ورثها من بيان نوفمبر 54 مع إدخال مبدأ المصلحة القومية كمتغير أساسي في حركية الدبلوماسية الجزائرية؛ و الاعتماد على "**مبدأ الندية**" في العلاقات الخارجية مع الدول –بمعنى مبدأ التعامل بالمثل– و هو مبدأ جديد لم تعهده السياسة الخارجية في الفترة الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة". ستحاول الدراسة في هذا المبحث، تسليط الضوء المبحث سنسلط الضوء على أهم ملامح السياسة الخارجية الجزائرية الإفريقية في فترة الرئيس عبد المجيد تبون.

المطلب الأول : دبلوماسية الوساطة (الاستمرارية في المبادئ الثابتة)

الشيء اللافت في السياسة الخارجية الجزائرية هو الثبات في مبادئها منذ الاستقلال؛ فالبرغم من تغير الرؤساء ووزراء الخارجية، غير أن الدبلوماسية الجزائرية مازلت تمارس دورها التقليد في التسوية السلمية لمختلف النزاعات، والقيام بمهام الوساطة بين المتنازعين. فمن بين المسائل الأمنية التي تناولها صانع القرار الجزائر، كانت تلك التي لها علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري، كملفي الأزمة الليبية والنزاع في مالي، وهذا بحكم الجوار الجغرافي التي تتقاسمه الجزائر معهما بحدود طولها حوالي2000 كم.

1-جهود الجزائر في تسوية الأزمة الليبية:

استمرارا لسلسلة اللقاءات بين فواعل الأزمة الليبية واستكمالاً لجلسات المؤتمر الجوار الجغرافي الليبي التي بدأت منذ سنة 2014؛ احتضنت الجزائر يوم 22 جانفي 2020 أي بعد مرور شهر من انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون، اجتماعًا تنسيقيًا بين وزراء خارجية الدول الجوار الليبي[1]، والذي كان يهدف إلى دعم جهود دول الجوار للتوصل إلى تسوية سياسية ونهائية للأزمة الليبية .

[1]–توفيق بوستي، " المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة "، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، م.10، ع.1،(جويلية 2021) ص ص. 685-697.

فقد صرح الرئيس عبد المجيد تبون في أكثر من مناسبة إعلامية :" **إن الجزائر ستبقى فاعلاً في الأزمة الليبية، شاء من شاء وأبى من أبى**".[1] كما قامت الجزائر بحشد قواتها العسكرية على طول الحدود مع ليبيا، بعد تهديد خليفة حفتر بدخول إلى الجزائر[2] ونقل الحرب إليها، ما جعل صانع القرار الجزائر يعزز من أمن حدوده بتكثيف من عدد الجنود على طول الحدود الجنوبية الشرقية مع ليبيا.

فقد ساهمت الجزائر بصورة واضحة في إطلاق مبادرات للتوصل إلى حل نهائي للأزمة في ليبيا، حيث احتضنت الجزائر في شهر أوت من سنة 2021 اجتماع ثان لدول الجوار الليبي، وقد ترأس هذا الاجتماع وزراء خارجية: الجزائر" **رمطان لعمامرة**"، ليبيا "**نجلاء منقوش**"، مصر "**سامح شكري**"، تونس "**عثمان الجرندي**"، السودان "**مريم مهمدي**"، تشاد "**شريف الزين**" ، النيجر "**حسومي مسعودي**"؛ بالإضافة إلى المبعوث الأممي إلى ليبيا "**يان كوبيتش**" **Jan Kubis**، والأمين العام للجامعة العربية "**أحمد أبو الغيط**"، ووزير خارجية جمهورية الكونغو "جان **كلود غاكسو**"**Jan-Claude Gacsou**، الذي تترأس بلاده للاتحاد الإفريقي حول ليبيا، ومفوض الاتحاد الإفريقي للشؤون السياسية والأمن "**بانكول أديوي**" **Bankole Adeoye**.[3]

غير أن جهود الجزائرية لتسوية الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا، تصطدم بإرادات ومصالح القوى الإقليمية، المتدخلة في المشهد الليبي، أين تدعم كل من مصر ،الإمارات العربية المتحدة وروسيا "**خليفة حفتر**" المسيطر على شرق ليبيا ، بينما تركيا تدعم حكومة طرابلس الغرب.

ويمكن القول بأن استمرار التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي الليبي، سيؤدي إلى زيادة تعقيد الأزمة وعدم التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف. فبالرغم من كل ما يحدث في ليبيا ،إلا أن الجزائر لم تدخر جهدا في مساعدة ليبيا عبر دعوتها إلى ضرورة استكمال البناء المؤسساتي والدستوري عن طريق الانتخابات وبتغليب المصلحة العامة على المصالح الضيقة.

---

[1]–صبرا المنصر، " هل تنجح الجزائر في إيجاد حل للنزاع الليبي حيث فشل آخرون؟ "، منشور بتاريخ 23–01–2020 على الموقع https://urlz.fr/sbVO ، تاريخ التصفح 02–06–2023 على الساعة 12:00 صباحا

[2] -Middle East Monitor, " Libya's Haftar threatens to 'move battle to Algeria", published in September 10th ,2018 on website: https://www.middleeastminitor.com/20180910-libyas-haftar-threatens-to-move-battle-to-algeria/ ,retrieved in June 2nd ,2023 at 12:21 AM

[3]–وكالة الأناضول،" اجتماع دول الجوار بالجزائر.. هل يُبعد شبح الحرب عن ليبيا؟ "، منشور بتاريخ 03–09–2021 على الموقع https://urlz.fr/sbWg ، تاريخ التصفح02–06–2023 على الساعة 20:55 ليلا.

2-الموقف الجزائري من الأزمة السياسية في تونس:

تعتبر تونس في مدركات صانع القرار الجزائري العمق الإستراتيجي للجزائر، فاستقرار تونس من الناحية السياسية والأمنية هو من أمن واستقرار الجزائر؛ وهذا بحكم الروابط الجغرافية التي يشتركان في حدود بينهما طولها حوالي 690 كم، بالإضافة إلى القواسم التاريخية أين أختلط الدم الجزائري مع الدم التونسي في محاربة الاحتلال الفرنسي، مثلما حدث في معركة ساقية سيدي يوسف سنة 1958.

فالموقف الجزائري بشأن الأزمة السياسية في تونس، هو موقف واضح وصريح بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، فقد أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في تصريحه لوسائل الإعلام قائلا : " **نحن لا نستطيع التدخل في الشؤون الداخلية للشقيقة تونس، لأنها قادرة على حل مشاكلها بنفسها، ونحن معها في السراء والضراء**"[1].

كما عارض في نفس الوقت الرئيس الجزائري،أي محاولات للتدخل من أي جهة كانت في الشأن الداخلي لتونس، وهي إشارة واضحة لمحاولة **مصر** و**الإمارات العربية المتحدة** و**فرنسا** وكذا **السعودية** في ممارسة ضغوط على الرئيس التونسي " **قيس سعيد**" للتحرك ضد التيارات السياسية الإسلامية المحسوبة على إخوان المسلمين والتدخل في شؤونها الداخلية، وهدا ما يتعارض مع المقاربة الجزائرية.[2]

تتلخص **المقاربة الجزائرية** لحل الأزمة السياسية في تونس في ثلاث نقاط رئيسية:

1- أن يكون الحوار تونسي- تونسي (بين السلطة والمعارضة).

2-رفض أي شكل من أشكل التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لتونس.

3-مرافقة تونس و دعمها سياسيا واقتصاديا.

---

[1]-عباس ميموني، "الجزائر والأزمة التونسية.. بين الحياد والمصلحة الإستراتيجية"، منشور بتاريخ 14-09-2021 على الموقع https://urlz.fr/sbWk ،تاريخ التصفح03-06-2023 على الساعة 14:06 زوالا

[2]- عثمان لحياني، "الجزائر تراجع مواقفها في تونس بسبب التدخلات الإقليمي"، منشور بتاريخ22-05-2023 على الموقع https://urlz.fr/sbWo ، تاريخ التصفح03-06-2023 على الساعة 14:18 زوالا.

وتجسيدا هذه المقاربة، قام الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يوم 21 ديسمبر من سنة 2021 بزيارة رسمية إلى تونس، وهي تعد الزيارة أولى لرئيس جزائري لتونس منذ 11 سنة[1].وقد جاءت هذه الزيارة في سياق تميز بوجود توترات سياسية داخلية في تونس؛ وما زيارة الرئيس الجزائري إلا تعزيزًا للعلاقات الثنائية بين البلدين وإعطاء رسالة لبعض القوى الإقليمية التي تريد التدخل في الشأن التونسي، بأن الجزائر ستظل تدعم تونس وتقف إلى جانبها.

وفي هذا السياق قدمت الجزائر لتونس قرضا بقيمة **300 مليون دولار**، من أجل تجاوز آثار جائحة كورونا والتوقيع على حوالي 27 اتفاقية تشمل مجالات التعاون في قطاعات: الصحة، التعليم، التجارة، الأمن، العدالة، الفلاحة والتكوين المهني.[2]

4- الوساطة في أزمة سد النهضة:

شكل سد النهضة الذي شيدته إثيوبيا على نهر النيل منذ سنة 2011، أزمة حقيقية بين دول المنبع (إثيوبيا) و دول المصب (سودان ومصر)، اللذان اعتبراه تهديدا حقيقا لأمنهما القومي. فقد رفضت إثيوبيا كل مبادرات الوساَطَة لحل الأزمة من بينها الوساطة التونسية والإماراتية.[3]

غير أن الجزائر كان لها وضعا آخر في إدارة ملف سد النهضة، باعتبارها دولة لديها خبرة تاريخية في حل النزاعات والحياد في الوساطة ، مما أكسبها مصداقية وقبول لدلا أطراف النزاع؛ وهذا ما أكده الرئيس عبد المجيد تبون في أكثر من مناسبة على هامش لقائه بالقنوات الإعلامية المحلية والأجنبية بأن: "**مصداقية ونزاهة الدبلوماسية الجزائرية يخوّلانها لأن تلعب دور الوسيط في حل مختلف الأزمات وتسوية النزاعات الشائكة بفضل الوسطية والحياد**"[4].

---

[1]-عثمان لحياني، "الرئيس الجزائري يزور تونس الأربعاء في توقيت حساس" ،منشور بتاريخ 13-12-2021 على الموقع https://urlz.fr/sbWs ،تاريخ التصفح04-06-2023 على الساعة 10:09 صباحا

[2]-صبرا المنصر، "ما أهمية زيارة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى تونس في هذا التوقيت؟"،المنشور بتاريخ 16-12-2022 على الموقع https://urlz.fr/sbWw ،تاريخ التصفح04-06-2023 على الساعة 19:04 مساء

[3]-عصام شعبان، "عندما تتوسط الإمارات في سد النهضة"، منشور بتاريخ 02-05-2021 على الموقع https://urlz.fr/sbWD ، تاريخ التصفح 05-06-2023 على الساعة 10:32 صباحا.

[4]-عبد الحكيم حذاقة، "أزمة سدّ النهضة.. هل تستعيد الجزائر بريقها الدبلوماسي؟"، منشور بتاريخ 05-08-2021 على الموقع https://urlz.fr/sbWF ، تاريخ التصفح05-06-2023 على الساعة 10:42 صباحا.

وقد انضمت الجزائر بشكل صريح في إدارة ملف أزمة سد النهضة، بعد ما دعت إثيوبيا الجزائر يوم 29 جويلية 2021 إلى القيام بدور الوساطة[1]، بحكم تجربتها التاريخية في تسوية النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا، والذي توج بالتوقيع على اتفاق الجزائر لترسيم الحدود في ديسمبر 2000 .

فالمبادرة الجزائرية تتماشى مع المادة العاشرة (10) من "**اتفاقية إعلان مبادئ وثيقة سد النهضة**"، والتي تتضمن البنود الخاصة لتسوية النزاعات بطرق سلمية بين الدول الموقعة عليها في حالة وجود نزاع في الفهم أو تفسير الاتفاقية أو تطبيقها، وإذا لم تتمكن الدول المعنية من تسوية النزاع فيما بينهم، فبإمكانهم طلب وساطة طرف ثالث لتسوية النزاع ؛ وعلى هذا الأساس تحركت الدبلوماسية الجزائرية للقيام بالوساطة.[2]

وتعتقد الدراسة أن رغبة الجزائر للعب دور الوساطة في أزمة سد النهضة، حركته مجموعة من الدوافع التالية:

1-إعادة إحياء نشاط الدبلوماسية الجزائرية في لعب دور الوساطة للحد من انتشار النزاعات بعد جمود في حركيتها منذ مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سنة 2013.

2-قطع الطريق لأي محاولة اختراق "**إسرائيلي**" لتلك الدول بحجة الوساطة، وخاصة أن الجزائر قد طردت الوفد "الإسرائيلي" من الإتحاد الإفريقي كعضو مراقب.

3-استغلال الجزائر لهذه الوساطة من أجل تقريب وجهة نظرها مع الجانب المصري بخصوص الأزمة السياسية في تونس وفي ليبيا ، خاصة أن الجزائر قد امتعضت من التدخل السعودي، الإماراتي والمصري في المشهد السياسي لتونس، لمحاصرة التيارات الإسلامية .

وإضافة إلى ما سبق، فإن الجزائر تعتبر من الدول الأفريقية التي تؤيد مبادرات الإتحاد الإفريقي وتجسيد رؤية الإتحاد وفق "**أجندة 2063**" ، خاصة تلك المتعلقة بمشكلات السلم والأمن، فقد أيدت الجزائر مبادرة "**إسكات صوت البنادق في أفريقيا**"، والتي تهدف إلى القضاء على المختلف النزاعات في القارة الإفريقية، وأن تكون سنة 2020 سنة نهاية النزاعات في القارة؛ غير أن استمرار النزاعات وانتشار عدوى الانقلابات العسكرية

[1]-Hagar Hosny, "Can Algerian mediation bring sides closer in Nile dam dispute?", published in August 5th, 2021 in website https://www.al-minitor.com/originals/2021/08/can-algerian-mediatiin-bring-sides-closer-nile-dam-dispute ,retrieved in June 5th,2023 at 10:55 AM

[2]-أمال رسلان، "النص الكامل لاتفاقية إعلان مبادئ وثيقة سد النهضة"، منشور بتاريخ23-03-2015 على الموقع https://urlz.fr/sbWO ، تاريخ التصفح 05-06-2023 على الساعة 11:32 صباحا.

التي شهدتها القارة الإفريقية خلال سنتي 2021-2022 (ستة انقلابات عسكرية)[1] ؛ ومع استمرار تأزم الوضع في الصحراء الغربية بعد تجدد المواجهات العسكرية بين جبهة بوليساريو والنظام المغربي في نوفمبر 2020؛ كل هذه الأحداث دفعت بالإتحاد الإفريقي إلى تمديد آجال تنفيذ "**مشروع إسكات البنادق**" إلى سنة 2030.[2]

كما ستلعب الجزائر في فترة الرئيس عبد المجيد تبون، دورا مهمًا في الدفاع على القارة الإفريقية من خلال ترشحها لشغل عضو غير دائم في مجلس الأمن لعهدة 2024-2025. ويمثل انتخاب الجزائر لهذا المنصب ومن الجولة الأولى هو اعتراف القارة الإفريقية والمجتمع الدولي بالمجهودات الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات في القارة والمساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

المطلب الثاني : التوجهات الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية

تعد الدبلوماسية الاقتصادية أحد أدوات السياسة الخارجية لتحقيق أهداف مرتبطة بالمصلحة القومية. فالدبلوماسية الاقتصادية هي توظيف المقدرات الاقتصادية لدولة ما بما يخدم مصلحة شعبها[3].

وفي تعريف قدمه كل من جيف بيرديج **Geoff Berridge** وآلان جيمس**Alan James** ، فإن الدبلوماسية الاقتصادية هي: "**تلك الدبلوماسية التي تستعمل الموارد الاقتصادية لمتابعة أهداف خاصة للسياسة الخارجية**".[4]

فقد ارتبطت السياسة الخارجية الجزائرية منذ بداية سنة 2020 في علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي بمتغيري الأمن والتنمية؛ فمن بين **المشاريع التنموية** التي ساهمت الجزائر في تجسيدها في **القارة الإفريقية**:

1- مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (The Trans-Saharan Gas Pipeline (TSGP:

يعتبر هذا المشروع من بين أهم المشاريع الغازية الذي سيمول أوروبا، انطلاقا من نيجيريا مرورا على النيجر وصولا إلى الجزائر ومن ثم يتم ربطه بأنابيب نقل الغاز التي تربط الجزائر مع أوروبا. فقد طرحت لأول مرة فكرة

---

[1]-بوحنية قوي، "الظاهرة الانقلابية في أفريقيا: السياقات والتفسيرات"، منشور بتاريخ 27-09-2022 على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/article/5469، تاريخ التصفح05-06-2023 على الساعة 19:08 مساء.

[2]-محمد جزار، "مبادرة الإتحاد الإفريقي لإسكات البنادق 2020 بين الآمال والتحديات" ، منشور بتاريخ 11-01-2020 https://democraticac.de/?p=64306، تاريخ التصفح يوم 05-06-2023 على 18:04 مساء

[3]-فارس قرة ،طلال لموشي، "التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م.12، ع.1،(جانفي 2023) ص ص. 46-60.

[4]-حليمة بسعود، "الدبلوماسية الاقتصادية:الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية"، **مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية**، م.15،ع.1، (2020) ص ص.647-660

هذا المشروع سنة 2002، حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجزائر، نيجيريا والنيجر؛ والذي يقضي بموجبه إنجاز أنبوب غاز من حقل "**واري**" بنيجيريا على مسافة 1037 كم، وصولا إلى النيجر أين يتم ربطه بأنبوب على مسافة 830 كم إلى غاية حدود مع الجزائر ليقطع مرة أخرى مسافة 2030 كم إلى غاية حقل "**حاسي الرمل**" الذي يربط أوروبا عبر إيطاليا وإسبانيا. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المشروع حوالي 30 مليارم^{3}سنويا.[1]

غير أن هذا المشروع تأخر تجسيده منذ سنة 2009 بسبب انهيار أسعار النفط وعدم الجدوى الاقتصادية منه، خاصة أن تكلفة المشروع في بداية سنة 2002 كانت تتراوح بين 7 إلى 10 مليار دولار لترتفع تكلفتها سنة 2009 بنحو 21 مليار دولار[2]. غير أن التغيرات الجيوسياسية التي شهدتها أوروبا في سياق الحرب الروسية الأوكرانية الثانية، وما نتج عنه من قرار الإتحاد الأوروبي بحظر الغاز الروسي في أسواقهم الداخلية؛ أُعيدَ إحياء مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء من قبل الدول المعنية سنة 2021، بالتوقيع على مذكرة تفاهم مرة أخرى، بضرورة استئناف أشغال إنجاز الأنبوب الغازي.

تكمن أهمية هذا المشروع في تحقيق الأمن الطاقوي للبلدان الإفريقية في منطقة جنوب الصحراء، كما سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمناطق التي يمر عليها الأنبوب، من خلال الحصول على جباية حق استغلال مرور أنبوب الغازي على أراضيها.

ويبدو أن اهتمام صانع القرار الجزائري بإنجاز هذا المشروع، يأتي في سياق تنافس جيوسياسي بين الجزائر والمغرب، والذي دخل في التفاوض مع الطرف النيجيري لتحويل مسار أنبوب غاز العابر للصحراء ليمر عبر دول غرب أفريقيا والمغرب وصولا إلى أوروبا. غير أن إنجاز هذا المشروع عبر هذا المسار يواجه العديد من التحديات **أولها** طول مسافة الأنبوب الذي يبلغ طوله حوالي 5660 كم، مقارنة بأنبوب غاز جزائر –نيجيريا؛ مما يعني **ثانيا** زيادة في التكلفة والتي تقدر بنحو 25 مليار دولار[3]، بينما **التحدي الثالث** وهو أن أنبوب الغاز يمر فوق

---

[1]– عثمان لحياني، "الجزائر تجدد حرصها على إنجاز خط عاز مع نيجيريا" ،منشور بتاريخ 02–02–2023 على الموقع https://urlz.fr/sbX0 ،تاريخ التصفح06–06–2023 على الساعة 19:03 مساء

[2]– **المرجع نفسه.**

[3]–تي.أر.تي عربي، مشروع إستراتيجي ...تعرف على أطول أنبوب غاز في العالم بين نيجيريا و المغرب، منشور بتاريخ 07–11–2020 على الموقع https://urlz.fr/sbXI ، تاريخ التصفح 06–06–2023 على الساعة 19:36 مساء

أراضي 13 دولة إفريقية، والتي تتميز أغلبها بعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية وتدهور الأوضاع الأمنية.

خريطة توضح خط أنبوب الغاز العابر للصحراء

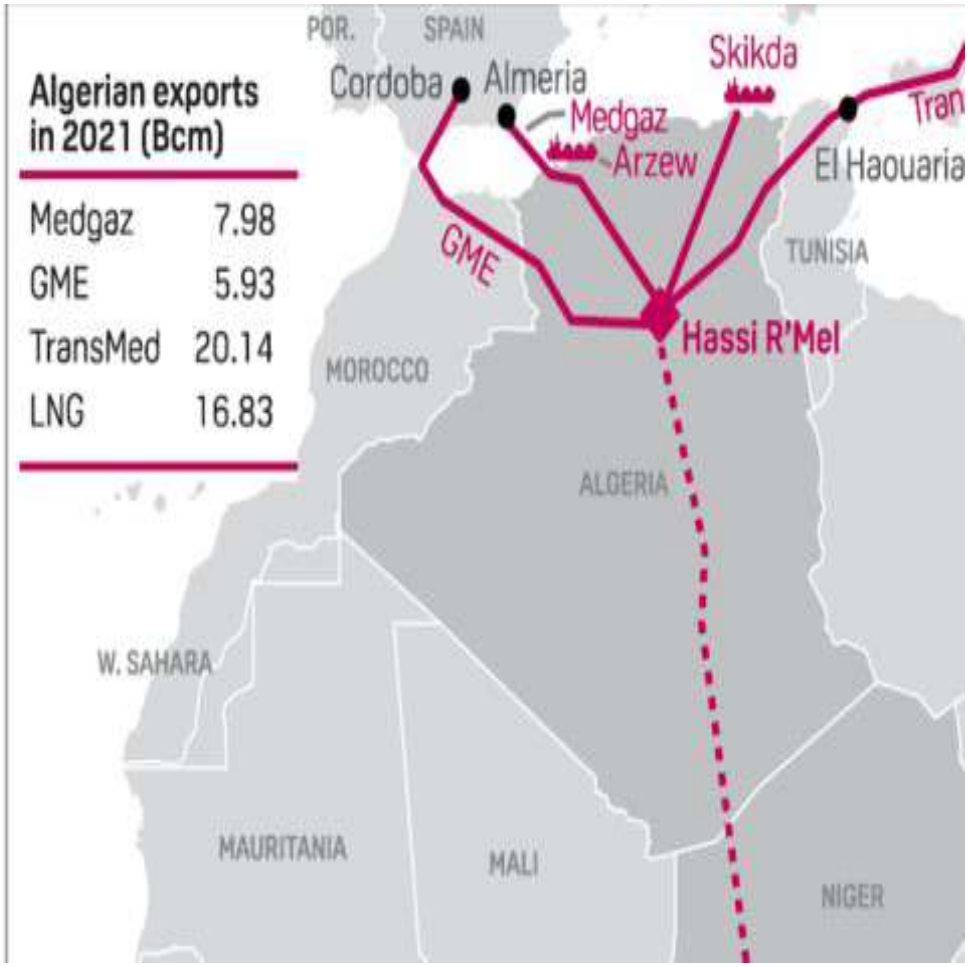

خريطة رقم(06)

المصدر : https://urlz.fr/sbXs

2- مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء The Trans-Saharan Fiber Optic(TSFO) :

وهو من بين المشاريع المهمة الذي أخذته الجزائر ضمن أولوياتها التنموية في القارة الإفريقية، فهو مشروع "قديم –جديد"؛ إذ تم الاتفاق بين الجزائر ونيجيريا في سنة 2002 على إنجازه في إطار مبادرة "النيباد"، ثم انضمت النيجر لاحقا إلى المشروع سنة 2005، غير أنه عرف تأخرًا من حيث نسبة تقدم الأشغال، بسبب

الصعوبات المالية والتحديات أمنية التي تشهدتها منطقة جنوب الصحراء. ويبلغ طوله حوالي4200 كم من نيجيريا إلى الجزائر[1]، بينما تكلفته تبلغ حوالي 80 مليون أورو، وسيتم تمويله كاملا من طرف البنك الإفريقي للتنمية **(ADB) Africain Development Bank.**

يُعرَف على الجزائر التزامها بالاتفاقيات الدولية والتي تتماشى مع مصلحتها الوطنية ؛ فمذكرة التفاهم حول إنجاز مشروع "**الطريق عابر للصحراء**" **Trans-Sahara Highway (TSH)** ، بالرغم من أنه انطلق في عهد الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة"، إلا أنه تم إعادة إحيائه في عهد الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون" فما له من أهمية جيوسيساسية وجيواقتصادية تساعد على تحقيق تكامل اقتصادي للدول الستة **(الجزائر ، تونس، نيجر، نيجيريا، مالي، تشاد)** التي يمر عليها هذا المشروع.

3- <u>إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي والتضامن والتنمية:</u>

أسس الرئيس "عبد المجيد تبون" الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي والتضامن والتنمية في فيفري 2020. وتضطلع هذه المؤسسة بمهام تعزيز التعاون الدولي والتضامن الإنساني والثقافي مع الدول التي تربطها الجزائر علاقة صداقة وحسن جوا، كما تعمل على تدعيم الكفاءات الجزائرية في الخارج من خلال المساهمة في إنشاء مشاريع وطنية لربط الجاليات الجزائرية بوطنهم الأم.[2]

وعلى هامش مشاركة الجزائر في الدورة السادسة والثلاثون(36) لرؤساء دول الإتحاد الإفريقي التي أُنعُقِدَ في العاصمة الإثيوبية أديسا أبابا يومي 18-19 فيفري 2023، أعلن الرئيس "عبد المجيد تبون" على لسان الوزير الأول "أيمن عبد الرحمان" -كممثل له في أشغال القمة- أن الجزائر ضخت مبلغ 01 مليار دولار لوكالة التعاون الدولي، من أجل دعم إنجاز مشاريع البنى التحتية في الدول التي تعاني من صعوبات اقتصادية وتأخرا في المؤشرات التنموية **كالنيجر، مالي وتشاد.**

ومن مظاهر التوجهات الجديد للدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية هو فتح المعبر الحدودي مع موريتانيا" **معبر مصطفى بن بولعيد**"، كبوابة رئيسية للولوج إلى الأسواق دول غرب أفريقيا، كما أن هذا المعبر سيساهم في تعزيز التجارة الثنائية البينية مع موريتانيا وإمكانية تصدير المنتجات الجزائرية نحو منطقة غرب

[1]-Paul Adepoju , "Algeria, Nigeria eager to complete trans-Saharan Fibre project", published in November 2nd ,2018 on website https://itweb.africa/cintent/5yINP7Egx4gqXWrb , retrieved in June 07th ,2023 at 10:24 AM.

[2]-عثمان لحياني، "الجزائر تعين مديرا جديدا للتعاون الدولي"، منشور بتاريخ 29-04-2023 على الموقع https://urlz.fr/sc1n ،تاريخ التصفح07-06-2023 على الساعة 19:12 مساء

أفريقيا.حيث شكلت صادرات الجزائرية إلى موريتانيا حوالي نسبة 28%، لتحتل المرتبة الأولى تليها المنتجات المغربية بنسبة 23,9% .[1]

[1]–حبيب مايابي، "تمر الجزائر مقابل سمك موريتانيا.. جسر جوي تجاري لمواجهة تداعيات كورونا"، لمنشور بتاريخ 01-05-2020 على الموقع https://urlz.fr/sc1S ، تاريخ التصفح10-06-2023 على الساعة 19:28 مساء

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل، فإن الدراسة استخلصت ما يلي:

1- السياسة الخارجية الجزائرية مرتبطة بمجموعة من محددات تضبط ديناميكيتها وتحدد أهدافها.

2- الجزائر منذ الاستقلال كانت ولازالت وفية لمبادئها ومواقفها الثابتة إزاء القضايا العدالة خاصة تلك المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

3- السياسة الخارجية الجزائرية تأثرت بشدة بالأزمة الأمنية خلال تسعينيات القرن الماضي، مما أدى بصانع القرار إلى تحويل أولوياته نو السياسة الداخلية و استعادة الأمن والاستقرار الداخلي .

إن تحقيق الأمن الداخلي من خلال المصالحة الوطنية ، مكنت الجزائر من استعادة مكانتها الدبلوماسية على الصعيد المتوسطي من خلال اتفاقية الشراكة الأوربية 2005، وعلى الصعيد القاري من خلال احتضان مختلف دورات الإتحاد الإفريقي.

5- السياسة الخارجية الجزائرية تمشي وفق بعدين أساسيين في علاقاتها مع الدول الإفريقية : البعد الأمني لتحقيق السلم والاستقرار في القارة و البعد التنموي لتحقيق التنمية وتحسين من معيشة سكان القارة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: واقع النزاع في مالي بين السياقات التاريخية الحديثة والتجليات الإقليمية والدولية المعاصرة

تعتبر منطقة الساحل في أدبيات العلاقات الدولية قوس الأزمات، باعتبارها منطقة تنتشر فيها الأزمات السياسية، الاقتصادية والنزاعات العسكرية سواء كانت دولتية أو نزاعات داخلية. إن من بين أشهر النزاعات التي حدثت في منطقة الساحل النزاع في دولة مالي والتي عانت لعقود من الزمن من غياب الأمن والاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي، والذي أثر على بناء الدولة الوطنية مما جعلها من الدول الهشة والفاشلة؛ والتي امتدت تأثيراتها الجيوسياسية إلى الدول الجوار، على غرار الجزائر التي تأثرت بصورة واضحة بما يحدث في الداخل المالي، بسبب انتشار مختلف التهديدات الأمنية اللاتماثلية على غرار الجماعات المسلحة، شبكات الجريمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية. هذه التهديدات أثرت بشكل كبير على الأمن القومي الجزائري، مما جعل صانع القرار الجزائري يتحرك دبلوماسيا لحلحلة النزاع وتحقيق الأمن والاستقرار في مالي.

وستتناول الدراسة في هذا الفصل واقع النزاع في مالي بين السياقات التاريخية الحديثة والتداعيات الإقليمية له .

الفصل الثاني: واقع النزاع في مالي بين السياقات التاريخية الحديثة والتجليات الإقليمية والدولية المعاصرة

المبحث الأول: أسباب النزاع في مالي

في هذا المبحث ستحاول الدراسة تشخيص النزاع في مالي، للوقوف على الأسباب المتعددة التي أدت إلى حدوث حرب أهلية بين المتمردين في شمال مالي والحكومة المركزية في الجنوب. هذا النزاع وإن تعددت أسبابه، إلا أنه ترك أثارًا خطيرةً على بناء الدولة الحديثة، فقد حوَّل مالي إلى دولة فاشلة غير قادرة على مواجهة المشكلات الاقتصادية، وهشَّة أمنيًا بسبب عجزها على حماية أمن مواطنيها من مختلف التهديدات الأمنية، لاسيما انتشار الجماعات المسلحة غير الرسمية.

المطلب الأول:الأسباب السياسية للنزاع في مالي

بدأ التواجد الفرنسي في منطقة الساحل وفي مالي، مع مخرجات مؤتمر برلين (1884-1885) الذي قسم القارة الإفريقية إلى مستعمرات لصالح القوى الأوروبية (فرنسا،ألمانيا ،هولندا...)؛ فوجدت فرنسا نفسها تسيطر على منطقة الساحل.وتعد مالي أحد مستعمرات الفرنسية التي كان يطلق عليها خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1895-1960)" **بالسودان الفرنسي**"؛ فالطموح الفرنسي لم يقف عند اختلال مالي، وإنما التوسع على حساب دول غرب إفريقيا إلى مستعمراتها[1]، وسميت **(بمستعمرات غرب إفريقيا الفرنسية)** **Afrique Occidentale "AOF Française"**، فقد ضمت كل من **موريتانيا، السنغال، مالي، غينيا، ساحل العاج، النيجر، فولتا العليا (بوركينافاسو)، توغو وبنين.**[2] غير أن مخططات فرنسا للسيطرة على منطقة الساحل و غرب إفريقيا، واجهتها صعوبات في تنفيذها، بسبب مقاومة قبائل الطوارق لكل من أهقار، نيجر، أدرار، تمنراست، تاديميكات.[3] حيث قامت فرنسا سنة 1904 بترسيم الحدود بين الجزائر ومستعمراتها في غرب إفريقيا[4]، ما أدى إلى تشتيت قبائل الطوارق بين **الجزائر، ليبيا، مالي، نيجر، تشاد، موريتانيا، بوركينافاسو**؛ فتقسيم الحدود الذي قامت به فرنسا،

---

[1]-william G. Nomicos," Applying the Theory to a Case Study: Mali", **Introduction to Ethnic Conflict and International Intervention in Mali** (Bristol -United Kingdom- , 2025),p.116

[2] - Witold Markiewicz, "Le Mali, État factice créé par la colonisation", publié le 16-08-2018 au site web : https://urlz.fr/tYvV ,accédé le 20-06-2023 à 11 :45 AM

[3] - Claudot-Hawad et Hélène, **"**Honneur et politique : les choix stratégiques des Touaregs pendant la colonisation française**"**, **Revue du monde musulman et de la méditerranée**n, Vol.57 ,(1990), p.p 11-48

[4]- إبراهيم بتقة، "مشكلة بناء الدولة في مالي؛ بين الإرث الاستعماري وأزمة الهوية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع.3 (ماي 2005)، ص ص. 169-195

كان مبنيا على أساس تقسيم الثروات الطبيعية و الموقع الإستراتيجي لكل مستعمرة، فلم يكن التقسيم على أساس احترام الخصوصيات الثقافية والإثنية.

خريطة توضح أماكن تواجد الطوارق في إفريقيا

خريطة رقم (07)

المصدر : https://defense-arab.com/vb/threads/13133/

قادت قبائل الطوارق معارك ضد الاحتلال الفرنسي، رافضة بذلك تقسيم الحدود الذي رسمته فرنسا، حيث قام أعيان الطوارق سنة 1958 بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية[1] **L'Organisation Commune Des Régions Sahariennes**، والتي تعتبر مشروعًا لإنشاء دولة الطوارق المستقلة عن مالي، غير أن بعضًا من الشخصيات السياسية والمناضلين في الحركة المستقلة لمالي عن فرنسا، وعلى رأسهم "موديبو كايتا" **Modibo Keita**، رفضوا هذا المشروع و أعتبره تهديدًا لوحدة مالي، إذ تم إجهاض أول محاولة تمرد عن مالي سنة 1958 قبيل استقلالها عن فرنسا.

[1] -Fouad Farhaoui, "The Crisis in MALI" , **International Strategic Research Organization (USAK)**, Turky, (2013),p.4.

إن النزاع في شمال مالي هو نزاع مرتبطة بالطوارق وهويتهم بالدرجة الأولى، فالذين يمثلون غالبية سكان المنطقة، يتحدثون لهجة مشتركة من البربر ويعيشون نمط حياة البدو الرحل، إذ يرتحلون بين مختلف المناطق دون مراعاة للحدود السياسية بين البلدان التي تتواجد فيها؛ كما يمتهنون الرعي وتجارة الحيوانات.

وبعد استقلال "السودان الفرنسي– مالي حاليًا–" سنة 1960، تم انتخاب موديبو كيتا (**Modibo Keita**) كأول رئيس للبلاد، والذي قام بتغيير تسمية "السودان الفرنسي" إلى مالي. فقد شهدت البلاد منذ الاستقلال، تمرد قبائل الطوارق في شمال مالي ضد السلطة المركزية في الجنوب، حيث زاد الوضع تأزما مع فشل السلطة السياسية في معالجة المشاكل اجتماعية في المناطق الشمالية، وعدم تعاملها جيدا مع المتمردين لاسيما في تامبكتو، كيدال وغاو.

و من هنا، فإن النزاع في مالي لم يكن وليد فقط التركة الاستعمارية، وإنما هناك أسباب سياسية لعبت دورا كبيرا في تغذية هذا النزاع و تعقيده، ومنها:

أولا– الفساد السياسي The Political Corruption:

حكمت مالي أنظمة استبدادية لثلاثة عقود، بدأت مع "**موسى تراوري**" (**Moussa Traoré**) ، الذي وصل إلى السلطة في انقلاب عام 1968 ضد الرئيس "موديبو كيتا"، والذي بدوره أطيح به سنة 1991 على يد المؤسسة العسكرية[1]. فبالرغم من انتهاج أغلب رؤساء مالي بداية من سنة 1992، نظاما اقتصاديا مفتوحا، إلا أنهم لم يقوموا بأي إصلاحات اقتصادية واجتماعية تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي.

فبعد انسحاب فرنسا من شمال إفريقيا سنة 1960، وجد الطوارق أنفسهم مشتتين بين دول مختلفة؛ حيث كانت مالي في تلك الفترة تحت حكم "**موديبو كيتا**" ذو التوجه اشتراكي أين أسس اقتصادًا تسيطر عليه الدولة،[2] فقد قام بتعيين شخصيات من مقربيه وأصدقائه في مناصب قيادية في الدولة، والذين سيطروا على مفاصل الدولة بيد من حديد، ومارسوا كل أشكال الديكتاتورية وتهميش الأقاليم الشمالية؛ ما أدى إلى انتشار الفساد وسوء إدارة الدولة وخلق حالة غليان داخل أواسط الطوارق في منطقة الازواد أين أعلنوا حالة التمرد على السلطة 1962–1963.

1 -Inge Amundens, "**Political Corruption: An Introduction to the Issues**" (Norway, Chr. Michelsen Institute ,1997), p.18.

2 -Ophélie Rillon, "Corps rebelles : la mode des jeunes urbains dans les années 1960-1970 au Mali, **Genèses** , Vol.4 , N.81,(2010), pp. 64 -83

فقد بلغ الفساد في مالي أعلى مستوياته منذ استقلالها، حيث مس كل أجهزة الدولة، والذي أدى إلى تهميش الأقاليم البعيدة عن مركز صناعة القرار في العاصمة "بماكو"، خاصة تلك الأقاليم التي يتواجد فيها قبائل الطوارق أو ما تسمى بمنطقة" الأزواد"، باعتبار أن 90% من سكان مالي متواجدون في الجنوب (مقر السلطة السياسية) ، في حين تتواجد النسبة المتبقية في شمال مالي.

وترى الدراسة، بأن الجمهوريات الثلاث التي تعاقبت على حكم مالي منذ استقلالها، تتحمل مسؤولية الوضع المتأزم التي شهدته البلاد، فالجمهورية الأولى (1963–1968) التي كانت برئاسة موديبو كيتا، كانت لها مسؤولية ضم كل المناطق الشاسعة والمجموعات العرقية المتعددة إلى سلطة مالي، دون مراعاة لخصوصية الثقافية لبعض الجماعات الإثنية المتمركزة في شمال مالي مع الحدود الجزائرية؛ غير أن تلك الجماعات من إثنية الطوارق والعرب ، كانوا ينظرون لحكومة "موديبو كيتا" على أنها "قوة أجنبية غازية".[1]

يُعتَقَدُ أن معارضة جماعة الطوارق للسلطة المركزية في مالي ورفض التعامل معها، كان بسبب أن الحدود السياسية لمالي هي من صنع الاستعمار الفرنسي؛ فقد تمكنت بعض الدول على غرار الجزائر من احتواء الطوارق و إدماجهم في الحياة السياسية والمدنية، على عكس بعض دول جنوب الصحراء التي لم تتمكن من إدماجهم، بل دخلت معهم في نزاعات داخلية على غرار النيجر ومالي.

ويُعتبَر الفساد وسوء إدارة الحكم في مالي، من الأسباب السياسية والرئيسية التي عقَّدت من مشروع تشكيل وحدة وطنية تضم جميع التشكيلات العرقية، خاصة مع سياسة اللامبالاة التي كانت تنتهجها الحكومات المتعاقبة في مالي، واعتمادها مقاربة الهروب إلى الأمام، وعدم معالجة المشكلات المطروحة، مما أدى إلى ظهور حالة عدم قبول من طرف أغلبية سكان المناطق الشمالية، على طريقة عمل الحكومة بسبب فسادها وعدم السماع إلى مطالب المحتجين. كما ولَّدَت هذه السياسة حالة من الصراع بين الحكومة وباقي الجماعات العرقية الأخرى لاسيما جماعة الأزواد من الطوارق والعرب؛ كما أن الفساد شكَّلَ بيئة محفزة لانتشار حالة من اللاأمن عبر تغذية الحكومة للنزاعات الداخلية، ففي تقرير نشرته المنظمة الدولية للشفافية **" Transparency International**

[1] -Mathias Bak, "Overview of corruption and anti-corruption in Mali", **Anti-Corruption Research Center**, Berlin, (June 2021), p.2

Organization"، حول مؤشر مدركات الفساد "**Corruption Perceptions Index**"* لسنة 2022، تم تصنيف مالي في المراتب الثلاثة الأخيرة إذ احتلت المرتبة 137 عالميا[1] من مجموع 180 دولة أُجرِيَ عليها مسح مؤشر مدركات الفساد ، إذ تحصلت مالي على علامة 28 من 100 وهو تصنيف ضعيف جدا، كما هو مبين في الجدول رقم (09) أدناه.

جدول يوضح الدول الأخيرة في ترتيب حسب مؤشر مدركات الفساد CPI لسنة 2022

الدولة	درجة الفساد (من 100-0)	الرتبة (من1-180)
مالي	**28**	**137**
غواتيمالا	**24**	**150**
الصومال	**12**	**180**

جدول رقم (09) من إعداد الباحث

المصدر : https://www.transparency.org/en/cpi/2022

يعتبر مؤشر قياس الفساد في مالي ضعيف جدا إذ يتراوح ما بين 30 و28، وهذا راجع للمشاكل السياسية والأمنية التي تعاني منها مالي منذ اندلاع حالة تمرد الازواد الخطير سنة 2012، والذي أدى إلى ضعف الدولة وهشاشة أجهزتها الأمنية، ما ساعد على انتشار مختلف التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة. كما هو موضح في الرسم البياني رقم (06).

* هو مؤشر سنوي تنشره منظمة الشفافية الدولية كل سنة ، هدفه تصنيف الدول حسب درجة الفساد من درجة100(نظيف جدا) إلى 0 (سيئ جدا) ، لمزيد من التفاصيل يرجى الإطلاع على المصدر : https://www.transparency.org/ar/press/2022-corruption-perceptions-index-reveals-scant-progress-against-corruption-as-world-becomes-more-violent

[1] -Transparency International ,"Corruption Perceptions Index 2022",published on website https://www.transparency.org/en/cpi/2022 ,retrieved in June 26th,2023 at 18:20 pm

رسم بياني يوضح مؤشر مدركات الفساد لدولة مالي من الفترة (2019-2023)

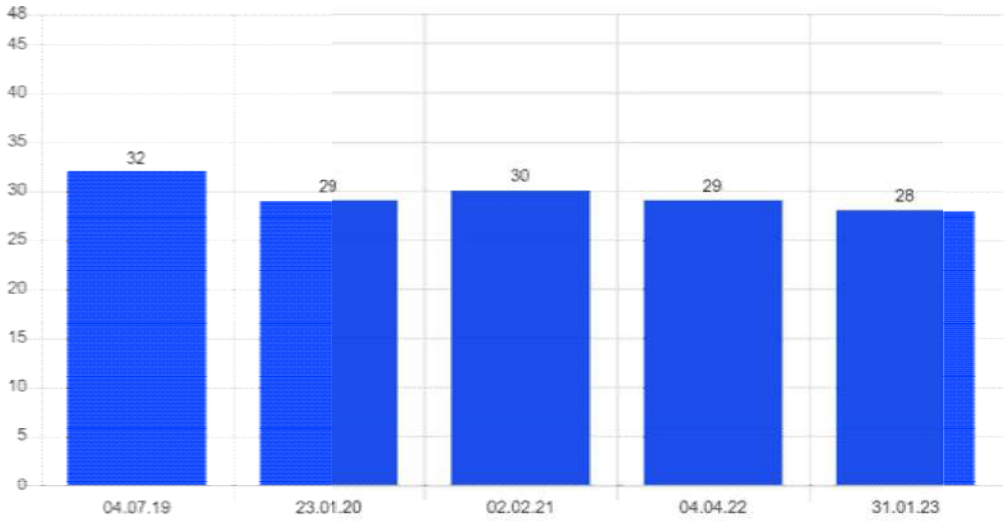

رسم بياني رقم (06)

المصدر : https://take-profit.org/en/statistics/corruption-index/mali/

ثانيا- غياب الحكم الراشد :

يُعتبر متغير الشرعية في الأنظمة السياسية، عاملًا مهماً وأساسياً في أداء مهامها وإنجاز مخططاتها، فهي أساس الحكم الراشد الذي يعتبر هو أيضا أرضية صلبة لقوة الدولة وتماسكها في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فحكم الراشد بالنسبة للبنك الدولي :

" هو الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية."[1]

ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة ، فإن مؤشر الحكم الراشد (GGI)* Good Governance Index،

يرتكز على المعايير التالية :[2]

[1] - Elizabeth Drake and Ambreen Malik ,"Good Governance and the World Bank", research paper for **University college London**, (2015),p. 06

* مؤشر حكم الراشد هو مؤشر يعتمد على 8 معايير لقياس مستوى الحكم الراشد لدى الدول و يتم تصنيفهم وفق قياسA (جيد جدا)، B (جيد)، C (متوسط)، D (فقير)، E (فقير جدا)، للمزيد من المعلومات أطلع على الموقع : https://www.worldeconomics.com/ESG/Governance

[2] - Drishtiias, **"**Good Governance", published on February 24th ,2020 on website https://www.drishtiias.com/to-the-points/paper4/good-governance-2 ,retrieved in Jun 26th ,2023 at 20:08 PM.

1- المشاركة السياسية :

خلال العقود الثلاثة الأولى كانت مالي يحكمها حزب سياسي واحد: **"الإتحاد السوداني للتجمع الديمقراطي الإفريقي "(US-RDA (Union Soudanaise-Rassemblement Démocratique Africain** الذي تأسس في أكتوبر سنة 1946[1]؛ قاد هذا الحزب الحركة التحررية ضد الاستعمار الفرنسي، وكباقي الأحزاب السياسية في القارة الإفريقية التي ناضلت ضد الاستعمار الأجنبي، فقد أعطى لنفسه الشرعية الثورية بعد الاستقلال لقيادة الدولة، كان هذا الحزب برئاسة **"موديبو كيتا"**، والذي أصبح فيما بعد أول رئيس لمالي خلال فترة (1960-1968) .

إن المتتبع لفترة **حكم موديبو كيتا** الذي وضع أسس **الجمهورية الأولى لمالي** (1960-1968)، يجد أن تلك الفترة اتسمت بالديكتاتورية وتركيز كل السلطات السياسية في يد الرئيس، مما أدى إلى تهميش باقي الأحزاب ومختلف التشكيلات العرقية في الحياة السياسية .

في تلك الفترة استغل بعض قادة الجيش، حالة التشنج بين النظام والشعب، وفشله في إنجاز خططه الاقتصادية؛ أين قام الملازم الأول **"موسى تراوري"** بانقلاب عسكري ضد موديبو كيتا في 19 نوفمبر 1968 .

بينما في عهد **حكم موسى تراوري** الذي أسس **الجمهورية الثانية لمالي** (1968-1991)، لم يختلف عن سابقه بل كان أكثر ديكتاتورية وخطورة على الحريات العامة، فقد كان حاكمًا عسكريًا جاء على ظهر دبابة وبالتالي حكم منتقص الشرعية خارج الأطر الدستورية، **"فمن يأتي بقوة الدبابة سيكون حكمه بمنطق السلاح"**، حيث قام الرئيس" تراوري" بحل حزب" **الإتحاد السوداني للتجمع الديمقراطي إفريقي السابق"**، وحل محله حزب جديد من تأسيسه تحت تسمية " **الإتحاد الديمقراطي للشعب المالي" L'Union du Peuple Malien (UDPA) Démocratique**[2]؛ كما أنه حظر أي نشاط سياسي، مما أدى ببعض القوى السياسية إلى تنظيم أنفسهم في شكل جمعيات أهلية[3]، الأمر الذي ساعد في صحوة النخب السياسية الرافضة لسياسات تراوري القمعية. ونتيجة لهذه

[1] -Issouf YAGO, "Le Système Des Partis Politiques Au Mali De 1960 A Nos Jours", Thèse En vue de l'obtention du Doctorat Droit Public,(France : l'Université de Paris 13 , Sorbonne Paris Cité, Avril 2019, p. 26

[2] - **Ibid.** p.40

[3] -فاطمة الزهراء يوسفي،"الانقسامات في مالي وانعكاساتها على أمن واستقرار في منطقة الساحل"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه (الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية 2021)، ص77.

الأوضاع قام ضابط برتبة مقدم يدعى **(أمادو توماني توري) " Amadou Toumani TOURÉ "** ، بالانقلاب على موسى تراوري، وتم تقديمه للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم إنسانية ضد المتظاهرين المدنيين.[1]

بعد الانقلاب العسكري الثاني الذي شهدته مالي منذ استقلالها، قام قائد الانقلاب " **أمادو توماني توري**" ، بتسيير مرحلة انتقالية إلى غاية إجراء انتخابات رئاسية، أين أسس لمرحلة جديدة نحو الانتقال الديمقراطي، حيث تم وضع دستور جديد يحدد ملامح النظام السياسي في مالي يعتمد بالأساس على مبدأ فصل بين السلطات، والتعددية الحزبية. تم الاستفتاء على هذا الدستور في 12 جانفي 1992، بعدها تم إجراء انتخابات برلمانية بدورتين فيفري و مارس 1992، ليستكمل بعدها البناء المؤسساتي في مالي، بإجراء انتخابات رئاسية في أفريل 1992 أين تم انتخاب " **ألفا عمر كوناري**" **Alpha Oumar Konaré** ، ليؤسس بذلك **الجمهورية الثالثة لمالي** (1992-1997)، والتي تعتبر بداية التحول الديمقراطي في هذا البلد.

فقط ينبغي أن ننوه، بأن" **أمادو توماني التوري**" بالرغم من أنه ضابط سامي في الجيش المالي، وقام بانقلاب عسكري والذي يعتبر في أدبيات علم السياسة والقانون على أنه تحول غير دستوري، إلا أنه لعب دورًا في عملية التحول الديمقراطي وفتح المجال أمام التعددية الحزبية، وبناء المؤسسات الدستورية؛ لذلك يحسب له بأن كان له الفضل في إرساء قواعد الحكم الديمقراطي في مالي.

[1] -Clio voyages culturels, “Le Mali Des royaumes soudanais à l'État contemporain”, publié au site web : https://www.clio.fr/chronologie/pdf/pdf_chronologie_le_mali.pdf , accédé le 03-07-2023 à 11 :45 AM

جدول يوضح رؤساء مالي من الفترة 1960-2012

الرئيس	فترة الحكم	الوصول إلى السلطة	طبيعة النظام
موديبو كيتا	1960-1968	تزكية مكتب السياسي للحزب	نظام اشتراكي أحادي الحزبية
موسى تراوري	1968-1991	انقلاب عسكري	نظام عسكري ديكتاتوري أحادي الحزبية
ألفا عمر كوناري	1992-1997	انتخابات ديمقراطية	نظام ديمقراطي تعددي
أمادة توماري توري	2002-2012	انتخابات ديمقراطية	نظام ديمقراطي تعددي

جدول رقم (10)، من من إعداد الباحث

المصدر :

https://www.clio.fr/chronologie/pdf/pdf_chronologie_le_mali.pdf
https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMEve/1153

2- سيادة القانون:

وفقا لمنظمة الأمم المتحدة، فإن سيادة القانون هي مبدأ من مبادئ الحكم الراشد يخضع فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة نفسها، للمساءلة أمام القوانين التي تصدر علنا، وتنفذ على قدم المساواة ويفصل فيها بشكل مستقل، والتي تتسق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وهذا من أجل إرساء أسس قانونية قوية لمؤسسات ديمقراطية شفافة وخاضعة للمساءلة وفعالة، وهذا ما يساهم في تحقيق سلام دائم ومستدام[1].

يتم تصنيف الدول حسب مؤشر سيادة القانون* **Rule of low Index (RLI)**، والذي يتضمن مجموعة المعايير **(القيود على السلطة الحكومية، غياب الفساد، الحكومة المفتوحة، الحقوق الأساسية، النظام والأمن وجرائم**

[1]-United Nations organizations, "What Is The Rule Of Law?", published on website: https://monusco.unmissions.org/en/what-rule-law , retrieved in July 6th ,2023 at 14:15 Pm

* يعتبر مؤشر سيادة القانون أحد المبادئ الأساسية لحكم الراشد و يعرف على أن كل الأشخاص و المؤسسات في القطاع العام أو الخاص وحتى السلطة الحاكمة ، تكون ملزمة بتطبيق القانون واحترامه بدون تمييز، وأن تسمو القواعد القانونية على كل مكونات الدولة. للتفصيل في الموضوع يرجى الإطلاع على الموقع : https://www.ruleoflaw.org.au/what-is-the-rule-of-law/

العدالة)، وهو الذي يحدد مدى سيادة القانون في دولة ما، على أساس مجموع النقاط المتحصل عليها على النحو التالي : من 0,0 إلى 0,50 (ضعيف جدا) و من 0,75 إلى 1,00 (قوي جدا).[1]

تحصلت مالي وفق مؤشر سيادة القانون على علامة 0,44، محتلة بذلك الرتبة 106 عالميا من مجموع 128 دولة ، أجريت عليها الدراسة.

جدول يوضح معايير مؤشر سيادة القانون لدولة مالي لسنة 2023

الرقم	المعيار	العلامة /1	التصنيف العالمي / 128 دولة
01	القيود على السلطة الحكومية	0,47	86
02	غياب الفساد	0,32	107
03	الحكومة المفتوحة	0,46	83
04	الحقوق الأساسية	0,54	71
05	النظام و الأمن	0,51	122
06	جرائم العدالة	0,30	120

جدول رقم (11)، من من إعداد الباحث

المصدر : https://worldjusticeproject.org/sites/default/files/documents/Mali_Arabic_Final.pdf

من خلال هذا الجدول يُلاَحظ أن مالي في المراتب الأخيرة خاصة في معيار النظام والأمن، حيث أن السلطة المركزية في مالي تمارس صلاحيتها وتفرض أمنها على المناطق الجنوبية، في حين أنها غير قادرة على فرض الأمن في المناطق الأخرى لاسيما الشمالية التي تعرف اضطرابات أمنية كبيرة، وانتشار كبير للجماعات المسلحة.

3- المنحى التوافقي : Consensus Oriented

ويُقصد به مدى وجود توافق في الرؤى بين السلطة والمعارضة حول قضايا معينة في مختلف المجالات، لاسيما في مجال الحقوق السياسية والمساءل الاقتصادية والاجتماعية. فقد شهدت مالي منذ استقلالها علاقة متوترة بين

[1] - World Justice Project, "Rule of Law Index", published on website: https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global ,retrieved in July 7th ,2023 at 19:55 Pm

السلطة والمعارضة. فلو تم تتبع المسار التاريخي لنشأة دولة مالي ستجد بأن المعارضة لم يكن لها صوت سواء تحت حكم " موديبو كيتا" أو" موسى تراوري" ولم تكن فعَّالة سواء تحت حكم " ألف عمر كوناري " أو "إبراهيم كيتا".

4- المساواة: Equality

يُلاحَظ أن المساواة في الأنظمة السياسية التي تعاقبت على مالي، كانت شبه غائبة لأن أغلبها كانت تهتم بتحقيق الرفاهية في المناطق الجنوبية بحكم العاصمة "بماكو" موجودة في الجنوب، في حين باقي المناطق تفتقر لكل مؤشرات التنمية والمساواة، مما ساهم في انتشار حالة سخط في أوساط سكان تلك المناطق. ويعد هذا من الأسباب المهمة التي دفعت إلى حدوث ثورات ضد السلطة المركزية.

كما تبرز صورة عدم المساواة في مالي أيضًا في غياب تكافئ في مستوى دخل الأفراد بين المناطق[1]، مثلما هو موضح في الرسم البياني رقم (07).

[1] - Anda David and Teresa Munzi**,**‘‘ The Evolution and the Shape of Inequality in Mali: an Income-based approach”, report , **Inequality Matters**, N.21,(2022),p.05

رسم بياني يوضح تباين مستوى الدخل بين المناطق في دولة مالي حسب مؤشر GINI Index*

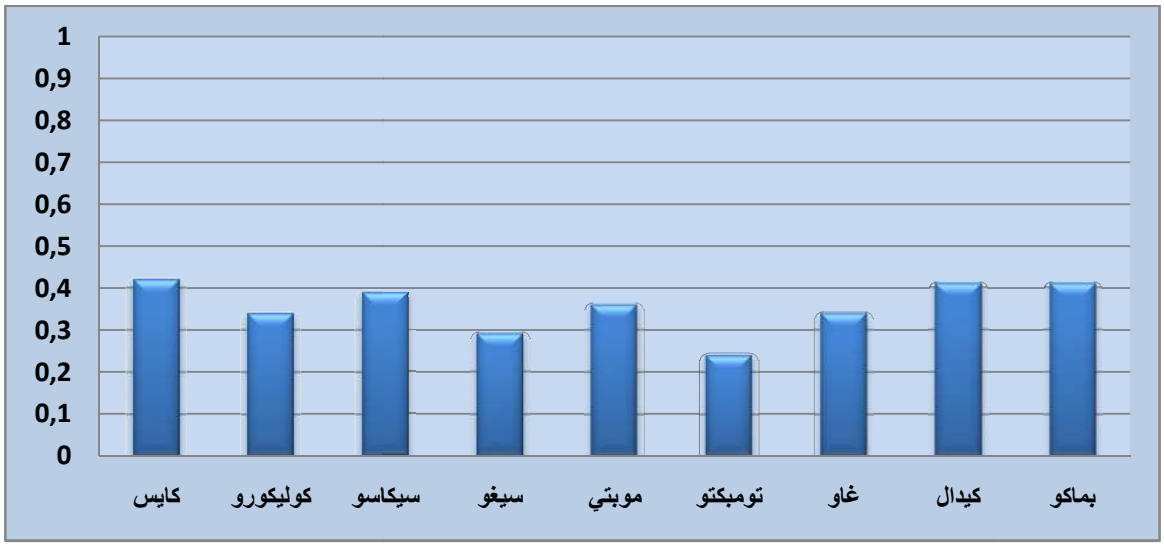

رسم بياني رقم (07)،من إعداد الباحث

المصدر : https://www.lisdatacenter.org/newsletter/nl-2022-21-im-2/

5- الفعالية : Effectiveness

يعتبر من المعايير المهمة لتحقيق مستوى معين من الحكم الراشد، فكلما كانت هناك فعالية لدى مختلف المؤسسات الدولة في ممارسة نشاطها، كلما تمكنت من تحقيق الأهداف المسطرة، ويتم حساب مستوى الفعالية بين -2.5 إلى +2.5 تقريبًا[1].

فحسب البيانات المتوفرة من البنك الدولي حول مؤشر فعالية الحكومة في مالي، خلال الفترة 1967- 2021، فيُلاحظ بأن المؤسسات الحكومية في مالي مازالت بعيدة على الفعالية في تحقيق الأهداف وإنجاز المخططات؛ إذ أن كل الأرقام المتحصل عليها بخصوص هذا الموضوع هي أرقام سلبية (-)، وهذا ما يدل على ضعف الأداء

* **مؤشر جيني** : هو مؤشر اخترعه العالم الإيطالي "**كورادو جيني" Corrado Gini** ، لقياس نسبة المساواة في الدخل بين الأفراد دخل مختلف المناطق في الدولة الواحدة ، حيث يقاس هذا المؤشر بين معدل 0 والذي يعتبر مساواة كاملة بين الأفراد ورقم 01 الذي يشير إلى عدم وجود مساواة في الدخل، للإطلاع الأكثر على هذا المؤشر يرجى الإطلاع على الموقع التالي :
https://www.investopedia.com/terms/g/gini-index.asp

[1] - Trading Economics, "Mali - Government Effectiveness: Estimate", published on website https://tradingeconomics.com/mali/government-effectiveness-estimate-wb-data.html ,retrieved in July 11th ,223 at 19:44 PM

الحكومي في تجسيد الخطط التنموية والتعليمية والصحية وغيرها من الأهداف التي تسطرها الحكومة في سياستها العامة.

رسم بياني يوضح مؤشر فعالية الحكومة في مالي من سنة 2014-2021

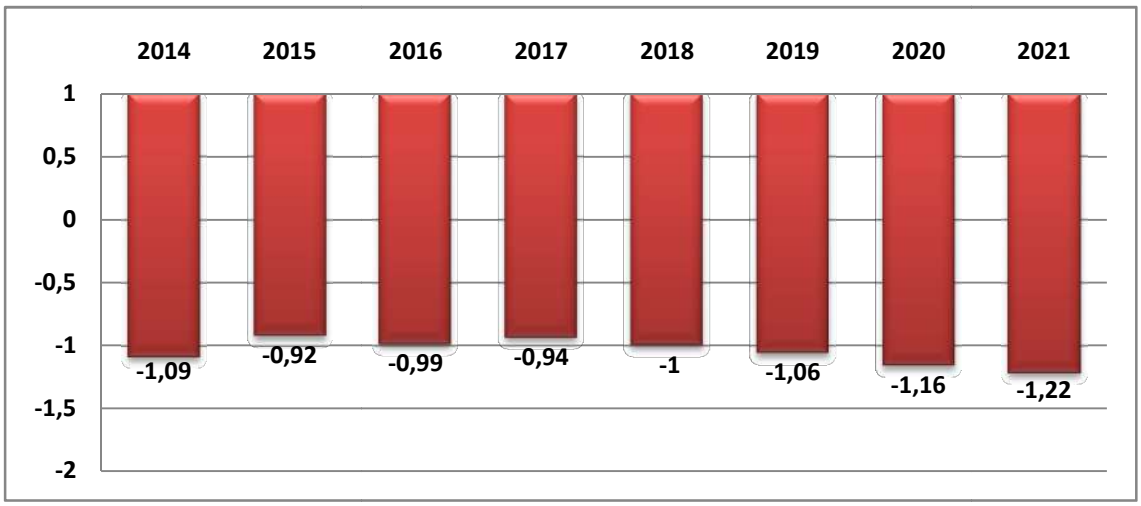

الرسم البياني رقم (08) من إعداد الباحث

المصدر : https://tradingeconomics.com/mali/government-effectiveness-estimate-wb-data.html

مخطط يوضح مؤشرات حكم الراشد في مالي

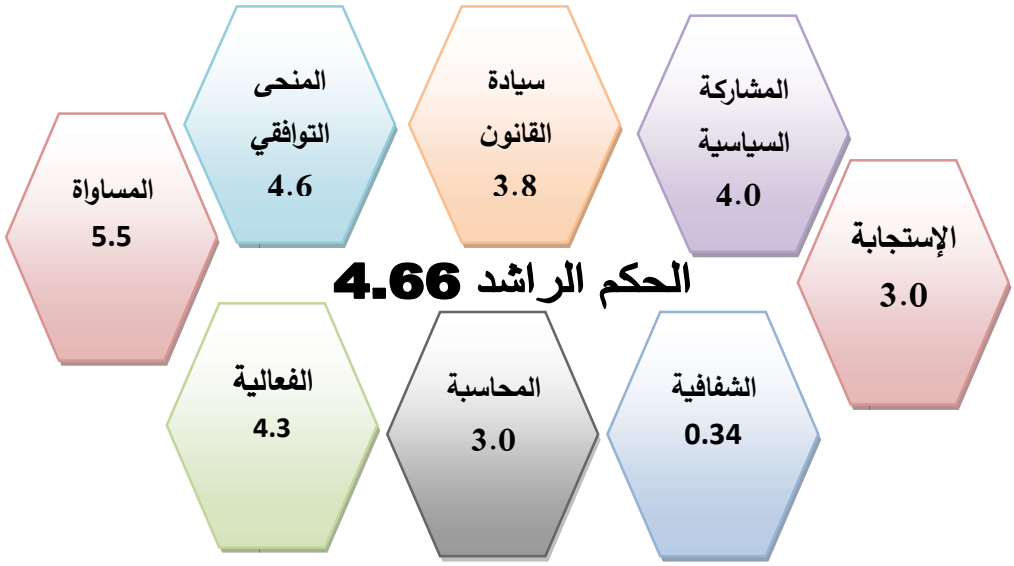

مخطط رقم (01)، من إعداد الباحث

المصدر : https://www.drishtiias.com/to-the-points/paper4/good-governance-2
https://bti-project.org/en/reports/country-report/MLI

ثالثا- فقدان قدرة الدولة في السيطرة على كامل حدودها (السقوط في الدولة الفاشلة):

إن من واجبات أي سلطة سياسية في العالم، قدرتها على حماية مواطنيها من شتى أنواع التهديدات (التماثلية وغير التماثلية)، وضمان أمنهم في شتى المجالات (الأمن الداخلي، الأمن الغذائي، الأمن الاقتصادي ...). وإذا فشلت الدولة في أداء مهامها المنوط بها دستوريًا فإنها تكون على وشك الوقوع كما سماه المفكر الأمريكي "**نعوم تشومسكي**" في كتابه " بالدولة الفاشلة"[1].

فقد شهدت مالي منذ استقلالها، أزمات عديدة جعلتها من الدول الهشة **Fragil State*** التي تتأثر بصورة كبيرة من مختلف الأزمات الاقتصادية: من تدهور الوضع الاقتصادي، انتشار البطالة، زيادة في نسبة الفقر، كما ساهمت الانقلابات العسكرية في ضعف أداء المؤسسات الدستورية، مما أدى إلى عجز السلطة السياسية في تحقيق الأهداف التنموية واجتماعية للمواطن في مالي؛ كل هذه التعقيدات المتعددة، جعلت من مالي ذات الامتداد الجغرافي الكبير (أكثر من 1,24 مليون كم مساحة)[2]، غير قادرة على بسط سيطرتها على جميع حدودها الإقليمية.

فلمتتبع لمسار إنشاء الدولة الحديثة في مالي منذ استقلالها، يجد أن قدرة الحكومة على فرض سلطتها الأمنية وممارسة العنف المشروع حسب "**المقاربة الفيبيرية**" (نسبة لماكس فيبر) ضعيفة جدًا، إذ أن الحكومة المركزية لم تستطع السيطرة على كامل أقاليمها، لاسيما تلك المناطق الواقعة في شمال البلاد أو ما يعرف بمنطق الأزواد. فقد عرفت مالي أقام عالية في"**مؤشر الفشل**"، خاصة بعد سقوط الأقاليم الشمالية في يد المتمردين والجماعات المسلحة غير النظامية التي رفعت علم استقلال منطقة الأزواد في سنة 2012.

---

[1]- Jonathan Freedland, "Failed - States by Noam Chomsky", published on June 25th ,2006, on website https://www.nytimes.com/2006/06/25/books/review/25freedland.html , retrieved in July 13th ,2023 at 15:13PM

* **الدول الهشة :** يطلق عليها مسمى الدولة الضعيفة، فهي دولة تتميز بضعف قدرة الدولة أو ضعف شرعية الدولة ممّا يترك المواطنين عرضة لمجموعة من الصدمات. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع : https://inee.org/ar/eie-glossary/aldwlt-alhsht

[2]- موقع الجزيرة، " مالي...معلومات أساسية "، منشور بتاريخ 21-06-2006 على الموقع https://urlz.fr/tYGL ، تاريخ التصفح 13-07-2023 على الساعة 15:30 مساء.

غالبا ما تطرح الدراسات المهتمة بمنطقة غرب إفريقيا، سؤالا حول ما إذا كانت مالي دولة فاشلة أم لا؛ فوفقا لمؤشر الدول الفاشلة **Failed States Index (FCI)**، الذي يصدره صندوق السلام ومجلة "**فورين بوليسي Foreign Policy**" منذ سنة 2005 ، فإن مالي تُصَنَف في الرتبة 79 من إجمالي 177 دولة في حين الصومال احتلت المرتبة الأولى في تصنيف الدول الفاشلة بينما فنلندا احتلت المرتبة 177 كأكثر دولة ناجحة. [1]

رسم بياني يوضح تذبذب مؤشر الدول الفاشلة في مالي من سنة 2012-2021

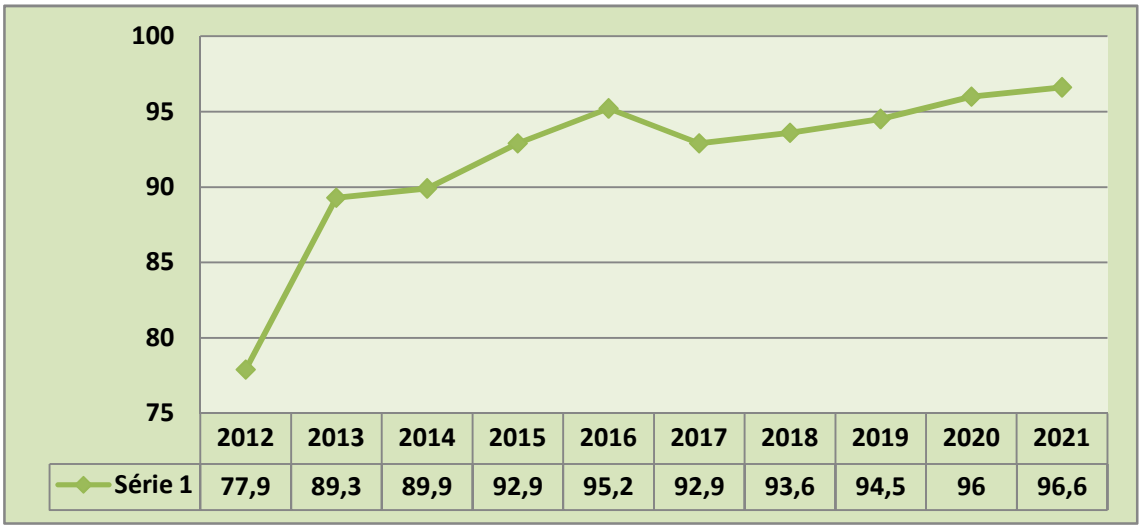

رسم بياني رقم(09)، من إعداد الباحث

المصدر : https://fragilestatesindex.org/country-data/

[1] Alex Dewal, "Is Mali a failed state?", published on December 27th ,2012 on website https://sites.tufts.edu/reinventingpeace/2012/12/27/is-mali-a-failed-state/ ,retrieved in July 14th ,2023 at 21:15PM

المطلب الثاني :الأسباب الاقتصادية للنزاع في مالي

تعتبر العوامل الاقتصادية من المسائل المهمة، التي تركز عليها الدولة في تحقيق أهدافها وحصول النظام على قبول و مشروعية من طرف الشعب، كما أن القضايا الاقتصادية تعتبر من بين الأولويات في الأجندة السياسية لأي نظام؛ إذ أن السلطة السياسية تهدف إلى تحسين القدرة الشرائية وتحقيق الرفاهية اجتماعية، على حسب الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها.

إذ أن هناك نوعين من الدول التي تحاول الاستثمار في المسائل الاقتصادية لتقوية الجبهة الداخلية؛ دول لها إمكانيات اقتصادية كبيرة تمكنت من خلال حسن التسيير والوعي بمقومات قوتها الاقتصادية، ودول أخرى تفتقر لأدنى الإمكانيات الاقتصادية فشلت في إنجاز مخططاتها التنموية، ما انعكس سلبا على حياة المواطنين وعلى أداء واستقرار السلطة السياسية

فبالرغم من أن مالي قد شرعت في إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في سياق تحولها الديمقراطي في فترة حكم "ألفا عمر كوناكري" والرئيس "أبو بكر كيتا"، إلا أن اقتصادها لزال يعاني جملة من المشاكل أبرزها :

1- زيادة مؤشر الفقر:

سجلت مالي ارتفاعا في معدلات الفقر من 15% سنة 2021 إلى 19% سنة 2022، و يرجع هذا إلى اتساع رقعة التهديدات الأمنية، وانتشار مختلف الأوبئة والأمراض التي تشهدها المنطقة من الحمى الصفراء، إيبولا، كوليرا وكوفيد-19...إلخ[1]. إذ يبلغ نسبة عدد السكان الذي يتقاضون أجرًا أقل من 5 دولارات في اليوم ، حوالي 80% [2]، بينما يبلغ نسبة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وفقا لبيانات البنك العالمي والتقارير الرسمية للحكومة سنة 2021 حوالي 44,6%.[3]

[1]-World Bank ,“ The World Bank in Mali”, Published on https://t.ly/7liF3 ,retrieved in July 17th ,2023at 16:16PM
[2]- Macrotrends, “Mali Poverty Rate 1994-2023”, published on https://www.macrotrends.net/countries/MLI/mali/poverty-rate, retrieved in July 17th,2023 at 16:51 PM
[3] -Trading Economics , “Mali - Poverty Headcount Ratio At National Poverty Line (% of Population)”, published on https://tradingeconomics.com/mali/poverty-headcount-ratio-at-national-poverty-line-percent-of-population-wb-data.html ,retrieved in July 17th,2023 at 16:57 PM

رسم بياني يوضح معدلات الفقر في مالي من سنة 2012-2022/ (%)

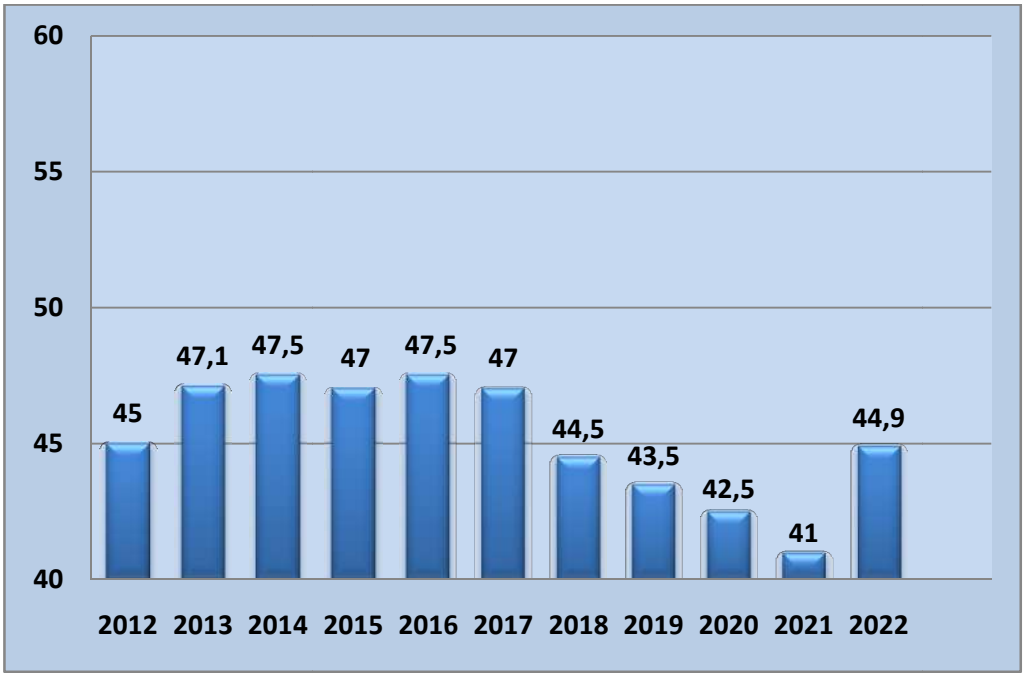

رسم بياني رقم(10)، من إعداد الباحث

المصدر https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?locations=ML

ما يُلاحظ في هذا الرسم البياني، هو وجود تقارب لنسبة الفقر في مالي منذ سنة 2012 وإلى غاية 2022، أين تم تسجيل أعلى معدل للفقر سنة 2014 بواقع 47,5 %، وهذا راجع للأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد بداية سنة 2012، وانتشار مختلف التهديدات الأمنية، مما أثر على خطط الحكومة في إنجاز المشاريع، فبالرغم من أن مالي تمتلك ثروات معدنية ومخزون مهم من الذهب، إلا أن عدم استغلال الجيد لتلك الثروات بما يخدم المصلحة العامة، أثر في القدرة الشرائية للمواطن الذي أصبح يتذيل الترتيب العالمي كأضعف دخل فردي.

وفي تقرير نشره " **مؤشر تحول برتلسمان شتيفتونغ**" **(BSTI) Bertelsmann Stiftung's Transformation Index** ، حول مستوى الفقر في مالي، صُنِفت مالي سنة 2023 في المرتبة 186 من أصل 189 دولة في ترتيب الدول الفقيرة [1]، كما أشار ذات التقرير أن نسبتها في مؤشر التنمية البشرية **Human Development Index**

[1] - Josh Ward,"Transformation Index BTI (Mali)", **Bertelsmann Stiftung**, Germany, (2024),p.3.

(HDI) في سنة 2023 هي 0,49 [1]%. للإشارة فإن مالي تعاني من تفاوت معدلات الفقر بين المناطق، فمن نسبة 68% من إجمالي سكان مالي يعيش 79% منهم بأقل من 03 دولارات في اليوم ، وما نسبته 49 % يعيشون بأقل من 1,9 دولار في اليوم.[2]

رسم بياني رقم يوضح نسبة وعدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في منطقة الساحل لسنة 2022

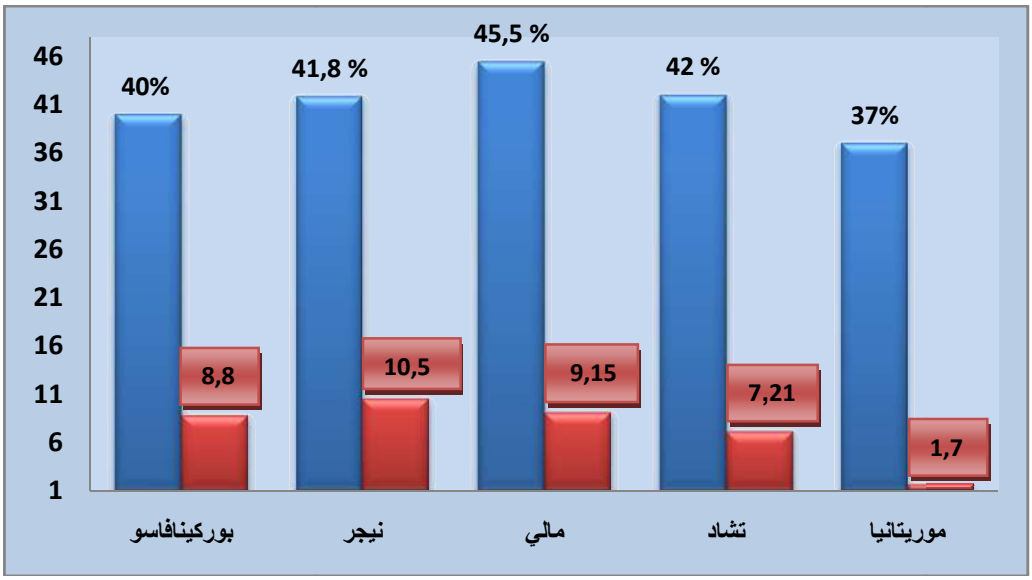

رسم بياني رقم (11)، من إعداد الباحث

(الأعمدة الزرقاء تمثل النسبة المئوية للفقر، بينما الحمراء تمثل عدد الفقراء في كل دول/مليون نسمة)

المصدر :

https://urlz.fr/tZ4T -1
https://www.afdb.org/en/countries/west-africa/mali/mali-economic-outlook -2
https://www.worldbank.org/en/country/niger/overview -3
https://concernusa.org/news/poverty-in-niger/ -4

وفقا للرسم البياني، تعتبر دول منطقة الساحل من أفقر الدول في العالم حسب مؤشر التنمية الإنسانية، إذ سجلت مالي أعلى نسبة للفقر بواقع 47 % أي حوالي 9 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر. حيث لعبت التهديدات الأمنية وانتشار الجماعات المسلحة دورا مهما في زيادة من حدة الفقر، كماأثرت التغيرات المناخية كالجفاف والتصحر من زيادة معدلات الفقر في مالي.

[1] -**ibid**.p.4
[2] - Macrotrends, "Mali Poverty Rate 1994-2023", **Op.cit**.

2- زيادة معدل البطالة:

يمثل الشباب في مالي الفئة العمرية الأكثر عددا في التركيبة الديمغرافية بنحو 08 مليون نسمة أي حوالي نسبة 40% [1] من إجمالي السكان البالغ عددهم 21 مليون نسمة (إحصائيات 2022)، وهم في نفس الوقت الفئة التي تسجل فيها أعلى معدلات البطالة، والذين يتمركزون في المناطق الريفية الفقيرة.

فاستنادًا للبيانات الرقمية التي قدمها المعهد الوطني للإحصاء في مالي **Institut National de la Statistique (INSTAT)** لسنة 2019، فإن نسبة البطالة بين الفئة العمرية المحصورة ما بين 15 سنة و35 سنة بلغت حوالي 20,2%[2] كما أن معدلات البطالة تتفاوت حسب المناطق؛ فمنطقة غاو الواقعة في شمال مالي مثلا سجلت فيها نسبة البطالة حوالي 33% [3]، بينما كيدال الواقعة في ذات المنطقة سجلت حوالي 10,7%[4]، في حين تمبكتو فسجلت نسبة 2,1%[5].

[1] -Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Youth Employment in Mali", **FAO**, Rome, (2017), P.1.
[2] -Ousmane Z Traoré at al. , ''The Employment Potential of Women and Young People in Sectors and Branches of Economic Activity in Mali", **African Economic Research Consortium** (**CREA)**, Kenya (Nairobi), (February 2022), p.2, downloaded from site web : https://includeplatform.net/wp-content/uploads/2022/03/GSYE-006-MALI.pdf
[3] -**Ibid**, p.3
[4]- Food and Agriculture Organization of the United Nations,**Op.cit**.p.2
[5] - Ousmane Z Traoré at al., **Op.cit**.p.5

رسم بياني يوضح معدل البطالة في مالي خلال الفترة (2012-2023)/ %

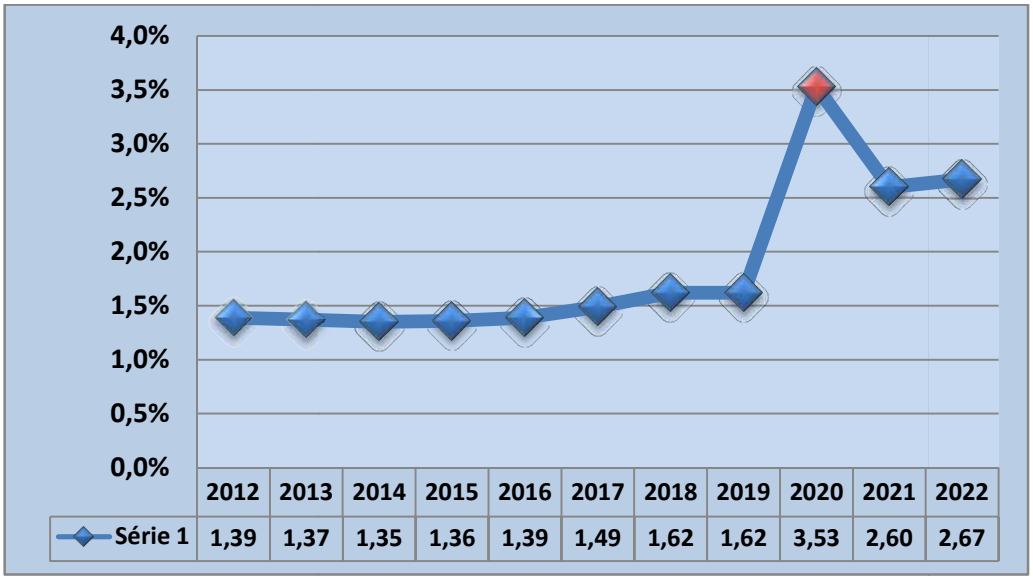

رسم بياني رقم (12)، من إعداد الباحث

المصدر : https://ar.tradingeconomics.com/mali/unemployment-rate

من خلال هذه البيانات، يمكن القول بأن نسبة البطالة في مالي كانت نوعا ما مستقرة بمعدل 1,37% منذ 2012 وإلى غاية 2019، لكنها سجلت أعلى معدل لها في سنة 2020 بنسبة 3,36%، وهذا راجع لتأثيرات جائحة كورونا التي فرضت الإغلاق الحكومي في كل دول العالم، ما أدى إلى ارتفاع التضخم، وغلق المؤسسات وطرد العمال.

رسم بياني يوضح معدل البطالة في إقليم أزواد- شمال مالي لسنة 2021/ %

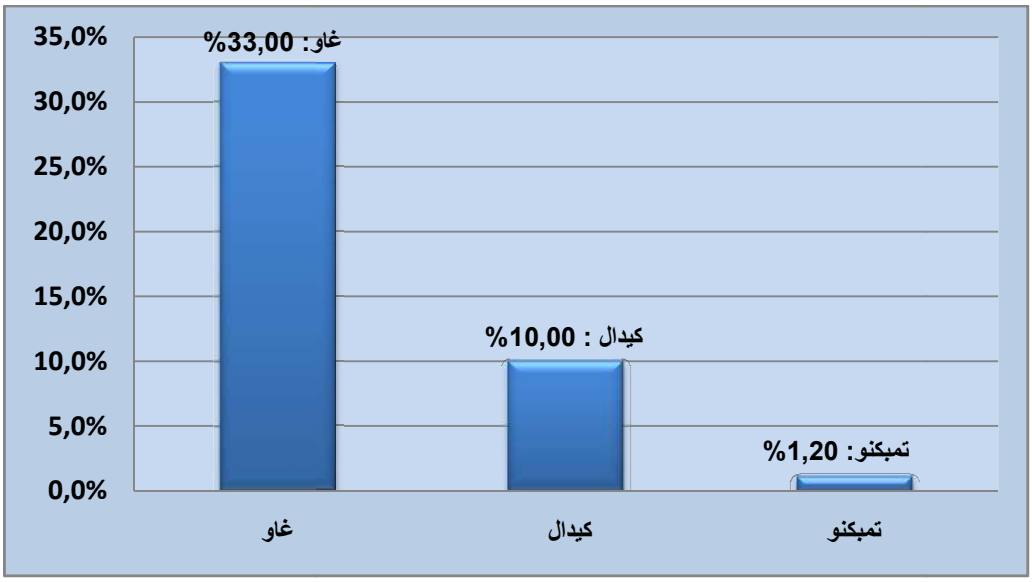

رسم بياني رقم (13)، من إعداد الباحث

المصدر : https://includeplatform.net/wp-content/uploads/2022/03/GSYE-006-MALI.pdf

الملاحظ في هذا الرسم البياني، هو أن المناطق الثلاثة **الواقعة في إقليم الأزواد**، تعرف معدلات مرتفعة في نسب البطالة، مما **أدى إلى غضب سكان تلك المناطق على** فشل الحكومة في انجاز مشاريع من شأنها إمتصاص البطالة؛ ما دفع بحركة الأزواد لحمل السلاح ضد الحكومة. **وهذا ما يفسر أحد أسباب النزاع في مالي.**

3- التغيرات المناخية (الجفاف و التصحر):

تمثل **التغيرات المناخية**، إحدى أبرز العوامل المهددة لأمن واستقرار مالي. فالجفاف والتصحر والفيضانات، تعتبر من بين **التهديدات الجديدة التي تهدد الأمن الغذائي في مالي**؛ إذ يساهم "**التطرف المناخي**"* في زيادة **معدلات الفقرة والجوع**، كما يمكن أن يتسبب في ارتفاع معدلات الوفيات **بين** أوساط المواليد الجدد بسبب سوء التغذية.

* - **التطرف المناخي يشير إلى وجود تغيرات مناخية كبيرة تشهدها منطقة جغرافية معينة**. للمزيد من المعلومات حول الموضوع ، يرجى تصفح الموقع التالي : https://tinyurl.com/kac2mzbe

ففي دراسة قام بها البنك الدولي سنة 2020، حول "**تأثير التغيرات المناخية على الوضع الاقتصادي لمالي**"، توصلّت إلى نتائج مفادها أن أكثر من قرابة 6,800,000 مليون شخص يعيشون معاناة مع الجفاف، وفي ذات السنة سجلت الدراسة أن هناك حوالي 6981 تأثروا بالفيضانات[1]، كما هو مبين في الرسم البياني رقم (14).

رسم بياني يوضح عدد الأشخاص المتأثرين بالتغيرات المناخي في مالي في سنة 2020 (مليون نسمة)

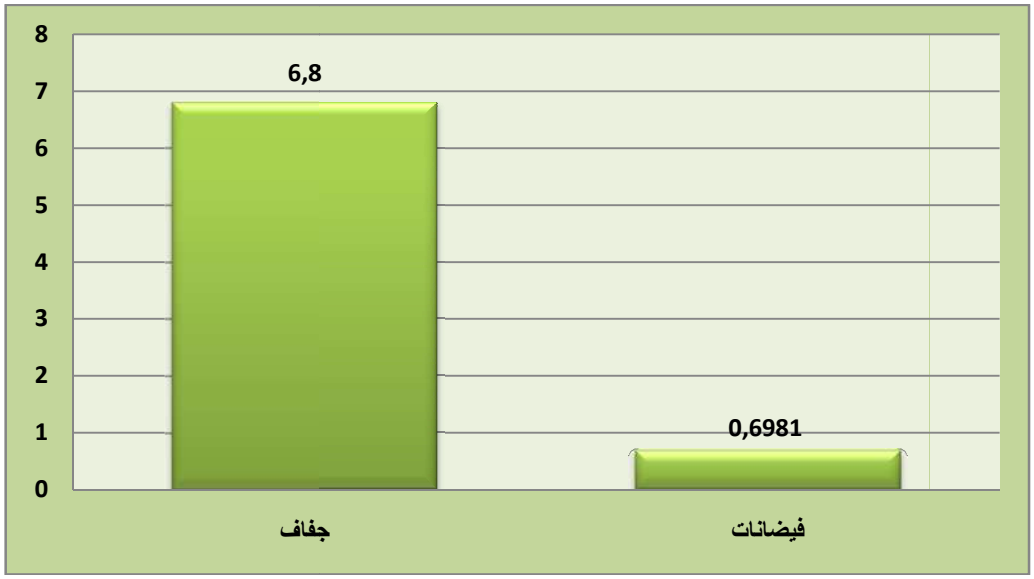

رسم بياني رقم (14) من إعداد الباحث

المصدر :https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/mali/vulnerability

يضرب الجفاف المناطق الشمالية في مالي أكثر من باقي المناطق، فمنطقة كيدال مثلا تعاني سنويا من أزمة العطش بسبب فشل سياسات الحكومة ومنظمات الإغاثة الدولية في إنجاز مشاريع حفر الآبار؛ بالرغم من أن هذه المنطقة تتلقى سنويا مساعدات إنسانية غير أنها لا تستفيد منها[2]. كما أن مناطق تمبكتو وغاو وغيرها، شهدت هي

[1] -The Climate Change Knowledge Portalm ,“ Mali” , published on https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/mali/vulnerability, retrieved in July 20th ,2023 at 09:58 AM

[2]- Adel Dellal , “Waiting for water in Mali”, published in August 06th ,2015 on website https://www.euronews.com/2015/08/06/waiting-for-water-in-mali ,retrieved in July 20th ,2023 at 10:48 AM

الأخرى أسوء حالة جفاف في عام 2021، مما هدد الأمن الغذائي فيها ، واستدعى تدخلاً استعجالياً لتقديم إعانات غذائية بقيمة 7,1 مليون دولار.[1]

ويكون تأثير الجفاف على اقتصاد دولة مالي واضحاً، وهذا من خلال تقلص المساحات الزراعية الصالحة للزراعة، مما يؤدي إلى نقص الغذاء وارتفاع في أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك كالأرز والقمح؛ وهذا ما دفع الحكومة إلى اقتراض أموال لتأمين حاجيات أسواقها المحلية؛ وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدل الدين العام.

4- ارتفاع معدل الدين العام :

تعاني مالي على غرار دول منطقة الساحل من عبء المديونية التي أثقلت اقتصادها وأثرت على مؤشرات الرفاهية. وتلجأ الحكومة إلى الاستدانة الخارجية من أجل تغطية عجز في الموازنة العامة وفي تمويل إنجاز المشاريع التنموية؛ إذ يعاني النظام في مالي من غياب السياسة الرشيدة في استغلال ثرواته الباطنية خاصة النفط و الغاز والتي يمكن أن تساهم في زيادة الناتج الخام. - **فبالرغم من امتلاكها لمخزون ذهب وصل لأكثر من 300 منجم، تنتج منه 63 طن (حسب إحصائيات سنة 2021)، محتلة بذلك المرتبة الرابعة في القارة الإفريقية من حيث الإنتاج، إلا أن أغلب تلك المداخيل لا توجه في انجاز مشاريع تنموية** [2]-.

وقد بلغت ديون مالي سنة 2022 حوالي 6,459,809,080 مليار دولار أي نسبة 10% من الناتج الإجمالي المحلي[3]، في حين سجلت سنة 2020 أعلى مستوى للديون بالنسبة للناتج الإجمالي الخامة بنسبة 16 % أي حوالي 5,833,911,277 مليار دولار[4]. ويُعد فشل الحكومة في تسديد ديونها الخارجية، من العوامل التي تؤثر في سيادتها، وهذا عبر تدخل الدول المانحة في شؤونها الداخلية واستغلال ثرواتها المختلفة.

---

[1] -Atlas Magazine, "Drought in Mali: African Risk Capacity pays 7.1 million USD in compensation", published on March 17th ,2022 on website https://www.atlas-mag.net/en/issue/atlas-magazine-n-189-march-2022 ,retrieved in July 20th,2023 at 10:54 AM.

[2]-هبة سعيد، "قائمة أكبر الدول المنتجة للذهب في أفريقيا تضم دولة عربية واحدة"، منشور بتاريخ 11-09-2022 على الموقع https://shorturl.at/bv049، تاريخ التصفح 20-07-2023 على الساعة 12:29 ظهرا

[3] -Macrotrends, "Mali External Debt 1970-2023", published on https://www.macrotrends.net/countries/MLI/mali/external-debt-stock , retrieved in July 20th, 2023 at 12:40 PM

[4] -**Ibid**.

رسم بياني يوضح تطور مستوى الديون في مالي من الفترة (2012-2021) / مليار دولار

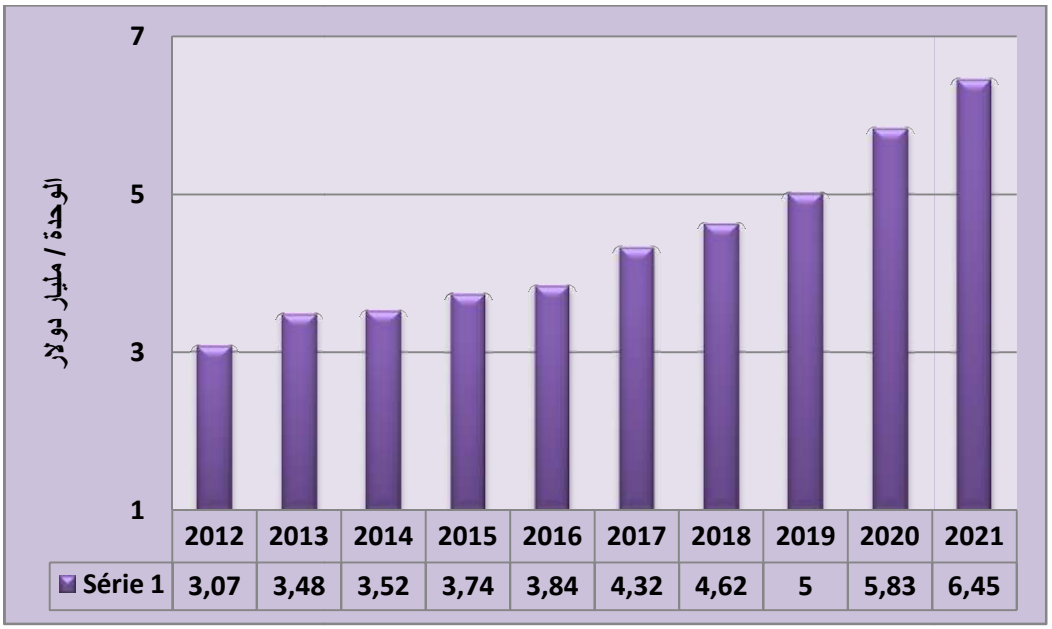

رسم بياني رقم (15) من إعداد الباحث

المصدر : https://www.macrotrends.net/countries/MLI/mali/external-debt-stock

لم تعد المعضلة المطروحة في النزاع في مالي، مقتصرة فقط على استقرار المؤسسات السياسية من عدمها، و إنما أصبحت المشاكل الاقتصادية أكثر تأثيرًا في ديناميكية النزاع. فالمواطن لا يهمه ما يدور في السياسة والصراع حول السلطة، بقدر اهتمامه بتحسين مستوى معيشته والقضاء على البطالة والفقر؛ ومواجهة مختلف التحديات المناخية؛ وما زاد من تعقيد المشهد السياسي الداخلي في مالي هو سيطرة المؤسسة العسكرية على دواليب السلطة في أغلب الأوقات.

المطلب الثالث: الأسباب العسكرية للنزاع في مالي

يعد النزاع في مالي من أعقد النزاعات في القارة الإفريقية، بحكم طول فترة استمراره منذ سنة 1960 وإلى غاية آخر تمرد سنة 2012. هذا النزاع الواقع بين متمردي منطقة الأزواد في الشمال والسلطة المركزية في الجنوب، جعل من مالي تقع في انهيار تام على جميع الأصعدة: السياسية، الاقتصادية والعسكرية ؛ ما حولها إلى دولة فاشلة تتذيل الترتيب السنوي لمؤشرات التنمية البشرية.

فمنذ استقلال مالي عن فرنسا 1960، لجأت السلطة المركزية إلى استخدام كل مقوماتها العسكرية للحفاظ على حدودها التي رسمتها فرنسا دون مراعاة للخصوصية الثقافية والاجتماعية لبدو الطوارق. فقد شكلت الانقلابات العسكرية التي شهدتها مالي متغيرًا مهمًا في إطالة أمد النزاع، خاصة أن قادة التمرد يرفضون التعامل مع السلطة السياسية المنتخبة، فما بالك تلك التي أتت على ظهر دبابة.

فتعامل الجيش مع المتمردين بالقوة العسكرية، جعلهم يرفضون أي محاولة للحوار أو الجلوس على طاولة المفاوضات؛ كما ساهمت التغيرات غير الدستورية، في زيادة انهيار الوضع الأمني في شمال مالي وانتشار مختلف الجماعات المسلحة غير الرسمية التي سيطرت على منطقة الأزواد منذ اندلاع النزاع المسلح سنة 2012.

وتعتقد الدراسة، أن أغلب الرؤساء الذين تعاقبوا على مالي منذ الاستقلال لم تكن لديهم الإرادة السياسية لمعالجة النزاع في شمال مالي، خاصة أن هذا النزاع طفا على السطح لأول مرة سنة 1963. فالمتتبع لمسار حكم الرؤساء في مالي، يجد أنهم كانوا يركزون سلطتهم في الجنوب على حساب الشمال، بل أكثر من ذلك كانوا يقمعون أي محاولة لتظاهر سكان الأزواد ضد التهميش، الإقصاء واللاعدل. فعوض أن تتعامل الحكومة مع مطالب منطقة أزواد بالكثير من الحكمة والدبلوماسية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، راحت توجه كل قوتها العسكرية ضد السكان وتحويلها إلى منطقة عسكرية[1].

[1]–حمدي عبد الرحمان ،"انقلاب مالي وتداعياته الإقليمية على الساحل الإفريقي"،منشور بتاريخ 26–09–2020 على الموقع https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5771 ، تاريخ التصفح 20–07–2023 على الساعة 21:00 مساء

فنظام "**موديبو كيتا**" الاشتراكي تعامل بالقوة العسكرية ضد معارضين له وقام باعتقال قادة منطقة الأزواد في السجون، بل أنه قام بعسكرة المنطقة عبر زيادة عدد الجنود فيها.[1]

استمر النظام السياسي في مالي، في تطبيق مبدأ التعامل العسكري في منطقة الأزواد، خلال فترة حكم "**موسى تراوري**"، الذي استخدم كل أنواع العنف العسكري ضد سكان المناطق الشمالية المتعاطفة مع جبهة الأزواد .

فبالرغم من التحول الديمقراطي التي شهدته مالي في بداية تسعينيات القرن العشرين، مع الرئيس "**ألفا عمر كوناري**"، غير أن النظام تعامل بنفس المنطق العسكري مع قادة لأزواد.

جدول يوضح الانقلابات العسكرية التي شهدتها مالي خلال الفترة (1968-2021)

الرقم	سنة الانقلاب	قائد الانقلاب	الرئيس المنقلب عليه
01	1968-11-19	موسى تراوري	موديبو كيتا
02	1991-03-26	أمادو توماني توري	موسى تراوري
03	2012-03-22	مجموعة من الضباط	أمادو توماني توري
04	2020-08-18	أسيمي غويتا	أبراهيم أبو بكر كيتا
05	2021-05-25	أسيمي غويتا	باه إن داو

جدول رقم(12)، من إعداد الباحث

المصدر :

1- https://al-ain.com/article/history-of-military-coups-mali

2- https://www.bbc.com/arabic/world-57248402

تعاني المؤسسة العسكرية في مالي، مثل باقي المؤسسات في الدول الإفريقية، من انتشار الفساد والمحسوبية في توزيع المناصب العسكرية، على أساس الولاءات والانتماءات القبلية؛ هذه المتغيرات ساهمت في إحباط معنويات الجنود داخل الجيش المالي، خاصة الذين يتواجدون في جبهة القتال ضد حركات التمرد في شمال مالي، حيث كانوا يقاتلون بدون توفر الإمكانيات اللازمة في أداء مهامهم القتالية؛ وهذا ما يدفع بالدراسة إلى تفسير

[1]- موسوعة الجزيرة، " أزواد.. من "ثورة تحرر" إلى "حرب إرهاب"، منشور بتاريخ 10-02-2016 على الموقع https://urlz.fr/tZ7i ، تاريخ التصفح 20-07-2023 على الساعة 20:44 مساء

سبب الانقلاب العسكري ضد الرئيس "أمادو توماني توري"، عندما قام الضباط باحتلال ساحة القصر الرئاسي، تنديدا بعدم استجابة السلطة السياسية لمطالبهم التي تتلخص في ضرورة توفير الإمكانيات القتالية لمواجهة متمردي الأزواد.

ويعتبر الفساد في القطاع العسكري، من بين أهم العوامل المغذية لعدم الاستقرار الداخلي وفي زيادة من حالة عدم الرضاء الشعبي على أداء السلطة السياسية؛ وهذا ما حدث مع الرئيس" **إبراهيم أبو بكر كيتا**"، عندما خرجت القوى السياسية المعارضة في مظاهرات ضده تنديدا على انتشار الفساد في مختلف المؤسسات السيادية،لاسيما العسكرية منها.

ويمكن القول أن الأسباب العسكرية للنزاع في مالي حسب وجهة نظر الدراسة، تتمثل في عاملين أساسيين وهما:

- عسكرة إقليم الأزواد وتحويله لمنطقة عسكرية، أين انتشر الجيش المالي في كامل أرجاء المنطقة.
- انتشار الفساد في المؤسسة العسكرية، جعل من الجنود لا يرغبون في مواجهة متمردي الأزواد، وهذا ما أدى إلى فقدان مالي السيطرة على الإقليم منذ سنة 2012.

المطلب الرابع :الأسباب الاجتماعية والثقافية للنزاع في مالي

تتميز مالي بالتعدد العرقي والإثني، فهي عبارة عن فسيفساء بشرية متعددة الأعراق؛ مثلما هو سائد في باقي البلدان الإفريقية الأخرى. فمنذ نهاية الحرب الباردة، ظهرت العديد من الفواعل التي شكلت رقمًا صعبًا في معادلة أمن واستقرار الكيانات السياسية. وتعتبر الجماعات العرقية والإثنية من بين الفواعل غير الدولتية التي يمكن أن تتحول في بعض الأحيان إلى مصدر تهديد لسيادة الدولة الحديثة ووحدة أراضيها، حيث أصبحت تطالب بالاستقلال عن الدولة الوطنية، وإبراز هويتها باستخدام مختلف الوسائل الناعمة والصلبة.

وتعتقد الدراسة، بأن النزاع في مالي هو نزاع عرقي–هوياتي قبل أن يكون نزاع سياسي؛ وهذا راجع لتعقد التركيبة الديمغرافية لمالي، إذ يوجد حوالي 60 إثنية و20 لغة محلية ؛90% من سكانها من جنوب الصحراء و10% من العرب والبربر، بينما الطوارق يمثلون نسبة 5% من التعداد الإجمالي لسكان.[1]

تحتوي المناطق الشمالية لمالي على مجموعة من الإثنيات المتعددة ، يسكن أغلبها في "**تمبكتو**" بتعداد 675.000 نسمة (حسب إحصائيات سنة 2009)، و"**غاو**" حوالي 542.000 نسمة؛ أغلب سكان تلك المناطق ينحدرون من عرقيات جنوب الصحراء مثل (**سونغاي، فيلاني، داغون، مورو**..إلخ)، بينما الطوارق يتواجدون في منطقة" **كيدال**"، الذي يبلغ عدد سكانها (68.000 نسمة).[2]

فبالرغم من أن مساحة شمال مالي حوالي 800.000 كم، إلا أن أكثر من 95% من سكان الأزواد، يتمركزون على طول نهر النيجر على مسافة 800 كم. ومن خلال معاينة للجغرافيا السياسية لمالي، يُلاَحَظ أن 91 % من سكان مالي يعيشون في الجنوب، في حين أن نسبة 9% يعيشون في شمال مالي.

وتعد المجوعات العرقية: "ماندي" **Mande** ، "سراكولي" **Sarakole**، "بامبارا" **Bambara**، من بين أهم العرقيات التي تسود مالي ، إذ تمثل نسبة 50% من إجمالي سكان مالي أي حوالي 11,5 مليون نسمة (إحصائيات 2021). ويتمركز أغلبها في جنوب مالي، وخاصة في العاصمة بماكو.[3]

---

[1] - Christian Leuprecht and Philippe Roseberry , "Political Demography of conflict in Mali", **Centre Franco Paix en résolution des conflits et missions de paix** , Québec, (June 2018),p.12.

[2] -**Ibid**, p.13

[3] -Bortoluzzi Garcia , **"**Mali Country Profile – Social", Published in October 13th ,2020 on website https://pksoi.armywarcollege.edu/index.php/country-profile-of-mali-social/,retrieved in July 21th ,2023 at21:58 PM

بينما 50% الأخرى، مقسمة بين عرقية "الفولاني" **Fulani** بنسبة 17 % من مجموع السكان أي حوالي 3,5 مليون نسمة **وتتواجد في وسط مالي**، إثنية "الفولتايك" **Voltaic فهي تمثل نسبة** 12% من السكان أي حوالي 2,2 مليون نسمة، بينما سونغاي **Songhai** فهي تمثل نسبة 06% من السكان أي حوالي 1,32 مليون نسمة، في حين أن الطوارق والعرب يمثلون 10% من إجمالي عدد سكان.[1]

خريطة توضح المجوعات العرقية المتواجدة في مالي (إحصائيات سنة 2015)

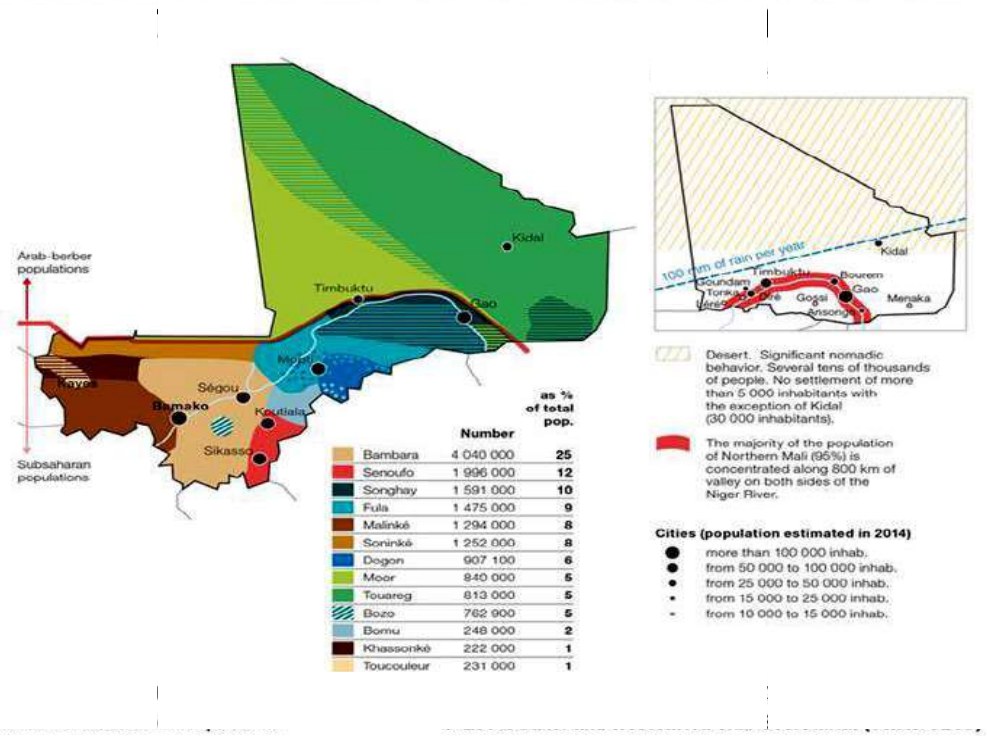

خريطة رقم(08)

المصدر : https://twitter.com/wanjiruju/status/1043054354931036162

إن تواجد جماعات عرقية معينة في مناطق جغرافية محددة وبأعداد كثيرة، جعل السلطة المركزية تركز جهودها التنموية في المناطق الجنوبية باعتبار أن أكثر من 90 %من سكان مالي يتواجدون في الجنوب، أين تُوجد عرقية "**بامبارا**" **Bambara** بكثرة في العاصمة "**باماكو**" كما هو موضح في الخريطة أعلاه؛ بينما عرقية

[1] -Encyclopedia of The Nations, "Mali - Ethnic groups", published on website: https://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Mali-ETHNIC-GROUPS.html , retrieved in July 22nd ,2023 at 10:25 AM

"**فولاني**" **Fulani** تتواجد على طول ضفاف نهر النيجر؛ وفي شمال مالي يوجد الطوارق والعرب أين ينتشرون خاصة في منطقة "**كيدال**" **Kidale** وأجزاء من "**غاو**" **Gao** على الحدود الجزائرية.

رسم بياني يوضح نسب توزيع المجموعات العرقية في مالي (%) – إحصائيات 2021-

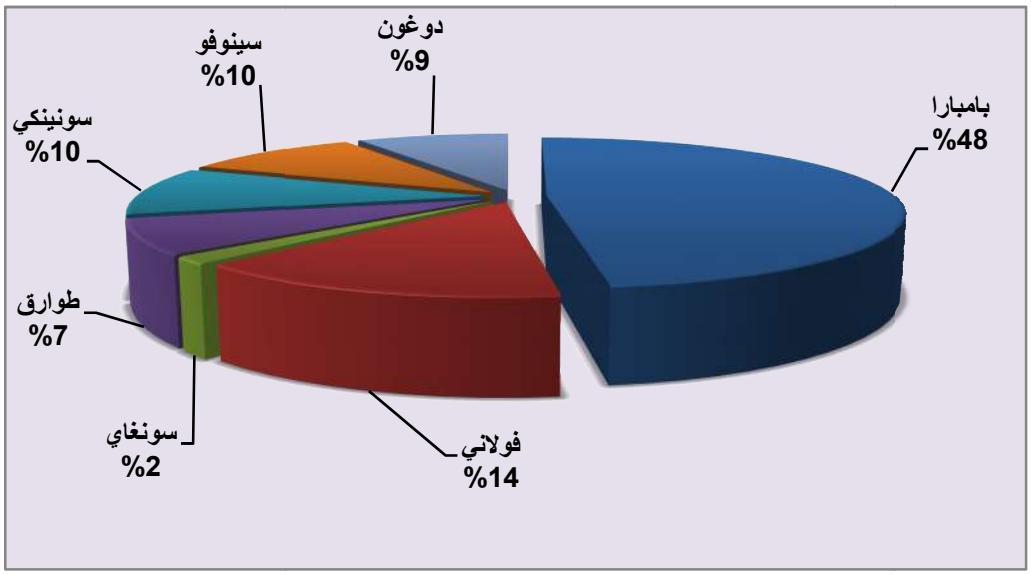

رسم البياني رقم (16) من إعداد الباحث

المصدر : https://minorityrights.org/country/mali/

ويرى **البعض** أن النزاع في مالي، يرجع إلى الأسباب الثقافية والإثنية؛ فمنذ استقلال مالي عن فرنسا تم تشكيل حكومة وطنية بقيادة "موديبو كيتا" غير أن أعيان الطوارق **في منطقة الأزواد**، رفضوا تشكيل هذه الحكومة، **باعتبارها إقصاء لهم**، خاصة أن أغلبيتها كانت مكونة من عرقية "**الهوسا**" **وإثنيات أخرى**، كانوا سابقًا عبيدًا للطوارق حسب **الدراسات الإثنوغرافية**.[1]

[1] -Anti-Slavery International, "Niger slavery: Background", published in October 28th, 2008 on website https://www.theguardian.com/world/2008/oct/27/humanrights1, retrieved in July 22nd, 2023 at 16:04 PM

خريطة توضح منطقة الأزواد الكبرى

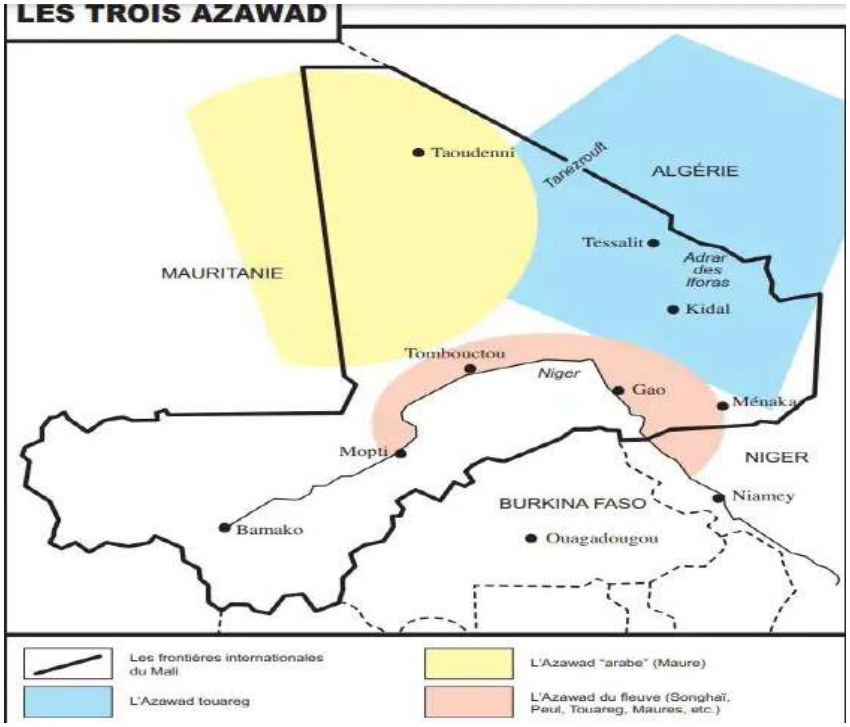

خريطة رقم (09)

مصدر الخريطة : https://shorturl.at/lmqr3

حسب الخريطة، فإن منطقة الأزواد موزعة على ثلاثة مناطق، فاللون الأصفر يشير إلى منطقة الأولى من الأزواد الذي يسكن فيها العرب ويتمركزون في موريتانيا، أما اللون الأزرق فيدل على منطقة الثانية الذي يسكن أغلبيتها الطوارق خاصة في الجزائر، بينما اللون البرتقال فهي منطقة الثالثة من الأزواد الذي يسكن فيها أقليات متعددة من **الطوارق، المور، سونغاي، وبيول**..ألخ ، المتواجدة في شمال مالي.

فقد عانت منطقة الأزواد لعدة عقود من الإقصاء والتهميش من قبل السلطة المركزية في الجنوب، واحساسهم بأنهم مواطنين من الدرجة الثانية، وعدم تلقيهم لمساعدات تنموية من قبل الحكومة، لاسيما مع موجة الجفاف التي

ضربت المنطقة سنة 1968 واستمرت إلى غاية إلى غاية 1973[1]، مما اجبرهم على مغادرت منازلهم بعد هلاك قطعانهم و تلف محاصيلهم الزراعية، نحو بلدان مجاورة كمالي وليبيا وموريتانيا.

تعرض الطوارق في شمال مالي، إلى العديد من الهجمات العنصرية من قبل باقي العرقيات المنتشرة في الجنوب، باعتبار أن الطوارق من ذوي بالبشرة الفاتحة، في حين أغلبية العرقيات المتمركزة في الجنوب من ذوي البشرة الداكنة، ما جعل طوارق تمبكتو وكيدال عرضة للهجمات العرقية، التي غذتها السلطة السياسية المنتمية إلى العرقية المتغلبة "**بامبارا**" **Bambara** والتي تمثل نسبة **50%** من سكان مالي.

وتصنف عرقية الطوارق والمور (العرب) على أنهم أقليات(**Minority**) يتكلمون لغة "تماشق" بنسبة 3,5% من إجمالي عدد السكان، في حين أن اللغة السائدة هي لغة "**بامبارا**"، والتي يتكلمها حوالي16 مليون من ماليين (حسب إحصائيات 2021).[2]

إن الهيمنة اللغوية لصالح عرقية واحدة مقابل باقي العرقيات، تثير حساسية بين مختلف الأقليات الأخرى لاسيما الطوارق التي رأت أن السلطة السياسية لم تكتف فقط بإقصائهم وتهميشهم وإبعادهم، وإنما قامت بالتضييق عليهم لغويًا، وعدم إدراجها في المناهج الدراسية، بل أن الطوارق لا يمكنهم مزاولة نشاطاتهم في المناطق الجنوبية التي تهيمن عليها مجموعات عرقية معينة قريبة من السلطة السياسية؛ إضافة إلى ذلك ، فإن الطوارق لم يحصلوا على أدنى حقوقهم السياسية في التواجد في المجالس النيابية أو الحصول على مناصب سياسية في الحكومة.

بالرغم من وجود مبادرات سياسية أطلقها كل من الرئيس "**أمادو توماني توري**" و "**ألفا عمر كوناري**" من أجل إدماج الطوارق في الحياة السياسية ومنحهم لبعض الحقائب الوزارية والتي كانت أغلبها محدودة وغير سيادية.

يمكن تلخيص ما تم تناوله في هذا المبحث ، بأن النزاع في مالي من أطول النزاعات الداخلية التي عرفتها القارة الإفريقية منذ الحقبة الاستعمارية. فهو نزاع متعدد الأبعاد، تاريخيا، سياسيا، اقتصاديا وهوياتيا .

[1] -Minority Rights Group, "Mali : Tuareg", published on website: https://urlz.fr/u09C , retrieved in July 22nd, 2023 at 18:52 PM

[2] - Translators without Borders," Language in Mali", published on https://translatorswithoutborders.org/language-data-for-mali/, retrieved in July 22nd ,2023 at 19:25 pM

كما عرفت مالي منذ استقلالها، أنظمة حكم ديكتاتورية أو نظام الحزب الواحد، الذي استخدم كل مقدرات الدولة من أجل تعزيز السلطة المركزية، وتركيز سياسته في المناطق الجنوبية، وهو ما افرز عدم تماسك في النسيج الاجتماعي وتهديد للأمن المجتمعي.

هذا فضلا على المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مالي، من زيادة معدلات الفقر والجوع و ارتفاع نسبة البطالة، وتذيلها ترتيب مؤشرات التنمية البشرية، وعجز الحكومات المتعاقبة في حل هذه الأزمات لاسيما أزمة الجفاف التي تضرب منطقة الأزواد مرارا وتكرار، وغياب العدالة في توزيع الثروة بين مختلف العرقيات؛ كلها تراكمات جعلت من قادة حركة الأزواد يتمردون على السلطة.

المبحث الثاني: المسار التاريخي للنزاع في مالي

عرفت مالي أحداثا مهمة منذ استقلالها عن فرنسا مع بداية ستينيات القرن الماضي، ولعل أهم حدث صاحب تأسيس الدول الحديثة هي أزمة الطوارق في الشمال. ولطالما كانت منطقة الأزواد، مسرحا للكثير من العمليات القتالية سواء ضد الاستعمار الفرنسي أو ضد الحكومات في مالي والنيجر بعد الاستقلال. فالسلطة السياسية في تلك البلدان (مالي و النيجر)، كان همها الوحيد هو تحقيق السيطرة على كامل حدود دولتهم الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، فلم يهتموا لمطالب الطوارق في تحسين معيشتهم، أو إعطائهم وضعاً اجتماعيا خاصًا بهم، يحترم أسلوب عيشهم في الترحال بين مختلف مناطق الساحل دون قيد أو تأشيرة، باعتبار أن الطوارق لا يعترفون بالحدود السياسية الذي رسمها الاستعمار الفرنسي.

ومن أجل تحقيق الطوارق لمطالبهم بالاستقلال عن مالي أو على الأقل إعطائهم حكمًا ذاتيًا في الشمال، قاموا بالعديد من الحركات التمردية المسلحة بدأت سنة 1963 وإلى غاية سنة 2012.

في هذا المبحث سنستعرض كرونولوجيا الثورات التي قام بها رجال الأزواد من الطوارق والعرب ضد السلطة المركزية منذ الاستقلال.

المطلب الأول: تمرد الطوارق الأول (1963-1964)

مثل باقي الشعوب الإفريقية الأخرى تأثر الطوارق برياح التغيير التي ظهرت في خمسينيات القرن الماضي ورغبة بعض المجموعات العرقية في إنشاء دولتهم المستقلة، خاصة أنهم كانوا ضحية التقسيم الهندسي للإدارة الاستعمارية، فوجدوا أنفسهم مشتتين في أكثر من دولة.

بدأ حلم الطوارق في إنشاء دولة "الأزواد" يراودهم منذ سنة 1958، عندما أرسلوا خطابا للرئيس الفرنسي "**شارل ديغول**"، يطلبون منه عدم ضمهم لمالي[1] ،إعطائهم دولة مستقلة في شمال مالي كما هو موضح في الخريطة أدناه.

خريطة توضح منطقة الازواد الواقعة في شمال مالي

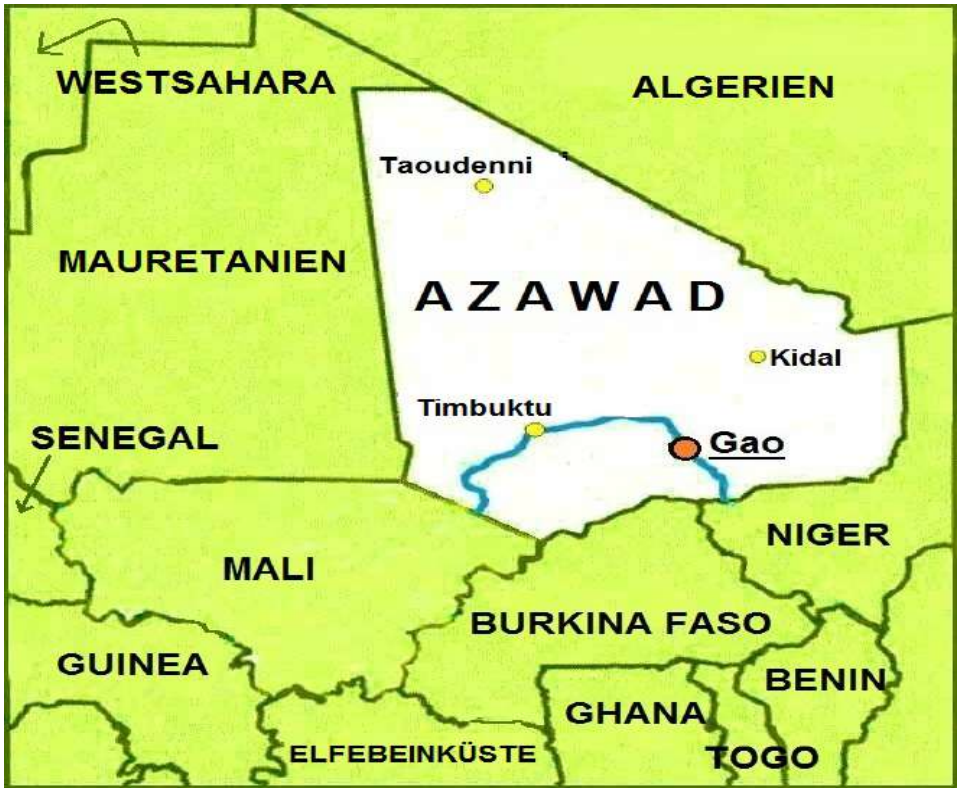

خريطة رقم (10)

مصدر الخريطة : https://urlz.fr/u0aD

[1]- Issof Yago, **Op.cit**, p.41

فمنطقة الأزواد تشمل المنطقة الواقعة في أقصى شمال شرق مالي: **تمبكتو، غاو، كيدال، ميانكا**؛ على تماس مع الحدود الجزائرية في الشمال ومع النيجر في الحدود الشرقية ومع موريتانيا في الحدود الغربية.

فقد عانت مالي بعد الاستقلال من العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي جعلت الشعب يعيش أسوء أيامه بسبب المشاكل الإدارية التي خلفها الاستعمار الفرنسي، وعدم خبرة الماليين في تسيير المرافق العمومية، كما زاد غياب مؤشرات التنمية وانتشار الفقر والبطالة إلى تعقيد الوضع الداخلي في مالي خاصة مع الأقليات التي تعيش في الشمال.

كان طموح الطوارق، يتمحور حول إنشاء مجتمع مستقل خاص به، بما يتماشى مع نمط حياتهم وثقافتهم، غير أنهم لم يتمكنوا من مزاحمة السلطة المركزية في الحصول على مناصب قيادة إبان الاستقلال. فقد بدا الطوارق يعبرون عن سخطهم على إقصائهم من الحياة السياسية وعدم تحصلهم على مناصب وزارية، التي سُلِمَت أغلبها لمجموعات عرقية في الجنوب؛ كما عبر الطوارق عن رفضهم لنوايا الحكومة في القضاء على نمط حياتهم وتهديد موروثهم الثقافي والهوياتي ، تحت إطار ما يسمى "بالدولة الحديثة".

وتعتقد الدراسة، بأن القادة الأفارقة لديهم ضعف إدراك لأهمية التنوع العرقي وخطورته في نفس الوقت، ما لم يرتبط بعدالة حقيقية في الحكم والإدارة أساسها معيار الكفاءة لا معيار العرقية أو الإثنية؛ كما أن التوظيف السلبي لرقة الإثنية في اللعبة السياسية قد يؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي و تهدد الأمن القومي بمفهومه الموسع.

عندما أدرك أعيان الأزواد من الطوارق والعرب حقيقية نوايا السلطة السياسية، قاموا بتنظيم أنفسهم وأعلنوا عن أول حالة تمرد مسلح " **مصغر**" على الحكومة سنة 1962، عبر القيام بعمليات عسكرية محدودة، سرعان ما توسعت ضد القواعد العسكرية لجيش المالي في الشمال بداية من سنة 1963.[1]

حدثت مواجهات في "**أدرار دي إفوغا**" ولم يحدث في كامل الأماكن التي يتواجد فيها الطوارق، وإنما اقتصرت المواجهات على طوارق "**أداغ**" **Adagh** في مدينة كيدال.[2]

[1] -Globale Security , “Tuareg - Mali - 1962-1964”, published on website https://www.globalsecurity.org/military/world/war/tuareg-mali-1962.htm , retrieved in July 23th,2023 at 19:26

[2] -Emmanuel Grégoire, “Islamistes et rebelles touaregs maliens : alliances, rivalités et ruptures’’, publiéé on 2013, accédéé au 24-07-2023 à 13:36 PM

خريطة توضح مواقع المعارك بين متمردو الأزواد والقوات الحكومية خلال الفترة (1963-1964)

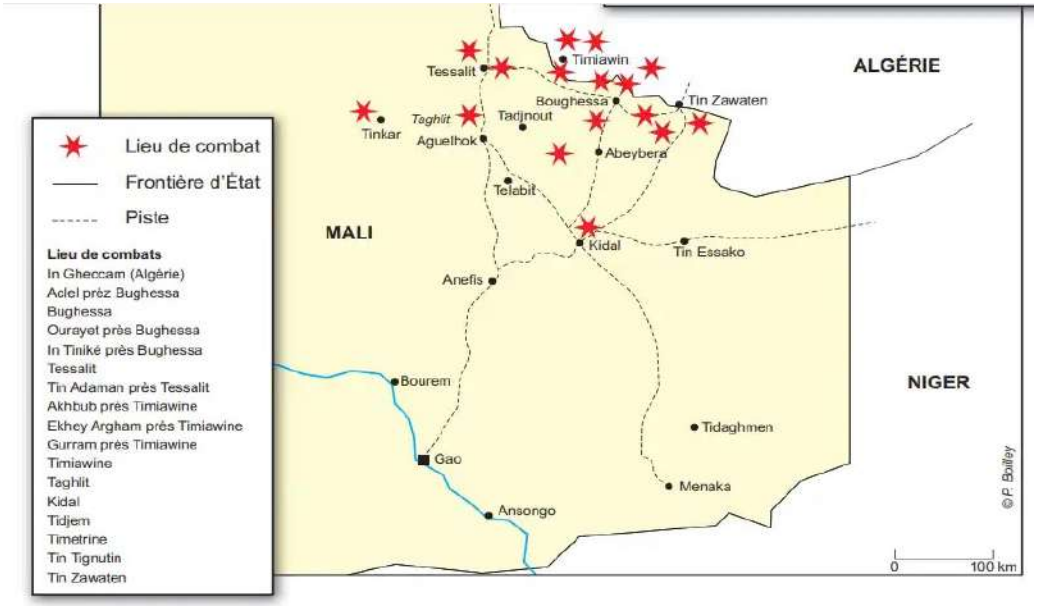

خريطة رقم (11)

مصدر الخريطة : https://shorturl.at/fyJW2

تلك العمليات الموسعة التي قام بها الطوارق ضد القوات الحكومية، أدت إلى حدوث رد فعل عنيف من قبل القوات النظامية ضد المتمردين. ومع ذلك فإن هجمات الطوارق لم تعكس قيادة موحدة أو دليلاً واضحًا على رؤية إستراتيجية متماسكة، مما ساعد القوات النظامية في القضاء عليهم وطردهم من منطقة الأزواد وتحويلها إلى منطقة عسكرية.[1]

يرجع عدم تمكن قادة التمرد من توحيد صفوف جميع الطوارق إلى عدم اقتناعهم بجدوى العمل المسلح ضد القوات الحكومية، وكذلك بسبب عدم الجاهزية القتالية وخوفهم من انتقام السلطة السياسية ضدهم ومعاقبتهم؛ مما جعل منطقة الأزواد تحت مظلة العقوبات والتهميش من قبل السلطة المركزية.

[1]- مزارة زهيرة، "ميلود عامر الحاج،أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية و الانفصال- مالي نموذجا-"، **مجلة آفاق للعلوم**، ع. 10، م.1، (جانفي 2018)، ص ص. 289-304

و كما كان متوقع من طرف بعض الطوارق الذين لم يؤيدوا التمرد، فقد ردت القوات الحكومية بكل قوتها العسكرية المدعمة بالأسلحة (السوفياتية)، والتي سحقت قوات التمرد مما أدى بفرار العديد من مقاتلي الطوارق إلى الدول المجاورة كالجزائر وليبيا.[1]

فقد حاولت الحكومة المركزية بعد نهاية التمرد سنة 1964، إلى إظهار "**إرادة سياسية**" في محاولة إنجاز بعض مشاريع البنى التحتية في شمال مالي، غير أن ضعف الإمكانيات المادية حال دون ذلك، ليتحول شمال مالي إلى منطقة غير مستقرة أمنيا، مضطربة سياسيا ومتخلفة اقتصاديا.[2]

وقد برر صانع القرار في مالي استخدامه للقوة العسكرية في مواجهة المتمردين، باعتبار أن التمرد يمثل مصدر تهديد لسيادة مالي وأمنها القومي، كما أنه يشكل عاملًا أساسيًا في تفكك الدول. لذلك ترى الدراسة، بأن رؤساء مالي يسعون منذ الاستقلال إلى الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، ومواجهة كل المطالب الانفصالية سواء كانت ذات طابع عرقي أو جغرافي.

غير أن السلطة المركزية لم تتعامل مع مطالب المتمردين بدبلوماسية وعقلانية، وتجنب استخدام العنف المضاد، حتى عندما أجهض نظام "**كيتا**" لتمرد الطوارق في سنة 1964، فإنه لم يستطع حل المشاكل من جذورها والتي كانت أغلبها مشاكل اجتماعية وهوياتية، فلم تستوعبها السلطة المركزية وفرضت عليها "**منطق الدولة**".

ويمكن تلخيص أسباب أول تمرد عرفته مالي في النقاط التالية:

1- رفض الطوارق الإجراءات التي قامت بها الإدارة الاستعمارية الفرنسية بإلحاق منطقة شمال مالي للسلطة المركزية، واعتبروا ذلك على أنه احتلال لمنطقتهم من طرف السلطة المركزية.

2- التهميش، الإقصاء والتمييز الذي تعرضت له الأقليات من أزواد الطوارق والعرب من قبل العرقيات ذات الأغلبية الساحقة المتواجدة جنوب مالي.

---

[1]-أنور بوخرص ،" الجزائر والصراع في مالي"، منشور بتاريخ 23-10-2012 على الموقع-https://carnegie
mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765، تاريخ التصفح 23-07-2023 على الساعة 21:42 مساء

[2] - Kalifa Keita, "Conflict and conflict resolution in the Sahel: The Tuareg insurgency in Mali", **Small wars and Insurgencies Review**, Vol.9, N. 3, (1998), pp. 102-128 .

3- عدم حصول طوارق الأزواد على حقوقهم السياسية أو إشراكهم في الحصول على مناصب سياسية في حكومة "موديبو كيتا".

4- إصدار تشريعات وقوانين تعيق من حرية تنقل الطوارق بين دول الجوار، ومحاولة تغيير السلطة لنمط حياتهم بالقوة.

بينما **نتائج** هذه التمرد، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- القضاء على المتمردين وتشريدهم والانتقام منهم، بزيادة التضييق عليهم ومعاقبتهم.

2- فرار العديد من الطوارق سواء المتعاطفين مع التمرد أو الرافضين له، إلى دول جوار مالي.

3- عسكرة منطقة الأزواد بجعلها منطقة عسكرية، ينتشر فيها العديد من الجنود والآليات العسكرية.

وقد استمر الوضع في شمال مالي تحت السيطرة العسكرية للقوات الحكومية، غير أنه بعد سنوات عرفت مالي ثاني تمرد للطوارق، بداية تسعينيات القرن الماضي.

المطلب الثاني: تمرد الطوارق الثاني (1990-1994)

بعد أربع (4) سنوات من انتهاء التمرد الأول، عمل نظام "كيتا" على تنفيذ مشروعه الاشتراكي عبر سياسة الاستقطاب أثناء الحرب الباردة؛ ولكن نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية، والمشاكل الاجتماعية وتعقد الأزمة في شمال مالي، قام العسكر بقيادة "**موسى تراوري**" بانقلاب عسكري ضد الرئيس "موديبو كيتا" سنة 1968.

لم يكن تعامل موسى تراوري مع النزاع في شمال مالي أحسن من سابقه، بل زاد من عسكرة المنطقة وإقامة حكومة عسكرية دكتاتورية، وإرساء نظام الحزب الواحد.[1]

وحسب وجهة نظر الدراسة، يمكن حصر أهم أسباب تمرد الأزواد الثاني ضد السلطة المركزية في النقاط التالية :

1- انتشار موجة الجفاف

جلبت السبعينيات والثمانينيات العديد من التغييرات المناخية في غرب إفريقيا، فقد تأثرت العديد من المجتمعات من بدو رحل في دول الساحل بموجة الجفاف التي ضربت المناطق الشمالية في مالي لاسيما في مدينة "تامبكتو" بين عامي 1968 و1974، ثم مرة أخرى بين عامي 1980 و1985.

وقد أدى هذا الجفاف إلى تهديد الحياة الرعوية لسكان تلك المناطق التي تعبر مصدر رزق أساسي لهم، فاضطر البعض إلى الفرار نحو مخيمات اللاجئين أو في المناطق الحضرية بالجنوب، وأصبحوا يعيشون حياة التسول مما أدى إلى تدهور أوضاعهم الاجتماعية. غير أن الطوارق لم يقبلوا بهذه الوضعية خاصة النبلاء منهم، واعتبروها إهانة لهم بأن يعيشوا في مخيمات اللاجئين أو التسول في المناطق الحضرية، فهاجروا فرارًا نحو قبائل الطوارق الأخرى المتواجدة في ليبيا والجزائر.[2]

فقد أُتُهِمَت الحكومة بالتقصير إزاء تقديم المعونات المقدمة من طرف الإغاثة الدولية لمساعدة سكان شمال مالي في مواجهة آثار الجفاف، ما جعل الطوارق يزيدون من توترهم وغضبهم إزاء السلطة المركزية، كما أنهم لم ينسوا ما قام به نظام "كيتا" ضدهم أثناء تمردهم الأول سنة 1963. فقد حاولت الحكومة طمأنة الطوارق من أجل تحسين من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، غير أنها لم تكن قادرة على الإيفاء بالتزاماتها نحوهم، بسبب

[1] - Jennifer C. Seely, "A political analysis of decentralization: coopting the Tuareg threat in Mali", **The Journal of Modern African Studies**, Vol. 39, N.3 , (September 2001) pp. 499 – 524.Download from https://sci-hub.se/https://doi.org/10.1017/S0022278X0100369X.

[2] - Kalifa Keita ,**Op.cit**. pp. 102-128

نقص الإمكانيات وانتشار الفساد في المؤسسات. وأدى عدم الرضا سكان شمال مالي عن أداء الحكومة إلى اندلاع العديد من الانتفاضات، فاقتنع الطوارق أنهم لا يمكنهم تنفيذ مطالبهم (اجتماعية والهوياتية)، إلا عن طريق حمل السلاح في وجه الحكومة.[1]

2- عودة الطوارق من ليبيا:

بعد هزيمة الطوارق في التمرد الأول (1963-1964) غادر أغلبهم إلى الدول المجاورة لمالي، وكانت ليبيا أهم محطة لهجرة الطوارق من "تمبكتو"و"غاو" إليها، باعتبار أنها دولة غنية بالنفط تجذب اهتمام الطوارق في الحصول على مناصب في المنشآت النفطية .

وقد استغل الرئيس الليبي "**معمر القذافي**"، الظروف الاجتماعية المتدهورة لسكان الطوارق في مالي، عبر بتجنيدهم في جيشه لاستخدامهم في حروبه مع الدول الجارة. فالرئيس "**معمر القذافي**" كان له طموح بالتوسع على حساب دول الساحل، وما حملته العسكرية ضد تشاد في أواخر الثمانينيات، إلا دليلا على استخدام بعض الجنود من طوارق مالي في حربه ضد تشاد حول إقليم "**أوزو**" المتنازع عليه. فقد وصل بعض طوارق مالي إلى مناصب عليا في الجيش الليبي على غرار" **سيدي الأمين**" الذي قاتل في حركة تحرير الأزواد ضد نظام"**موسى تراوري**".[2]

لكن بعد الصدمة النفطية التي تأثرت بها ليبيا في أواخر الثمانينات، اضطرت إلى تسريح العديد من عمال الطوارق من الشركات البترولية، مما دفعهم بالعودة إلى مالي. هؤلاء الشباب الذين كانوا مدربين على استخدام الأسلحة و إدارة المعارك في الجيش الليبي، رأوا أن الأوضاع الاقتصادية في شمال مالي زادت تدهورا، مع استمرا الحكومة في تهميشهم، مما جعلهم يفكرون في تنظيم أنفسهم للقيام بتمرد ضد حكومة.

في 27 ماي من سنة 1990، بدأ ما يسمى" **تمرد الطوارق الثاني** "، ويعتبر تمردًا أعنف من سابقه وأكثر تنظيمًا وجاهزية، إذ اعتمد الطوارق في قتالهم هذا على بعض العربات العسكرية الخفيفة ذات الصنع السوفياتي، التي تمكنوا من تهريبها من ليبيا.

---

[1] -Climate Diplomacy, "Tuareg Rebellion in Mali 1990-1995",published on https://climate-diplomacy.org/case-studies/tuareg-rebellion-mali-1990-1995 retrieved in July 24th, 2023 at 19:52PM.

[2]-المهدي زايداوي، " حركة تحرير أزواد.. ماذا نعرف عن "الطوارق" في الصحراء الكبرى؟"،منشور بتاريخ 27-09-2022 على الموقع https://urlz.fr/u0C8 ، تاريخ التصفح 24-07-2023 على الساعة 20:24 مساء

وقام بهذا التمرد مجموعة من محاربي الطوارق الذين كانوا يقاتلون في "**الفيلق الإسلامي**" للمعمر القذافي في سنوات الثمانيات قبل عودتهم إلى مالي؛ وقد تحصل هذا التمرد على دعم وتأييد واسع من قبل الأزواد من العرب، الذين أعلنوا أيضا تمردهم ضد الحكومة بجانب الطوارق[1].

بدأ الطوارق تمردهم، بهجوم مسلح على ثكنة تابعة للجيش المالي في مدينة "**ميانكا**" **Mianka**، في 28 جوان من سنة 1990، إذ لعب قائد التمرد" **إياد أغ غالي**" **[الذي كان محاربًا في الجيش الليبي وأصبح فيما بعد زعيم تنظيم أنصار الدين في تمرد 2012]**، دورًا مهما في تنظيم التمرد و شن الهجمات على القوات النظامية للجيش المالي.[2]

كانت مطالب المتمردين هذه المرة هي التأكيد على ضرورة تحسين المستوى المعيشي لسكان شمال مالي، تحقيق العدالة الاجتماعية بين الشمال والجنوب والاعتراف بالهوية السياسية لمتمردي الأزواد، من خلال إدماجهم في المناصب السياسية ليمثلوا الأقليات الأزوادية في الحكومة أي ضرورة توزيع عادل للمناصب السياسية وفق آلية "**المحاصصة الإثنية**".

غير أن الرئيس "**موسى تراوري** " كرر نفس أخطاء سابقه "**موديبو كيتا**"، باعتبار أن هؤلاء المتمردين هم عبارة عن " **بلطجية وخارجين عن القانون**"، وبسب تعنت السلطة السياسية في معالجة "**قضية شمال مالي**"، قام الجيش المالي بانتهاكات حقوقية ضد سكان مناطق غاو، كيدال وميناكا ؛ واتهم المتمردين بأنهم عملاء للنظام الليبي.[3]

حاولت السلطة القضاء على التمرد، عبر استخدام نفس الإجراءات العقابية التي تم تطبيقها في التمرد الأول، حيث استهدف الجيش المالي المساكن ودمر الممتلكات، لمعاقبة كل سكان شمال مالي من مختلف العرقيات سواء من الطوارق أو العرب الذين نظموا هذا التمرد، أو من العرقيات ذو "البشرة السوداء" الذين لم يدعموا تمرد الطوارق كعرقيات (الهوسا، الفولاني، المور، سونغاي...إلخ).

---

[1] -Better Evidence Project, "Ending The Armed Conflict In Mali (Second Tuareg Rebellion)", published on https://bep.carterschool.gmu.edu/ending-the-armed-conflict-in-mali-second-tuareg-rebellion/ ,retrieved in July 26th ,2023 at 12:02 PM

[2] –مايكل شوركن و آخرون،" معركة مالي التالية : تحسين قدرات مكافحة الإرهاب"، تقرير، **مؤسسة راند** ، ص.09، تم تحميل التقرير من الموقع: https://urlz.fr/cTUH

[3] - Grégory Chauzal and Thibault van Damme," Rebellion and Fragmentation in Northern Mali", **The roots of Mali's conflict**, (Netherlands, Clingendael Institute , 1st edition, 2015), p.3.

وهنا يجدر التنويه إلى نقطة مهمة وهي أن الطوارق والعرب في شمال مالي ينظرون على أنهم من العرقيات ذو البشرة البيضاء في حين العرقيات الأخرى التي ذكرتها الدراسة سابقا ذات البشرة السوداء، فلم يلق الطوارق أي دعم من قبلها باستثناء الدعم الذي قدمه العرب.

وكما أشارت إليه الدراسة سابقًا أيضا ، بأن الرئيس "تراوري" اعتقد أن الجيش المالي بمقدوره سحق المتمردين و والقضاء على التمرد؛ غير أن السياق العام المصاحب للتمرد الثاني مغاير تماما لما كان موجودًا مع التمرد الأول، إذ تميز تمرد 1990 عن سابقه، بأن المتمردين كانوا أكثر جاهزية وتدريب بحكم أنهم كانوا جنودًا سابقين في الجيش الليبي، في حين أن متمردي سنة 1963 لم تكن لهم الخبرة القتالية، فأغلبهم كانوا يمتهنون الرعي والزراعة أو من ذوي الطبقة النبيلة في مجتمع الطوارق، فلم يكونوا جنودا في أي جيش كان؛ كذلك أن الأدوات المستخدمة في تمرد 1990 تختلف تمامًا عن سابقه، فقد استخدم المتمردون أسلحة خفيفة وعربيات عسكرية، بينما في تمرد سنة 1963، كانت الخيول والجمال هي الوسيلة الوحيدة في القتال مع بعض الأسلحة التقليدية، إضافة إلى ذلك أن تمرد 1990 حصل على الدعم الكامل لكل عشائر قبيلة الطوارق والعرب كذلك، غير أنه في تمرد 1963 لم يحصل قادة التمرد على الدعم الكامل حتى من الطوارق أنفسهم.

ونتيجة لخطأ رئيس "تراوري" في تقدير الموقف قوة متمردي 1990، اضطرت الحكومة للجلوس على طاولة المفاوضات لأول مرة مع قادة التمرد، وهذا في حد ذاته انتصار للمتمردين.

ويبدو أن للرئيس الليبي "معمر قذافي" الفضل الكبير في إنجاح تمرد سنة 1990، لأن المتمردين كانوا مقاتلين في صوف الجيش الليبي قبل مغادرتهم. كما تعتقد الدراسة بأن تمرد 1990 قد نجح خلافا لسابقه، لأن المتمردين تمكنوا من دفع السلطة الحاكمة للتحاور معهم والتفاوض حول مطالبهم، وهذا يعتبر في حد ذاته اعترافا ضمنيًا للحكومة على أن هناك مشكلة في شمال مالي، ينبغي حلها وفق أطرٍ دبلوماسية بعيدًا عن لغة السلاح.

و بسبب فشل "**موسى تراوري**" في القضاء على المتمردين، وتراكم المشكلات الاقتصادية، وغضب المواطنين في الجنوب من السياسات الدكتاتورية المنتهجة من طرف نظامه؛ قام الجيش المالي عن طريق أحد ضباطه يدعى "**أمادو تومانى توري**" بالانقلاب عليه سنة1991.

المطلب الثالث: تمرد الطوارق الثالث (2006-2009)

بعد ما فشلت حكومة "**موسى تراوري**" في معالجة مشكلة شمال مالي بالطريقة التي ترضي طرفي النزاع، قام الضابط "**أمادو توماني توري**" بانقلاب عسكري ضد" **موسى تراوري**" سنة 1991؛ بعدها حكم "أمادو توماني توري" مالي لفترة انتقالية تمهيدا لتسليم السلطة إلى المدنيين والعودة للحكم الدستوري؛ حيث تم إجراء انتخابات ديمقراطية والتي أعلنت عن قيام الجمهورية الثالثة برئاسة"**ألفا عمر كوناري**"، والذي عرف في عهده استقرارًا نسبيًا للوضع الأمني في شمال مالي، كما أن حكومته أرست قواعد العمل الديمقراطي؛ إذ عمل على تنفيذ مخططات تنموية لفائدة سكان الأزواد، وإعطاء المزيد من الحقوق السياسية للأقليات من الطوارق والعرب وإدماج بعضهم في الجيش المالي والبعض الآخر في حقائب وزارية غير سيادية؛ وهي تعتبر حسب الدراسة خطوة مهمة لإشراك الطوارق في منظومة الحكم في مالي.

ومن خلال تتبع فترة حكم الرئيس "**ألفا عمر كوناري**" (1992-2002)، وجدت الدراسة بأنه لم يحدث في عهده أي تمرد، إذ تميزت فترة حكمه بالهدوء والاستقرار نسبيًا مقارنةً بالرؤساء السابقين، نتيجة للانفتاح السياسي مع كل مكونات المجتمع بما فيهم الطوارق، وهو ما منع التفكير في التمرد. وبالتالي فإن الرئيس "**ألفا عمر كوناري**" يعتبر أول رئيس منذ استقلال مالي، حدث في عهد تحولًا ديمقراطيًا، كما أنه الرئيس الوحيد الذي لم يُنقَلَب عليه من قبل العسكر.

وبعد 10 سنوات من السلام الهش والشكوك المتبادلة، اندلع تمرد ثالث في ماي 2006 بقيادة "**إياد آغ غالي**"، حيث استغل المقاتلون انسحاب الجيش المالي من شمال مالي – **تنفيذًا لبنود اتفاقية تمنراست 1992-** للسيطرة على مدن **كيدال وميناكا وتساليت.**[1]

إن سيناريو تمرد سنة 2006 يشبه إلى حد كبير تمرد 1990، إذ فر **150 ضابطًا** من ثكناتهم العسكرية المتواجدة في "**كيدال**" و"**ميانكا**"، واستولوا على الأسلحة المتواجدة في مستودعات الثكنات العسكرية، بعدها قام هؤلاء الضباط بتعبئة جميع الطوارق والعرب للقيام بتمرد ضد السلطة المركزية في الجنوب.[2]

[1] - Kalifa Keita ,**Op.cit**. pp. 102-128
[2] -**Ibid**, pp.102-128

غير أن هذا التمرد لم يدم طويلا، فبعد ثلاثة أشهر، قام الرئيس المالي "**أمادو توماني توري**" والذي يعرف عنه بأنه رجل يكره الحرب والعنف[1]، بالاتصال مع قادة التمرد للجلوس على طاولة المفاوضات، ومحاولة إيجاد تسوية يتفق حولها الجميع لإنهاء التمرد. غير أن بعض الأشخاص رفضوا الجلوس مع الحكومة وقاموا بتنظيم تمرد آخر بين 26-27 أوت سنة 2007 ؛حيث هاجم منشقون من الطوارق قوافل مدنية وعسكرية بالقرب من حدود مالي والنيجر؛ إلا أن هذا التمرد لم يلق الدعم الكامل من الطوارق والعرب، الذين ساندوا الجيش المالي للقضاء على تمرد 2007 وتم إنهاءه سنة 2009.[2]

وتشير بعض الدراسات حول النزاع في مالي، بأن مجتمع الطوارق في شمال مالي مقسم بين طوارق ذوي البشرة البيضاء ويطلقون عليهم بقبائل "**الإيفوغاس**"، وبين طوارق من ذوي البشرة السوداء "**غير الإيفوغاس**"، فعندما قبل طوارق "الإيفوغاس" باتفاق الجزائر سنة 2006، ظهرت بعض الشخصيات المحسوبة على الطوارق مثل"**إبراهيم آغ باهنغا**"، الذي قام بتجنيد شباب الطوارق من قبائل "إيفوغاس" و"غير إيفوغاس" للقيام بعمليات ضد مؤسسات حكومية كتخطيطه لعملية اختطاف موظفين حكوميين على الشريط الحدودي مع "تين زواتين"[3]؛ مما أثار مخاوف شيوخ الطوارق من وقوع شباب كيدال وغيرها من المدن في الجريمة والانحراف، مما قد يعطي ذريعة للسلطة المركزية في سن قوانين صارمة تضيق الخناق على سكان تلك المناطق بحجة محاربة الجريمة، كما دعا شيوخ الطوارق إلى ضرورة تحلي الشباب بروح المسؤولية وإعطاء انطباع إيجابي للسلطة المركزية على أنهم شباب واعي ومحترم، وأن الطوارق شعب يحبون الحرية ويمقتون الظلم، و ليس شعب خارج عن القانون.

على الرغم من أن كل الحركات التمردية في مالي تختلف عن بعضها البعض من حيث المطالب ومسار العمليات القتالية إلا أن لها قواسم مشتركة، حيث أنها نجحت في جعل الحكومة تعترف بمطالب المتمردين وتجلس

[1] -Adejuwon Soyinka, "Amadou Toumani Touré, trajectoire d'un général qui n'aimait pas la guerre'', Publié le 18 Novembre 2020 au site web: https://theconversation.com/amadou-toumani-toure-trajectoire-dun-general-qui-naimait-pas-la-guerre-150218 ,accédéé le 28-07-2023 à 02:48 AM

[2] – ايكل شوركن وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 10

[3]-Global Security, "Tuareg - Mali - 2006-2009", Published on website https://www.globalsecurity.org/military/world/war/tuareg-mali-2006.htm, retrieved in July 27th ,2023 at 18:01 PM

معهم في طاولة المفاوضات برعاية دول إقليمية كالجزائر من خلال اتفاقيتي (تمنراست 1992، الجزائر 2006، مسار الجزائر 2015)؛ كما أصبحت السلطة المركزية في مالي ذات إرادة سياسية لحل النزاع في الشمال.

ويمكن القول بأن متمردي الطوارق حتى ولو لم يحققوا مطالبهم بشأن الحكم الذاتي، إلا أنهم تمكنوا من إسماع صوت بندقيتهم ليس فقط داخل مالي وإنما أيضا على المستوى الإقليمي والدولي؛ مما دفعت بالقوى الفاعلة في المنتظم الدولي المطالبة بضرورة إيجاد تسوية نهائية لنزاع في مالي.

ويعتبر تمرد 2006 من بين الأعمال المسلحة التي أثبتت مدى الهشاشة الأمنية التي تعيشها مالي منذ نهاية التمرد الثاني سنة 1992، وما تجدد الأعمال العسكرية بين المتمردين والحكومة إلا دليلا على فشل هذه الأخيرة في حل الأزمة التي تحولت مع مرور الزمن إلى نزاع مسلح يهدد أمن واستقرار مالي.

المطلب الرابع: تمرد الطوارق الرابع (2012-2015)

بعد نهاية تمرد 2006 من خلال التسوية التي تم طرحها عبر اتفاق الجزائر، إلا أن غياب الثقة بين طرفي النزاع (جبهة تحرير الأزواد من جهة و السلطة من جهة أخرى)، أدى إلى إضعاف مبادرات السلام بينهما، فالحكومة المالية فشلت في تحقيق مخرجات اتفاق الجزائر، وفي إنجاز المشاريع التنموية المبرمجة في شمال مالي، وفي القيام بإصلاحات سياسية. كما أن السياق العام الذي عرفته البلاد العربية مع بداية سنة 2011، من خلال ما يسمى "**بالربيع العربي**" على خلفية التحولات السياسية قي كل من تونس ثم مصر، ليبيا فسوريا، والتي كان يطالب شعوبها بإسقاط الأنظمة التي فشلت في إدارة بلدانها سياسيا واقتصاديا.

هذه الظروف الجيوسياسية أثرت على السياسات الداخلية لبلدان منطقة الساحل و لاسيما مالي، التي لم تستيقظ بعد من تمرد 2006، حتى يقرر أعضاء "**جبهة تحرير الأزواد**" بإعلان تمرد هو الأعنف منذ تاريخ مالي الحديث أي منذ استقلالها سنة 1960، حدث هذا التمرد في شهر جانفي من سنة 2012، شمل كل مناطق شمال مالي من كيدال معقل الطوارق إلى غاو وميانكا وتاسليت وغيرها.

وقد أصبحت مالي في هذا التمرد، دولة فاشلة أمنيا بسبب عدم قدرة السلطة المركزية السيطرة على كامل شمال مالي، بل أصبح هناك العديد من الفواعل غير دولتية تسيطر على شمال مالي من متمردي الطوارق من جهة والجماعات المسلحة غير النظامية من جهة أخرى كما دخلت شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود في

ديناميكية النزاع في شمال مالي. حيث شهد تاريخ مالي في عهد الرئيس "**أمادو توماني توري**" تمردين إثنين، الأول كان في سنة 2006 والثاني في سنة 2012، فبالرغم من أن الرئيس توماني قد وعد بتحسين الظروف المعيشية لسكان مالي إلا أن الظروف الدولية مثلما أشارت إليه الدراسة سابقا، قد عجلت في اندلاع التمرد الرابع الأعنف من نوعه منذ الاستقلال.

وبسبب تسارع الأحداث في شمال مالي مع سيطرة المتمردين على كل المدن الشمالية، وانتشار الجماعات المسلحة؛ اضطر بعض الضباط من الجيش المالي للانقلاب على الرئيس "**أمادو توماني توري**" في مارس 2012[1]، بسبب غضبهم من عدم قيام الحكومة بتوفير المعدات اللازمة لقتال المتمردين، وكذلك نتيجة لوجود شبهة فساد داخل المؤسسة العسكرية، حيث أصبحت معنويات الجنود متدهور لأنهم شعروا بأنهم معاقبون عندما أُرسلوا للقتال في شمال مالي على جبهتين (المتمردون من جهة والجماعات المسلحة من جهة أخرى).

بعد الانقلاب العسكري ضد الرئيس "أمادو توماني توري" الذي قاده الضابط "**أمادو هايا سانوغو**" **Amadou Haya Sanogo** [2]، قدم الرئيس "أمادو توماتي توري" استقالته، لتدخل بذلك مالي في مرحلة انتقالية بقيادة "**المجلس العسكري الانتقالي**" لمدة 18 شهرا. بعدها في 09-08-2013 ، تم إجراء انتخابات رئاسية والعودة إلى الحكم الدستوري بتعيين المرشح في الانتخابات " **إبراهيم أبو بكر كيتا**" رئيسًا خامسًا لمالي منذ الاستقلال.[3]

ومن بين الأسباب التي أدت إلى اندلاع تمرد سنة 2012 ، يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1- انهيار نظام القذافي في ليبيا:

بعد تدخل حلف الناتو سنة 2011 بطلب من فرنسا لإسقاط نظام معمر القذافي، كانت هناك مجموعة كبيرة من طوارق مالي يقاتلون بجانب الجيش الليبي، فقد أرسل الرئيس "معمر القذافي" بطلب انضمام طوارق شمال مالي للقتال إلى جانب الجيش الليبي ضد القوات حلف الناتو؛ غير أن اغتيال الرئيس "معمر القذافي" أدى إلى

[1] -Thierry Oberlé, "Mali : le président renversé par un coup d'État militaire'', publié le 22 Mars 2012 sur le site web : https://urlz.fr/u0D8 , accédéé le 28-07-2023 à 03:29 AM.

[2]- Le Journal du Dimanche, "Mali : Sanogo, le capitaine des putschistes, promu général '', publié le 14 Aout 2013 au site web https://www.lejdd.fr/International/Mali-Sanogo-le-capitaine-des-putschistes-promu-general-624163-3198059 , accédéé le 28-07-2023 à 11:26 AM

[3] -**Ibid.**

انهيار الجيش الليبي، مما جعل الجماعات المسلحة تستغل الوضع باقتحامها مخازن الأسلحة في سرت ومصراتة وطرابلس، كما قامت باختلاس كميات كبيرة من الذخائر والأسلحة الخفيفة والمضادات للطيران، حتى المدرعات والصواريخ تم سرقتها من مخازن الأسلحة. وعندما أدرك طوارق مالي بأن عليهم مغادرة ليبيا والعودة إلى مالي، قاموا بإدخال الأسلحة المهربة من ليبيا وتخزينها في شمال مالي، وهذا بالتواطؤ مع فرنسا لتسهيل تحركاتهم من ليبيا نحو مالي[1]، دون مرورهم على نقاط التفتيش الأمنية.

2- انقلاب مارس 2012:

يعتبر الانقلاب العسكري الذي قاده الجيش المالي ضد الرئيس "**أمادو توماني توري**"، من بين أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث تمرد 2012 وتفجير الوضع الأمني في دولة مالي. إن هذا الانقلاب أدى إلى حدوث فراغ أمني وسياسي، بسبب تعطيل العمل بالدستور والذي نتج عنه غياب المؤسسات الدستورية والأجهزة الأمنية المكلفة بتحقيق الأمن في مالي. وقد اعتبر قادة الانقلاب بأن ما قاموا به هو لصالح مالي، لكنهم لم يدركوا أنهم كانوا السبب في فصل شمال مالي عن جنوبه، وتحولت مطالب المتمردين عبر كرونولوجيا حالات التمرد التي شهدتها مالي من (1963-2012) [2]، من مطالب اقتصادية وثقافية إلى مطالب انفصالية تهدد سيادة ووحدة تراب مالي. فقد استغل متمردوا جبهة تحرير الأزواد غياب الأمن وانشغال الجيش بالانقلاب العسكري، ليعلن قادة التمرد على قيام "**جمهورية الأزواد المستقلة**"، ويُعتَبَرُ هذا منعرجًا خطيرًا في المشهد الجيو-أمني في مالي.

3- عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها اتجاه حركة تحرير الأزواد:

إن تراكم المشكلات ذات الأبعاد المتعددة، وعدم قدرة الحكومة على تنفيذ مخرجات اتفاقيات السلام الموقعة بينها وبين جبهة التحرير الأزواد، خاصة في اتفاقيتي تمنراست 1992 واتفاقية الجزائر 2006؛ هي من الأسباب الرئيسية في تجدد و تكرار اندلاع حالات التمرد ضد الحكومة. فمتمردي الطوارق والعرب في شمال مالي، لم

[1]- عبيد إميجن،" انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الأمنية في إفريقيا" ، منشور بتاريخ 21-10-2014 على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html ، تاريخ التصفح 28-07-2023 على الساعة 10:25 صباحا.

[2]-مركز الجزيرة للدراسات،" أزمة مالي : متاهة الانقلاب والانفصال"، منشور بتاريخ 08-04-2012 على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/article/465 ، تاريخ التصفح 28-07-2023 على الساعة 12:17 مساء

يعودوا يثقون في قرارات الحكومة ولا في وعودها، فكم من مرة لم تلتزم السلطة المركزية بتنفيذ مطالب الأزواد خاصة تلك التي أدرجت في اتفاقيات السلام السابقة، كحق منطقة الأزواد في حكم ذاتي، وإدماج المتمردين في المناصب السياسية وإعطائهم مسؤوليات عسكرية في الجيش المالي، مما جعل جبهة تحرير الأزواد يحملون السلاح مرة أخرى في وجه السلطة المركزية، بل أكثر من ذلك يعلنون استقلال دولة الأزواد وينصبون علمها في كل مناطق شمال مالي :كيدال، غاو، تامبكتو، ميانكا.

صورة توضح علم "دولة الأزواد المستقلة" الذي رفعه متمردوا الأزواد في شمال مالي– سنة 2012

صورة رقم (05)

مصدر الصورة : https://www.flagsonline.it/azawad

تمكنت حركة تحرير الأزواد بدعم من ثلاثة تنظيمات مسلحة وهم: **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جماعة أنصار الدين، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا**، بالسيطرة الكاملة على المناطق الشمالية وإعلان انفصالها عن مالي، غير أنه بسبب الطموحات التوسعية للتنظيمات المسلحة والرغبة في انتشار عملياتها وسيطرتها على كامل بلدان منطقة الساحل وغرب إفريقيا وجنوب الصحراء؛ قامت بإقصاء حركة تحرير الأزواد واغتيال قادتهم وطردهم، وهذا ما يحيل إلى الدراسة بأن الجماعات المسلحة العابرة للحدود باتت مصدر تهديد حقيقي لأمن واستقرار مالي والدول المجاورة لها.

خريطة توضح معارك بين المتمردين والجيش المالي سنة 2013

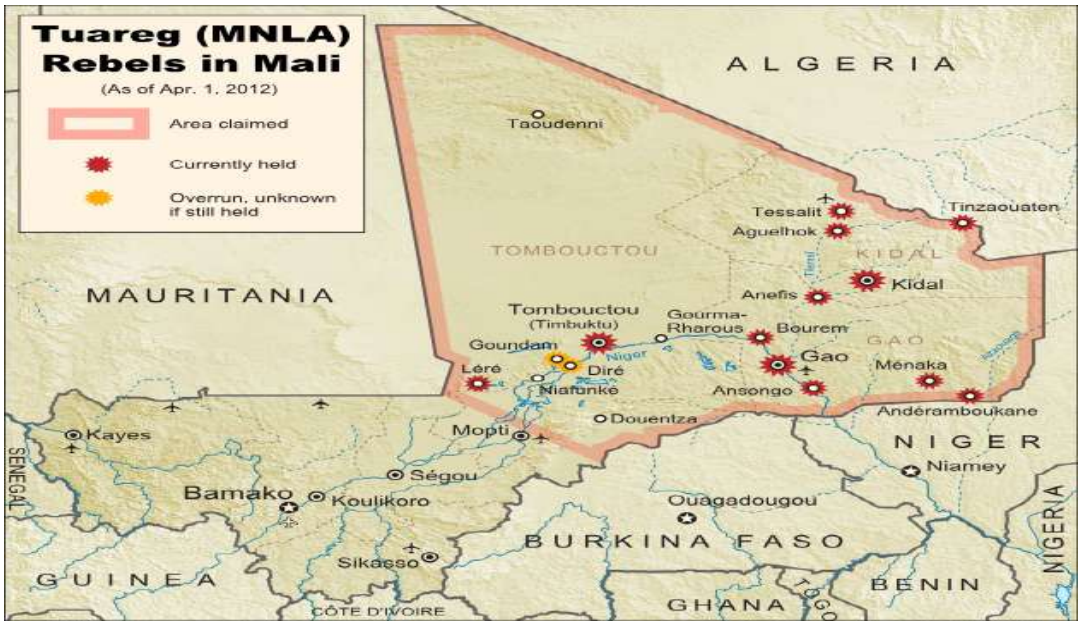

خريطة رقم (12)

مصدر الخريطة: https://www.polgeonow.com/2012/04/mali-rebellion-map-update-3.html

يُلاحظ في هذه الخريطة ،أن المواقع المؤشرة باللون الأحمر في شمال مالي هي مناطق خاضعة لسيطرة متمردي حركة تحرير الأزواد، ومن ورائهم التنظيمات المسلحة الأخرى التي استغلت الوضع الأمني المتدهور في مالي، لإيجاد موطأ قدم من لها أجل الانتشار والتمدد. وكما تُلاحظ الدراسة بأن هذه الأحداث المتسارعة التي شهدتها مالي خلال سنة 2013، أدت إلى هشاشة الدولة وفشلها على جميع الأصعدة وهذا حسب مؤشرات الدولة الفاشلة التي تناولتها الدراسة سابقا، إذ لم تعد السلطة في مالي غير قادرة على احتكار ممارسة العنف الشرعي على كامل حدودها، بل أصبحت تقتصر فقط على المناطق الجنوبية لمالي.

وأطلقت الدراسة وصف" **العنيف**" على تمرد 2012 يعود إلى التداعيات الخطيرة التي خلفها على المستوى الإقليمي والدولي.

المبحث الثالث: الفواعل المباشرة في النزاع المالي والفواعل المساهمة في تسوية النزاع المالي

شهد النزاع في مالي العديد من الفواعل التي اختلفت أدوارها باختلاف مواقعهم الجغرافية وأهدافهم الجيوسياسية من وراء هذا النزاع، فهناك فواعل داخلية لها علاقة مباشرة بالنزاع في مالي، كحركة تحرير الأزواد والسلطة المركزية من جهة أخرى؛ في حين هناك فواعل إقليمية كان لها دور في إدارة النزاع من خلال العمليات الوساطة والتسوية، خاصة تلك الدول التي لديها عمق جغرافي مع مالي ويتأثر أمنها القومي بما يحدث من اضطرابات أمنية وسياسية في محيطها الإقليمي. كما أن هناك فواعل دولتية أخرى تحاول التدخل في النزاع لتغيير مساره بما يخدم مصلحتها.

في هذا المبحث ستحاول الدراسة تحديد أهم الفواعل التي لها علاقة مباشرة بالنزاع، والفواعل التي كان لها دور في تسوية النزاع في مالي.

المطلب الأول: الفواعل المباشرة في النزاع المالي

وهي تلك الأطراف التي كان لها دخلا مباشرًا في ديناميكية النزاع في شمال مالي، ويمكن تقسيمها إلى فواعل دولتية وغير دولتية.

أولا- الفواعل الدولتية :

وتتمثل في مختلف الكيانات السياسية المستقلة التي دخلت بشكل مباشر في النزاع سواء لمواجهة المتمردين أو الجماعات المسلحة غير النظامية، وتتمثل هذه الفواعل في الدول التالية:

1- السلطة المركزية في مالي :

مند استقلال مالي عن فرنسا في ديسمبر 1960، ظهرت العديد من المشاكل الداخلية التي أثرت على أمن واستقرار والتنمية فيها ، خاصة تلك الأزمة التي تحولت إلي نزاع مسلح بين السلطة المركزية و متمردي الأزواد، والذين كانوا يطالبون بوضع سياسي واقتصادي وثقافي يتماشى مع خصوصيتهم العرقية في شمال مالي.

فلم تخل أي مرحلة من مراحل الحكم في مالي منذ "**موديبو كيتا**"(1960-1968) وصولًا إلى "**أسيمي غويتا**" (2022- إلى غاية كتابة هذه الأطروحة)، من اضطرابات داخلية بسبب النزاع المتواصل بين جبهة تحرير الأزواد

والسلطة المركزية، ولم تستطع مختلف الجمهوريات التي تعاقبت على حكم في مالي من حل هذا النزاع الذي كاد أن يعصف بوحدة مالي سنة 2012.

ولم يكن لرؤساء مالي الإرادة السياسية الكافية لحل هذا النزاع؛ فحكومة "**موديبو كيتا**" استخدمت القوة العسكرية لقمع الانتفاضة الأولى للأزواد (1963-1964)، كما كان سلفه "**موسى تراوري**" (1968-1990) والذي جاء عبر انقلاب عسكري، أكثر دكتاتورية وقسوة في التعامل مع متمردي الأزواد.

وقد استمر النزاع في مالي وإلى غاية سنة 2024 عندما قامت السلطة المركزية بهجومٍ عسكريٍ في منطقة كيدال وزيادة عسكرة منطقة شمال مالي، مما ينذر بإطالة أمد النزاع ما لم يتم التحكم إلى اتفاقيات السلام الموقع بين السلطة المركزية والحركات الأزوادية.

2- فرنسا:

ترتبط فرنسا بمالي ارتباطًا تاريخيًا، ويعود هذا الارتباط منذ الحقبة الاستعمارية أين قامت فرنسا باحتلال "السودان الفرنسي" أو مالي حالي من سنة 1894 و إلى غاية 1960. فقد كانت فرنسا من بين الأسباب التي خلقت أزمة الطوارق في شمال ونزاعها ضد السلطة المركزية، بسبب التقسيم الهندسي لدول منطقة الساحل الذي أدى إلى انقسام الطوارق بين دول مختلفة.

وترى الدراسة بأن فرنسا لم تتدخل عسكريا في مختلف مراحل تمرد (1963- 1990-2006-2012) الذي حدثت بين حركة تحرير الأزواد والحكومة، وحتى لما أعلنت حركة تحرير الأزواد الانفصال عن مالي في شهر جانفي 2012، فإن فرنسا لم تتدخل ، وهذا راجع حسب اعتقاد الدراسة إلى عدم وجود ذريعة قوية لتدخلها هناك.غير أنه بمجرد سيطرة الجماعات المسلحة على شمال مالي على غرار تنظيم القاعدة وجبهة النصرة وغيرها من التنظيمات المصنفة على قوائم الجماعات الإرهابية؛ هنا فقط استغلت فرنسا الوضع للتدخل العسكري في شمال مالي تحت ذريعة " القضاء على الجماعات الإرهابية".

وقد جاء تدخل فرنسا في شمال مالي، بعد نجاحها في تعبئة المجتمع الدولي للتدخل العسكري في مالي، باعتبار أن ما يحدث هناك من انتشار للجماعات الإرهابية هو تهديد للأمن والسلم الدوليين، كما تحصلت أيضا على دعم دول الإتحاد الأوروبي في شن عملياتها العسكرية المختلفة في شمال مالي.

وكانت تهدف فرنسا من وراء تدخلها في بداية الأمر دعم القوات الأممية "المينوسما" لحفظ أمن واستقرار في مالي، غير أنه سرعان ما حولت فرنسا هدفها من مساندة قوات حفظ السلام إلى التركيز على القضاء على الجماعات المسلحة غير النظامية، وهذا راجع حسب الدراسة إلى عدم خبرة القوات الأممية في القيام بالعمليات القتالية المنوطة بمكافحة الإرهاب، والذي يُمثل تهديدًا حقيقيًا للمصالح الاقتصادية الفرنسية في مالي.[1]

وقد مرت العملية العسكرية الفرنسية في شمال مالي عبر ثلاثة مراحل :

- **المرحلة الأولى :عملية سرفال (2013-2014) Serval Operation**

تعتبر عملية سرفال أولى العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الفرنسية، وهي مشكلة من القوات الخاصة الفرنسية والقوات الجوية، مهمتها القضاء على الجماعات المسلحة المنتشرة في شمال مالي.

جاء التدخل العسكري الفرنسي في مالي يوم ي 11 جانفي 2013[2]، استجابة لطلب الحكومة المالية، من أجل منع الجماعات المتطرفة من الوصول إلى العاصمة بماكو وقطع الطريق أمام إنشاء" كيان غير دولتي". حيث وافق الرئيس الفرنسي" فرانسوا هولاند" بإشراك بلاده في العمليات العسكرية الموسعة للقضاء على "الإرهاب" في منطقة الساحل ومالي، ليعلن بذلك عن بداية عملية" سرفال" لتحرير شمال مالي من الجماعات المسلحة العابرة للحدود.

وقد تمكنت القوات الفرنسية من استعادة مدينة "غاو"، وهي بلدة يبلغ عدد سكانها 124000 نسمة في شمال شرق البلاد[3]، كما دخل الجيش الفرنسي" تمبكتو"، على بعد 400 كيلومتر غربي غاو. وفي 02 فبراير 2013 تم الترحيب برئيس الجمهورية فرانسوا هولاند في تمبكتو "**كمحرر**"، وفي31 جويلية 2014 تسلمت بعثة الأمم المتحدة "مينوسما"، مسؤولية حفظ الأمن والاستقرار في شمال مالي؛ لتنتهي بذلك حملة سرفال.[4]

---

[1] - Célia Le Noé,“ Understanding the Conflict in Mali: France, the EU and the Consequences of Intervention”, published on May 2022 on website: https://esthinktank.com/2022/05/04/understanding-the-conflict-in-mali-france-the-eu-and-the-consequences-of-intervention/ , retrieved in August 1st ,2023 at 03:00 AM

[2] -Goya Michel, ‘‘La guerre de trois mois : l'intervention française au Mali en perspectives ’’, **Politique étrangère**, Vol.2, (2013), pp.157-168.

[3] -France info, “Mali : de Serval à Barkhane, on vous résume neuf ans d'engagement militaire français au Sahel en 12 dates-clés’’, publié le 17-02-2022 au site web https://urlz.fr/juW1 , accédéé le 01-08-2023 à 11:43 AM.

[4] - **Ibid.**

وينبغي الإشارة إلى نقطة أساسية، بأن تمكن الجماعات المسلحة من السيطرة على شمال مالي سنة 2012، راجع إلى الاقتتال الداخلي بين متمردي الطوارق والحكومة؛ مما ساعد تلك الجماعات على استغلال الأوضاع الأمنية المتدهورة في الانتشار والتوسع. و كان للقوات الفرنسية تحدٍ كبير في كيفية إقناع المتمردين بضرورة دعم القوات الفرنسية في حربها ضد الجماعات المسلحة، وألاً تفتح على نفسها جبهة قتالية أخرى مع حركة تحرير الأزواد، وهذا ما حاولت القوات الفرنسية تجنبه منذ بدء عملية سرفال.

فقد أرادت فرنسا من خلال عمليتها تلك، أن تقدم نفسها على أنها المنقذ للشعب المالي من الجماعات المتطرفة؛ لذلك رفضت استهداف عناصر حركة تحرير الأزواد الطرف الأساسي في النزاع مع الحكومة، غير أن بعض الطوارق الذين تمردوا وانضموا إلى الجماعات المتطرفة، على غرار "**أمنوكال إياد أغ غالي**" رئيس جبهة النصرة، كانوا أهدافا لمرمى طائرات "الميراج" الفرنسية، القادمة من قاعدتها العسكرية في "تشاد" والبالغ عددها 08 طائرات، كما هو موضح في الخريطة أدناه قم (13).

خريطة توضح عملية سرفال العسكرية في مالي (جانفي 2013- جويلية 2014)

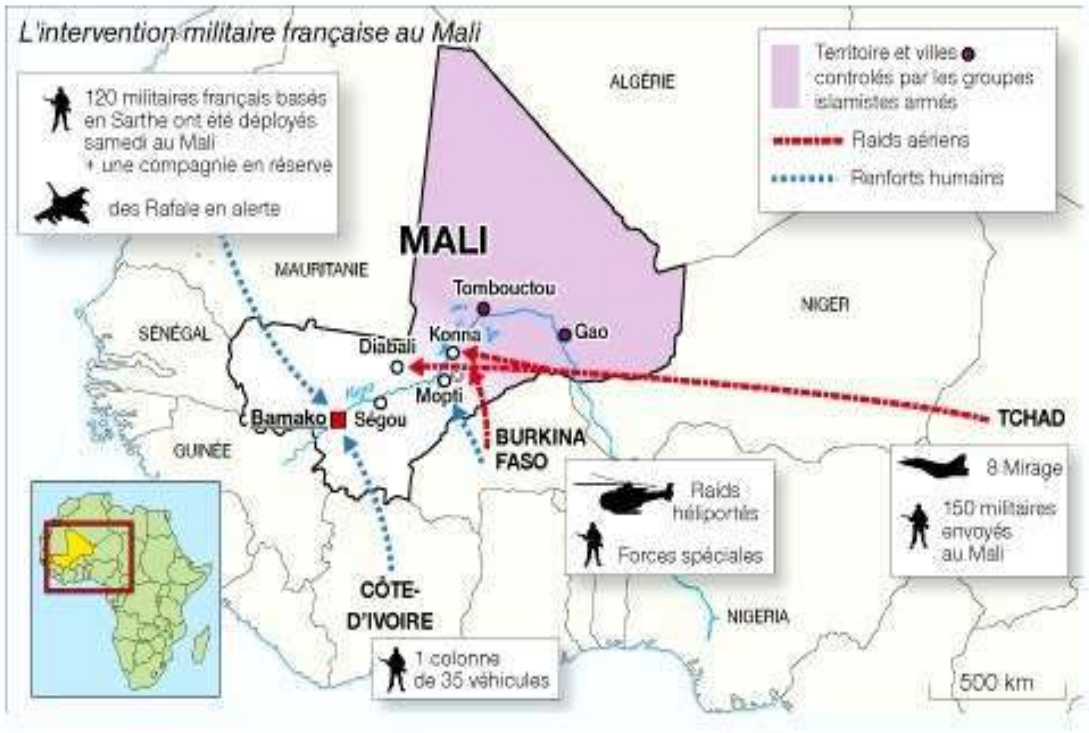

خريطة رقم (13)

مصدر الخريطة: https://lignesdedefense.blogs.ouest-france.fr/archives/2013/01/index-18.html

➢ **المرحلة الثانية : عملية برخان Berkhan Operation**

وهي المرحلة الثانية من التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، بدأت في الفاتح من شهر أوت 2014 والتي تهدف للقضاء على الجماعات المسلحة في جميع منطقة الساحل، فهي بذلك عملية متممة لعملية سرفال التي بدأت سنة 2013 وانتهت 2014 . ضمت "حملة برخان " مجموعة "**G5**" لدول منطقة الساحل: مالي، تشاد، نيجر، بوركينافاسو، موريتانيا.[1]

إن توسع العمليات العسكرية الفرنسية بضم قوات مجموعة الخمس لدول الساحل، راجع لاتساع رقعة انتشار الجماعات المسلحة غير النظامية، التي أصبحت مصدر تهديد أمني خطير عابر للحدود. وقد قامت فرنسا بحشد إمكانيات عسكرية كبيرة؛ فهي بذلك تعد أكبر عملية تقوم بها فرنسا خارج حدودها، حيث استخدمت فيها 4000 جندي وثماني (08) طائرات مقاتلة و300 عربة مدرعة و300 مركبة لوجستية و17 مروحية وطائرات نقل وخمس(05) طائرات بدون طيار.[2]

ومن خلال تقييم الدراسة مواطن النجاح والفشل في عملية برخان العسكرية، فأن فرنسا تمكنت من مطاردة قادة التنظيمات المسلحة مثلما حدث مع قائد التنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "**عبد المالك دروكدال**" الذي قضت عليه القوات الفرنسية في شمال مالي سنة 2017، غير أنه في نفس الوقت مُنِّيَت القوات الفرنسية بخسائر في صفوف قواتها، حيث تم قتل 13 جندي فرنسي في 25 نوفمبر 2019[3]. إضافة إلى ذلك، فإن قوات "برخان" كانت في مرمى اتهام الحكومة المالية بأن عملياتها استهدفت المدنيين، مثلما حدث في الغارة الجوية التي استهدفت حفل زفاف جماعي في قرية "**بونتي**" وسط جنوب مالي، ما أدى إلى مقتل 100 شخص من المدنيين[4]؛ كما أن فرنسا تمكنت من خلال هذه العملية إلى إعادة تواجدها الجيوسياسي في منطقة الساحل منذ استقلال تلك الدول عن فرنسا في بداية ستينيات القرن الماضي.

---

[1] -Frédérique Schneider, " Comprendre l'opération Barkhane au Sahel'',publié le 28-11-2019 au site web : https://www.la-croix.com/France/Securite/INFOGRAPHIE-Comprendre-loperation-Barkhane-Sahel-2019-11-28-1201063202 ,accédé le 01-08-2023 à 11 :18 AM

[2] -France Info, **Op.cit.**

[3] -La Croix l'Hebdo, "Qui sont les treize militaires français morts au Mali ?", publié le 26-11-2019 au site web https://www.la-croix.com/France/Securite/sont-treize-militaires-francais-morts-Mali-2019-11-26-1201062794 , accédé le 01-08-2023 à 12 :31 PM

[4] -**Ibid.**

لذلك فإن عملية برخان ساعدت فرنسا على عودة نفوذها في دول غرب إفريقيا تحت ذريعة القضاء على التنظيمات الإرهابية، وقد وسعت من عملياتها العسكرية لتشمل خليج غينيا؛ لكن في نفس الوقت تأثرت الدول الإقليمية المجاورة لمالي من التدخل العسكري في المنطقة، حيث عانت هي الأخرى من هجمات إرهابية قامت بها تنظيمات مسلحة قادمة من شمال مالي، مثلما حدث مع الجزائر سنة 2013 في العملية الإرهابية التي استهدف مركب الغازي "تيغنتورين" في ولاية إيليزي أقصى جنوب شرق الجزائر.

خريطة توضح انتشار القوات الفرنسية في إطار عملية برخان.

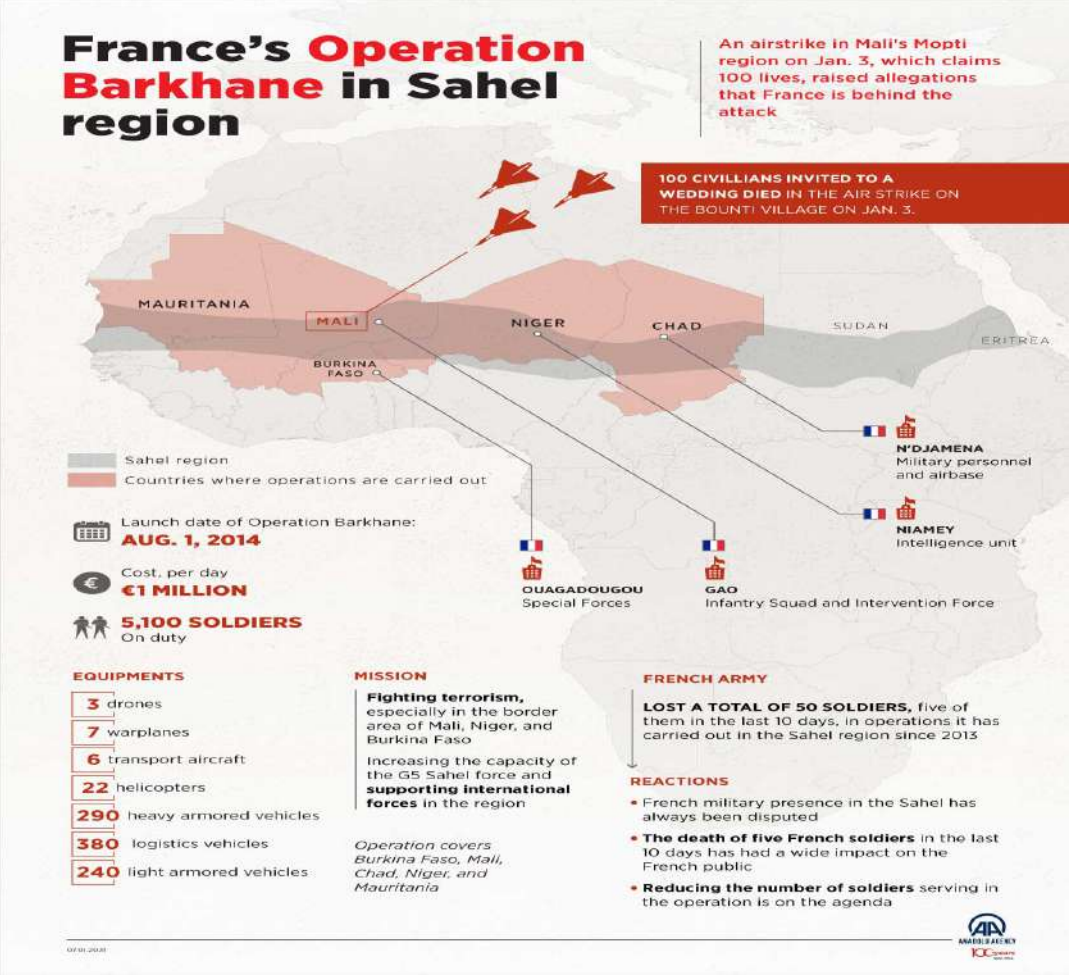

خريطة رقم (14)

مصدر الخريطة : https://urlz.fr/u0Lo

➢ **المرحلة الثالث : عملية تاكوبا Takouba Operation**

وهي تعتبر تكملةً لحملة برخان العسكرية، فقد تم توسيع القوات العسكرية المشاركة في هذه العملية وهذا بضم قوات من الإتحاد الأوروبي إلى الحملة العسكرية "تاكوبا"، حيث قدمت فرنسا طلبا رسميًا للإتحاد الأوروبي بضرورة مساعدتها في حربها ضد الجماعات المسلحة في شمال مالي ، والتضامن معها أمام الخسائر المتكررة التي لحقتها في حملتها العسكرية "برخان" .

وانطلقت عملية "تاكوبا" يوم 27 مارس 2020، والتي شاركت فيها الدول التالية: **فرنسا، إستونيا، جمهورية التشيك، السويد، إيطاليا، بلجيكا، البرتغال، هولندا، المجر والدنمارك.** وقد تمثلت مهمة قوات "تاكوبا" في مرافقة جنود الماليين وتدريبهم على مواجهة التنظيمات المسلحة، والإشراف على المهام الاستطلاعية والتنسيق الأمني بين الجيش المالي والقوات الأوروبية، وحسب إحصائيات قدمتها هيئة الأركان المشتركة لقوات تاكوبا، بأنه لم يسجل أي خسائر بشرية في صفوف القوات المشاركة على عكس قوات "برخان".[1]

غير أنه بعد الاضطرابات السياسية التي شهدتها مالي مع الثلاثي الثالث لسنة 2020، والتي أدت إلى حدوث انقلاب عسكري في 20 أوت 2020 ضد الرئيس "**إبراهيم أبو بكر كتيا** "على يد الضابط في الجيش المالي يُدعى"**أسيمي غويتا**"، حيث نددت فرنسا بهذا التحول غير الدستوري في هرم السلطة، وأعلنت عن توقيف حملتها العسكرية في شمال مالي إلى حين العودة للدستور، مما أدى برئيس الحكومة الانتقالية "**باه إن داو**" ومن ورائه قائد الجيش "**أسيمي غويتا**، اتهام فرنسا بتنصلها عن مهامها القتالية ضد الجماعات المسلحة، وأنها تركت مالي تواجه مصيرها بمفردها.

وفي 24 ماي 2021 حدث انقلاب داخل انقلاب، حيث قام قائد جيش المالي "**أسيمي غويتا**" بانقلاب على رئيس الحكومة الانتقالية "**باه إن داو**"، وعين نفسه رئيسًا للمجلس العسكري الانتقالي لمدة 05 سنوات.[2]

---

[1] -Nicolas Barotte, "Au Sahel, l'opération Takuba est terminée", publié le 01-07-2022 au site web https://www.lefigaro.fr/international/au-sahel-l-operation-takuba-est-terminee-20220701 , accédé le 01-08-2023 à 13:21 PM

[2]– بي.بي.سي. عربي ،"انقلاب مالي: المحكمة الدستورية تعين العقيد أسيمي غويتا رئيسا في المرحلة الانتقالية"، منشور بتاريخ 29-05-2021 على الموقع https://www.bbc.com/arabic/world-57291865 ، تاريخ التصفح 01-08-2023 على الساعة 13:37 مساء

وبعد سيطرة "**أسيمي غويتا**" على الحكم في مالي وما نتج عنه من عقوبات اقتصادية وسياسية لمجموعة "الإيكواس"، وبسبب اتهام مالي لفرنسا بالتجسس ودعم التنظيمات المسلحة لإطالة أمد تواجد قواتها في مالي؛ أعلن رئيس المجلس العسكري الانتقالي بطرد القوات الفرنسية. وعلى إثر ذلك أعلن الرئيس الفرنسي "**إيمانويل ماكرون**" في 9 نوفمبر 2022 من القاعدة البحرية "**تولون**" عن نهاية عملية "برخان" بعد قرابة 10 سنوات من بدأ العملية العسكرية في مالي[1]. مباشرة سارع المجلس العسكري الانتقالي الحاكم في مالي في إبرام اتفاقية تعاون أمني مع الشركة الأمنية الروسية الخاصة "**مجموعة فاغنر**" **Wagner Group** من أجل تعويض فراغ القوات الفرنسية في مكافحة الإرهاب، كما قام باقتناء معدات عسكرية من روسيا. وتعتبر الدراسة أن هذه الخطوة أدت بفقدان فرنسا لنفوذها في مالي لصالح قوات فاغنر "الروسية" القريبة من دوائر صنع القرار في موسكو. [2]

خريطة توضح مهام قوات تاكوبا

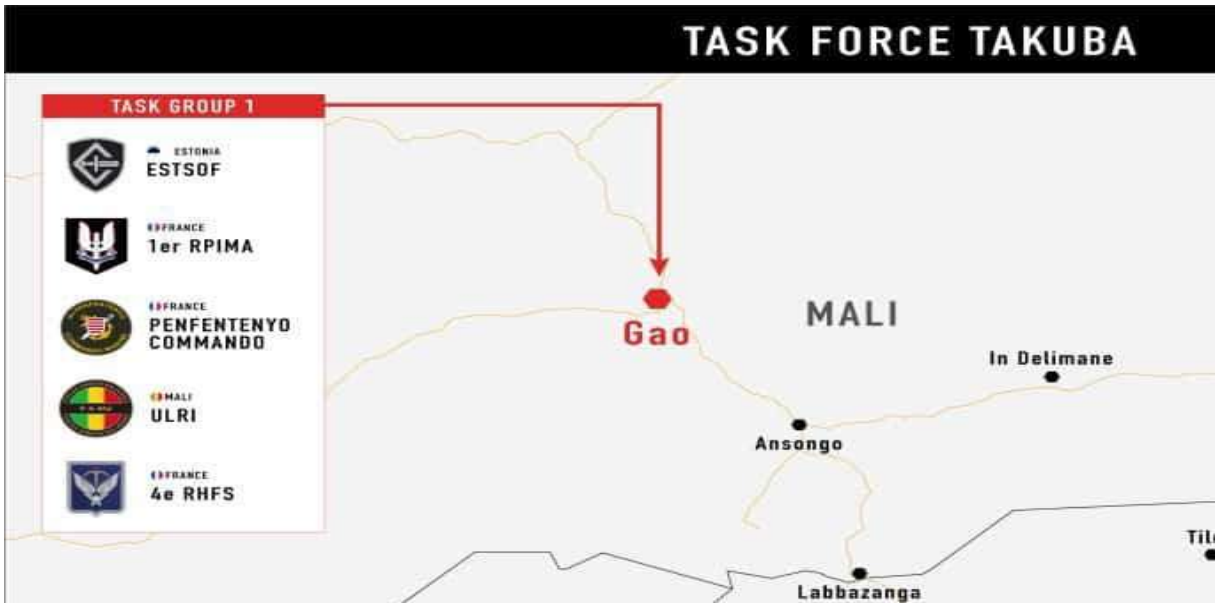

خريطة رقم(15)

المصدر : https://greydynamics.com/task-force-takuba-special-forces-in-the-sahel/

[1] -Elise Vincent, "Fin officielle de l'opération militaire française « Barkhane » au Sahel, après presque dix ans d'existence", publié le 09-11-2022 au site web https://urlz.fr/u0MT , accédé le 01-08-2023 à 13:44 PM

[2]– الجزيرة موسوعة ،"أسيمي غويتا.. ضابط مالي قلّص نفوذ فرنسا في دول الساحل"،منشور بتاريخ 10-10-2022 على الموقع https://urlz.fr/u0MW ، تاريخ التصفح 01-08-2023 على الساعة 13:59 ظهرا

3- الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأ التواجد الأمريكي في منطقة الساحل عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث اعتمدت على إستراتيجية بناء القدرات العسكرية لدول منطقة الساحل، عبر تدريب قواتها والتنسيق الاستخباراتي والقيام بالمناورات العسكرية المشتركة. فقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية، بتطوير التعاون العسكري في كل من مالي، النيجر وتشاد في إطار ما يسمى "**إستراتيجية بناء القدرات الشريك**" **The Partner Capacity Building Strategy** ، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تخصيص موازنة سنوية بقيمة 256 مليار دولار أمريكي لتعزيز قدرات شركاء الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب[1]. غير أنه مع بداية شهر مارس 2012، عرفت مالي انقلابا عسكريًا ضد الرئيس المنتخب "**أمادو توماني توري**"، ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيف المساعدات الأمنية لمالي ومعاقبة قادة الانقلاب بمنعهم من دخول الأراضي الأمريكية وتجميد أرصدتهم.

فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دورا كبير في النزاع في شمالي مالي، من خلال الدعم اللوجيستي للقوات الفرنسية في عملية "**برخان**" سنة 2014، عن طريق إشراك القوات التشادية التي دربتها القوات الأمريكية في مكافحة الإرهاب في عمليات برخان[2]. وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدخلها في النزاع في مالي، إلى إعادة الأمن والاستقرار في مالي، وعودة النظام الديمقراطي فيه، وترقيه حقوق الإنسان وتحسين من مؤشرات التنمية البشرية في مالي وقطع الطريق أمام انتشار الجماعات المسلحة في كل من منطقة الساحل، جنوب الصحراء وغرب إفريقيا. إذ تعتقد دوائر صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بأن منطقة الساحل أصبحت مصدر لتصدير مختلف الأزمات والتهديدات الأمنية التي تؤثر على الأمن والسلم الدوليين، وهذا ما يجعلها تقدم مساعدات عسكرية للسلطة في مالي من أجل مواجه مختلف التحديات الأمنية.

---

[1]- وفاء الريحان،"مقارنة بين دوافع التدخل الأمريكي والفرنسي بالساحل الافريقي"، منشور بتاريخ 18-08-2020 على الموقع https://urlz.fr/u0MY ، تاريخ التصفح 02-08-2023 على الساعة 14:18 ظهرا

[2]-محمد عبد الله ولد آدا،" الوضع الأمني بالساحل و الصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي" ،منشور بتاريخ 23-02-2014 على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/02/201422385727314727.html ،تاريخ التصفح 02-08-2023 على الساعة 14:24 ظهرا

4-روسيا :

منذ بداية 2014 تمكنت روسيا من الولوج إلى الأقاليم البعيدة عنها، فروسيا كانت لديها تحديات جيوسياسية في مدى قدرة أسطولها البحري الدخول إلى المياه الدافئة للبحر الأبيض المتوسط، وأن المنفذ الوحيد نحو تحقيق ذلك، يكون بالسيطرة على جزيرة القرم.

ونظرًا للحتمية الجيوستراتيجية المرتبطة بالأمن القومي الروسي، شنت روسيا في 2014 حربًا على اوكرانيا ويصطلح عليها "**بالحرب الروسية الأوكرانية الأولى**"، أين قامت القوات الروسية بالسيطرة على "**جزيرة القرم**" وضمها تحت سيادة روسيا الفيدرالية؛ مما ساعدها من تحريك أسطولها البحري نحو المياه الدافئة، لتعلن بذلك عن بداية التواجد الجيوستراتيجي للقوات الروسية خارج الإقليم الأوراسي عبر بوابة سوريا، أين دشنت فيها قاعدتي البحرية في ميناء طرطوس والجوية في حماة.

وقد أدرك صانع القرار الروسي، أن استمرار قوة روسيا وقدرتها على تحقيق أهدافها الجيوستراتيجية، متوقف على مدى قدرة القوات الروسية الولوج إلى الأقاليم البعيدة وهذا من أجل حصول على مناطق نفوذ جديدة، مما يؤهلها لأن تكون فاعلاً مهمًا في مختلف الأحداث الدولية.

وتعد إفريقيا من بين الأقاليم الذي يعتبرها صانع القرار الروسي امتدادا لعمقها الإستراتيجي بعد آسيا الوسطى. فقد استغلت روسيا توتر العلاقات بين مالي وفرنسا على خلفية التداعيات الأمنية والاجتماعية الذي خلفه التدخل الفرنسي ، واتهام السلطة السياسية لها بفشلها في القضاء على التنظيمات المسلحة.

وعلى هذا الأساس دخلت روسيا على خط النزاع في مالي عن طريق دعم المجلس العسكري الانتقالي بقيادة " **أسيمي غويتا**" ، حيث قامت بإرسال معدات عسكرية لمالي مكونة من: **أسلحة وطائرات هليكوبتر هجومية من طراز "مي-35 إم" (Mi-35M) ونظام رادار جوي**[1]، كما قدمت لها مساعدات اقتصادية للتخفيف من حدة العقوبات المفروضة على المجلس العسكري الحاكم على إثر الانقلابات العسكرية المتتالية؛ وفي المقابل قامت

[1]-موقع الجزيرة، " جبهة أخرى للصراع.. روسيا تضع مالي نصب أعينها وتخوف من نشوب خلافات مع فرنسا والناتو"، منشور بتاريخ 16-6-2022 على الموقع https://urlz.fr/u0N3 ، تاريخ التصفح 02-08-2023 على الساعة 21:56 مساء.

السلطة الحاكمة في مالي من عقد اتفاقية أمنية مع الشركة الأمنية الخاصة "قوات فاغنر" للقيام بمهام التنسيق ومع القوات المالية في محاربة الجماعات المسلحة.

ومع تواجد روسيا في منطقة الساحل عبر بوابة " النزاع في مالي"، فإنها كتبت فصلا جديدا في تمددها الجيوسياسي في إفريقيا ومزاحمة النفوذ الفرنسي في مستعمراتها القديمة.

ومن خلال ما تم تناوله في المبحث الثالث، فإن الفواعل المعنية بالنزاع في مالي هي فواعل متعددة، جعلت من النزاع ذريعة لبسط نفوذها أو في حماية مصالحها أو في الحصول على وضع جيوسياسي جديد بما يتلاءم مع قدراتها وتطلعاتها.

ثانيا– الفواعل غير الدولتية :

وهي مختلف التنظيمات والجماعات المسلحة غير النظامية، التي دخلت في مواجهة مباشرة مع الجيش المالي ومع باقي الدول المشاركة في العمليات العسكرية في شمال مالي. ويمكن تحديد أهم هذه التنظيمات المسلحة في النقاط التالية:

1–الحركة الوطنية لتحرير الأزواد : The National Movement for the Liberation of Azawad (MNLA)

هي حركة إثنية تدافع على حقوق أقلية الطوارق في المنطقة التي تدعى بالأزواد شمالي مالي، تأسست سنة 2011 كحركة منظمة ومهيكلة في مدينة تمبكتو، جاءت لتحل محل الجماعات المتمردة السابقة. يتكون أعضائها من جنود سابقين قاتلوا في صفوف الجيش الليبي في الثمانينيات، حتى أن الرئيس الراحل "معمر القذافي" استعان بهم في حربه ضد حلف الناتو سنة 2011، غير أنهم عادوا إلى مالي بعد سقوط النظام في ليبيا، وهم بحوزتهم ترسانة من الأسلحة الخفيفة وعربات عسكرية تم إدخالها إلى مالي. وقد شكل العائدون من ليبيا قاعدة أساسية لتنظيم تمرد 2012، والذي كان أكثر تنظيمًا وجاهزية من سابقيه، وأكثر قتالية ومهارة لأعضاء حركة تحرير الأزواد.

إن سعي الطوارق إلى إقامة دولتهم المستقلة تحت مسمى الأزواد، لا يرجع إلى العوامل الهوياتية فقط وإنما أيضا بسبب ما تحتويه شمال مالي من رواسب طاقوية، يمكن أن تسيل لعاب القوى الخارجية للتنافس حولها.[1]

[1] -Kunle Olawunmi, "The Movement For The Liberation Of Azawad", published on March 2013,on website https://www.thedefencehorizon.org/post/liberation-terror-azawad ,retrieved on July 28th ,2023 at 19:29 PM

وترى الدراسة، بأن تشكيل حركة تحرير الأزواد كان بهدف الحصول على اعتراف دولي بحق شعب الأزواد من الطوارق و العرب لقيام دولتهم حسب "اعتقادهم".

بدأت جبهة تحرير الأزواد، عملياتها بتحقيق مجموعة من الانتصارات الميدانية على الجيش النظامي، مما مكنها من السيطرة على كل مدن شمال مالي. ولكن مع بداية سنة 2013 بدأ يتراجع تأثير حركة تحرير الأزواد في ديناميكية النزاع لصالح جبهة أنصار الدين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، واللذان أنهيا تحالفهما مع حركة تحرير الأزواد، مما أدى إلى سيطرتهما على أغلب مدن شمال مالي.

وتعتقد الدراسة، بأن الخطأ الإستراتيجي الذي وقعت فيه حركة تحرير الأزواد هو تحالفها مع التنظيمات المصنفة على قوائم الإرهاب، مما أدى بالمجتمع الدولي إلى التنديد بتصرفات حركة تحرير الأزواد وفقدان تعاطف الدول مع مطالبها، كما يؤخَذ عليها أنها وثقت في الجماعات الإرهابية، لمساعدتها في تحقيق مطالبها الانفصالية، في حين كان هدفها الحقيقي (الجماعات الإرهابية) هو البحث عن ملاذات آمنة تساعدها على استئناف نشاطها وتوسيع رقعة انتشارها.

2-الجماعات المسلحة:

وهي تعتبر من الفواعل غير الدولتية لتي باتت تشكل أحد مصادر التهديدات اللاتماثلية خاصة مع نهاية الحرب الباردة والتغيرات الجيوسياسية التي شهدها العالم.

فقد بدأ ظهور التنظيمات المسلحة في شمال مالي سنة 2003[1]، والتي أصبحت لاعبًا مهمًا في النزاع في مالي سنة 2012، لأنها لم تهدد فقط أمن واستقرار مالي وإنما الأمن الإقليمي والقومي لدول المجاورة، خاصة الجزائر التي تأثرت بشدة من انتشار التنظيمات الإرهابية المسلحة على حدودها الجنوبية مع مالي.

فمن من بين أبرز الجماعات المسلحة التي ظهرت في المشهد الأمني في شمال مالي نجد:

- **أ- تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي : Al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM)**

تأسس تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جانفي 2007 بالجزائر، ويتكيز هذا التنظيم بتغطية إعلامية على مواقع الويب،حيث يستغل شبكة الإنترنت بنشر مجمل نشاطاته، وإرسال خطابات لتجنيد الغير أو

[1]- أنور بوخرص، **مرجع سابق**

لتهديد أنظمة معينة، كما يعتمد خاصة على أسلوب الدعاية في نشرات الأخبار سواء كانت صحيحة أو كاذبة، بهدف التأثير على الشباب وهز ثقتهم بأنظمتهم السياسية.

وبسبب عدم تمكن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من تجنيد الشباب من شمال إفريقيا بصورة كافية، انتقل نحو جنوب الصحراء ودول منطقة الساحل للحصول على ملاذ آمن، وزيادة عدد الشباب المجندين عبر استغلال تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك قام التنظيم بدفع مبالغ مالية للشباب العاطل عن العمل في كل من شمال مالي والنيجر وتشاد، مقابل انضمامهم له والقيام بعمليات تخريبية تستهدف أمن واستقرار دول المنطقة. وينبغي الإشارة أن تنظيم القاعدة كانت أولى بدايته في شمال مالي سنة 2003، عندما خسر معقله الآمن في أفغانستان بعد الحرب الأمريكية عليه في أكتوبر 2002.[1]

- **ب- حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا: Oneness and Jihad in West Africa Movement**

وهي من بين التنظيمات المسلحة الأكثر تشددا، والتي تأسست سنة2011 على اليد الموريتاني المدعو "**حماد ولد محمد خيرو**"[2]. جاء تأسيسها بعد الانشقاق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فهي تهدف إلى زيادة مصادر تمويلها عن طريق دفع الفدية للمختطفين. وقد برز ظهورها جليا في مالي في مطلع سنة 2012، كما لعب هذا التنظيم دورًا بارزًا في تمكين المتمردين من السيطرة على كل مدن شمال مالي.

- **ج- حركة أنصار الدين: Ançar Dine Movement**

وهي تعتبر من بين الجماعات المسلحة التي تصنف نفسها بأنها أكثر الحركات تشددًا، تأسست سنة 2011 على يد زعيم متمردي الطوارق في سنوات التسعينيات "**أمنوكال إياد آغ غالي**". وتجد الإشار بأن" إياد آغ غالي" كان يشتغل قنصلاً لمالي في جدة بالمملكة العربية السعودية، في إطار إدماج قادة تمرد الطوارق في الحكومة المالية وتمكينهم من الحصول على مناصب سياسية وهذا كان من خلال مخرجات اتفاق الجزائر 2006.[3]

---

[1] - Jean-Pierre Filiu," "Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: Algerian Challenge or Global Threat?", **Carnegie Endowment for International Peace**, Washington, (October 2009), p. 2.

[2]- خالد بشكيط، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب و الجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة"، **في مجلة أبحاث قانونية وسياسية، م**.3، ع. 6، (جوان 2018)، ص ص. 217-231.

[3]-موسوعة الجزيرة،" حركة أنصار الدين"، منشور بتاريخ 12-02-2012 عل الموقع https://urlz.fr/u1nI ،تاريخ التصفح 30-07-2023 على الساعة 20:25 مساء.

غير أن بعد التوترات التي شهدتها ليبيا في فيفري 2011، ورغبة إياد غالي في قيادة تمرد الأزواد؛ قام بتأسيس "**حركة أنصار الدين**"، والتي كانت تهدف إلى التطبيق "**الصارم**" للشريعة الإسلامية.[1] وقد صنفتها وزارة الخارجية الأمريكية على قائمة الجماعات "الإرهابية" التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.[2]

وترى الدراسة بأن مطالب حركة أنصار الدين تختلف عن مطالب جبهة تحرير الأزواد، فالأخيرة ترى ضرورة الانفصال عن مالي وتكوين دولة الأزواد المستقلة، في حين أن حركة أنصار الدين لا ترى في الانفصال عن مالي حتمية إستراتيجية، وإنما الحصول فقط على حكم ذاتي يحترم الخصوصية الدينية والهوياتية للطوارق في شمال مالي.

- **د- تنظيم المرابطون: Al-Mourabitoune**

وهو عبارة عن كيان تأسس في شهر أوت 2013، ظهر من خلال الاندماج بين تنظيمين مسلحين " كتيبة الملثمين" بزعامة "**مختار بلمختار**" و"جبهة الجهاد والتوحيد" بزعامة "**حماد ولد محمد خيرو**". فمن بين أهداف التنظيم هو التنافس حول مناطق النفوذ في شمال مالي، حيث قام بعدة عمليات مسلحة استهدفت من خلالها القوات الفرنسية، واختطاف رعايا الأجانب؛ كما أنه تبنى في جانفي 2017 هجومًا انتحاريا راح ضحيته مقتل 24 عسكري من الجيش المالي النظامي في مدينة غاو شمالي مالي.[3]

- **هـ- كتيبة ماسينا: Katiba Macina**

وتعرف أيضا "**بجبهة تحرير ماسينا**"، وهي من بين الجماعات المسلحة غير النظامية التي أصبحت أكثر نشاطًا منذ سنة 2015، عندما تبنى قائدها "**أمادو كوفا**" **(Amadou Koufa)** هجومًا مسلحًا في فندق بيبلوس في "**موبتي**"، وكما تعتبر إحدى الجماعات المشكلة لتحالف "**جماعة أنصار الإسلام والمسلمين**".[4]

---

[1] - William Lloyd-George, "The Man Who Brought the Black Flag to Timbuktu" , published on website: https://foreignpolicy.com/2012/10/22/the-man-who-brought-the-black-flag-to-timbuktu/ , retrieved in August 1st, 2023 at 21:10 Pm.

[2] – موسوعة الجزيرة،" حركة أنصار الدين"، **مرجع سابق**

[3] - William Lloyd-George, **Op.cit.**

[4] - Assane Diagne, "Mali : pourquoi la Katibat Macina et l'État islamique au Sahel se combattent dans le Macina ?'',Publié le 26-04-2023 au site web https://theconversation.com/mali-pourquoi-la-katibat-macina-et-letat-islamique-au-sahel-se-combattent-dans-le-macina-202464 ,accédé le 31-07-2023 à 10:24 AM

ينتشر نشاطها بشكل كبير في جنوب مالي، حيث تستهدف القوات الفرنسية وقوات "المينوسما" ، كما أن نشاطها لم يقتصر على مالي وإنما ظهر جليًا في منطقة دلتا النيجر، أين استغلت تدهور الأوضاع اجتماعية للشباب هناك وقامت بتجنيدهم في صفوفها.[1]

- **د- جماعة نصرة الإسلام و المسلمين: Jama'at Nusrat al Islam wa al Muslimeen (JNIM)**

وهي ائتلاف يجمع بين مختلف التنظيمات المسلحة المتحالفة مع تنظيم القاعدة، تم تأسيسه في مارس 2017. وهو يتكون من الجماعات المسلحة التالية : **جماعة أنصار الدين، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، المرابطون وكتيبة ماسينا**. ويترأس تكتل "**جماعة نصرة الإسلام و المسلمين**" زعيم الطوارق "**إياد أغ غالي**".

وقد أنشأت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين منذ ذلك الحين ذراعًا إعلاميًا مستقلًا، حيث تعلن من خلاله مجمل نشاطاتها ومختلف عملياتها في جميع أنحاء مالي. ويستهدف هذا التحالف إلى القيام بعمليات قتالية ضد القوات الفرنسية وقوات حفظ السلام الأممية، لطردهم من شمال مالي، حيث قام التنظيم في سنة 2019 بهجوم مسلح نتج عنه مقتل عشرة(10) من قوات المينوسما الأممية [2].

خريطة توضح أماكن تواجد الجماعات المسلحة في مالي سنة 2013

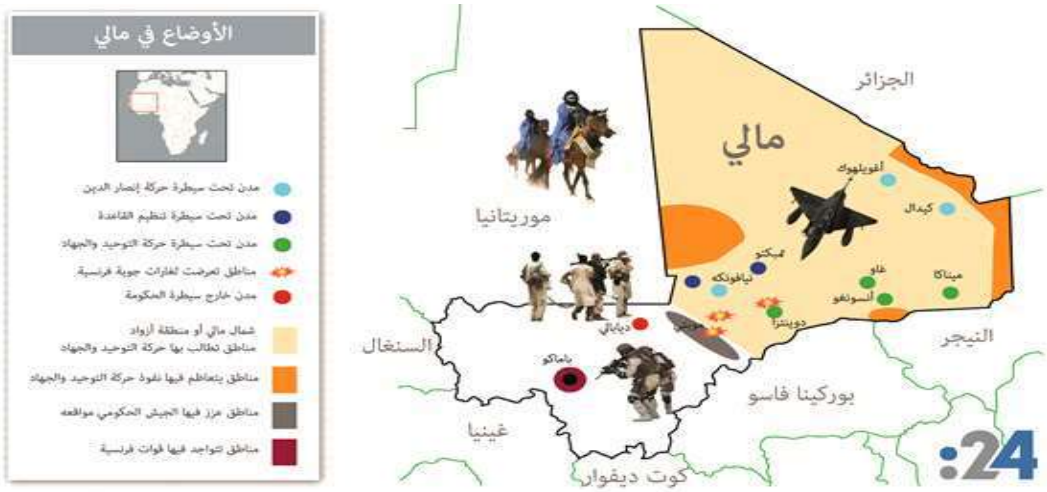

خريطة رقم (16)

مصدر الخريطة : https://24.ae/article/10447/

[1] -**Ibid**.
[2] -European Council On Foreign Relations ,"Mapping Armed Groups In Mali And The Sahel, published on website https://ecfr.eu/special/sahel_mapping/ansarul_islam#menuarea, retrieved in July 29th,2023 at 12:03 PM.

المطلب الثاني: الفواعل المساهمة في تسوية النزاع المالي

شكل النزاع في مالي ، منعرجا خطيرا للأمن والسلم ليس فقط في مالي و إنما حتى على المستوى الإقليمي، فقد اضطرت بعض الدول الإفريقية المجاورة لمالي، للعب دور في إدارة النزاع وتسويته، كما كان للمنظمات الإقليمية دورا في إطلاق مبادرات التسوية بين طرفي النزاع في مالي.

1-الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول الفاعلة في تسوية النزاع في مالي، منذ ستينيات القرن الماضي وإلى غاية سنة 2024. إذ أن ما يحدث في مالي يؤثر بطريقة أو بأخرى بالأمن القومي الجزائري، باعتبار أن هناك حدود تربط بين البلدين على مسافة تزيد عن1000 كم .

وقد اضطرت الجزائر للتعاطي مع النزاع في مالي وفق آلية الوساطة والتفاوض بين أطراف النزاع، وفي نفس الوقت وفق مقاربة أمنية صارمة لمحاربة مختلف التنظيمات والجماعات المسلحة غير النظامية التي أخذت في التوسع والانتشار على طول الشريط الحدودي بين مالي و الجزائر. فقد كثفت الجزائر من تواجدها العسكري على طول الحدود الجنوبية لتعزيز أمنها القومي من مختلف التهديدات اللاتماثلية القادمة من دول منطقة الساحل ولاسيما مالي.

وترى الدراسة، أن تدخل الجزائر دبلوماسيًا في تسوية النزاع في مالي فرضته اعتبارات جيوسياسية وجيو-أمنية تربط بين البلدين، فقد رأت دوائر صناعة القرار في الجزائر بأن استقرار الأمن القومي في الجزائر يتطلب استقرارًا في الأمن الإقليمي للدول المكونة له، خاصة تلك الدول ذات الجوار الجغرافي مع الجزائر والتي تعرف اضطرابات أمنية داخلية خاصة ليبيا ومالي.

ولطالما حملت الجزائر على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار في مالي، فهي التي توسطت بين طرفي النزاع في سنوات تسعينيات القرن الماضي، أين توجت هذه الوساطة بالتوقيع على اتفاقية تمنراست 1991 ومع بداية الألفية الثالثة تمكنت الجزائر من دفع أطراف النزاع للتوقيع على ما يسمى باتفاقية الجزائر 2006 ، لتواصل جهودها الدبلوماسية بالتوقيع على اتفاق السلم و المصالحة سنة 2015.

2-الإتحاد الإفريقي :

لعب الإتحاد الإفريقي دورا واضحا في تسوية النزاع في مالي، من خلال إرساء قواعد السلم والأمن في المنطقة، حيث حاول الإتحاد الإفريقي تفعيل الآليات الدبلوماسية لامتصاص حالة الغضب بين طرفي النزاع في مالي، وكذلك استخدامه للوسائل العسكرية من أجل القضاء على مختلف التهديدات المسلحة في جنوب الصحراء.

فمنذ تفجر الوضع الأمني في مالي سنة 2012 خاصة بعد الانقلاب العسكري ضد الرئيس" **أمادو توماني توري**" في مارس 2012، أخذ الإتحاد الإفريقي في التنديد ورفض كل أشكال الانقلاب على الدستور، وقد اتخذ الإتحاد الإفريقي قرار تعليق عضوية مالي من الإتحاد[1].

وأرسل الإتحاد الإفريقي وفدا برئاسة الرئيس البوركينابي، للتفاوض مع قادة الانقلاب من أجل العودة في أقرب الآجال إلى الحكم الدستوري، حيث تم الاتفاق على تعيين رئيس الجمعية الوطنية "**ديونكوندا تراوري**"[2] رئيسًا للجمهورية لفترة انتقالية محددة زمنيًا لحين إجراء انتخابات رئاسية مسبقة. بعدها في شهر أكتوبر، وافق الإتحاد الإفريقي على رفع تجميد عضوية مالي، وتم الاتفاق مع بعض الشركاء الدوليين في دعم مالي لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والأمنية. غير أن الإتحاد الإفريقي مازال يواجه معضلة أمنية صعب في شمال مالي ، خاصة مع تزايد عدد التنظيمات الإرهابية التي أصبحت تسيطر على 90 % من المدن الشمالية.

وقد رحب الإتحاد الإفريقي بعمليتي سرفال وبرخان التي قامت بهما القوات الفرنسية في شمال مالي، وأكدت على أنها عمليات مشروعة، جاءت بناء على طلب دول أعضاء الإتحاد الإفريقي وموافقة مجلس الأمن[3]. غير أن التدخل الفرنسي في شمال مالي زاد من تدهور الوضع الأمني ليس في مالي فقط وإنما في دول الجوار الجغرافي

---

[1]-منى بومعزة،" دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي"، **مجلة التواصل**، م.24،ع.2، (ماي 2019)، ص ص. 228-242.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص. 228-242.

[3] -Stefano Recchia, and Joel Rogers de Waal , "UN and African Union key to public support for French military operations in Africa" , published in site web: https://theconversation.com/un-and-african-union-key-to-public-support-for-french-military-operations-in-africa-161590 , retrieved in July 30th ,2023 at 10:45 AM.

لمالي، وهذا ما لم يكن في حسبان الإتحاد الإفريقي، وجاء بنتيجة عكسية حتى أن الدول التي باركت التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، كانوا أهداف لعمليات إرهابية على أراضيها كبوركينافاسو والنيجر.

3-المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس): ECOWAS

بالرغم من أن هذا التكتل هو تكتل اقتصادي يجمع بلدان غرب إفريقيا، إلا أنه أصبح يتعاطى مع الملفات ذات البعد الأمني والسياسي، كما أصبح فاعلاً أساسيًا في بعض الأزمات التي تمس دول أعضائه. إن كثرة الأزمات الداخلية في تلك البلدان، جعلت من منظمة الإيكواس ترفع سقف التحدي، لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة غرب إفريقيا وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية فيها.

فمع بداية سنة 2012 ،جعلت منظمة "الإيكواس" النزاع في مالي من بين أولوياتها بل كان على رأس جدول أعمالها في اجتماعاتها الدورية والاستثنائية؛ وهذا من أجل إيجاد تسوية عاجلة للنزاع في مالي، عن طريق استخدام كل الوسائل المتاحة الدبلوماسية وحتى العسكرية إن لزم الأمر في سبيل تحقيق الوحدة الترابية لمالي، وفي منع انتشار عدوى المطالب الانفصالية عند بعض الأقليات في دول غرب إفريقيا. فجماعة الإيكواس لا تريد أن تكون هناك عمليات "**بلقنة**" المنطقة وتقسيمها على أساس اثني.[1]

كما كان موقف مجموعة "الإيكواس" مثل موقف الإتحاد الإفريقي، بخصوص انقلاب مارس 2012 ضد الرئيس المالي "**أمادو توماني توري**"، برفضها التام لكل أشكال التحول غير الدستوري، إذ قرر الإيكواس تعليق عضوية مالي في التكتل الاقتصادي وفرض عقوبات اقتصادية عليها وغلق الأجواء البرية والجوية بين دول المجموعة الاقتصادية ومالي ، كما أنها فرضت عقوبات مالية على قادة التمرد العسكري.

بدأت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إرسال بعثات دبلوماسية إلى مالي لإقناع المجلس العسكري باستعادة النظام الدستوري. كما قام الرئيس الإيفواري السابق "**الحسن وتارا**" برحلة إلى العاصمة بماكو لمحاولة إقناع قادة الانقلاب بضرورة إطلاق سراح الرئيس المخلوع. وقد اقترحت مجموعة الإيكواس تشغيل القوة الدعم الاحتياطي بتعداد 3000 جندي من أجل دعم التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي في إطار "عملية

[1] - Enoch Ndem Okon, "Mali: Ecowas Responses To The Conflict In Mali (2012-2021)", **Conflict Studies Quarterly Journal**, N.37, (October 2021), pp. 63-53

برخان"[1]. غير أن الخطوة التي قامت بها مجموعة الإيكواس، كان محل شكوك من قبل قوات الأمم المتحدة بأن المجموعة الاقتصادية غير مؤهلة للقيام بمثل هذه العمليات القتالية، وتنقصها التخطيط الإستراتيجي في تحديد أماكن تواجد الجماعات المسلحة بدقة، في شمال مالي.

[1]-**Ibid**.

المبحث الرابع: تداعيات النزاع في مالي على الأمن الإقليمي لدول جوار مالي

أدى الفشل الدولتي في مالي إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، مما فسح المجال أمام التدخل العسكري للقوات الأجنبية. فقد خلَّف النزاع في مالي، تداعيات خطيرة وارتدادات هددت التنظيم البنيوي للأمن الإقليمي للدول المشكل له.

وفي هذا المبحث ستحاول الدراسة، تسليط الضوء على أبرز تداعيات النزاع في مالي على مستوى الأمن الإقليمي المركب لدول جوار مالي، مع تحديد أبعاد تلك التداعيات التي لم تتوقف تأثيراتها على البعد الأمني، بل مست أيضا البعد العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: التداعيات الأمنية والعسكرية للنزاع في مالي على أمن دول جوار مالي

يعتبر النزاع في مالي، نزاعًا إقليميًا ذو أبعاد متعددة أين تتداخل فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية مع بعضها البعض؛ زاده ضعف التسيير في الهياكل المؤسساتية التي فشلت في تحقيق تنمية شاملة.

فمن خلال دراسة ميدانية قام بها معهد ستوكهولم لأبحاث السلام **Stockholm International (SPIRI) Peace Research Institute**، حول تداعيات النزاع في مالي على مجموعة دول الخمس لمنطقة الساحل **(تشاد، نيجر، موريتانيا، بوركينافاسو، إضافة إلى مالي)** [1]، فقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن العنف المسلح الذي شهدته مالي منذ سنة 2012 ، اتسعت دائرته لتشمل دول منطقة الساحل الأخرى، عبر زيادة نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود والتي كانت تستهدف بالدرجة الأولى القوات الأممية لحفظ السلام ، كما أن المدنيين لم يسلموا أيضًا من هجمات الجماعات المسلحة.

حيث أشار الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا والساحل،

[1] -Virginie Baudais, "The impact of the Malian crisis on the Group of Five Sahel countries: Balancing security and development priorities", published on May 18th, 2020, on website https://urlz.fr/u3cY , retrieved in August 03th ,2023 at 13:23 PM

"محمد بن شمباس" **(Mohamed Ibn Chambas)**، أمام مجلس الأمن في 08 جانفي 2022 بأن عدد ضحايا المدنيين لدول منطقة الساحل بسبب الهجمات المسلحة قد تضاعفت خمس مرات منذ عام 2016، إذ سجلت سنة 2019 حوالي 4000 مدني قتيل، مقارنة بسنة 2016 الذي سُجِلَ فيها حوالي 770 قتيل.[1]

و لعل أخطر التداعيات الأمنية التي أفرزها النزاع في مالي، هو انتشار مختلف التهديدات الأمنية اللاتماثلية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1-انتشار الجماعات المسلحة:

منذ اندلاع الأزمة في ليبيا سنة 2011 وانتقال ارتداداتها إلى شمال مالي في جانفي 2012، زاد عدد الجماعات المسلحة وارتفعت حصيلة نشاطاتها. فقد شهدت دول منطقة الساحل المجاورة لمالي، العديد من العمليات الإرهابية لجماعات مسلحة لها علاقة بجماعات غير دولتية متواجدة في مالي.

وقد أظهرت الهجمات المسلحة التي استهدفت فندق "راديسون بلو" **Radisson Blu** في مالي وفندق" سبلنديد" **Splendid** في بوركينافاسو وفندق "نجم الجنوب" **L'Etoile du Sud** في ساحل العاج بين عامي2015 و2016، مدى توغل التنظيمات المسلحة وسيطرتها على بعض المناطق في الجنوب الصحراء وغرب إفريقيا[2]. على غرار بوركينافاسو أين قام تنظيم "داعش" سنة 2017، بشن أول هجوم مسلح له في مدينة ماركوي ببوركينافاسو في عام[3].

واستنادا لمؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2023، فإن محور الإرهاب يتجه بسرعة نحو البلدان التي تشهد عدم استقرار السياسي والصراع العرقي والتدهور البيئي، لاسيما في منطقة الساحل التي ارتفعت الوفيات فيها بسبب

[1] -United nations office for west Africa and the Sahel, "despite positive political developments, the region continues to witness a devastating surge in terrorist attacks", Published in January 9th ,2020 on website https://urlz.fr/u3d9 ,retrieved in August 9th ,2023 at 13:39 PM.

[2] -Center of Prevention Action, "Violent Extremism in the Sahel", published in August 1st, 2023 on website https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/violent-extremism-sahel , retrieved in August 04th , 2023 at 14:16 PM.

[3] **-Ibid.**

الإرهاب بنسبة 7٪ وهي الأعلى من جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجتمعين. كما تعد المنطقة من أكثر المناطق تأثراً في العالم ، حيث تمثل 43٪ من الوفيات الناجمة عن الإرهاب على مستوى العالم. [1]

وقد ارتفعت حصيلة ضحايا الوفيات الناجمة على الهجمات المسلحة في مالي من 9.000 قتيل سنة 2012 إلى 10.500 قتيل سنة 2013 ، خاصة بعد إعلان فرنسا عن عمليتها العسكرية "سرفال"، لتصل إلى 11.000 قتيلا نهاية سنة 2015.[2]

خريطة توضح انتشار التنظيمات المسلحة في منطقة الساحل

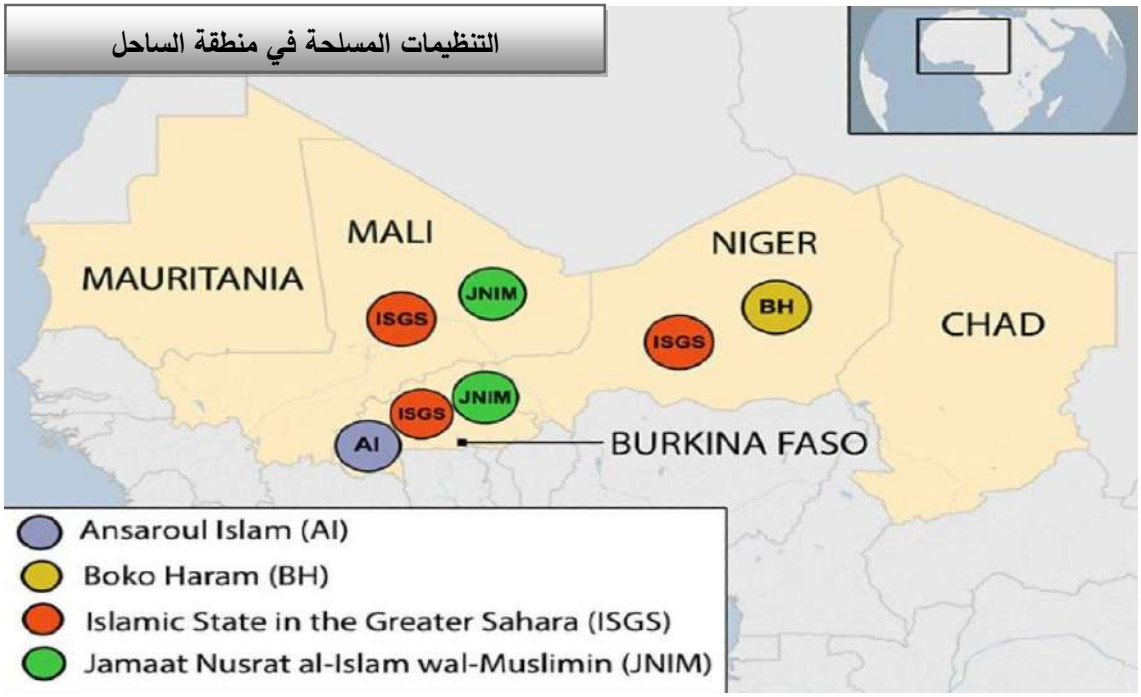

خريطة رقم (17)

مصدر الخريطة : https://www.bbc.com/news/world-africa-62052598

الملاحظ في الخريطة، أن نشاط الجماعات المسلحة يرتكز في ثلاث بلدان رئيسية في منطقة الساحل : **مالي، بوركينافاسو والنيجر**؛ كل هذه البلدان معروف عليها بالاضطرابات السياسية وكثرة الانقلابات العسكرية وضعف

[1] -Vision of Humanity, "Global Terrorism Index 2023: Key findings in 5 Charts", published on website https://www.visionofhumanity.org/global-terrorism-index-2023-key-findings-in-5-charts/ , retrieved in August 4th ,2023 at 14:29 PM.

[2] **-Ibid.**

مؤشرات التنمية البشرية **Human Development Index (HDI)**، حيث تحتل مالي الرتبة 184 وبوركينافاسو 186 والنيجر 189 في مؤشرات التنمية لسنة 2022 .

كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في انتشار الجماعات المسلحة وتعددها، إذ يوجد كل من **تنظيم جماعة نصر الإسلام والمسلمين** (ذو اللون الأخضر كما هو موضح في خريطة)، و**تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى** (اللون الأحمر)، وهما متواجدان في ثلاث بلدان على التوالي : **مالي، بوركينافاسو والنيجر**، في حين باقي التنظيمات الأخرى مثل جماعة **بوكو حرام** (اللون الأصفر) **وأنصار الإسلام** (اللون الرمادي)، منتشرتان فقط في بوركينافاسو.

رسم بياني يوضح نشاط الجماعات المسلحة في إفريقيا لسنة 2022/ (%)

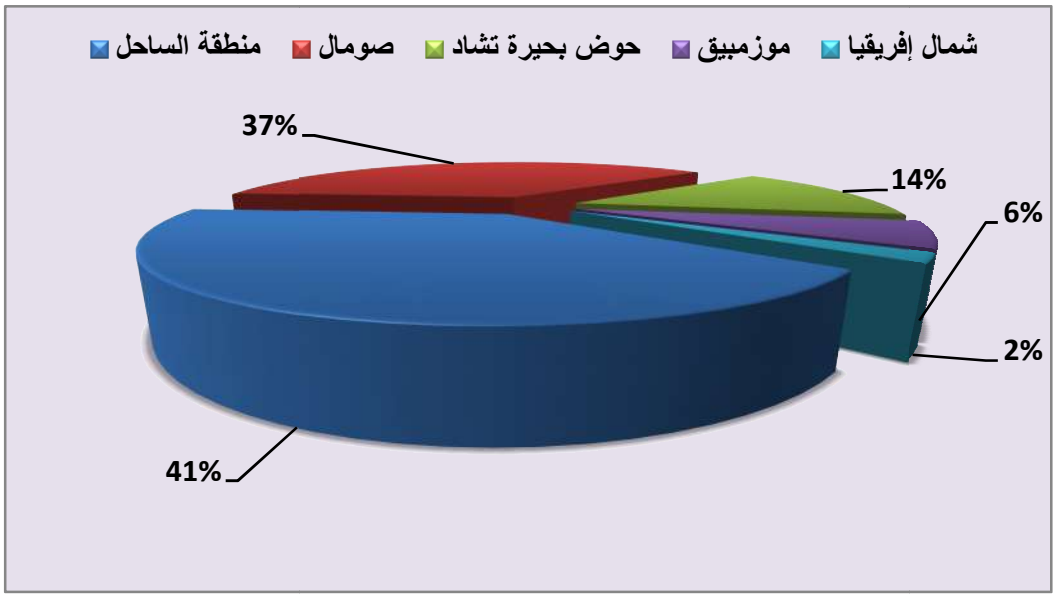

رسم بياني رقم (17) من إعداد الباحث

المصدر : https://marsad.ecss.com.eg/75555/

تحتل منطقة الساحل حسب الرسم البياني، المرتبة الأولى من بين المناطق الإفريقية التي تنتشر فيها نشاطات الجماعات المسلحة بنسبة **41%**، وهذا راجع مثلما أشارت إليه الدراسة سابقا إلى عدم الاستقرار السياسي، وكثرة التحولات غير الدستورية التي تشهدها غالبية بلدان منطقة الساحل، مما أدى إلى حدوث اضطرابات أمنية وفرت

بيئة مناسبة لتكاثر التنظيمات المسلحة ذات الإيديولوجيات العابرة للحدود، كما أن التدخل العسكري للقوات الأجنبية ساهم هو أيضا في زيادة تأزم الوضع الأمني في المنطقة، و التي أعطت للتنظيمات المسلحة ذريعة مناسبة للقيام بالهجمات الإرهابية ضد القوات الأجنبية تحت غطاء " ديني".

ولم تستهدف التنظيمات المسلحة عملياتها في مالي ودول منطقة الساحل فقط، بل امتد نشاطاها لتمس بعض دول شمال إفريقيا المجاورة لمالي لاسيما الجزائر، حيث شهدت هذه الأخيرة هجوما مسلحًا هو الأعنف من نوعه منذ بداية الألفية الثالثة، عندما قامت مجموعة من العناصر المسلحة التابعة لتنضم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يوم 16 جانفي 2013 والبالغ عددهم 32 مسلح، بالهجوم على مركب إنتاج الغاز بمنطقة تيغنتورين بولاية إليزي[1]، حيث بدأت الجماعات المسلحة بمحاصرة المركب الغازي لمدة أربعة أيام والذي يضم فيه العديد من العمال البالغ عددهم 800 من جنسيات مختلفة (أمريكية، بريطانية، كندية، فيليبينية ونرويجية). تمكن بعدها الجيش الجزائري بتحرير الرهائن والقضاء على منفذي العملية[2].

وبالرغم من تمكن من القوات الجزائرية من القضاء على منفذي الهجوم المسلح، إلا أن عملية تحرير الرهائن خلَّف سقوط قتلى في صفوف عمال من جنسيات أجنبية، مما أدى إلى تنديد الدول الأجنبية التي ينحدر منها رعاياها بهذه العملية، متهمة بذلك الجيش الجزائري بعدم تنسيقه مسبقا مع مصالح الدول الأجنبية، غير أن صانع القرار الجزائري رد على ذلك عبر تأكيده بأن قرار تنفيذ هذه العملية هو قرار سيادي وأن الجزائر تعمل وفق مبدأ راسخ في مقاربتها الأمنية في مكافحة الإرهابية، ألا وهو عدم التفاوض مع الجماعات المسلحة أو دفع الفدية.

2-انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود:

وهي تعتبر من بين أهم التداعيات الأمية للنزاع في مالي، والذي ساهمت في نشر مختلف النشاطات الإجرامية العابرة للحدود كالهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات والأسلحة وغيرها من الأعمال التي تهدد أمن واستقرار الأمن القومي للدول.

---

[1]-عثمان لحياني ،" 10سنوات على هجوم تيغنتورين: 400 مليون دولار لتأمين منشآت النفط في الجزائر"،منشور بتاريخ 17-01-2023 على الموقع https://urlz.fr/u3dk ، تاريخ التصفح 06-08-2023 على الساعة 23:06 ليلا.

[2] -Hannah Armstrong, "The In Amenas Attack in the Context of Southern Algeria's Growing Social Unrest", **The Future Role of U.S. Counterterrorism Operations in Africa,** Vol.7, N.2 , (February 2014), pp. 14-16

أ) تهريب المخدرات:

تمثل منطقة الساحل نقطة عبور لتجار المخدرات والأسلحة حيث يتم استلام شحنات المخدرات القادمة من دول أمريكا اللاتينية خاصة كولومبيا والمكسيك، في موانئ دول غرب إفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي لاسيما عن طريق "**السنغال**" و"**جزر رأس الأخضر**" اللتان تعتبران المدخل الرئيسي للكوكايين في إفريقيا[1]، بعدها تقوم شبكات تهريب المخدرات بنقل تلك الشحنات إلى دول منطقة الساحل عن طريق البر لتدخل إلى مالي ومن ثم إلى ليبيا ليتم نقلها مرة أخرى عبر الزوارق السريعة من موانئ بنغازي في ليبيا إلى أوروبا (إيطاليا، إسبانيا، فرنسا،ألمانيا وبريطانيا).[2]

خريطة توضح خطوط تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر منطقة الساحل

خريطة رقم (18)

مصدر الخريطة: https://urlz.fr/umoD

[1] -Alain Antil, "Trafic de cocaïne au Sahel", **Études Revue de culture contemporaine**, Vol.10, (2012), pp. 307-316
[2] -Simon Julien, "Le Sahel comme espace de transit des stupéfiants. Acteurs et conséquences politiques**", Hérodote Revue de géographie et de géopolitique**, Vol.3, N .142, (2011), pp. 125-142

وقد أشار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقريره لعام 2023، بأن هناك تشابك العلاقة بين التنظيمات المسلحة وتجارة المخدرات في منطقة الساحل، إذ تعتبر عائدات المخدرات من بين أهم مصادر تمويل نشاط الجماعات المسلحة.[1]

كما أن تجارة المخدرات ازدهرت بعد سيطرت التنظيمات المسلحة على مختلف المناطق في دول الساحل لاسيما في شمال مالي، إذ تقوم التنظيمات المسلحة بتأمين مسار تهريب المخدرات مقابل حصول على نسبة معينة؛ فقد أكد ذات التقرير بأن كمية المخدرات المحجوزة في كل من **(موريتانيا، بوركينافاسو، مالي، النيجر وتشاد)**، قد ارتفعت من 13 كيلوغراماً في عام 2020 إلى 35 كيلوغراماً في عام 2021 لتسجل أعلى مستوى لها بنحو 863 كيلوغراماً في عام 2022.[2]

ويعتبر مخدر "**الحشيش المغربي**" من بين المنتجات الأكثر استهلاكا في أوروبا، حيث يتم تهريبه من المغرب نحو أوروبا عبر مضيق جبل طارق وإسبانيا وكذلك عبر الجزائر وتونس، كما يتم نقله أيضا إلى مصر ودول شرق الأوسط عن طريق مالي والنيجر ومن ثم إلى ليبيا ومصر، كما هو موضح في أدناه:

[1] -**Ibid**. pp. 125-142

[2] – أندبندت عربية ،"**الجماعات المسلحة وراء ازدهار تجارة المخدرات في منطقة الساحل**"، منشور بتاريخ 27 جوان 2023 على الموقع https://urlz.fr/u3dY ،تاريخ التصفح 06-08-2023 على الساعة 13:33 ظهرا

خريطة توضح خطوط النقل الرئيسية للحشيش المغربي نحو أوروبا

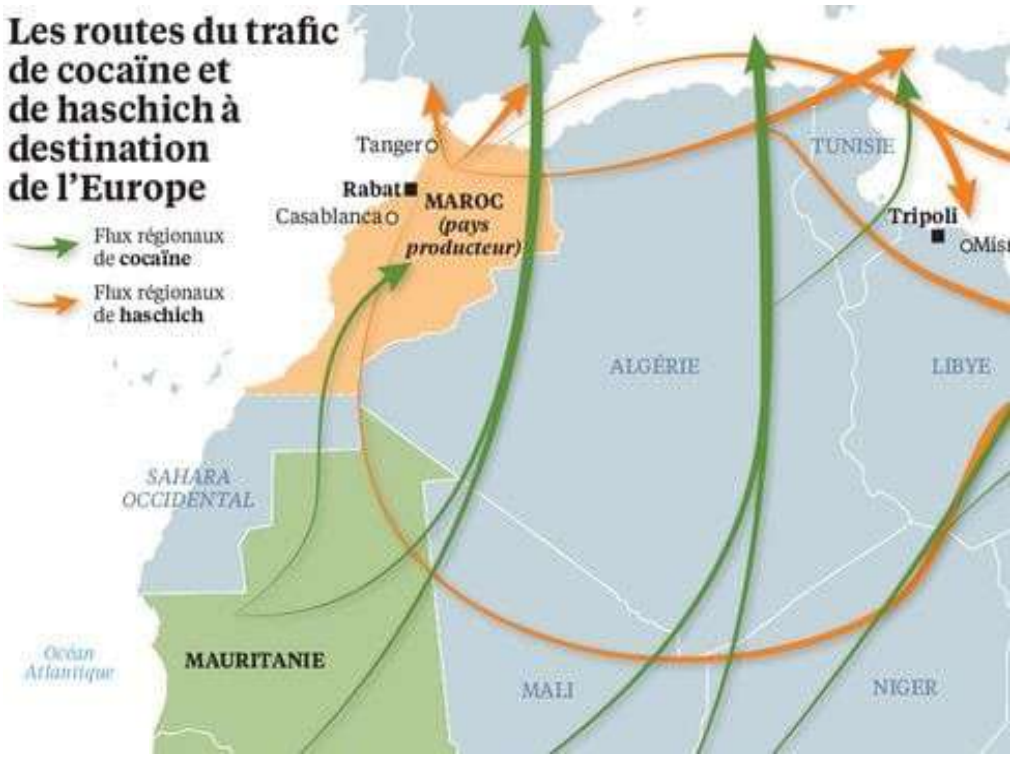

خريطة رقم (19)

مصدر الخريطة : https://algeriescoop.dz/?p=110209

خطوط تهريب الكوكايين

خطوط تهريب الحشيش

كما عانت الجزائر في حدودها الجنوبية مع مالي، من عمليات تهريب المخدرات عن طريق النقطة الحدودية الفاصلة بين "**تيمياوين**" الجزائرية و"**مدينة الخليل**" المالية التي تبعد عن الحدود الجزائرية سوى 5 كيلومترات.[1]

ب- تجارة الأسلحة :

دفع النزاع الداخلي في مالي وانتشار الجماعات المسلحة في منطقة الساحل، إلى زيادة طلب على الأسلحة من قبل الجماعات المسلحة. فمنذ سقوط نظام قذافي ودخول ليبيا في حالة فوضى أمنية خطيرة، زادت عمليات

[1]- نور الحياة الكبير،" الحدود الجزائرية المالية-هكذا تهرب المخدرات و الأسلحة"، منشور بتاريخ 12-02-2015 ، على الموقع https://urlz.fr/u3e5 ، تاريخ التصفح 06-08-2023 على الساعة 13:45 ظهرا

تهريب الأسلحة من ليبيا إلى دول الساحل لاسيما مالي، النيجر وبوركينافاسو. وفي تقرير أصدره **مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة**، إلى أن مصادر تهريب الأسلحة إلى دول منطقة الساحل، يكون أغلبها من ليبيا[1].

ج- الهجرة غير الشرعية :

تشكل الهجرة غير الشرعية أحد ركائز التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزها النزاع في مالي منذ 2012 ، وتركت آثار خطير على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وكذا الإنساني لدول جوار مالي. فقد زادت نسبة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل وجنوب الصحراء بعد تدهور الوضع الأمني وضعف المؤسسات الأمنية لتلك الدول على ضبط الحدود، مما جعل شبكات الهجرة غير الشرعية تكثف من نشاطها في عمليات تهريب البشر نحو مناطق العبور للوصول إلى الضفة الشمالية لأوروبا. وتعتبر مالي نقطة تجمع المهاجرين غير الشرعيين القادمين من غرب إفريقيا وجنوب الصحراء، لينطلقوا بعدها في حافلات نقل نحو الجزائر، ليبيا، تونس والمغرب، كمناطق عبور للوصول إلى أوروبا.

فقد تأثرت دول شمال إفريقيا لاسيما الجزائر بموجات الهجرة غير الشرعية القادمة من دول الساحل خاصة مالي، نيجر وتشاد؛ حيث شهدت الجزائر منذ اندلاع الأزمة الأمنية في مالي سنة 2012، حركية كبيرة لشبكات الهجرة السرية التي أصبحت مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري.

وترى الدراسة بأن خطورة الهجرة غير الشرعية تكمن في تشابك علاقاتها مع التنظيمات المسلحة، فالجماعات المسلحة تأخذ "**رسوم**" على المهاجرين غير الشرعيين مقابل عبورهم المناطق التي تسيطر عليها تلك الجماعات؛ كما أن الهجرة غير شرعية تعتبر ملاذًا آمنًا تلجأ إليه الجماعات المسلحة لتهريب عناصرها واختراق حدود الدول بصفتهم مهاجرين غير شرعيين.

[1] - The Transnational Organized Crime Threat Assessment (TOCTA Sahel), "Firearms Trafficking in the Sahel", **United Nations Office On Drugs And Crime (UNDOC)**,Vienna, (2023), p. 06.

خريطة توضح خطوط الهجرة غير الشرعية من بلدان الساحل وجنوب الصحراء نحو أوروبا عبر ليبيا

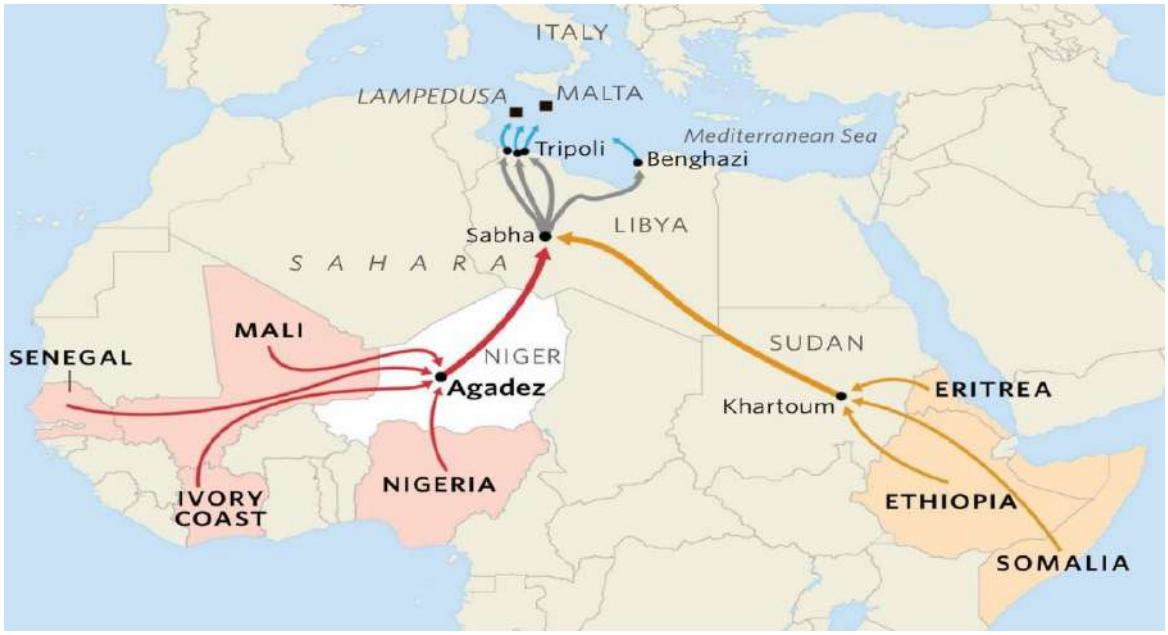

خريطة رقم (20)

مصدر الخريطة : https://marsad.ecss.com.eg/46427/

وكما تناولت الدراسة سابقا حول ما خلفه النزاع في مالي من تداعيات أمنية خطير على منطقة الساحل والدول الجوار، كذلك كانت له تداعيات عسكرية من خلال التواجد العسكري للقوات الأجنبية في منطقة الساحل، فمنذ اندلاع النزاع في مالي ،أعلنت فرنسا عن بدأ عمليتها العسكرية في شمال مالي باستقدام أكثر من 5000 جندي في إطار عملية برخان و تاكوبا[1]، كما تملك فرنسا قواعد عسكرية برية في كل من غاو شمال مالي، وقاعدة استطلاعية في نيامي بالنيجر وقاعدة للقوات الخاصة في وغادوغو بالعاصمة البوركينابية، و قاعدة جوية في العاصمة التشادية نجامينا.[2]

[1]–هيو شوفيلد،"عملية برخان: لماذا تنهي فرنسا عمليتها العسكرية في الساحل الأفريقي؟"، منشور بتاريخ 09–11–2020 على الموقع https://www.bbc.com/arabic/world-63566805 ،تاريخ التصفح 07–08–2023 على الساعة 14:28 ظهرا

[2]–زهور مشيرغي، "القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا و إستراتيجية تركيزها"، منشور على بتاريخ 17–11–2022 على الموقع https://urlz.fr/u3ea ، تاريخ التصفح 07–08–2023 على الساعة 14:31 ظهرا

المطلب الثاني: التداعيات السياسية للنزاع في مالي على أمن دول جوار مالي

لم يؤثر النزاع في مالي على أمن واستقرار الدول مجاورة لها فحسب، وإنما أدى إلى حدوث اضطرابات سياسية صاحبتها عدوى انتشار التغيرات غير الدستورية والانقلابات العسكرية في أغلب بلدان منطقة الساحل؛ حيث شهدت مالي منذ اندلاع تمرد الأزواد المسلح في جانفي 2012 وإلى غاية سنة 2022 ، ثلاث انقلابات عسكرية.

1- انقلاب 22 مارس 2012:

نفذ ضباط من الجيش المالي يوم 22 مارس 2012، انقلابا عسكريا على الرئيس المالي "**أمادو تموانى توري**" **(ATT)**، بعد حوالي شهرين من سيطرة متمردي جبهة تحرير الأزواد على شمال مالي وإعلان انفصالهم عنها.

وقد جاء هذا الانقلاب في سياق تميز بحدوث انشقاقات داخل المؤسسة العسكرية في مالي، بعدما اتهم بعض القادة العسكريين الرئيس المالي بفشله في تسير ملف التمرد في شمال مالي، وعدم تمكن الجيش من فرض سيطرته على الأقاليم الشمالية، وكذلك بسبب نقص المعدات والأسلحة اللازمة لمواجهة المتمردين والجماعات المسلحة الأخرى، وانهيار معنويات الجنود وسخطهم على القيادة السياسية؛ كما أن هذا الانقلاب جاء بسبب فشل السلطة السياسية في نزع أسلحة شباب الطوارق الذين دخلوا من ليبيا إلى مالي عقب إنهيار نظام القذافي.[1]

2- انقلاب 18 أوت 2020 :

حدث هذا الانقلاب ضد الرئيس المالي "**إبراهيم أبو بكر كيتا**" على يد قائد الانقلاب "**أسيمي غويتا**" صبيحة يوم 18 أوت 2020. وجاء هذا الانقلاب بسبب انتشار الفساد وتورط الرئيس في صفقة شراء طائرة رئاسية ومعدات عسكرية بمبالغ مضخمة[2] ، كما أن تأزم الوضع الأمني في شمال مالي مع زيادة سيطرة الجماعات

[1]-سيكوبا سماكية،" الانقلاب العسكري في مالي و تبعاته الداخلية و خارجية"، منشور بتاريخ 05-04-2012 على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124514015220679.html ، تاريخ التصفح 07-08-2023 على الساعة 19:48 مساءً

[2] -Olusola Joshua at al., "Inelegant enforcement of anti-corruption laws and good governance: a persistent catalyst for coups d'etat and poverty in Africa", **Journal of Financial Crime**, vol. 32, N.1,(2023), pp. 1-17

المسلحة على 90 % من مساحة شمال مالي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان مالي، كلها أسباب عجلت في سقوط نظام "**إبراهيم أبو بكر كيتا**" وتعيين "**باه إن داوه**" رئيس حكومة مؤقتة.[1]

3- انقلاب 24 ماي 2021 :

و هو يعتبر بمثابة انقلاب داخل الانقلاب، فالضابط "**أسيمي غويتا**" الذي قاد انقلاب ضد الرئيس "**إبراهيم أبو بكر كيتا**"، هو نفس الضابط الذي قام يوم 24 ماي 2021 بانقلاب ضد رئيس الحكومة المؤقتة "**باه إن داو**"، بسبب قيام هذا الأخير بتعديلات حكومية تم إبعاد بعض الشخصيات المحسوبة على "**أسيمي غويتا**"، كما أن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في شمال مالي، أدى إلى زيادة سخط السكان على المؤسسة العسكرية.

غير أن الدراسة تعتقد بأن هذا الانقلاب كان نتيجة للتنافس الجيوسياسي بين فرنسا وروسيا، ورغبة ضباط المؤسسة العسكرية التحرر من التبعية الفرنسية وطرد تواجدها العسكري في مالي، خاصة أن قائد الانقلاب "**أسيمي غويتا**" قد تلقى تدريباته العسكرية في روسيا، ورغبته في حدوث تقارب بين مالي وروسيا، أي أن هذا الانقلاب جاء لتثبيت الشراكة الأمنية بين مالي وروسيا.[2]

كما ساهمت التغيرات غير الدستورية في مالي من انتشار عدوى الانقلابات إلى باقي بلدان منطقة الساحل، فقد عرفت **تشاد** انقلابا "**ناعمًا**" بعد سيطرة "**محمد ديبي الابن**" على مقاليد الحكم يوم 26 أفريل 2021 على إثر اغتيال والده الرئيس "**إدريس ديبي الأب**"[3]، وتعيين نفسه رئيسًا للمجلس العسكري لفترة انتقالية لمدة 18 شهرا.

كما شهدت **بوركينافاسو** أيضا انقلابين عسكريين، الأول كان في 24 أكتوبر 2022، عندما قام الضابط في الجيش البوركينابي، "**بول هنري سانداوغو داميبا**" **Paul-Henri Sandaogo Damiba** بعزل الرئيس "**روش مارك**

---

[1]- حمدي عبد الرحمان، **مرجع سابق**.

[2]- محمد صالح عمر،" انقلابات متتالية وأزمات سياسية.. أين تتجه الأوضاع في مالي؟"،منشور بتاريخ 30-05-2021 على الموقع https://urlz.fr/u3eo ، تاريخ التصفح 07-08-2023 على الساعة 20:11 مساء

[3]- بي.بي.سي ،" المجلس العسكري في تشاد يرفض التفاوض مع المتمردين "الخارجين عن القانون"، منشور بتاريخ 26 أفريل 2021 على الموقع https://www.bbc.com/arabic/world-56883142 ،تاريخ التصفح 07-08-2023 على الساعة 20:20 مساء

كريستيان كابوري" **Marc Christian Kaboré Roch** [1]، ثم جاء انقلاب آخر في أكتوبر 2022 من طرف ضابط شاب يُدعى "**إبراهيم تراوري**" الذي نصَّبَ نفسه رئيسًا لمجلس العسكري الحاكم لفترة الانتقالية.[2]

واستمرت موجة الانقلابات في منطقة الساحل لتمس بذلك **النيجر** التي شهدت في صائفة 2023 وتحديدا يوم 26 جويلية 2023، بانقلاب عسكري ضد الرئيس "**محمد بازوم**". جاء هذا الانقلاب على خلفية الفساد وسيطرة اللوبي الفرنسي على مفاصل الدولة في النيجر، واستغلال على مختلف ثرواتها خاصة "**اليورانيوم**" والذي تستغله فرنسا بنسبة **80%** لتوليد محطتها النووية للكهرباء.

إن النزاع في مالي وما أفرزه من اضطرابات سياسية وتغيرات غير دستورية، أثر على أداء المؤسسات السياسية والأمنية في القيام بمهامها المنوطة في مكافحة الإرهاب وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للنزاع في مالي على أمن دول جوار مالي

ساهم التدهور الأمني وهشاشة المؤسسات السياسية في مالي في انخفاض مؤشرات التنمية الاقتصادية في أغلب بلدان منطقة الساحل. وقد أدت النزاعات المسلحة بين التنظيمات المسلحة والسلطة السياسية في دول الساحل، إلى تعطيل المشاريع الاقتصادية خاصة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

ففي **شمال مالي** مثلا، توقف إنجاز "**طريق العابر للصحراء**" الذي يربط الجزائر بنيجيريا مرورا بمالي، حيث أن أغلب الدول الذي يمر عليها الطريق قد انتهت من أشغال الأشطر المخصصة لها، ماعدا مالي التي لم تستطع استكمال الجزء الرابط بينها وبين المنطقة الحدودية الجزائرية "تينزواتين" وهذا بسبب غياب الأمن وسيطرة الجماعات المسلحة على شمال مالي، مما جعل عمال المؤسسات المكلفة بإنجاز الطريق إلى توقيف الأشغال خوفًا من تعرضهم للقتل أو للخطف.

[1]- Congressional Research Service , “Burkina Faso”, Congresses, Washington (January 2022), p.1.

[2]– الإذاعة الجزائرية ،" بوركينافاسو..انقلاب عسكري واحتجاز الرئيس كابوري"، منشور بتاريخ 24 جانفي 2022 على الموقع https://news.radioalgerie.dz/ar/node/3943 ، تاريخ التصفح 07-08-2023 على الساعة 20:35 مساء.

وتعتقد الدراسة بأن ثنائية الأمن والتنمية هي ثنائية متلازمة في مقاربة الأمن القومي الموسع للجزائر، فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية بدون توفر أمن ولا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار بدون تحسين في مؤشرات التنمية البشرية.

كما شكل النزاع في مالي، فرصة مناسبة لقيام الأنظمة السياسية بزيادة النفقات العسكرية وتخصيص مبالغ كبيرة في الموازنة السنوية بحجة مواجهة التهديدات الأمنية مقارنة بالمبالغ المخصص للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يفتح الباب أمام زيادة انتشار الفساد وغياب الحوكمة في تسيير الموارد المالية.

ووفقا **لمعهد "ستوكهولم لأبحاث السلام"**، فإن مستوى الإنفاق العسكري في الدول الإفريقية شهد ارتفاعًا بنسبة **5%** سنة 2019 والتي بلغت **43 مليار دولار** مقارنة 2011[1]؛ حيث أن ثلاثة من خمسة بلدان أفريقية شهدت زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري خلال العقد الماضي: **مالي** مع زيادة قدرها(395%)، **النيجر**(288%) و**بوركينافاسو** (238%).[2]

بينما نسبة مساهمة الناتج الإجمالي الخام **(GDP) Gross Domestic Product** في مستوى الإنفاق العسكري لدول منطقة الساحل، فإن الدراسة وجدت ارتفاع في مستوى الإنفاق في **النيجر** من 0,9% إلى 1,6% من الناتج الإجمال الخام خلال الأعوام 2010-2015[3]، بينما في **بوركينافاسو** تراوحت النسبة بين 1,2% و1,6% من الناتج الإجمالي الخام[4] خلال الفترة نفسها؛ أما بالنسبة **لمالي** ، ظل الإنفاق العسكري يتراوح بين 1,4% و 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015.[5]

[1] -Agenzia Fides,“ Instability in the Sahel causes a sharp rise in military spending” ,Published on January 11st ,2022 on website: https://urlz.fr/ump6 ,retrieved in August 9th ,2023 at 14:06 PM
[2] -**Ibid**.
[3] - World Bank Group , “Military expenditure (% of GDP)”, published on website: https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=NE ,retrieved in August 28th ,2023 at 10:14 AM
[4] - **Ibid.**
[5] - **Ibid**.

كما أشارت تقارير لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام سنة 2022، بأن موازنة الدفاع لمجموع الساحل (G5) (بوركينافاسو، تشاد، مالي، موريتانيا والنيجر) بلغت ما بين 18% إلى 32% من ميزانية الحكومة على حساب التنمية والخدمات اجتماعية[1].

ويعتبر انتشار النزاعات المسلحة في المنطقة من بين أهم الأسباب الرئيسية لتراجع المحاصيل الزراعية التي تشكل النشاط الاقتصادي الرئيسي في تلك البلدان، حيث انخفض الإنتاج الزراعي في النيجر بنسبة 40%[2] وفي مالي بنسبة 15%[3] و 10%[4] في بوركينافاسو؛ هذا فضلا على أن النزاع في مالي وانتشار التهديدات الأمنية، أثر على تحقيق الأمن الغذائي في منطقة الساحل، إذ يعتمد أكثر من 80% من سكان تلك المناطق على الزراعة والرعي كمصدر رزق أساسي، غير أن انتشار الجماعات المسلحة وتدهور الأوضاع الأمنية، يؤدي بدفع سكان المحليين إلى مغادرة أرضهم وفرارهم إلى مناطق أخرى، مما يساهم في حدوث نقص في الغذاء. ففي مالي مثلا فقدت أكثر من 80% من الأراضي الصالحة للزراعة في أكثر من 100 قرية خاصة في مناطق "**ليبتاكو وجورما**"، نفس المشكل بالنسبة لبوركينافاسو أين فقدت أكثر من 90% من مساحتها الزراعية[5].

كما أن النزاع فيس مالي لم يوثر على الجانب الاقتصادي للدول منطقة الساحل فقط ، بل كانت له تداعيات كبيرة على الجانب **الاجتماعي والإنساني** لسكان تلك المنطقة؛ وقد أشار برنامج **غذاء العالمي التابع للأمم المتحدة**، بأن **مالي، النيجر وبوركينافاسو** من أكثر الدول تضررًا بأزمة الغذاء العالمي خاصة مع نهاية 2019 وبداية 2022، إذ يعاني حوالي 20 % من سكان شمال بوركينافاسو من سوء التغذية[6]، كما أثرت الصراعات

---

[1] - Sherillyn Raga, Alberto Lemma and Jodie Keane, "The Sahel Conflict: economic & security spillovers on West Africa", research paper, **ODI** ,(April 2023), P22 , downloaded from https://cdn.odi.org/media/documents/Final_Sahel_spillover_effects_to_other_WA_countries_17Apr23.pdf

[2]– اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، "منطقة الساحل :أزمة غذائية بين نزاع يؤججها و فترات عجاف تفاقمها"، منشور بتاريخ 12-05-2022 على الموقع https://shorturl.at/clEN8 ،تاريخ التصفح 09-08-2023 على الساعة 16:36 مساء

[3] - Sherillyn Raga , **Op.cit.**p.23

[4]- اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، **مرجع سابق**.

[5]- **المرجع نفسه**.

[6]–العربي الجديد ،"الأمم المتحدة تتوقّع بلوغ الجوع في غرب ووسط أفريقيا أعلى مستوياته"،منشور بتاريخ 16-12-2022 على الموقع https://urlz.fr/u3eD ، تاريخ التصفح 10-08-2023 على الساعة 13:35 ظهرا.

الموجودة في المنطقة على النمو الاقتصادي لتلك الدول؛ حيث سجلت سنة 2022 انخفاضا في النمو الاقتصادي لدول جنوب الصحراء بنسبة 3 %.[1]

خريطة توضح أزمة الأمن الغذائي في منطقة الساحل لسنة 2012

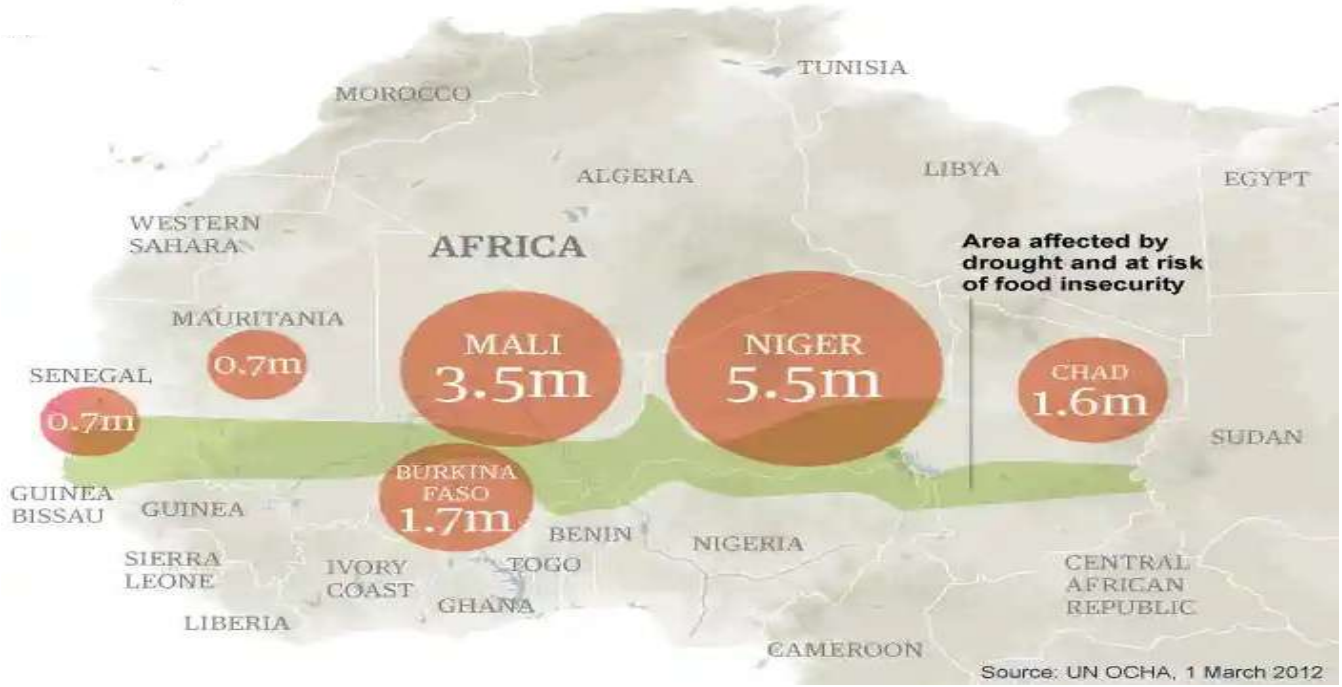

خريطة رقم (21)

مصدر الخريطة : https://www.theguardian.com/global-development/graphic/2012/mar/09/sahel-food-crisis-map

تُوضح هذه الخريطة، أزمة الغذاء في دول منطقة الساحل، حيث تشير إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية قد بلغ حوالي **13 مليون شخص**، حسب إحصائيات مارس 2012 التي قدمها مكتب التنسيق للشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة؛ كما يُلاحظ في الخريطة أن أزمة الغذاء ترتكز في مثلث مالي، نيجر وبوركينافاسو، والتي تعتبر قوس الأزمات ذو الأبعاد المتعددة.

[1]–**المرجع نفسه.**

رسم بياني يُوضح تطور عدد سكان الذين يعانون من نقص التغذية لدول منطقة الساحل (2014-2022)

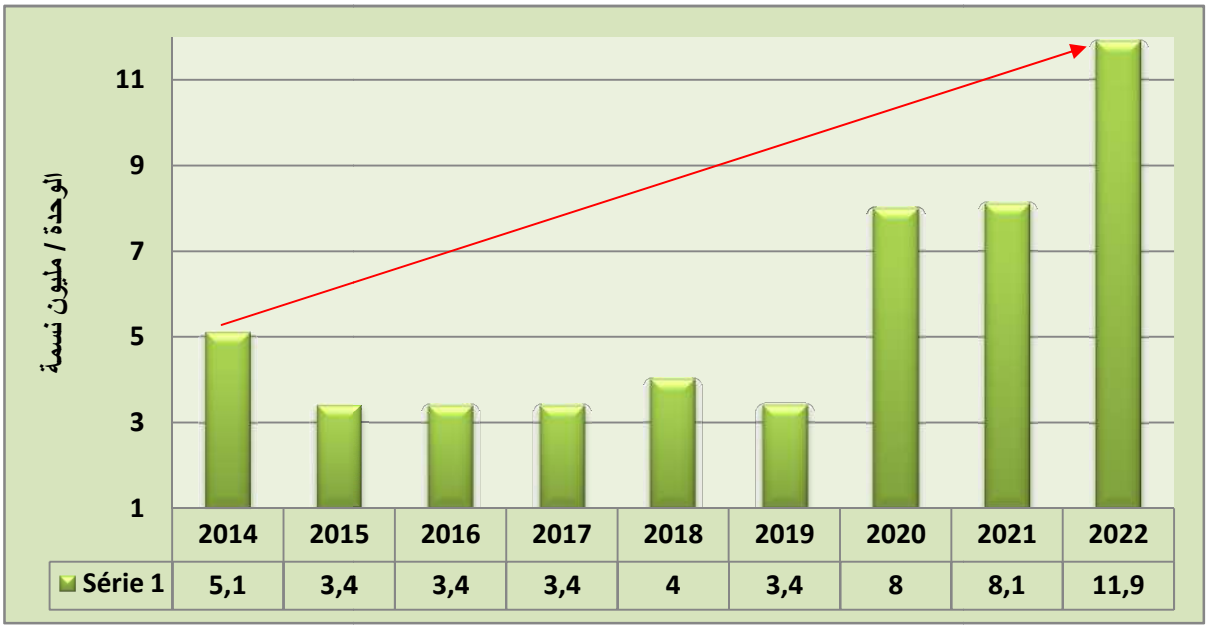

رسم بياني رقم (18) من إعدادا الباحث.

المصدر: https://www.alliance-sahel.org/en/actualites/food-crisis-sahel/

إن وتيرة عدد السكان دول منطقة الساحل الذين يعانون من أزمة غذاء حادة حسب الرسم البياني، في تزايد مستمر وبوتيرة سريعة، وهذا ما يدعو إلى دق نقوس الخطر من قبل المجتمع الدولي بأن المنطقة ستكون على حافة المجاعة إذا استمر منحى أزمة الغذاء بالتصاعد.

كذلك من بين التداعيات الاجتماعية التي خلفه النزاع في مالي على دول منطقة الساحل والدول المجاورة لها، هي أزمة اللاجئين، إذ انتقل العديد من سكان شمال مالي إلى كل من النيجر والجزائر، هروبا من الاضطرابات الأمنية و الحرب الدائرة بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المختلفة.

إذ يوجد في منطقة الساحل حوالي 2.5 مليون نازح داخلي، وأكثر من 900 ألف لاجئ وطالب للجوء، وما يقارب من 700 ألف عائد بحاجة إلى المساعدة؛ ففي سبتمبر 2020 أحصت مالي حوالي 49 ألف لاجئ من مواطنيها

دخلوا إلى النيجر وبوركينافاسو، وهذه البلدان تعاني أصلا من أزمات إنسانية معقدة[1]، كما هو موضوع في الرسم البياني رقم (19)

رسم بياني يوضح عدد اللاجئين في دول منطقة الساحل – سنة 2021/ مليون نسمة

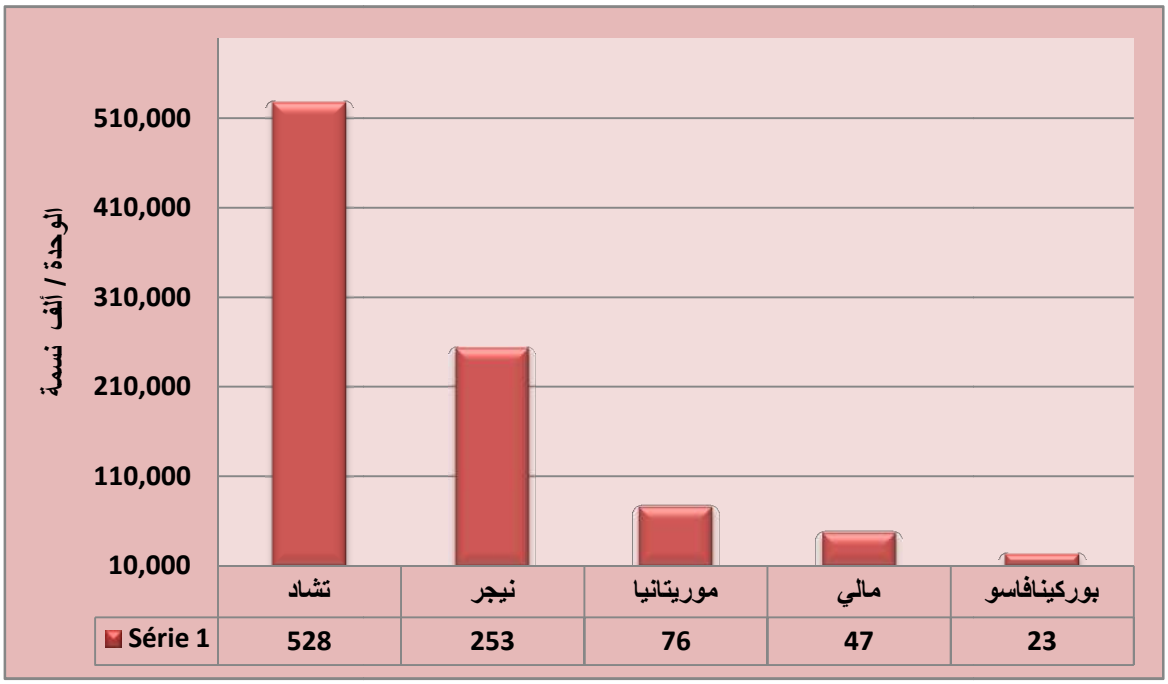

رسم بياني رقم(19)، من إعداد الباحث

المصدر: https://www.unhcr.org/ar/61e174da4

[1] -Lars Kamer ,"Number of refugees and asylum seekers in central Sahel as of 2021, by country", published on November 10th ,2022 on website https://www.statista.com/statistics/1237231/refugees-and-asylum-seekers-in-the-sahel/ ,retrieved in August 11th ,2023 at 20:45 PM

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في الفصل الثاني من الدراسة، يُستنتج ما يلي:

أن النزاع في مالي هو نزاع متعدد الأبعاد تتداخل فيه الأسباب التاريخية والهوياتية والسياسية والاقتصادية، كما إن الاستعمار الفرنسي يتحمل المسؤولية التاريخية لما آلت إليه مالي ومنطقة الساحل من مختلف الأزمات خاصة تلك التي تتعلق بالمسائل الهوياتية، عبر تقسيمه للحدود دون مراعاة للخصوصية الثقافية ولا العرقية ولا للانتماءات القبلية للمجتمع.

إضافة إلى ذلك فإن الموقع الجيواستراتيجي لمالي ساهم بتواجد عدة فواعل كبرى، مما زاد من تعقيد حل النزاع هناك. وقد خلصت الدراسة أيضا في هذا الفصل بأن النزاع في مالي أدى إلى انتشار تهديدات أمنية جديدة أثرت على الأمن القومي للدول المجاورة بما فيهم الجزائر.

ويبدو أن حركة الأزواد التي تعد الطرف الرئيسي في النزاع في مالي، قد ساهمت بطريقة غير مباشرة في تغلغل الجماعات المسلحة الأخرى العابرة للحدود وانتشارها في منطقة الساحل، وهذا عبر تحالف بعضها مع الجماعات المسلحة على غرار جماعة أنصار الدين الأزوادية بقيادة إياد أغ غالي.

الفصل الثالث

تسعى الجزائر جاهدة منذ استقلالها للعب دور فعال في تسوية مختلف النزاعات الإقليمية والدولية، حيث ساهمت في تسوية النزاع الحدودي بين العراق وإيران، كما لعبت دور الوسيط في تحرير الرهائن الأمريكيين في سفارة أمريكا بطهران، هذا فضلا على دورها البارز في إنهاء النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا.

ويرجع اهتمام صناع القرار الجزائريين بضرورة تسوية النزاعات الدولتية أو الداخلية، وفق آليات دبلوماسية، إلى مبادئ سياستها الخارجية الثابتة حول تسوية النزاعات بالطرق السلمية لاسيما في محيطها الجيوسياسي؛ حيث أدرك صانع القرار الجزائر بأهمية ما يحدث في مالي من نزاع داخلي وما يخلفه من تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية خطيرة، ليس على مالي فحسب وإنما على منطقة الساحل ككل مما يهدد الأمن الجزائري.

واستنادًا إلى ذلك فإن الدراسة ستحاول في هذا الفصل توضيح أهم الدوافع الجيوسياسية والأمنية، التي جعلت صانع القرار الجزائري يكرس جهوده الدبلوماسية لحل النزاع في مالي، كما ستسلط الضوء على السياق التاريخي للوساطة الجزائرية في حل النزاع في مالي منذ سنة 1991 إلى غاية 2006، بعدها ستحلّل حيثيات توقيع أطراف النزاع في مالي على اتفاق السلم والمصالحة أو ما يعرف "**بمسار الجزائر**" في مارس 2015.

المبحث الأول: دوافع الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي

تعمل السياسة الخارجية الجزائرية على التفاعل مع مختلف القضايا الجيوسياسية التي تحدث على مستوى فضائها الإقليمي، فالجزائر تتحرك من خلال بعدها المغاربي والمتوسطي والإفريقي. ويأتي التحرك الدبلوماسي الجزائري لحل النزاع في مالي، على خلفية التزاماتها الأخلاقية ومبادئها الثابتة في سياستها الخارجية، وكذا استنادًا لاعتبارات مرتبطة بالمصلحة العليا لأمنها القومي. وعلى هذا الأساس فإن تدخل الجزائر **دبلوماسيًا** لتسوية النزاع الداخلي في مالي، يقف وراءه مجموعة من الدوافع، والتي يمكن تحديدها في دوافع جيوسياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

المطلب الأول: الدوافع الجيوسياسية للوساطة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي

تتحرك السياسة الخارجية الجزائرية وفق متغيرات مختلفة، تحدد مدى اهتمام صانع القرار بهذه القضية عن غيرها من القضايا، فالعوامل الجيوسياسية تعتبر من بين المتغيرات المهمة التي تؤثر في صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، بمعنى أن الجزائر تتعاطى بشكل كبير مع المسائل التي تربطها بشكل كبير بمحيطها الجغرافي.

فالجغرافيا السياسية تؤثر على ديناميكية ونشاط السياسة الخارجية لدولة ما، فما يحدث في دولة من اضطرابات سياسية وعدم استقرار أمني، يؤثر بالضرورة على الأمن القومي للدولة التي تربطها حدود جغرافية معها. وهنا يمكن إسقاطه على الجزائر وطريقة تعاطيها مع ملف النزاع في مالي، فالجزائر ترتبط مع مالي حدود سياسية تبلغ حوالي 1356 كم[1]، هذه الحدود الشاسعة تؤثر بشكل أو بآخر على الجزائر، خاصة أن المنطقة التي تشهد النزاع في شمال مالي، هي منطقة تماس حدودي مع الجنوب الجزائري، وبالتالي أي اضطراب أمني في تلك المنطقة يؤثر على أمن واستقرار الجزائر.

يبدو أن التحرك الجزائري منذ بداية التمرد الثاني التي قامت بحركة الأزواد ضد الحكومة المركزية في مالي سنة 1990، هو تحرك فرضته جغرافية المنطقة القريبة من الجزائر، فإذ لم تتدخل الجزائر دبلوماسيا لتسوية النزاع في تلك المنطقة، فإن أمنها يصبح مهددا كنتيجة حتمية لما يُخَلِفُهُ من تداعيات أمنية وإقليمية على دول الجوار، كما

[1]- ياسين بودهان، "تحديات بفتح الجزائر حدودها مع مالي"، منشور بتاريخ 12-07-2013 على الموقع https://urlz.fr/sg6W ، تاريخ التصفح 01-09-2023 على الساعة 11:04 صباحا.

أنها قريبة جغرافيا من بؤرة التوتر مما يجعلها عرضة لمختلف مواجهة التهديدات الجديدة المختلفة **(الجماعات المسلحة المسلحة، شبكات الجريمة العابرة للحدود، الهجرة غير الشرعية...إلخ)**، على عكس باقي الدول البعيدة جغرافيا عن مالي.

يمكن أن يتم تحديد قيمة القرار المتعلق بمسائل السياسة الخارجية لدولة ما على أساس مدى وعي صانع القرار بقدراته الوطنية التي يتميز بها سواءً من الناحية الجغرافية أو الاقتصادية أو العسكرية أو حتى على مستوى المكانة الدولية. فقيادة الجزائر لعملية الوساطة الدولية بين طرفي النزاع في مالي هو من أجل أمن حدودها أولاً، وتعزيز تواجد سياستها الخارجية على الساحة الإفريقية، ولعب أدوار متقدمة كفاعل أساسي في التعاطي مع القضايا الجيو–السياسية والجيو–أمنية ثانيًا.

وتأتي رغبة الجزائر في تسوية ملف النزاع في مالي، على خلفية رغبة صانع القرار في استرجاع المكانة ولعب الدور، بعد تراجع سياستها الخارجية التي فرضتها **أولا:** الأزمة الأمنية خلال تسعينيات القرن الماضي، و **ثانيا** مرض الرئيس الراحل "**عبد العزيز بوتفليقة**" بداية سنة 2013. لذلك حاولت الجزائر استدراك تأخرها عبر تدخلها دبلوماسيا لحل النزاع بين حركة تحرير الأزواد في شمال مالي، والحكومة المركزية في الجنوب.

كما تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى قطع الطريق أمام التواجد الأجنبي في مالي ومنطقة الساحل ككل، من خلال تأكيدها في مختلف مشاركاتها في قمم الإتحاد الإفريقي أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالرفض التام لأي تدخل أجنبي في السياسة الداخلية لمالي، وأن تسوية النزاع يكون من خلال الحواري الداخلي " **مالي–مالي**"؛ لذلك فإن صنَّاع القرار في الجزائر منذ رعايتهم لاتفاقيات تسوية النزاع سواء من خلال اتفاقيتي 1991–2006 أو من خلال اتفاقية السلم والمصالحة 2015، كانوا يهدفون من ورائها إلى تعزيز تواجدهم الجيوسياسي في منطقة الساحل.

كما أن الدوافع الجيوسياسية للجزائر في تسوية النزاع في مالي، تقف ورائها متغيرات القرب الجغرافي وزيادة الصراع الدولي وما له من تداعيات أمنية وإنسانية على الصعيد الإقليمي والدولي؛ لذلك حاولت الجزائر عبر دبلوماسية القمم التأكيد على مقاربتها بأن استقرار مالي من استقرار الجزائر، وأن الجزائر ترفض أي مبادرات لتسوية في مالي دون إشراكها، لاعتبارات جغرافية وإثنية تربط بين جنوب الجزائر وشمال مالي.

حيث أراد المغرب أن يستمر في توسيع نفوذه في غرب إفريقيا بدعم فرنسي له، فقد استغل الطرف المغربي غياب الجزائر على الساحة الإفريقية "دبلوماسيا" بداية من مرض الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة سنة 2013، لذلك رأت أنها قادرة على إدارة النزاع في مالي و التدخل بكل الوسائل لكي تكون المغرب فاعل مهم في تسوية النزاع ، خاصة مع طرحه لمبادرة منح حكم ذاتي لسكان شمال مالي[1].

فطالما كانت الجزائر تتهم المغرب باستخدام عائدات بيع المخدرات في إنجاز مشاريع اقتصادية في مالي ودول غرب إفريقيا، وهذا ما يعارض سياسة الجزائر في محاربة تبيض الأموال في القارة الإفريقية.[2] كما ترفض الجزائر إدعاءات المغرب بأن مالي ومنطقة الساحل ككل تعتبر "الحديقة الخلفية" للجزائر، إذ يُنظر إلى تصرفات المغرب في تدريب الأئمة الماليين في مساجدها في فاس ودار البيضاء، ومحاولة الوساطة بين السلطة والانفصاليين في شمال مالي، ودعم التدخل الفرنسي في مالي وفي منطقة الساحل؛ على أنها عوامل تؤثر سلبًا على نفوذ الجزائر في منطقة الساحل.[3]

فالتنافس بين الجارتين(الجزائر والمغرب) على تسوية النزاع وتعزيز نفوذهما في مالي، له ما يؤكده على أرض الواقع. فزيادة اهتمام المغرب بمالي هو من أجل مزاحمة الجزائر في المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية، حيث قامت المغرب سنة 2022 بتدشين مستشفى محمد السادس في العاصمة المالية "بماكو"، و محاول توسطها بين مالي و منظمة الإيكواس لرفع العقوبات الاقتصادية عليها، على خلفية الانقلاب العسكري التي قام به "**عاصيمي غويتا**" على رئيس الحكومة الانتقالية "باه إن داو" سنة 2021؛ كما كان التواجد المغربي في مالي واضح من خلال اعتماد على الدبلوماسية الدينية والدبلوماسية الإنسانية[4].

---

[1]– محمد معروف، "أزمة مالي.. بوّابة المغرب للعودة إلى الإتحاد الإفريقي؟"، منشور بتاريخ 12 فيفري 2013 على الموقع : https://urlz.fr/ufQZ ، تاريخ التصفح: 11-03-2025 على الساعة 09:52 صباحا.

[2]–سيدي ولد عبد المالك، "التنافس الجزائري المغربي بأفريقيا... الأسباب والتجليات"، منشور بتاريخ 30-10-2017 على الموقع https://urlz.fr/sg7d ، تاريخ التصفح 06-07-2023 على الساعة 12:32 ظهرا.

[3]-Mursel Bayram, "Geopolitical Motivations' behind Algerian-Moroccan Rivalry", Published in August 26th ,2021 ,on website: https://www.orsam.org.tr/en/geopolitical-motivatiins-behind-algerian-moroccan-rivalry/ , retrieved in 06-09-2023 at 13:04 PM

[4]–حمدي بشير، "دبلوماسية نشطة: لماذا يسعى المغرب إلى تعزيز نفوذه السياسي في مالي؟"، منشور بتاريخ 19-07-2022 على الموقع https://urlz.fr/sg7B ، تاريخ التصفح في 06-09-2023 على الساعة 18:38 مساء

ويأتي اهتمام دوائر صناع القرار في المغرب بمالي، في سياق جهودها الحثيثة للحصول على دعم بماكو ومنطقة الساحل ككتلة تصويتية في الإتحاد الإفريقي في مسألة سيادة المغرب على الصحراء الغربية.

إلا أن صانع القرار الجزائري يسعى إلى استخدام كل مقومات القوة الدبلوماسية والاقتصادية والجغرافية والثقافية، من أجل وقف توسع النفوذ المغربي في مالي، خاصة بعد تطبيعه مع "الكيان الصهيوني"، وإمكانية استخدامه لسياسة الابتزاز و دفع الرشاوى لسياسيين في مالي، تستهدف تحجيم الدور الجزائري في تسوية النزاع. لذلك فإن هاجس صانع القرار في الجزائر هو جر مالي نحو دعم السياسات المغربية في إفريقيا خاصة تلك المتعلقة بمغربية الصحراء الغربية ، أو دعم تغلغل الصهيوني في القارة الإفريقية، لذلك فإن الجزائر ترمي بثقلها دبلوماسيًا واقتصاديًا، من أجل جعل مالي دولة تتمتع بالأمن والاستقرار ووحدة أراضيه.

وعلى هذا الأساس تسعى الجزائر إلى تعزيز علاقاتها مع دول الساحل عبر إقامة تكتلات وتحالفات ذات طابع أمني لمواجهة مختلف التحديات الأمنية، خاصة بعد انسحاب فرنسا من مالي، وقيام قادة السلطة الانتقالية في بعقد اتفاقيات أمنية مع روسيا عن طريق مجموعة " فاغنر" للقيام بمهام متعلقة بمطاردة الجماعات المسلحة.

وحسب اعتقاد الدراسة، فإن الجزائر تحاول من خلال وساطتها الدبلوماسية في مالي إلى تثمين مبدأ عدم التدخل الأجنبي العسكري في مالي وهذا من أجل قطع الطريق أمام قيام قواعد عسكرية أجنبية في شمال مالي القريب من الحدود الجنوبية للجزائر.

ويمكن القول بأن موقف السياسة الخارجية الجزائرية إزاء تدشين قواعد عسكرية على أراضيها، هو موقف ثابت برفض أي محاولات أو استمالة من قبل بعض القوى الدولية إلى إقامة قواعد عسكرية على أراضيها، لأنه يمثل في عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية على أنه تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول، وهذا ما يتعارض مع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية منذ استقلالها.

ويبدو أن هواجس الجزائر إزاء قيام فرنسا لقواعد عسكرية في دول منطقة الساحل خاصة في الدول الجوار للجزائر الجغرافي مع الجزائر لاسيما مالي والنيجر له ما يبرره، فالتواجد الأجنبي في تلك البلدان سيؤدي إلى زيادة التعقيدات الأمنية وعدم استقرارها، وبالتالي زيادة انتشار الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة العابرة للحدود، هذا فضلا على أن تلك القواعد العسكرية الأجنبية، تَستَغلُ تواجدها في مالي من أجل زيادة استنزاف ثرواتها وتدعيم شركاتها الأجنبية تحت غطاء الاستثمار، بينما هو في الأساس وجه من أوجه الاستعمار الحديث.

وبالتالي فإن الجزائر لن تتخل عن مالي في تسوية الأزمة وإنهاء النزاع، باعتبار أن الجزائر أصبحت تتعامل مع القضايا الإفريقية بنوع من براغماتية، لكنها ليست تلك التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، أو تجعلها تابعة لها، وإنما براغماتية متبادلة قائمة على مبدأ رابح–رابح.

فالتدخل الجزائري في المشهد المالي عن طريق الوساطة الدبلوماسية، لم تحركه فقط الدوافع الجيوسياسية التي ذُكِرَت سابقًا، وإنما هناك تحديات أمنية فرضت على صانع القرار الجزائري في تفعيل مهامه التقليدية في فض النزاعات الإقليمية.

المطلب الثاني: الدوافع الجيو–الأمنية للوساطة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي

تعتبر المتغيرات الأمنية في السياسة الخارجية لأي دولة، من بين أهم العناصر التي تدفع صانع القرار باتخاذ قرارات مناسبة تتماشى مع المصلحة القومية لبلده، سواء كانت تلك القرارات تؤخذ على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد القاري. كما أن السياسة الخارجية لمختلف الوحدات السياسية، تتغير حسب الظروف والسياقات العالمية التي تجعلها تتبنى سلوكا في بعض الأحيان تكون مغايرة لمبادئها الثابتة، ولعل الظروف الأمنية تجعل من صانع القرار أن يعيد ترتيب أولويات سياسته الخارجية، خاصة إذا كان أمنه القومي مهددا من قبل بعض الفواعل غير الدولتية.

فالبعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية مرتبط ارتباطًا وثيقًا بها، بل هو الذي يحركها في بعض المسائل الجيوسياسية ذات الارتباط الجغرافي، وهو أيضًا جاء نتاجًا لواقعها الداخلي في فترات معينة.

فالتجارب التاريخية في العديد من القضايا الدولية، تجعل من الدول تتهافت نحو تعزيز قدراتها العسكرية للحفاظ على مكتسباتها الأمنية؛ فالجزائر مثلاً غالبا ما تتجه نحو اتخاذ قرارات ذات بعد أمني في سياستها الخارجية، خاصة إذا تعلق الأمر بوجود أزمات ونزعات أمنية في جوارها الجغرافي مثل ما حدث في ليبيا سنة 2011 ومالي سنة 2012.

ويبدو أن الدوافع الأمنية التي جعلت صانع القرار الجزائري يؤكد على ضرورة حل النزاع في مالي، يمكن للدراسة تحديدها في النقاط التالية:

1- التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة المهددة للأمن القومي الجزائري:

عملت الجزائر على استخدام كل إمكانياتها العسكرية واللوجيستية من أجل تدعيم حدودها الجنوبية مع كل الدول التي تشهد اضطرابات أمنية خاصة مع مالي وليبيا، وهذا من أجل التصدي لمختلف التهديدات الأمنية الجديدة، كالجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تنشط بالتحديد في مجال تجارة المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية.

يتأثر الأمن القومي الجزائري بما يجري في محيطه الجيوسياسي من تغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية، ولعل أهم التغيرات تلك التي تهدد أمن واستقرار الجزائر خاصة مع انتشار الواسع للجماعات المسلحة التي استغلت الفوضى الأمنية التي تعيشها مالي منذ 2012، وعجز السلطة المركزية على ضبط حدودها مع الجزائر؛ ما جعل الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة تشكلان مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري في حدوده الجنوبية.

وعلى هذا الأساس، أعلنت الجزائر عن انتهاج مقاربة متعددة الأبعاد لتسوية النزاع في مالي تقوم على الأمن والسلم والتنمية، وجاءت هذه المقاربة في سياق استغلال بعض القوى الأجنبية للأزمة في شمال مالي، لشرعنة تواجدها عسكريا في المنطقة مثل ما قامت به فرنسا، عندما أطلقت عملياتها العسكرية **(سرفال، برخان ثم تكوبا)** في شمال مالي[1]، مما فتح الباب أمام استغلال الجماعات المسلحة تواجدها في شمال مالي للحفاظ على مصالحها؛ وهذا ما أكده رئيس حكومة مالي الانتقالية **"شوغويل مايغا" Choguel Kokalla Maïga** سنة **2021**، بأن فرنسا قد سهلت تسلل العناصر الإرهابية من ليبيا نحو مالي[2]، كما أنها تدعم تواجد تلك التنظيمات لكي تتحصل على موافقة دولية للتدخل عسكري في مالي، وبالتالي عودة نفوذها في منطقة الساحل عبر بوابة مالي.

فتأكيد الجزائر على ضرورة توحيد الجهود الدولية لمساعدة دول الساحل في التصدي للجماعات المسلحة، نابع من يقينها التام، بأن استمرار نشاط التنظيمات المسلحة غير الرسمية في مالي وفي منطقة الساحل ككل، سيؤدي

---

[1]- ياسين بودهان، **مرجع سابق**.

[2]- الشرق الأوسط ،"مالي تتهم فرنسا بدعم وتسليح جماعات إرهابية في الساحل"، منشور بتاريخ 17-08-2022 على الموقع https://urlz.fr/sg7G ، تاريخ التصفح 14-09-2023 على الساعة 15:30 مساء

إلى زعزعة أمن واستقرار الأمن القومي للجزائر. فقد عانت الجزائر من الانفلات الأمني التي شهدته مالي منذ التمرد الرابع الذي حدث سنة 2012، عندما قامت مجموعة من التنظيمات المسلحة متعددة الجنسيات المتواجدة في شمال مالي، إلى التسلل نحو الحدود الجنوبية للجزائر لقيام بهجمات مسلحة، حيث تبنت عناصر من كتيبة الملثمين هجوما مسلحا على مركب " **تغنتورين**" لإنتاج الغاز الطبيعي بولاية إليزي.

ويبدو أن سعي الجزائر للتوصل إلى تسوية نهائية في مالي، كان يرمي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ما يقطع الطريق أمام زيادة انتشار الجماعات المسلحة، فصانع القرار الجزائري أكد على فرضية مفادها، أنه كلما زادت الاضطرابات الأمنية في مالي، كلما زاد نشاط الجماعات المسلحة على طول الحدود الجنوبية للجزائر، خاصة أن أغلب تلك الجماعات المتمركزة في شمال مالي، لها تنسيق لوجيستي مع بعض الجماعات الأخرى التي تنشط في جنوب الجزائر، وعلى هذا الأساس كثفت قوات الجيش الجزائري من عمليات التمشيط لمتابعة عناصر الجماعات المسلحة في الولايات الجنوبية.

وقد اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات الوقائية لحماية نفسها من تداعيات النزاع في مالي، حيث عززت من قدراتها العسكرية على طول حدودها الجنوبية مع مالي، وزادت عدد مراكز التفتيش لتعقب حركة الجماعات غير النظامية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بل قامت بغلق حدودها مع مالي لتفادي أي تسلل من قبل الجماعات المسلحة أو الدخول الأسلحة المهربة من ليبيا ،لاستخدامها في عمليات تخريبية داخل التراب الجزائري.[1]

كما تمكنت قوات الجيش الوطني الشعبي في مارس 2016، من القضاء على أحد قادة كتيبة "**فتح المبين**" في ولاية الوادي جنوب شرقي الجزائر[2]، وتمكنت أيضًا من ضبط مخبأ سري لأسلحة خفيفة وقاذفات الهاون وصواريخ مضادة للطيران في المنطقة. غير أن استمرار بعض الهجمات المسلحة في الجنوب مثلما حدث سنة 2016، عندما قامت بعض العناصر المسلحة في مدينة عين صالح ، بالهجوم على مركب غاز تديره شركة سونطراك بالشراكة مع شركة " بريتش بتروليوم" **British Petroleum** و شركة ستاتويل النرويجية **Statoil** [3]؛ أدى

[1] -Anouar Boukharas, "The Paranoid Neighbor: Algeria and the Conflict in Mali", published in 22-10-212 on website : https://urlz.fr/umpA , retrieved in 25-09-2023 at 11:16 AM

[2] - Abdallah Brahimi, "Algeria's Military Makeover" ,published in 16-09-2023 on website https://carnegieendowment.org/sada/63373 , retrieved in September 16th ,2023 at 11:00 AM

[3] -**Ibid.**

ببعض دوائر صناعة القرار الغربية، إلى التشكيك في قدرة الجيش الوطني الشعبي على التصدي للجماعات المسلحة، وهو ما تستغله فرنسا في مالي لإطالة تواجدها.

وقد أدى النزاع في مالي الذي حدث عقب تمرد 2012 وما خلفه من أزمنية أمنية خطيرة، إلى تهديدات صريحة ضد أمن واستقرار الجزائر؛ حيث قامت جماعة مسلحة باختطاف سبعة (07) دبلوماسيين جزائريين في منطقة "**غاو**" شمال مالي في صائفة 2012. وقد شكلت هذه الحادثة تحديًا كبيرًا لوضع الجزائر كدولة ذات وزن إقليمي جيوستراتيجي في المنطقة.[1]

وفي أعقاب التحولات الديمقراطية العنيفة التي شهدتها البلاد العربية لاسيما في ليبيا، وما خلفتها من انتشار لتهديدات أمنية متعددة مست المصالح القومية لدول جوارها الجغرافي خاصة الجزائر، وامتدت آثارها لتمس كل من مالي والنيجر وتشاد[2]. فقد دفعت تلك التداعيات بصانع القرار الجزائري إلى التفكير في كيفية التصدي لنشاط شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والقضاء على أسباب تواجدها، كتسوية النزاعات بطرق سلمية في مالي ومنطقة الساحل ككل. باعتبار أنه كلما زادت النزاعات الداخلية في الدول، زادت التهديدات الأمنية الجديدة.

ففي عام 2016 مثلا تم تهريب ما يقدر بنحو 30 إلى 40 ألف مهاجر[3]، قدموا من جنوب الصحراء وغرب إفريقيا، حيث يتم استقبالهم في مالي والنيجر، بعدها يتم تهريبهم نحو الجزائر للوصول إلى أوروبا عبر البحر المتوسط. وتعتبر الهجرة غير الشرعية أيضا من بين التحديات الأمنية الصعبة التي تواجه صنَّاع القرار في الحوض الجنوب لبحر المتوسط ودول الإتحاد الأوروبي ككل.

كما يعد تهريب البشر "سوقًا ديناميكيًا" تزداد وتيرته بشكل كبير في الجزائر، والتي تعتبر الوجهة المفضلة لدى المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول منطقة الساحل وجنوب الصحراء للذهاب نحو إسبانيا وإيطاليا؛ ويرجع ذلك إلى قرب الجزائر من القارة الأوروبية، وشساعة مساحتها التي يصعب مراقبة تسلل المهاجرين غير

[1] - Laurence Aïda Ammour, Algeria's Role in the Sahalian Security Crisis, **International Journal of Security and Development,** Vol.2, N.28, (2013), pp. 1-11

[2] -Global Initiative Against Transnational , "The Changing Face of Organized Crime in the Sahel", published in May 06th ,2019 on website: https://globalinitiative.net/analysis/the-changing-face-of-organized-crime-in-the-sahel/ ,retrieved in September 19th ,2023 at 12:00 PM

[3] - Global Initiative Against Transnational Organized Crime , "Irregular migration and human smuggling networks in Mali", published in May 06th ,2019 on website: https://globalinitiative.net/analysis/irregular-migratiin-and-human-smuggling-networks-in-mali/, retrieved in September 19th ,2023 at 12:00 PM

الشرعيين، بالرغم من المجهودات التي تبذلها قوات الجيش الجزائري في تأمين الحدود لمحاربة شتى أنواع التهديدات.[1]

فلم تتوقفْ جهود الجزائر في القضاء على نشاط الهجرة السرية أو تهريب البشر، بل أنها كثف من جهودها الأمنية في القضاء على تهريب المخدرات والأسلحة، والتي تعتبر من أخطر التهديدات الأمنية الجديدة المنتشرة في مالي والمهدد للأمن القومي لدول الجوار؛ حيث تمكنت الجزائر في العديد من المناسبات من إحباط عمليات إدخال أسلحة من مالي إلى الحدود الجنوبية للجزائر، ففي شهر فيفري من سنة 2019، تمكنت قوات الجيش الجزائري من إحباط عمليات إدخال كميات متنوعة من الذخائر والأسلحة الخفيفة من كلاشينكوف وقذائف الهاون، تم ضبطها في ولاية تمنراست[2].

2-تعزيز الأمن الإقليمي لدول منطقة الساحل مع الجزائر:

أدرك صناع القرار في الجزائر منذ العقد الأول للألفية الثالثة، بأن أمن واستقرار الجزائر هو من امن واستقرار دول الجوار الجغرافي على مستوى الإقليمي، فأي تدهور في الأوضاع الأمنية والسياسية في دول جوار، قد يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري.

فقد لعبت الجزائر دورا محوريًا في استقرار وأمن منطقة الساحل، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، لذلك زاد اهتمام الجزائر بضرورة تحقيق أمن إقليمي في فضائها الجيوسياسي، سواء على المستوى المغاربي، المتوسطي أو الساحلي؛ وما سعي الجزائر لتسوية مختلف النزاعات في منطقة الساحل، راجع إلى حرصها الدائم على تأسيس إطار أمني إقليمي. وتعتبر الجزائر الداعم الرئيسي لمبادرة نواكشوط التي أطلقها الاتحاد الأفريقي في مارس 2013[3]، والذي يجمع إحدى عشرة دولة من دول المغرب العربي والساحل وغرب إفريقيا، وتهدف هذه المبادرة في تعزيز التعاون الأمني الإقليمي، الذي من شأنه القضاء على أسباب النزاعات والأزمات. كما أن هذا المركب الإقليمي سيساهم في التصدي لأي محاولات التواجد العسكري للقوى الأجنبية.

---

[1] - Global Organization Crime Index, "Algeria", Published on website https://ocindex.net/country/algeria ,retrieved in September,19th ,2023 at 16:02 PM

[2]-عبد الرزاق بن عبد الله، "الجزائر تضبط أسلحة قرب حدودها مع مالي"، منشور بتاريخ 26-02-2029 على الموقع : https://urlz.fr/sc27 ، تاريخ التصفح20-09-2023 على الساعة 16:00 مساء

[3] -**Ibid.** pp. 227–248

ولعل "**مجموعة الميدان**" التي تتشكل من **الجزائر، مالي، نيجر، تشاد وموريتانيا**، من بين أهم التكتلات الإقليمية المساهمة في تعزيز الأمن الإقليمي ومواجهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة.

فإن تعزيز الأمن الإقليمي بين الجزائر ودول منطقة الساحل، والعمل على رفع من مستوى التنسيق الأمني لمواجهة مختلف التحديات الأمنية، ومحاولة تأسيس نموذج فعال لترقية العلاقات التجارية وتفعيل منطقة التجارة الحرة بين الجزائر ودول الساحل لاسيما مالي والنيجر؛ كلها مساعي من أجل حماية الأمني الإقليمي للدول المشكلة له. لذلك تجد أن الجزائر دائم ما تستقبل العديد من المسؤولين من دول منطقة الساحل، من أجل تعزيز العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، في سبيل تحقيق تكتل إقليمي تنخرط فيه الجزائر مع دول مركز الساحل (مالي، نيجر، بوركينافاسو وموريتانيا)، من أجل تحقق مصالح الدول المنخرطة فيه وتعويض فشل تكتل الإتحاد المغاربي، الذي أصبح هيكلاً بدون روح.

ومن خلال ديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية وتوجهها نحو إفريقيا، أصبحت الجزائر أكثر جدية في التفكير نحو الانخراط والاندماج في تكتلات إقليمية، وربما حان الوقت لتفعيل فكرة التكتل الإقليمي بين شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.[1]

3- العمل على منع سيناريو سقوط الدولة في مالي :

ترفض الجزائر من خلال مبادئ سياستها الخارجية، اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في شمال مالي لحل النزاع، فقد أكدت مرارا بأن المقاربة العسكرية التي تنتهجها بعض القوى الأجنبية في فض النزاعات، لم تأت بثمارها، بل زادت من تعقيد الوضع الأمني في تلك الدول، مثلما حدث في ليبيا سنة 2011، عندما قامت فرنسا بدعم من حلف الناتو بالقيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق على ليبيا، مما أدى إلى انهيار الدولة وانتشار العديد من المليشيات والجماعات المسلحة المختلفة.

ومنذ اندلاع تمرد حركة تحرير الأزواد سنة 2012، وانهيار نظام القذافي، ودخول مختلف الأسلحة المهربة من مخازن ليبيا نحو دول الجوار، وانتشار مختلف التهديدات الأمنية اللاتماثلية؛ عمل المجتمع الدولي على التفكير

[1]- علي ياحي، " الجزائر تضع التكامل والاندماج الإقليميين في صلب اهتماماتها"، منشور بتاريخ 15-11-2021 على الموقع https://urlz.fr/sefg ، تاريخ التصفح 24-09-2023 على الساعة 14:53 ظهرا.

في الاتخاذ كل الإجراءات لإنهاء النزاع في مالي، حيث حذرت الجزائر من مغبة إعادة سيناريو ليبيا في مالي وتحويلها إلى "أفغانستان ثانية".

وعلى هذا الأساس، يؤكد صانع القرار الجزائري على ضرورة التسوية السلمية للنزاع ، من أجل توحيد الصف خدمة لوحدة مالي ومنع محاولات "أفغنة مالي"، بالتصدي للجماعات المسلحة وطردها من مالي؛ كل هذه الإجراءات ستؤثر بطبيعة الحالة على أمن واستقرار الجزائر، وبالتالي فإن الدوافع الأمنية التي تقف وراء رغبة الجزائر في التسوية السلمية للنزاع في مالي، هو تحقيق أمن واستقرار مالي ومنطقة الساحل ككل.

المطلب الثالث: الدوافع الجيواقتصادية للوساطة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي

تمثل الأهداف الاقتصادية إحدى أهم دوافع السياسة الخارجية الجزائرية التي ترسم طريق توجهها والتفاعل مع القضايا المختلفة. فصانع القرار الجزائري برغم من تمسكه بمبادئه الثابتة بدعم الشعوب المستضعفة والحركات التحررية، للإنعتاق من كل أشكال الاستعمار القديم والحديث، لكن لا يغفل الجانب الاقتصادي وأهميته، في ديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية.

ويبدو أن الدرس الذي تعلمته الجزائر خاصة في عهد الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، بأن أي قرار يخص بالسياسية الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا ، ينبغي أن تكون له عوائد اقتصادية بالدرجة الأولى. فقرار الجزائر بتصفية الديون في إفريقيا سنة 2013 والتي بلغت قيمتها آنذاك 902 مليون دولار تم تصفيتها لفائدة 14 دولة إفريقية، هو قرار يتماشى بشكل كبير مع مبادئ الدبلوماسية الإنسانية والتضامن مع الدول الفقيرة ، لكنه لم يعد لها بأي فائدة اقتصادية.

فالجزائر تحاول أن تكون واقعية في علاقاتها مع الدول الإفريقية عبر تعزيز العلاقات الاقتصادية معها، وأن سعي الجزائر لحل النزاع في مالي، سيمكنها من تحقيق استقرار أمني على الحدود وبالتالي إمكانية تطوير الشركات الاقتصادية والقيام بمختلف الاستثمارات في مالي وفي دول منطقة الساحل.

وتعتبر مالي من بين أهم دول منطقة الساحل التي تحتوي على ثروات باطنية مهمة، كالنفط والغاز والمعادن النفيسة كالذهب واليورانيوم. حيث يهيمن الذهب على قطاع الموارد الطبيعية في مالي، وتعد هذه الأخيرة رابع أكبر منتج للذهب في إفريقيا، حيث تمثل صادرات الذهب من بين أهم المداخيل الإستراتجية لاقتصاد مالي، فقد

شكل سنة 2021 نسبة 80% من صادراتها [1]، وبلغ إنتاجها له في ذات السنة حوالي 63,4 طن أي ما قيمته 3,4 مليار دولار.[2]

كما يعد قاطع التعدين في مالي، من بين أهم القطاعات التي تتنافس عليها الشركات الأجنبية، للحصول على امتياز الاستغلال والاستثمار فيها. غير أن هذا القطاع مهدد بالانهيار بسبب استمرار تدهور الأوضاع الأمنية الداخلية وتصاعد التهديدات الأمنية الجديدة، لذلك فإن الجزائر تسعى لقيادة مبادرة السلام في مالي، وتقديم نفسها على أنها فاعل مهم في أمن واستقرار مالي وفي منطقة الساحل ككل، وتوطيد الجزائر علاقاتها مع مالي، للحصول على استثمارات اقتصادية في شمال مالي الغني، خاصة أنَّ أغلب المناطق الغنية هي تلك المتواجد في الأقاليم الشمالية المتاخمة للحدود الجنوبية الجزائرية.

كما تسعى الجزائر إلى تعزيز علاقاتها التجارية مع مالي، التي تأثرت كثيرا بعد أزمة الأمنية التي شهدها البلد الساحلي مع بداية شهر جانفي 2012؛ حيث تراجعت نسبة المبادلات التجارية بينهما، بعد قرار الجزائر بغلق حدودها البرية مع مالي لدواعي أمنية. فقد كان حجم التجارة بين الجزائر ومالي والنيجر يتراوح مابين 350 و400 مليون دولار قبل اندلاع نزاع 2012، إذ كانت الشركات الجزائرية تصدر كل أنواع المنتجات الغذائية **كالتمر والعجائن والعصائر وكذا مواد البناء كالإسمنت والحديد** وغيرها من المنتجات، لتقوم نفس الشركات بإعادة الاستيراد من مالي والنيجر بعض المنتجات الحيوانية **كالأبقار والماعز وأغنام "سيداون"**. فكانت التجارة بين البلدين أكثر نشاطا وكان من المتوقع أن ترتفع التبادلات التجارية بينهما بنحو 600 مليون دولار، كما كانت هناك اتفاق ترقية مناطق الحرة للتبادل التجاري في منطقة تمنراست، غير أن نزاع 2012 أخلط جميع الأوراق.[3]

وتسعى الجزائر إلى ترقية تجارة المقايضة مع دول منطقة الساحل لاسيما مع مالي والنيجر، فبالرغم من أن رقم التعاملات التجارية عن طريق آلية المقايضة لا يزيد عن (01) مليون دولار، إلا أنه يساهم في تنويع المنتج المحلي وزيادة صادراتها نحو مالي، لتلبية احتياجات الأسواق المحلية في دول الساحل؛ لذا فإن هدف الجزائر من وراء تحقيق الاستقرار في شمال مالي، هو تعزيز المبادلات التجارية بين السكان المناطق الجنوبية للجزائر مع

[1]-International Trade Administration, " Mali – Mining", published in 08-08-2022 on website : https://www.trade.gov/country-commercial-guides/mali-mining , retrieved in August 23rd ,2023 at09:50 AM.

[2] -**Ibid.**

[3]- أحمد عزيز، "تجارة الجزائر مع مالي والنيجر تقاسي بسبب الأوضاع الأمنية"، منشور بتاريخ 23-10-2023 على الموقع https://urlz.fr/segk، تاريخ التصفح 27-09-2023 على الساعة 10:12 صباحا.

سكان شمال مالي، مما يساعد على امتصاص البطالة في صفوف سكان المناطق الحدودية لتلك البلدان، والمساهمة أيضًا في تحقيق حداً معينًا من التنمية المحلية في الأقاليم الشمالية لمالي، مما يؤدي إلى قطع الطريق أمام سعي الجماعات المسلحة في استقطاب شباب شمال مالي العاطل عن العمل للانضمام في صفوفها.

وترى الجزائر في منطقة الساحل منطقة استهلاكية بامتياز، تدفعها إلى زيادة تصدير منتجاتها الغذائية نحوها، مما يساعدها على الولوج إلى دول غرب وشرق إفريقيا عبر بوابة منطقة الساحل، وفرصة مناسبة لتعويض خسائرها الاقتصادية التي تسبب فيها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. كما أن الجزائر ترفض أن يتم ملئ فراغها في منطقة الساحل من قبل أطراف أجنبية أخرى[1]. فضلا على ذلك، تعتزم الجزائر على إنشاء ثلاثة (03) مناطق تجارة حرة مع كل من مالي، النيجر وموريتانيا، من أجل زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية نحو بلدان منطقة الساحل عبر ولاياتها الجنوبية خاصة **تمنراست، إليزي وأدرار**.[2]

إن تحقيق الجزائر لمصالحها الاقتصادية في منطقة الساحل والقارة الإفريقية ككل، لن يكون بالأمر الهين خاصة مع التوترات الأمنية التي تشهدها دول جوار، ومع تزايد تنافس القوى الكبرى على القارة الإفريقية على غرار التنافس الأمريكي، الصيني، الروسي، التركي و حتى "الكيان الصهيوني" دخل على خط التنافس في محاولة منه لاختراق دول منطقة الساحل.

فمن بين المشاريع الاقتصادية التي تريد الجزائر إنجازها في مالي، في مجال البنى التحية وفي قطاع الاتصالات، إذ أن هناك اتفاق مبدئي بين الحكومة الجزائرية ومالي بتزويدها لخدمات متعامل الهاتف النقال موبيليس، لتعويض المتعامل " أورانج" التي فسخت حكومة مالي عقدها معه سنة 2019 [3]، وهذا تنفيذا لالتزام الجزائر بمرافقة مالي من اجل إنجاح اتفاق السلم والمصالحة الموقع علية سنة 2015، وكذلك لتجسيد المقاربة الجزائرية الشاملة في حل النزاع في المالي.

---

[1]–علي ياحي، "تجارة المقايضة تروي ظمأ اقتصاديات الجزائر ودول الساحل"، منشور بتاريخ 25–08–2023 على الموقع https://urlz.fr/seJN ،تاريخ التصفح 29–09–2023 على الساعة 20:53 مساء.

[2]–عثمان لحياني، "الجزائر تعلن إنشاء 3 مناطق تجارة حرة مع دول الساحل"، منشور بتاريخ 12–جويلية2023 على الموقع https://urlz.fr/seKc ، تاريخ التصفح 30–09–2023 على الساعة 11:11 صباحا.

[3] -Télécom, "Mali : l'opérateur télécoms algérien Mobilis a obtenu un titre provisoire de licence télécoms globale", publié le 10-12-2019 au site web https://urlz.fr/seLz, consulté le 05-10-2023 à 10:37 AM.

كل هذه المشاريع ستمكن الجزائر من تدعيم خزينتها العمومية بمداخيل من العملة الصعبة، كما أنها سيكون لها حضور اقتصادي واضح في مالي وفي باقي بلدان الساحل، في إطار سياسة خارجية أكثر براغماتية، أين احتل البعد الاقتصادي أهمية قصوى في أجندتها نهاية سنة 2019.

كما تهدف الجزائر إلى تمويل بعض المشاريع الاقتصادية في الدول الإفريقية خاصة في منطقة الساحل عبر **الوكالة الدولية للتعاون والتضامن والتنمية**، فقد أكد الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" في معرض حديثه أمام اجتماع رؤساء دول الإتحاد الإفريقية في أديسا بابا " **إن الجزائر تتعهد للأخوة في مالي، بتقديم مساعدات اقتصادية لإنجاز مشاريع تنموية خاصة في الأقاليم الشمالية لمناطق كيدال وغاو، وكذا مساعدتهم في بناء المؤسسات التعليمية والصحية، وإطلاق برامج للتغذية السكانية**"[1] .

يُفهم من هذا الكلام بأن الجزائر دائما ما تلتزم بتعهداتها التي تقدمها للدول بصفة عامة، فما بالك بالدول التي تربطها مع الجزائر علاقات جغرافية وتاريخية وروابط ثقافية متداخلة، مثلما هو الحاصل مع مالي. يبدو أن الرئيس "تبون" أراد التأكيد من خلال كلمته هذه، على أن الجزائر لم ولن تتخلى على التزاماتها بمساعدة الغير، وأن الجزائر ستبذل كل جهودها الدبلوماسية واستغلال قدراتها الاقتصادية لتحقيق التنمية في مالي. كما أن الرئيس الجزائري أراد تمرير رسائل سياسية عبر كلمته، بأن الجزائر ترفض دعوات انفصال شمال مالي عن جنوبه، وأن المقاربة الوحيد لإنهاء النزاع في شمال مالي هي تلك التي تقوم على ثلاثية الأمن، الاستقرار والتنمية.

[1] -Hanna Saada , "Algerian aid for African countries," President Tebboune explains!", published on website https://dzair-tube.dz/en/algerian-aid-for-african-countries-president-tebboune-explains/ , retrieved in October 06th ,2023 at 18:27 PM.

المطلب الرابع: الدوافع الهوياتية والسوسيو- ثقافية للنزاع في مالي على أمن دول جوار مالي

ترتبط الجزائر مع دول جوار منطقة الساحل بروابط تاريخية، لكون كل دول المنطقة كانت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، كما أن لها وعاء ثقافي مشترك بحكم تواجد قبائل الطوارق في المناطق الحدودية لكل من الجزائر، مالي، نيجر وليبيا.

كانت منطقة شمال مالي عبر تاريخها تماس حضاري مع قبائل المنطقة المغاربية في الجنوب؛ وتميزت تلك المنطقة بحركية تجارية بين دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، وقد سيطروا التجار الجزائريون على منطقة شمال مالي بل زاد الترابط بين جنوب الجزائر وشمال مالي، عن طريق الزواج، إذ تصاهرت أسر من عشيرة طوارق الجزائر مع طوارق شمال مالي والنيجر، وأصبحت بذلك المناطق الجنوبية للجزائر على غرار تمنراست وإيليزي امتداد هوياتي مع طوارق شمال مالي خاصة كيدال وغاو.[1]

وإن الترابط الثقافي بين طوارق جنوب الجزائر مع طوارق شمال مالي، يجعل من صانع القرار الجزائري يفكر جيدًا في أي مبادرة يأخذها قد لا تكون في صالح حركة تحرير الأزواد الطوارق؛ لذلك يسعى النظام الجزائري إلى لعب دور مهم في استقرار المناطق الجنوبية الحدودية، خاصة تلك المتاخمة لمالي، أين يريد الحصول على تأييد طوارق الجنوب حول القرارات والمبادرات التي تأخذها الجزائر بخصوص إنهاء النزاع في مالي، كما أنه يراهن على أعيان الطوارق في تمنراست وإيليزي و إرسالهم كمبعوثين لأعيان طوارق في شمال مالي، من أجل إقناعهم بمبادرة الجزائر حول السلم والمصالحة بين حركة تحرير الأزواد والحكومة المركزية.

ويمثل طوارق الجزائر أحد المكونات الأساسية في التركيبة الديمغرافية، وفي معادل أمن واستقرار الجزائر، فطالما لعب طوارق الجزائر دورًا مهمًا في تاريخها، خاصة في مقاومته ضد المستعمر الفرنسي، عندما قاد الشيخ "**أمود آغ المختار**" مقاومته شعبية ضد محاولات المستعمر الفرنسي للتوسع على حساب صحراء الجزائر سنة 1881.[2]

وتعتقد الدراسة بأن الارتباط الهوياتي بين طوارق جنوب الجزائر وشمال مالي، يشكل متغيرًا أساسيًا يتأثر من خلاله كلا الدولتين، خاصة إذا كان الطوارق جزء من الحدث، مثلما هو الحال مع النزاع في مالي.

[1] - Judith Scheele, "Tribus, États et fraude : la région frontalière algéro-malienne", **Études rurales,** N. 148, (2019) , pp. 79–94

[2] -Glorious History, "Resistance of cheikh Amoud" , published in website https://gloriousalgeria.dz/En/Post/show/119/Resistance-of-cheikh-Amoud , retrieved on 06-10-2023 at 21:16 PM

فعندما اندلعت الاضطرابات الأمنية في مالي مع بداية جانفي 2012 وإعلان حركة تحرير الأزواد الطوارق الانفصال عنها، وأخرجت بيانًا إلى المجتمع الدولي مفاده أن حركة تحرير الأزواد تتطلع لأن تكون جزءا من المنتظم الدولي تحترم من خلاله سيادة الدول المجاورة وفقا لمواثيق الأمم المتحدة، وأنها مستعدة للدفاع عن شعبها من أي قوى أخرى سواء من القوات النظامية للجيش المالي أو قوى أجنبية.[1]

وقد كان رد فعل الجزائري إزاء هذا البيان هو الرفض التام لإعلان حركة الأزواد بالانفصال عن مالي، حيث أكدت الجزائر على وحدة و سلامة جميع تراب مالي. ويعد هذا الموقف سلوكًا طبيعيًا من قبل دولة لها حدود جغرافية مع مالي وأن الجبهة التي قامت بهذا التمرد هم من طوارق شمالي مالي، الذين لديهم علاقات مصاهرة وروابط الدم مع طوارق جنوب الجزائر. فالنظام الجزائري يخشى من انتقال عدوى الانفصال إلى جنوب الجزائر.

كما تسعى الجزائر إلى تعزيز التقارب مع طوارق شمال مالي من أجل كسب تعاطفهم وتأييدهم مع مختلف مبادرات السلام التي تقودها، وعلى هذا الأساس قامت السلطات الجزائرية بإرسال مساعدات غذائية وإعانات مالية لفائدة طوارق شمال مالي خاصة في **كيدال، غاو، تومبكتو وميناكا**؛ مما أعطى انطباعا جيدا وارتياح شيوخ طوارق الجزائر من هذه المساعدة الإنسانية الموجهة لأعمامهم وأخوالهم من طوارق شمال مالي.[2]

ومن خلال معاينة الخريطة الجيو–اثنية الخاصة بتوزيع طوارق بين الجزائر ودول منطقة الساحل، يمكن فهم توجه الدولة الجزائرية الساعي إلى تسوية نهائية للنزاع.

فإن رغبة الجزائر في التوسط بين أطراف النزاع وإحلال السلام في مالي إلى قطع طريق أمام أي محاولات لنشر الأفكار الانفصالية لطوارق جنوب الجزائر، خاصة بعد عملية اختطاف الرهائن في عين أميناس سنة 2013، أين كان أحد منفذي هذه عملية ، شخص يدعي "**لمين بن شنب**" ينحدر من الجنوب، وهو الذي أسس تنظيما يطلق عليه " **حركة أبناء الجنوب**" التي تطالب بانفصال الجنوب عن الجزائر[3] .

---

[1]–أحمد فرحات،" هل يفعلها الطوارق؟"، منشور بتاريخ 27–04–2012 على الموقع https://urlz.fr/seMi ، تاريخ التصفح 07–10–2023 على الساعة19:02 مساء.

[2]– عاطف قدادرة، "الجزائر على "خط النار" مع مالي... وتعيد التقارب مع الطوارق" ،منشور بتاريخ 16–01–2021 على الموقع https://urlz.fr/seMz ، تاريخ التصفح 07–10–2023 على الساعة 19:21 مساء.

[3]– منصف سليمي، "مخاوف جزائرية من "عدوى الأزواد" تصيب ولايات الجنوب" ،منشور بتاريخ 16–02–2013 على الموقع https://urlz.fr/seMM ، تاريخ التصفح 09–10–2023 على الساعة 10:38 صباحا.

وترى الدراسة، بأن ما حدث في مركب تغنتورين، كشف الهدف الحقيقي من ورائها وهي محاولة منفذيها إرسال رسالة إلى النظام الجزائري، بأن أوضاع سكان الجنوب ليست على ما يرام، وأن هناك من يطالب بالانفصال عن الجزائر.

ومن أجل تفادي تكرار سيناريو شمال مالي في جنوب الجزائر، قامت السلطات الجزائرية بإطلاق مشاريع تنموية، لإخراج المناطق الجنوبية التي يقطن فيها الطوارق والعرب، من مستنقع التهميش؛ لكن ما تقوم بها السلطات الجزائر من مشاريع تنموية في المناطق الجنوبية الحدودية ليس بالأمر الجديد، بل هو وليد سنوات سابقة من الأزمة الأمنية خلال التسعينيات، غير أن زيادة اهتمام صانع القرار بالتنمية في جنوب الصحراء، جاء في سياق الاضطرابات الأمنية التي شهدتها مالي، وإعلان فصائل الطوارق الأزوادية بالانفصال.

كما كان الهجوم المسلح الذي وقع في الحدود الجنوبية الجزائرية مع مالي، و الذي أسفر عن مقتل اثنين من جنود الجزائريين في حرس الحدود، والذي تبنته "**جبهة تحرير جنوب الجزائر**" كان بهدف نشر أفكار انفصالية بين أوساط الشباب في الجنوب ؛ غير أن هذه العملية جاءت فقط من أجل التشويش على صانع القرار الجزائري في مساعيه الرامية لحل النزاع في مالي، وأن ما قام به ذلك التنظيم يدخل في خانة العمل الإرهابي، والقيام بأدوار وظيفية لصالح قوى إستخباراتية أجنبية، وأن سكان طوارق الجزائر لديهم انتماء لجزائر واحدة.[1]

كل هذه المتغيرات الجيوالسياسية، دفعت صانع القرار للتفكير في كيفية احتواء الطوارق الجزائر وإشراكهم في مختلفة الحياة السياسية والاقتصادية، وتعيين بعض أعيانهم في مناصب حكومية.

من خلال هذا المبحث، يُستنتج بأن التحرك الدبلوماسي الجزائري لحل النزاع في مالي ، دفعته مجموعة من المتغيرات الجيوسياسية، والجيواقتصادية، والجيو– اثنية .هذه الدوافع جعلت صانع القرار الجزائري يفكر بصفة جدية في كيفية استخدام كل أدوات الضغط لدفع طرفي النزاع (حركة تحرير الأزواد الطوارق من جهة والحكومة المركزية من جهة أخرى)، إلى التوقيع على اتفاق شامل ينهي النزاع الدائر بينهما، والذي مر بعدة محطات تاريخية، سيتم استعراضها وتحليلها في المبحث الثاني.

[1]– علي ياحي، " من يحرك الانفصاليين في جنوب الجزائر؟"، منشور بتاريخ 25 مارس 2022 على الموقع https://urlz.fr/seNv ، تاريخ التصفح 09–10–2023 على الساعة 10:58 صباحا.

المبحث الثاني : مسار الوساطة الجزائرية لإنهاء النزاع في مالي

دأب صناع قرار السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، إلى رسم نهج تتميز به الجزائر عن غيرها من دول شمال إفريقيا وفي القارة الإفريقية ككل؛ نهجًا تكون فيه الجزائر رائدة لمبادرات الوساطة لحل مختلف النزاعات والأزمات في العالم.

ومن خلال تتبع مختلف الدراسات التي تناولت جهود الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات، فإنها تكاد تجتمع على أهمية الدور الجزائري كفاعل مهم في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وهذا عبر مجموعة من التجارب التاريخية التي خاضتها الدبلوماسية الجزائر في حل مختلف الأزمات والنزاعات في شتى القارات.

ففي قارة آسيا مثلا، كان للدبلوماسية الجزائرية حضورًا فعالا في حل بعض الأزمات التي حدث في منطقة الشرق الأوسط ، مثل النزاع الحدودي الذي كان بين العراق وإيران حول منطقة **شط العرب**، أين تمكن الرئيس الجزائري الراحل "**هواري بومدين**"، من إقناع طرفي النزاعي الرئيس العراقي" **صدام حسين**" ونظيره الإيراني" **محمد رضا شاه بهلوي**" من التوقيع على اتفاق الجزائر لتسوية النزاع سنة 1975[1]. كما لم تنس الولايات المتحدة الأمريكية، الدور الذي لعبته الجزائر سنة 1981، في تحرير الرهائن الأمريكيين الذين احتُجِزوا في السفارة الأمريكية بطهران. [2]

واستمرت الدبلوماسية الجزائرية في كتابة التاريخ هذه المرة عبر بوابة الاعتراف بدولة فلسطين سنة 1988 في الجزائر العاصمة، أين أُعتُبِرت أول دولة عربية وإسلامية قامت بالاعتراف بقيام دولة فلسطين بحضور الرئيس الراحل "ياسر عرفات".[3]

وبالرغم من الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، وتدهور وضعها الاقتصادي مع نهاية الألفية الثانية، إلا أنها رغبت في تحقيق إنجاز دبلوماسي مع بداية الألفية الثالثة وتحديدًا في شهر

[1] -TRT World,"What's the Algiers Agreement between Iran and Iraq about?", Published in October 2018 on website : https://urlz.fr/seNT , retrieved in 12-10-2023 at 09:11 AM.

[2] - Omar Ahmed , "Rambling the Algiers Accord", published in January 19th ,2022 on website https://www.middleeastminitor.com/20220119-remembering-the-algiers-accords/ ,retrieved in 12-10-2023 at 09:32 AM.

[3] -WAFA News Agencies, "Today marks 34th anniversary of Palestinian Declaration of Independence Day", Published in November 15th ,2022 on website: https://english.wafa.ps/Pages/Details/131869 , retrieved in 12-10-2023 at 09:48 AM.

ديسمبر من سنة 2000، وهذا عندما تمكنت من إنهاء النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا بالتوقيع على اتفاق الجزائر.[1]

في هذا الفصل، ستقوم الدراسة بمناقشة مختلف مبادرات السلام التي قامت بها الجزائر في سبيل إنهاء النزاع في مالي.

المطلب الأول: الجهود الجزائرية لتوقيع اتفاقية تمنراست 1991

شهدت مالي من الفترة الممتدة 1990 و1996، تمردًا لمقاتلي حركة تحرير الأزواد الطوارق في الشمال على الحكومة المركزية، ويعتبر ذلك ثاني تمرد منذ استقلال مالي سنة 1960 بعد التمرد الأول الذي حدث سنة 1963 .

بدأت محاولات وقف القتال بمجموع من المبادرات رعتها بعض الدول الإقليمية ونخص بالذكر الجزائر، والتي لعبت دورًا مهمًا، في وقف القتال والتوصل إلى اتفاق بين طرفي النزاع، وقد تم توقيع الاتفاق في عهد **موسى تراوري** الذي عرفت فترة حكمه الكثير من الغليان الشعبي والضغط الدولي للقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية، ومع الهزائم المتكررة الذي مُنِيَ بها الجيش المالي في حربه ضد المتمردين، اضطر نظام تراوري للجلوس إلى طاولة المفاوضات مع حركة تحرير الأزواد بوساطة الجزائر، وقد توجت تلك المفاوضات بالتوقيع على اتفاق تمنراست سنة 1991.

ويمكن تعداد أهم الدوافع التي جعلت أطراف النزاع يوافقون على اتفاق تمنراست :

1- تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، وزيادة الضغط الاجتماعي في جنوب مالي:

عندما اندلع تمرد حركة تحرير الأزواد على الحكومة، كانت مالي تعيش تحت وطأة مشاكل سياسية كبيرة، أين سيطر عليها حزب واحد ووحيد و هو "**الإتحاد الديمقراطي للشعب المالي**"، الذي تم تأسيسه على يد موسى تراوري سنة 1970 [2]؛ حيث لم يكن هناك أي أثر للأحزاب السياسية أو صوتا للمعارضة، فقد اعتمد نظام تراوري على سياسية ترهيب خصومه السياسيين وتقييد حرية الرأي.

[1] -Abdu Rahman Alfa Shaban, "Algeria's Bouteflika: Broker of the Ethiopia-Eritrea deal Abiy actualized", published in April 18th,2019 on website: https://www.africanews.com/2019/04/18/algeria-s-bouteflika-broker-of-the-ethiopia-eritrea-deal-abiy-actualized/ ,retrieved in 12-10-2023 at 10:06 AM.

[2] -Rosa De Jorio, " Narratives of the Nation and Democracy in Mali A View from Modibo Keita's Memorial", **Cahiers d'études africaines,** N. 172, (2003), pp. 827-855.

ومع انتشار الفساد داخل المؤسسات السيادية، خرجت النخب السياسية في مظاهرات احتجاجًا على السياسات الدكتاتورية التي يقوم بها نظام تراوري. كما صاحب تدهور الأوضاع السياسية، تدهورًا في الأوضاع الاقتصادية بسبب التغيرات المناخية، وانتشار البطالة والفقر. ولعل ارتفاع فاتورة الحرب ضد متمردي شمال مالي جعلت الشعب المالي يقتنع بضرورة إنهاء الحرب وتسوية هذا النزاع عن الطريق التفاوض والحوار، لأنه كان ينبغي صرف الأموال التي تم تخصيصها في العملية العسكرية، في مشاريع تنموية يستفيد منها سكان المدن الشمالية والجنوبية.

2- تزايد القوة القتالية لحركة تحرير الأزواد:

لو تم إجراء مقارنة بين تمرد الازواد الذي حدث في السنوات الأولى من الاستقلال أي سنة 1963 في عهد موديبو كيتا وتمرد سنة 1990 في عهد موسى تراوري والتي تم تناولها في الفصل الثاني من الدراسة، فسيُلاحظ المتتبع بأن التمرد الأول لم يكن مقاتلو حركة تحرير الأزواد يتمتعون بمهارات قتالية ولم يكن لديهم أي معدات قتالية، حيث كانت الجمال والأحصنة والرماح والمسدسات التقليدية هي أسلحتهم، بينما في تمرد 1990 كان الأمر مغايرًا تمامًا؛ فقد كان مقاتلو الأزواد جنودًا في الجيش الليبي، إذ استخدمهم "معمر القذافي" في حروبه مع الدول المجاورة، على غرار الحرب مع تشاد حول إقليم "أوزو"[1].

فقد اكتسب متمردو الأزواد خبرة عسكرية جيدة من وراء انضمامهم للجيش الليبي، أهلتهم للقيام بعمليات عسكرية ضد الجيش المالي؛ فقد كانت حركة الأزواد تعتمد في عملياتها العسكرية على مبدأ الكر والفر وحرب العصابات، من أجل إرهاق الجيش النظامي الذي لم يكن متعودًا على حرب الشوارع، كما أن مقاتلو الأزواد كانوا يمتلكون أسلحة رشاشات ومضادات الدبابات والصواريخ المضادة للطيران، التي تم الحصول عليها عن طريق تجار الأسلحة التي كانت تنشط على طول خط أوروبا إفريقيا.

وإضافة إلى ذلك، فإن تمرد 1963 لم يلقى الدعم والتعاطف مع باقي مكونات قبائل الطوارق، بل كان التمرد من طرف فئة صغير من الطوارق، أخذت على عاتقها مسؤولية التمرد؛ وهذا ما سهل إجهاض والقضاء عليها وتحويل منطقة شمال مالي إلى منطقة عسكرية. لكن في تمرد 1990 حدث العكس، إذ تحصل على مساندة كبيرة من قبل كل العرقيات المتواجد في شمال مالي، وكان البعض منها جزءًا في هذا

[1]- مايكل شوركين، **مرجع سابق**، ص.9.

التمرد كالحركة العربية الإسلامية للأزواد، مما أعطى لها زخمًا إعلاميًا وقوة تأثير دفعت بالجيش المالي إلى وقف عملياته، ووضعت السلطة المركزية في موضع جعلتها توافق على التفاوض مع قادة التمرد، وهذا يعد في حد ذاته انتصارًا مُهِمًا تُحَقِقُهُ حركة تحرير الأزواد.[1]

3- الضغط الإقليمي للدول الجوار:

بعد اندلاع تمرد 1990، حاولت بعض الدول الإقليمية التدخل دبلوماسيا من أجل وضح حد لهذا القتال، باعتبار أن أي تدهور في الوضع الأمني في مالي سينعكس سلبا على الدول ذات الجوار الجغرافي. حيث كانت الجزائر أول دول الجوار التي اقترحت على السلطة في مالي الوساطة بينها وبين المتمردين، إلا أن الرئيس "موسى تراوري" تردد في الموافقة على اقتراح الجزائر وقبول الوِساطة، لأن السلطة المركزية وقادة المؤسسة العسكرية، اعتبروا أن الجلوس في طاولة المفاوضات مع المتمردين، هو اعتراف ضمني بفشل الجيش في القضاء على حركة التمرد ويكون بذلك سلفه "**موديبو كيتا**" قد حقق نجاحا في القضاء على مطالب الأزواد وفقًا للعقيدة العسكرية في مالي.

غير أن الظروف الدولية التي كانت سائدة في بداية ستينيات القرن الماضي، وطبيعة النظام الدولي السائد في فترة الحرب الباردة، وقيام الدول الإفريقية المستقلة حديثا بإجهاض أي محاولات للتمرد على السلطة المركزية، للمحافظة على المكتسبات الوطنية والحدود الموروثة عن الاستعمار. لكن بعد نهاية الحرب الباردة وانتشار موجة الديمقراطية وصعود الحركات العرقية، اضطرت الدول للدخول في مفاوضات مع الأقليات الإثنية، وهذا بضغط من المجتمع الدولي، وإلا ستتعرض تلك الدول إلى عقوبات اقتصادية وتدخلات عسكرية تحت بند " **التدخل الإنساني**" وحماية الأقليات. بعدها اضطر الرئيس تراوري استجابة لضغوطات المجتمع الدولي والموافقة على الوساطة الجزائرية، من أجل وقف إطلاق النار وإيجاد تسوية لمسألة الأزواد في شمال مالي.

كذلك يمكن القول أن عدم قدرة الجيش المالي في حسم عمليته العسكرية ضد المتمردين، وتسجيلهم لخسائر في صفوف الجنود؛ دفع القيادة السياسية إلى التفكير في كيفية الخروج من هذا المأزق بطريقة تحفظ بها ماء وجه المؤسسة العسكرية، فتم بذلك التوقيع على اتفاقية تمنراست بين السلطة المركزية وحركة الأزواد بوساطة جزائرية.

[1]- Kare Lode, "Mali's peace process: context, analysis and evaluation", **international review of peace**, N. 13, (2003), pp. 56-63.

وقد سبقت اتفاقية تمنراست "**قمة جانت**" التي انعقدت شهرين بعد التمرد الثاني في مالي، أين اجتمع كل من رؤساء دول الجزائر، مالي والنيجر من الفترة الممتدة 8-9-سبتمبر سنة 1990 [1] في مدينة جانت بولاية إيليزي أقصى جنوب شرق الجزائر. جاءت هذه القمة من أجل البحث في مسألة الطوارق ووضعهم الاجتماعي في البلدان التي تتواجد فيها. غير أن قمة جانت فشلت بسبب رفض الرئيس الجزائري الراحل " **شادلي بن جديد**" تدخلات الرئيس الليبي الراحل " **معمر القذافي**" في الشأن الداخلي لدول منطقة الساحل ودعم متمردي الطوارق للانفصال عن تلك الدول، وإنشاء دولة مستقلة تضمن جميع طوارق المتواجدين في المنطقة بما فيها الجزائر؛ فالرئيس معمر قذافي كانت له طموحات جيوسياسية للسيطرة على منطقة الساحل وتنصيب نفسه ملك ملوك إفريقيا.[2]

بعدها سعت الجزائر للتوسط بين طرفي النزاع لوقف القتال الدائر بينهما، حيث بدأت المفاوضات بين السلطة المركزية وحركة تحرير الأزواد في مدينة تمنراست الجزائرية، وقد كانت مطالب جبهة الأزواد تتمحور حول تحسين الظروف المعيشية لسكان شمال مالي والاعتراف بالهوية الثقافية للطوارق والعرب، والسماح لهم بتقلد مناصب سياسية في الحكومة المركزية عبر نظام" المحاصصة"، أي أن تكون جزءًا من المناصب الحكومية والحقائب وزارية موجهة لسكان الطوارق والعرب.[3]

كما أن المفاوضات التي شاركت فيها حركة تحرير الأزواد لم تمثل جميع الطوارق خصوصا طوارق تمبكتو وغاو الذين رفضوا المشاركة في المفاوضات، بسبب عدم اتفاقهم حول من يمثل الأزواد في جلسات الحوار، وهذا من بين الأسباب التي أدت إلى فشل تنفيذ بنود اتفاقية تمنراست.[4]

وتتكون اتفاقية تمنراست التي تم التوقيع عليها في 6 جانفي من سنة 1991، من وثيقتين: **محضر اجتماع التنسيقي** الموقع عليه يوم 05 جانفي 1991 **والاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار والأعمال العدائية.**

---

[1]– عائشة بن عاشور، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في مالي"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية**، م.2، ع.2، (2023)، ص ص.187-200.

[2] - Diaoulen Karamoko Diarra , "Une Page De L'histoire Du Mali : Les Accords De Tamanrasset" , publié sur le web site : Une page de l'histoire du Mali : Les accords de Tamanrasset | Bamada.net , consulté au 20-10-2023 à 11 :46 AM

[3] -Arthur Boutellis And Marie-Joëlle Zahar , "L'empreinte des accords de paix antérieurs (des années 60 à 2012)", **International Peace Institute** , New York ,2018, p.5 .

[4] -De León Cobo Beatriz , " Conséquences du coup d'État au Mali pour la question touareg et la mise en œuvre des accords d'Alger", **Document d'Opinion**, N. 34, (Mars 2021) pp. 1-17.

➢ **الاجتماع التنسيقي 05 جانفي 1991 :**

قبل التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار في 06 جانفي، كان هناك اجتماع تنسيقي سبق هذا التاريخ، إذ التقى يوم 05 جانفي 1991 كل من قائد أركان الجيش المالي العقيد "**عثمان كوليبالي**" والسكرتير العام لحركة تحرير الأزواد " **إياد آغ غالي**" وهو ممثل لتحالف الجبهة الشعبية للأزواد والجبهة الإسلامية العربية للأزواد، كان هذا اللقاء برئاسة وزير الداخلية الجزائري " **محمد صالح المحمدي**" في مدينة تمنراست أقصى جنوب الجزائر.[1]

حيث بدأ اللقاء بالكلمة التي وجهها رئيس الجلسة وزير الداخلية الجزائر" **محمد صالح المحمدي**"، الذي أكد على شرف الجزائر في احتضان هذا اللقاء وأن تكونا سببا في حل النزاع، بينما استهل قائد أركان الجيش المالي "**عثمان كوليبالي**"، كلامه بشكر الجزائر على تنظيمها لهذا اللقاء[2] وعلى الجهود التي تبذلها من أجل إيجاد حل للوضع الكارثي التي آلت إليه مالي؛ بينما في الجانب الآخر، استعرض ممثل حركة تحرير الأزواد " **إياد أغ غالي**"، الأسباب التي دفعت بسكان شمال مالي لرفع السلاح في وجه السلطة المركزية.[3]

حاولت حركة تحرير الأزواد في هذا الاجتماع تحميل مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في شمال البلاد ومنذ استقلالها، إلى السلطة المركزية في الجنوب، وإلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية لإنهاء النزاع الدائر منذ 1963.

وكانت من بين المطالب التي رفعها تحالف الأزواد في هذا الاجتماع، ما يلي:[4]

- استبدال المسؤولين المحلين بأشخاص آخرين ينتمون لمنطقتي 6 و7 في شمال مالي، وإسناد 5 مناصب لسكان شمال مالي. وتتمثل هذه المناصب في منصب نائب رئيس الجمهورية، وزير الخارجية، وزير الشؤون الصحراوية، وزارة التنمية الصحراوية ووزارة الدفاع الوطني.
- حل مشكل البطالة.

---

[1] - Daniel Ozoukou, **"**The road to peace in Mali: political roadblocks and other obstacles**"**, published in July 4th ,2014 on website: https://reliefweb.int/report/mali/road-peace-mali-political-roadblocks-and-other-obstacles ,retrieved in October 19th ,2023 at 15:33 PM.

[2] -Mali Actu., **"**Accord sur la cessation des hostilités**"**, publié au 02-09-2014 sur le site web : https://maliactu.net/accord-sur-la-cessation-des-hostilites/ , consulté le 21-10-2023 à17 :15 PM.

[3] -**Ibid.**

[4] -Djibril Coulibaly, "Accords De Tamanrasset : Les Vérités Du Lieutenant-colonel Kafougouna Kin"_, publié le 13-04-2017 au site web : https://lecombat.fr/accords-de-tamanrasset-les-verites-du-lieutenant-colinel-kafougouna-kine/ , consulté le 24-10-2023 à 10:09 AM.

- تخفيض الضرائب على سكان شمال مالي.
- إنجاز مشاريع تنموية في المنطقة.
- إنشاء مدارس ثنائية للغة (الفرنسية والعربية).
- إنشاء هياكل صحية في كل من مقاطعتي 6 و7 في شمال مالي.

وبعد مناقشات دارت بين طرفي النزاع تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، وعلى ضرورة تشكيل لجنة لوقف الأعمال عدائية تترأسها الجزائر، كما اتفق الطرفين على قيام سكان مناطق غاو، تمبكتو وكيدال، بتسيير شؤونهم الداخلية بكل حرية، مع زيادة عدد المقاعد المخصصة لهم في المجالس النيابية عبر مرسومٍ خاص يُحَّدَدُ وفقً الأطر القانونية.

كما أكد الطرفين على تمسكهما العميق بالوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلدهما، واتفقا على تحويل 47,3% من البرنامج الرباعي للتنمية إلى مناطق شمال مالي، وكذلك إعادة تحديد مهمة الجيش المالي في الشمال والتي ترتكز حول الدفاع عن الحدود وضمان الوحدة الترابية.[1]

بنود اتفاقية تمنراست 06 جانفي 1991:

تضمنت اتفاقية تمنراست **13** بندا أساسيا، شكلت القاعدة الأساسية التي تم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية بالنزاع لوقف إطلاق النار، إذ أن الملاحظ لمحتوى الاتفاقية يجد أن كل بنودها ركزت فقط على وقف إطلاق النار من كلا الجانبين. فمن بين 13 بندا تضمنته الاتفاقية، هناك **5 بنود** خصصت للجيش المالي، ففي **البند 1** من الاتفاقية، تم الإشارة إلى ضرورة توقيف الجيش المالي لجميع عملياته العسكرية في المنطقة السادسة(6) و السابعة(07) في شمال مالي؛ أما في **البند 4** فقد نص على أن الجيش المالي لن يقوم بأي أنشطة عسكرية محتملة في الشمال، وأنه سيقوم تدريجيا بتخفيف نشاطه هناك؛ بينما في **البند 5** فقد أكد على ضرورة إعطاء الجيش حق تسيير المصالح الإدارية في شمال مالي مع إعطاء بعضها للمدنيين؛ في حين أن **البند 6** من ذات الاتفاقية أكد على منع تواجد الجيش في المراعي والأماكن التي تتواجد فيها كثافة سكانية كبيرة

[1] -Ambassade d'Algérie à Bamako, "Procès verbal de la rencontre entre la Délégation du Gouvernement du Mali et la Délégation du Mouvement Populaire de l'Azaouad et du Front Islamique Arabe de l'Azaouad à Tamanrasset, les 5 et 6 Janvier 1991", lien de téléchargement: https://dzembassymali.com/wp-cintent/uploads/2020/03/Accord-de-Tamanrasset-du-6-janvier-1991.pdf , consulté le 21-10-2023 à 17 :27 PM.

في المناطق الشمالية؛ وعند قراءة **البند 7** من الاتفاقية فيُلاحظ بأنها قد خُصِصَت لتحديد مهمة الجيش المالي وتحويلها من مهمة قتال حركة تحرير الأزواد إلى المحافظة على وحدة أراضي مالي.[1]

كما أن هناك بندين في الاتفاقية، اشترك فيهما الطرفين، ويتعلق الأمر **بالبند 2** الذي يتعهدا من خلاله على منع قيام أحدهما بأعمال العنف ضد الآخر سواء بصفة فردية أو جماعية، وفي **البند 13** والأخير الذي يلتزما فيه بتسليم المسجونين والأسرى من كلا الجانبين.

ومن خلال قيام الدراسة بتحليل محتوى اتفاقية تمنراست، فإنها وجدت بأن حركة تحرير الأزواد قد تم تناولها في بندين اثنين وهما **البند 3** الذي أكدت على ضرورة قيام التحالف المشكل من الحركة الشعبية للأزواد والجبهة الإسلامية العربية للأزواد بالوقف الفوري لكل أشكال الأعمال العدائية ضد الجيش، وفي **البند 8** الذي تناول إمكانية إدماج مقاتلو حركة تحرير الأزواد في الجيش النظامي لمالي وتسليم أسلحتهم.[2]

كما يُلاحظ في باقي البنود **(9،10،11)**، أنها قد خصصت للحديث عن لجنة وقف القتال والأعمال العدائية، ومهمتها متابعة مدى تنفيذ أطراف النزاع لمحتوى الاتفاقية، وتكون برئاسة الجزائر ومقرها في مدينة غاو شمال مالي، وتتكون هذه اللجنة من ممثلي طرفي النزاع والجزائر كوسيط دبلوماسي.

ويبدو حسب الدراسة أن أغلب مواد اتفاقية تمنراست كانت موجهة للجيش المالي، كما لو أن الجيش المالي في موضع محاسبة، ويتحمل مسؤولية الاعتداء على سكان شمال مالي؛ مما أثار حفيظة بعض قادة الجيش من موافقة السلطة المركزية على إمضاء الاتفاقية، والتي تم فهمها على أنها معاقبة للمؤسسة العسكرية وتحميلها مسؤولية الانفلات الأمني الذي وقع في شمال مالي. كما يُلاحظ أيضا في اتفاقية تمنراست، تركيزها على وقف إطلاق النار وكل الأعمال العدائية، دون التطرق إلى محاولة معالجة الأسباب التي جعلت حركة تحرير الأزواد إلى التمرد.

وقد تعرضت اتفاقية تمنراست للعديد من الانتقادات من طرف بعض الشخصيات السياسية والعسكرية في مالي، بأن التفاوض مع ممثلي الأزواد، هو في حد ذات إعلان عن فشل السلطة السياسية في إدارة النزاع في شمال مالي. ونظرا لعدم تحقيق اتفاقية تمنراست لهدفها المنشود في تسوية نهائية للنزاع .

---

[1] -Bamako News, "Une page de l'histoire du Mali : Les accords de Tamanrasset", publié le 10-04-2017 au site web : http://news.abamako.com/h/157741.html , consulté le 25-10-2023 à 09:40 AM.

[2] -Rudolph Atallah, "The Tuareg Revolt and the Mali Coup" ,**ASPJ Africa and Francophonie**, Vol.4, N. 1, (2013), pp. 66-79.

تجددت المواجهات العسكرية بين متمردي حركة تحرير الأزواد والحكومة المركزية، مما دفع بالجزائر للتدخل دبلوماسيا والتوسط بين طرفي النزاع للمرة الثانية على التوالي من أجل التوقيع على اتفاق الجزائر 2006.

المطلب الثاني: اتفاق الجزائر 2006

استمرت الجزائر في جهودها الدبلوماسية عبر لعب دور الوسيط بين فواعل النزاع في مالي، هذه المرة كانت جهودها حول إنهاء التمرد الثالث عبر التوقيع على اتفاق الجزائر يوم 4 جويلية 2006 .

قبل الحديث عن حيثيات الاتفاق وأهم بنوده، ينبغي أولا إعطاء لمحة حول السياق العام الذي أحاط باتفاق الجزائر 2006، فقد وافق أطراف النزاع على التوقيع على اتفاق الجزائر بسبب الظروف التالية:

1- مطالبة حركة تحرير الأزواد بحكم ذاتي :

عندما حدث تمرد 2006 الذي يعتبر ثالث تمرد عرفته مالي منذ استقلالها، اتجهت حركة تحرير الأزواد نحو المطالبة بحكم ذاتي للإقليم يتمتع بصلاحيات أكبر، وقد أُعتُبِرَ هذا المطلب لدى بعض الأطراف الإقليمية لاسيما الجزائر على أنه تشجيع لسكان الطوارق المتواجدين في جنوب الجزائر على المطالبة أيضا بحكم ذاتي، مما يجعل الأمن القومي الجزائري ووحدة أراضيه مهددة؛ لذلك الجزائر اشترطت للقبول بالوساطة بين طرفي النزاع إلغاء مطلب التفاوض على الحكم الذاتي لحركة تحرير الأزواد.[1]

فقد جاءت مطالب الأزواد بحكم ذاتي على خلفية عدم احترام الحكومة المركزية لبنود اتفاق تمنراست 1991، حيث صرح قائد تمرد 2006 " **إبراهيم آغ باهنغا**" لوسائل الإعلام الدولية بأن السلطة المركزية تماطل في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في لقاء تمنراست 1991، خاصة في الشق المتعلق بالتنمية المحلية، وتخصيص بعض الحقائب الوزارية لسكان شمال مالي.[2]

---

[1]- محمد الحافظ العابد، "الطوارق بين طموح الاستقلال وسيناريوهات التوظيف"، منشور بتاريخ 05-04-2012 على الموقع https://urlz.fr/sg8S ، تاريخ التصفح 27-10-2023، على الساعة 11:28 صباحا.

[2]- الجزيرة، "إبراهيم آغ بهانغا.. واقع الطوارق"، منشور بتاريخ 08-06-2008 على الموقع https://tinyurl.com/4v2v9bsb ، تاريخ التصفح 27-10-2023 ، على الساعة 11:37 صباحا.

2- قطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية :

أدرك صانع القرار الجزائري بأن إطالة النزاع في مالي، سيكون عاملا مشجعا لتدخل بعض القوى الأجنبية عسكريًا في مالي، مما يؤدي إلى تهديد المصالح الجيواستراتيجية للجزائر؛ وبالتالي فإن أنجع آلية لتفادي سيناريو التدخل العسكري هي التوصل إلى اتفاق وقف القتال.

وجاءت قناعة صانع القرار الجزائري بهذا على خلفية وجود مخططات لبعض الدول الأجنبية من أجل تعقيد المشهد الأمني في مالي، مثلما قام به الرئيس الليبي الراحل "معمر قذافي" في سنة 2006، عندما شارك في احتفالات المولد النبوي في منطقة "**كيدال**"، وهذا ما فسره البعض على أنه دعما لمتمردي طوارق مالي.[1]

كما أن الفواعل الداخلية للنزاع في مالي لاسيما السلطة المركزية، رفضت أن يُستَغَل النزاع من بعض الأطراف الأجنبية لتتدخل عسكريا بحجة حماية مصالحها في منطقة الساحل، كما أن حركة تحرير الأزواد رفضت أن يتم تدويل قضيتها إعلاميا من بعض القوى الدولية كفرنسا والولايات المتحدة، واستغلالها لتنفيذ أجنداتها في منطقة الساحل.

3- الحصول على المساعدات الاقتصادية:

تعاني مالي منذ استقلالها جملة من المشاكل التي أثرت على استقرارها السياسي والأمني وعلى تنميتها الاقتصادية. فالمسائل الاقتصادية تعد من بين أهم الصعوبات التي تواجه الحكومة في مالي، سواء كانت في المناطق الشمالية أو الجنوبية .

غير أن الشيء الذي زاد من حجم معاناة مالي اقتصاديا هو النزاع الدائر بين حركة تحرير الأزواد والسلطة المركزية في مالي، وما نتج عنه من انتشار لمختلف التهديدات الأمنية الجديدة وعلى رأسها الجماعات المسلحة غير النظامية؛ وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية، قامت بعض الدول الأجنبية بوقف المساعدات الاقتصادية الموجهة لمالي، وإلغاء مشاريعها الاستثمارية فيها.

[1]- الجزيرة، "طوارق مالي.. تمرد طويل أثمر "أزواد"، منشور بتاريخ 06-04-2012 على الموقع https://urlz.fr/siZS ، تاريخ التصفح 27-10-2023 على الساعة 12:05 صباحا.

وكنتيجة لذلك، اتفق الطرفين على ضرورة وقف القتال والدخول في مفاوضات جادة، من أجل استئناف الاستثمارات الأجنبية، واستمرار ضمان مالي في الحصول على المساعدات الاقتصادية من الدول الفاعلة أو من صناديق برامج التنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الأخرى.

4-تدعيم التوجه الديمقراطي للسلطة المركزية:

تعرضت مالي للعديد من الانتقادات من قبل بعض القوى الأجنبية خاصة الغربية منها، بأنها تفتقد لأدنى الممارسات الديمقراطية، وغياب الشفافية وضعف الحكم الراشد؛ ما دفع بمتمردي الأزواد إلى رفع السلاح ومطالبتهم بحكم ذاتي، كما طالت الانتقادات الجيش المالي بارتكابه انتهاكات حقوقية ضد سكان شمال مالي، بسبب تعاطفهم مع متمردو جبهة لتحرير الأزواد.

حاولت السلطة المركزية في مالي تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، وما قبولها الدخول في مفاوضات مع المتمردين وتوقيعها على اتفاق الجزائر سنة 2006، إلا تأكيدًا منها بأن السلطة في مالي لها إرادة سياسية لإنهاء النزاع ووقف الاقتتال، وإحداث إصلاحات اقتصادية وسياسية واسعة، تتماشى مع تطلعات سكان الأزواد ، كما أنها ستحظى بدعم من قبل الديمقراطيات الغربية.

إذًا فهدف السلطة المركزية من وراء توقيعها على اتفاق الجزائر 2006 هو محاولة إرسال رسائل للمجتمع الدولي، تفيد بأن الحكومة المركزية مستعدة للتفاوض مع حركة تحرير الأزواد[1]، وإنكار كل التهم التي وُجِّهَت ضد المؤسسة العسكرية.

5-تأكيد على الدور الإقليمي للجزائر :

سعت الجزائر جاهدة منذ خروجها من الأزمة الأمنية خلال سنوات التسعينيات القرن الماضي إلى استعادة دورها الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بقضايا تسوية النزاعات بالطرق السلمية؛ وقد كان تمرد 2006 امتحانا صعبا واجهته الدبلوماسية الجزائرية، كما أنه مثل في نفس الوقت فرصة مناسبة لإبراز الدور الجزائري في دفع طرفي النزاع للجلوس حول طاولة المفاوضات.[2]

---

[1]- سيدي أعمر شيخنا، "المفاوضات المالية- الأزوادية في الجزائر :قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، **المركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة ، ديسمبر 2014، ص3.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.4

وجاء التحرك الدبلوماسي الجزائري لحل النزاع في مالي في سياق محاولة بعض الأطراف الإقليمية في شمال إفريقيا على غرار المغرب، بالاتصال مع أطراف النزاع لتوسط بينهما من أجل تحقيق نفوذ جيوسياسي في المنطقة؛ فقد تناولت بعض الدراسات المهتمة بمنطقة الساحل الإفريقي والنزاع في مالي على سبيل مثال الدراسة العلمية للبحثان **Noamane Cherkaoui**، **Youssef Tobi** المعنونة[1]: **"The Maghreb's Outlook Towards The Sahel An analysis of Morocco, Algeria and Mauritania standpoints"**

وخرجت هذه الدراسة بنتيجة مفادها أن هناك تنافس جيوسياسي إقليمي بين الجزائر والمغرب للعب دور فاعل أساسي في منطقة الساحل؛ غير أن صانع القرار الجزائري أكد مرارا بأن استقرار مالي هو من استقرار الجزائر، فأي محاولة لتسوية للنزاع في مالي، لن يكون خارج المبادرة الجزائرية بحكم الروابط الجغرافية والثقافية والتاريخية التي تربط بينهما.

فقد طرح طرفي النزاع ورقة طريق للتفاوض حولها، وذلك قبل التوقيع النهائي على اتفاق الجزائر.

- **خارطة طريق المفاوضات للتوقيع على اتفاق الجزائر 2006 :**

تهدف خارطة الطريق إلى إيجاد صيغة نهائية يتم الاتفاق عليها من قبل طرفي النزاع لإنهاء النزاع بشكل كامل في إطار الوساطة الدبلوماسية الجزائرية، ودعم المؤسسات الدولية لمخرجات هذا الاتفاق، كما ينبغي لخارطة الطريق أن تخلق مناخًا يسود فيه الثقة المتبادلة بين طرفي النزاع، لأن أحد أهم أسباب فشل الاتفاقيات السابقة هو غياب عامل الثقة، وبالتالي فإن هذه المبادرة ستسعى إلى تكريس مبدأ "الثقة المتبادلة" للمضي قدما نحو تنفيذ بنود الاتفاقية التي سيتم التوقيع عليها لاحقا. وتتضمن خارطة الطريق المتفق عليها جملة من المبادئ، أهمها :

- ينبغي على الأطراف التي تدخل في المفاوضات أن تكلل العملية بالتوقيع على اتفاق سلام النهائي، والوقوف بشكل جدي على المسائل الخلافية بين الطرفين، ومحاولة إيجاد حل لها من أجل المضي قدما نحو مسار السلام.[2]
- ضرورة تناول جميع القضايا الحساسة التي شكلت أسبابا حقيقية للنزاع، لاسيما تلك المتعلقة بالقضايا الثقافية والهوياتية والتنمية والعدالة الاجتماعية في تقسيم الثروة.

[1] - Noamane Cherkaoui and Youssef Tobi, "The Maghreb's Outlook towards the Sahel: An analysis of Morocco, Algeria, and Mauritania standpoints", **Policy Center for the New South**, October 2021.

[2] -Peace And Security Council of Africa Union , "Report In Mali And The Sahel And The Activities Of The African Union Mission For Mali And The Sahel", **African Union**, Ethiopia, (August 2014), p. 3.

- ⇦ الاستفادة من أخطاء الاتفاقيات السابقة لوقف إطلاق النار، لاسيما اتفاقية تمنراست 1991 والميثاق الوطني* الموقع عليه سنة 1992؛ من أجل استكمال بعض البنود أو تصحيحها وهذا لتفادي صعوبات تنفيذ الاتفاقية مستقبلاً.[1]
- ⇦ ضرورة تكثيف الاتصال بين الطرفين من أجل معرفة نوايا كل طرف اتجاه الآخر؛ وهذا سيساهم في تسهيل بناء الثقة بينهما.
- ⇦ مبدأ احترام وحدة أراضي مالي وسيادتها والذي يعتبر من المبادئ الأساسية التي تضمنتها خارطة الطريق نحو التوقيع على اتفاق وقف القتال؛ إذ أن السلطة المركزية برئاسة " **أمادو توماني توري**"، تدعم المقاربة الجزائرية التي تصب في احترام وحدة تراب مالي، وترفض كل أشكال التقسيم والتجزئة.[2]
- ⇦ ينبغي على طرفي النزاع الاقتناع التام بضرورة الحل السلمي للنزاع، باعتباره أنجع طريق نحو الاستقرار والتنمية، وأن الاقتتال لا يزيد من الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني إلا تعقيدًا وتدهورًا.
- ⇦ ضرورة وجودة إرادة حقيقية ونوايا صادقة لدى طرفي النزاع في البحث عن الحلول الاقتصادية والاجتماعية للمشكلات التي كانت سببا في تفجر الوضع الأمني في مالي؛ في هذه النقطة حاولت الأطراف التأكيد على ضرورة العمل الجدي لمواجهة مختلف المشكلات بطريقة براغماتية أي آنية وبصفة سريعة، لتفادي تراكم تلك المشكلات وتحولها إلى فتيل ينفجر في أول خلاف بينهما.

---

* – **الميثاق الوطني:** هو اتفاق تم توقيعه بين السلطة المركزية و حركة تحرير الأزواد في شهر أفريل 1992، بوساطة جزائرية (أحمد أويحي، سفير الجزائر في مالي)؛ وجاء هذا الميثاق لتدعيم اتفاقية تمنراست ومحاولة إنجاحها. للمزيد من التفاصيل يرجى الإطلاع على الملف التالي : http://peaceaccords.nd.edu/wp-content/accords/Mali_Peace_Accord-proof.pdf

[1] - Peace Agreement Database, “Road Map For Negotiations In The Algiers Process Framework”, published on website : https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/1426 , retrieved in 23-11-2023 at 10:18 AM.

[2] -Union African , “The African Union Welcomes The Signing Of The Preliminary Agreement To The Presidential Election And Inclusive Peace Talks In Mali”, published in Jun 19th ,2013 on website : https://www.peaceau.org/en/article/the-african-uniin-welcomes-the-signing-of-the-preliminary-agreement-to-the-presidential-electiin-and-inclusive-peace-talks-in-mali , retrieved in 23-11-2023 at 14:08 PM.

ومن خلال قراءة هذه المبادئ، يُلاحظ أنها ترمي إلى تحقيق فكرة أساسية ألا وهي ضرورة احترام وحدة وسيادة مالي، في ظل استمرار بعض الأطراف المحسوبة على المتمردين الأزواديين بدعوتها للانفصال عن مالي أو على الأقل تحقيق حكم ذاتي.

وقد أشارت ورقة الطريق بأن المفاوضات والنقاشات التي ستجرى بين طرفي النزاع وبوساطة جزائرية، ستعتمد على المصادر القانونية واللوائح التنظيمية المستمدة من الدستور المالي، وعلى المواثيق الدولية والقانون الدولي العام وقرارات مجلس الأمن، كما أنهم سيعتمدون في مفاوضاتهم على الاتفاقيات التي تم توقيعها سابقا، لاستلهامهم منها في تحديد بنود اتفاق الجزائر 2006، وتفادي تكرار النقائص التي تضمنتها الاتفاقيات السابقة. وهذا ما يدفع بالقول بأن السلطة المركزية في مالي تحاول إعطاء انطباع مقبول للمجتمع الدولي، بأنها تمشي وفق ميثاق الأمم المتحدة وتدعم كل قرارات مجلس الأمن بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي، وأنها ليست سلطة "**مارقة**".

- **قراءة في بنود اتفاقية الجزائر 04 جويلية 2006:**

في يوم 4 جويلية من سنة 2006 [1] وقع طرفي النزاع في مالي– **الحكومة المركزية في الجنوب من جهة وجبهة التحالف الديمقراطي من جهة أخرى**– وبوساطة جزائرية على اتفاق إنهاء القتال في شمال مالي.

ومن خلال الاطلاع على هذه الاتفاقية التي تحصلت دراسة على نسخة منها، فإن الوثيقة الأصلية كُتِبَت باللغة الفرنسية، وقد حاولت الدراسة ترجمتها إلى اللغة العربية، والتي حملت عنوان : "**اتفاق الجزائر لاستعادة الأمن والسلم والتنمية في منطقة كيدال**"[2].

من خلال هذا العنوان يُلاحظ أن اتفاقية الجزائر 2006 ركزت بشكل رئيسي على تحقيق الأمن والسلام في منطقة كيدال باعتبارها مركز عمليات التمرد التي قادتها جبهة التحالف الديمقراطي، وكذلك للأهمية الجيوسياسية التي تحتلها منطقة كيدال، فهي تقع في شمال شرق مالي، يحدها شمالا الجزائر وجنوبًا منطقة غاو وغربًا

[1] - Stephanie Pezard and Michael Shurkin, "Achieving Peace in Northern Mali: Past Agreements, Local Conflicts, and the Prospects for a Durable Settlement", **RAND Corporation**, Santa Monica, (2015), p.13.

[2] - Accord D'Alger Pour La Restauration De La Paix, De La Sécurité et du Développement Dans La Région De Kidal, **Alger**, (04 Juillet 2006). Lien de téléchargement https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2024/05/ml060704accord20d27alger.pdf

تومبكتو وشرقًا النيجر[1]؛ على عكس اتفاقية تمنراست التي كان عنوانها الرئيسي: "**وقف القتال والأعمال العدائية بين حركة تحرير الأزواد و الحكومة المركزية**". إن هذا الاختلاف بين الاتفاقيتين على مستوى العنوان، راجع إلى أن فواعل النزاع كانوا مهتمين بوقف القتال فقط في اتفاقية تمنراست 1991، وأن تجدد المواجهات في سنة 2006، دفع بالأطراف المعنية بالنزاع وباقتراح من الجزائر إلى إدراج مقاربة شاملة تقوم على ثلاثية **الأمن، السلم والتنمية** في منطقة كيدال، ولا يكفي إنهاء القتال وحده إذا لم تتبعه إجراءات ملموسة في تحقيق التنمية في ذات المنطقة.

وستحاول الدراسة تحليل الوثيقة أولا من الناحية الشكل، فاللغة التي كتبت بها الوثيقة هي اللغة الفرنسية باعتبارها اللغة الرسمية الأولى في مالي، كما أنها كتبت بواسطة برنامج لمعالجة النصوص، بينما عدد الأوراق التي سجلت فيها الاتفاقية فهي كانت في حدود 09 أوراق.

في **الورقة الأولى** تضمنت ديباجة عامة تؤكد على النقاط التالية[2]:

- احترام سيادة مالي ووحدة وسلامة أراضيه.
- الحرص على ضرورة تحقيق الأمن والسلام في كل المناطق الشمالية لمالي بما فيها كيدال.
- استدراك التأخر الحاصل في منطقة كيدال، على المستوى الاجتماعي والتنموي.
- ضرورة ترقية التنوع الإثني في شمال مالي مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية في منطقة كيدال.
- التأكيد على المكتسبات التي حققتها كل من اتفاقية تمنراست 1991 والميثاق الوطني سنة 1992، واللتان أعطتا للمناطق الشمالية، صلاحيات كبيرة في لتسيير شؤونها المحلية ومتابعة كل البرامج التنموية من طرف السكان المحليين.
- السلطة في مالي تأخذ في الحسبان الطبيعة الصحراوية لمنطقة كيدال والمناطق المجاورة لها، حيث ترى السلطة المركزية ضرورة إنجاز المنشآت ومشاريع البنى التحتية في تلك المناطق خاصة في القطاع الزراعي، الصحي والتعليمي.
- الاقتناع بفكرة أنه لا يمكن تحقيق استقرار دائم في شمال مالي، بدون تعبئة كل مكونات المجتمع المالي

[1]–حبيب الله مايابي،" ما دلالات تعيين أحد أبناء الطوارق حاكما لكيدال شمال مالي؟" ، منشور بتاريخ 21–12–2023 على الموقع https://urlz.fr/sjIW ، تاريخ التصفح 25–12–23–2 على الساعة 13:52 ظهرا

[2]- Accord D'Alger Pour La Restauration De La Paix, De La Sécurité et du Développement Dans La Région De Kidal, **Op.cit**, p.1

وتثمين المقدرات المحلية التي تتمتع بها مناطق شمال مالي.

- يجب الأخذ بعين الاعتبار بضرورة وجود تكامل بين ثلاثية الأمن والسلم والتنمية، وهي نفس الفكرة التي طرحتها الجزائر في الاتفاقيات السابقة ومازالت تطرحها حول إمكانية حل النزاع في مالي وفق مقاربة شاملة ومتعددة.
- تعهد السلطة المركزية والتزامها، بتنفيذ كل ما من شأنه تحقيق تسوية سياسية نهائية في شمال مالي.

ويمكن القول بأن السلطة السياسية تريد أن تعبر من خلال هذه الديباجة عن نواياها الصادقة في حل النزاع في شمال مالي، وذلك بالاعتراف بالخصوصيات الثقافية في منطقة كيدال، وكذا بوجود مشاكل اجتماعية وتنموية هناك، كما تعتقد الدراسة أن السلطة المركزية كانت تتميز في هذه المفاوضات بنوع من الليونة والقابلية لاستماع الطرف الآخر، ويرجع ذلك إلى طبيعة رأس هرم السلطة في مالي وهو الرئيس" **أمادو توماني توري**" الذي تكلمت عليه الدراسة سابقا بأنه كان لديه السبق في إرساء قواعد العمل الديمقراطي المؤسسي، بالرغم من خلفيته العسكرية، على عكس سلفه " **موسى تراوري** " الذي كان رافضا للحوار مع متمردي الأزواد في بداية الأمر، لكن بعد ضغوطات داخلية وخارجية اضطر للتفاوض معهم.

وقد تضمنت اتفاقية الجزائر2006، ستة محاور رئيسية و كل محور ينقسم إلى مجموعة من المواد:

المحور الأول : التشاركية في اتخاذ القرار[1]

اتفق الطرفين في هذا المحور على ضرورة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل المشاركة والتشاور في اتخاذ القرارات؛ ومن بين بنود الاتفاق الذي تضمنها هذا المحور ما يلي:

1- إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة.

2- يتم تعيين أعضاء المجلس باقتراح كلا الطرفين(جبهة تحرير الأزواد والسلطة المركزية).

3- يتم تعيين أعضاء المجلس الجهوي المؤقت لمدة سنة واحدة (01 سنة)، عن طريق قرار ممضي من طرف وزير الإدارة الإقليمية والجماعات المحلية.

4- يتم تحديد صلاحيات المجلس من طرف الجمعية الجهوية.

[1] - Accord D'Alger Pour La Restauration De La Paix, De La Sécurité et du Développement Dans La Région De Kidal., **Op.cit**, p.2

5- يقوم هذا المجلس باستصدار قوانين تتعلق خصوصا بمنطقة كيدا، كما أنه يساهم في تعزيز الحكم الراشد، عبر الاستخدام العقلاني لكل الموارد المحلية بما يخدم التنمية والاستقرار في منطقة كيدال، وتنفيذ المخططات الاقتصادية والاجتماعية وهذا طبقا للمادة 32 من الميثاق الوطني الموقع عليه سنة 1992.

من خلال قراءة المحور الأول من الاتفاقية، فإن الدراسة ترى بأن طرفي النزاع أرادا تأسيس مرحلة جديدة للديمقراطية التشاركية عبر إنشاء مجلس جهوي للتشاور والمتابعة، وهذا الشيء كان غائبا مع الاتفاقيات السابقة لاسيما في اتفاقية تمنراست سنة 1991 والميثاق الوطني سنة 1992، مما يدل على أن السلطة السياسية في مالي بقيادة **أمادو توماني توري**، تريد إشراك منطقة الأزواد بما فيها كيدال في عملية صنع القرار، خاصة في المسائل ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الإقليم.

المحور الثاني : التنمية الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية [1]

ركَّزت الاتفاقية في هذا المحور على جوهر المحادثات التي جرت في الاتفاقيات السابقة، ألا وهو ضرورة تنمية المناطق الشمالية لاسيما الحدودية منها كمنطقة كيدال القريبة من الجزائر من الناحية الشمالية والنيجر من الناحية الشرقية، ومن بين البنود الذي تضمنه هذا المحور :

1- تنظيم منتدى للتنمية في منطقة كيدال، ليتم الإعلان عن تأسيس صندوق خاص للاستثمار في منطقة كيدال والمناطق المجاورة لها، وهذا من أجل تجسيد المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بما فيها مشاريع البنى التحتية واستخراج المياه والنقل والتعليم والصحة.

2- ضرورة التوجه نحو دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر تقديم قروض ومساعدات مالية؛ من أجل امتصاص البطالة، والمساهمة في تحقيق التنمية في منطقة كيدال وشمال مالي.

3- تعزيز التبادلات التجارية بين المناطق الحدودية لمالي مع المناطق المجاورة للدول الأخرى، في إطار اتفاقيات التعاون الثنائي التي وقعتها مالي مع الجزائر؛ هذا الإجراء سيساهم في خلق حركية اقتصادية في المناطق الحدودية في شمال مالي، وقطع الطريق أمام انتشار شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

[1] -**Ibid**, p.3

4- وضع نظام صحي خاص بما يتماشى مع أسلوب حياة البدو؛ هنا دعت جبهة التحالف الديمقراطي إلى ضرورة توفير فرق صحية متنقلة لفحص بدو الرحل، وتلقي العلاجات خاصة فيما يتعلق بتلقيح الأطفال و الرضع، أي محاولة تقريب السكان الذين يمتهنون الرعي في المناطق الحدودية من المؤسسات الصحية.

5- تنفيذ برنامج خاص ومستدام للحصول على المياه الصالحة للشرب خاصة في المناطق المهمة.

6- فيما يخص قطاع النقل، اتفقا الطرفين على إنجاز مطار في منطقتي **كيدال Kidale** و**تيساليت Tessalit**.

7- تشجيع برامج البحث والاستغلال الأمثل لكل الموارد الطبيعية في شمال مالي، بما يعود بالنفع على ساكنة كيدال.

8- وضع نظام تعليمي بما يتماشى مع الخصوصية الثقافية والعادات والتقاليد، وتخصيص منح جامعية خارجية للمتفوقين من الطلبة في منطقة كيدال.

9- وضع برنامج خاص لتعليم اللغة العربية في شمال مالي، إذ يتحصل على إثره الطلبة على شهادة تعلم اللغة العربية.

10- تجديد النظام التفضيلي الجبائي لمدة 10 سنوات أخرى، والذي كان من بين مخرجات الميثاق الوطني لسنة 1992، ويهدف هذا التجديد إلى تشجيع الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية في منطقة كيدال.

وتعليقا على المحور الثاني من الاتفاقية، فإن الدراسة بأن هذا الاتفاق يتميز على بقية الاتفاقيات الموقعة لكونه قام تحديد المسائل العالقة بين طرفي النزاع بدقة خاصة فيما يتعلق بالشق التنموي، إذ ترى الدراسة بأن الجزائر لعبت دورًا كبيرًا في تحديد أو على الأقل في المساعدة على وضع هذه النقاط، خاصة في النقطة الثانية من ذات المحور التي تشير إلى ضرورة التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي نفس الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر بعد خروجها من الأزمة الأمنية.

كما لاحظت الدراسة بأن أغلب المواد التي تضمنها هذا المحور هي مواد تصب في مصلحة منطقة كيدال؛ غير أن هناك تحدي في مدى التزام السلطة السياسية في تنفيذ تعهداتها خاصة مع محدودية الموارد الاقتصادية والمخصصات المالية لهذا الشأن.

المحور الثالث : المسائل الأمنية [1]

وهو يعتبر من المحاور الأساسية التي دار النقاش حولها في جلسات التفاوض بين الحاضرين؛ ومن بين البنود الذي اتفقا عليها الطرفين في الشق الأمني ما يلي :

1- تأسيس مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة في القضايا الأمنية.

2- متابعة إجراءات إخراج الثكنات العسكرية من المحيط الحضري، تطبيقات لمخرجات الميثاق الوطني الموقع عليه في سنة 1992.

3- ضرورة تسليم الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من قبل متمردو الأزواد في هجمات 23 ماي 2006 على الثكنات العسكرية في منطقة **كيدال Kidale**، **ميناكا Menaka** و**تيساليت Tessalet**، ويتم تسليمها للجهة المخولة قانونيًا والممثلة للسلطة المركزية.

4- إنشاء وحدة أمنية خاصة خارج المناطق الحضرية تكون ملحقة بقيادة المنطقة العسكرية، تتألف من بعض عناصر البدو الرحل؛ وهذا من أجل إشراكهم في عملية تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

5- دمج الضباط وصف الضباط الذين غادروا ثكناتهم العسكرية أثناء تمرد 23 ماي 2006 في الجيش المالي، وتكليفهم بمهمة الحفاظ على الأمن داخل الوحدات الأمنية الخاصة التي تم تأسيسها لذات الغرض.

6- تعزيز المشاركة الفعالة في كل المجالات مع مختلف مكونات المجتمع، وهذا طبقا لما جاء في الميثاق الوطني لسنة 1992.

7- إنشاء صندوق نقدي للاستثمار من أجل مساعدة كل الشباب خاصة أولئك الذين تضرروا من جراء أحداث 23 ماي 2006، حيث يتم تسيير هذا الصندوق من قبل المجلس الجهوي المؤقت للتنسيق والمتابعة.

[1] - **Ibid**, pp.5-6

8- إنشاء مركز للتكوين المهني مع وضع آليات للمرافقة.

ترى الدراسة عبر قراءتها لهذا المحور بأنه ركَّز في المواد **1، 2، 3، 4، 5** على مسألة ضرورة استعادة الأمن والسلم في كيدال ودمج كل المتمردين حسب رغبتهم في الجيش المالي، أما باقي مواد **8،7،6** فكانت أغلبها تركز على المجالات التنموية والقضايا الاجتماعية، كما رأت الدراسة بأن بصمة الجزائر واضحة في هذا المحور خاصة فيما يتعلق بتأسيس مراكز مهنية لتعليم الشباب بعض الحرف المهنية وتسهيل دمجهم في عالم الشغل عبر آليات المرافقة.

المحور الرابع: آليات المتابعة والتنفيذ [1]

المشكلة التي كانت تواجه الاتفاقيات السابقة بين السلطة المركزية وحركة تحرير الأزواد، سواء كانت على مستوى اتفاقية تمنراست 1991 أو في الميثاق الوطني 1992، هو مدى التزام الأطراف بتنفيذ مخرجات الاتفاق؛ لذلك وضع طرفي النزاع بوساطة جزائرية مجموعة من الآليات لضمان تنفيذ مخرجات اتفاق الجزائر 04 جويلية 2006 ، وهذا لتفادي الوقوع في أخطاء الاتفاقيات السابقة خاصة فيما تعلق بميكانيزمات التنفيذ.

ومن بين آليات متابعة تنفيذ الاتفاق الجزائر، التي تم وضعها من قبل الأطراف المعنية ما يلي :

1- يتم ضمان متابعة تنفيذ الاتفاق من طرف لجنة خاصة تتكون من ممثلي عن المجلس الجهوي المؤقت، ممثلي عن الحكومة المركزية، وممثل عن الجزائر كدولة وسيطة.

2- يتم تنصيب اللجنة عن طريق قرار من وزير الإدارة الإقليمية والجماعات المحلية، الذي يحدد صلاحياتها و آليات عملها، يكون مقرها في منطقة كيدال.

3- إرسال لجنة المتابعة لتقارير دورية حول مدى تنفيذ مخرجات اتفاق الجزائر، وتقديم تقييمها العام حول الاتفاق بعد مرور سنة من تنفيذه، كما يمكن لها اقتراح آليات أخرى ترى أنها فعالة في ضمان تنفيذ مخرجات الاتفاق.

4- تقوم لجنة المتابعة بصياغة نظامها الداخلي، والتعاون مع المجموعات التقنية خاصة في المسائل الأمنية، كما يمكنها إدخال أي تعديلات في آليات التنفيذ إذا اقتضت الضرورة.

ترى الدراسة بأن هذا المحور قد ركَّز على ضرورة تشكيل لجنة مهمتها متابعة تنفيذ اتفاق الجزائر،

[1] - **Ibid**, pp.7-8

وهي تقريبا نفس مخرجات اتفاقية تمنراست التي شكلت بدورها لجنة لمتابعة وقف القتال والأعمال العدائية، فقط أن لجنة المتابعة في اتفاق الجزائر 2006 كان مقرها في منطقية **كيدال**، بينما لجنة وقف القتال والأعمال العدائية في اتفاقية تمنراست 1991 كان مقرها في مدينة **غاو**.

وكما أشارت الدراسة أعلاه، أن الهاجس الذي يواجهه أطراف النزاع ليس في تشكيل لجان المتابعة أو في تأسيس آليات لتنفيذ بنود الاتفاقيات، وإنما في مدى التزام الأطراف بتنفيذ الاتفاقيات ووجود إرادة حقيقية في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية لإنهاء النزاع من جذوره.

المحور الخامس : تدابير ذات أولوية[1]

وتتمثل هذه التدابير في اتخاذ خطوات عملية بصفة أولوية، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1- يتم نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية للجمهورية المالية بعد التوقيع عليها.

2- إصدار قرار وزاري بخصوص تأسيس لجنة المتابعة، مباشرة بعد التوقيع على اتفاق الجزائر.

3- إعلام المواطنين وأسرة الإعلام ببنود الاتفاق وكل الوثائق المتعلقة بتأسيس لجنة المتابعة والمركز الجهوي المؤقت.

4- إطلاق سراح جميع السجناء الذين اعتقلوا على خلفية أحداث 23 ماي 2006.

5- تنصيب المجموعة التقنية الخاصة بالمسائل الأمنية عن طريق لجنة المتابعة.

6- تمديد تدابير الاستفادة من الامتيازات الجبائية في منطقة كيدال لمدة 10 سنوات أخرى.

7- وضع صندوق الاستثمار حيز الخدمة، وهذا طبقا لما جاء في المادة 7 من المحور الثالث من الاتفاقية.

8- تنظيم منتدى كيدال للتنمية في أجل أقصاه 3 أشهر بعد التوقيع على اتفاق الجزائر.

المحور السادس : ترتيبات نهائية [2]

تم إجراء مراسيم التوقيع على "**اتفاق الجزائر لاستعادة الأمن والسلم والتنمية في منطقة كيدال**" في جزائر العاصمة يوم 04 جويلية 2006، وقد حضر التوقيع من جانب السلطة المركزية المالية "**غال كافوغونا كون**" **Gal Kafougouna KONE**، وزير الإدارة الإقليمية والجماعات المحلية، ومن جانب جبهة التحالف الديمقراطي للتغيير للأزواد "**أحمدا آغ بيبي**" **Ahmada AG BIBI**، ومن جانب الجزائر كوسيط دبلوماسي "**عبد الكريم**

[1] - **Ibid**, p.8
[2] - **Ibid**, p.9

غريب" سفير الجزائر في جمهورية مالي، وتم استخراج ثلاثة نسخ أصلية من الاتفاقية يتم تسليمها للأطراف الثلاثة الموقعة عليها .

من خلال قراءة بنود اتفاقية الجزائر لسنة 2006، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

1- ركزت هذه الاتفاقية على منطقة كيدال دون غيرها من مناطق شمال مالي، على عكس اتفاقية تمنراست التي جاءت لوقف القتال والأعمال العدائية في كل شمال مالي ، و يرجع بالأساس حسب اعتقاد الدراسة، إلى أن كيدال كانت مسرحا للهجمات التي قام بها الأزواد خلال التمرد الثالث سنة 2006.

2- طغت المسائل التنموية والاجتماعية على جلسات النقاش بين طرفي النزاع في اتفاقية الجزائر لسنة 2006 خلافا في اتفاقية تمنراست 1991، حيث تضمن المحور الثاني من اتفاقية الجزائر 12 مادة، في حين المسائل الأمنية ذكرت في5 مواد من المحور الثالث من ذات الاتفاقية .

إن الاهتمام بالمسائل التنموية و إعطائها حصة الأسد في جلسات الحوار، مقارنة بالمسائل الأمنية في اتفاقية الجزائر 2006، يعد حسب الدراسة تحولا مهما في طبيعة المقاربة المنتهجة لحل النزاع؛ ففي اتفاقية تمنراست لسنة 1991 كانت أغلب النقاشات تدور حول المسائل الأمنية ولم تكن للمسائل التنموية أي أولوية تذكر، وهنا يُلاحظ بأن الجزائر كان لها دورٌ كبيرٌ في إقناع طرفي النزاع ولاسيما السلطة المركزية بضرورة إعطاء ملفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهمية جوهرية وتكون محور التفاوض بينهما، فلا يمكن تحقيق أمن دائم بدون تنمية مستدامة.

3- كانت رؤية الجزائر بارزة في هندسة بنود الاتفاق، لاسيما في المادة 02 من المحور الثاني، حول إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتشغيل الشباب وامتصاص البطالة وبالتالي تحقيق حركية اقتصادية في منطقة كيدال، وكذلك في المادة 08 من المحور الثالث حول إنشاء مراكز تكوين المهني لتعليم الطلبة حرف مهنية مرافقتهم في الولوج إلى عالم الشغل، مما يساعدهم في عدم التفكير بالانخراط في شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

ولمعرفة مدى نجاعة الوساطة الجزائرية في تحقيق الأمن والسلام في مالي وإنهاء حالة النزاع، فقد ارتأت الدراسة إجراء تقييم عام حول اتفاقيتي السلام (**تمنراست 1991 – الجزائر 2006**)، وهذا ما ستتناوله الدراسة في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: تقييم الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي من خلال اتفاقيتي (1991-2006)

يحسب للجزائر على أنها أول دولة إفريقية قامت بالتوقيع على أول اتفاق لإنهاء القتال في شمال مالي عبر التوقيع على اتفاقية تمنراست يوم 06 جانفي 1991، وهذا بحد ذاته يعتبر إنجازًا دبلوماسيًا يثري الرصيد الدبلوماسي للجزائر في الحل النزاعات بطرق سلمية، كما أنها كانت السباقة في إنهاء القتال في منطقة كيدال، من خلال التوقيع على اتفاقية الجزائر في 04 جويلية 2006 بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة.

لكن المتتبع لهذه الاتفاقيات، يجدها قد فشلت في تحقيق سلام دائم أو إنهاء القتال؛ فبالرغم من التوقيع على اتفاقيات السلام، إلا أن المواجهات المسلحة سرعان ما تتجدد بين الحركات الأزوادية والجيش النظامي.

وعلى هذا الأساس ستقوم الدراسة في هذا المطلب، بتقييم اتفاقيتي تمنراست والجزائر، وذلك بالوقوف على أسباب فشل تنفيذهما، في النقاط التالية:

1- غياب الثقة بين طرفي النزاع ، حيث تتهم الحركات الأزوادية بعد تجدد أي مواجهة مسلحة بأن السلطة ليست لديها نوايا صادقة لتنفيذ مخرجات اتفاقيات السلام، وهذا ما جعل حركة تحرير الأزواد لا تثق في وعود الحكومة، كما أن هذه الأخيرة اتهمت متمردو الأزواد بأنهم لا يردون السلام بقدر ما يريدون الانفصال عن مالي؛ وهذا ما جعل الحكومة لا تثق في نوايا حركة تحرير الأزواد.

وبالتالي فإن انعدام الثقة بين الطرفين هو السبب الرئيسي في انهيار اتفاقيات السلام.

2- عدم قدرة الحكومة على تنفيذ التزاماتها خاصة تلك المتعلقة بالمسائل التنموية، بسبب محدودية الإمكانيات المالية المخصصة لذلك.

3- رفض بعض التيارات المحسوبة على حركة تحرير الأزواد الدخول في مفاوضات مع الحكومة، بسبب تعنتها في مطالبها خاصة المتعلقة بالحكم الذاتي؛ وهنا ينبغي الإشارة بأن "**التحالف الديمقراطي للتغيير**" الذي وقع على اتفاق الجزائر 2006 لم يكن يمثل جميع فصال الحركات الأزوادية المسلحة خاصة تلك التي تطالب بحكم ذاتي.

4- عدم رغبة السلطة المركزية في انتهاج اللامركزية التسيير في منطقة شمال مالي[1]، وذلك من أجل إحكام السيطرة عليها كليا.

[1] - Anna Schmauder, "Decentralization amidst hybrid governance The case of northern Mali", **Clingendael Institute** ,Netherlands, June 2020 , P. 33 .

5- فشل الحكومة في إقناع متمردي الأزواد بتسليم أسلحتهم للجيش النظامي، وهذا يعتبر من بين أهم التحديات التي لا تزال تعاني منها ليست فقط مالي وإنما سائر الدول الإفريقية التي تشهد فيها نزاعات أهلية داخلية، فإن عدم تسليم المتمردين لأسلحتهم إلى السلطات الأمنية النظامية، سيهيئ الأرضية المناسبة في تجدد المواجهات المسلحة في أول خلاف بينهما.

6- رفض بعض القادة العسكريين للاتفاقيات السابقة والجلوس مع مقاتلو الأزواد، لأنه يعتبر حسب اعتقادهم تأكيدٌ على الاستسلام وفشلهم في فرض سيطرتهم على منطقة الأزواد. وبالتالي فإن أغلب الاتفاقيات بمجرد التوقيع عليها، تتبعها انقلابات عسكرية على رأس السلطة السياسية، مثلما وقع في اتفاقية تمنراست 1991، عندما قام الضابط "**أمادو توماني توري**" بالانقلاب على "**موسى تراوري**" سنة 1992.

7- كثرة الانقلابات العسكرية التي شهدتها مالي منذ 1992 وإلى غاية 2012، أدى إلى حدوث فراغ أمني، وعدم استقرار سياسي، وفقدان للشرعية السياسية؛ كلها عوامل ساعدت في إفشال اتفاقيات السلام وتجدد المواجهات المسلحة بين طرفي النزاع.

8- انتشار الفساد المالي في أوساط الشخصيات السياسية المحسوبة على السلطة المركزية، مما أثر على إيرادات الخزينة العمومية، وبالتالي عدم قدرة الحكومة في إنجاز المشاريع التنموية المتفق عليها. [1]

9- تراجع الدور الجزائر الإقليمي خاصة خلال الأزمة الأمنية التي شهدتها في سنوات التسعينيات من القرن الماضي، ما أدى إلى غياب قوة الضغط والتأثير على طرفي النزاع لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه سابقا خاصة في اتفاقية تمنراست 1991.

كما رأت الدراسة من خلال تحليلها لأسباب فشل تنفيذ الاتفاقيات السابقة وعودة التمرد من الجديد، هو مسؤولية الحكومة وفشلها في إدارة النزاع في شمال المالي، خاصة فيما يتعلق بشق إدماج محاربي حركة تحرير الأزواد في الجيش النظامي .

[1] -Hanna Mollan, "Mali: Security Action Hampers Development", published in July 02nd ,2020 on website : https://www.nrc.no/expert-deployment/2016/2021/mali-security-actiin-hampers-development/, retrieved in January 24th ,2024 at 10:38 AM.

من خلال ما تم تناوله في هذا المبحث، تستنتج الدراسة بأن الجزائر سعت جاهدة لتحقيق الأمن والاستقرار في مالي، عبر التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات لإنهاء القتال بين طرفي النزاع في مالي، وبالرغم من أن الجزائر كانت تعيش أزمة أمنية داخلية، غير أن إيمانها العميق بأن أمن واستقرار الدول المجاورة هو من أمن واستقرارها.

لذلك حاولت الجزائر جاهدة في إيجاد حلٍّ نهائيٍّ للنزاع في مالي، عبر التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة أو ما يعرف "بمسار الجزائر" الموقعة عليه في مارس 2015، وهذا ما ستتناوله الدراسة في المبحث الثالث الموالي.

المبحث الثالث: اتفاق السلم والمصالحة في مالي (مسار الجزائر) 2015

يمثل اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر، منعرجا حاسما في الدبلوماسية الجزائرية من ناحية تقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأمن والسلم في مالي وفي عودتها للساحة الإفريقية عبر بوابة منطقة الساحل، خاصة وأن السياسية الخارجية الجزائرية عرفت تراجعا ملحوظا منذ سنة 2013 على خلفية مرض الرئيس السابق " **عبد العزيز بوتفليقة**"؛ كما أن هذا الاتفاق جاء بعد فشل اتفاقيتي تمنراست 1991 والجزائر 2006، والتحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية التي سُمِّيَت إعلاميًا " **بثورات الربيع العربي**".

فقد حاول مقاتلو حركة تحرير الأزواد استغلال الاضطرابات السياسية التي شهدتها ليبيا منذ سنة 2011 والانقلاب العسكري التي عرفتها مالي سنة 2012، في التخطيط بقيام تمرد عسكري"**عنيف**"، والتي كانت له تداعيات خطيرة مست جميع القطاعات الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية.

وفي هذا المبحث ستحاول الدراسة إبراز السياق العام الذي عُقِدَ فيه جلسات المفاوضات بين طرفي النزاع وما تمخضت عنها من التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي والمعروف "باتفاق الجزائر 2015"، كما ستتطرق الدراسة أيضًا إلى الظروف الإقليمية والدولية التي صاحبت هذا الاتفاق، مع تحديد أهم الفواعل الموقعة عليه، وردود الأفعال الداخلية والخارجية عليه.

المطلب الأول : ظروف التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة

شهدت المنطقة العربية منذ بداية 2011 موجة من التحولات السياسية التي أخذت طابعًا شعبيًا، تلك الأحداث التي بدأت مع تونس ثم مصر لتنتقل بعدها إلى سوريا وليبيا، كانت بمثابة بداية دخول تلك البلدان في دوامة اضطرابات أمنية وعدم استقرار سياسي، زادته الانتشار الكثيف للجماعات المسلحة غير النظامية، والتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ تلك عدوى التحولات انتقلت إلى منطقة الساحل وتحديدا مالي التي عرفت هي الأخرى منذ 2012 وإلى غاية 2025 العديد من الأحداث الجيوسياسية أدخلتها في دوامة العنف المستمر وفي دائرة الهشاشة الأمنية والاقتصادية التي أثر على سيادتها ومؤشراتها التنموية.

في خضم هذه الأحداث، كثفت الجزائر جهودها من أجل الحفاظ على سيادة مالي عن طريق آلية الوساطة بين حركة تحرير الأزواد والسلطة المركزية، للتوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع الذي بدأ منذ السنوات الأولى لاستقلال مالي.

وقد جاء التوقيع على اتفاق السِّلم والمصالحة في مالي أو ما يصطلح عليه "**بمسار الجزائر**"، في ظل ظروف معينة والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1- انهيار المنظومة السياسية والأمنية في ليبيا :

انتقلت عدوى التحولات السياسية التي شهدتها البلاد العربية إلى ليبيا، غير أنها كانت أكثر" **عنفا**" و"**دموية**"، والتي انتهت بسقوط "**نظام القذافي**" وتدهور الأوضاع الأمنية.

بدأت الأزمة الليبية عندما خرج المتظاهرون مطالبون بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لتتحول بعدها إلى مطالب سياسية برحيل النظام القذافي وإسقاطه؛ وقد كانت للفواعل الدولية دورًا كبيرًا في حشد الدعم الدولي لإسقاط النظام القذافي، حيث تمكنت من استصدار قرار مجلس الأمن رقم 1973، القاضي باستخدام حظر جوي على ليبيا " **لدواعي إنسانية** "[1] وانتهى بسقوط نظام "معمر القذافي".

[1] - Vericat, José S., Mosadek Hobrara, "The Fall of the Qaddafi Regime and the Breakdown of Libya" , **International Peace Institute**, New York , 2018, pp. 3–5.

ترك التدخل العسكري ورائه بيئة تتكاثر فيها مختلف الجماعات المسلحة وانتعشت فيها نشاطات شبكات الجريمة المنظمة العابرة للقارات، مما هدد دول جوار ليبيا وعلى رأسهم الجزائر التي دعت الفرقاء الليبيين إلى ضرورة العمل على حل المشكلة وتهدئة الوضع الأمني والسياسي بما يخدم أمن ومصلحة ليبيا ودول جوارها.[1]

وقد كان انهيار النظام في ليبيا فرصة سانحة لمقاتلي الطوارق الذين كانوا في السابق مقاتلين في الجيش الليبي، في الهروب من ليبيا واللحاق بحركة تمرد الأزواد سنة 2012.

2- الانقلاب العسكري في مالي سنة 2012:

بعدما قامت حركة تحرير الأزواد تمردها الرابع ضد الحكومة المركزية، وما خلفه من خسائر في صفوف الجيش المالي؛ قام بعض ضباط المؤسسة العسكرية في مالي بالانقلاب على الرئيس" **أمادو توماني توري**" **Amadou Toumani Toure** يوم 22 مارس 2012، على يد النقيب " **أمادو سانوغو**"**Amadou Sanogo .** وكان السبب وراء الإطاحة بحكومة "**أمادو توماني توري**" سوء تعامل السلطة السياسية مع متمردي الطوارق، وعدم تزويد جنود الجيش المالي بالأسلحة اللازمة لمواجهة المتمردين، حيث تعرض الجيش المالي إلى" نكسة"[2]، مما أفقدهم السيطرة على مناطق شمال مالي التي تبلغ مساحتها **822 ألف كلم مربع** [3].

وقد أدى هذا الانقلاب إلى حدوث فراغ سياسي ودستوري، استغلته حركة تحرير الأزواد لزيادة عملياتها العسكرية ضد الجيش المالي المتواجد في جبهة القتال على مستوى مناطق **كيدال، ميناكا، تمبكتو وغاو**، إضافة إلى ذلك أن الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، هي الأخرى استغلت الفراغ الدستوري الذي أحدثه انقلاب 22 مارس 2012 بتوسيع من عملياتها المسلحة وتنفيذ أجنداتها الخارجية بضرب استقرار مالي والدول المجاورة لها.

---

[1]- صادق فرابي سلامة، خالد بقاص، " جهود الدبلوماسية الجزائرية للتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي (2014-2022)"، **دفاتر السياسة والقانون**، م.16، ع. 02، (2024)، ص ص.356- 375.

[2] - Alozieuwa, Simein H. O, "The March 22, 2012 Coup in Mali: Lessons and Implications for Democracy in the West Africa Sub region in the Wave of Transnational Terrorism" , **Democracy and Security Journal** , Vol. 9, N.4, (2013), pp. 383–397.

[3]- الجزيرة موسوعة، "إقليم الأزواد" ، منشور بتاريخ 11-02-2016 على الموقع: https://urlz.fr/sjKe ، تاريخ التصفح 30-01-2024 على الساعة 09:35 صباحا.

3-إعلان حركة تحرير الأزواد الانفصال عن مالي في 06-04-2012:

تم تأسيس حركة تحرير الازواد سنة 2011، كحركة سياسية للاستمرار في مطالبتهم بتحقيق حكم ذاتي والحصول على صلاحيات أوسع في إطار لامركزية التسيير[1]، غير أن انهيار نظام القذافي وعودة مقاتلي الطوارق من ليبيا، ودخول السلاح المهرب من المخازن الليبية إلى مالي المهرب تحت مرأى ومسمع القوات الفرنسية؛ قد شكلت فرصة حقيقية لاستئناف العمل المسلح ضد الحكومة المركزية في بداية شهر جانفي من سنة 2012.

بعدها بثلاثة أشهر وتحديدا في شهر مارس من نفس السنة(2012)، أعلنت حركة تحرير الأزواد الانفصال عن مالي و تأسيس" **دولة الأزواد المستقلة**"، حيث أكد المتحدث الرسمي باسم حركة تحرير الأزواد من العاصمة الفرنسية باريس "**موسى آغ الطاهر**" قائلا لوسائل الإعلام الأجنبية: "**نعلن رسميًا استقلال الأزواد منذ تاريخ اليوم 06 أفريل 2012، مع احترام سيادة الدول**"[2].

ويبدو أن إعلان حركة تحرير الأزواد لهذه الخطوة انطلاقا من باريس، يطرح العديد من التساؤلات حول دور فرنسا في تأجيج الوضع في شمال مالي من خلال سماحها لحركة تحرير الأزواد باستخدام أراضيها في الإعلان عن قيام دول الأزواد والانفصال عن مالي؛ إذ ترى الدراسة بأن فرنسا تحاول استعادة نفوذها في منطقة الساحل عبر مالي التي تعد من بين أهم مستعمراتها في منطقة، كما أنها تريد أن تعطي لنفسها " **ذريعة** " لتتواجد عسكريًا في شمال مالي لتضييق الخناق على الجزائر وتحجيم دورها كما فعلت في ليبيا.

ويمكن القول أن رفض الجزائر لإعلان حركة تحرير الأزواد الانفصال عن مالي له ما يبرره، بدعوة أن منطقة شمال مالي قد تتحول إلى مسرحا للعمليات المسلحة المختلفة وسيزيد ذلك تدهور في الأوضاع الأمنية، كما أنه سيعطي للقوات الأجنبية وعلى رأسها فرنسا ذريعة للتواجد في شمال مالي، وبالتالي ستكون المنطقة أمام سيناريو ليبيا في مالي.

---

[1] - Abhijit Mohanty , "Mali Crisis: A Historical Perspective of the Azawad Movement", published in February 13th ,2018 on website : https://www.geopoliticalminitor.com/mali-crisis-a-historical-perspective-of-the-azawad-movement/ , retrieved in January 30th ,2024 at 10:32 AM.

[2] - Rukmini Callimachi , "Mali's Tuareg rebels declare independence" , published in April 06th ,2012 on website : https://www.washingtinpost.com/world/malis-tuareg-rebels-declare-independence/2012/04/06/gIQAQ44n0S_story.html , retrieved in January 30th ,2024 at 10:49 AM.

4- التدخل الفرنسي العسكري في شمال مالي في جانفي 2013 :

يعتبر تدخل القوات الفرنسية في شمال مالي، بداية لتصاعد مؤشر أعمال العنف وانتشار الجماعات المسلحة في المنطقة؛ وهذا ما كانت تخشاه الجزائر بأن استخدام المقاربة العسكرية لحل النزاع في مالي سيؤدي إلى انهيار النظام الأمن الإقليمي، لذلك حذرت الجزائر في أكثر من مناسبة من مغبة استخدام القوة العسكرية أو تواجد قوات أجنبية في شمال مالي، لأن هذا سيعطي دفعا قويا للجماعات المسلحة في تجنيد شباب كيدال وتومبكتو **"للجهاد"** ضد القوات الأجنبية الفرنسية، وبالتالي زيادة العمليات المسلحة المهددة للسلم والأمن في مالي والدول الجوار.

فلم تتمكن فرنسا من تحقيق أي من الأهداف المسطرة من وراء قيامها بعملياتها العسكرية في شمال مالي، فلا هي قضت على الجماعات المسلحة، ولا هي تمكنت من تحقيق السلام في شمال مالي؛ بل على النقيض من ذلك زادت العمليات الإرهابية بشكل تصاعدي منذ تواجد قواتها، والدليل على فشلها هو تحويل عمليتها العسكرية **"سرفال"** التي بدأت في شهر جانفي 2013 إلى عملية **"برخان"** في أوت 2014[1]، بضم قوات دول الساحل الثلاث إلى برخان(**مالي، نيجر، بوركينافاسو**)، لأن الهجمات المسلحة انتقلت من مالي إلى النيجر وبوركينافاسو، فلم تستطع فرنسا تطويق الجماعات المسلحة التي أخذت في الانتشار منذ 2014 في أغلب منطقة الساحل وبحيرة تشاد وخليج غينيا .

5- الهجوم المسلح على المرَكَّب الغازي تغنتورين:

تعرضت الجزائر في شهر جانفي من سنة 2013 إلى عملية إرهابية استهدفت أحد القطاعات الحيوية في الجنوب الجزائري، أين كان مصنع إنتاج الغاز الطبيعي بمنطقة **"تغنتورين"** بولاية إليزي، مسرحا لهجوم مسلح الذي تزعمته كتيبة الموقعون بالدماء تحت إمرة **"مختار بلمختار"**، وذلك بالتنسيق مع ثمان جماعات مسلحة تنشط في شمال مالي[2].

وقد جاء هذا الهجوم ردا على سماح الجزائر لمجالها الجوي أمام عبور المقاتلات العسكرية الفرنسية لضرب معاقل الجماعات المسلحة في شمال مالي، وتعتبر هذه الخطوة حسب اعتقاد الدراسة مخاطرة من قبل صانع القرار خاصة أن الجزائر كانت هدفا للهجمات المسلحة بعد ذلك القرار.

---

[1] - Nathaniel Powell, "Why France Failed In Mali?", published in February 21st ,2022 on website : https://warintherocks.com/2022/02/why-france-failed-in-mali/ , retrieved in January 31st ,2024 at 10:12 AM

[2] - Noel Mullan , "Amenas Case Study" , published in July 12th ,2013 in website : https://theisrm.org/en/amenas-case-study, retrieved in February 04th ,2024 at 09:34 AM.

كما جاء ذلك الهجوم المسلح على تيغنتورين للضغط على الجزائر من أجل إطلاق سراح بعض القادة من الجماعات المسلحة المتواجدون في السجون الجزائرية منذ سنوات التسعينيات[1].

كما ترى الدراسة أن هذا الهجوم المسلح قد شكّل منعرجا خطيرا للأمن القومي الجزائري الذي ضرب في إحدى أهم مراكز شريان اقتصاده، فقد حذرت الجزائر أكثر من مرة بأن التصعيد الأمني في شمال مالي سيؤثر سلبا على أمنها القومي.

ونتيجة لذلك، اعتمد صانع القرار الجزائري على مقاربة أمنية ترتكز على تأمين حدودها مع مالي التي تتجاوز 1374 كم [2]، وكذلك على المقاربة الدبلوماسية عبر تفعيل آلية الوساطة والاتصال مع طرفي النزاع في مالي من أجل إنهاء حالة الحرب، ولقطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية التي ساهمت بشكل كبير في انتشار الجماعات المسلحة على طول حدود البلدين.

6-اغتيال نائب القنصل الجزائري " طاهر تواتي" في مدينة غاو:

أدى التدهور الأمني التي شهدته منطقة الأزواد في شمال مالي إلى انتشار كبير في نشاط الجماعات المسلحة، والتي قامت بالعديد من العمليات استهدفت من خلالها مالي والدول المجاورة لها، التي لم تسلم هي أيضا من"**الأعمال الانتقامية**" التي قامت بها تلك الجماعات المسلحة.

فقد كانت الجزائر في مركز مخططات الجماعات المسلحة عندما قامت حركة توحيد الجهاد في غرب إفريقيا **The Movement for Oneness and Jihad in Western Africa (MUJAO)**، باختطاف 6 من موظفي القنصلية الجزائرية في مدينة غاو شمالي مالي، في شهر أفريل من سنة 2012[3]؛ حيث كانت من بين مطالبها هو الضغط على الحكومة الجزائرية للإفراج على ثلاثة عناصر متطرفة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب[4] ؛ غير أن الجزائر وتماشيا مع مبدئي : **لا تفاوض مع الجماعات المسلحة وتجريم دفع الفدية**، رفضت طلبهم؛ مما دفعهم بعد

[1]- Xinhua, "Algeria says opening airspace to French jet fighters sovereign decision", published on website : http://en.people.cn/90777/8092955.html , retrieved in February 29th ,2024 at 08:40 AM

[2] -Sovereign limits, "Algeria-Mali", published on website : https://sovereignlimits.com/boundaries/algeria-mali-land , retrieved in February 29th ,2024 at 08:49 AM.

[3] - John Campbell, "Mali: MUJAO "Executes" Algerian Diplomat", published in September 10th ,2012 on website : https://www.cfr.org/blog/mali-mujao-executes-algerian-diplomat, retrieved in February 29th , 2024 09:32 AM.

[4] -Ruchita Beri, "North Africa", **Africa trends** ,Vol.1,N. 5 ,(September-October 2012), pp. 17-20.

خمسة أشهر من اختطاف الطاقم الدبلوماسي بالانتقام من الجزائر عبر اغتيال نائب القنصل الجزائري " **طاهر تواتي**" في الفاتح من شهر سبتمبر من سنة 2012.[1]

وترى الدراسة من خلال تتبعها لحيثيات حادثة اغتيال الدبلوماسي الجزائري على يد الجماعات المسلحة، بأن جماعة الأزواد وبجانبها الحكومة المركزية في مالي هما المسؤولتان عمّا آلت إليه الأوضاع الأمنية المتدهورة في شمال مالي، إذ أن جماعة الأزواد كانت في بداية الأمر تقاتل جنبا إلى جنب مع عناصر حركة توحيد الجهاد في غرب إفريقيا وكذا مع حركة أنصار الدين، و كلا الحركتين تصنفان في قائمة الجماعات الإرهابية، فإن جماعة الأزواد تتحمل جزءًا كبيرًا من المسؤولية بطريقة غير مباشرة في اغتيال نائب القنصل " طاهر تواتي".

7- زيادة نشاط الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود:

منذ اندلاع النزاع الرابع بين حركة تحرير الأزواد والحكومة المركزية في شهر جانفي من سنة 2012 ، شهدت المنطقة انتشارًا كبيرًا في نشاط الجماعات المسلحة وتنامت عملياتها المسلحة ليس فقط في مالي وإنما مست كذلك دول الجوار كالجزائر، بوركينافسو والنيجر.

إذ ترى الدراسة بأن الفراغ الأمني الذي تركته القوات النظامية في شمال مالي، تمت تغطيته من قبل الجماعات المسلحة في إطار سياسة " ملء الفراغ"؛ وبلغة الأرقام فإن مالي شهدت خلال أعوام 1990 و2014 حوالي 199 هجوم مسلح، 70% من تلك العمليات حصلت بين سنتي 2012 و2014 بسبب بلوغ النزاع ذروته بين حركة تحرير الأزواد والحكومة وزيادة تواجد الجماعات المسلحة، وحوالي 28% من تلك العمليات استهدفت المواقع العسكرية للجيش المالي والأهداف الدبلوماسية مثلما حصل في حادثة اختطاف سبعة(07) دبلوماسيين من القنصلية الجزائرية في غاو.[2]

كما أن نشاط شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود لاسيما تلك الجماعات التي تنشط في مجال تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية، زادت من عملياتها خلال الفترة التي سبقت التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة؛ حيث استغلت تلك الشبكات الاضطرابات الأمنية في توسيع نشاطاتها العابرة للحدود تعتب خاصة أن مالي تعتبر

[1] - BBC, "Algerian diplomat 'executed by Mali rebels", published in September 02nd,2012 on website : https://www.bbc.com/news/world-africa-19457343 , retrieved in February 29th ,2024 at 10:04AM.

[2] -Global terrorism databases, "Terrorism in Mali", published in November 2015, downloaded from https://www.start.umd.edu/pubs/START_MaliFactSheet_Nov2015.pdf , retrieved in March 3rd, 2024 at 09:12 AM.

منطقة عبور لتجار المخدرات لترويج سلعهم باتجاه منطقة شمال إفريقيا وأوروبا[1]، كما تعد أيضا نقطة تجمع للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من جنوب الصحراء للدخول إلى دول شمال إفريقيا، ومن ثم ركوب قوارب الهجرة غير الشرعية انطلاقا من السواحل الليبية باتجاه إيطاليا، ومن المعابر الحدودية للمغرب باتجاه إسبانيا.

المطلب الثاني : جولات المفاوضات بين أطراف النزاع في مالي

قبل التوقيع النهائي لاتفاق السلم والمصالحة في المالي المنبثق عن مسار الجزائر يوم 15 مارس 2015، احتضنت العاصمة الجزائرية جلسات الحوار لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المالية المتنازعة؛ فقد شهدت المفاوضات خمس جولات تخللها نقاشات عميقة بين الأطراف المشاركة حول كيفية تسيير مرحلة ما بعد النزاع **Post Conflict** .

الجولة الأولى من المفاوضات : خارطة الطريق لوقف الاشتباكات الميدانية

استمرت جلسات الحوار الأول بين الأطراف المعنية بالنزاع مدة أسبوعين، أين بدأت يوم 9 جويلية 2014 وانتهت يوم 24 جويلية 2014 [2]، بإمضاء خارطة طريق وتحديد المبادئ الأساسية التي ستتطرق إليها أطراف النزاع في جولات المفاوضات.

فقد شهدت الجولة الأولى توترًا بين الحركات الأزوادية فيما بينهما خاصة بين تنسيقية الحركات الأزوادية CMA وأرضية جوان 2014 المكونة من مجموعات الدفاع الذاتي، حيث رفضت تنسيقية حركات الأزواد الاعتراف بالمجموعات المنضوية تحت أرضية جوان 2014، واتهمتها بأنها تريد تقسيم صف الأزواديين وزيادة الانشقاق فيما بينهم، كما أكدت التنسيقية على أنها الناطق الرسمي باسم الأزواد في المفاوضات مع السلطة المركزية في الجزائر. غير أن أرضية 14 جوان هي أيضا لها قاعدة شعبية في شمال مالي، وأنها قريبة من النظام السياسي، وكان إشراكها في المفاوضات بضغط من الحكومة،لأن مطالب أرضية 14 جوان تتماشى مع مطالب الحكومة، لهذا قامت الأطراف الأزوادية سواء من التنسيقية أو أرضية جوان 2014 بإمضاء " **بشكل إنفرادي**" على خارطة الطريق مع الحكومة.

[1] -The Global Initiative against Transitional Organized Crime, "Illicit Trafficking and Instability in Mali: Past, Present and Future" , **GIATOC**, Norway, (January 2014), pp. 1-26 .

[2] -Arthur Boutellis .Marie-Joëlle ZAHAR , "Les Négociations d'Alger (2014–2015) ", **International Peace Institute** ,New York , 2018, pp. 15.

ومن بين أهم النقاط التي تضمنتها خارطة الطريق في الجولة الأولى من المفاوضات والتي حددتها الحكومة، بأن **وحدة وسلامة تراب مالي، السيادة، الوحدة الوطنية** و**العلمانية (اللائكية)**، مبادئ ثابتة غير قابلة للتفاوض. غير أن تنسيقية **CMA** اعترضت على هذه المبادئ، باعتبار أنها مستمدة من دستور مالي وهو عبارة عن وثيقة مرجعية قابلة للنقاش وإعادة النظر فيها؛ بينما رفض مجلس الأعلى للوحدة الأزوادية **HCUA** " **اللائكية** " كمبدأ أساسي للنظام الحكم في مالي، لأن القانون الأساسي لمجلس الأعلى للوحدة الأزوادية يرتكز على فكرة إقامة دولة إسلامية، تطبق من خلالها الشريعة الإسلامية.[1]

كما رفضت حركة تحرير الأزواد **MNLA** فكرة السيادة والوحدة الوطنية، لكونها أكثر الحركات الأزوادية " **تشددا**" لفكرة الانفصال، إذ تطالب دومًا بضرورة إقامة "حكم ذاتي"[2]، حتى مع بداية تمرد 2012 أعلنت مباشرة تأسيس "جمهورية الأزواد المستقلة".

وترى الدراسة بأن المبادئ التي وضعتها الحكومة كشرط للمفاوضات، هي مبادئ مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأمن القومي لمالي وبالمصلحة العليا للدولة كما يراها صانع القرار؛ فمبدأ السيادة والوحدة الوطنية هي مكتسبات تحصلت عليها مالي من الإدارة الاستعمارية الفرنسية، فلا يمكن بحال من الأحوال أن تتنازل عن تلك المكتسبات التي تمثل قوة النظام السياسي وسلطته المركزية ؛ بينما طرح الحكومة لمبدأ اللائكية كان من أجل عدم استخدام الدين لأغراض سياسية أو لنشر أفكار متطرفة من شأنها تهدد الأمن المجتمعي لمالي بمختلف مكوناته الإثنية.

ومن بين المطالب التي طرحتها الحركات الأزوادية في الجولة الأولى من المفاوضات، هي تحرير الأسرى من كلا الطرفين بصفة استعجاليه، وهذا ما تم الاتفاق عليه في الجزائر على أن يكون تاريخ 14 جويلية 2014 بداية إطلاق سراح الأسرى.

وكانت نتائج مفاوضات الجولة الأولى التي قادتها الجزائر بمساعدة منظمة الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا**(الإيكواس)** والقوى الفاعلة في المجتمع الدولي، بالتوقيع على اتفاق نهاية القتال والأعمال العدائية من كلا الجانبين وذلك يوم 24 جويلية 2014.[3]

---

[1] - **Ibid**, p.16

[2] - Bouriema Hama, “La communauté internationale rejette l'indépendance du nord du Mali”, publié le 06 avril 2012 au site web : https://www.leminde.fr/afrique/article/2012/04/06/mali-les-rebelles-touareg-du-mnla-proclament-l-independance-du-nord-du-pays_1681483_3212.html, consulté le 20-05-2024 à09 :20 AM

[3] - Arthur Boutellis .Marie-Joëlle ZAHAR, **Op.cit**, p.15.

وترى الدراسة بأن هذا يعتبر في حد ذات ذاته إنجازا دبلوماسيا جزائريًا مهمًا، تمكنت من خلاله إقناع أطراف النزاع و"دفعهم" لإنهاء العمليات القتالية فيما بينهم التي خلفت نتائج خطيرة على الصعيد الأمني والاقتصادي والاجتماعي في منطقة الساحل ودول الجوار الجغرافي ككل.

وبعد هذا الإعلان، تم تكليف بعثة **مينوسما** الأممية متعددة الجنسيات لمراقبة أمن واستقرار في شمال مالي مالي، وتكمن مهمتها في الإبلاغ عن أي خروقات لاتفاق وقف إطلاق النار من كلا الجانبين، والتصدي للجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، والتي أضحت بعد تمرد 2012 فاعلاً مهمًا يؤثر على ديناميكية النزاع في مالي وفي الدول المجاور لها.

و تم التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في الجولة الأولى، من قبل الأطراف التالية :[1]

- ✓ عبدولاي ديوب **Abdoulaye DIOP** بصفته وزير الشؤون الخارجية والاندماج الإفريقي والتعاون الدولي، ممثلا عن الحكومة المالية.
- ✓ أحمد ولد سيدي محمد **Ahmed OULD SIDI MOHAMED** بصفته أمين عام، ممثلا عن الحركة العربية الأزوادية **Mouvement Arabe de l'Azawad (MAA)**
- ✓ هارونا توريه **Harouna TOUREH** بصفته رئيسا، ممثلا عن تنسيقية حركات الدفاع الذاتي والمقاومة **La Coordination des Mouvements et Forces Patriotiques de Resistance (CMFPR)**
- ✓ إبراهيم آغ أمحمد أصلاح **Ibrahim Ag MOHAMED ASSALAH** بصفته رئيسا، ممثلا عن تحالف الشعب من أجل الأزواد **La Coalition du Peuple Pour l'Azawad (CPA)**
- ✓ رمطان لعمامرة **Ramtane LAMAMRA** وزير للشؤون الخارجية، ممثلا عن رئيسة الوساطة الدولية الجزائر.
- ✓ كريم تراوري **Karim TRAORE** بصفته مستشار وزير الشؤون الخارجية لبوركينافاسو، ممثلا عن منظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا **la Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO)**

[1] - United Nations , "Déclaration De Cessation Des Hostilités", Lien de téléchargement : https://minusma.unmissions.org/sites/default/files/ctms_declaration_16_sept_0.pdf , consulté le 21-05-2024 à 09 :06 AM.

- ✓ألبرت جيرارد كويندريس **Albert Gérard KOENDERS** رئيس بعثة مينوسما في مالي، ممثلا عن منظمة الأمم المتحدة.
- ✓ بييار بويويا **Pierre BUYOYA** ، الممثل الأعلى للإتحاد الإفريقي في مالي والساحل.

الجولة الثانية من المفاوضات : المجتمع المدني وعراقيل تجسيد النظام الفيدرالي

سعت مجموعة الوساطة الدولية برئاسة الجزائر إلى توسيع دائرة المفاوضات لتشمل أطراف أخرى من مالي، حيث اتفقت الجزائر مع الحكومة المالية بتنظيم جلسات حوار لفائدة المجتمع المدني بمختلف فئاته العمرية ومستوياته الثقافية، وهذا لتقديم اقتراحات وحلول لمشاكل أخرى.[1]

ويبدو أن إشراك المجتمع المدني في الجولة الثانية من المفاوضات، هو محاولة من الحكومة المالية لتحسين صورتها لدى المجتمع الدولي، بأنها تنتهج الديمقراطية التشاركية كأسلوب للحوار في إشراك مختلف فعاليات المجتمع المدني لمناقشة مسائل مصيرية تهم بالدرجة الأولى المواطن المالي.

وقد تم اختيار أعضاء المجتمع المدني المشارك من قبل الحكومة وتنسيقية حركات الأزوادية ومجموعة أرضية جوان 2014، كما تم إشراك في هذه الجلسات ممثلي عن الأحزاب السياسية وجمعيات نسائية .

انقسمت جلسات الحوار الموسع مع أطياف المجتمع المدني، إلى أربعة مسائل أساسية [2]:

1- قضايا سياسية ومؤسساتية.

2- قضايا الدفاع والأمن.

3- قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

4- قضايا المصالحة، العدالة والمسائل الإنسانية.

وترى الدراسة بأن إشراك المجتمع المدني لمناقشة مثل هذه القضايا الحساسة خاصة فيما تعلق بالأمن والدفاع والتنمية المحلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذا الهيكل المؤسساتي، يعتبر سابق من نوعه منذ اندلاع النزاع في مالي بداية ستينيات القرن الماضي و إلى غاية تمرد 2012، ويمكن قراءة هذه الخطوة على أنها تقدم في إرادة الحكومة ورغبتها في حل النزاع، الذي أدخل مالي في دائرة الدول الفاشلة والهشة.

---

[1] - Arthur Boutellis et Marie-Joëlle ZAHAR, **Op.cit**, p.16

[2] - le Centre pour le dialogue humanitaire , " Atelier de formation pour soutenir et encourager la mise en œuvre de l'Accord d'Alger pour la paix et la réconciliation au Mali" , publié le 22-06-2017 au site web : https://urlz.fr/uft4, consulté le 21-05-2024 à 11 :44 AM.

ويمكن القول بأن صناع القرار في مالي أرادوا استلهام التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من خلال وضع الخلافات جانبًا، وفتح صفحة المصالحة الوطنية مع كل فئات المجتمع.

فقد شهدت جلسات الحوار في الجولة الثانية نقاشا حادا بين أعضاء المجتمع المدني الممثلين للأطراف الرئيسية الثلاث للنزاع، فتنسيقية الحركات الأزوادية مثلا، أرادت النقاش والتركيز على المسائل السياسية والمؤسساتية دون التطرق إلى النقاط الثلاث الأخرى ، كما أن ذات التنسيقية عارضت بشدة الجلوس مع مجموعة أرضية جوان 2014، بحكم أنها في نزاع معها ولا تمثل الحركات الأزوادية، كما أنها محسوبة على السلطة المركزية في الجنوب، بينما مجموعة الوساطة الدولية حاولت إقناع المشاركين في جلسات الحوار إلى مناقشة والتطرق للنقاط الأربعة الأساسية المدرجة في جدول أعمال الجولة الثانية من المفاوضات، التي بدأت جلساتها يوم 01 سبتمبر 2014 في الجزائر العاصمة واستمرت مدة أسبوع .[1]

ومن أجل حل النقاط الخلافية بين الأطراف المشاركة، قامت مجموعة الوساطة الدولية برئاسة الجزائر عبر ممثلها وزير الخارجية ""رمطان لعمامرة، و"بيار بويويا" **Pierre Buyoya** ممثل الإتحاد الإفريقي، وبيرت كويندر **Bert Koenders** رئيس بعثة المينوسما، بتشكيل لجنة رفيعة المستوى لإزالة حالة الجمود بين الأطراف المفاوضة وهذا عن طريق تشكيل ورشتين للعمل، الأولى تكون بين الحكومة وتنسيقية حركات الأزوادية، والثانية تكون بين الحكومة ومجموعة أرضية جوان 2014.[2]

الجولة الثالثة من المفاوضات:المشروع التمهيدي لمقترح الجزائر حول اتفاق السلم والمصالحة

افتتحت الجولة الثالثة من الحوار المالي– المالي، يوم 21 أكتوبر 2014 في الجزائر العاصمة، أين دعت الجزائر إلى التسريع في إجراءات التفاوض والتوصل إلى اتفاق النهائي،[**وهذا من أجل التفرغ للحوار الليبي– الليبي، خاصة أن الجزائر بدأت في شهر مارس 2014 احتضان سلسلة من جلسات مؤتمر دول جوار ليبيا]**.

وكانت بين أهم النقاط التي تضمنت الجولة الثالثة من المفاوضات، قيام الجزائر بالتعاون مع الإتحاد الإفريقي بتقديم مشروع تمهيدي لوثيقة تحمل عنوان" **اتفاق السلم والمصالحة في مالي**" .[3]

---

[1] - Arslan Chikhaoui , "Algeria, A Key Player For Reconciliation In Mali And Sustainable Peace In The Sahel" , published in March 28th ,2021 in website : https://nesa-center.org/algeria-a-key-player-for-recinciliatiin-in-mali-and-sustainable-peace-in-the-sahel/ , retrieved in May 5th ,2024 at 09:54 AM.

[2] - Arthur Boutellis et Marie-Joëlle ZAHAR , **Op.cit**, p.17

[3] - **Ibid**, p.18.

إن قيام الجزائر باستخراج وثيقة تحمل في طياتها المبادئ الأساسية لاتفاق السلم والمصالحة في مالي، تمثل خطوة في دفع الأطراف للتوقيع على اتفاق نهائي وشامل للنزاع، كما أن إشراك الجزائر لمنظمة الاتحاد الإفريقي في عملية استصدار وثيقة اتفاق السلم والمصالحة في مالي، هو محاولة من الجزائر لقطع الطريق أمام بعض الأطراف التي تتهمها بالتدخل في الشأن الداخلي لمالي وأنها انفردت بالاتفاق دون إشراك الاتحاد الإفريقي، بالرغم من أن صانع القرار الجزائري يؤكد أنه لا حل للنزاع في مالي إلا في " **إطار الاتحاد الإفريقي**" وهذا دليل على احترام الجزائر للمؤسسات الإقليمية والمواثيق الدولية ، التي تعد أهم مبادئ سياستها الخارجية .

وتتضمن الوثيقة التي قدمتها الجزائر، البنود الأساسية التالية:

- إطلاق مشروع مارشال لتنمية مناطق شمال مالي[1]، وهذا تأسيا بمشروع مارشال التي أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة بدعم دول أوروبا الغربية اقتصاديا لمواجهة المد الشيوعي.
- إعطاء الأقاليم الشمالية صلاحيات موسعة تماشيا مع المقاربة اللامركزية في تسيير الجماعات المحلية.

وبعدما قدمت الجزائر لمشروع وثيقة اتفاق السلم والمصالحة في مالي، التقت مع جميع الأطراف المعنية لتقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول البنود الأساسية الذي تضمنها المشروع التمهيدي، كما قامت الحركات الأزوادية العودة إلى قواعدهم الشعبية في مدون غاو، وتمبكتو، وكيدال، لإبداء الرأي حول مشروع اتفاق الجزائر. بعدها اختتمت أشغال الجولة الثالثة من المفاوضات يوم 24 أكتوبر 2014 .

04- الجولة الرابعة من المفاوضات: مشروع اتفاق

افتتحت الجولة الرابعة من جلسات المفاوضات يوم 20 نوفمبر 2014 في الجزائر العاصمة بحضور جميع فواعل النزاع في مالي وأعضاء الوساطة الدولية، في جو تميز نوعا ما بالتوتر وتبادل الاتهامات بين طرفي النزاع. فتنسيقية حركات الأزوادية اتهمت الحكومة المركزية في مالي، بأنها فاقدة للإرادة السياسية وغياب النية الحقيقية للتوصل إلى تسوية نهائية للنزاع ولا حتى في تنفيذ مخرجات الجولة الأولى الخاصة بوقف إطلاق النار، كما اتهمتها أيضا باستخدام مليشيات شعبية تابعة للنظام من أجل القيام بأعمال عنف ضد بعض القرى والتجمعات السكانية المحسوبة على حركات الأزوادية؛ حيث أعلنت تنسيقية حركات الأزوادية في هذه الجولة بأنها تستخدم

[1] - Vicki J. Huddlestin . Witney Schneidman , "Mali Needs a Marshall Plan, Not a Military Regime" , published in August 19th ,2020 on website : https://foreignpolicy.com/2020/08/19/mali-needs-a-marshall-plan-not-a-military-regime/ , retrieved in May,25th 2024 at 17:44 PM.

كل إمكانياتها الدفاعية لحماية الأقاليم الأزوادية الخاضعة تحت سيطرتها بنسبة 80%، كما أنها أعادت طرح فكرة ضرورة تجسيد نظام حكم فيدرالي في شمالي مالي.[1]

ولتفادي انسداد قنوات الحوار بين الأطراف المتنازعة، قامت الوساطة الدولية بقيادة الجزائر بالتحاور مع كل الأطراف المعنية كلٌ على حِدَةٍ لمعرفة أرائهم حول مشروع الاتفاق الذي قدمته الجزائر، غير أن الحكومة المركزية رفضت مقترح تنسيقية الحركات الأزوادية جملةً وتفصيلًا، واعتبرتها انتقاصًا من سيادة مالي وتهديدًا لوحدة أراضيها؛ إلا أن الوساطة الجزائرية تمكنت من إقناع الأطراف بمدى أهمية مشروع اتفاق السلم والمصالحة في حقن الدماء وفتح صفحة جديد في تاريخ الشعب المالي، خاصة أن هذا المشروع أضيف له ملحق رابع مع الملاحق الثالث التي تم تناولها في الجولة الثالثة وهي: **ملحق الدفاع والأمن، ملحق المؤسسات السياسية، ملحق التنمية الملحية، والملحق الرابع الذي خُصِصَ للحديث عن الضمانات الدولية.** واختتمت الجلسة الرابعة في 27 نوفمبر 2014.[2]

05- الجولة الخامسة من المفاوضات: التوقيع على الاتفاق

بدأت الجولة الخامسة في 22 جانفي 2015[3]، والتي تأخرت في عقد جلساتها بسبب عودة المواجهات المسلحة بين الحركات الأزوادية والحكومة المركزية لاسيما في مناطق: **كيدال، ميناكا وأسونغو**؛ حيث اتهمت تنسيقية الحركات الأزوادية باستخدام الجيش المالي لحركات المقاومة الدفاع الذاتي كحركة الدفاع الطوارق إمغاد **GATTIA** في مواجهة متمردي الأزواد، بينما رفضت الحكومة هذه الاتهامات، واعتقدت بأن التنسيقية تقدم حججًا واهية من أجل رفض التوقيع على اتفاق السلام لأنه لا يخدم طموحاتها الانفصالية.

ولتهدئة الوضع بين الطرفين، قامت القوات الأممية لحفظ السلام والاستقرار مينوسما **MINUSMA** في مالي، بالتدخل في المناطق التي تعرف مواجهات إلا أنها فشلت في مساعيها خاصة مع زيادة حدة الهجمات بين الجانبين؛ وعلى هذا الأساس أكد ممثل الأمم المتحدة ورئيس بعثة المينوسما، إلى ضرورة تنفيذ اتفاق الموقع عليه

[1] -Arthur Boutellis et Marie-Joëlle ZAHAR , **Op.cit**, p. 17.

[2]- عادل محساس ، "الجزائر وتسوية أزمة الفرقاء في مالي – الدور والتحديات"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، م.18، ع.01، (2018)، ص ص. 716-735.

[3]- صادق فرابي سلامة، خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص ص.356- 375.

في الجولة الأولى من المفاوضات يوم 23 ماي 2014 والذي يقضي بوقف القتال بين الطرفين، لأنه السبيل الوحيد نحو التوصل إلى التوقيع النهائي لاتفاق السلم والمصالحة.

وانطلقت مفاوضات الجولة الخامسة والأخيرة يوم 11 فيفري 2015[1]، أين قدمت الجزائر الوثيقة النهائية "**لاتفاق السلم والمصالحة**"، للتوقيع عليها بالأحرف الأولى يوم 1 مارس 2015، مما يفتح مجالا لزيادة النقاش وإثراء بنود الاتفاق عند العودة إلى مالي، حيث شددت الجزائر بأهمية التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي، في سياق أمني متدهور أين يعرف المجال الإقليمي لمنطقة الساحل زيادة في التنظيمات المسلحة غير النظامية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، التي أضحت من بين التهديدات الأمنية اللاتماثلية للأمن القومي ليس في مالي فقط وإنما في الدول المجاورة لها.

وترى الدراسة، بأن الجولة الخامسة في المفاوضات مثلت اختبارًا حقيقيًا لمدى فعالية الوساطة الجزائرية وقدرتها على إقناع الأطراف المتنازعة للتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة، خاصة مع حالة اللايقين والضبابية الموجودة بين طرفي النزاع؛ فالتجارب السابقة لاتفاقيات السلام سواء في اتفاقية تمنراست جانفي 1991 أو في اتفاق الجزائر 2006، أُجهِضَت بسبب عدم ثقة الأطراف فيما بينهم.

[1] -Arthur Boutellis et Marie-Joëlle ZAHAR , **Op.cit,** p.18

المطلب الثالث: الفواعل المعنية باتفاق السلم والمصالحة (مسار الجزائر) 2015

حظي اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة في مالي قبولا أو"**شبه إجماع**"، سواء من قبل الأطراف الموقعة عليه والمعنية بالنزاع في مالي، أومن طرف المجموعة الدولية الممثلة في منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والدول الفاعلة في النظام الدولي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا وفرنسا.

فبالرغم من الجولات المراطونية التي قادتها الجزائر، والخلافات العميقة التي ميزت جولات المفاوضات بين طرفي النزاع؛ إلا أنها تمكنت من دفعهم للتوقيع على الاتفاق السلم والمصالحة، والذي أعتبره مختصون في السياسة الدولية، على أنه مسار مهم نحو التسوية النهائية للنزاع في مالي الذي دام قرابة نصف قرن من الزمن (1964-2015).

في هذا المطلب ستتطرق الدراسة لمختلف الفواعل الذين وقعوا على اتفاق السلم والمصالحة في الجزائر، عبر تقسيم اتفاق الجزائر إلى مرحلتين، **المرحلة الأولى** ستكون حول اتفاق الجزائر الموقع عليه بالأحرف الأولى يوم **01 مارس 2015** في العاصمة الجزائرية ، بينما **المرحلة الثانية** ستكون معنونة باتفاق الجزائر النهائي يوم **15 مارس 2015** الموقع علية في العاصمة المالية "بماكو"، مع إبراز أهم بنوده وتقييم مدى تنفيذه على الأرض الواقع .

أولا: اتفاق الجزائر (بالأحرف الأولى -01 مارس 2015):

تم التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة بالأحرف الأولى في العاصمة الجزائرية في الفاتح من شهر مارس 2015، على أن يتم التوقيع النهائي على اتفاق السلم والمصالحة في العاصمة المالية بماكو يوم 15 مارس 2015. في هذا العنصر ستحاول الدراسة تسليط الضوء على الأطرف التي وقعت على الاتفاق بالأحرف الأولى والأطراف التي رفضت التوقيع والتحفظ على بعض بنوده، إلى غاية رجوعها إلى مالي والتشاور فيما بينها.

1-<u>الأطراف التي وقعت على "اتفاق الجزائر" بالأحرف الأولى يوم 1 مارس 2015 :</u>

هناك ثلاثة أطراف تمثل الفصائل الأزوادية وقعت على "اتفاق الجزائر" بالأحرف الأولى، وهم على التوالي: **تنسيقية حركات الازواد (CMA)** والتي تضم تحت لوائها 6 حركات أزوادية ، **أرضية الجزائر الموقع عليها في 14 جوان 2014** والتي تضم مختلف المليشيات الدفاع الذاتي من جهة، و**السلطة المركزية في مالي** من جهة

أخرى. بالإضافة إلى الجزائر والمجموعة الدولية ومختلف الفاعلين الدوليين الذين ساهموا بشكل أو بآخر في الوصول إلى أرضية اتفاق بين الأطراف المتنازعة.

1-1- تنسيقية حركات الأزواد : (CMA) Coordination of Movements of Azawad

وهي تمثل تحالفًا سياسيًا وأمنيًا، تم تأسيسه في 28 أكتوبر 2014 في سياق عام تميز برغبة السلطة في التفاوض والتي بدأت في العاصمة البوركينابية "وغادوغو" لإنهاء النزاع فيما بينهم[1].

يهدف هذا التحالف إلى توحيد الجهود بين مختلف الحركات الأزوادية الست، التي كانت تقاتل الجيش المالي منذ سنة 2012؛ كما أن السلطة المركزية في الجنوب كانت ترفض التفاوض مع كل الحركات بصفة منفردة، مما اضطرت إلى تنظيم صفوفها تحت مظلة تنسيقية واحدة أطلق عليها "**تنسيقة حركات الأزواد**".

وكان "**بلال آغ الشريف**" [2] **Bilal Agh Chrif** ممثلا عن تنسيقة حركات الأزواد ، أثناء التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في الجزائر بالأحرف الأولى يوم 1 مارس 2015 ، بينما عند التوقيع النهائي لاتفاق السلم والمصالحة يوم 15 مارس 2015 بالعاصمة المالية "بماكو" ، فقد مثل " **محمد ولد سيداتي** " تنسيقية حركات الأزوادية CMA في مراسيم التوقيع بحضور جميع الأطراف والمجموعة الدولية المعنية بملف تسوية النزاع في مالي .

تضم تنسيقة حركات الأزواد ستة (06) فصائل أزوادية ، ثلاثة منهم فقط من قبلوا التوقيع على اتفاق الجزائر بالأحرف الأولى يوم 1 مارس 2015 بالجزائر العاصمة، وهم على التوالي :

- **أ- الحركة العربية الأزوادية (المنشقة) : Arab Movement of Azawad (MMA)**

تأسست هذه الحركات بعد انشقاقها من الحركة العربية الأزوادية سنة 2014، وهي تعتبر من بين الحركات الأزوادية الموالية والقريبة من النظام السياسي في مالي، حيث تنادي هذه الحركة إلى ضرورة المحافظة على وحدة أراضي مالي، وهذا ما جعل أهدافها تتماشى مع أهداف النظام السياسي، الذي يرفض تماما مبدأ الحكم الذاتي الذي تنادي به بعض الحركات الأزوادية الانفصالية.

[1] - Naffet Keita ,**Op.cit**. P.23.

[2]- الجزيرة الإخبارية ، "طوارق مالي يوقعون بالأحرف الأولى على اتفاق السلام" ، منشور بتاريخ 15-05-2015 على الموقع : https://urlz.fr/skVV ، تاريخ التصفح 25-04-2024 على الساعة 11:22 صباحا.

ب-الائتلاف الشعبي من أجل الأزواد : la Coalition Populaire de l'Azawad (CPA)

هو تحالف سياسي وعسكري، تأسس في 18 مارس 2014 على يد أحد القادة الفاعلين الأزواديين "**إبراهيم آغ محمد أصلاح** Ibrahim Ag Mohamed Assaleh"[1]، بعد انسحابه من حركة الأم الانفصالية " **حركة التحرير الأزواد**" Mouvement National De Libération De L'azawad (MLA). يتمركز نشاط هذا التحالف في منطقة "**تمبكتو**" شمالي مالي، كما يعتبر هذا الائتلاف من بين الفصائل الأزوادية الموالية للسلطة المركزية في مالي، والتي يتوافق رؤاها مع رؤى النظام السياسي في مسألة وحدة أراضي مالي.

- **ج- تنسيقية حركات الدفاع الذاتي وجبهات المقاومة -2 -(المنشقة) : The Coordination of the Movements of Patriotic and Resistance Fronts (CM-FPR2)**

وهي مجموعة من حركات الدفاع عن النفس، تأسست في 18 جويلية 2013، في إطار مفاوضات التي كانت بين الحكومة المالية والمليشيات المسلحة في شمال مالي[2]، في إطار ما يعرف "**باتفاقية وغادوغو**"*.

مكونة من عرقيتي سونغاي **SONGHAI** وبول**PAULS** ، ويتمركز نشاطها في منطقتي غاو **GAO** وموبتي**MOPTI**[3].

غير أن هذا التكتل حصل فيه انشقاق لبعض أعضائه، لينقسم بذلك إلى تكتلين لحركات الدفاع الذاتي وجبهات المقاومة رقم 1 ورقم 2، حيث انضمت الأخيرة إلى تنسيقية حركات الأزواد" **Coordination of Movements of Azawad (CMA)**" ، بينما تكتل رقم 1 انضم إلى ائتلاف أرضية جوان 2014 " **The Algiers Platform of June 14th , 2014**".

---

[1] -Benjamin Roger, "Mali : Ibrahim Ag Mohamed Assaleh créé la Coalitiin du peuple pour l'Azawad (CPA) ", publié le 19 Mars 2014 au site web : https://www.jeuneafrique.com/164896/politique/mali-ibrahim-ag-mohamed-assaleh-cr-la-coalitiin-du-peuple-pour-l-azawad-cpa/ , consulté le 25 Avril 2024 à 10 :57 AM.

[2] -Zeini Moulaye ,"Security Challenges And Issues In The Sahelo-Saharan Region The Mali Perspective" , Friedrch Ebert Stifung, **Bamako office** , 2016 , P 15.

*- إحدى مسارات السلام التي وقعتها الحكومة المالي مع مقاتلو المجموعات الأزوادية المسلحة في العاصمة البوركينابية وغادوغو سنة 2013 ، لإنهاء القتال في شمال مالي . للمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على الموضوع " **ترحيب دولي باتفاق السلام بين حكومة مالي والطوارق**" المنشور على الموقع : https://urlz.fr/skWB

[3] -Ibrahim Maïga, "Armed Groups in Mali: Beyond the Labels", published in July,05th 2016 on website https://css.ethz.ch/en/services/digital-library/articles/article.html/f37a8cbb-cc6c-49c0-8a51-e3da0570f9c7 , retrieved in April,25th 2024 at 11:32 AM.

وترى الدراسة أن تأسيس تنسيقية حركات الدفاع الذاتي، جاء في سياق أمني متدهور في شمال مالي، أين سيطرت الجماعات المسلحة على أغلب مدن تومبكتو، غاو وكيدال وتحالف بعض الحركات الأزوادية مع تنظيمات مسلحة أخرى كجبهة النصرة لقائدها **إياد آغ غالي**، فلجأت هذه المليشيات الشعبية للتكتل عبر تنسيقية واحدة لمواجهة الجماعات المسلحة وطردهم، مما جعلها محل إشادة ودعم من طرق القوى السياسية والعسكرية في مالي.

1-2- أرضية جزائر 14 جوان 2014 : The Algiers Platform of June 14th , 2014

وهو عبارة عن تكتل سياسي وعسكري كغيره من التكتلات الأخرى التي ظهرت بعد اندلاع تمرد 2012، ويضم حركات الدفاع الذاتي القريبة من الحكومة، قدماء الجنود الذين كانوا يقاتلون بجناب الجيش المالي ضد المتمردين، باعتبار أن تلك المليشيات تمثل عرقيات ذات البشرة الداكنة كعرقية **سونغاي، بول وفولاني**. ومن بين تلك الحركات التي تكتلت في إطار أرضية الجزائر 2014، يوجد ما يلي :

- **أ- حركة غاندا كوي للدفاع الذاتي : GANDA KOY**

و تعرف باللغة العربية " **أسياد الأرض**" أو " **ملاك الأرض**"، وهي عبارة عن مليشية شعبية للدفاع الذاتي، تأسست سنة 1990[1]، وتتكون من مختلف المجموعات الإثنية بما فيهم بعض الطوارق الذين يرفضون مبدأ الحكم الذاتي، كما تحصلت هذه المليشيات على دعم من الجيش والنظام، باعتبارها حركات تنادي للبقاء تحت سيادة مالي. كما أن حركة "غاندا كوي" ترى في المجموعات العرقية من الطوارق والمور والعرب ذوو البشرة السمراء، تهديدًا حقيقيًا لمجتمع "سونغاي" ذو البشرة السوداء الداكنة[2].

وتعتقد أيضًا بأن استمرار حالة اللأمن واللاستقرار في مناطق شمال مالي، تقف وراءه الجماعات المسلحة من الطوارق والعرب؛ وعلى هذا الأساس قام سكان من المجوعة العرقية **لسونغاي وفولاني** بتأسيس جبهة شعبية للدفاع عن أرضهم في ربيع 1994، ضد الطوارق و الجماعات المسلحة المتطرفة، فهي بذلك تمشي وفق الأطر العامة التي وضعتها السلطة المركزية في المحافظة على وحدة تراب مالي بشماله وجنوبه.

[1] -Adama Diarra , " MALI. Pingée dans la milice d'autodéfense Ganda Koy" , publié le 02-0k8-2012 au site web : https://www.courrierinternatiinal.com/article/2012/08/02/plingee-dans-la-milice-d-autodefense-ganda-koy, consulté le 28-04-2024 à 10 :41 AM.

[2] - Adib Bencherif , " De la « question touarègue » aux mémoires Du conflit : pour une réconciliation Malienne" , Centre Franco Paix en résolution des confits et missions de paix, **Québec** , Février 2018 , P 19.

- **ب- حركة غاندا إيزو للدفاع الذاتي: GANDA IZO**

وهي تمثل أحد مليشيات الشعبية المتمركزة في شمال مالي. تأسست على يد "سيديو سيسي" **Seydou Cissé** سنة 2009، كما أن أغلب أعضائها كانوا مناضلين في مليشية "غاندا كوي"[1]؛ وقد جاء ظهور هذه المليشية بعد عودة حركات التمرد ضد الجيش المالي أين استخدمها في قتاله ضد المتمردين.

وتعتبر "غاندا إيزو" أو ما يعرف بلغة سونغاي "**صوت البلاد**"[2]، إحدى أهم الركائز الأساسية في حركات الدفاع الذاتي المنتشرة في الشمال، خاصة أنهم يعتقدون بأن منطقة شمال مالي هي منطقتهم الأساسية، إذ يرفضون الانفصال أو حتى الحصول على حكم الذاتي، فهم صوت السلطة في شمال مالي، لذلك يُلاحظ بأن مليشية "غاندا إيزو" دخلت في العديد من المرات في مواجهات مسلحة مع متمردي طوارق الأزواد.

وهذا ما يُفَسِر قبولهم بمخرجات أرضية الجزائر التي تؤكد على وحدة وسلامة أراضي مالي على عكس الفصائل الأزوادية الأخرى ذو النزعة الانفصالية، التي رفضت التوقيع على اتفاق الجزائر بالأحرف الأولى .

- **ج- مجموعة الدفاع الذاتي طوارق إمغاد وحلفائهم: Groupe Autodéfense Touareg Imghad et Alliés (GATTIA)**

هم عبارة عن مليشيات شعبية تأسست سنة 2014 بقيادة "**الحاج آغ غامو**"، أغلب أعضائها ينحدرون من قبيلة **إمغاد (Imghad)** الطوارق الذين يرفضون الانفصال عن مالي.[3]

ومن خلال المسح الأنثربولوجي التي قامت به الدراسة حول أهم القبائل التي تتكون منها الطوارق، وجدت أن هناك قبلتين تختلفان عن بعضهما البعض خاصة في مسألة النزاع في شمال مالي. إذ يوجد قبيلة **(Imghad)** التي تم الإشارة إليها سابقا، وفي جهة المقابلة وجدت الدراسة أن هناك قبيلة تدعى إفوغاس[4] **(Ifoghas)**، وهم من قبائل الطوارق الذين لديهم السطوة والمال كما يصنفون أنفسهم بأنهم من طبقة النبلاء.

فمجتمع الطوارق هو مجتمع طبقي، حيث تترأسه طبقة النبلاء ويأتي بعدها التابعين والحرفين الين يمتهنون صناعة السيوف والسكاكين وفي الأخير طبقة العبيد، حيث أن قبيلة "**إيفوغاس**" ترفض مركزية الحكم على شمال

---

[1] - Abdoulaye DIARRA , " Seydou Cessé père fondateur du Ganda-Iso révèle: Le sergent Amadou Diallo n'a pas compris notre combat" ,publié le 12- Aout-2010 au site web https://urlz.fr/ufgd ,consulté le 10-05-2024 à 11 :40 AM.

[2] - Serge Faubbert et Michel Zumstein , "Avec les miliciens qui veulent libérer le Mali" , reportage vidéo , publié le mois d'Octobre 2012 au site web : https://dai.ly/xuqu8k, réalisé par le Parisien.fr , consulté le 28-04-2024 à 10 :57 AM

[3] -Adib Bencherif, "Récits du conflit entre e les Ifoghas et les Imghad**, Cahiers d'études africaines",** Vol. 2 N.234, (2019), pp.427-451.

[4] - **Ibid**, pp.427-451.

مالي، وطالبت أكثر من مرة الحصول على حكم ذاتي في المناطق الشمالية، وبالتالي فإن جوهر الخلاف بين قبيلة طوارق "**إمغاد**" وقبيلة "**إيفوغاس**" هو في كيفية إدارة النزاع في شمال مالي.

ومن جانب السلطة المركزية، فقد مثل وزير الخارجية المالية **عبد الله ديوب Abdoulaye Diop** الحكومة المالية في مراسيم التوقيع على اتفاق الجزائر بالأحرف الأولى في فندق الأوراسي، بينما مثل وزير الخارجية الجزائرية **رمطان لعمارة** الجزائر بصفتها قائد الوساطة الدولية، كما حضر التوقيع العديد من الفواعل الدولية وممثلي المنضمات الحكومية التي قامت برعاية الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي ومن بين الشخصيات التي وقعت على اتفاق الجزائر يوم 1 مارس 2015 ، كالآتي[1]:

- ✓ **منجي حمدي Mongi Hamdi** المبعوث الخاص للأمم المتحدة في مالي و رئيس بعثة مينوسما **the United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali (MINUSMA).**
- ✓ **بيير بيويا Pierre Buyoya** الرئيس البورندي السابق بصفته الممثل السامي للإتحاد الإفريقي في مالي و الساحل.
- ✓ **أبودو توري تشيكا Aboudou Touré Cheaka** ممثل عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا **CEDEAO .**
- ✓ **محمود كومباوري Mahmoud Compaore** ممثل عن منظمة التعاون الإسلامي والمبعوث الخاص إلى مالي والساحل .
- ✓ **ميشال دومينيك روفيراند دي مونتون Michel Reveyrand-de Menthon** ، المبعوث الخاص للإتحاد الأوروبي في الساحل.
- ✓ السفير البوركينابي في الجزائر **دومنيك جنجر Dominique Djindjer** ممثلا عن بوركينافاسو، التي كانت السباقة في إرساء جلسات الحوار بين الحركات الازواد والحكومة المالية والتي توجت بما يعرف باتفاق وغادوغو سنة 2013 .
- ✓ سفير موريتانيا في الجزائر **ولد موغية بولاه Ould Mougueya Bollah**، ممثلا عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

[1] - Accord pour la paix et la réconciliation au mali (processus d'Alger), Alger, Mars 2015, pp.33-36. Lien de téléchargement : https://tinyurl.com/526jn7wm

- ✓ **عبدولاي محمادو Abdoulay Mohamadou** مدير ديوان وزير شؤون الخارجية والتعاون والاندماج الإفريقي والنيجيريين في الخارج ، ممثلا عن دولة النيجر.
- ✓ سفير نيجيريا في مالي **إليا علي دونيا نوهو Iliya Ali Duniya Nuhu** ، ممثل عن الجمهورية الفيدرالية لنيجيريا.
- ✓ **صلاح حميد هغيرا Salah Hamid Heguera** ، سفير تشاد في الجزائر ممثل عن جمهورية تشاد .
- ✓ **برنارد إيمي Bernard Émié** ، سفير فرنسا في الجزائر ممثلا عن فرنسا.
- ✓ سفيرة الأمريكية في الجزائر، **جوان بولاشيك Joan A. Polaschik** ، ممثلة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

2- الأطراف التي رفضت التوقيع على "اتفاق الجزائر" بالأحرف الأولى يوم 1 مارس 2015 :

وتتمثل في ثلاثة (03) حركات أزوادية، كانت من ضمن الوفد المفاوض تحت تنسيقية حركات الأزواد **CMA** .

أ- حركة تحرير الأزواد : (MNLA) The National Movement for the Liberation of Azawad

تعبر حركة تحرير الأزواد جناحًا عسكريًا لتنسيقية حركات الأزواد، تأسست سنة 2011 [1]، وذلك بعد التغيرات الجيوسياسية التي شهدتها بعض بلدان العربية، والتي كانت لهم دافعا لتأسيس حركة تحرير الأزواد، خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي، حيث انضم عدد كبير من جنود الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن مليشيات ليبية، إلى حركة تمرد ضد الجيش المالي في الشمال.[2]

وقد مثلت حركة تحرير الأزواد تحديًا أمنيًا كبيرًا لدى السلطة المركزية وهذا بسبب القدرة القتالية التي يتميز بها مقاتلوها، وكذا طبيعة الأسلحة المستخدمة في هذا التمرد التي تنوعت بين الأسلحة الآلية الخفيفة والثقيلة؛ وبالتالي فإن تمرد 2012 يختلف عن سابقيه (تمرد 1964- تمرد 1990- تمرد 2006)، سواء من حيث طبيعة المقاتلون أو الأسلحة وكذلك من حيث الدوافع التي تقف وراء هذا التمرد والتي تمثلت في ضرورة "**إنشاء**

[1] - Kunle Olawnmi, "The Movement For The Liberation Of Azawad", published in March 2nd ,2023 on website : https://tdhj.org/blog/post/liberatiin-terror-azawad/ , retrieved in April 24th ,2024 at 10:06 AM.

[2] -Morgane Le came et Christophe Chatelot , "Mali's junta accuses France of espionage and supplying arms to terrorists after troop withdrawal" , published in August,18th 2022 on website : https://urlz.fr/skXW, retrieved in April,24th 2024 at 09:38 AM.

دولة الأزواد المستقلة"، وهذه تعبر سابقة من نوعها في منطقة الساحل وفي تاريخ مالي، من شأنها أن تهدد وحدة وسلامة أراضي مالي، ودول المجاورة لها لاسيما الجزائر، خاصة أن هناك ارتباط سوسيو– ثقافي بين طوارق شمال مالي وطوارق جنوب الجزائر.

- **ب– الحركة العربية الأزوادية : Arab Movement of Azawad (MMA)**

هي حركة سياسية وعسكرية، تأسست سنة 2012، عندما أعلنت حركة تحرير الأزواد الدخول في تمرد عسكري ضد السلطة المركزية[1]. وتعتبر من بين الحركات التي تؤيد وحدة تراب مالي، فهي ليست حركة انفصالية، إلا أن هناك بعض الأطراف المنتمين لهذه الحركة لهم توجه انفصالي، مما أدى إلى حدوث خلافات وانشقاقات داخلية ما أفرز عنها "جبهة العربية الأزوادية المنشقة" التي تم تناولها ضمن الأطراف التي وقعت على اتفاق الجزائر بالأحرف الأولى.

فهناك من يصنف هذه الحركة على أنها موالية للنظام، بينما الطرف الأخرى يصنفها على أنها حركة متمردة قريبة من الحركات الانفصالية، غير أن قائدها " **محمد ولد سيداتي** " أكد في العديد من المناسبات الإعلامية أن حركته لا تسعى إلى الانفصال عن مالي، وإنما يطرح مقاربة لامركزية التسيير للشؤون المحلية في شمال مالي، وهو نفس الطرح التي ترافع عنه السلطة المركزية في مفاوضاتها مع الفصائل المسلحة الأزوادية.

- **ج– المجلس الأعلى لوحدة الأزواد : Haut Conseil Pour L'unité de L'azawad (HCUA)**

وهي من الفصائل الأزوادية المسلحة التي تم تأسيسها سنة 2013 على يد " **العباس أغ أنتالا** " **Alghabass Ag Intallah**، الذي ينحدر من طوارق إفوغاس ذو التوجه الانفصالي، الذي أكد عبر مشارمته في تمرد 2012 بضرورة الانفصال عن مالي.[2]

وقبل تأسيسه لمجلس الأعلى لوحدة الأزواد، كان " **العباس آغ إنتالا** " أحد قادة جبهة النصر المصنفة على قوائم الجماعات الإرهابية، فهو كان قريبا من قائدها " **إياد آغ غالي**" الذي ينحدر من نفس قبيلة طوارق إفوغاس[3].

ونظرا لإيديولوجيته الانفصالية، رفض **العباس آغ إنتالا**، التوقيع على اتفاق الجزائر بالأحرف الأولى.

---

[1]- Serge Faubbert et Michel Zumstein, **Op.cit.**

[2] - European Council in Foreign Relations (ECFR), "Haut Conseil Pour L'unité De L'azawad (HCUA)" , published in website : https://ecfr.eu/special/sahel_mapping/hcua , retrieved in May 12th ,2024 at 19:42 PM.

[3] - **Ibid**.

ومن خلال دراسة الفواعل الأزوادية الذين رفضوا التوقيع على الاتفاق الجزائر في بالأحرف الأولى، فإن الدراسة استنتجت أن سبب رفضها يعود إلى مخرجات أرضية الجزائر التي لم تعبر على طموحات الحركات الأزوادية ذات التوجه الانفصالي، لاسيما أن صناع القرار الجزائريين أكدوا أكثر من مرة خلال لقاءاتهم الثنائية ومتعددة الأطراف على ضرورة التمسك بوحدة وسلامة أراضي مالي.

كما أكدت قادة حركة تحرير الأزواد، أن رفضهم للتوقيع على اتفاق الجزائر بالأحرف الأولى، يرجع إلى عدم تطرقه لمسألة الحكم الذاتي أو على الأقل قيام حكم فيدرالي[1]، كما أرجع قائد المجلس الأعلى للوحدة الأزوادية "**محمد ولد سيداتي**"، سبب رفض حركته للتوقيع على اتفاق الجزائر بالأحرف الأولى، بأن الاتفاق على حد قوله لا يعبر عن تطلعات سكان شمال مالي، وأن حركته قد تشاورت مع مختلف فواعل المجتمع المدني في شمال مالي، والذي طُرِحَ عليهم مسودة الاتفاق، أين اعتبروها تنازلا عن حق الشعب الأزوادي في إقامة حكم ذاتي[2].

وبالرغم من ذلك فإن الحركات الأزوادية تشبثت بفكرة الاستمرار في التفاوض وفتح قنوات الحوار مع السلطة المركزية للتوصل إلى أرضية اتفاق نهائي يرضي جميع الأطراف؛ فبعد مرور أسبوعين من التوقيع على اتفاق الجزائر بالأحرف الأولى، أعلنت الفصائل الأزوادية التي كانت تعارض اتفاق الجزائر في بداية الأمر، رغبتها في التوقيع النهائي على اتفاق الجزائر، في العاصمة المالية بماكو يوم 15 مارس 2015.

ثانيا: اتفاق الجزائر (النسخة النهائية – 15 مارس 2015) :

رجعت الأطراف المتنازعة التي شاركت في المفاوضات إلى مالي من أجل استكمال مسار التوقيع النهائي لاتفاق السلم والمصالحة في العاصمة المالية بماكو؛ وكما تم تناوله سابقا بأن الحركات الأزوادية الثلاث المنضوية تحت تنسيقية حركات الأزوادية، كانت ترفض التوقيع على اتفاق الجزائر في مرحلته الأولى، بسبب ما تضمنه من بنودا يعارض طموحاتها، لكن وبمجرد عودتهم إلى مالي، كانت تلك الحركات الثلاث السبَّاقة للتوقيع على النسخة النهائية لاتفاق السلم والمصالحة.

---

[1]– محمد محمود أبو المعالي، "اتفاق السلام في شمال مالي وإرهاصات الإجهاض" ، منشور بتاريخ 04-05-2015 على الموقع : https://urlz.fr/uftI ، تاريخ التصفح15-05-2015 ، على الساعة 11:34 صباحا

[2]- **المرجع نفسه.**

يبدو أن هذا التحول الكبير في مواقف الحركات الأزوادية الرافضة أولا للاتفاق ثم بعدها الداعمة له ، يعود سبب ذلك حسب اعتقاد الدراسة إلى الضغوطات التي مارستها المجموعة الدولية على الحركات الأزوادية، وتهديدهم لها باتخاذ إجراءات عقابية ضدهم بمنعهم من السفر وتجميد أرصدتهم في البنوك الأوروبية وكذا ملاحقتهم جنائيا. ولتفادي مثل هذه العقوبات، وحصول بعض القادة الأزوادية على " **ضمانات سياسية**" من قبل السلطة المركزية في تعيينهم في مناصب سياسية سامية؛ اضطرت تلك الحركات إلى التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة بصفة نهائية وبحضور جميع الفواعل، ليدخل بذلك الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ 15 مارس 2015.

وقد تضمن مشروع الاتفاق النهائي التي تقدمت به الجزائر لإنهاء النزاع في مالي والموقع عليه يوم 1 مارس 2015، العديد من البنود التي شملت مجمل القضايا الإستراتيجية والتي كانت سببا في إشعال فتيل النزاع في مالي، وهذا ما ستتناوله الدراسة في المطلب التالي.

المطلب الرابع: بنود اتفاق السلم والمصالحة الموقع سنة 2015

ستحاول الدراسة في هذا المطلب، بتحليل الوثيقة التاريخية لاتفاق السلم والمصالحة في المالي، إذْ تحصلت الدراسة على نسخة إلكترونية من اتفاق الجزائر، عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالاتفاقيات الدولية المنشورة في منصة الأمم المتحدة ، peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali - Issu du Processus d%27Alger_0.pdf.

وستقوم الدراسة بتحليل بنودها، معتمدةً في ذلك على منهجية تحليل الوثائق التاريخية والتي تقوم على العناصر التالية:

- ✓ –**التعريف بالوثيقة** : وهي عبارة عن اتفاقية سياسية تاريخية مكتوبة باللغة الفرنسية تحمل عنوان كما ورد في النسخة الأصلية : **"Accord Pour la Paix et la Rèconciliation au Mali – Issu de Processus d'Alger"** ، أي " **اتفاق من أجل السلم و المصالحة في مالي – مسار الجزائر**"، وتم تحرير الوثيقة من قبل مجموعة الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، التي قادت عملية المفاوضات بين الأطراف المتنازعة في مالي.
- ✓ – **تاريخ الوثيقة:** بدأ تحرير اتفاقية السلم والمصالحة في مالي خلال الجولة الرابعة من المفاوضات

في شهر نوفمبر 2014. وقد مر التوقيع على الاتفاقية بمرحلتين، الأولى يوم 1 مارس 2015، عندما اتفقت السلطة المركزية مع تنسيقية الحركات الأزوادية وحركات أرضية جوان 2014 على التوقيع بالأحرف الأولى للاتفاقية في جزائر العاصمة، بينما المرحلة الثانية كانت بتاريخ 15 مارس 2015، وهي تمثل الاتفاق النهائي الذي تم توقيع عليه في العاصمة المالية "بماكو".

- ✓ – **الأطراف المعنية بالوثيقة:** وشملت كل من السلطة المركزية، تنسيقية الحركات الأزوادية، أرضية جوان 2014 ومجموعة الوساطة الدولية البالغ عددها 14 (**الجزائر، منظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، النيجر، نيجيريا، سنغال، موريتانيا، بوركينافاسو، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، تشاد، منظمة التعاون الإسلامي).**[1]
- ✓ **مكان تحرير الوثيقة:** مثلما تطرقت إليه الدراسة سابقا، فإن اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر، قد تم التوقيع عليه في مكانين مختلفين، الأول في الجزائر العاصمة وتم التوقيع عليه بالأحرف الأولى، والثاني في العاصمة المالية "بماكو" بالتوقيع عليه بصفة نهائية.
- ✓ **التعريف بمحتوى الوثيقة:** في هذا العنصر ستحاول الدراسة التعريف باتفاق الجزائر وإعطاء ملخص عام لأهم البنود الذي تناولها، وهذا من أجل معرفة النقاط المتفق عليها بين أطراف النزاع والنقاط التي كانت محل خلاف بينهم.

الاتفاقية مقسمة من حيث المحتوى إلى سبعة **(07) محاور أساسية** [2]، المحور الأول كان حول **المبادئ الأساسية والالتزامات العامة حول تسوية دائمة للنزاع**، بينما المحور الثاني فقد خصص **للمسائل السياسية والمؤسساتية**، في المحور الثالث كان الحديث حول **مسائل الدفاع والأمن**، في حين المحور الرابع تناولت الاتفاقية مجموعة من النقاط مدرجة تحت عنوان **المسائل التنمية والسوسيو– الثقافية.**

وفي المحور الخامس تطرقت الاتفاقية إلى نقطة **المصالحة والعدالة والمسائل الإنسانية**، المحور السادس كان حول **الضمانات والمرافقة المجتمع الدولي** لمساعدة الأطراف في تنفيذ مخرجات اتفاق

[1] - Accord pour la paix et la réconciliation au mali (processus d'Alger), **Op.cit**, p.02
[2] -**Ibid.** pp. 03-05-08-10-12-14-17

المصالحة "مسار الجزائر"، بينما في المحور السابع والأخير من الاتفاق فقد خصص للحديث عن **آليات نهائية**. كما تضمنت الاتفاقية 20 فصلا و68 مادة.

في **المحور الأول (المبادئ الأساسية)**، تناول ما يلي:

- احترام سيادة مالي ووحدة أراضيه طبقا للمادة الأولى (01) من الاتفاقية والتي أشارت إلى أن الأطراف التي وقعت على ورقة الطريق يوم 24 جويلية 2014، عليهم احترام سيادة مالي، والطابع الجمهوري لمالي والخصوصية العلمانية[1]، واحترام التنوع الثقافي لمختلف المجموعات الإثنية خاصة في شمال مالي
- وجود إرادة حقيقية لتجسيد مخرجات هذا الاتفاق حسب ما جاء في المادة (02).
- بينما في المادة الخامسة (05)، فقد أكدت الاتفاقية على أن الشعب الأزواد هو شعب ذو خصوصية ثقافية يتواجد في مناطق شمال مالي، كما أن هذه المجموعة تشكل أحد المكونات الأساسية لمالي.

فمن خلال قراءة لهذه المادة، فقد لوحظ أنه تم استخدام مصطلح الأزمة كمرحلة أولى والنزاع كنتيجة لها، كما تناولت نفس المادة، أن البعد الثقافي والسياسي للأزمة يوحي إلى الدراسة بأن أن هناك اختلالات سياسية ينبغي إصلاحها، عن طريق الحوار ما بين مكونات المجتمع المالي لإنهاء النزاع، إذا أن في بداية الأمر كانت هناك أزمة متعددة الأبعاد (سياسية، ثقافية وتنموية)، ونتيجة لعدم التعامل الجيد في إدارة هذه الأزمات من قبل السلطة، تحولت إلى أسباب حقيقية للنزاع المسلح.

- وضع خطة عامة حول تنفيذ سياسات الحوكمة لتسيير الجماعات المحلية في مناطق شمال مالي، واستغلال كل الموارد البشرية والاقتصادية بطريقة عقلانية من أجل تنمية الأقاليم الشمالية؛ وكذا إشراك سكان شمال مالي في عمليات تأمين مناطقهم ومساعدة الجيش المالي لمنع انتشار الجماعات المسلحة المتحالفة مع شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- وضع حيز الخدمة مركز خاص لتنمية الأقاليم الشمالية، يتم تسييره من طرف المركز الاستشاري ما بين المناطق والذي مهمته وضع الخطط الإستراتيجية لإنجاح المشاريع التنموية عبر دراسة مختلف المشكلات التنموية التي تعاني منها المناطق الشمالية، والأخذ بعين اعتبار الخصوصية المناخية لتلك المناطق عند تجسيد المشاريع التنموية (الصرف الصحي، تعبيد الطرق، إنجاز مؤسسات صحية

[1] -Gilles Holder, " La laïcité « à la malienne » : entre liberté de croyance et croyance en la liberté". **État, Citoyenneté, Religion et Laïcité : état des lieux, enjeux et perspectives du Mali**, l'Autre Forum de Bamako, 18-19-Février. 2021, p.2

وتعليمية، النقل، الاتصالات ومشاريع زراعية....)، ويتم تمويل تلك المشاريع من الصناديق السيادية الوطنية ومساهمات المجتمع الدولي.

في **المحور الثاني (المؤسسات السياسية)**، وقد تضمن النقاط التالية:[1]

- ينبغي على الأطراف المتفقة في مالي وضع خطة فعالة لتشكيل مختلف المؤسسات الدستورية، من أجل ممارسة ديمقراطية حقيقية تستند بالدرجة الأول على المؤسسات السياسية وليس على الأشخاص، وهذا طبقا للمادة (06) من الاتفاقية، التي أكدت على ضرورة تشكيل مجالس محلية في شمال مالي، وأن السكان الأقاليم الشمالية في **تمبكتو، غاو، كيدال وميناكا**، لهم الحق في تسيير شؤونهم المحلية دون تدخل من السلطة المركزية.
- رئيس المجلس المحلي المنتخب في شمال مالي، هو نفسه المسؤول التنفيذي أو الحاكم الإداري لإقليم شمال مالي.
- تقسيم المهام وتحديد الصلاحيات بين المؤسسات السياسية والمجالس المحلية، من شأنه المساهمة في عدم تداخل الوظائف وتسهيل عمل المجالس بشكل دقيق، وهذا ما جاءت به المادة (07) من ذات الاتفاقية.
- في المادة (10) أشارت اتفاقية سلم والمصالحة بأن السلطة المركزية تقوم بتعيين ممثل الدولة في شمال مالي، من أجل الحفاظ على المصلحة العامة وتسهيل تنفيذ سياسات الحكومة وإنجاز المشاريع المختلفة.

في **المحور الثالث (مسائل الدفاع و الأمن)**، من أهم بنوده:

- بإمكان كل سكان مالي الانضمام إلى الجيش المالي، دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو اللغة.
- مؤسسات الجيش والدفاع تابعة هرميا للسلطة المركزية في الجنوب، وتعمل باسم الدولة ويكون ولائها للنظام الجمهوري، وهذا طبقا للمادة (17).
- تأسيس لجنة خاصة لنزع سلاح المتمردين وإدماجهم كمقاتلين نظاميين في الجيش المالي طبقا للمادتين (18) و(19) في إطار ما يسمى ببرنامج **(نزع السلاح، تسريح، إعادة الإدماج)، Réinsertion , Désarmement, Démobilisation (DDR)**

[1] - Accord pour la paix et la réconciliation au mali (processus d'Alger), **Op.cit**, p.05

- يساهم إدماج مقاتلو الأزواد سواء في القوات المسلحة المالية أو في الحياة المدنية والسياسية، في حل مختلف المشاكل في شمال مالي.
- اتفقت الأطراف المتنازعة في المادة (23)، على ضرورة إصلاح القطاع الأمني ومؤسسات الجيش، وذلك بالاستفادة من التجارب السابقة لتفادي الانحرافات التي شهدتها المؤسسة العسكرية.

في **المحور الرابع (مسائل التنمية الاجتماعية –الاقتصادية والثقافية)**، والذي تضمن المواد التالية:[1]

- اتفقت الأطراف في المادة (31)، على ضرورة إعادة النظر في طريقة تنمية المناطق المحلية عبر إعطاء صلاحيات تسييرية واسعة للمجالس النيابية في شمال مالي، وهذا لدرايتها بالخصوصية الثقافية والاجتماعية وجغرافية لتلك المناطق؛ مما يساعدها في التحرك بكل حرية في انجاز المشاريع دون الرجوع إلى السلطة المركزية في الجنوب.
- في المادة (33) تم التأكيد على نفس النقطة التي أشارت إليها المادة (05) من المحور الأول، حول إنشاء منطقة خاصة للتنمية في شمال مالي، بحيث يكون هناك مجلس استشاري يتابع مدى تنفيذ المشاريع التنموية وإرسال تقارير دورية إلى سلطة المركزية حوله نسبة انجاز المشاريع.
- ضرورة وضع إستراتيجية خاصة للتنمية في شمال مالي بغية تحقيق مستوى معين من التنمية على غرار باقي المناطق، وتكون المدة المخصصة لتنفيذ هذه الإستراتيجية بين 10 إلى 15 سنة. وهذا طبقًا لما جاءت به المادة (35) من اتفاقية السلم والمصالحة.
- أكدت الاتفاقية في المادة (36) على ضرورة تشكيل مهمة خاصة بتقييم النشاطات لاسيما فيما يخص بتحديد الاحتياجات التنموية، تخفيض مستوى الفقر وتنشيط مناطق التنمية؛ وتكون تحت مسؤولية لجنة متابعة الاتفاق.

في **المحور الخامس (المصالحة، العدالة وقضايا إنسانية)**، وتضمن ما يلي:

- اتفقت الأطراف في المادة (46)، على ضرورة تجسيد مصالحة وطنية حقيقية تستند على العناصر التالية: **(وضع ميثاق وطني للسلم، للوحدة والمصالحة الوطنية – تشكيل لجنة لمكافحة الفساد وتبديد الأموال العمومية– تشكيل لجنة تحقيق دولية لتسليط الضوء على الجرائم الإنسانية، وتقديم المتورطين**

[1] -**Ibid.** p.10

إلى جنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد إنسانية– تقديم المساعدة القانونية والقضائية لمعرفة الموطنين لحقوقهم الدستورية)[1].

- إدماج كل اللاجئين والمهاجرين الذين غادروا مساكنهم بسب الحرب، بطريقة سريعة وتقديم لهم مساعدات اقتصادية واجتماعية من أجل حفظ كرامتهم، وهذا طبقا للمادة (47).
- تعهدت الأطراف الموقعة على الاتفاق على الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية، وتسخير كل الإمكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية لضمان أمن المواطنين وحمايتهم من الهجمات المسلحة.

في **المحور السادس (ضمانات ومرافقة النظام الدولي)**، وتضمن ما يلي:

- أكدت الأطراف في المادة (50) من الاتفاقية على أن الضمانات الأولى في تنفيذ مخرجات اتفاق الجزائر، تكون في إخلاصهم وإيمانهم بضرورة وضع حد للنزاع.
- كما دعت الأطراف في المادة (51) كل مكونات المجتمع المدني والقوى السياسية والدينية والنخب الجامعية والمثقفة والجمعيات النسائية، على ضرورة توحيد الجهود من أجل ضمان تنفيذ اتفاق المصالحة.
- في المادة (52) أشارت إلى دور الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، وقد وصفتها "**بالضامن السياسي**" للاتفاق وعلى الأطراف الالتزام بمخرجات الاتفاق، كما أكدت نفس المادة بأن الجزائر ستواصل مساعيها الحميدة في مرافقة أطراف النزاع، وتقديم المشورة اللازمة للأطراف لضمان مواصلة مسار السلام.
- في نفس السياق أشار الاتفاق النهائي إلى دور المجتمع الدولي المتمثل في المنظمات الحكومية: **(الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي)**، في ضمان تنفيذ أطراف النزاع لمخرجات "**مسار الجزائر**"، وفي هذا الإطار تم التأكيد على التزام المنظمات الدولية باتخاذ كل الإجراءات في سبيل إنجاح الاتفاق وتنفيذ بنوده.
- تشكيل لجنة متابعة الاتفاق **Comitè des Suivi de l'Accord (CSA)**، كإحدى آليات المراقبة وتنفيذ الاتفاق، فقد جاء في مواد 56، 57، 58 من الاتفاق[2]، بأن لجنة متابعة الاتفاق تتشكل من الأعضاء التالية : حكومة مالي، الحركات الأزوادية الموقعة على الاتفاق، الوساطة الدولية **(الجزائر ، الأمم**

[1] -**Ibid.** p.12
[2] -**Ibid.** p.15

المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بوركينافاسو، تشاد، نيجر)، كما يمكن دعوة أعضاء الدائمين في المجلس الأمن للمشاركة في اجتماعات لجنة المتابعة الاتفاق.

- تناولت المادة (60) أبرز المهام التي تقوم بها لجنة متابعة الاتفاق **(CSA)**، والمتمثلة في: **المتابعة والإشراف والتنسيق بين الأطراف حول التطبيق الحرفي لبنود الاتفاق. – وضع جدول زمني مفصل لتنفيذ البنود ذات الصلة بالاتفاق لضمان الالتزام بها. – ضمان تفسير الأحكام ذات الصلة بالاتفاق في حالة وجود سوء تفسيرها من قبل الأطراف الرئيسية الموقعة عليه.– تشجيع الحكومة على اتخاذ كل إجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ بنود الاتفاق.**[1]

وفي **المحور السابع (أحكام نهائية)** ، وتضمن ما يلي :

- تنسيقية الحركات الأزوادية وأرضية جوان 2014، اللذان شاركا في مفاوضات مسار الجزائر، كلهما جزء من اتفاق السلم المصالحة، ويوقعان على الاتفاق كل على حِدَةٍ، وهذا طبقا للمادة 67.

جدول يوضح مقارنة بين اتفاقيات السلام الموقعة في الجزائر لحل النزاع في مالي

متغيرات المقارنة	اتفاقية تمنراست 1991	اتفاقية الجزائر 2006	مسار الجزائر 2015
متغير العنوان	اتفاقية وقف العدوان	اتفاقية استعادة السلم والأمن والتنمية في منطقة كيدال	اتفاق السلم والمصالحة في مالي – مسار الجزائر
متغير الفواعل	الحكومة المالية. حركة تحرير الأزواد. جبهة العربية الإسلامية. الوساطة الجزائرية.	الحكومة المالية. التحالف الديمقراطي. الوساطة الجزائرية.	الحكومة المالية. تنسيقية حركات الأزواد. أرضية جوان 2014. الوساطة الجزائرية.
متغير الدفاع ووقف القتال	تم الإشارة إليه فقط في منطقة كيدال.	تم الإشارة في منطقة كيدال.	تم الإشارة إليه في كامل شمال مالي.

[1] - Ambassade de l'Algérie à Bamako, "Règlement Intérieur de CSA" , lien de téléchargement : https://dzembassymali.com/wp-cintent/uploads/2020/03/R%C3%A9glement-int%C3%A9rieur-du-CSA.pdf , consulté le 05-06-2024 à 11 ;10 AM.

متغير التنمية	لم يتم الإشارة إليها	تم الإشارة إلى التنمية في منطقة كيدال فقط دون غيرها من المناطق	تم الإشارة إليها في كامل مناطق شمال مالي.
متغير الحكم الراشد	لم يتم الإشارة إليها	لم يتم الإشارة إليها	تم الإشارة إليها بالتفصيل في المادة (05) من الاتفاقية
متغير المؤسسات السياسية	لم يتم الإشارة إليها	تم الإشارة إليها في عمل مجالس المحلية في منطقة كيدال فقط	تم الإشارة إليها في منطقة شمال مالي بصفة عامة

جدول رقم -13- من إعداد الباحث

مصدر المعلومات:

1- https://www.ceja.ch/images/CEJA/DOCS/Bib/Pays/Mali_S2/J4.pdf
2- https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/ML_060704_Accord%20d'Alger.pdf
3- https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/Accord%20pour%20la%20Paix%20et%20la%20R%C3%A9conciliation%20au%20Mali%20-%20Issu%20du%20Processus%20d%27Alger_0.pdf

من خلال ما تم تناوله في المبحث الثالث، يُستنتج بأن اتفاق السلم والمصالحة كان منعرجًا حاسمًا في عودة دبلوماسية الفعل للجزائر، بعد ما كانت تتخندق في إطار دبلوماسية رد الفعل، خاصة مع مرض الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة".

فنجاح الجزائر في قيادة الوساطة الدولية وإقناع أطراف النزاع في مالي للتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة، بالرغم من معارضة بعض الحركات الأزوادية لبعض بنوده، يعتبر بحد ذاته علامة فارقة للدبلوماسية الجزائرية التي تحصلت على تأييد دولي لمقاربتها في حل النزاع في مالي.

فبفضل نجاح الجزائر في التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي، جعل المجموعة الدولية تُشْرِكُهَا في تسوية النزاعات الإقليمية،لاسيما الأزمة الليبية؛ فقد أعطى اتفاق السلم والمصالحة نوعا من الثقة للدبلوماسية الجزائرية في القدرة على حل النزاعات الإقليمية، كما أنه أثرى رصيدها الدبلوماسي تاريخيا في حل النزاعات.

ويمثل اتفاق السلم والمصالحة في المالي المنبثق علن مسار الجزائر، البعد الدبلوماسي للمقاربة الجزائرية الشاملة لحل النزاع في مالي، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي، الذي ستتناوله الدراسة في المبحث الموالي.

المبحث الرابع: البعد الاقتصادي للمقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي

من خلال التجارب السابقة لمختلف النزاعات الإقليمية التي دفعت بالجزائر بأن تكون وسيطا دبلوماسيا فاعلا، حينها أدرك صناع القرار في الجزائر بأن استمرار الأمن ما بعد النزاع ينبغي أن تتبعه إجراءات ملموسة لتحقيق تنمية مستدامة؛ فلا يمكن الاعتماد على القوة الصلبة لضمان الأمن في شمال مالي دون أن يترجم ذلك بخطوات عملية في تحقيق التنمية، فكم من نزاعات تم تسويتها أمنيا دون تدعيمها ببرامج تنموية سرعان ما عاودت الظهور على مسرح الأحداث.

ستحاول الدراسة في هذا المبحث تسليط الضوء على طبيعة المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي في بعدها الاقتصادي، أين ستتناول الدراسة حجم المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الجزائر لمالي من أجل تنمية المناطق الشمالية الحدودية مع الجزائر، وكذا الحركية التجارية بين الجزائر ومالي في إطار تجارة المقايضة، والمشاريع الاقتصادية المنجزة في شمال مالي في إطار الاستثمار الأجنبي، فضلا على القروض الحكومية التي قدمتها الحكومة الجزائرية لنظيرتها المالية لمساعدتها في إنجاز المشاريع التنموية.

المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية نحو مالي

تمثل المساعدات الاقتصادية إحدى أوجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لحل النزاع في مالي، فمنذ اندلاع التمرد الرابع سنة 2012، سجلت مالي إحدى أسوء الأزمات الاقتصادية والإنسانية منذ استقلالها؛ فقد أكد مكتب تنسيق الأعمال الإنسانية بأن مالي بحاجة إلى 377 مليون دولار[1] كإعانات إنسانية، ساهمت الجزائر فيها بنحو 10 مليون دولار.

وتتعدد أوجه المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الجزائر إلى شمال مالي بين مساعدات غير مباشرة في شكل تشجيع التجارة غير رسمية بين الولايات الجنوبية الجزائرية والمناطق الشمالية لمالي أو ما يسمى بتجارة المقايضة، وكذلك مساعدات مباشرة في شكل أموال لدعم برامج التغذية والمساعدات الإنسانية.

[1] -The New Humanitarian, "The regional threat posed by Mali's militants", published in February 18th ,2013 on website : https://reliefweb.Int/report/mali/regiinal-threat-posed-malis-militants , retrieved in June 08th ,2024 at 11:40 AM

1- تجارة المقايضة Informal Trade

يعاني شمال مالي من عجز هيكلي في توفير المواد الغذائية الرئيسية، فعادة ما يتم الحصول على المنتجات الأساسية من السوق المحلية في الجنوب خاصة من منطقتي **(موبتي وبانكاس)**، وكذلك من سوق الدول المجاورة لاسيما الجزائر والتي تقوم بتمويل المناطق الشمالية بالقمح والمعجنات، خاصة منطقة كيدال القريبة من الحدود الجنوبية الجزائرية ؛ كما يعتمد شمال مالي على الجزائر كمنفذ أساسي لبيع الماشية للمناطق الجنوبية في الجزائر(تمنراست وأدرار)، في إطار تشجيع تجارة المقايضة، لذلك تجد أن الجزائر تُسَّهِل من عملية التجارة المقايضة لمساعدة سكان شمال مالي في الحصول على المنتجات الجزائرية لتدعيم حاجيات سكان المحليين .

وتعتبر تجارة المقايضة بين شمال مالي وجنوب الجزائر إحدى آليات المساعدات الاقتصادية التي ركزت عليها الجزائر كمقاربة لحل النزاع في شمال مالي، عن طريق تدعيم السوق المحلية لمناطق كيدال،غاو وتمبكتو بمختلف المنتجات الأساسية التي عرفت ندرة وارتفاعًا في أسعارها مع بداية التمرد سنة 2012.

ولمعرفة أهمية المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الجزائر لشمال مالي، ينبغي تحليل حالة السوق المحلية في تلك المناطق خلال فترة اندلاع تمرد الأزواد سنة 2012، ومدى توفر المواد الغذائية الأساسية وأسعارها في تلك الفترة.

فقد شهدت أسواق تمبكتو وكيدال خلال النصف الأول من سنة 2012 ندرة في بعض المنتجات الغذائية بسبب تعطل تدفق السلع الرئيسية من الجزائر نحو شمال مالي[1]، وهذا راجع لتدهور الأوضاع الأمنية وغلق الحدود من جانب الجزائري لحماية أمنها القومي من تسلل الجماعات المسلحة نحو مناطقها الجنوبية.

[1] - The Famine Early Warning Systems Network, "Mali Price Bulletin", **The United States Agency for International Development (USAID),** United States, March 2024, p.03.

رسم بياني يوضح أسعار الطحين في أسواق شمال مالي – فرنك غرب إفريقيا*/ كغ

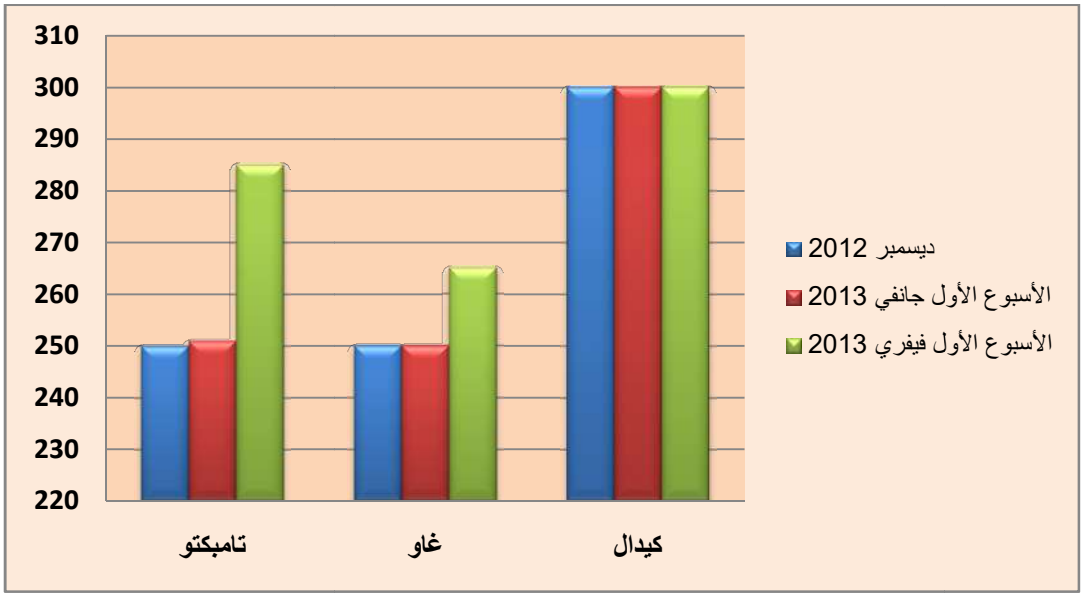

رسم بياني رقم (20) من إعدادا الباحث.

مصدر البيانات : https://fews.net/sites/default/files/documents/reports/Mali_SR_NorthernMarkets_022513_en_1.pdf

من خلال الرسم البياني، الذي يوضح أسعار مادة الطحين والتي تعد مادة استهلاكية أساسية لسكان شمال مالي التي تستورد أغلبها من الجزائر في إطار تجارة المقايضة، فقد سجلت الدراسة بأن هناك استقرار في أسعار هذه المادة بحوالي 200 فرنك إفريقي للكيلوغرام الواحد في منطقة **تومبكتو وغاو** خلال فترة شهر **ديسمبر 2012** والأسبوع الأول من شهر **جانفي 2013**، وفي نفس الفترة شهدت منطقة **كيدال** ارتفاعًا كبيرًا في أسعار مادة الطحين مقارنة بأسواق **تومبكتو وغاو**، حيث بلغت ذروتها بنحو 300 فرنك إفريقي للكيلوغرام الواحد، وهذا راجع للعمليات العسكرية التي شهدتها كيدال من قبل الجيش المالي ضد متمردي الأزواد وكذا التدخل الفرنسي العسكري في إطار الحملة العسكرية "**سرفال وبرخان**"، ضد الجماعات المسلحة المنتشرة في منطقة كيدال بالتحديد، إضافة إلى هذا إغلاق النقاط الحدودية للجزائر لدواع أمنية؛ مما أدى إلى انخفاض في كميات دخول مادة الطحين إلى أسواق كيدال، ما جعل أسعارها ترتفع في الأسواق المحلية.

* 1 فرنك غرب إفريقيا (CFA) = 0,15 دينار جزائري ، أي 100 CFA = 15 DZD ، وهذا حسب سعر صرف لسنة 2013 بينما في سنة 2024 أصبح سعر صرف فرنك غرب إفريقيا (CFA) كالتالي : 100 CFA = 22 DZD – مصدر البيانات : https://urlz.fr/ujiC

وحسب التقرير الصادر عن **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)** لسنة 2015 حول حالة أسواق شمال مالي[1]، فأن منطقة كيدال تعتمد بشكل كلي على المساعدات الاقتصادية الجزائرية للمواد الغذائية الأساسية، إذ أن الجزائر تمنح تسهيلات كبيرة للتجار القادمين من شمال مالي، لشراء المنتجات الغذائية من أسواق الولايات الجنوبية للجزائر في إطار عمليات المقايضة.

فتجارة المقايضة هي التي تقوم على نقل السلع غير المصرح بها لدى السلطات الحكومية الممثلة في الجمارك بين المناطق الحدودية[2]؛ وتعتقد الدراسة بأن السلطات الجزائرية لجأت إلى هذه المقاربة الاقتصادية التي تعمل على تشجيع نشاط التجارة غير الرسمية، وإن كانت تخلِّف خسائر في صندوق الجباية الجمركية الجزائرية، إلا أنها تحقق نوعا من الاستقرار الاقتصادي والأمني لمناطق شمال مالي الذي ينعكس بشكل إيجابي على الأمن القومي للجزائر. فعلى سبيل المثال استطاعت التجارة المقايضة بين الجزائر ومالي توفير سلع ومواد غذائية لأسواق شمال مالي بأسعار منخفضة مقارنة بتلك السلع التي تأتي من جنوب مالي نحو الشمال والتي تكون أسعارها عادة مرتفعة .

وفي دراسة نشرها **معهد الدراسات الأمنية الإفريقية** التابع للإتحاد الإفريقي حول مسار التنمية في الجزائر ومساهمتها في تنمية المناطق الحدودية في إطار تشجيعها لتجارة المقايضة [3]، أكدت النتائج بأن السلطات الجزائرية تقدم تسهيلات جمركية لتنشيط حركية تجارة المقايضة نحو شمال مالي، ما مكنها من الحصول على المواد الغذائية بكميات كبيرة وأسعار منخفضة؛ وهذا بحد ذاته يمثل إحدى مظاهر المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الجزائر لمناطق شمال مالي من أجل مواجهة أزمة نقص الغذاء، وحسب الدراسة ذاتها فإنه بالرغم من إغلاق الحدود التي تربط بين البلدين على مسافة أكثر من1300 كم، إلا أن الحركية التجارية غير الرسمية استمرت بينهما؛ وهذا ما ساهم في توفر المنتجات الأساسية في أسواق مدن شمال مالي.

[1] - **Ibid**.
[2] - Sami Bensassi, et.al, "Algeria–Mali Trade: The Normality of Informality",**(Middle East Development Journal**, Vol. 9, N. 2.(2017), pp. 161–83
[3] - Jakkie Cilliers and Stellah Kwasi , "Stagnation or Growth? Algeria's development pathway to 2040", **Institute of Security studies (ISS)**, Pretoria (South Africa), September 2022, p. 23.

خريطة توضح طرق تجارة المقايضة بين جنوب الجزائر و شمال مالي

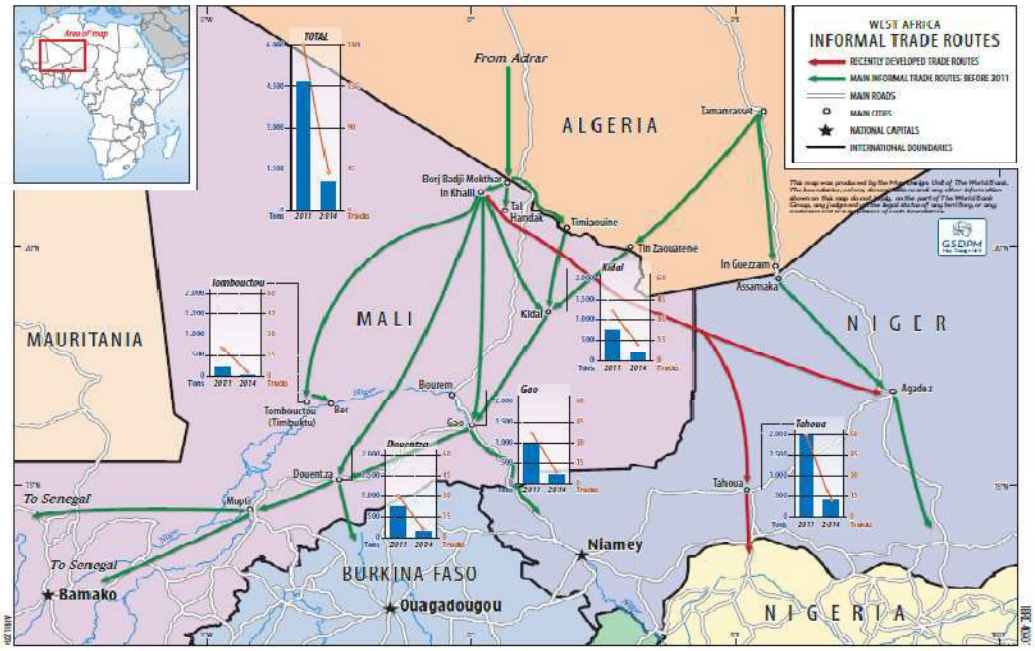

خريطة رقم (22)

مصدر الخريطة : https://documents1.worldbank.org/curated/pt/202591468195569460/pdf/101137-FRENCH-WP-P148610-PUBLIC-BOX393259B.pdf

توضح هذه الخريطة أهم الطرق لتجارة المقايضة، فالخطوط الخضراء تشير إلى الطرق الرئيسية بينما الخطوط الحمراء تمثل مشاريع طرق جديدة لتجارة المقايضة؛ إذ تعتبر **كيدال** المركز الرئيسي لتجارة المقايضة التي تربط شمال مالي بجنوب الجزائر، حيث يتم نقل السلع التجارية بين منفذين رئيسيين: الأول بين **تمنراست** و**كيدال** مرورا **ببعين قزام** ليتم نقلها إلى منطقة **غاو** ثم **دونتزام وموبتي**، والثاني بين **أدرار** ومنطقة **الخليل** الحدودية مرورا **ببرج باج مختار**، لتتفرع به ثلاث طرق فرعية تنقل من خلالها البضائع إلى كل من كيدال، غاو وتمبكتو، كما هو موضح في الخريطة.

ومن خلال البيانات الإحصائية التي تحصلت عليها الدراسة من مصادر البنك الدولي والمتعلقة بحجم تدفقات السلع الغذائية من الجزائر نحن مالي خلال سنة 2014، أشارت تلك الإحصائيات بأن مادتي الطحين بنسبة (28%) والعجائن بنسبة(34%)[1]، تحتلان الصدارة كمنتجات غذائية الأكثر تداولا في تجارة مقايضة، وهذا

[1] - Sami Bensassi, et.al.**Op.cit,** pp. 161–83

نظرا للطلب الكبير عليهما في الأسواق المحلية في كيدال وباقي مناطق شمال مالي، كما أن هاتان المادتان تدخلان في النظام الغذائي اليومي لسكان تلك المناطق، وكذلك بسبب نقص أسعارهما مقارنة بأسعار المنتجات القادمة من جنوب مالي، كما هو موضح في الرسم البياني رقم (21).

رسم بياني يوضح حجم تدفقات السلع الجزائرية إلى مالي في إطار تجارة المقايضة خلال سنة 2014/ (%)

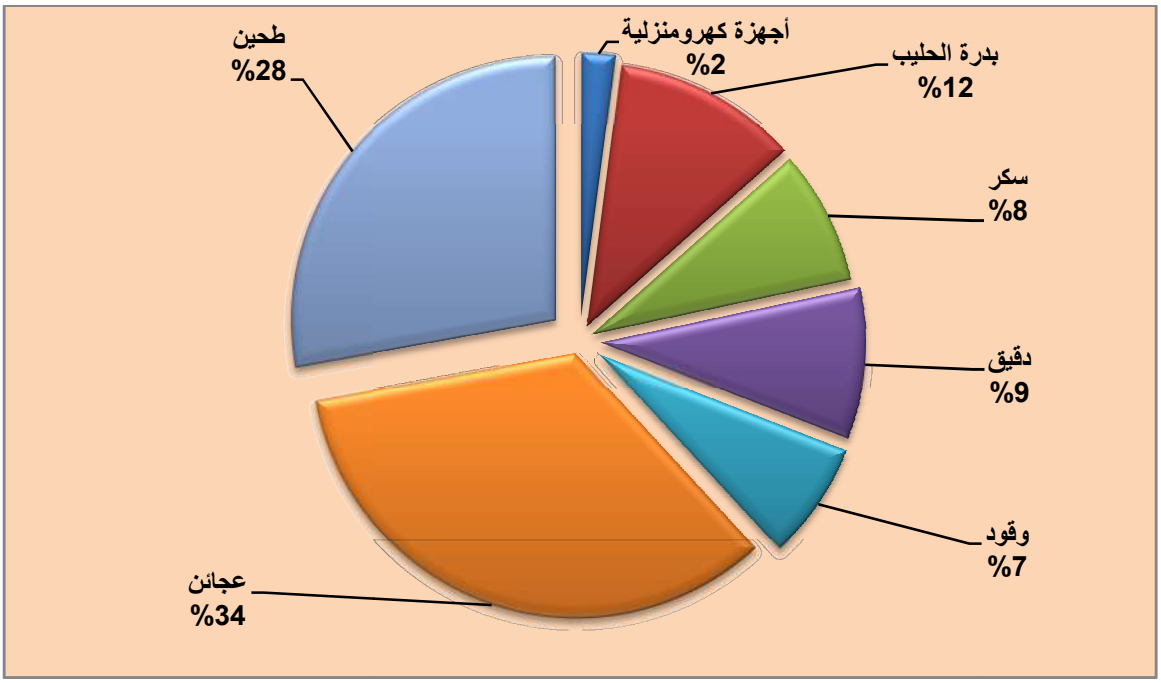

رسم بياني رقم(21) من إعداد الباحث

مصدر البيانات : https://documents1.worldbank.org/curated/pt/202591468195569460/pdf/101137-FRENCH-WP-P148610-PUBLIC-BOX393259B.pdf

بالرغم من المكاسب الإيجابية التي تحققها تجارة المقايضة في تنمية مناطق شمال مالي وفي توفير المواد الغذائية الأساسية، إلا أن ذلك أقلق السلطات المركزية من حيث شرعيتها وقوة تأثيرها وتراجع نفوذها السياسي والاقتصادي في شمال مالي، بسبب عجزها على تلبية حاجياتهم؛ وتعتقد الدراسة أن اعتماد شمال مالي على المساعدات الاقتصادية الجزائرية، راجع إلى فشل السلطة المركزية في تأمين السلع الضرورية، وهذا بسبب عدم توفر الموارد المالية الكافية وكذلك انتشار الفساد عبر مستويات متعددة.

كما ترى الدراسة بأن المتغير الجغرافي يعتبر عاملاً مهمًا في تحديد الوجهة التي يتم من خلالها نقل السلع الغذائية، وهذا ما ينطبق على سكان غاو وكيدال الذين يستفيدون من القرب الجغرافي للجزائر.

فلقد ساهمت تجارة المقايضة إلى الحدِ من أزمة الغذاء التي شهدتها المناطق الشمالية، بسبب النزاعات المسلحة المختلفة؛ حيث وفر هذا النوع من التجارة مصدر رزق لتجار المناطق الحدودية ومساعدتهم في عدم ممارسة نشاط التهريب التي تقف ورائها جماعات تبييض الأموال، كما ساهمت أيضا في التخفيف من حدة الفقر في تلك المناطق.

وأولت الجزائر أهمية قصوى لتجارة المقايضة عن طريق تنظيمها قانونيا، وهذا طبقا **للقرار الوزاري المشترك بين وزارتي التجارة والمالية المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2021، الذي يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 يوليو سنة 2020، والذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر**[1]. وقد منح هذا القرار إمكانية قيام تجار المناطق الحدودية في الجزائر بتصدير مختلف السلع المحددة قانونيا في: **القمح، الدقيق، العجائن، البلاستيك والتمور الجافة** نحو مناطق النيجر ومالي، كما يمكنهم استيراد سلع من ذات المنطقتين في إطار المقايضة **(الماشية، الأغنام، البهارات، الشاي.)** وهذا من أجل تنفيذ بنود اتفاق السلم والمصالحة لاسيما في شقه الخاص بتنمية مناطق شمال مالي.

وقد قامت الجزائر بصفتها قائدة الوساطة الدولية ومهندسة اتفاق السلم والمصالحة في مالي ، بدعوة المجتمع الدولي إلى المزيد من المساعدات الاقتصادية لمالي ولشمال خصوصًا.

2- <u>المساعدات الاقتصادية المباشرة(منح مالية):</u>

بعد التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة، عقد اجتماع للدول المانحة لمساعدة مالي في العاصمة الفرنسية **باريس**، أين حضر الاجتماع كل من الرئيس المالي الأسبق **إبراهيم أبوبكر كيتا** ومجموعة الوساطة الدولية بقيادة الجزائر الممثلة في شخص وزير الخارجة آنذاك **رمطان لعمامرة**، والحركات الأزوادية الموقعة على مسار الجزائر 2015.

[1]- وزارة التجارة و ترقية الصادرات، "قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2021"، جريدة رسمية رقم 4 المؤرخة في 15 جانفي 2022، منشورة على الموقع https://urlz.fr/sogi، تاريخ التصفح 19-06-2024 على الساعة 10:43 صباحا

واتفقت الدول المانحة على توفير 3,2 مليار دولار من أجل مساعدة مالي لانجاز مشاريع البنى التحتية وبناء المؤسسات الصحية والتعليمية، وهذا طبقا لمخرجات اتفاق السلم والمصالحة 2015[1]؛ وعلى هذا الأساس التزمت الدول المشاركة في قمة باريس، بأنه سيتم توفير المساعدات خلال سنتي 2015-2017 وهي الفترة التي حددها الاتفاق كبداية إنجاز المشاريع الاقتصادية.

وقد بلغت ذروة المساعدات الجزائرية إلى شمال مالي بعد اندلاع النزاع المسلح سنة 2012، وجاءت هذه المساعدات بعد التقارير منظمات الأممية[2]، بأن مناطق كيدال، غاو وتمبكتو، تعيش أسوء حالة مجاعة بعد نقص الأغذية من المتاجر بسبب التغيرات المناخية وتدهور الأوضاع الأمنية، حيث قدمت الجزائر مساعدات مالية قدرت حوالي 10 مليون دولار لتنمية مناطق شمال مالي[3]، كما أنها استضافت أكثر من 3000 لاجئ من سكان الشمال في المخيمات الحدودية (جنوب الجزائر)، فضلا على إرسالها لكميات معتبرة من المواد الغذائية والأدوية لمخيمات اللاجئين الماليين في النيجر وموريتانيا.

كما أنها قدمت مساعدات طبية لمالي في إطار برنامج مواجهة انتشار فيروس كورونا **(كوفيد-19)**، حيث قامت الجزائر بإرسال حوالي 108 طن مواد غذائية، و4000 مصل مضاد لفيروس كورونا، وهذا في إطار دبلوماسية التضامن الإنساني التي تقوم بها الجزائر مع الدول الجارة والصديقة.[4]

كما أعلنت الجزائر عن تأسيس الوكالة الدولية للتضامن التي قامت بضخ **01 مليار دولار** لمساعدة الدولة الإفريقية الأكثر تضررا بما فيها مالي، إضافة إلى ذلك فإن المساعدات الجزائرية لمالي لم تتوقف عند هذا الحد، بل قامت سنة 2014 بمسح ديون 07 دول إفريقية بما فيهم مالي.

---

[1]- علي ياحي، "الجزائر تعود إلى شمال مالي من زاوية "إعادة الإعمار" ، منشور بتاريخ 15 فيفري 2021 على الموقع: https://urlz.fr/soiX ، تاريخ التصفح08-06-2024 على الساعة 12:06 صباحا

[2] -The Voice of American News, "Food Available in Northern Mali Despite Conflict", published in August 24th ,2012 on website : https://www.voanews.com/a/report-northern-mali-has-food-dispite-cinflict/1495064.html , retrieved in June 9th , 2024 at 11:07 AM

[3] - Alexis ARIEFF, "Algeria and the Crisis in Mali", **Congressional Research Service**, Washington, July 2012, p.02

[4]- Algeria Press Service, "Algeria sends humanitarian aid to Mali", published in January 24th ,2022 on website : https://www.aps.dz/en/algeria/42584-algeria-sends-humanitarian-aid-to-mali ,retrieved in June 19th at 10:59 AM

ويمكن القول بأن المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الجزائر لمالي تعد مساعدات مهمة من شأنها تعزز نجاح مسار السلام والمصالحة في مالي، كما أن هذه المساعدات هي إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المقاربة الجزائر الشاملة لحل النزاع في المالي والتي تقوم على ثلاثية السلم، الأمن والتنمية.

المطلب الثاني : الاستثمارات الجزائرية في مالي

اتجهت الجزائر نحو استخدام كل الإمكانيات الاقتصادية لحل النزاع في مالي، فقد كان لصانع القرار وعي بأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مالي؛ فهي تساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الفردي لسكان مناطق مالي لاسيما الشمالية منها التي تعاني تفاوتًا في مستوى التنمية مقارنة بالمناطق الجنوبية، وكذلك في امتصاص البطالة والحد من انتشار الجريمة المنظمة التي تستهدف الشباب العاطل.

وتستطيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة **Foreign Direct Investment (FDI)** من تعزيز القطاع الاقتصادي سواء لدول التي تقوم بالاستثمار أو تلك التي تستفيد من المشاريع المُنجَزَة على أراضيها، فإن أغلب الدول النامية تلجأ إلى الاستثمار الأجنبي لأنه يساهم في إنجاز البنى التحتية والمشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على مواطني تلك الدول، خاصة إذا كانت هناك حوكمة في الإنجاز وشفافية في التسيير.

كما تستفيد الدول صاحبة الاستثمار من امتيازات جمركية وفي توسيع نطاق نشاطها خارج حدودها الإقليمية، إذ أن الاستثمار الأجنبي يعتبر إحدى أدوات القوة الناعمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة؛ فقد كان النزاع في مالي فرصة مناسبة للسياسية الخارجية الجزائرية للعب دورها التقليدي في الوساطة بين أطراف النزاع غير أن الجديد في الدبلوماسية الجزائرية هو توظيفها للأدوات الاقتصادية لتعزيز تواجدها في القارة الإفريقية عبر بوابة مالي.

وقد حاولت الجزائر استدراك التأخر في الولوج إلى الأسواق الإفريقية، خاصة بعد أزمة مرض الرئيس الراحل "عبر العزيز بوتفليقة"، أين تراجع النفوذ الجزائري في القارة دبلوماسيا مع غياب شبه كلي للمشاريع الاقتصادية؛ لذلك تفطَّن صانع القرار الجزائري بأن مشكلة الدول الإفريقية لا يكمن في غياب الأمن وحده ولكن في غياب مشاريع التنموية الذي من شأنه تعزيز **حالة اللاأمن Insecurity Status** في إفريقيا عامة ومالي خاصة.

ومن بين أهم المشاريع الاستثمارية التي ساهمت الجزائر في تجسيدها ميدانيا في منطقة الساحل استفادت منها منطقة شمال مالي القريبة من الحدود الجزائرية، يوجد **مشروع الطريق السيار العابر للصحراء**، حيث أن هذا

المشروع سيوفر مكاسب اقتصادية واجتماعية لفائدة سكان شمال مالي؛ ونظرا لتكلفة المشروع البالغ حوالي 09 مليار دولار، فإن الدول الست (06) الذي يمر عليها الطريق (نيجيريا، نيجر، مالي، تشاد، الجزائر، تونس) اتجهت إلى الإنجاز التدريجي للطريق؛ ففي مالي مثلا انطلقت أشغال طريق في محوره الرابط بين مدينة **بورم Bourem وكيدال Kidal** على مسافة 285.83 كم [1].

وتكمن أهمية مشروع الطريق العابر للصحراء بالنسبة لمالي، والذي يربطها على مسافة 2180 كم، في النقاط التالية [2]:

- يعتبر عاملاً مهمًا في تدعيم الوحدة الوطنية من خلال ربط جميع الأقاليم مع بعضها البعض.
- تخفيف العزلة عن منطقة كيدال مع باقي المناطق الأخرى.
- ترقية التبادل التجاري بين الجزائر ومالي وسرعة نقل البضائع بين الدولتين، لاسيما في مناطق شمال مالي كيدال وغاو، حيث يتم استلام السلع القادمة من الجزائر نحو شمال مالي في غضون 7 إلى 8 أيام، على عكس السلع التي تأتي من العاصمة السنغالية دكار فإنها تستغرق 17 يوما للوصول إلى شمال مالي[3]، كما يمثل هذا المشروع رهانًا اقتصاديًا مهمًا لزيادة تشجيع تجارة المقايضة بين جنوب الجزائر وشمال مالي.
- فرصة مناسبة لانجاز منطقة تبادل حرة، والتي من شأنها المساهمة في تنمية المناطق الحدودية بين الدولتين وبالتالي تعزيز الأمن والاستقرار في مالي.
- جاء هذا المشروع كاستجابة سياسية لضرورة إصلاح الاختلالات التنموية والفوارق الاجتماعية بين شمال مالي وجنوبه.
- يساعد المشروع في إنجاح المقاربة الجزائرية في حل النزاع في مالي، ودفع الأطراف لتنفيذ بنود اتفاق السلم والمصالحة الموقع عليه في 15 مارس 2015؛ فتحقيق قفزة تنموية في شمال مالي سيشجع الحركات الأزوادية المسلحة على تنفيذ مخرجات الاتفاق، كما يمثل هذا المشروع إحدى أهم الأدوات

[1] - Groupe de la Banque Africaine et Développement, "Mali - Projet d'aménagement de la route transsaharienne (RTS-phase 2 –Section Bourem-Kidal)" , publié le 5 Juin 2024 au site web : https://projectsportal.afdb.org/dataportal/VProject/show/P-ML-DB0-015 , consulté le 20 Juin 2024 à 12 :23 AM

[2] - United Nations Conference in Trade and Development , "The Trans-Saharan Road Corridor Towards an Economic Corridor: Commercializing and Managing the Trans-Saharan Road", **UNCTDA** , Geneva, 2022, p.18.

[3] -Sami Bensassi, et.al, **Op.cit**, pp. 161–83.

الاقتصادية التي تراهن عليها الجزائر في حلحلة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في منطقة كيدال – معقل الحركات الأزوادية والعاصمة التاريخية لتمرد الأزواد –.

- يساعد المشروع في زيادة التعزيز الأمني في شمال مالي، لأن الترتيبات الأمنية التي تم وضعها في حماية العمال وفي ضمان إنجاز المشروع في ظروف أمنية ملائمة، تساهم في حد ذاتها في تدعيم أمن شمال مالي.

وتشمل هذه الترتيبات على فرق أمنية مشتركة لآلية التنسيق العملياتي **Operational Coordination Mechanism (MOC)** في مناطق شمال مالي والوسط[1]، والتي تتكون من قوات نظامية للجيش المالي ومقاتلو تنسيقة حركات الأزواد وأرضية جوان 2014 الموقعة على اتفاق السلم والمصالحة؛ وبالتالي فإن هذا المشروع من الناحية الأمنية سيساهم في زيادة تقريب وجهات النظر بين السلطة المركزية والحركات الأزوادية حول المقاربة الأمنية المعتمدة في شمال مالي.

- يساهم مشروع الطريق العابرة للصحراء في شطره الرابط بين **بورم – كيدال** في تحسين إمكانية وصول سكان شمال مالي إلى المواد الغذائية القادمة من الجزائر بأقل الأسعار، وتحفيزهم في القيام بنشاطات اقتصادية تحسن من دخلهم الفردي وقدرتهم الشرائية؛ كما أن هذا المشروع سيدفع بالسلطات المركزية والمجتمع الدولي بتمويل مشاريع حفر الآبار للحصول على المياه الصالحة للشرب وسقي المساحات الزراعية للمساهمة في تحقق الأمن الغذائي والتقليل من مؤشرات الهشاشة الأمنية والاقتصادية في شمال مالي.

وبالرغم من أهمية مشروع الطريق العابر للصحراء في تنمية منطقة شمال مالي، إلا أنه يواجه تحديات أمنية كبيرة خاصة مع استمرار نشاط الجماعات المسلحة سواء ضد عمال المشروع أو ضد القوات النظامية.

واستكمالا للمشاريع التنموية التي تبنتها الجزائر في إطار مبادرة "**النيباد**"، يوجد **مشروع الألياف البصرية العابر للصحراء**، الذي يربط أحد أجزائه بين شمال مالي بالجزائر عبر المنطقة الحدودية **الخليل**، حيث سيوفر العديد من الامتيازات للمناطق التي يمر عيها المشروع، والذي سيساهم في تحقيق ما يلي:

[1] - African Development Bank Group , "Mali : Trans-Sahara Highway Project (Tsh phase 2 – Bourem-Kidal Section)", **Africain Union** , Abidjan ,2018 , p.07.

- ربط كل المناطق المعزولة بشبكة الانترنت مما يساهم في تحقيق مبدأ "**دمقرطة الانترنت**" أي تكافؤ الفرص في الاستفادة من خدمات الانترنت.
- تستفيد تلك المناطق من مداخيل مالية، تتحصل عليها عن طريق رسوم جبائية.
- خطوة نحو تفعيل الاقتصاد الرقمي والحوكمة الرقمية من أجل تحقيق الشفافية في التسيير المالي ومحاربة كل أشكل الفساد.
- يساهم هذا المشروع في تقليص الاختلالات في موازين التنمية بين المناطق، وهذا عبر تشجيع شباب شمال مالي من الإبداع وتأسيس مؤسسات ناشئة ترتكز على فكرة اقتصاد المعرفة، حيث يتم من خلالها الترويج لإبداعاتهم ومنتجاتهم للعالم الخارجي عبر شبكة الانترنت.
- يساهم في زيادة عدد انتساب الشباب للجامعات الأجنبية، عبر التسجيل الإلكتروني للمنح الجامعية والتي تتم عبر التطبيقات المرتبطة بشبكة الانترنت.
- خلق مناصب شغل عبر فضاء السبيراني من طرف شركات عالمية، عن طريق التجارة الإلكترونية مقابل رواتب شهرية.
- يشجع الشباب للولوج إلى تخصصات علمية مرتبطة ببرمجيات الحاسوب وأمن شبكات الانترنت، مما يساهم في توفير المورد البشري المؤهل لحماية الأمن السبيراني من مختلف الهجمات الإلكترونية.
- يساهم في تنفيذ أهداف وتطلعات برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفق أجندة 2030.[1]

إضافة إلى ذلك، فإن الجزائر ساهمت أيضًا في إنجاز **مشاريع مدارس تربوية** في كل من كيدال وغاو، والتي بلغ عددها 20 مؤسسة تربوية[2]؛ وفي هذا الشأن أكد الرئيس الجزائري "**عبد المجيد تبون**" خلال لقائه الدوري مع صحفيي المؤسسات الإعلامية: " **إن الأفارقة يرون في الجزائر الأخ الأكبر**"[3]، حيث أشار خلال هذا

[1] -Nations Unies, "Le programme de développement durable", publié au site web : https://www.un.org/sustainabledevelopment/fr/development-agenda/ , consulté le 27 Juin 2024 à 11 :33 AM

[2] - Nawel .D, "L'Algérie et l'UE s'engagent à financer une série de projets de développement au Sahel", publié le 16 Janvier 2012 au site web : https://www.algerie360.com/lalgerie-et-lue-sengagent-a-financer-une-serie-de-projets-de-developpement-au-sahel/ , consulté le 25 Juin 2024 à 19 :43 AM

[3] – م.فيصل، "رئيس الجمهورية:الأفارقة يرون في الجزائر بمثابة الأخ الأكبر"، منشور بتاريخ 24 فيفري 2023 على الموقع : https://urlz.fr/solc ، تاريخ التصفح 23 جوان 2024 على الساعة 19:38 مساء.

اللقاء بأن الجزائر قد قامت بتمويل بناء مدارس في كل من كيدال وغاو؛ فتوجه الجزائر نحو بناء المدارس التربوية في شمال مالي هو تأكيد منها على مدى أهمية تحقيق الأمن الإنساني وترقيتهم عن طريق التعليم.

وتتمثل أهمية تمويل الجزائر لمشاريع إنجاز مدارس تربوية في شمال مالي، في النقاط التالية :

- إمكانية إعادة إدماج الأطفال والشباب في التعليم في ظروف بيئية ملائمة وتحسيسهم بمخاطر النزاعات الأمنية وتداعياتها على الأمن والتنمية.
- تعتبر فرصة جيدة في إشراك التلاميذ للقيام بنشاطات مدرسية كالمسرح والرسم، المجلة الحائطية، إذاعة المدرسة وغيرها من الأعمال، التي تساهم في التعريف بأهمية بناء السلام وضرورة المساهم في التنمية؛ مما ينتج نخبة مثقفة لها القدرة على التغيير الإيجابي بواسطة تفعيل الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية.
- تكمن أهمية بناء المدارس في كيدال، تومبكتو وغاو، في تحويلها إلى مراكز للحوار الشامل مع مختلف مكونات المجتمع المالي، كوسيلة للحد من مختلف النزاعات وتسويتها بطرق سلمية بعيدا عن صوت البنادق.
- تساعد المدارس التلاميذ على التسلح بأفكار إبداعية التي من شأنها تحقيق الابتكار في شتى المجالات، والمساهمة في بناء الدولة الحديثة بعيدا عن الأفكار المتطرفة، وتوحيد المناهج التربوية بما يتماشى مع الخصوصية الثقافية والمرجعية الدينية للمنطقة.
- إعادة فتح المدارس التي تم غلقها بسبب اتساع دائرة العنف المحيطة بمنطقة شمال مالي، مما أجبر العائلات على مغادرة منازلهم؛ وهذا ما أثر على التحصيل الدراسي للأطفال.

وتجدر الإشارة بأن منذ اندلاع النزاع سنة 2012 وإلى غاية 2021 تم غلق أكثر من 1600[1] مدرسة ابتدائية في كل من غاو، كيدال، تومبكتو وميناكا.

كما تعتقد الدراسة بأن مساعدة الجزائر في إعادة فتح المدارس التعليمة في شمال مالي، راجع لالتزامها الأخلاقي ودبلوماسيتها الناعمة في مساعدة سكان المنطقة من الحصول على الحق في التعليم الجيد.

[1] -USAID, "USAID Funds Education in Northern Mali", published on website: https://www.usaid.gov/mali/press-release/usaid-funds-educatiin-northern-mali , retrieved in June 24th ,2024 at 19:24 PM.

فضلا على ذلك، ترى الدراسة بأن عودة التلاميذ إلى مقاعد الدراسة في تلك المناطق، تعد خطوة مهمة لعودة الاستقرار وتمهيدا لتفعيل عمل باقي المؤسسات الصحية والخدماتية، التي تنعكس بشكل إيجابي على حياة سكان الأقاليم الشمالية.

كما تعد المدرسة مؤسسة التربوية تساعد الأطفال والشباب على التنشئة السياسية والاجتماعية، والمساهمة في تدعيم الوحدة الوطنية وبناء السلام عبر الدروس التي يتلقاها التلاميذ وفق مناهج تربوية تحاكي البيئة الاجتماعية بعيدة عن الأفكار الجاهزة والمستوردة من خارج الحدود، والتي كانت في الكثير من الأحيان سببا في إحداث نزاعات فكرية داخلية لتتحول بعدها إلى نزاعات دموية هددت بناء الدولة الحديثة في مالي.

فقد رغبت الجزائر في إعطاء انطباع جيد لدى الدول الفاعلة في المجتمع الدولي، بأنها شريك موثوق في بناء السلم والتنمية في مالي، باستخدام كل مقومات القوة الدبلوماسية، الاقتصادية والناعمة.

ودائما في إطار دبلوماسية التضامن التي فعلتها الجزائر عبر تأسيس الوكالة الدولية للتضامن والتنمية، لمساعدة الدول الإفريقية الفقيرة بما فيها مالي في إنجاز المشاريع الاقتصادية؛ شاركت الجزائر في تمويل **مشاريع إنجاز المؤسسات الصحية** في شمال مالي؛ حيث أكد الرئيس الجزائر عبد المجيد تبون، أثناء إعلانه عن تأسيس الوكالة الدولية للتضامن سنة 2020 ، بأن جزءًا من الأموال التي تم ضخها في الوكالة سيوجه إلى دعم مشاريع إنجاز المؤسسات الصحية في شمال مالي، من أجل التكفل الصحي الجيد للسكان وتحقيق مبدأ الحق في العلاج؛ ومن هذا المنطلق فإن توجه الجزائر نحو تمويل بناء مؤسسات الصحية، سيساهم في تحقيق الأهداف التالية :

- تمكين سكان المنطقة من الاستفادة من الخدمات الصحية والمتابعة العلاجية عبر توفير الأطقم الطبية والشبه الطبية.
- خلق مناصب شغل في المؤسسات الصحية ما يساهم في تقليص نسبة البطالة بين أوساط الشباب.
- ضمان التزويد المستمر بمختلف الأدوية القادمة من الجزائر بصفة مجانية للمؤسسات الصحية في شمال مالي.
- تقريب المؤسسات الصحية لسكان كيدال وغيرها من المناطق دون عناء التنقل نحو المؤسسات الصحية في الجنوب لتلقي العلاج.

- يساهم تمويل إنجاز المستشفيات في التقليل من عدد الوفيات الذي يكون بسبب نقص العلاج أو عدم وجود مكان شاغر للرعاية الصحية.
- توفير الأجهزة الطبية الحديثة التي تساعد في التشخيص الجيد للمرض خاصة في أوساط النساء الحوامل والأطفال.
- إرسال بعثات طبية من الجزائر إلى شمال مالي في إطار اتفاقيات التوأمة للقيام بالعمليات الجراحية معقدة لفائدة المرضى، دون الحاجة للتنقل إلى الجزائر.
- القيام بمختلف الحملات التحسيسية حول مخاطر الأمراض المعدية على مستوى المؤسسات الصحية، ويقوم بهذه الحملات فرق طبية متخصصة لتوعية المواطنين بضرورة اتخاذ الإجراءات الوقائية لتفادي الإصابة بالأمراض المعدية.
- الاستفادة من التكفل النفسي والاجتماعي لفائدة النساء اللواتي تعرضن لاعتداءات جنسية من قبل الجماعات المسلحة المنتشرة في شمال مالي منذ 2012، وهذا استنادا لتقرير هيومان رايتس واتش **Human Rights Watch**.[1]

كما أعلنت الجزائر عبر الوكالة الدولية للتعاون من أجل التضامن والتنمية، على إنجاز **مشاريع حفر آبار المياه**[2] في منطقة كيدال والمناطق الأخرى، والذي سيساهم بدوره في:

- تقليص فاتورة حفر الآبار على السكان المحليين عن طريق دعمهم ماليا، مما يشجعهم على زيادة مشاريع الحفر في المناطق التي تعاني ندرة في المياه.
- ضمان توفير المياه الصالحة للشرب لتعويض النقص الحاصل بسبب الجفاف والتصحر.
- ضمان الأمن المائي لسكان شمال مالي وتعزيز حقهم في الحصول على مياه صالحة للشرب.
- تساهم مشاريع الحفر الآبار في القضاء على الأمراض المنتقلة عن طريق شرب المياه المتسخة كأمراض الملاريا والتيفوئيد.

[1]- Human Rights Watch, "Mali: War Crimes by Northern Rebels", published in October 25th ,2011 , on website : https://www.hrw.org/news/2012/04/30/mali-war-crimes-northern-rebels , retrieved in June 25th , 2024 at 18:23 PM.
[2] - Lyes Saidi , "L'Agence algérienne de coopération internationale lance ses premiers projets : L'Algérie se tourne vers l'Afrique" ,publié le 07 Mai 2023 au site web : https://urlz.fr/ujIQ, consulté le 25 Juin 2024 à 19 :50 PM.

- تساهم في تحقيق الأمن الغذائي عبر زيادة المساحات الصالحة للزراعة وهذا ما يؤدي إلى رفع نسبة الإنتاج الزراعي.
- توفير المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك بأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية وانخفاض مستوى التضخم.
- توفير مناصب الشغل لشباب المنطقة كأعوان أمن لحراسة مواقع حفر الآبار من أي هجمات مسلحة.
- التشجيع على الاهتمام بالثروة الحيوانية عن طريق استغلال المصادر المائية التي تساهم في توفير الأعشاب والكلأ للأغنام.
- التوجه نحو الاعتماد على التقنيات الحديثة في إنجاز مشاريع آبار المياه التي تتماشى مع المحافظة على البيئة والاستدامة في المصادر المائية، كاستخدام نظام ضخ المياه بالطاقة الشمسية[1]، الذي يساعد في استغلال الدائم للثروة المائية وبطريقة عقلانية.
- مساعدة المزارعين في الحفاظ على جودة منتجاتهم الزراعية حتى في وقت الجفاف أو ندرة الأمطار، مما يساهم في وفرة المنتجات الزراعية داخل المجتمعات الريفية.

وتعتبر مشاريع حفر الآبار المياه في شمال مالي رهانًا مهمًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، وهذا يتطلب زيادة دعم المجتمع الدولي والمساهمين الفاعلين بما فيهم الجزائر، في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في مالي.

كما وظفت الجزائر ما يسمى بالدبلوماسية الدينية، كإحدى آليات المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي، وهذا ما ستتناول الدراسة في المبحث الخامس.

[1] -EMCS, "Forages", publié au site web : https://www.emcs-sarl.com/competences/forages , consulté le 26 Juin 2024 à 11:05 AM.

المبحث الخامس: الدبلوماسية الدينية كمقاربة لحل النزاع في مالي

مع بداية ثمانينيات القرن الماضي، تصاعدت موجة الإسلام السياسي الذي انتشر في أغلب البلاد العربية والإسلامية، خاصة مع نجاح الثورة الإيرانية 1979 التي أطاحت بشاه إيران[1]، وصعود الإسلاميين إلى السلطة، الأمر الذي شجع التيارات الإسلامية في بلدان شمال إفريقيا تنخرط في العمل السياسي لتحقيق أهدافها المتمثلة في الوصول إلى السلطة، مما جعل الخطاب الديني يطغى على الخطاب السياسي الموضوعي.

ومن هذا المنطلق حاولت الجزائر ألا تكتفي بتوظيف الوسائل المادية والدبلوماسية الكلاسيكية في حل مختلف المشكلات، بل سعت إلى توظيف البعد الديني لحل النزاعات عن طريق إبراز دور الطرق الصوفية في محاربة الأفكار المتطرفة.

في هذا المبحث ستحاول الدراسة تسليط الضوء على أهم الطرق الصوفية الجزائرية وتاريخ تواجدها في مالي، وإبراز دور الزاوية **القادرية** و**التيجانية** في تسوية النزاع في مالي.

[1]– محمد سعيد بوسعدية، "الدبلوماسية الدينية الجزائرية واحتواء التطرف الديني.. من تسيير مسجد باريس إلى مؤتمر المغيلي"، منشور بتاريخ 24 ديسمبر 2024 على الموقع https://urlz.fr/spzz ، تاريخ التصفح: 27 جوان 2024 على الساعة 16:51 مساء.

المطلب الأول: الطرق الصوفية الجزائرية في مالي

عرف التصوف طريقه إلى الجزائر منذ القرون الهجرية الأولى، عن طريق انتقال علماء الدين ومشايخ الطرق الصوفية من المشرق العربي نحو المغرب العربي لتعليم مبادئ الدين الإسلامي وممارسة الوعظ والإرشاد، وقد زاد انتشاره في القرن الخامس الهجري بعد ظهور كتابات حول التصوف العقلي **لأبي حامد الغزالي** الذي مزج بين فلسفة العقل والنقل والتأمل[1].

وقد زاد ارتباط الجزائر بالطرق الصوفية بعد إلحاقها بالدولة العثمانية التي كانت تَعْتَبِرُ التصوف إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة؛ لذلك أصبح يسيطر على الحياة الاجتماعية والدينية للمجتمع.

وبدأت الصوفية في الانتشار إلى أن وصلت إلى بلدان جنوب الصحراء ومنطقة الساحل، عن طريق قوافل التجارة التي كانت تنطلق من صحراء الجزائر أو ما كانت تعرف بمنطقة "**توات**" إلى منطق غرب إفريقيا، أين مارس المشايخ مهمة الدعوة إلى الدين الإسلامي عن طريق التصوف، وتعليمهم طرق الذكر والأدعية.[2]

كما شكلت الصوفية منهجا روحانيا تُسَيِّرُ من خلالها الحياة الاجتماعية في مالي، فقد كان لها دورًا كبيرًا في النضال السياسي وتوجيه الشباب نحو رفع السلاح ضد الاستعمار الغربي، عبر توعية الناس بضرورة الحفاظ على الدين الإسلامي أمام موجة التنصير التي كان يدعوا إليها المحتل.

ومن بين أهم الطرق الصوفية التي أخذت في الانتشار من الجزائر نحو مالي ومنطقة الساحل ككل:

1- الطريقة القادرية:

تأسست الطريقة القادرية في العاصمة العراقية "**بغداد**" في القرن الحادي عشر ميلادي، على يد **عبد القادر الكيلاني أو عبد القادر الجيلاني**، أين أخذت تنتشر في بلاد المغرب العربي ابتداء من القرن 15م وفي منطقة الساحل وجنوب الصحراء بداية من القرن 16م، وقد أخذت الطريقة في الانتشار والسيطرة على الحياة العامة في مالي إلى غاية منتصف القرن 19م.[3]

---

[1]- سالم بوتدارة، "التصوف ودوره في ترسيخ العالقات الروحية بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي"، **مجلة الحوار المتوسطي**، م.13، ع.1، (مارس 2022) ص ص. 332-346.

[2]- المرجع نفسه، ص-ص 332-346.

[3] - Hamadou BOLY, "Le Soufisme Au Mali Du XIXème Siècle A Nos Jours Religion, Politique et Société", Thèse Pour l'obtention du diplôme de doctorat, (Université De Strasbourg : École Doctorale Des Humanités Groupe D'études Orientales, Études Méditerranéennes Et Orientales, Juin 2013), p. 45.

وتعتبر الطريقة القادرية أول طريقة ظهرت في مالي، حيث كان ظهورها محل تنافس بين باقي الطرق الصوفية على غرار **الشاذلية** التي كانت لها الأسبقية التاريخية في التأسيس لكنها أقل تأثيرا في الحياة العامة من الطريقة القادرية.[1]

وكان للجزائر ومشايخها الأثر البالغ في نشر الطريقة القادرية وفتح الأبواب أمام مريديها قي منطقة الساحل الغربي الإفريقي، إذ يعود الفضل في ذلك إلى أب الطريقة القادرية في المنطقة " **محمد بن عبد الكريم مغيلي**" **(1417م-1506م)**[2]، الذي قدم من تلمسان لوضع أسس الطريقة في منطقة الساحل.

أخذ عبد الكريم مغيلي على عاتقة القيام بالدعوة الإصلاحية ونقل الأفكار التصوفية من شمال إفريقيا نحو جنوب الصحراء، حيث أُعطيَ له العديد من المنح والصلاحيات لتسهيل دعوته من قبل حكام دول جنوب الصحراء؛ وقد حطت دعوة "**عبد الكريم المغيلي**" الرِحَال في كل مناطق : **أغاديس بالنيجر، كانو بنيجيريا وسنغاي بمالي.** [3]

ويعتبر عبد الكريم مغيلي من بين أول مشايخ الطرق الصوفية الذين خاضوا في الأمور السياسية، خاصة في مسائل بناء الدولة والولاء والحاكم، فقد التقى بالعديد من ملوك إفريقيا وأمرائها أمثال "**محمد الأسكيا**" أمير مملكة سونغاي بمالي[4]، أين عينه مستشارًا في قصره وأرشده إلى الطريق الذي سيساعده في تقوية نظام حكمه وتعزيز أركان دولته لتحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية.

كما أنه كان كثير الترحال حيث زار كل من مدن **غاو**، **تومبكتو** شمالي مالي، أين أقام فيها حلاقات الذكر وأقسام لتعليم الفقه والقانون والسياسة، كما شرح لهم الأفكار الأساسية التي تقوم عليها الطريقة القادرية.

وقد ترك "**عبد الكريم مغيلي**" أثرا معرفيا في بلاد جنوب الصحراء عبر مساهماته الفكرية في الدين والسياسية، ولعل أهمها تلك الرسائل التي كانت بينه وبين أمير مملكة سونغاي "**محمد الأسكيا**"، والتي حملت عنوان " **أسئلة**

---

[1] - Jillali El Adnani , "Le conflit Qadiriyya-Tijaniyya : identité d'une expansion tribale et confrérique", **Afkar /Idées revue**,(Hiver 2009-2010), p.85

[2]- أمينة دورمان، "الإمام الفقيه المصلح محمد بن عبد الكريم المغيلي... رجل دين، سياسي، فقيه وذو حكمة"، منشور بتاريخ 24 مارس 2024 على الموقع : https://eldjoumhouria.dz/article/24758/ ، تاريخ التصفح: 29 جوان 2024 على الساعة 11:49

[3]- سيدي أعمر شيخنا، "مأسسة التصوف في غرب إفريقيا الطُّرُقية: السياق التاريخي والأجندة الإصلاحية" ، منشور تاريخ 21 أوت 2019 على الموقع : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/190821061812422.html ، تاريخ التصفح 29 جوان 2024 على الساعة 11:27 صباحا.

[4] - Bokoum Abdoul Momini , "Mali- Algérie : Conférence sur la vie et l'œuvre du grand érudit Mohamed Abdelkrim Al-Maghili" , **Journal Malikilé** (Quotidien d'information et de communication) , N. 1126, daté le 27 juin 2022 lien de téléchargement : https://urlz.fr/ujYg , consulté le 29 juin 2024 à 12 :11 AM.

أساكيا وأجوبة مغيلي"[1]، أين أجاب "عبد الكريم مغيري" على الأسئلة السبعة للأمير" محمد الأسكيا" والتي كانت تدور أغلبها حول علاقة الدين بالسياسة وكيف يتم توظيف الصوفية في حل النزاعات وتحقيق الأمن.

وقد كتب الشيخ عبد الكريم مغيلي لأمير سونغاي، مجموعة من الرسائل بلغ عددها 42 رسالة، حيث اكد من خلالها على فكرة أساسية مفادها :" **أنه ينبغي على أمير مملكة سونغاي محمد أساكيا، الأخذ بنصيحة العلماء ومشورتهم، كي يتمكن من تطبيق الشريعة الإسلامية في نظام الحكم**".[2]

كما أثرت أفكار المغيلي على الحركة التصوفية في غرب إفريقيا، من خلال مقاربته الفكرية التي تقوم **العلم، الثورة، السياسية والدين**؛ وكانت الطريقة القادرية التي جاء بها الشيخ "عبد الكريم مغيلي" سبَّاقة في وضع حجر الأساس للفكر الصوفي في بلاد **السودان الفرنسي (مالي حاليا)**، مما أتاح الفرصة لظهور طرق صوفية أخرى، على غرار الطريقة التيجانية.

2-الطريقة التيجانية :

يعود أصل التسمية لمؤسسها الشيخ **أبي عباس أحمد بن محمد التيجاني الحسيني (1737-1815)**، المولود بمنطقة عين ماضي بولاية الأغواط[3]، وعندما بلغ من العمر (20) عشرين سنة غادر محمد تيجاني نحو بقاع الأرض المختلفة من أجل التعلم والتفقه في الدين، واتجه في سن (25) الخامسة والعشرين نحو مكة المكرمة للحج عبر القاهرة ثم عاد مرة أخرى إلى المغرب.[4]

وقد انتقل الشيخ محمد التيجاني من المغرب الأقصى نحو القاهرة مرة أخرى، أين التقى ببعض الشيوخ والفقهاء لأخذ العلم منهم والنهل من معارفهم، وبعد استقراره مدة من الزمن في القاهرة انتقل مرة أخرى إلى الجزائر أين أسس لطريقته الصوفية التي تعتمد على "**الخلوة**"، ثم مكث بعدها في منطقة **بوسمغون** بولاية البيض أين بنى خلوته هناك.[5]

---

[1]- سيدي أعمر شيخنا، "مأسسة التصوف في غرب إفريقيا الطُّرُقية: السياق التاريخي والأجندة الإصلاحية"، **مرجع سابق**.

[2] - Library of Congresses , "Askiyah's Questions and al-Maghili's Answers [al-Maghili's Tract in Politics]", published in website : https://www.loc.gov/item/2021667142 , retrieved in 29th June, 2024 at 18:42 PM

[3]- محمد عجمي، "الطريقة التيجانية ودورها الحضاري في أفريقيا"، منشور بتاريخ 29 سبتمبر 2023 على الموقع : https://urlz.fr/spA2 ، تاريخ التصفح30 جوان 2024 على الساعة 10:16 صباحا

[4] - Jean-Louis Triaud, "La Tidjaniya, une confrérie musulmane transnationale", **Politique étrangère**, Vol.4, (2010), pp.831-842.

[5]- محمد عجمي، **مرجع سابق**.

وتعتبر الطريقة التيجانية من أكثر الطرق انتشارًا في منطقة الساحل وغرب إفريقيا ككل، إذ يبلغ عدد مريديها حول العالم حوالي 300 مليون نسمة[1]؛ فبالرغم من أن هدف تأسيس الطريقة التيجانية هو نشر الدعوة الإسلامية وإصلاح ذات البين، إلا أنها ساهمت أيضا في محاربة الاستعمار الغربي في إفريقيا من خلال توعية الشباب بضرورة الحفاظ على الهوية الإسلامية ضد حملات التنصير الممنهجة من قبل المستعمر.

وتعتقد التيجانية بأنها الأقرب إلى تعاليم الدين الإسلامي، حيث تدعو أتباعها إلى التخلي عن الأفكار والممارسات روحانية للطرق الصوفية الأخرى، باعتبارها أفضلهم وفق اعتقادها.[2]

وتعتمد الطريقة التيجانية في طقوسها على حلقات الذكر الخاصة بها، والتي تكون على شكل الورد وهي عبادة اختيارية إضافة إلى الصلوات الخمس، وكذا الزيارة السنوية التي يقوم بها مريديها إلى الأماكن التي كان يرتادها "**أحمد تيجاني**" في خلوته.

ولم تكن التيجانية موجود فقط في شمال إفريقيا، بل انتشرت في منطقة الساحل وجنوب الصحراء، حيث كان لها وجود في مالي؛ وتؤكد المصادر التاريخية أن ظهور التيجانية في مالي كان على يد "**سيدي محمد الأخضر**" الذي كلفه" **الشيخ سيدي الطاهر**" [3] – وهو أحد التلاميذ المقربين من مؤسس الطريقة التيجانية الشيخ أحمد تيجاني– بنشر الطريقة في غرب إفريقيا، حيث قام الشيخ " **سيدي محمد الأخضر**" بتعيين " **الشيخ أحمدو حماه الله** "**(1883–1947)**[4]، برئاسة الطريقة التيجانية في منطقة" **نيور**" بمالي سنة 1902.

وكان شيخ الطريقة التيجانية في مالي **الشيخ أحمدو حماه الله** يتقن اللغات المحلية : **البامبارا، الحسنية، بول، سونينكي، العربية وأزار**[5]؛ وهذا ما ساهم في إثراء مكتسباته المعرفية وتأثيره على الشباب خاصة في مواقفه مواقفه ضد المستعمر الفرنسي الذي وضعه تحت الإقامة الجبرية.

---

[1] – **المرجع نفسه.**

[2] - Jean-Louis Triaud ,**Op. cit**.

[3] - Coumba Kane , "Du Mali à Montluçon, la vie de foi et d'insoumission du maître soufi Cheikh Hamahoullah" , publié le 18 Mai 2006 au site web : https://urlz.fr/ukiZ ,consulté le 30 Juin 2024 à 19 :49 PM

[4] -**Ibid.**

[5] - Mohamed Tahar ben Saada , "La théologie de la libération du cheikh Hamahoullah" , publié le 18 Mai 2006 au site web : https://oumma.com/la-theologie-de-la-liberatiin-du-cheikh-hamahoullah/ , consulté le 30 Juin 2024 à 19 :55 PM

وأثناء حجزه الإداري، وجد الاستعمار الفرنسي العديد من الكتب في مكتبة "**أحمدو حما الله**"، وهذا ما يثبت بأنه كان حريصا على المطالعة والعلم الذي يعتبر أنفع سلاح يستطيع من خلاله توعية الشباب والتصدي للمخططات الاستعمارية التي تستهدف القضاء على الخصوصية الثقافية والدينية لسكان مالي.

جدول رقم 14: بعض مشايخ الطرق القادرية والتيجانية في مالي

مشايخ الطريقة التيجانية	مشايخ الطريقة القادرية
محمد ولد حما الله **Mohamed Ould Hamallah**	**بلال علي ديالو** **Bilal Ali Diallo**
أمادو با **Amadou Ba**	**لسانا كاني** **Lassana Cané**
محمد تانكارا **Mohamed Tankara**	**يوسف كوناتي مسكاني** **Youssef Konaté Miskani**
سعد عمار توري **Saad Omar Touré**	
عصماني حيدرة **Osman Madani Haidara**	

جدول رقم (14) ، من إعداد الباحث

مصدر البيانات :

Brahmia Mustapha , "Le soufisme au Mali ou l'Islam populaire"**, African scientific journal**, Vol.3, N .4, (Mars 2121), pp. 419-435

المطلب الثاني: دور الزوايا والطرق الصوفية الجزائرية في حل النزاع في مالي

لعبت الزوايا منذ استقلال مالي دورًا مهمًا في الحياة السياسية، فبالرغم من أن مالي دولة علمانية كما تؤكد جل دساتيرها، إلا أن هذا لم يمنع من تقرب السياسيين من مشايخ الطرق الصوفية، لما لهم من قوة تأثير اجتماعي وديني على المجتمعات المحلية؛ حتى أن رئيس "**موسى تراوراي**" الذي حكم الجمهورية الثانية، أسس الجمعية المالية للوحدة الإسلامية 1980[1]، وهنا يُطرح سؤال **كيف لعسكري دكتاتور أوليغاشري وأتوقراطي، يتقرب من التيارات الصوفية ذات التوجه الإسلامي؟** هذا إن دل فإنه يدل على رغبة نظام الحكم في استخدام ورقة الطرق الصوفية لتحقيق أهداف سياسية واستمراره في السلطة في ظل غياب شرعيته الدستورية.

وقد زادت قوة وتأثير الطرق الصوفية مع بداية الجمهورية الثالثة سنة 1991 [2]، في عهد " **ألفا عمر كوناري**"، الذي قام بدعم الطرق مالياً ولوجيستيا، بهدف قطع الطريق أمام تمدد الحركة "**الوهابية**" القادمة من بلاد المشرق.

وقد شهدت الحياة السياسية في مالي خلال التعددية الحزبية، مشاركة واضحة للحركات الصوفية، حيث دعموا شخصيات سياسية معينة في الاستحقاقات الانتخابية، مثل دعمهم لحزب التجمع من أجل مالي الذي كان يتزعمه " **إبراهيم أبو بكر كيتا**" في الانتخابات التشريعية 2002-2007.[3]

وتمثل التيجانية في بعض بلدان الساحل لاسيما في مالي وتشاد فاعلا مهما في الحياة السياسية، ففي العديد من المناسبات يسعى القائد العام للطريقة التيجانية الجزائرية لزيارة بلدان منطقة الساحل استجابة لدعوة رؤساء تلك الدول في إطار زيارة مجاملة؛ فعلى سبيل المثال قام الخليفة العام للطريقة التيجانية في عموم إفريقيا والعالم " **الشيخ محمد ابن علي العربي التيجاني**"، بزيارة دولة تشاد سنة 2020[4] ، أين اجتمع بالرئيس التشادي "**إدريس ديبي**" ومختلف الشخصيات السياسية.

إذ يؤكد **محمد ابن علي العربي التيجاني** خلال لقائه بقادة دول منطقة الساحل، بأن الطريقة التيجانية تدعم جهود الجزائر في تسوية مختلف النزاعات في القارة الإفريقية عن طريق التفاوض، مثلما ما هو الشأن النزاع في دارفور

[1] - Brahmia Mustapha, **"**Le soufisme au Mali ou l'Islam populaire", **African scientific journal,** Vol.3, N.4, (Mars 2121), pp.419-435

[2] -**Ibid**. pp. 419-435.

[3] -**Ibid**. pp. 419-435.

[4]– فضل عبدالرزاق، "الطريقة التيجانية بأفريقيا وعلاقتها بالسلطة.. من يستظل بالآخر؟"، منشور بتاريخ 9 مارس 2020 على الموقع: https://urlz.fr/kg9T، تاريخ التصفح02 جويلية 2024 على الساعة 20:03 مساء.

بالسودان، ونفس الشيء في ليبيا والذي أبلغ " **محمد ابن علي العربي التيجاني** " نيته للتوسط بين الفرقاء الليبيين للتوصل إلى تسوية دعما للجهود الدبلوماسية الجزائرية، خاصة أن أتباع الطريقة التيجانية في ليبيا يمثلون فاعلاً مهمًا في المعادلة السياسية هناك[1].

كما تسعى الطرق الصوفية الجزائرية على غرار القادرية والتيجانية إلى ممارسة دورها المنوط في التوسط بين الجماعات المتنازعة وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، ففي هذا الشأن قامت الزاوية التيجانية بعين ماضي عن طريق توجيهات خليفتها العام للطريقة، بالعديد من المبادرات وتفعيل دورها في حل النزاع في مالي، وهذامن خلال القيام بالأدوار التالية :

1- التوسط بين المشايخ الأزوادية ومختلف القبائل والعشائر المتواجدة في شمال مالي، من أجل تكثيف الجهود لإنجاح اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر سنة 2015 .

وفي هذا السياق، استقبلت الزاوية التيجانية وفودا من مريدي الطريقة قادمين من دول إفريقية: **مالي، سنغال، النيجر، بوركينافاسو، غينيا**. والذي بلغ عددهم 300 مريد.[2]

ويرجع قوة تأثير التيجانية في منطقة الساحل من خلال فكرتها الأساسية القائمة على ضرورة طاعة شيخ الطريقة، وبالتالي يمكن للجزائر أن تستغل القوة الروحانية للطريقة التيجانية في مالي عبر دعوة شيخ الطريقة للمشايخ الأخرى بضرورة وقف القتال وتسليم السلاح والحفاظ على سيادة مالي، وهذه تمثل البنود الأساسية لاتفاق الجزائر لتحقيق السلم والمصالحة في مالي.

2- محاولة نشر ثقافة التعايش السلمي مع مختلف المجموعات العرقية المنتشرة في مالي، وتعزيز أسس المصالحة الوطنية من أجل بناء دولة حديثة تقوم على مؤسسات سياسية دستورية تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- التصدي لمختلف الأفكار المتطرفة التي من شأنها زيادة أعمال العنف والهجمات الإرهابية ضد مجتمعات عرقية مختلفة لأغراض دينية؛ فقد رأت الطرق الصوفية الجزائرية أنه لا سبيل لوقف انتشار

---

[1]- أخبار اليوم، "الطريقة التيجانية.. دور بارز في نشر تعاليم الإسلام"، منشور بتاريخ 07 أوت 2022 على الموقع : https://akhbarelyoum.dz/ar/200250/289676-2020-08-07-17-00-09، تاريخ التصفح01 جويلية 2024 على الساعة 11:46

[2] - Canal Algérie, “Laghouat: Aïn Madhi accueille des centaines de fidèles africains tariqa Tijaniyya”. (vidéo), publié au site web : https://www.youtube.com/watch?v=dp5WRtmSOgw , regardé le 03 Juillet 2024 à 11 :19 AM.

الجماعات المتطرفة إلاَّ من خلال التصدي للأفكار المتطرفة التي تُعدُّ وقود النشاط الفكري لشرعنة عملياتها المسلحة، خاصة وأن الطريقة التيجانية تعتمد على أسلوب الاعتدال والوسطية ونبذ العنف.[1]

4- تقديم مساعدات مالية وإنسانية لسكان شمال مالي، لتحسين مستوى معيشتهم والقيام بمشاريع وقفية كبناء مستشفيات وحفر آبار مياه، وخلق مناصب شغل للسكان تمنعهم من الانخراط في الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

5- تساهم الطرق الصوفية الجزائرية في دعم جهود السلطة المركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التماسك الاجتماعي بين مختلف المجموعات العرقية من خلال نشر فكرة تقبُّل الآخر مهما كانت اختلافاته العرقية.

وفي إطار سياسة تفعيل الجزائر لدبلوماسيتها الدينية، قامت بتأسيس **رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل** سنة 2013، ومقرها الجزائر العاصمة[2]، أين يلتقي علماء وأئمة من كل دول منطقة الساحل (مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو، غينيا ..إلخ) من أجل مناقشة المسائل الدينية المشتركة وتحديد دورها المنوط بتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي في تلك الدول .

كما تسعى **رابطة علماء ودعاة الأئمة في دول الساحل** إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1- توحيد الخطاب الديني بما يتماشى مع المرجعية الدينية الوسطية وهذا عبر نشر قيم التصالح والإخاء، ورفض كل أشكال التفرقة بين أفراد المجتمع والتصنيف على الأساس العرقي أو الاختلاف الفكري.

2- نبذ العنف والكراهية ضد الآخرين مهما كانت اختلافاتهم الدينية وتوجهاتهم الفكرية.

3- وضع آليات لتعزيز الحوار مع مختلف مكونات المجتمع دون إقصاء وتهميش.

4- نشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي والمصالحة مع الجميع لتحقيق الأمن الإنساني وحماية الفرد من كل أشكال التهديدات الصلبة (العنف الجسدي، القتل) والتهديدات الناعمة (الأفكار المتطرفة، والأحكام المسبقة).

---

[1] - محمد عجمي، **مرجع سابق.**

[2] - Adlène Meddi , "Centre le djihadisme, les oulémas du Sahel proposent leur manuel " , publié le 20 Décembre 2021 au site web : https://www.lepoint.fr/afrique/cintre-le-djihadisme-les-oulemas-du-sahel-proposent-leur-manuel-20-12-2021-2457632_3826.php#11 , consulté le 05 Juillet 2024 à 12 :41 AM .

5- تفعيل دور المساجد في نشر الخطاب الديني المدعم للوحدة الوطنية والهوية الاجتماعية، للتصدي لكل محاولات طمس الهوية الدينية وقطع الطريق أمام الأفكار المستوردة من الخارج والدخيلة عن المجتمع.

وتأتي المبادرة الجزائرية لتأسيس رابطة علماء ودعاة أئمة بلدان الساحل في سياق جيوسياسي إقليمي، يتسم بالتنافس حول النفوذ والتأثير في بلدان الساحل، حيث عملت الجزائر على تفعيل دبلوماسيتها الدينية في منطقة الساحل لتعزيز دبلوماسية الوساطة لحل النزاع في مالي.

ويبدو أن الامتداد الجغرافي للطرق الصوفية الجزائرية في منطقة الساحل وتحريك الجزائر لدبلوماسيتها الدينية في استقطاب ودعم أئمة مشايخ بلدان الساحل لمقاربة الجزائر في حل النزاع في مالي، جعلت بعض الدول الإقليمية وعلى رأسها المغرب للدخول في التنافس مع الجزائر.

وهذا ما ستفصله الدراسة في المطلب الثالث، حول التنافس الجيو-الديني بين الجزائر والمغرب في مالي، وكيف يؤثر هذا التنافس حول فاعلية الدبلوماسية الدينية الجزائرية في تحقيق السلام ومكافحة التطرف في منطقة الأزواد و في مالي ككل.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول إن التحرك الدبلوماسي الجزائري لحل النزاع في مالي ، كانت وراءه جملة من الدوافع الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيو–أمنية، التي جعلت صانع القرار يقوم بدبلوماسية الفعل بدلا من رد الفعل.

فطالما رافعت الجزائر في المنابر الدولية عن مقاربتها الخاصة بعدم استخدام القوة العسكرية لحل النزاع الداخلي في مالي، وقد حذرت الجزائر من مغبة الوقوع في مستنقع الدولة الفاشلة وتكرار السيناريو الليبي في مالي، لذلك أدرك صانع القرار الجزائري بضرورة تفعيل الأدوات الدبلوماسية بعيدًا عن لغة السلاح، وهذا من أجل تعزيز الأمن الإقليمي لدول الجوار.

وفقد كانت الجزائر من الدول السباقة التي طرحت مبادرات لتسوية النزاع في مالي منذ تسعينيات القرن الماضي، أين قامت الجزائر بتسخير كل مقومات القوة الدبلوماسية والاقتصادية والدينية لضمان نجاح مقاربتها لحل النزاع في مالي.

الفصل الرابع

تكتسي المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي، أهمية بالغة في مختلف الدراسات البحثية المتخصصة في الدبلوماسية وآليات بناء السلام ما بعد النزاع، فقد أثبتت الجزائر قدرتها على إقناع أطراف النزاع للتوقيع على مختلف اتفاقيات السلام بدءًا من اتفاقية تمنراست سنة1991 وإلى غاية اتفاق السلم والمصالحة في مارس 2015.

غير أن التحولات الجيوسياسية التي يمر بها العالم، وزيادة التنافس الدولي بين مختلف القوى حول مناطق النفوذ لاسيما منطقة الساحل التي أصبحت مسرحًا للتنافس الدولي (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا)؛ جعل صانع القرار الجزائري يُكَثِّف من اتصالاته مع صناع القرار في مالي، في كيفية استغلال هذا التنافس بما يخدم مصلحة مالي من جهة وألا يؤثر على المقاربة الجزائرية في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية من جهة أخرى. فبالرغم من أن الجزائر استثمرت كل جهدها لإيجاد حل نهائي للنزاع، إلا أن مقاربتها تواجه العديد من التحديات التي يمكن أن تعيق من فعاليتها أو حتى تلغي ذلك الاتفاق.

وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الرابع والأخير من الدراسة، حول أهم التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي يمكن أن تعيق نجاح المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي، وكيف يشكل التنافس الدولي على مالي تحديًا لاستقرارها وتنميتها، كما ستتناول الدراسة مستقبل العلاقات الجزائرية المالية على خلفية انسحاب هذه الأخير من اتفاق السلم والمصالحة وزيادة توتر بينهما على خلفية حادثة إسقاط طائرة مسيرة مالية اخترقت المجال الجوي للجزائر.

المبحث الأول : التحديات الداخلية التي تعترض انقاض المقاربة الجزائرية في مالي

تعاني مالي العديد من المشاكل ذات البعد الاجتماعي،الاقتصادي والمؤسساتي؛ والتي من شأنها تعيق تنفيذ اتفاقيات السلام الموقعة بين الحركات الأزوادية والسلطة المركزية.

فقد شهد الاتفاق الأخير الموقع عليه سنة 2015 صعوبات جمة في تنفيذه، فبالرغم من الاجتماعات التنسيقية للجنة المتابعة والتنسيق بين طرفي النزاع، إلا أنه عرف تعثرا وأصبح حبيس الأدراج ولم تنفذ أغلب بنوده.

في هذا المبحث من الدراسة سيُستعرض أهم التحديات الداخلية التي تعاني منها مالي، والتي ستؤثر على فعالية المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي.

المطلب الأول: التحديات السياسية للمقاربة الجزائرية في مالي

لن تقوم الدراسة باستعراض عدد الحالات الانقلابية التي وقعت في مالي منذ استقلالها، فقد سبقت وأن تناولتها في مستهل الفصل الثاني، وإنما ستقوم بتسليط الضوء حول تأثير التحولات غير الدستورية على المقاربة الجزائرية في استعادة الأمن وتحقيق السلم والتنمية في مالي بعد سنة 2015.

فبعد مرور خمس (05) سنوات من توقيع على اتفاق السلم والمصالحة سنة 2015، استفاقت مالي في صائفة 2020، على انقلاب عسكري ضد الرئيس المالي المنتخب **إبراهيم أبو بكر كيتا** **Ibrahim Boubakar Keït (IBK)**، على يد الضابط **أسيمي غويتا** **Assimi Guita** والذي عَيَّنَ **باه إن داو** **Bah Ndaw** رئيسًا للحكومة، غير أن هذا الأخير لم يعمر طويلًا في الحكم فقد تم إسقاطه هو الآخر عبر انقلاب عسكري في شهر ماي 2021 من طرف نفس الشخص الذي جاء به سنة 2020، ليُنَصِبَ نفسه رئيسًا للمجلس العسكري الحاكم.[1]

ومن أهم التداعيات الذي أفرزته الانقلابات العسكرية لسنتي 2020-2021 ما يلي:

1- حدوث فراغ قانوني وسياسي في عمل المؤسسات الدستورية وتعطلها في تنفيذ السياسات العامة للحكومة خاصة تلك المتعلقة بانجاز المشاريع التنموية في منطقة الأزواد[2]، حيث استغلت الجماعات المسلحة الفراغ الدستوري الذي أحدثه انقلابي 2020 و2021، في تكثيف نشاطها في شمال مالي والسيطرة على أهم مدنه (كيدال وغاو)، كما أدى عدم استقرار في منصب الوزير الدفاع الذي هو بالأساس منصب سياسي

[1] - Cyril Bensimin et Morgane Le Cam, "Mali : Assimi Goïta, colonel aux deux coups d'État ", publié le 28 Mai 2021 au site web : https://www.leminde.fr/afrique/article/2021/05/28/mali-assimi-goita-colinel-aux-deux-coups-d-etat_6081936_3212.html , consulté le 06 Juillet 2024 à 18 :42 AM.

[2]- **Ibid.**

أكثر مما هو منصب عسكري، إلى عدم قدرة القوات النظامية في ممارسة سيطرتها الأمنية على شمال مالي.

2- انتشار عدوى الانقلابات العسكرية في الدول الإقليمية المجاورة لمالي على غرار بوركينافاسو، الغابون والنيجر؛ فقد لعبت تلك الانقلابات دافعًا مشجعًا للمؤسسات العسكرية في تلك الدول للانقلاب على الدستور[1]، مما أدى إلى حدوث فراغ أمني وسياسي جعلها تتحول إلى مناطق جغرافية خصبة تتكاثر فيها الجماعات المسلحة العابرة للحدود والتي توسع نطاق نشاطها لتمس كامل دول منطقة الساحل وجنوب الصحراء وخليج غينيا وبحيرة تشاد.

3- زيادة تدهور الوضع الأمني في مالي أدى إلى ارتفاع حصيلة الهجمات المسلحة في شمال مالي؛ فبالرغم من أن المجلس العسكري الحاكم في مالي قد برر انقلابه العسكري بغياب الأمن وفشل كل من الرئيس **إبراهيم أبو بكر كيتا** و **باه ان داو** في كسب رهان الأمن في منطقة الأزواد، إلا أنهم أيضا قد فشلوا في إعادة ضبط الأمن والسيطرة على شمال مالي.

فعدد الهجمات المسلحة كان قد بدأ في الانخفاض قبل الانقلاب العسكري لسنة 2020، مقارنة بسنة 2019، كما هو موضح في الرسم البياني رقم(22).

[1] - African Center for the Study and Research in Terrorism (ACSRT) , "Coups d'état and Political Instability in the Western Sahel: Implications for the Fight against Terrorism and Violent Extremism", **African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT)** , Algeria (Algiers) , April 2022.

رسم بياني يوضح الهجمات المسلحة في مالي خلال سنتي 2019-2020

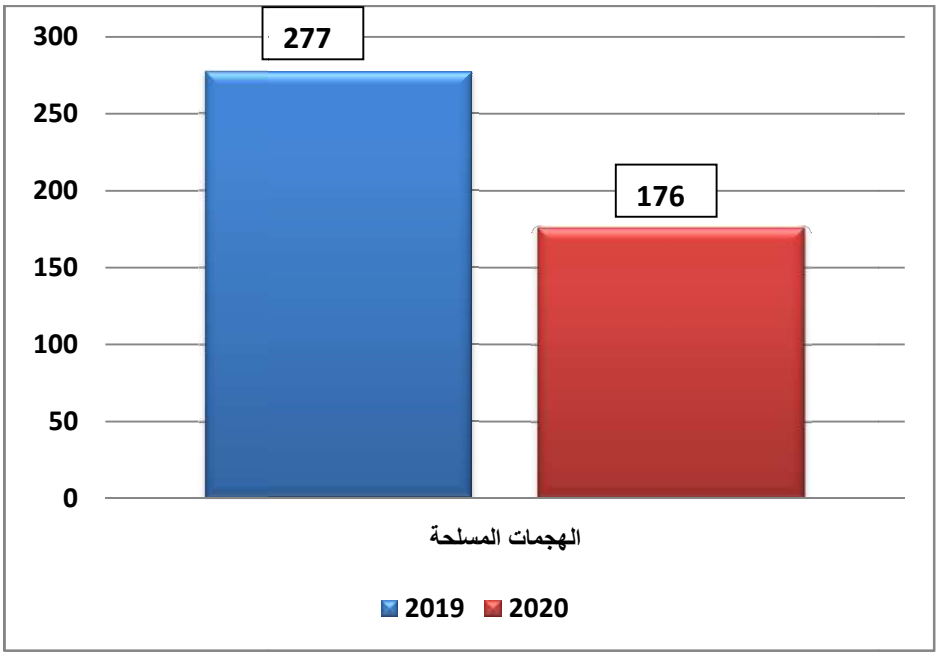

رسم بياني رقم (22) من إعداد الباحث

مصدر البيانات :

African Center for the Study and Research in Terrorism (ACSRT) , "Coups d'état and Political Instability in the Western Sahel: Implications for the Fight against Terrorism and Violent Extremism", **African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT)** , Algeria (Algiers) , April 2022.

4- تدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا **(ECOWAS)**، من أجل تفعيل برتوكول استعادة الديمقراطية[1]، عبر آلية فرض العقوبات الاقتصادية على مالي، ما أدى إلى تعطل المساعدات الاقتصادية وتوقف التبادل التجاري بين دول غرب إفريقيا ومالي، وهذا ما أثّر على التزام السلطة بتنفيذ مخرجات اتفاق الجزائر القاضي بدعم مشاريع التنمية في منطقة شمال مالي، مما يهدد بتجميد الاتفاق.

ومن بين الإجراءات العقابية التي اتخذتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) ضد مالي:[2]

أ- استدعاء جميع سفراء دول أعضاء المجموعة الاقتصادية من مالي.

ب- إغلاق الحدود البرية والمجال الجوي بين دول مجموعة الإيكواس ومالي.

[1] -**Ibid.**

[2]- Yao Nikez Adu, Alexander Mezyaev , "The Conflict Between Ecowas and Mali: International Legal and Political Aspects", **International Organizations Research Journal,** 2023, Vol.18, N.01, pp. 170–189.

ت- توقيف جميع المعاملات التجارية والمالية بين دول الإيكواس ومالي بما فيها المنتجات الغذائية والصيدلانية والبيتروكيماوية وأدوات الكشف عن فيروس كوفيد-19.

ث-تجميد مقعد مالي في البنك المركزي لمنظمة الإيكواس.

ج- تجميد مؤسساتها المالية في البنوك التجارية لدول غرب إفريقيا.

5- يمكن القول بأن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها مجموعة الإيكواس على مالي، والتداعيات التي خلفها انتشار فيروس كورونا، قد أثَّرت على قدرة السلطة الحاكمة في تنفيذ سياساتها التنموية مما انعكس سلبًا على الاستقرار الأمني في شمال مالي ووسط مالي؛ حيث استغلت الجماعات المسلحة غير الرسمية الأوضاع المتدهور بتجنيد شباب المنطقة مقابل رواتب مغرية لسد حاجياتهم اليومية.[1]

6- زيادة تقهقر تصنيف مالي في مؤشرات الحكم الراشد نتيجة لانتشار انتشار الفساد واستغلال النفوذ والمحسوبية بين أوساط المنتفعين والقريبين من قادة الانقلاب، كما أنه استمر تذيلها للمراتب الأخير في مؤشر مكافحة الإرهاب مما جعلها من الدول الهشة أمنيا والفاشلة تنمويا.

7- أثَّرت التغيرات غير الدستورية على مناخ الاستثمار في مالي، مما أدى إلى تدهور مستوى النمو الاقتصادي وعرقل تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة؛ فقدتوقفت الشركات الأجنبية عن استثماراتها في مالي خاصة بعد الانقلاب العسكري لسنتي 2020 و2021، بسبب ضبابية المشهد السياسي وعدم وضوح مستقبل الأعمال، زيادة عن ارتفاع مؤشرات عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

8- اتساع الهوة وتراجع الثقة بين الحركات الأزوادية والسلطة المركزية الموقعتين على اتفاق السلم والمصالحة سنة 2015، حيث رأت الحركات الأزوادية بأن السلطة المركزية فاقدةً للإرادة السياسية لتسوية النزاع، كما أنها تفتقد للشرعية الدستورية، مما يجعلها غير معترف بها من قبل تنسيقية الحركات الأزوادية؛ وهذا ما هدد بنسف اتفاق الجزائر والعودة للمواجهات المسلحة بينهما.

9- زيادة رفض قادة العسكر الداعمين للانقلاب لاتفاق السلم والمصالحة، ويرجع ذلك لاعتقادهم بأن جلوس الجيش مع المتمردين حول طاولة المفاوضات، هو بمثابة إعلان رسمي عن فشل السلطة وانهزامها في القضاء على حركة التمرد.

[1] - **Ibid**.

ويبدو أن قائد المجلس العسكري الحاكم "**أسيمي غويتا**" قد وجد الحجة والدعم من قبل الجيش للتخلي عن التزامه باتفاق سلم والمصالحة، وقد تُرجِمَ ذلك عندما دخل الجيش المالي إلى مدينة كيدال عسكريًا يوم 14 نوفمبر 2023[1] والسيطرة عليها؛ فقد أُعتُبِرَت هذه الخطوة انتهاكًا صارخًا لما جاء في بنود اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر، والذي يقضي بعدم استخدام العنف المسلح من قبل طرفي النزاع؛ لتتجدد بذلك المواجهات المسلحة بين الجيش المالي وحركة تحرير الأزواد بعد هدنة دامت تسعة (09) سنوات(مارس 2015- نوفمبر 2024).

وبالتالي فإن الدراسة ترى بأن الانقلابات العسكرية التي أصبحت "**حالة غير صحية**" ومنهجًا تقليديًا للوصول إلى السلطة في أغلب دول غرب إفريقيا، تعتبر من بين التحديات الرئيسية التي شكَّلَت عائقًا لنجاح المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي.

وانطلاقا من هذا، تسعى الجزائر جاهدةً عبر منظمة الإتحاد الإفريقي للمرافعة حول ضرورة العودة للحكم الدستوري في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية متكررة على غرار **مالي، بوركينافاسو والنيجر**، كما أنها ترفض رفضًا مطلقًا الاعتماد على المقاربة العسكرية لإنهاء الانقلابات والعودة للدستور، مثلما حدث مع حالة النيجر سنة 2023، عندما قامت قوات التابع لمجموعة الإيكواس بدعم فرنسي وأمريكي حشد قواتها للإطاحة بالانقلابيين والعودة بنظام " **محمد بازوم**"، وهذا ما رفضته الجزائر بشدة لما له من تداعيات أمنية خطيرة تهدد الأمن القومي والإقليمي للدول المجاورة للنيجر.

وكان للجزائر دورًا مهمًا في دبلوماسية القمم حول قطع الطريق أمام التغيرات غير الدستورية في القارة الإفريقية، حيث استضافت الجزائر فعالية الدورة 35 العادية لرؤساء دول و حكومات الإتحاد الإفريقي، في جويلية 1999 والتي كانت حول التغيرات غير الدستورية **Unconstitutional Changes** ، واعتُبِرَ إعلان الجزائر في هذه القمة، القاعدة الأساسية التي تم على أساسها وضع ميثاق **الديمقراطية، الانتخابات والحكم الراشد** في القارة الإفريقية والذي تم المصادقة عليه سنة 2007.[2]

[1] - David Doukhan , "Mali - The Battle of Kidal" , **The International Institute for Counter-Terrorism (ICT)** , Herzliya November 2023 ,p.05.

[2] - Ministry of Foreign Affairs and National Community Abroad , "Algeria - African Union", published on website : https://www.mfa.gov.dz/foreign-policy/multilateral-relatiins/algeria-african-uniin , retrieved in July 09th at 10:53 PM

وترى الدراسة بأن سعي الجزائر لرفض التغيرات غير الدستورية في القارة الإفريقية، مرده للتداعيات الأمنية والاقتصادية التي تخلفها الانقلابات العسكرية على أمن واستقرار الدول، فهي تعطي الذريعة للقوى الدولية في الحصول على الشرعية الدولية للتدخل العسكري؛ كما أنها تتعارض مع أجندة الإتحاد الإفريقي 2063 التي تهدف إلى زيادة في مؤشرات الحكم الراشد ومحاربة الفقر والمجاعة ورفع من مستوى التنمية في الدول الإفريقية.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية التي تعترض انقاض المقاربة الجزائرية في مالي

يمثل الاقتصاد إحدى أهم المتغيرات الأساسية التي تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار، فلا يمكن الحديث عن الأمن بدون الحديث عن التنمية، فالبعد التنموي يمثل القاعدة الأساسية التي تراهن عليه الجزائر في إنجاح مقاربتها الشاملة لحل النزاع في مالي.

ويبدو أن الهاجس الذي يلاحق صانع القرار الجزائري، هو استمرار المشاكل الاقتصادية والتنموية التي تشكل تحديًا صعبًا وامتحانا حقيقيا لفعالية مقاربتها، خاصة وأن مالي تعتبر من بين دول منطقة الساحل الأكثر تخلفا في مؤشر التنمية البشرية **Human Development Index (HDI)**.

فاستمرار الصعوبات التنموية، قد يشكل عائقًا في تنفيذ بنود اتفاق السلم والمصالحة والتي ترتكز أغلب بنوده على تنمية منطقة شمال مالي، وهنا تُطرَحُ إشكالية أولوية الأمن على التنمية أم أولية التنمية على الأمن.

ويمكن تحديد أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي في النقاط التالية:

1- تذبذب مؤشرات التنمية السوسيو–الاقتصادية :

تعتبر مالي من أفقر دول العالم، حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية لسنة 2021 نقطة 0.428 لتكون بذلك في المرتبة 186 عالميا من بين 199 دولة شملها التقرير، كما يعيش حوالي 47% من سكانها تحت خط الفقر.[1]

فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية **United Nation development Program (UNDP)**، يوجد تفاوت في الدخل بين الجنسين أدى إلى حدوث اختلالات تنموية بين السكان، وهذا ما أثَّرَ على تصنيف مالي العالمي في مؤشر التنمية البشرية، وبالتالي ساهم في ارتفاع نسبة الفقر بين السكان.[2]

[1] - Sabine Donner , "Mali Country- Report 2024 , **Bertelsmann Stiftung** , Germany, 2024, p.16

[2] -**Ibid.** p.17.

ويتواجد معظم فقراء مالي في المناطق الريفية، أين يمتهنون الزراعة باستخدام الوسائل التقليدية التي تكون مستوى إنتاجيتها منخفض بالكاد يغطي حاجيات السكان، كما أنهم لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية عند تعرضهم لحوادث العمل المختلفة.

فبالرغم من وجود برامج لمحاربة الفقر والقضاء على المجاعة في مالي إلا أن مستوى الفقر يتزايد بشكل تصاعدي[1]، حيث تم إطلاق مبادرات لتخفيف من حدة الفقر في مالي من قبل الدول المانحة على غرار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **United States Agency for International Development(USAID)**، والوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية **Algerian Agency for International Cooperation for Solidarity and Development (AAICSD)**.

وتعتبر منطقة شمال مالي من بين المناطق الأكثر فقرا مقارنة بباقي المناطق، إذ أن أغلب المشاريع الاقتصادية متواجدة في الجنوب قرب العاصمة مالية (باماكو) أين يتمتع سكانها بمستوى دخل متوسط مقارنةً بسكان منطقة الأزواد الذين يعيشون بأقل من 1.9 دولار يوميا **(أي حوالي 320 دج في اليوم بسعر صرف البنك لسنة 2024).**

وترى الدراسة بأن مشكلة انتشار الفقر في منطقة شمال مالي ليس حديثًا بل يرجع منذ استقلال مالي في سبتمبر 1960، حيث ركزت السلطة المركزية إبان فترة حكم **موديبو كيتا(1960-1968)** على جنوب مالي مهملة بذلك الأقاليم الشمالية، كما زاد النزاع المسلح الداخلي منذ تمرد 2012 من تفاقم مشكلة الفقر في **كيدال، تامبكتو،غاو وميناكا**، حيث تراجعت الزراعة في تلك المناطق ونَقُصَت الاعتمادات المالية المخصصة لها، خاصة مع وصول العسكر إلى السلطة عبر انقلابي ماي 2020 وأوت 2021 ، أين ركزوا على الزيادة في النفقات العسكرية على الحساب البرامج التنموية والاجتماعية.

فلو قامت الدراسة بتشخيص أسباب اندلاع التمرد (1963-1990-2006-2012) ، لوجدت أن أغلبها تقف ورائه أسباب اقتصادية ذات طابع اجتماعي، تتلخص في انتشار الفقر وغياب العدالة في توزيع الثروة بين الشمال والجنوب.

[1] - Nango Dembele, "Accelerating global actions for a world without poverty: the experience of Mali", **United Nations**, New York , p.05.

جدول يوضح مؤشرات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لمالي خلال سنوات 2019-2022

المؤشر الاقتصادي	الوحدة		السنة			
			2019	2020	2021	2022
ناتج الإجمالي	مليون دولار		17280.3	17465.4	19309.5	18827.2
نمو ناتج الخام		نسبة مئوية	4.8	1.2-	3.1	3.7
التضخم		نسبة مئوية	1.7-	0.4	3.9	- - -
البطالة		نسبة مئوية	1.6	3.5	2.6	2.8
الميزان التجاري	مليون دولار		1288.8-	379.7-	1468.5-	1120.2-
موازنة التربية		نسبة مئوية/ ناتج الخام	3.6	4.0	4.4	4.0
موازنة الصحة		نسبة مئوية/ ناتج الخام	1.3	1.5	- - -	- - -
الموازنة العسكرية		نسبة مئوية/ ناتج الخام	2.8	3.4	3.4	2.8

جدول رقم (15) من إعداد الباحث

مصدر البيانات : 1- https://bti-project.org/en/reports/country-dashboard/MLI

2- https://www.statista.com/statistics/458402/trade-balance-of-mali/

وكقراءة لهذه الأرقام التي تلخص مستويات مؤشر التنمية السوسيو- الاقتصادية في مالي خلال سنوات 2019 و2022 ، يُلاَحَظ بأن **الناتج الإجمالي الخام** **Grosse Domestic Product (GDP)** خلال سنة 2020 وإلى غاية 2021 سجَّل فيه ارتفاعًا محسوسًا مقارنةً بسنة 2019، غير أنه في سنة 2022 عرف تراجعًا بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها مجموعة الإيكواس والإجراءات المتخذة من قبل دول أعضاء المجموعة على السلع القادمة من مالي وغلق كل الطرق التجارية البرية والجوية معها. فتراجع مداخيل والناتج الإجمالي الخام، أثَّرَ على تنفيذ الحكومة لالتزاماتها التنموية في شمال مالي وباقي المناطق.

وتعتقد الدراسة بأن الحركات الأزوادية قد تذهب للاحتجاج لدى المجموعة الدولية المشاركة في الوساطة، بأن السلطة المركزية لم توفي بالتزاماتها الخاصة بتنمية المناطق الحدودية ، مما يزيد من حالة الاحتقان وتبادل التهم بين طرفي النزاع، وهذا ما يهدد مستقبل اتفاق السلام الموقع بينهما في مارس 2015 في الجزائر.

كما يمكن القول حسب تلك المؤشرات، بأن **التضخم Inflation** يُعتَبَر من بين التحديات المهمة التي تؤثر على القدرة الشرائية للمواطن، ففي سنة 2019 بلغت نسبة التضخم كما هو موضح في جدول رقم(15) حوالي 1,7%، لكن مع بداية سنة 2020 بدأت نسبة التضخم في الارتفاع شيئًا فشيئًا لتصل إلى 3,9% سنة 2022 وهذا راجع حسب الدراسة إلى التداعيات التي خلفها انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) وما ترتب عنه من إغلاق عالمي للحدود، أدى إلى ندرة السلع في المحلات التجارية مما ساهم في ارتفاع أسعارها؛ ناهيك عن الحرب الروسية الأوكرانية التي لعب دورًا مؤثرًا في ارتفاع أسعار الحبوب والقمح ، واللتان تعتبران من المواد الغذائية الأساسية في مالي.

بينما فيما يخص **الميزان التجاري Balance Trade**، فإن مالي خلال سنوات الأربع كانت في حالة عجز متواصل بقيم متفاوتة، إذ يُلاحظ بأن العجز في الميزان سجل أعلى مستوياته في سنة 2021. وبالحديث عن السياق الدولي والإقليمي في تلك السنة، فإن ارتفاع عجز الموازنة كان متوقعًا خاصةً أن مالي شأنها شأن باقي دول منطقة الساحل، تأثرت بتداعيات فيروس كورونا وكانت أغلب وارداتها موجهة لاقتناء المستلزمات الطبية لمواجهة الفيروس، وشراء شحنات أكبر من المواد البترولية والغذائية بأسعار كبيرة نتيجة ارتفاع الطلب عليها في السوق العالمية مع ارتفاع أسعار الشحن.

وتشكل هذه المؤشرات تحديات للسلطة المركزية في مالي، مما يجعلها عاجزةً على تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية ومشاريعها التنموية؛ وبالتالي عدم قدرتها على الالتزام بما جاء في بنود اتفاق السلم والمصالحة، وهذا ما يشكل أزمة ثقة بين طرفي النزاع وخاصة أن الدراسة قد لاحظت أن كل مرة يتم التوقيع على اتفاق السلام إلا وتتجدد المواجهات المسلحة بين طرفي النزاع، ويرجع إلى وجود " **أزمة بناء الثقة Confidence Building Crisis** ".

2- انتشار الفساد المالي في مؤسسات الدولة :

يمثل الفساد إحدى الأسباب الرئيسية في التخلف وغياب التنمية في مالي، ووفقًا للتقرير السنوي الصادر عن منظمة الدولية للشفافية ومكافحة الفساد، فإن دول جنوب الصحراء ومنطقة الساحل غالبا ما تتذيل الترتيب

العالمي؛ فقد تحصلت مالي بناءً على **مؤشر مدركات الفساد Corruption perception Index (CPI)**، على نقطة 28 من 100[1] محتلة بذلك الرتبة 136 [2] عالميا من أصل 186 دولة.

ووفقا لتحقيقات قامت بها " **صحيفة نيويوك تايمز**" حول الفساد في مالي، أشار التقرير ذاته بأن الفساد هو القاسم المشترك بين مختلف الجمهوريات المتعاقبة، والعامل الأساسي لمختلف الانقلابات العسكرية التي شهدتها مالي منذ 1968 وإلى غاية آخر انقلاب 2021.

فعلى سبيل المثال أفاد التحقيق بأن حكومة **أمادو توماني توري** الذي تولى الحكم خلال الفترة **(2002-2012)**[3]، بلغ الفساد في عهده ذروته مس جميع المؤسسات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية التي أُضْعِفَت في مواجهة متمردي الأزواد والجماعات المسلحة غير الرسمية؛ كما تناول التقرير بأن ما نسبة 4% إلى 5% [4] من الموازنة السنوية لتسيير القطاع العمومي يتم سرقتها ولا يوجد أثرها في سجلات النفقات.

وفي نفس السياق، أصدر **مكتب المراقب العام Bureau de verification General (BVG)** (وهو عبارة عن هيئة حكومية في مالي تقوم بعمليات التدقيق في السجلات المالية ونفقات الموازنة)، سنة 2017 تقرير السنوي أشار فيه بأن في عهد حكومة **أبو بكر كيتا**، وقع اختلاس ما قيمته 70 مليون فرنك فرنسي إفريقي **CFA** أي ما يعادل 100 مليون أورو، وفقا لسعر الصرف لسنة 2015.[5]

ويُعَد سوء التسيير الإداري للنفقات العمومية من بين مظاهر الفساد في مالي، إذ تعتمد مالي بشكل كبير على المساعدات الدولية للدول المانحة، وبسبب ضعف الحوكمة وغياب الشفافية في تسيير المساعدات، توقفت الدول المانحة عن تقديم مساعداتها لمالي.

ففي سنة 2014 قام صندوق النقد الدولي بإلغاء تقديم قروض لمالي، لأن كانت هناك شكوك لدى الهيئة النقدية بأن تلك الأموال سيتم توجيهها لشراء طائرة رئاسية وليس لتنفيذ برامج التنموية. [6]

[1] -Trading Economic, "Mali Corruption Index" , published on website : https://tradingecinomics.com/mali/corruptiin-index , retrieved in July 11th ,2024 at 10:47 PM.
[2] -World Bank , "Corruption Perceptions Index Rank", published in https://prosperitydata360.worldbank.org/en/indicator/TI+CPI+Rank , retrieved in July 11th ,2024 at 10:52 AM.
[3] - Thomas Shipley, "Mali: Overview of corruption and anti-corruption", **Chr. Michelsen Institute**, Norway , 2017, p.02
[4] - **Ibid**. p.15.
[5] - **Ibid**. p.19.
[6] - **Ibid.** p.10.

رسم بياني يوضح مؤشر مدركات الفساد في مالي من سنة 2014-2023

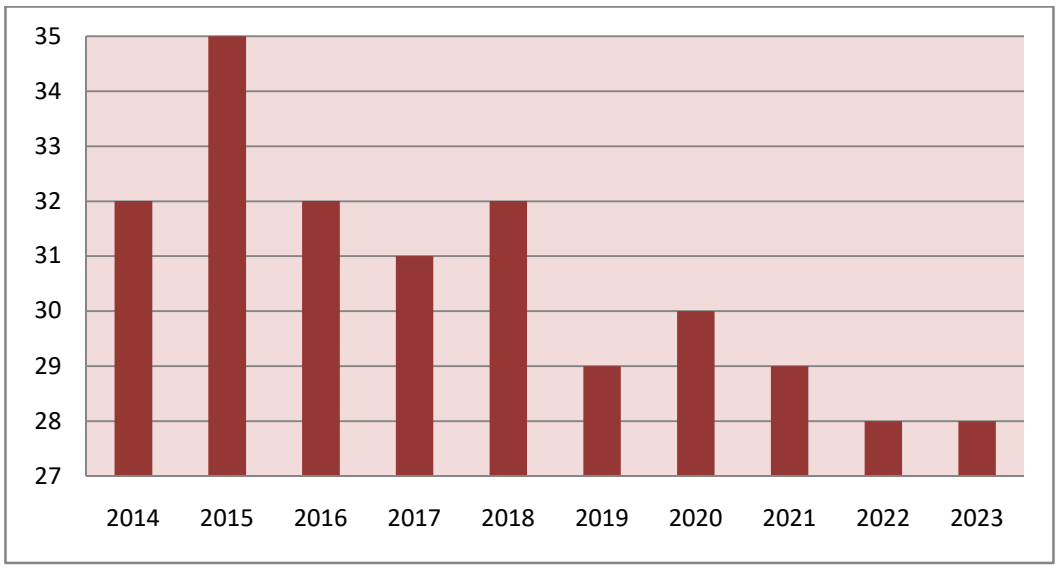

رسم بياني رقم (23) من إعداد الباحث

مصدر البيانات : https://tradingeconomics.com/mali/corruption-index

ترى الدراسة من خلال الرسم البياني رقم (23) بأنه منذ بداية سنة 2014 ، كان مؤشر مدركات الفساد في مالي في تحسن أين بلغ 32 نقطة على 100، وزاد ارتفاعه ليبلغ أعلى مستوى سنة 2015 عند حدود نقطة 37 على 100، ولتفسير هذا الارتفاع ينبغي على الدراسة معرفة أولاً السياق العام والظروف الإقليمية التي كانت تحيط بمالي في تلك الفترة.

فمع بداية سنة 2014 بدأت جولة مفاوضات بين السلطة المركزية وتنسيقة الحركات الأزوادية، أين كان هناك ارتياح من قبل الأطراف المتنازعة وحتى مكونات المجتمع المدني، بأن هذه المفاوضات ستساهم في التوصل إلى اتفاق نهائي لحل النزاع؛ ومع التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مارس 2015، زاد مؤشر مدركات الفساد ليتحسن بذلك موقع مالي في التصنيف مقارنة بدول الساحل الأخرى، خاصة أن المجموعة الدولية التي دعمت اتفاق الجزائر شددت على صناع القرار في مالي بالعمل الجدي من أجل مكافحة كل أشكال الفساد وتحسين من الخدمة العمومية وترشيد النفقات، حتى تتمكن من تنفيذ المشاريع التنموية في مالي ولاسيما في منطقة الأزواد ،طبقا لما جاء في مخرجات اتفاق الجزائر 2015.

غير أنه بعد مرور 06 سنوات وتحديدا في سنة 2021 عندما وصل العسكر إلى السلطة، تراجع مؤشر الفساد إلى29 نقطة على 100، ليستمر المؤشر في النزول مع تجدد المواجهات المسلحة في كيدال في نوفمبر 2023، حيث وصل المؤشر عند نقطة 28 على 100 لسني 2022 و2023 على التوالي، حسب ما هو موضع في الرسم البياني رقم (23).

3- تراجع مؤشرات الأمن الغذائي والأمن البيئي :

يمثل تحقيق الأمن الغذائي من بين التحديات التي ينبغي على صانع القرار في مالي أن يأخذه بعين الاعتبار، خاصة أن له علاقة بالاستقرار الاجتماعي والأمني؛ فمالي مثل باقي دول منطقة الساحل، تعاني من مختلف التهديدات البيئية: كالجفاف والتصحر، ومع زيادة عدد السكان وقلة الموارد قد يُؤدي إلى اختلال في ميزان العرض والطلب، فهي مصنفة كثامن(08) أكثر الدول هشاشة في العالم ، من الناحية البيئة بسبب الطبيعة القاحلة، ما جعلها تصنف على أنها بلد التناقضات التي جمعت بين الهشاشة الأمنية **The Security Fragile** ، الهشاشة الاقتصادية **The Economic Fragile** والهشاشة البيئية **The Environmental Fragile**، بالرغم من تمتعها بالعديد من الثروات الباطنية لاسيما الذهب واليورانيوم.

وقد احتلت مالي الرتبة 159 من بين 180 دولة في مؤشر الأداء البيئي **The Eenvironmental Performance Index** لسنة 2022، حيث فقدت مالي خلال سنة 2021 حوالي 8% من مساحتها الزراعية بسبب الجفاف[1]، وما يقارب 38% من المواقع الرطبة[2].

ويوثر نقص الأمطار بشكل المباشر على الأمن الغذائي نتيجة تقلص المساحات صالحة للزراعة، ما يؤدي إلى نقص المواد الغذائية الرئيسية في الأسواق المحلية وارتفاع أسعارها بسبب زيادة طلب ونقص العرض، زيادةً على تراجع الثروة الحيوانية لتقلص أماكن الرعي وندرة الكلأ.

فالتدهور البيئي التي تعاني منه مالي تتداخل فيه الأسباب الطبيعية كالجفاف والتصحر، وأخرى سياسية كسوء تسيير الملف البيئي من طرف الحكومة؛ فالموازنة السنوية المخصصة للقطاع البيئي مؤشر على عدم اهتمام صناع القرار بهذا القطاع، ففي سنة 2021 مثلا تم تخصيص1,9% من الناتج الإجمالي الخام لقطاع البيئة، وهي نسبة قليلة جدا مقارنة ببعض القطاعات.

[1] - Sabine Donner , "Mali Country- Report 2024" ,**Op.cit. p. 26**
[2] - **Ibid**. p.27

غير أن التغيرات الجيوسياسية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، أحدثت تغييرًا جوهريًا في مفهوم الأمن وفي طبيعة تهديداته المختلفة، فلم يعد الأمن مقتصرًا فقط على ضرورة مواجهة التهديدات العسكرية التقليدية وإنما أصبحت هناك أشكالًا جديدةً من التهديدات، قد تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛ لذلك أدرك صناع القرار في مالي بأن التهديدات البيئية إذا لم يتم معالجتها بشكل جدي وبراغماتي، ستؤدي إلى زيادة تعقيد الوضع الداخلي في الدولة الحبيسة، وبالتالي صعوبة ضمان الاستدامة في الأمن الغذائي.

وترى الدراسة بأن هناك الكثير من الأسر المالية يجدون صعوبة في الحصول على الغذاء خاصة في موسوم الجفاف، فحوالي 28% من الأُسَر لم تستطع الحصول على الغذاء في شهر ماي من سنة 2021 [1]، وهذا راجع إلى زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة +19% [2]، وتدهور القدرة الشرائية، ونقص تحويلات المهاجرين النقدية نحو الداخل؛ كلها أسباب ساهمت في خلق أزمة الغذاء في مالي.

وطبقًا لإحصائيات برنامج الغذائي العالمي التابع للأمم المتحدة لسنة 2022 ، فإن عدد السكان الذين تأثروا بأزمة الغذاء في مالي بلغ حوالي 2,8 مليون نسمة، من بينهم 1,8 مليون نسمة يحتاجون إلى مساعدة إنسانية طارئة لتفادي الوقوع في مجاعة [3]، كما أشارت ذات الإحصائيات بأن أزمة الغذاء في مالي، حُدِدَت في ثلاثة المراحل، مرتبةٌ ترتيبًا تنازلياً: [4]

المرحلة الثالثة (مرحلة أزمة الغذاء): وتشمل 12 منطقة أغلبها موزعة بين شمال ووسط مالي خاصة في منطقة **غاو، كيدال، موبتي، ميناكا وسيغو**، بنسبة 7% من سكانها أي حوالي 1,6 مليون نسمة يعانون من أزمة الغذاء.

المرحلة الثانية (مرحلة الضغط): وتشمل 17 منطقة من بينها **كيدال، موبتي، تمبكتو**، حيث يبلغ عدد سكان الذين صنفوا في هذه المرحلة 4,41 مليون نسمة أي ما نسبته 20,3% من عدد السكان الإجمالي.[5]

المرحلة الأول(ندرة الغذاء): وتشمل 21 منطقة المتبقية بإضافة العاصمة بماكو، حيث تعاني هي أيضا من مشكلة ندرة الغذاء بسبب المتغيرات الأمنية والبيئية.

وتعتقد الدراسة بأن أسباب نقص الغذاء في مالي راجع بالأساس إلى العوامل التالية:

---

[1] - Famine Early Warning System Network , "MALI: Food Security Outlook June 2020 to January 2021", USAID , Washington , 2020-2021 , p.04

[2] -Ibid. p.04

[3] - International Federation of red Cross and Crescent Societies , "Emergency Plan of Action (EPOA) Mali: Hunger Crisis" , **International Federation of red Cross (IFRC**), July 2022, p. 02

[4] -**Ibid**. p.02

[5] -**Ibid**. p.02

- التغيرات المناخية التي تهدد الأمن الغذائي في مالي، فهي تتعرض كثيرا للجفاف والتصحر وندرة الأمطار.
- التغيرات الجيوسياسية التي شهدها العالم وتأثيراتها الاقتصادية على الوحدات السياسية، خاصة تلك الدول التي لديها علاقات تشابك واعتماد متبادل كبير **Interdependence** فيما بينها؛ مثلما حدث مع الحرب الروسية الأوكرانية الثانية نهاية فيفري 2022، التي تسببت في توقف سفن شحن الحبوب عن عملها؛ خاصة أن مالي تُعد شريكاً تقليديا لروسيا، فهي تعتمد بشكل كبير على القمح الروسي لتلبية حاجيات السوق المحلية.
- مشكلة المضاربة في الأسعار، إذ تعاني مالي من هذه الظاهرة كثيرًا التي تسبب أزمة ندرة في المواد الغذائية ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، لاسيما أن مالي تعتمد بشكل كبير على الاسترداد لتوفير حاجياتها الأساسية.
- تدهور الأوضاع الأمنية دفعت بالفلاحين إلى هجرة منازلهم وترك أراضيهم الزراعية بسبب خوفهم من عمليات القتل والاختطاف التي تقوم بها الجماعات المسلحة؛ مما أثَّرَ على نسبة الإنتاج الزراعي للمواد الغذائية الأساسية.

وعلى هذا الأساس سعت الحكومة المالية إلى إطلاق بعض المبادرات الوطنية لحماية البيئة وتحقيق الأمن الغذائي، فقد قامت سنة 2011 بوضع إستراتيجية وطنية تم إعادة تفعيلها سنة 2021، لمواجهة مختلف التغيرات المناخية التي تؤثر على الأمن الغذائي، وهذا عن طريق تطوير قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية، وانجاز مشاريع حفر الآبار لتوفير مياه السقي، وتشجيع الرعي؛ غير أن هذه المشاريع تتطلب موارد مالية لتنفيذها وحوكمة في تسييرها.

المطلب الثالث: التحديات الأمنية التي تعترض انقاض المقاربة الجزائرية في مالي

تعتبر التهديدات الأمنية الصلبة إحدى العوامل الرئيسية في سقوط مالي في مستنقع الدولة الفاشلة، خاصة مع فشل الجيش في السيطرة على شمال مالي وانتشار الكبير للجماعات المسلحة سواء كانت الحركات الأزوادية المتمردة أو تلك المصنفة على قوائم الجماعات الإرهابية على غرار القاعدة، جبهة النصر، حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وغيرها، والتي أصبحت تتحكم في أجزاء كبيرة من شمال مالي.

فمنذ التوقيع على اتفاق الجزائر في شهر مارس 2015، لم تستطع الحكومة المالية تحقيق الأمن والاستقرار بل زادت التهديدات الأمنية غير التماثلية التي أصبحت تحديًا أمنيًا مقلقًا، يعيق تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة ويضح المقاربة الجزائرية على المحك.

ويمكن للدراسة تحديد أهم تلك التحديات الأمنية التي لازالت تواجه مالي منذ وقف إطلاق النار سنة 2015 و إلى غاية 2025، في النقاط التالية :

1- استمرار نشاط الجماعات المسلحة:

أشار التقرير السنوي حول المؤشر الإرهاب العالمي **(GTI) Global Terrorism Index**، الصادر عن "**معهد السلام والاقتصاد**" في سيدني بأستراليا، بأن الهجمات الإرهابية في مالي زادت بشكل كبير بعد سنة 2015، وأخذ منحى تصاعدي بداية من سنة 2017.

ويبدو أن عدم التزام الأطراف بتنفيذ بنود اتفاق السلم والمصالحة، فتح المجال أمام التنظيمات المسلحة لزياد نشاطها وتوسيع نطاق تواجدها؛ ففي سنة 2018 أشار التقرير السنوي لمؤشر الإرهاب العالمي بأن مالي شهدت أكثر سنة دموية منذ التوقيع على اتفاق السلام حيث سجلت أكثر من 141 قتيل بسبب الهجمات المسلحة[1]، وفي سنة 2021 نُشِرَ تقرير عن وزارة الخارجية الأمريكية حول وضعية الإرهاب في مالي، حيث استعرض التقرير حصيلة نشاط الجماعات المسلحة خلال سنة 2021 والتي كانت على النحو التالي:[2]

[1] – محمد المنى، "منطقة الساحل ... تحديات أمنية ورهانات تنموية"، منشور بتاريخ 30 ماي 2023 على الموقع https://urlz.fr/sutl ، تاريخ التصفح 15 جويلية 2024 على الساعة 10:47 صباحا.

[2] - U.S Department of State, "Country reports in terrorism2021: Mali", published on website : https://www.state.gov/reports/country-reports-in-terrorism-2021/mali/ , retrieved in July 15th ,2024 at 09:55 AM.

- في 08 أوت 2021، قامت مجموعة من العناصر المسلحة بالهجوم على قرى في منطقة **غاو**، والتي أدى إلى مقتل 50 شخص من المدنيين.
- في09 أوت 2021، وقع هجوم مسلح في منطقة **ديورا** وسط مالي والذي أسفر عن مقتل 30 مدنيا.
- في 28 سبتمبر 2021 قامت جبهة النصر بقياد إياد آغ غالي، بالهجوم على قوات الدرك الذين كانوا في حراسة شركة أسترالية للتنقيب عن الذهب، كانت حصيلة ذلك هجوم مقتل 5 من قوات الدرك.
- في ديسمبر 2021، قادت مجموعة من التنظيمات المسلحة هجومًا على منطقة وسط مالي والذي خلف 31 مدنيا.

بينما في سنة 2022، أشار تقرير أصدرته كتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية بأن سنة 2022 كانت أكثر سنة ارتفعت فيها حصيلة العمليات المسلحة[1]، خاصة بعد تحالف **حركة الجهاد والتوحيد في إفريقيا** مع **تنظيم الدولة في البلاد الشام والعراق (داعش)**، والذي تبنى العديد من العمليات التفجيرية استهدفت بها القوات النظامية للجيش المالي وقوات حفظ السلام الأممية(المينوسما) وكذا قوات فاغنر الروسية.

رسم بياني يوضح عدد الوفيات الناتجة عن الهجمات المسلحة في مختلف الدول من الفترة 2019-2023

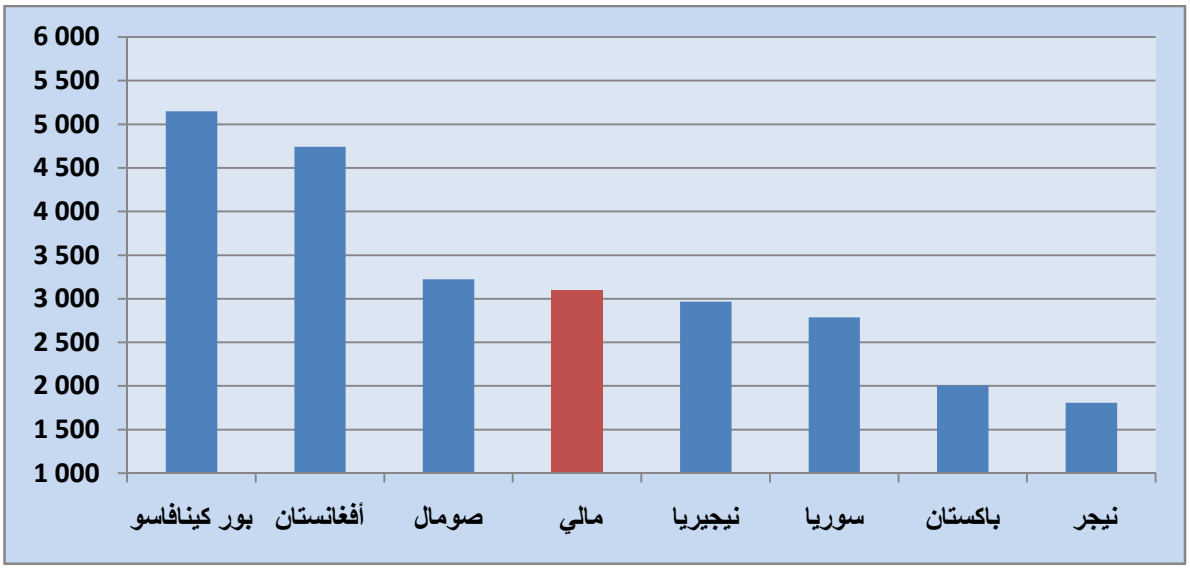

رسم بياني رقم (24) من إعداد الباحث

مصدر البيانات : https://urlz.fr/uowR

[1]- U.S Department of State, "Country reports in terrorism2022: Mali" , published on website : https://www.state.gov/reports/country-reports-in-terrorism-2022/mali , retrieved in July 15th ,2024 at 10:05 AM.

من خلال الرسم البياني رقم (24)، احتلت مالي المرتبة الرابعة (04) عالميا من حيث عدد الضحايا الناتجة عن الهجمات الإرهابية، بنحو 3094 قتيل، خلال الفترة 2019 –2023 حسب قاعدة بيانات للإحصاء **ستاتيستا Statista**، وجاءت في المرتبة الأولى بوركينافاسو بـ:5149 قتيل، والثانية أفغانستان بـ: 4742 ، وفي المرتبة الثالثة الصومال بواقع 3223 قتيل.[1]

كما يُلاحظ في الرسم البياني أن مالي صُنِّفَت في المراتب الخمس الأولى للدول الأكثر تسجيلًا لعدد الوفيات الناجمة عن العمليات المسلحة؛ فبالرغم من التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في سنة 2015، إلا أن السلطة المركزية في مالي لم تتمكن من توقيف سلسلة الهجمات المسلحة بل ارتفعت حصيلة الوفيات خلال الفترة 2019–2023.

رسم بياني يوضح مؤشر الإرهاب العالمي لمالي في الفترة الممتدة (2018–2024)

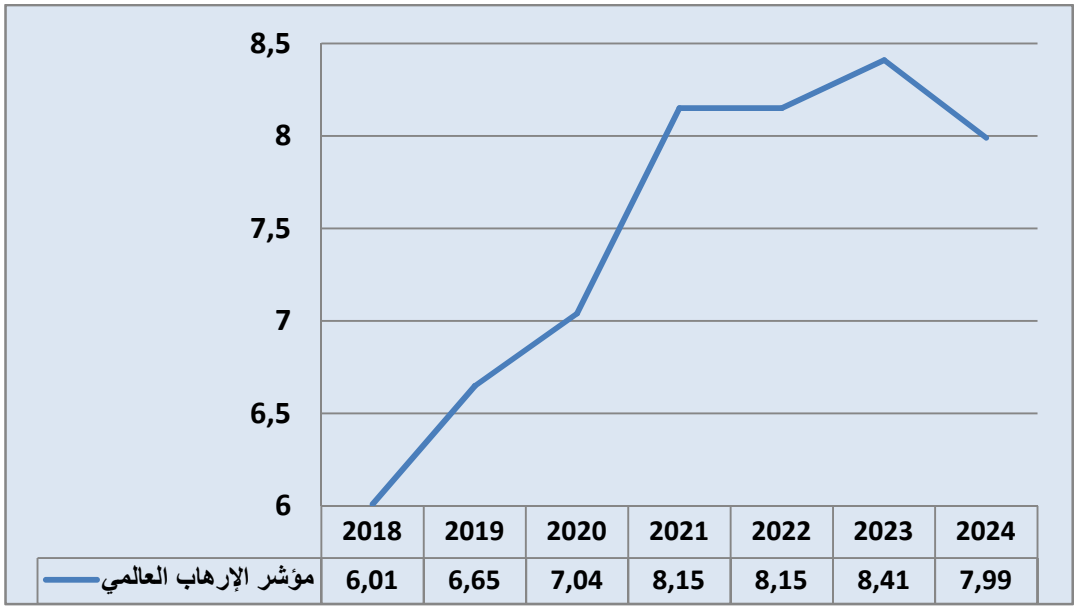

رسم بياني رقم (25) من إعداد البحث

مصدر البيانات:

1- https://reliefweb.int/report/world/global-terrorism-index-2018
2- https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2020/08/GTI-2019web.pdf
3- https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/11/GTI-2020-web-1.pdf
4- https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2022/03/GTI-2022-web-09062022.pdf
5- https://reliefweb.int/report/world/global-terrorism-index-2023

[1] - Statista, "Les pays les plus affectés par le terrorisme", publié au site web : https://fr.statista.com/statistiques/666403/nombre-attaques-terroristes-monde/ , consulté le 15 Juillet 2024 à 11 :40 AM.

تلاحظ الدراسة من خلال الرسم البياني رقم (25) ، بأن مالي كانت في وضعية مستقرة "**نسبيا** " من ناحية مؤشر الإرهاب العالمي خلال سنتي 2018 و2019، حيث كانت محصورة بين نقطة 6,1 و 6,5، ويرجع ذلك إلى الاستقرار السياسي في مالي برئاسة إبراهيم أبو بكر كيتا.

وكان تصنيف مالي في مؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2018 في رتبة 22[1]، والرتبة 13 سنة 2019[2]، غير أن مع بداية سنة 2020 بدأ المؤشر يرتفع تدريجيا كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه، حيث سجلت مالي رقم 7,04 في سنة 2020 محتلة بذلك المرتبة 11 [3]عالميا في جدول تصنيف الإرهاب العالمي؛ واستمر المؤشر في الارتفاع إلى أن وصل إلى ذروته في سنة 2021 و2022 على التوالي، ويرجع ذلك حسب اعتقاد الدراسة إلى النقاط التالية:

1- الانقلاب العسكري الذي حدث في مالي خلال سنتي 2020-2021.

2- انسحاب القوات الأممية لحفظ السلام والاستقرار في مالي (المينوسما).

3- بداية تواجد قوات فاغنر الروسية لاستخلاف التواجد العسكري الفرنسي، الأمر الذي دفع بالتنظيمات المسلحة وبعض الحركات الأزوادية للقيام بعمليات انتقامية ضد قوات فاغنر، بسبب قيام هذه الأخيرة بانتهاكات إنسانية ضد ساكني إقليم الأزواد.

غير أن في سنة 2023 لاحظت الدراسة بأن مؤشر الإرهاب العالمي في مالي بلغ ذروته مقارنة بالسنوات السابقة، أين سجلت مالي رقم 8.50 نقطة على سلم المؤشر، محتلة بذلك المرتبة 3 عالميا،[4] وهذا راجع حسب وجهة نظر الدراسة إلى استئناف العمليات العسكرية للجيش المالي في مدينة كيدال وعودة المواجهات المسلحة بين طرفي النزاع.

[1] - Vision of Humanity, "Global Terrorism Index 2018", **Institute for Economics and Peace**, Australia (Sydney), 2018, p.01

[2] - Relief web, "Global Terrorism Index 2019", published in November 20th ,2019 on website : https://reliefweb.int/report/world/global-terrorism-index-2019, retrieved in July 17th ,2024 at 10:51 AM.

[3] - Vision of Humanity, "Global Terrorism Index 2020", **Institute for Economics and Peace**, Australia (Sydney), 2020, p.08

[4] - Relief web, "Global Terrorism Index 2023", **Institute for Economics and Peace**, Australia (Sydney), 2023, p.08

2-زيادة نشاط تهريب الأسلحة :

تمثل تجارة الأسلحة غير الشرعية في مالي إحدى التحديات الأمنية التي تواجه اتفاق السلم والمصالحة؛ فاستمرار دخول الأسلحة إلى مالي، قد يزيد من نسبة احتمال عودة العنف المسلح بين فواعل النزاع وبالتالي تهديد الأمن والسلم في مالي والبلدان المجاورة.

وتعتبر مالي مركز تجارة الأسلحة في منطقة الساحل، حيث تمثل العاصمة المالية **بماكو** التي يقطن فيها حوالي 4,2 مليون نسمة (إحصائيات 2022)، مركزاً لتجميع الأسلحة المهربة من الدول المجاورة.

وفي دراسة بحثية قام بها الباحث" **أولووول أوجويل Oluwole Ojewale**"، بصفته **المنسق الإقليمي لإفريقيا الوسطى لمعهد الدراسات الأمنية المتواجد في جنوب إفريقيا**، والذي كان يهدف من وراء دراسته تسليط الضوء على أسباب انتشار تهريب الأسلحة واستمرارها في مالي بالرغم من التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة سنة 2015.[1]

وقد أشار الباحث في دراسته بأن تهريب الأسلحة تتم عبر " **الطريق السريع العابر للصحراء**"، إذ يتم نقلها من ليبيا مرورا بالجزائر والنيجر لتدخل **إلى "ميناكا" Menaka** شمال شرق مالي، ليتم تخزينها في العاصمة بماكو ومن ثم بيعها داخل مختلف الأقاليم.

ومن جهة أخرى، أفاد تقرير"**مكتب الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المخدرات والجريمة**" سنة 2022 ، بأن ليبيا أصبحت مركزًا لتوفير مختلف الأسلحة الموجهة لمالي وبلدان الساحل، فقد أشار ذات التقرير بأن أي شخص بإمكانه شراء بنادق هجومية من طراز **AK** بسعر 750 دولار فقط في مدن **غاو، تمبكتو وميناكا**، وخراطيش بنحوِ 70 سنتا لجميع الأسلحة سواء المصنعة محليا بالطريقة التقليدية أو الأسلحة الفرنسية والتركية المهربة عبر الحدود.[2]

ويرجع ارتفاع نشاط تجارة الأسلحة في مالي إلى تزايد الطلب من قبل الجماعات المسلحة والمتمردين الذين رفضوا تسليم أسلحتهم إلى الجيش مالي، بحجة أن السلطة المركزية لم تلتزم ببنود اتفاق الجزائر 2015.

[1] - Africa Defense Forum (AFD), "La capitale du Mali est une plateforme majeure du commerce des armes illégales", publié le 5 Mars 2024 au site web : https://adf-magazine.com/fr/2024/03/la-capitale-du-mali-est-une-plateforme-majeure-du-commerce-des-armes-illegales/ , consulté le 18 juillet 2024 à 10 :40 AM.

[2]-**Ibid.**

وقد أدى تزايد نشاط تجارة الأسلحة إلى ارتفاع مؤشر العنف في مالي، حيث سَجَّلَت سنة 2022 معدلات قياسية لأعمال العنف متجاوزة الأرقام التي تم تسجيلها سنة 2021 بنسبة 150%.[1]

رسم بياني يوضح عدد ضحايا المدنيين نتيجة العنف المسلح في مالي خلال الفترة 2016-2023

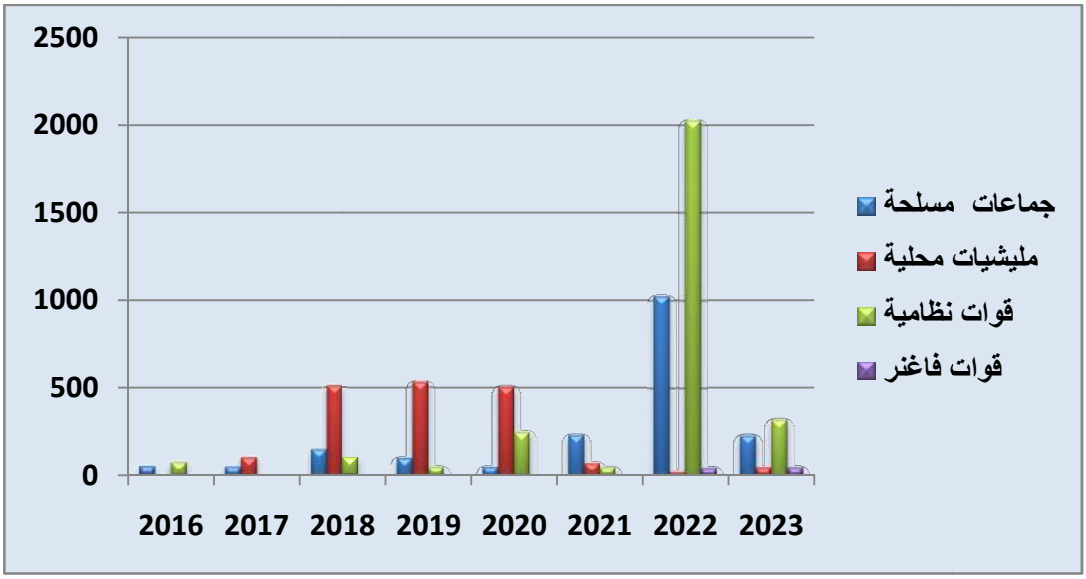

رسم بياني رقم (26) من إعداد الباحث

مصدر البيانات: https://www.statista.com/chart/30926/number-of-civilians-killed-by-armed-violence-in-mali/

فمن خلال الرسم البياني رقم (26)، يُلاَحَظ أن الفواعل المؤثرة في النزاع في مالي من تنظيمات مسلحة ومليشيات موالية ومعارضة للسلطة والجيش النظامي وقوات فاغنر، ساهموا جميعهم في إسقاط العديد من الضحايا في أوساط المدنيين خلال عملياتهم العسكرية ضد بعضهم البعض.

ويعود سبب ارتفاع الضحايا في مالي حسب اعتقاد الدراسة، بالرغم من التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة 2015 ، إلى النقاط التالية :

- عدم التزام الأطراف ببنود اتفاق الجزائر لاسيما في شقه الخاص بتسليم الأسلحة، مما جعل السلطة المركزية تستخدم القوة العسكرية ضد المتمردين، ما أدى إلى ارتفاع الضحايا والذين كان أغلبهم من المدنيين.

[1]-**Ibid.**

- زيادة نشاط الجماعات المسلحة غير النظامية العابرة للحدود، والتي تكون عملياتها بدوافع " إيديولوجية" وفي بعض الأحيان "عرقية؛ وهذا ما حدث في 23 مارس سنة 2019، عندما قامت جماعة مسلحة من عرقية "**دوغون Dogone** " بالهجوم على مساكن يقطنها قرويين من عرقية " **فولاني Fulani** "في قرية "**أوغوساغو Ogossagou**"، وقد تسبب ذلك الهجوم في مقتل 175 شخص من عرقية فولاني. ويرجع سبب تلك العمليات حسب اعتقاد الدراسة، إلى قيام أشخاص من عرقية فولاني المسلمة بدعم تنظيمات مسلحة في عملياتهم ضد عرقية **دوغون** المسيحية.[1]
- سلسلة الانقلابات العسكرية التي عرفتها مالي خلال سنتي 2020 و 2021، أدت إلى حدوث فراغ دستوري أثر على أداء المؤسسات الأمنية.

3- استمرار نشاط تهريب المخدرات :

لن تركز الدراسة في هذا العنصر عن مسارات تهريب المخدرات ولا على كيفية نقلها من أمريكا اللاتينية إلى دول غرب إفريقيا، فقد سبق وأن تناولتها في الفصل الثاني من الدراسة؛ بل ستُحاول معرفة ما إذا كانت تجارة المخدرات قد تراجعت بعد التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة أم زاد نشاطها.

وتمثل التجارة غير الشرعية للمخدرات من بين التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه مالي، خاصة وأن تلك التجارة لها علاقات تشابكية مع نشاط الجماعات المسلحة، والتي تستفيد من عائدات تجارة المخدرات كأحد المصادر الأساسية لتمويل أنشطتها في منطقة الساحل وجنوب الصحراء.

ففي إحدى التقارير السنوية الصادرة عن **مكتب الجريمة والمخدرات التابع لمنظمة الأمم المتحدة UN Office on Drugs and Crime (UNODC)**، بأن الدول التي تشهد فيها نزاعات داخلية، تنتعش فيها تجارة المخدرات، خاصة وأن "**أمراء الحرب**" **Lords of War** غالبا ما يكون هم أنفسهم تجار مخدرات لاستخدام عائداتها في تمويل عملياتهم العسكرية، وهذا ما أشار إليه تقرير الأمم المتحدة لجريمة المنظمة لسنة 2022، بأن **أرضية الحركات الأزوادية (جوان 2014)** الموقعة على اتفاق الجزائر وكذا مليشية حركات الدفاع الذاتي "**إمغاد**" الموالية للسلطة المركزية، لهما علاقة وطيدة مع تجار الأسلحة والمخدرات.[2]

[1] Tor A. Benjaminsen and Boubacar Ba, "Fulani-Dogin Killings in Mali: Farmer-Herder Conflicts as Insurgency and Counterinsurgency", African Security Journal , Vol.04, N.01, pp. 4-26.

[2] - United Nations (Office in Drugs and Crime), "Drug trafficking undermining stability and development in Sahel region, says new report from UNODC , published in website : https://urlz.fr/uoq3, retrieved in July 22nd ,2024 at 14:06 AM.

كما تعتقد الدراسة بأن كمية المخدرات التي تم حجزها في مالي وباقي بلدان الساحل لسنة 2022، تعتبر دليلا على استمرار شبكات الجريمة المنظمة في الاتجار بالمخدرات مما يهدد أمن واستقرار مالي؛ ومن خلال البيانات التي تحصلت عليها الدراسة، فإن المخدرات التي تم حجزها في مالي سنة 2022 تجاوز 1,466 كغ من الكوكايين والذي يعتبر من أكثر المواد حجزا من قبل السلطات، ليليه بعده القنب الهندي (الحشيش).[1]

ويبدو أن استمرار نشاط تجارة المخدرات في مالي، قد يؤدي إلى تعزيز نشاط الجماعات المسلحة وبالتالي تهديد الأمن والسلم والمصالحة التي تحاول المقاربة الجزائرية تجسيدها على أرض الواقع.

كما تعتقد الدراسة بأن المصالح الضيقة للحركات الأزوادية تشكل عائقا كبيرا في تنفيذ اتفاق السلم المصالحة، خاصة تلك المصالح المرتبطة بتجارة المخدرات، والتي تمثل إحدى أهم المصادر التمويلية للحركات الأزوادية المسلحة، حيث اعترف أحد مسؤولي حركة أرضية جوان 2014 الأزوادية بأنه:" **إذا لم يُسمَح لهم بالاستمرار في نشاط تجارة المخدرات، فإنهم سيلجئون للتحالف مع الجماعات الإرهابية في سبيل المحافظة على مصالحهم.**"[2]

وفي التقارير الدورية التي تَصْدُرُهَا الأمم المتحدة عبر مكتبها الخاص للمخدرات والجريمة، أثبتت تورط زعماء التمرد في تجارة المخدرات؛ فمصالح الحركات الأزوادية لا تزال قائمة ما دام هناك استمرار في تهريب المخدرات.

إن المتتبع لواقع النزاع في شمال مالي يجد أن الأسباب الظاهرية وراء اندلاعه تتلخص في المطالب الاجتماعية والسياسية للحركات الأزوادية، غير أن السبب الحقيقي وراء استمرار هذا النزاع حسب **مركز البحث الخاص بتحليل النزاعات في إفريقيا Crisis Group Africa** [3]، هو التنافس حول مناطق النفوذ والسيطرة على طرق التهريب المخدرات،الأسلحة والبشر والتي تمثل مصادر تمويل أساسية لنشاط الجماعات المسلحة غير النظامية.

وقد كان موضوع ارتباط الحركات الأزوادية بعمليات تهريب المخدرات، محل نقاش بين أعضاء الوفود المتفاوضة سواء في مفاوضات السلام التي أُجريَت في العاصمة البوركينابية "**وغادوغو**" في جانفي 2013 أو تلك التي أُنعُقِدَت في الجزائر سنة 2014؛ حيث قامت السلطات المالية باعتقال بعض الشخصيات الأزوادية المتمردة

[1] - Dalatou Mamane and Jack Thompson, "The West African Sahel is becoming a drug smuggling corridor, UN warns, as seizures skyrocket", published on website : https://apnews.com/article/drugs-west-africa-sahel-cocaine-seizures-unodc-71b56f03fcb6660a8df43e68e77e8996 , retrieved in July 22nd ,2024 at 14:30

[2] - Crisis Group Africa, "Violence and Politics in Northern Mal", **C.G.A**., Belgium, 2018, p. 21

[3] -**Ibid**. p.22

لتورطهم في تجارة المخدرات، وهذا ما يشير إلى وجود علاقات تشابك بين الجماعات المسلحة ومهربي المخدرات.[1]

وفي جولات المفاوضات التي قادتها الجزائر بين السلطة المركز وائتلاف الحركات الأزوادية سنة 2014، كانت الجزائر ترفض طرح موضوع تجارة المخدرات في جدول أعمال المفاوضات، لما له حساسية على الدبلوماسية الجزائرية، خاصة أن بعض قادة الحركات الأزوادية مارسوا الضغط على مجموعة الوساطة الدولية بضرورة الحفاظ على مصالحهم في تجارة المخدرات. [2]

وفي السياق ذاته، أشار **"فليب دي أندريس Philip de Andres"** المدير الإقليمي **لمكتب المخدرات والجريمة التابعة للأمم المتحدة في منطقة غرب إفريقيا**، بأن مختلف الجماعات المسلحة سواء الإرهابية أو المتمردة متورطة في تجارة المخدرات مما يؤدي إلى تقويض عمليات السلام التي تقودها الجزائر في مالي[3].

جدول يوضح كميات الكوكايين المحجوزة في مالي خلال الفترة 2019-2023

التاريخ	الكمية المحجوزة	المصالح الأمنية التي ضبطت المحجوزات	الوجهة
مارس 2019	789 كغ	شرطة غينيا بيساو	غينيا بيساو– مالي
ماي 2019	1 طن	قوات مينوسما الأممية (مالي)	مالي – غاو
فيفري 2021	1 طن	قوات الأمن في ساحل العاج	ساحل العاج – مالي
نوفمبر 2021	34 كغ	شرطة مطار موديبو كيتا الدولي (مالي)	مالي – فرنسا
جانفي 2022	215 كغ	شرطة مقاطعة أغاداس (نيجر)	مالي – ليبيا
أوت 2022	160 كغ	شرطة مدينة كوريمالي (مالي)	غينيا – مالي
أكتوبر 2022	300 كغ	سنغال	سنغال – مالي
مارس 2023	21 كغ	ساحل العاج	مالي – فرنسا

جدول رقم (16) من إعداد الباحث

مصدر البيانات : https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta_sahel/TOCTA_Sahel_drugs.pdf

[1] -**Ibid**. p.24
[2] - Dalatou Mamane and Jack Thompsin**, Op.cit**.
[3] -**Ibid**.

يُلَاحَظ من خلال هذه البيانات أن كمية المخدرات التي حُجِزَت في مالي، دلالة على زيادة نشاط تهريب المخدرات إليها، كما أنها مؤشر على التنافس الموجود بين الجماعات المسلحة والفواعل الأخرى التي لها علاقة مع تجار المخدرات في مالي.

فالتنافس بين جماعات المصالح لم يقتصر فقط على تهريب الكوكايين، بل تعداه إلى القنب الهندي الذي أخذ منحى تصاعدي في تجارته، وهذا من خلال الأرقام التي تشير إلى الكميات المحجوزة من قبل المصالح الأمنية، كما هو موضح في الرسم البياني رقم (27).

رسم البياني يوضح كميات القنب الهندي المحجوزة في مالي خلال الفترة 2019-2022

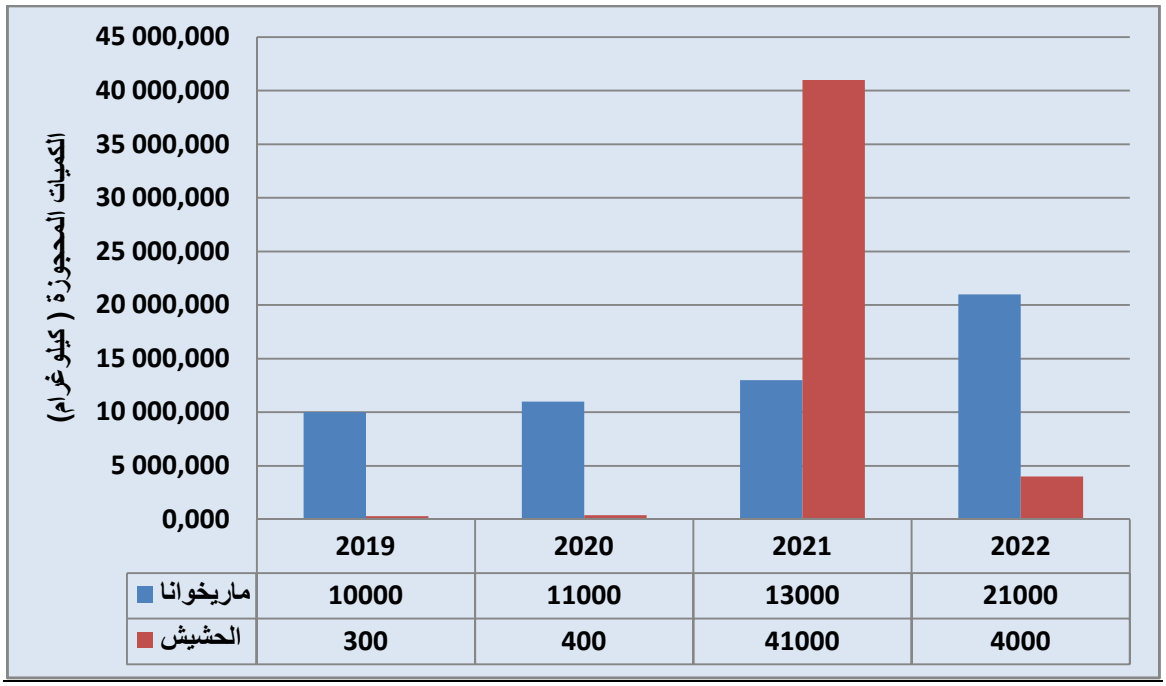

رسم بياني رقم (27) من إعداد الباحث

مصدر البيانات : https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta_sahel/TOCTA_Sahel_drugs.pdf

من خلال هذه البيانات، يُلاحظ أن هناك استمرارية في تهريب مخدر الحشيش القادم من المغرب باتجاه أوروبا والشرق الأوسط؛ فبالرغم من التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة سنة 2015، والذي يقضي بموجبه محاربة كل ما يهدد الأمن واستقرار مالي بما فيها تجارة المخدرات العابرة للحدود، إلا أن أصحاب المصالح من الحركات المسلحة المختلفة وحتى من بعض القادة السياسيين والعسكريين في السلطة، لهم رأي آخر وهو السعي للمحافظة

عل تجارتهم مع مهربي المخدرات لما لها من عوائد مالية كبيرة، تعزز من نفوذهم من جهة، وفي سيطرة الجماعات المسلحة على شمال مالي من جهة أخرى.

ويمكن القول بأن استمرار تهريب المخدرات في مالي حتى بعد التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة يعود إلى عاملين أساسيين:

– **أولا الفساد:** والذي يعتبر من بين أهم عوامل انتشار تجارة المخدرات في مالي، إذ يتم استخدام العوائد المالية الناتجة عن تجارة الكوكايين والقنب الهندي في التأثير على القادة السياسيين لاتخاذ قرارات معينة تخدم جماعات المصالح، وهذا عبر دعمهم ماليًا في حملاتهم الانتخابية؛ كما يقوم بارونات المخدرات في مالي باختراق أجهزة القضاء والأمن لحمايتهم من المتابعات القضائية مقابل رَشَاوَى تقدم للقضاة ومسؤولين أمنيين.

فعلى سبيل المثال أصدر مجلس الأمن يوم 5 أكتوبر 2022، قرار رقم 2374 بمعاقبة 8 أشخاص بتهمة تهديد الأمن والسلم الدوليين في مالي، ومن بين هؤلاء الثمانية يوجد رجل أعمال يدعى " **سيدي عمار بن داحا**"[1]، زعيم مجتمع " **لحمر العربي**" في منطقة غاو بمالي ورئيس الجناح العسكري لحركة العربية الأزوادية الموالية للسلطة، حيث أصدرت في حقه مذكرة توقيف دولية بتهم إدارة شبكة عالمية لتجارة المخدرات في مالي ومنطقة الساحل.

وقد كان المعني يستخدم الأموال المتحصل عليها من تجارته في دعم بعض الجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة وجماعة المرابطون، وكذا بعض الحركات الأزوادية المنضوية في ائتلاف أرضية جوان 2014 الموالي للسلطة.[2]

وللعلم فإن "**سيدي عمار بن دحا**"، يعتبر شخصية مؤثرة لها نفوذ داخل تنظيم الحركة العربية الأزوادية **MMA**، إذ أشار تقرير لمجلس الأمن بأنه تم تعيين "**سيدي عمار بن دحا**" مستشار خاص لرئيس مجلس العسكري الحاكم "**أسيمي غويتا**" سنة 2021،[3] كما أنه شغل منصب رئيس قوات الدفاع الذاتي الموالية للنظام **(GATIA)**، التي كانت تحمي قوافل المخدرات أثناء عبورها منطقة كيدال باتجاه الجزائر وليبيا لتهريبها نحو أوروبا.

– **ثانيا غسيل الأموال:** يقوم الأشخاص المتورطون في شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بعمليات غسيل الأموال لعائداتهم المالية، وذلك عن طريق إنشاء شركات اقتصادية كواجهة قانونية لتجارتهم غير القانونية.

[1] -United Nations(security Council), "Security Council 2374 Sanctions Committee Amends Three Entries in Its Sanctions List", published on website: https://press.un.org/en/2022/sc15053.doc.htm , retrieved in July 27th ,2024 at 12:48 PM.
[2] - **Ibid**.
[3] - **Ibid**.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تعترض انقاض المقاربة الجزائرية في مالي

تعاني مالي مثل باقي دول منطقة الساحل من تنافس دولي عليها لما لها من إمكانيات جيوسياسية، تجعل القوى الدولية الفاعلة تتهافت للاستثمار فيها؛ سواء من أجل المحافظة على مصالحها أو لإيجاد موطأ قدم لها. وغالبا ما تقع مالي في متلازمة تبعية للاستعمار التقليدي، لكون فرنسا قد أعطت لنفسها الحق في التواجد عسكريا واقتصاديا في مالي؛ في حين توجد دول أخرى طامحة، تسعى إلى لعب أدوار إستراتيجية خارج إقليمها كالصين لتعزيز مكانتها الاقتصادية، وروسيا من أجل توسيع نفوذها العسكري.

في هذا المبحث ستحاول الدراسة إبراز أهم التحديات الخارجية والمتمثلة في التنافس الدولي على مالي انطلاقا من التواجد الفرنسي في مالي ثم الحضور الصيني والتوغل الروسي عبر قوات فاغنر، وتسليط الضوء حول تأثيرات ذلك التنافس على المقاربة الجزائرية لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في مالي.

المطلب الأول: تأثير التواجد الفرنسي على انقاض المقاربة الجزائرية في مالي

يعتبر التنافس الفرنسي في مالي استمرارا للعلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين بحكم أن مالي كانت إحدى المستعمرات الفرنسية قبل استقلالها 1960، حيث تعتبر مالي بوابة فرنسا نحو جنوب الصحراء وغرب إفريقيا، فالمصالح الاقتصادية الفرنسية في مالي دفعتها إلى التفكير الجدي في كيفية الحفاظ عليها وزيادة نفوذها، خاصة أمام تزايد تنافس القوى على مالي؛ لذلك أعطت فرنسا لنفسها الحق في التدخل في شأن الداخلي لمالي على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي وحتى العسكري.

فبعد اندلاع النزاع في مالي سنة 2012 وما خلفه من تداعيات أمنية خطيرة هددت وحدة وسلامة مالي، استغلت فرنسا الوضع للتدخل في مالي عسكريا مثلما أشارت إليه الدراسة إليه في الفصل الثالث. إذ تعتقد الدراسة بأن صناع قرار في فرنسا كانت لديهم قناعة بضرورة التدخل في مالي عسكريا للحفاظ على مصالحهم ونفوذهم التقليدي في منطقة غرب إفريقيا، لاسيما أن الجماعات المسلحة العابرة للحدود باتت تسيطر على أجزاء كبيرة من منطقة الأزواد الغنية بالثروات الباطنية(الذهب، النفط واليورانيوم).

لذا ستحاول الدراسة في هذه الجزئية، تسليط الضوء على الأهداف الحقيقية وراء تواجد الفرنسي في مالي، من خلال النقاط التالية:

1- المصالح الاقتصادية:

يمثل قطاع التعدين والمناجم من القطاعات المهمة التي تستثمر فيها فرنسا، فالشركات الفرنسية لا تستثمر فقط في مالي وإنما في الدول المجاورة لها، حيث تستثمر في قطاع المحروقات في الجزائر، وفي استخراج اليورانيوم من النيجر[1]، وهذا من أجل ضمان إمداداتها؛ لذلك شرعت الشركات الفرنسية في استغلال اليورانيوم من النيجر لتوليد الكهرباء.

غير أن صناع القرار في فرنسا رأوا بضرورة تنويع مصادر استخراج اليورانيوم حتى لا تكون في حالة "**تبعية طاقوية للنيجر**" وهذا لتفادي أي سيناريوهات سياسية أو أمنية قد تحدث في النيجر، تهدد الامتيازات التي كانت تتحصل عليها من طرف نظام " **محمد بازوم** "، وكذلك لمواجهة أي تغيرات جيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط قد تؤدي إلى غلق مضيق هرمز من طرف إيران في وجه الإمدادات الطاقوية الفرنسية القادمة من دول الخليج.

وتعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في العالم بعد جنوب إفريقيا والصين؛ وهنا ينبغي الإشارة بأن هناك شركة إيطالية تمكنت في سنة 2010، من اكتشاف احتياطات مهمة من النفط واليورانيوم و الفوسفات في مالي، وهذا ما جعلت فرنسا تبحث عن مفتاح العودة إلى مالي واستغلال ما يمكن استغلاله من الثروات الباطنية.[2]

كما يتضح جليا بأن لفرنسا مصالح اقتصادية هامة في مالي، وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية الفرنسي الأسبق **لوران فابيوس Laurent Fabius** في المؤتمر الصحفي الذي عقده لوسائل الإعلام الدولية يوم 14 جانفي 2013 على خلفية تبريره للتدخل العسكري الفرنسي في مالي قائلًا:" **بأن مصالح فرنسا وإفريقيا باتت مهددة، فكان علينا اتخاذ قرار التدخل بسرعة**[3]." ويمكن القول بأن كلام رئيس الدبلوماسية الفرنسية إشارة واضحة على الهدف الحقيقي وراء التدخل الفرنسي العسكري في مالي.

---

[1]- Mady Ibrahim Kante, "Perspectives African The French Intervention in Mali", **African perspective**, Vol.11, N. 38, (2013), pp.19-22

[2] -**Ibid.** pp.19-22

[3] -Relief Web, "Press conference given by M. Laurent Fabius, Minister of Foreign Affairs (January 14, 2013)", published in January 15th ,2013 on website : https://reliefweb.int/report/mali/press-cinference-given-m-laurent-fabius-minister-foreign-affairs-january-14-2013 , retrieved in July 28th ,2024 at 14:03 PM.

ويعتبر اليورانيوم من بين أهم المعادن الذي يُسْتَخدَمُ في توليد المحطة الكهربائية في فرنسا بنسبة 75%[1]؛ وفي هذا الشأن تشير تقديرات المنظمة الدولية للطاقة الذرية، بأن منطقتي شمال مالي وشرق النيجر تحتلان المرتبة الثالثة عالميا في احتياطات اليورانيوم.

ففي سنة 2007 قامت الشركة الأسترالية **Oklo resources LTD** من اكتشاف اليورانيوم في منطقة **كيدال** الواقعة في شمال شرق مالي[2]، وهذا ما يُفَسِرُ سبب تنافس الجماعات المسلحة والقوى الأخرى على منطقة كيدال الغنية باليورانيوم. فمنذ اندلاع التمرد الرابع (جانفي 2012) ، دقت المجموعة الدولية نقوس الخطر وعلى رأسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من مغبة سيطرة الجماعات المسلحة على مواقع تواجد اليورانيوم في كيدال، واستخدامه في أغراض عسكرية قد تهد السلم والأمن الدوليين.

لذلك اتجهت فرنسا نحو التدخل العسكري في مالي من أجل أولا: السيطرة الأمنية على منطقة شمال مالي، وثانيا من أجل البدء في استغلال مناجم اليورانيوم هناك[3]؛ ويبدو أن التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي في جانفي 2013، كان بهدف حماية مصالحها الجيوالسياسية والجيواقتصادية.[4]

وتعتقد الدراسة بأن فرنسا تمسك خيط النزاع من الوسط، ومصلحتها مع من يسيطر على احتياطات اليورانيوم؛ ففرنسا تحاول استمالت الحركات الأزوادية المسلحة في صفها من أجل تمكين شركاتها من استغلال اليورانيوم، وفي نفس الوقت تريد المحافظة على الامتيازات التي كانت تتحصل عليها من قبل السلطة المركزية خاصة في فترة حكم الرئيس السابق "**إبراهيم أبو بكر كيتيا**".

كما أن المصالح الاقتصادية الفرنسية لم تتوقف عند رغبتها في السيطرة على مصادر اليورانيوم فقط، وإنما حاجتها لدعم اقتصادها جعلتها تستغل كل الثروات الباطنية في مالي ولاسيما معدن الذهب.

---

[1] - Mady Ibrahim Kante, **Op.cit**, pp.19-22

[2] -Mark Hibbs, "Uranium in Saharan Sands" ,published in January 22nd ,2013 on website : https://carnegieendowment.org/posts/2013/01/uranium-in-saharan-sands?lang=en , retrieved in July 29th ,2024 at 12:07AM

[3] - Rachel Baig , "French interests in Mal"i, published in January 16th ,2013 on website : https://www.dw.com/en/the-interests-behind-frances-interventiin-in-mali/a-16523792, retrieved in July 28th ,2024 at 12:58 PM.

[4] - Aljazeera News , "Mali accuses France of sending weapons to armed groups", published in August 17th ,2022 on website : https://www.aljazeera.com/news/2022/8/17/mali-accuses-france-of-arming-non-state-actors , retrieved in August 27th ,2024 at 17:53 PM.

وفي هذا السياق، تعتبر فرنسا رابع أكبر احتياطي ذهب في العالم بحجم 2,436 طن، بالرغم من أنها " **لا تملك منجم ذهب واحد!!** "؛ فمالي تملك حول 860 منجم ذهب مع إنتاج سنوي يقدر بنحو 50 طن، غير أن ما يعود بالفائدة على مالي قليل جدا مقارنة بما تتحصل عليه فرنسا[1]؛ وهنا يُطرَحُ أسئلة حول طبيعة المتغيرات التي تتحكم في العلاقات الاقتصادية بين فرنسا ومالي.

1- المصالح الجيوسياسية :

سعت فرنسا إلى تدعيم الحركات الأزوادية لاسيما حركة تحرير الأزود **MNLA**، وهذا من أجل تحقيق أهداف جيوسياسية؛ فقد استخدمت فرنسا حركة تحرير الأزواد لموجهة الجماعات المسلحة الأخرى بغية المحافظة على مصالحها الاقتصادية في شمال مالي، والتي أشارت إليها الدراسة سابقًا.

فقد كانت فرنسا تهدف من وراء دعمها للحركات الانفصالية وتمكينهم من السيطرة على مناطق كيدال وتومبكتو، هو إضعاف قدرات الجيش المالي وإبعاد السلطة المركزية من التواجد في تلك المناطق حتى يتسنى شركاتها الاقتصادية من استغلال الثروات الباطنية في تلك المناطق بعيد عن أعين السلطة المركزية في الجنوب.

ويمكن القول بأن دعم فرنسا للحركات الأزوادية في شمال مالي، قد يُجِيب على سؤال الدراسة حول **كيفية وصول الأسلحة المهربة من المخازن الليبية بمختلف أنواعها الثقيلة والخفيفة إلى شمال مالي أمام مسمع ومرأى القوات الفرنسية التي كانت منتشرة في ليبيا سنة 2011؟**

وينبغي على الدراسة توضيح مآلات التدخل العسكري الفرنسي في مالي على مستقبل المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي، ويمكن تحديد ذلك في النقاط التالية:

1- زيادة عدد الجماعات المسلحة العابرة للحدود بمختلف أجنداتها وخلفياتها الإيديولوجية، وارتفاع حصيلة نشاطاتها.

2- انتشار الكبير للقوات الفرنسية في منطقة الأزواد أدى إلى عزل شمال مالي عن جنوبه، وجعله خارج عن سيطرة السلطة المركزية.

[1] - Kingstin Bailey, "The Colonial Hangover: France's Exploitative Grip in Mali's Gold Resources", published in April 21st ,2024 on website : https://www.thedailyscrumnews.com/the-colinial-hangover-frances-exploitative-grip-in-malis-gold-resources/ , retrieved in July 29th ,2024 at 13:19 PM.

3- إضعاف الحدود الجنوبية للجزائر وإجهاد قواتها العسكرية في حماية حدودها مع المناطق الهشة، مما يهدد إلى عرقلة تنفيذ اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة.

فالهجوم التي شهدته مالي مثلا سنة 2022 والذي استهدف مقر إقامة رئيس المجلس العسكري الحاكم " **أسيمي غويتا**"، وتبنته جماعة "**جبهة تحرير ماسينا**" المتحالفة مع **تنظيم القاعدة**، يمثل منعرج خطير في مساعي الجزائر لتحقيق الأمن والسلم في مالي، خاصة أن هناك أطراف أجنبية تحاول تقويض المقاربة الجزائري وإفشالها، وهذا ما أشار إليه الرئيس الجزائري "**عبد المجيد تبون**" بأن بعض العمليات الإرهابية التي تحدث في مالي هي أحداث مفتعلة تقف ورائها بعض الدول لأهداف جيوسياسية[1].

والاستفادة من حالة "**الفوضى الخلّاقة**"* لحماية مصالحها الحيوية.

4-خلق تيارات موالية لفرنسا من الحركات الأزوادية تحسبا لأي سيناريوهات مستقبلية قد تدفع بالقوات الفرنسية للانسحاب أو طرد من قبل المجلس العسكري الحاكم.

[1]- وكالة أناضول، **تنسيق** أمني بالساحل.. هل اقتنعت فرنسا برؤية الجزائر للحل؟ ،منشور بتاريخ 14 سبتمبر 2022 على الموقع :https://tinyurl.com/2ux6u2ew ، تاريخ التصفح 31 جويلية 2024 على الساعة 22:33 ليلا

*- **الفوضى الخلّاقة** : مصطلح أطلقته مستشارة الأمن القومي كوندليزا رايت في إدارة بوش الابن ، للإشارة عن إحداث أزمات وتوترات داخلية في منطقة شرق الأوساط للحفاظ على مصالحها الحيوية. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يرجى الإطلاع على الرابط التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/21944.aspx

المطلب الثاني: تأثير التواجد الروسي (قوات فاغنر) على انقاض المقاربة الجزائرية في مالي

بدأت العلاقات التاريخية بين روسيا ومالي منذ ستينيات القرن الماضي في فترة حكم " **موديبو كيتا Modibo Keita** " – والذي كان أول رئيس لمالي (1960–1968) – ، فقد كانت تربطه علاقة صداقة شخصية مع الرئيس السوفياتي السابق " **نيكيتا خروتشوف Nikita Khrushchev**".[1]

ونتيجةً للتغيرات الجيوسياسية التي حدثت في منطقة الساحل، والتداعيات الأمنية والاقتصادية التي خفله النزاع الداخلي في مالي سنة 2012، وتحولها إلى دولة هشة، ومع كثرة التغيرات غير الدستورية والفراغ الأمني الذي تركته القوات الفرنسية والأممية في شمال مالي؛ كلها عوامل دفعت بروسيا إلى استغلال تلك التغيرات في المشهد الجيوسياسي من أجل توسيع مناطق نفوذها من الشرق الأوسط **(سوريا 2015)** إلى شمال إفريقيا **(ليبيا 2019)** وصولا إلى منطقة الساحل **(مالي 2022)**، ومزاحمة القوى الأخرى التي جعلت من مالي ساحة للتنافس الدولي.

ويبدون أن روسيا تحاول أن تجد لنفسها موطئ قدم في إفريقيا وكسر عزلتها التي يحاول حلف الشمال الأطلسي فرضها عليها من خلال تطويق البلدان المجاورة لروسيا لمنعها من التمدد خارج إقليمها الأوراسي.

وقد بدأت روسيا التفكير في أخذ مكان فرنسا في مالي خاصة مع فشل هذع الأخيرة في القضاء على التنظيمات المسلحة وانحيازها للحركات الأزوادية المتمردة، حيث حاولت روسيا استغلال تلك الفرصة لتقديم نفسها كبديل عن فرنسا والغرب في" **مساعدة مالي**" أمنيا وعسكريا.

وتجدر الإشارة بأن بدايات التقارب الروسي– المالي كانت في سنة 2017، عندما قامت بعض تنظيمات المجتمع المدني في مالي، بالترويج للعلاقات الروسية– الإفريقية، ومحاولة تلميع صورة روسيا على أنها ليست دولة استعمارية مقارنةً بفرنسا، التي استغلت إرثها الاستعماري في حماية مصالحها الاقتصادية في مالي.[2]

واستمرت محاولات روسيا لإيجاد مكان لها في مالي عن طريق استغلال المظاهرات التي حدثت في العاصمة المالية بماكو سنة 2020[3]، عندما خرجت مجموعة من الشباب في مسيرات للمطالبة بسحب القوات الفرنسية والأممية نتيجة لفشلها في تحقيق السلم والأمن في مالي وضرورة استبدالها بقوات روسية.

---

[1] - Kristen Anna and Mohamed Keita, "Russia's Influence in Mali", published in August 11th ,2023 on website : https://hrf.org/russias-influence-in-mali/ , retrieved in August 01st ,2024 at 18:12 PM.

[2] -**Ibid.**

[3] -**Ibid**.

وقد سبقت هذه مظاهرات، مشاركة مالي في قمة "**سوتشي**" **Sotchi Summit** في شهر أكتوبر 2019، في إطار المنتدى الروسي الإفريقي، أين كان لوزير الخارجية المالي الأسبق" **تيبيلي درامي** **Tiébilé Dramé** " محادثات ثنائية مع نظيره الروسي " **سيرجي لافروف** **Sergey Lavrov** " حول الوضع في مالي، حيث طلبت مالي في هذه القمة الحصول على مساعدات عسكرية ودفاعية لمواجهة الجماعات المسلحة.[1]

وبعد إعلان فرنسا انسحابها من مالي، عملت بعض الوسائل الإعلام القريبة من المجلس العسكري الحاكم، بنشر صور وأفلام وثائقية حول القدرات العسكرية لقوات فاغنر، إذ قامت إحدى وسائل الإعلام المالية "**مالي أكتو** **Maliactu** " بلقاء صحفي مع قائد مجموعة فاغنر في إفريقيا الوسطى " **ألكسندر إيفانوف** **Alexander Ivanov**" والذي صرح بأن روسيا ترغب في القضاء على الاستعمار الجديد الذي يستنزف ثروات مالي.

من هنا بدأ التواجد الروسي عبر قوات فاغنر التي لقيت دعمًا كبيرًا من قبل المجتمع المدني وحتى من طرف النخب المثقفة التي رأت في روسيا شريكًا عسكريًا قادرًا على تحقيق الأمن والاستقرار في مالي والقضاء على الجماعات المسلحة المختلفة[2].

وقد اعتمدت روسيا على أسلوب القوة الناعمة في علاقاتها مع مالي وباقي بلدان منطقة الساحل، وذلك عن طريق تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية، والترويج لفكرة تعزيز شراكاتها الإستراتيجية مع دول القارة في شتى المجالات، لقطع الطريق أمام "القوى الإمبريالية" المُسْتَغِلَ.

كما رافعت روسيا أمام قادة الأفارقة في دبلوماسية القمم، بأنها دولة ليس لديها ماضي استعماري، وما العولمة الغربية بمؤسساتها المالية المختلفة(البنك الدولي، صندوق نقد الدولي)، ما هي إلا أداة للسيطرة على مقدرات الدول الإفريقية؛ كما أشارت روسيا بأن القوى الغربية ليست لها النوايا الحسنة لحل الأزمات التي تتخبط فيها القارة الإفريقية بل في بعض الأحيان تكون هي جزءًا من تلك الأزمة.

[1] -Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, "Foreign Minister Sergey Lavrov talks with Minister of Foreign Affairs and International Cooperation of Mali Tiebile Drame", Moscow, June 10, 2019 , published on website : https://www.mid.ru/en/press_service/photos/meropriyatiya_s_uchastiem_ministra/1463236/ ,retrieved in August 01st ,2024 at 20:31 PM.

[2] - Kristen Anna and Mohamed Keita, **Op.cit**.

فقد استغلت روسيا حالة العداء الإفريقي وزيادة الاحتقان الشعبي اتجاه فرنسا، لاسيما من قبلة النخب المثقفة والقادة العسكريين الشباب، الذين رأوا بأن فرنسا كانت تدعم الفاسدين وتتدخل في تزوير الانتخاب والتورط في إحداث انقلابات داخلية.

ويمكن الإشارة بأن تواجد روسيا في مالي، سيتيح لها تحقيق مجموع من **الأهداف والمصالح المتنوعة** أبرزها، حسب اعتقاد الدراسة :

1- أخذ مكان القوات الفرنسية في القضاء على الجماعات المسلحة، عن طريق نشر قوات فاغنر في شمال ووسط مالي.

2- مزاحمة النفوذ الغربي في منطقة الساحل، عن طريق تعبئة مختلف فعاليات المجتمع المدني والنخب السياسية للتظاهر ضد التواجد الفرنسي والحد من تأثيره في الحياة السياسية.

3- الحصول على عقود وصفقات السلاح مع المجلس العسكري الحاكم في مالي.

4- تمتع بامتيازات استثمارية في مجال التنقيب عن الذهب لدعم احتياطياتها من الذهب في البنك المركزي الفيدرالي الروسي، وتعويض خسائره جراء العقوبات الغربية على روسيا على خلفية حربها على أوكرانيا.

5- استغلال روسيا لمقعدها الدائم في مجلس الأمن "**للدفاع**" عن مصالح مالي وباقي الدول الإفريقية، فقط لمواجهة سياسات الأمريكية في القارة؛ وهذا في إطار التنافس الروسي الغربي في منطقة الساحل.

6- زيادة عدد انتشار قواتها في إفريقيا، فروسيا متواجدة في(السودان، ليبيا، إفريقيا الوسطى، تشاد، مالي، بوركينافاسو وأخيرا النيجر). وترى الدراسة بأن روسيا ترغب في التمدد الجيوستراتيجي بما يتماشى مع قدراتها العسكرية بالدرجة الأولى والاقتصادية بدرجة ثانية.

7- محاولة خلق تكتل إقليمي يضم في عضويته روسيا مع دول منطقة الساحل وباقي الدول الإفريقية، وذلك من أجل الحصول على الدعم السياسي في أروقة الأمم المتحدة من قبل الجانبين.

فالدول الإفريقية 54 مثلا رفضوا مشروع قرار مجلس الأمن بمعاقبة روسيا أثناء حربها على أوكرانيا[1]،

[1] - Elias Götz, Jinas Gejl Kaas and Kevin Patrick Knudsen, "How African states voted in Russia's war in Ukraine at the United Nations – and what it means for the West" , published in November 15th ,2023 on website : https://www.diis.dk/en/research/how-african-states-voted-in-russias-war-in-ukraine-the-united-natiins-and-what-it-means , retrieved in August 08th,2024 at 17:45 PM.

كما قامت روسيا باستخدام "الفيتو" ضد مشروع قرار يقضي بتجديد العقوبات الدولية على مالي[1].

8- إقامة قواعد عسكرية في مالي وباقي دول منطقة الساحل، مما يعزز من تواجدها العسكري في مواجهة القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة، وقيام بمختلف العمليات القتالية بطريقة سريعة وفعالة.

9- تعزيز التعاون الاقتصادي بين روسيا ومالي في مشاريع البنى التحتية والطاقة وفي استصلاح الأراضي الزراعية؛ فروسيا لديها الخبرة التقنية التي تؤهلها في زيادة الإنتاج الزراعي، خاصة أنها تحتل المراتب الأولى عالميًا في إنتاج وتصدير الحبوب.

وترى الدراسة بأن التواجد الروسي في مالي شأنه شأن التواجد الفرنسي أو الأمريكي أو أي قوى أخرى، فهي تسعى لتحقيق مصالح مرتبطة بأمنها القومي، مما يجعلها تنتهج سياسات قد تتعارض مع مصالح الدول المجاورة لمالي؛ وفي هذا الشأن ستحاول الدراسة تحليل **كيفية تأثير التواجد العسكري لقوات فاغنر، على نجاح المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي**، من خلال النقاط التالية:

أ-ترى تنسيقية الحركات الازوادية أن تواجد العسكري لروسيا في شمال مالي، قد يهدد بنسف اتفاق السلم والمصالحة الموقع عليه في مارس 2015 [2]، لكون أن روسيا تدعم المجلس العسكري الحاكم في حربه ضد الحركات الأزوادية، على عكس فرنسا التي كانت في صف تنسيقية الأزواد، وإن كان كلاهما (روسيا وفرنسا) يبحثان عن مصالحهما لا أكثر ولا أقل.

ب- في 14 نوفمبر 2023 قامت قوات فاغنر بشن هجوم عسكري واسع في شمال مالي، أدى إلى سيطرة السلطة المركزية على منطقة كيدال بالقوة العسكرية، والتي تعتبر المعقل الأساسي لتنسيقية الحركات الأزوادية المتمردة.[3] فقد أدت هذه العملية العسكرية إلى عودة المواجهات المسلحة بين المتمردين والجيش النظامي المدعم بقوات فاغنر الروسية. ويمكن القول بأن هذه العملية هي بداية إعلان عن إجهاض اتفاق السلم والمصالحة.

---

[1]- موقع الجزيرة، "فيتو روسي بمجلس الأمن ينهي العقوبات على مالي"، منشور على الموقع: https://urlz.fr/upGd ، تاريخ التصفح 2024/08/08 على الساعة 18:10 مساءً

[2]- Philippe Baqué , “Mali’s Tuaregs: ‘For us, this war is existential”, published in April 2024 on website : https://mindediplo.com/2024/04/13mali , retrieved in August 08th ,2024 at 19:12 PM.

[3] -**Ibid**.

ج- تسبب تواجد قوات فاغنر في شمال مالي إلى عودة المواجهات المسلحة قرب الحدود الجزائرية في منطقة "**تنزواتين**"، عندما قام المتمردون بشن هجوم ضد القوات المالية وقوات فاغنر، من أجل استرجاع منجم الذهب الذي كانت تسيطر عليه الحركات الأزوادية.

وقد خلفت " **معركة تنزواتين**" التي وقت يوم 27 جويلية 2024 ، العديد من القتلى في صفوف قوات فاغنر بلغ عددهم 47 قتيل و10 قتلى من جنود الجيش المالي و أسر 05 منهم لدى مسلحي تنسيقية الحركات الأزوادية.[1] وتعتبر هذه الحصيلة هي الأثقل من نوعها في صفوت فاغنر منذ تواجدها في القارة الإفريقية.

ويبدو أن المواجهات المسلحة الدائرة في شمال مالي، قد زادت من تعقيد الوضع الأمني في تلك المنطقة، قد تستغله الجماعات المسلحة الأخرى في القيام بعمليات تخريبية تستهدف الدول المجاورة.

د- زيادة احتمال التحالف بين الحركات الأزوادية والتنظيمات المسلحةغير النظامية، خاصة أن هدفهما واحد وهو مواجهة قوات فاغنر، والتي تمثل بالنسبة لتنسيقية الأزواد استعمارًا أجنبيًا أما بالنسبة للتنظيمات المسلحة الأخرى فهي تعتبرها عائقا في تنفيذ مخططاتها.

وفي هذا السياق، ترى الجزائر اتفاق المجلس العسكري الحاكم مع مجموعة فاغنر بعين القلق ، لما له من تداعيات أمنية قد تهدد مقاربتها في تحقيق السلم والمصالحة في مالي؛ واستنادًا لذلك أشار الرئيس الجزائر "**عبد المجيد تبون**" خلال لقاء مع جريدة " **لفيغارو Le Figaro** " الفرنسية بأن الأموال التي تُدْفَعُ للشركة الأمنية فاغنر من قبل المجلس العسكري الحاكم، كان من أفضل أن توجه في إنجاز مشاريع تنموية.[2]

ذ- قد يخلق تواجد قوات فاغنر في شمال مالي ساحة صراع لتصفية الحسابات مع الغرب على الأراضي المالية وتحويلها إلى منطقة صراع بين القوى الأجنبية، مثلما حدث مع أوكرانيا أين اتهمها مجلس العسكري الحاكم بأنها تدعم الحركات الأزوادية، وقدمت لهم معلومات إستخباراتية عن أماكن تواجد الجنود الماليين

[1] - Todd Prince, "Wagner's Bloody Mali Debacle Shows Cracks In Russia's Sahel Strategy", published in July 30th ,2024 on website : https://www.rferl.org/a/russia-africa-wagner-battle-rebels/33056264.html , retrieved in August 08th ,2024 at 19:24 PM.

[2] -Yahia H. Zoubir , "Algeria-Russia Ties: Beyond Military Cooperation?" , **The Middle East Council on Global Affairs** . Qatar (Doha), issue brief N.18, (January 2018), P.7.

في معركة تنزواتين، مما اعتبرته السلطة المركزية على أنه اختراق للسيادة ودعمًا " للإرهابيين". وعلى إثر هذه الاتهامات قام المجلس العسكري الحاكم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع أوكرانيا يوم 05 أوت 2024.[1]

وتعتقد الدراسة، بأن الجزائر لم تعارض صراحةً من تواجد قوات فاغنر في مالي، وهذا لاعتبارات جيوسياسية وطبيعة العلاقات التاريخية التي تربط الجزائر مع روسيا ، كما أن روسيا تمثل الممول الأول لصفقات السلاح للجزائر؛ لكن هذا لا يمنع من وجود تحفظات أعربت عنها الجزائر خلال اللقاءات الثنائية بين وزيري خارجية البلدين "**أحمد عطاف**" و "**سيرجي لافروف**"، بأن الأمن القومي الجزائر فوق كل اعتبار. وفي هذا الإطار اقترحت الجزائر على روسيا بوضع إطار إستراتيجي ينظم عمل قوات فاغنر في مالي، بما يتماشى مع المصلحة العليا للأمن القومي الجزائري.

ر- إفشال اتفاق الجزائر، فبعد العملية العسكرية التي قامت بها قوات فاغنر مع الجيش المالي في نوفمبر 2023 للسيطرة على منطقة كيدال، مباشرةً أعلن رئيس المجلس العسكري الحاكم "**أسيمي غويتا Assimi Goïta** " يوم 26 جانفي 2024 بالانسحاب من اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر.[2]

[1] - Mimi Mefo Takambou , “Mali breaks diplomatic ties with Ukraine”, published in August 05th ,2024 on website : https://www.dw.com/en/mali-ends-diplomatic-ties-with-ukraine-over-attack-claims/a-69860100 , retrieved in August 06th ,2024 at 20:35 PM.

[2] - Mahmoud Benmostefa, “Algérie- Mali : Le geste inamical de trop d’Assimi Goïta” , publié le 26 janvier 2024 au site web : https://www.jeune-independant.net/bamako-denince-les-accords-dalger-le-geste-inamical-de-trop-dassimi-goita/ , consulté le 04-08-2024 à20 :45 PM.

المطلب الثالث: تأثير التواجد الصيني على انقاض المقاربة الجزائرية في مالي

تعتبر الصين إحدى أهم القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي، فهي تمثل أكبر دولة تجارية وثاني أقوى اقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية. فمنذ نهاية الحرب الباردة سعت الصين إلى التمدد نحو باقي دول العالم من أجل تسويق منتجاتها والسيطرة على سلاسل التوريد العالمي.

وقد كانت بداية التواجد الصيني في القارة الإفريقية سنة 1998، عندما شاركت في بعثة قبعات الزرق الأممية لحفظ السلام في الكونغو الديمقراطية[1]؛ غير أن الانطلاقة الحقيقية كانت مع تأسيس المنتدى الصيني الإفريقي سنة 2000 والذي يعتبر فرصةً لترقية الشراكة الصينية–الإفريقية وفق قاعدة "رابح–رابح".

إن ما يميز السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا بأنها سياسة براغماتية، فلا هي تتدخل في الأنظمة السياسية ولا في الشؤون الداخلية للدول، ولا يهمها ما إذا كان النظام السياسي في تلك الدول دكتاتوري أو عسكري؛ فما يهم صناع القرار في الصين هو استغلال الفرص والعمل بهدوء دون ضجيج حتى تحقق المزيد من المكاسب الجيوسياسية والاقتصادية.

وترجع العلاقات المالية الصينية إلى ستينيات القرن الماضي وتحديدا سنة 1964عندما زار الوزير الأول الصيني" **تسو إن لي Zhou En Lai** " دولة مالي، كما قام الرئيس المالي " **موديبو كيتا Modibo Keita** " بزيارة رسمية إلى الصين في نفس السنة[2].

ومع إنشاء المنتدى الصيني الإفريقي عملت أغلب الدول الإفريقية على تعزيز شركاتهم الاقتصادية مع الصين، فمالي إحدى تلك الدول التي سعت إلى تطوير علاقاتها مع الصين. ويبدو أن تمتع الصين بقبول لدى صناع القرار في مالي، يرجع إلى مجموعة من العوامل أبرزها:

1– قدمت الصين نفسها على أنها دولة ليس لها ماضي استعماري، كما أنها لا تسعى لاستغلال ثرواتها على عكس الدول الغربية الاستعمارية وعلى رأسها فرنسا، التي تعمل على استغلال ثروات مستعمراتها. فالصين تدرك معاناة مالي من المستعمر الفرنسي، وكيف ساهم هذه الاستعمار في خلق أزمة الأزواد في شمال مالي.

[1] - peter Fabricius, "Mali gives China a reality check", published in October 16th ,2020 on website : https://issafrica.org/iss-today/mali-gives-china-a-reality-check, retrieved in August 05th ,2024 at 18:09 PM,

[2] - M. Yoro diallo, China-African Francophone Growing Economic Involvement: A Case Study Of The Republic Of Mali, **Journal of Asian and African social science and humanities**, Vol. 4, N. 4 (2018), pp. 22-59

2- يدرك صناع القرار في مالي بأن الصين لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، على عكس بلدان الغربية، التي تتدخل في مراقبة الانتخابات وفي رسم السياسة العامة لتلك الدول.

3- الصين مستعدة لِأَنْ تتعامل مع النظام السياسي في مالي، حتى وإنْ جاء عن طريق انقلاب عسكري، فهذا لا يمثل مشكلة بالنسبة للصينيين، مادام هناك امتيازات استثمارية تتحصل عليها من قبل السلطة الحاكمة.

4- عدم وجود مشروطية عند تقديم القروض، فالصين لا تشترط على مالي القيام بإصلاحات سياسية أو اقتصادية مقابل منحها قروض مالية، على عكس الدول الغربية التي تقوم مؤسساته المالية **(صندوق النقد الدولي و البنك الدولي)** بتقديم شروط للحصول على القرض، كفتح المجال للممارسة الحريات وديمقراطية وتحرير السوق ورفع الدعم وغيرها من الإجراءات التي توثر على سيادة الدولة.

5- تعتمد الصين على قاعدة رابح-رابح في علاقاتها مع الدول الإفريقية بما فيها مالي، فالمشاريع الاقتصادية التي تنجزها الصين في مالي قد تساهم في تحقيق فوائد اقتصادية لكلا البلدين، حي سيؤدي إلى ارتفاع في الناتج الإجمالي المحلي لمالي، والتخفيف من حدة البطالة من جهة، وزيادة النمو الاقتصادي الصيني وربط كافة الدول الإفريقية بمشروع الحزام والطريق من جهة أخرى.

6- يعتقد صنَّاع القرار في مالي وحتى النخب المثقفة بأن الاستثمارات الصينية في البنى التحتية وإنجاز المشاريع الإنمائية، سيساهم في تحسين مستوى معيشة السكان.[1]

يمكن القول بأن الصين تعتبر شريكًا موثوقا وبديلًا جيدا عن الغرب بالنسبة لمالي، لكن ينبغي على صُنَّاع القرار في مالي استغلال التهافت الصيني له، بما يخدم مصالحها ومصلحة شعوبها خاصة في مجال السلم، الأمن والتنمية.

وتعتقد الدراسة بأن الصين تسعى من وراء تواجدها في مالي، إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

أ- السعي للمساهمة في حفظ الأمن والسلم في مالي، فالصين أرسلت جنودها تحت مظلة قوات المينوسما الأممية لحفظ الأمن والاستقرار في مالي والبالغ عددهم 395 جندي صيني[2].

[1] -**Ibid**. pp. 22-59

[2] - Marc Lanteigne, "China's Peacekeeping Policies in Mali: New Security Thinking or Balancing Europe?" , **NFG Research Group, Berlin,** 2014, p. 10 .

فالصين لم تعد ترغب في ربط نفسها بالمتغير الاقتصادي والتجاري، وإنما أرادت أن يكون لها دورًا فعالًا في المجال الدبلوماسي أيضا عبر المساهمة في حل النزاعات بالطرق السلمية؛ وهذا من أجل إعطاء انطباع إيجابي لدى المجتمع الدولي بأنها شريكًا مهمًا في عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين.

ب-دعم العلاقات الدبلوماسية مع النظام في مالي من أجل تعزيز نفوذها في منطقة الساحل وفي باقي بلدان غرب إفريقيا، حيث يدرك صنَّاع القرار في الصين أهمية التواجد في مالي، فهي فرصة لتطوير علاقاتها مع الدول المجاور لمالي لاسيما النيجر وبوركينافاسو، خاصة أن تلك الدول تعتبر مركز منطقة الساحل؛ وبالتالي فإن فالإستراتيجية الصينية في منطقة الساحل تعمل بطريقة ناعمة، حيث من الأنظمة السياسة الحاكمة بغية تحقيق المزيد من المكاسب والنفوذ، خاصة مع تواجد قوى أخرى تتنافس فيما بينها في المنطقة(روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا..).

ت-الاستفادة من عقود إنجاز مشاريع البنى التحتية، كتعبيد الطرق وبناء المدار والمستشفيات؛ إذ ترغب الصين بأن تكون مساهمتها في إعمار مالي جزء من الحركية الدبلوماسية التي أطلقها الرئيس الصيني "**شي جينبينغ Xi Jinping** " في التفتح مع مختلف القارات العالم والمشاركة في كل المبادرات.

ث- استخدام القوة الناعمة في علاقاتها مع مالي عن طريق استغلال الصين توقيف فرنسا لمساعداتها التنموية لمالي، فقد حاولت الصين تعويض ذلك بتقديم مساعدات اقتصادية وقروض مالية للحكومة. وهنا يمكن القول بأن الصين تعتمد في سياستها الخارجية على مبدأ " **اقتناص الفرص**".

فالصين تريد إشراك مالي في **مبادرة الحزام والطريق**، عبر ربطها بشبكة الطرق والسكك الحديدية للدول المجاورة لها، إذ يمكن للصين إرسال منتجاتها لمالي عبر **ميناء الحمدانية (شرشال) بالجزائر** مرورا **بالطريق السريع العابر للصحراء**، أو عن طريق ميناء" **نواذيبو**" بموريتانيا المطل على المحيط الأطلسي حيث يتم فيه تفريغ الحاويات الصينية ونقلها إلى مالي.

وفي هذا السياق، أعلنت الصين عن تأسيس المنتدى الاقتصادي الصيني المالي في25 أكتوبر2022 [1]. جاء هذا المنتدى من أجل إعطاء نفس جديد للعلاقات الاقتصادية الصينية المالية، خاصة بعد تراجع الاستثمارات الصينية بسبب النزاع المسلح التي شهدته مالي منذ 2012.

ج-تعزيز التعاون العسكري مع مالي عبر تدريب جنود الماليين وتقديم معدات قتالية لمواجهة التنظيمات المسلحة. فالصين كما أشارت الدراسة سابقًا، أصبح لها طموح عالمي ليس فقط في السيطرة على التجارة العالمية كأكبر مصدر وأكبر منتج، بل حاولت توظيف العوائد الاقتصادية في تحقيق نفوذ سياسي وعسكري، بالرغم من أن صناع القرار في الصين غالبًا ما يصرحون في الوسائل الإعلام العالمية، بأن الصين لا تطمح في قيادة العالم أو في تحقيق نفوذ ينافس نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

ح-زيادة نشر الشركات الأمنية الصينية الخاصة في مالي لحماية مصالحها الاقتصادية ومشاريعها الاستثمارية من أي هجمات مسلحة محتملة. فالصين تستخدم شركاتها الأمنية الخاصة للقيام بمهام عسكرية نيابة عن قواتها العسكرية النظامية[2]، كما تعمل هذه الشركات الأمنية بالتعاون مع القوات المالية في إنقاذ رعايا صينيين قد يتعرضون للاختطاف من قبل الجماعات المسلحة المختلفة.[3]

ومن خلال ما سبق فإن الدراسة تعتقد، بأن التواجد الصيني في مالي قد يؤثر على المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي، من الناحية الإيجابية ومن الناحية السلبية.

فأما من الناحية الإيجابية، فقد تساهم الاستثمارات الصينية في مالي من زيادة مستوى تنمية وتراجع مؤشرات الفقر، وهذا ما يتماشى مع المقاربة الجزائرية في تنمية المناطق الحدودية.

وأما من الناحية السلبية، فيمكن تحديد الآثار السلبية المحتملة من التواجد الصيني في مالي على المقاربة الجزائرية، في النقاط التالية :

---

[1] – وكالة أناضول، "بعد وقف فرنسا مساعداتها.. الصين تملأ فراغ التنمية في مالي"، منشور بتاريخ 29 نوفمبر 2022 على الموقع :https://tinyurl.com/5fva5f8w ، تاريخ التصفح 07 أوت 2024 على الساعة 10:53 صباحا.

[2] – حكيم ألادي نجم الدين، ماذا وراء تزايد شركات الأمن الصينية الخاصة في إفريقيا؟، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر (الدوحة) ، أوت 2022 ، ص.3 .

[3] - Arduino Alessandro , “The Footprint of Chinese Private Security Companies in Africa”, **China Africa Research Initiative (CARI)**, Washington D.C, 2020, p 01 .

1- زيادة نفوذ الصين في مالي، قد يُفهَم على أنه تحدي للجهود الجزائرية التي كانت السباقة في وضع خارطة الطريق لحل النزاع في مالي، خاصة إذا أرادت الصين أن تلعب دورا بارزا في مسار السلام في مالي.

2- يمكن أن يسعى الطموح الصيني قي مالي إلى قيام بتحالفات مع دول منطقة الساحل، قد يغير من طبيعة علاقة تلك الدول مع الجزائر في المنطقة، خاصة أن المجلس العسكري الحاكم في مالي أصبح يتحفظ على اتفاق الجزائر؛ مما يشكل فرصة مناسبة يمكن أن تستغلها الصين لطرح مقاربة أخرى لحل النزاع قد تتعارض مع المقاربة الجزائرية.

3- تواجد الشركات الأمنية الصينية في مالي، قد يزيد من حالة الاحتقان في منطقة شمال مالي، كما قد تتورط تلك الشركات في بعض العمليات العسكرية بحجة حماية رعاياها أو مصالحها، وبالتالي استمرار العنف في منطقة شمال مالي؛ وهذا ما يتعارض مع المقاربة الجزائرية.

4- تركيز الصين على سياسة تقديم القروض بسخاء لمالي بدون شروط، قد يهددها في الوقوع إ في فخ الديون الصينية وبالتالي سيطرة الصين على المشاريع المنجزة التي تعتبر جزء من سيادة مالي. مثلما حدث في ميناء "**موميناسا**" بكينيا[1] وميناء "**جوادر**" في باكستان، التي سيطرة عليهما الصين مقابل التنازل عن الديون[2] ، وهذا ما يؤدي حسب الدراسة، إلى زيادة تدهور الوضع الاقتصادي في مالي والعودة إلى نقطة الصفر.

5- زيادة النفوذ الاقتصادي الصيني في مالي قد يجعل الأخيرة تقع في تبعية اقتصادية للصين، مما ينعكس سلبا على استقلالية قرارها السياسي؛ فالصين تسعى للحفاظ على مصالحها، لذلك تحرص على أن يكون القرار السياسي في مالي يتماشى مع مصلحة الصين، لكونها أكبر شريك تجاري أجنبي لمالي، وتزداد احتمالية التدخل الصيني في السياسة المالية كلما زادت مؤشر غياب الحكم الراشد والفساد في مالي.

لكن على العموم ، قد يكون التأثير السلبي للتواجد الصيني في مالي على المقاربة الجزائرية محدود، فقط إذا تمكن صناع القرار في الجزائر من تعزيز الشراكة مع الصين لحماية مصالحها في مالي، والتكيف مع أي تغيرات جيوسياسية في منطقة الساحل، سواء من ناحية التوازنات الإقليمية التي قد تحدثها القوى الموجودة في مالي أو من

[1] - Fergus Kell , "Kenya's debt struggles go far deeper than Chinese loans", published in May 31st , 2023 on website : https://www.chathamhouse.org/2023/05/kenyas-debt-struggles-go-far-deeper-chinese-loans , retrieved in August 09th ,2024 at 12:18 AM.

[2] - Asia Pacific Foundation of Canada, "China's debt diplomacy plunges Pakistani fishing community into troubled waters", published in November 25th ,2022 on website : https://www.asiapacific.ca/publicatiin/chinas-debt-diplomacy-plunges-pakistani-fishing-community , retrieved in August 09th ,2024 at 12:57 PM.

ناحية الشركات الاقتصادية التي ينبغي على الجزائر استغلال فرصة تواجد الصين، لدعم استثماراتها في مالي وباقي بلدان الساحل مستقبلا.

ويبدو أن تلك التحديات ستدفع بالدراسة للبحث عن مستقبل المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي، وهذا ما ستتطرق له الدراسة في مبحثها الثالث والأخير.

المبحث الثالث: مستقبل المقاربة الجزائرية بعد انسحاب النظام في مالي من اتفاق الجزائر

تسعى الجزائر لاستغلال كل مقومات القوة التي تتوفر عليها من أجل تجسيد مقاربتها لتحقيق الأمن،السلم والتنمية في مالي، فبالرغم من أن اتفاق الجزائر قد حظي بتأييد وشرعية من قبل القوى الفاعلة في النظام الدولي، إلا أن التغيرات الجيوسياسية التي شهدتها مالي منذ طرد القوات الفرنسية (2022)، وتواجد روسيا عبر قوات فاغنر، ودخول الصين على الخط التنافس الدولي في مالي؛ جعلت من المقاربة الجزائرية في وضع معقد زادة من ضبابية مستقبل المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي.

ستحاول الدراسة في هذا المبحث تسليط الضوء عن مستقبل المقاربة الجزائرية خاصة بعد إعلان حكومة مالي انسحاب من اتفاق الجزائر.

المطلب الأول : مؤشرات فشل اتفاق السلم والمصالحة في مالي.

تعتقد الدراسة بأن اتفاق السلم والمصالحة الموقع عليه سنة 2015، قد تعرض في بدايته للعديد من المشاكل التي كانت كفيلة لإجهاضه، ويبدو أن انهيار اتفاق السلم والمصالحة لم يكن وليد إعلان الحكومة في الانسحاب من الاتفاق سنة 2024، وإنما كانت هناك مؤشرات توحي بأن اتفاق السلم والمصالحة قد ينهار؛ ما يؤدي إلى إفشال المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي.

ويمكن تحديد أهم المؤشرات التي ساعدت في تقويض اتفاق سلم والمصالحة في النقاط التالية:

1- عدم تنفيذ بند نزع أسلحة الحركات الأزوادية ووضعها تحت تصرف الحكومة، وحل كل المليشيات وإعادة إدماج المقاتلين في المؤسسات الأمنية النظامية (الشرطة، الجيش والدرك).

ويعتبر هذا البند أحد أهم البنود التي حرصت الجزائر على تحقيقه وإقناع الحركات الأزوادية المسلحة من أهمية تسليم أسلحتهم للحكومة في ضمان بناء السلام واستدامة الأمن بعد النزاع. [1]

غير أن الحركات الأزوادية لم تحترم تطبيق برنامج نزع السلاح، لاسيما الفصائل المناوئة للسلطة المركزية على غرار الحركة الوطنية لتحرير الأزواد **MNLA**، الحركة العربية الأزوادية المنشقة **MAA**، حركة إنقاذ الأزواد **MSA**؛ ويرجع عدم تنفيذ هذا البند إلى غياب الثقة الحركات الأزودية اتجاه الحكومة في عدم تنفيذ هذه الأخيرة لالتزاماتها، خاصة في مسألة الحكم الذاتي والتسيير اللامركزي في منطقة شمال مالي.

[1] - Andrea Ginzález Peña , "Failure of Peace and the Disarmament, Demobilization and Reintegration (DDR)", **Papel politico Journal**,Vol.26, (November 30th ,2021), pp. 1-26.

2- عدم تنفيذ البند الخاص بتشكيل المجالس المحلية في كيدال وباقي مناطق شمال مالي؛ فمنذ الانقلاب العسكري على حكومة "**إبراهيم أبو بكر كيتا**" وسيطرة المجلس العسكري الحاكم برئاسة "**أسيمي غويتا**" على دواليب الحكم، لم تقم السلطة المركزية باتخاذ قرارات سياسية وتنظيمية لإجراء انتخابات محلية من أجل تنصيب مجالس بلدية في مدن شمال مالي.

إن المجلس العسكري الحاكم حسب اعتقاد الدراسة، لم يكن له الرغبة في جعل شمال مالي يتمتع باستقلالية التسيير بعيدا عن السلطة المركزية، الأمر الذي جعل الحركات الأزوادية تتهم الحكومة بأنها فاقدة للإرادة السياسية وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، خاصة فيما تعلق بتشكيل المجالس المحلية طبقاً لما جاء في البند السادس (06) من اتفاق السلم والمصالحة.[1]

3- عدم تشكيل معسكرات لإحصاء المؤهلين من مقاتلي الحركات الأزوادية لتسهيل إدماجهم في الجيش النظامي وفي القوات الأمنية الأخرى. فبعد قيام المجلس العسكري الحاكم بطرد بعثة الأمم المتحدة الخاصة بحفظ الأمن والاستقرار في مالي(مينوسما)، لم تعد هناك فرصة لتطبيق هذا البند الذي جاء في المادة 18 من اتفاق السلم والمصالحة.[2]

4- عدم تشكيل منطقة خاصة لتنمية المناطق في شمال مالي؛ وهذا البند يعتبر من بين أهم البنود الذي جاءت به اتفاق الجزائر، لأنه سيساهم في تحديد المشاريع التنموية التي تحتاجها المناطق الشمالية، وإن عدم تشكيلها من قبل الحكومة سيزيد من تدهور مستوى التنمية وكذا زيادة في مستوى عدم ثقة الحركات الأزوادية اتجاه السلطة المركزية.

5- عدم تمكن الحكومة من استعادة الأمن والاستقرار في شمال مالي، بسبب زيادة نشاط الجماعات المسلحة. وهذا مؤشر على فشل القوات المالية بتنفيذ التزاماتها اتجاه سكان شمال مالي وعجزها في تحقيق الأمن والسلم في المنطقة.[3]

6- عدم تطبيق البند الخاص باعتراف بالخصوصية الثقافية والعرقية في منطقة الأزواد، حيث تعاملت

[1] - Accord pour la paix et la réconciliation au mali (processus d'Alger), **Op.cit**.
[2] - **Ibid**.
[3] - Wassim Nasr, "How the Wagner Group Is Aggravating the Jihadi Threat in the Sahel", **CTS Sentinel journal**, Vol.15, N. 11, (November –December 2022), pp. 1-40

الحكومة مع منطقة شمال مالي كونها جزءًا من سيادة مالي، دون مراعاة للمتغيرات الإثنية التي تحكم النزاع.

7- ضرورة تجسيد مبدأ الحكم الراشد في التسيير، لضمان الشفافية في تسيير الموارد الاقتصادية؛ وكان هذا من بين المبادئ الذي ركَّز عليها اتفاق الجزائر في المادة الخامسة (05) [1]. غير أن زيادة معدلات الفساد وضعف الأداء السياسي لنظام الحكم مع غياب الحوكمة في استغلال الموارد المالية، أدى إلى زيادة تباين مستوى التنمية والعدالة الاجتماعية في توزيع الثروة بين الجنوب مقر العاصمة والشمال معقل الحركات المتمردة.

8- عدم تجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية في اتخاذ القرار، والذي كان من بين المبادئ التي تعهدت الحكومة في تجسيدها في إطار الإصلاحات السياسية، غير أن الانقلابات العسكرية المتتالية جائت عكس التيار الديمقراطي في تفعيل هذا المبدأ.

9- عدم تمكن من تنفيذ البند الخاص بعودة اللاجئين إلى قراهم التي غادروها منذ بداية النزاع 2012 نحو مخيمات في دول الجوار. ويرجع سبب ذلك إلى استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في شمال مالي، إذ يتحمل طرفي النزاع معًا مسؤولية غياب الأمن في منطقة الأزواد، مما صعّبَ من مهمة عودة اللاجئين إلى منازلهم.

10-لم يتم تنفيذ خطط إعادة إعمار شمال مالي، فبالرغم من التعبئة الدولية التي قامت بها الجزائر من أجل مساعدة مالي في إعادة إعمار المناطق المتضررة من النزاع، حيث تم جمع خلالها أكثر من 1,2 مليار يورو من أصل 03 مليار يورو؛ إلا أن الحكومة في مالي لم تستطع تنفيذ برنامج إعادة الإعمار مثلما كان هو مسطر خلال قمة بروكسل سنة 2021 [2].

كما زادت من مؤشرات فشل إتفاق السلم والمصالحة، تلك الأحداث التي وقعت في مالي بعد التوقيع مباشرة على اتفاق الجزائر سنة 2015، حيث شهدت مالي العديد من الأحداث التي زادت من احتمال عودة المواجهات المسلحة بين طرفي النزاع و بالتالي انهيار اتفاق السلم والمصالحة .

[1]- Accord pour la paix et la réconciliation au mali (processus d'Alger), **Op.cit**.

[2] – علي ياحي، "الجزائر تعود إلى شمال مالي من زاوية "إعادة الإعمار"، **مرجع سابق**.

والتي يمكن تحديد أبرزها، في النقاط التالية:

- بعد مرور شهر واحد من التوقيع على اتفاق السلم و المصالحة ، تجددت المواجهات المسلحة بين الحركات الأزوادية و الجيش المالي في **أفريل 2015** [1]، وهذا بسبب **عدم اتفاق الطرفين حول كيفية تنفيذ معاهدة السلام** وتقاسم السلطة مع تداخل المصالح الشخصية الضيقة من كلا جانبين، مما أعطى أُولَى مؤشرات صعوبة تنفيذ الاتفاق وحتى فشله في أسوء الأحوال.
- قيام "**جماعة أنصار الدين**" المصنفة على قوائم التنظيمات الإرهابية بزعامة "**إياد أغ غالي**" – أحد أبرز قادة الأزواديين في تمرد الثاني سنة 1990– ، بالهجوم على قوات الأممية مينوسما في منطقة كيدال في في **29 نوفمبر 2015**، حيث عبر زعيم التنظيم على **رفضه لاتفاق السلم والمصالحة**، وضرورة مواصلة " **الجهاد**" ضد القوات الفرنسية.[2]
- في **21 مارس 2016**، تم الهجوم على مقر بعثة الإتحاد الأوروبي لتدريب قوات المالية[3]، وقد أعلنت جماعة أنصار الدين المتحالفة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، عن مسؤوليتها على الهجوم، وهذا للتعبير عن رفضهم لتواجد القوات الأجنبية في شمل مالي، وتجديد **معارضتهم لاتفاق السلم والمصالحة.**
- في يوم **19 جويلية 2016** ، وقع هجوم مسلح استهدف ثكنة عسكرية للجيش المالي في مدينة "**تامبالا Nampala**" الواقعة على بعد 500 كم شمال شرق العاصمة المالية، والذي خلف 17 قتيل في صفوف جنود الماليين [4]. بعد هذا الحادث بساعات قليلة خرج تنظيم المسلح أنصار الدين في تسجيل إعلامي أين تبنى هذه العملية، ليؤكد من خلالها مع العمليات السابقة على **رفضه لمسار السلام بين الحركات الأزوادية والسلطة المركزية.**

---

[1] - Ilaria Allegrozzi, "Mali's Peace Deal Ends", published in January 24th 2024 on website : https://reliefweb.int/report/mali/malis-peace-deal-ends , retrieved in August 15th ,2024 at 18:28 PM.

[2] – الجزيرة ، "أنصار الدين" تتبنى هجوما على معسكر أممي بمالي" ، منشور بتاريخ 29 نوفمبر 2015 على الموقع : https://t.ly/eKXaW ، تاريخ التصفح 15 أوت 2024 على الساعة 18:49 مساء.

[3] -Nicolas Gros Verheyde, "UTM Mali HQ attacked in Bamako. A new target in the Sahel" , published in March 21st ,2016 on website : https://www.bruxelles2.eu/en/2016/03/qg-deutm-mali-attacks-in-bamako/ , retrieved in August 15th ,2024 at 19:29 PM.

[4] - Jeune Afrique, "Mali : 17 soldats tués dans l'attaque de Nampala revendiquée par deux groupes armés" , publié le 20 juillet 2016 au site web : https://t.ly/GTw6Z , consulté le 16 Aout 2024 à 12 :38 PM.

- وقع هجوم مسلح على قرية " **سوبان دا Sobana Da** " في منطقة " **موبوتي Mopti** " وسط مالي يوم **09 جوان 2019**، نفذته جماعات مسلحة متحالفة مع بعضها البعض. وقد خلف هذا الهجوم مقتل 35 من سكان عرقية "**دوغون**" ذات الديانة المسيحية[1]. وفي تقرير بعثه قائد قوات مينوسما في مالي، بأن هذه العملية قد تتسبب في إندلاع "**نزاعات إثنية**" بين الجماعات المسلحة المنتمية لإثنية **فولاني Fulani** المسلمة وإثنية دوغون **Dogon** المسيحية.
- في **11 أوت 2022**، تعرضت قرية "**تيسيت**" بمنطقة غاو، إلى هجوم مسلح راح ضحيته 42 جندي من الجيش المالي، حيث أكد المجلس العسكري الحاكم بأن منطقة غاو أصبحت من أكثر مناطق شمال مالي تعرضا للهجمات المسلحة[2]؛ وقد اتهم الجيش المالي بأن الحركات الأزوادية متورطة مع الجماعات المسلحة في العمليات ضد القوات المالية.
- في **11 أوت 2023**، وبعد انسحاب القوات الفرنسية وقوات مينوسما الأممية من مالي، عادت المواجهات المسلحة بين الحركات الأزوادية والجيش الماليمن جديد، فقد كانت مدينة "**بير**" التابعة لمنطقة تمبكتو مسرحا لأعمال عنف مسلح من قبل طرفي النزاع [3]، معلنةً بذلك عن نهاية الهدنة بينهما.
- قيام الجيش المالي خلال الفترة الممتدة من **7 إلى 12 سبتمبر 2023** بغارات جوية استهدفت معاقل الحركات الأزوادية في "**بامبا**" و"**بوريم**" و"**غاو**"[4]، ما أدى إلى زيادة تعقد الوضع الأمني في الشمال.
- في **17 سبتمبر 2023**، هاجم تحالف الحركات الأزوادية ثكنة عسكرية في منطقة "**ليري**" في الحدود الغربية مع موريتانيا، حيث أعلن " **جيش تحرير الأزواد**"، التعبئة العامة لسكان الأزواد لمواجهة الجيش المالي وقوات فاغنر، فقد اعتبروا أنفسهم" **في حالة حرب**" مع المجلس العسكري الحاكم.[5]

---

[1] - MINUSMA, "les atteintes sérieuses aux droits de l'homme commises lors de l'attaque de village de Sobana Da (Région de Mopti)09 Juin 2019 ", United Nations , New York, 2019,p. 02

[2] - Aljazeera News, Mali says soldier death toll in Tessit attack has risen to 42 , published in August 11th , 2022 on website : https://urlz.fr/uos8 retrieved in August 18th ,2024 at 19:05 PM.

[3]– مركز الإمارات للسياسات، "انفجار العنف في شمال مالي: تطورات الوضع العسكري وتأثيراته في إقليم الساحل"،منشور على الموقع: https://tinyurl.com/5n6f9f ،تاريخ التصفح 18 أوت 2024 على الساعة 19:33 مساء.

[4]– مصطفى دالع، "بعد تصاعد القتال بين مالي و"الطوارق".. ما مصير اتفاق الجزائر؟"، منشور بتاريخ 27 سبتمبر 2023 على الموقع : https://urlz.fr/uotl ، تاريخ التصفح 18 أوت 2024 على الساعة 19:43 مساء.

[5]– **المرجع نفسه.**

- في **28 سبتمبر 2023**، هاجم الجيش الأزوادي قاعدة "**ديورا**" في إقليم "**موبتي**" وسط مالي، وكانت حصيلة هذا الهجوم 98 قتيلا من جنود الماليين. وتعتبر هذه القاعدة مكان إستراتيجي، إذ يمكن من خلالها سيطرة الحركات الأزوادية على الطريق البري الرابط بين مدن شمال مالي ووسطها.
- في **01 أكتوبر 2023**، هاجمت الحركات الأزوادية المتحالفة، قاعدة "**بامبا**" العسكرية للجيش المالي في منطقة "**بورم**". وقد أدى هذا الهجوم إلى مقتل 80 جندي من الجيش المالي.[1]
- في **03 أكتوبر 2023** ، سيطرت الحركات الازوادية على قاعدة عسكرية للجيش المالي في منطقة "**تاوسا**"؛ ليبلغ عدد القواعد العسكرية تحت سيطرة **جيش تحرير الأزواد** 04 قواعد عسكرية.[2]
- في **31 أكتوبر 2023**، تمكن تحالف تنسيقية حركات الأزوادية من السيطرة على معسكر قوات المينوسما بعد انسحابها من مالي.[3]
- في **14 نوفمبر 2023**، أعلن رئيس مجلس العسكري الحاكم "**أسيمي غويتا**" بشن عملية عسكرية رفقة عناصر من قوات فاغنر على مدينة كيدال معقل الحركات الأزوادية؛ وقد تمكن الجيش لأول المرة من السيطرة على هذه المدينة الإستراتيجية منذ اندلاع تمرد 2012.[4]
- في **26 جانفي 2024**، أعلن رئيس المجلس العسكري الحاكم "**أسيمي غويتا**" بالوقف الفوري لاتفاق الجزائر للسلم والمصالحة الموقع عليه في مارس 2015.[5]
- في **27 جويلية 2024** ، اندلعت مواجهات مسلحة بين الجيش المالي المدعمة بقوات "فاغنر" والحركات الأزوادية في **منطقة تنزواتين** – وهي المنطقة الحدودية الفاصلة بين مالي والجزائر– وتعتبر هذه المنطقة آخر معاقل الحركات الأزوادية بعد خسارتهم لكيدال.[6]

---

[1]– مركز الإمارات للسياسات، **مرجع سابق**.

[2]– جريدة العرب، "التوتر في مالي يعيد ترتيب التوازنات في منطقة الساحل الأفريقي"، العدد 12940 ،01 نوفمبر 2023، الرابط : https://alarab.co.uk/sites/default/files/2023-10/07_28.pdf ، تاريخ التصفح 18 أوت 2024 على الساعة 20:04 مساء.

[3] - Reuters, "Mali rebels say they have taken base vacated by UN peacekeepers", published on website : https://feji.us/dsq2p1 , retrieved in August 19th ,2024 at 12:44 PM.

[4] -Beverly Ochieng , "Mali army seizes key rebel northern stronghold Kidal", published on website : https://urlz.fr/uDAR

[5] – عثمان لحياني، "مالي تنهي العمل باتفاق السلام متهمة الجزائر باتخاذ "مواقف عدائية" ، على الموقع : https://urlz.fr/uotp ، تاريخ التصفح 19 أوت 2024 على الساعة 13:41 ظهرا.

[6] - Beverly Ochieng, **Op.cit**.

المطلب الثاني : دوافع انسحاب مالي من اتفاق الجزائر مع تجدد المواجهات المسلحة.

ترى بعض مراكز التفكير البحثية الغربية على غرار "**مؤسسة راند Rand Foundation** " و" **فريدريش إيبرت Friedrich Ebert Stiftung** "، من خلال دراساتهم البحثية حول المآلات المستقبلية للنزاع في مالي، حيث أشارت نتائج تلك الدراسة بأن مالي سيغلب عليها طابع الفوضى **Chaos** في سنوات القادمة على مدى القصير وتحديدا في سنة 2030.[1]

وتمثل عودة المواجهات المسلحة بين المتمردين والسلطة المركزية، مؤشر على حالة الفوضى التي تتخبط فيها مالي، خاصة بعد إعلان المجلس العسكري الحاكم الانسحاب من اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر، الموقع عليه سنة 2015.

وأما بخصوص الدوافع التي وقفت وراء انسحاب الحكومة المالية من اتفاق الجزائر، فيمكن تحديدها في النقاط التالية :

1- وجود تغيرات في مواقف بعض الحركات الأزوادية، تتعارض مع مخرجات اتفاق الجزائر 2015، حيث اتهمت السلطة المركزية الحركات الأزوادية بأنها لم تلتزم باتفاق الجزائر خاصة في شقه المتعلق بتسليم الأسلحة لجيش النظامي، مما جعل الحكومة المالية تتوجس من نوايا الحركات الأزوادية اتجاهها، خاصة بعد اندماجها تحت تكتل سياسي وعسكري واحد يحمل اسم جبهة تحرير الأزواد[2] **Front de libération de l'Azawad (FLA)**. وقد اعتبرت الحكومة هذه الخطوة على أنها استمرارا للمطالب الانفصالية للحركات الأزوادية.

2- الأعمال "**العدائية**" التي قامت بها السلطات الجزائرية على حد تعبير الناطق الرسمي باسم المجلس العسكري الحاكم العقيد "**عبدولاي مايغا Abdoulaye Maïga** "، وجاءت هذه الاتهامات على خلفية استقبال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يوم 26 فيفري 2023، وفدًا عن تنسيقية الحركات الأزوادية

[1] - Friedrich-Ebert-Stiftung, "Paths of the future: Scenarios for Mali 2030", **Friedrich-Ebert-Stiftung**, Germany , 2017, pp 07.

[2] - موقع الخبر، حركات الأزواد تعلن عن خطوة هامة، منشور على الموقع: https://urlz.fr/urqt، تاريخ التصفح 2025/04/26 على الساعة 12:32 ظهرا

برئاسة "**محمد ديكو**" لبحث سبل تطبيق اتفاق الجزائر 2015، غير أن مالي اعتبرته تدخل في شؤونها الداخلية، خاصة بعد لقاء الرئيس الجزائري بالمعارض المالي "محمد ديكو".[1]

غير أن الدراسة، لا ترى بأن تصرف الجزائر على أنه سلوك عدائي اتجاه مالي، وما استقبالها لبعض شخصيات من تنسيقية الحركات الأزوادية يدخل في إطار مهام لجنة تنسيق ومتابعة تنفيذ الاتفاق، أين يقوم قائد الوساطة (الجزائر) بلقاءات دورية مع طرفي النزاع كل على حدٍ.

3- اتهم المجلس العسكري في مالي بأن الجزائر تستضيف على أراضيها مكاتب للحركات الأزوادية والتي تقوم بالتنسيق مع تلك الموجودة في شمال مالي للقيام بعمليات ضد القوات الأمنية المالية، وقد رأت مالي في ذلك بأن الجزائر أصبحت تمثل قاعدة خلفية في دعم عمليات الحركات الأزوادية ضد السلطة المركزية في مالي.

4- اعتبر المجلس العسكري الحاكم بأن اتفاق الجزائر قد تم التوقيع عليه في سياق كانت فيه الحكومة المالية آنذاك(سنة 2015) ضعيفة[2]، أين قدمت تنازلات كبيرة لصالح الحركات الأزوادية، مما أثر على هيبة الدولة حسب تبريرات صناع القرار في مالي.

5- تحالف الحركات الأزوادية مع الجماعات المسلحة الأخرى المصنفة على قوائم الإرهاب على غرار جماعة النصرة، جعل المجلس العسكري الحاكم يرفض التواصل معها، ويهدد أكثر من مرة بتجميد اتفاق السلم والمصالحة والانسحاب منه.

6- إصرار المجلس العسكري الحاكم على استخدام القوة العسكرية لحسم نزاعه مع الحركات الأزوادية، وهذا ما يتعارض مع المقاربة الجزائرية. فمنذ وصول "**أسيمي غويتا**" إلى السلطة وتأسيسه لمجلس عسكري مؤقت، دأب في التفكير حول كيفية القضاء على الحركات الأزوادية والتنصل من اتفاق السلم والمصالحة.

7- رغبة المجلس العسكري في فرض سيطرته على كامل شمال مالي، وإعادة عسكرة المنطقة عبر القيام بعمليات مسلحة مع قوات فاغنر في أوت 2023.

---

[1] -The North Africa Journal, "Mali junta ends Algiers Agreement", published on website: https://north-africa.com/mali-junta-ends-algiers-agreement/ , retrieved in April 24th ,2025 at 09:44 AM.

[2]- اسماعيل عزام، "الجزائر – مالي.. كيف تدهورت العلاقة بسبب النزاع مع الطوارق؟"، منشور على الموقع: https://urlz.fr/urUg ، تاريخ التصفح :29-04-2025 على الساعة 10:55 صبحًا.

وترى الدراسة بأن عودة المواجهات المسلحة في شمال مالي ودخول القوات المالية إلى مدينة كيدال، يمثل المسمار الأخير الذي دُقَّ في نعش اتفاق السلم والمصالحة. [1]

ويبدو أن نوايا المجلس العسكري الحاكم في الانسحاب من اتفاق الجزائر كانت منذ وصول "**أسيمي غويتا**" إلى السلطة سنة 2021 والذي أبدى معارضة لاتفاق الجزائر، حيث أعلن "**أسيمي غويتا**" عن مبادرة الحوار الوطني **مالي–مالي** كبديل عن اتفاق الجزائر 2015.

ويمكن القول بأن منذ وصول الجيش إلى سلطة عبر انقلابي أوت 2020 وماي 2021، أخذ المجلس العسكري الحاكم موقفًا متحفظًا حول اتفاق السلم والمصالحة، فبدأ التفكير في كيفية السيطرة على كامل تراب مالي بما فيه المناطق الشمالية؛ ولتجسيد هذا الهدف على أرض الواقع، بدأ النظام العسكري في مالي تعبئة الجبهة الداخلية ضد تواجد القوات الفرنسية والأممية بسبب فشلها في تحقيق الأمن والاستقرار.

فكانت **أولى خطوات** تنفيذ هذه الإستراتيجية، هي قرار رئيس المجلس العسكري الحاكم "**أسيمي غويتا**" بطرد القوات الفرنسية من مالي يوم 15 أوت 2022[2] و إنهاء بعثة مينوسما في شمال مالي.

بعدها جاءت **الخطوة ثانية** عبر التعاقد مع الشركة الأمنية "فاغنر" لتحل محل القوات الفرنسية؛ فبالرغم من أن السلطة في مالي أكدت أن تعاقدها مع فاغنر هو في إطار "**تدريب جنود الماليين والاستشارة**"، لكن الواقع أثبت عكس ذلك، فقد قامت قوات فاغنر بالعديد من العمليات العسكرية رفقة الجيش المالي لاستعادة السيطرة على مدن شمال مالي.

أما الخطوة الثالثة فكانت بالتوقيع على صفقات السلاح مع روسيا وطائرات بدون طيار التركية كما استلمت السلطة دفعة من الأسلحة ومدرعات صينية الصنع وهذا لتعزيز من قدراتها العسكرية وخلق ميزان قوة لصالحه في مواجهة الحركات الأزوادية المتمردة؛ بعدها مباشر و تحديدا في 11 أوت 2023 قام الجيش النظامي بأول عمل

---

[1]– محمد أحمد عبد انبي، " دوافع التحرك العسكري للجيش المالي شمالي البلاد.. والتداعيات المحتملة"، منشور على الموقع: https://urlz.fr/us2t، تاريخ التصفح 29–04–2025 على الساعة 19:47 مساء.

[2]– جلال الورغي، "الخيبة الفرنسية في مالي.. انسحاب بطعم الهزيمة"، منشور بتاريخ 29 أوت 2022 على الموقع: https://urlz.fr/uotv ، تاريخ التصفح 30 أوت 2022 على الساعة 13:38 ظهرا.

العسكري في شمال مالي ضد الحركات الأزوادية من أجل استعادة السيطرة على كيدال، بعد هدنة دامت أكثر من 08 سنوات.

وترى الدراسة، بأن السلطة المركزية قد أخطأت في إعلان الحرب على الحركات الأزوادية، لأنه يعتبر خرقا للهدنة المعلن عليها في اتفاق الجزائر 2015، وأن هذا الإجراء سيؤدي إلى تدهور الوضع الأمني مجددا ودخول مالي في دائرة " **فوضى حرب الأهلية**" **Chaos of Civil War**؛ كما تعتقد الدراسة أن انسحاب الحكومة المالية من اتفاق الجزائر، يعتبر نكسة للجهود الدبلوماسية الجزائرية في إحلال السلم والأمن والتنمية في مالي وفي منطقة الساحل ككل.

وقد أدى قرار انسحاب المجلس العسكري في مالي من اتفاق الجزائر إلى **ردود أفعال دولية**، أبرزها:

- **الجزائر:**

تأسفت الجزائر على الخطوة التي قام بها مجلس العسكري الحاكم في مالي بالوقف الفوري لاتفاق السلم والمصالحة، وقد أكدت الجزائر في بيان لها بأن هذا القرار ستكون له تداعيات أمنية وإنسانية خطيرة على مالي وعلى المستوى الإقليمي، كما أشار ذات البيان بأن صناع القرار في مالي كانوا يخططون من قبل الانسحاب من اتفاق الجزائر، خاصة بعد صفقات السلاح التي كانت تزودها روسيا وتركيا لمالي؛ وهذا ما يؤكد لجوء الجيش المالي للحسم العسكري في شمال مالي. إضافة إلى ذلك فقد أشارت الجزائر في بيانها بأنها لم تدخر جهدًا في إنجاح اتفاق السلم والمصالحة وأن المجلس العسكري الحاكم يتحمل مسؤولية انهيار هذا الاتفاق.[1]

- **الولايات المتحدة الأمريكية:**

أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن أسفها من انسحاب مالي من اتفاق الجزائر، حيث أشارت كتابة الدولة للخارجية الأمريكية، بأنه لو تم التزام باتفاق الجزائر لتمكن الماليين من العيش في أمن واستقرار وتنمية.[2]

[1]- روسيا اليوم " الجزائر تحذر من خطورة قرار مالي إنهاء اتفاق الجزائر"، منشور على الموقع: https://tinyurl.com/bde83634 ، تاريخ التصفح 29-04-2025 على الساعة 19:08 مساءً

[2] - Hana Sadaa, "U.S. Department of State Spokesperson: We Regret Mali's Withdrawal from the Algiers Agreement ", published in website: https://tinyurl.com/mw7zpupv, retrieved in April 29th ,2025

- **الاتحاد الأوروبي:**

تأسف الاتحاد الأوروبي على القرار الذي اتخذته السلطة المركزية في مالي، بالانسحاب من اتفاق السلم والمصالحة، كما نوّه بخطورة هذا القرار على الصعيد الأمني والسياسي، أين سيتأثر به على وجه الخصوص ساكنة شمال مالي.[1]

- **تحالف جبهة تحرير الأزواد:**

أعرب الناطق الرسمي باسم تحالف جبهة تحرير الأزواد "**المولود رمضان**" على أسفه من هذا القرار الذي كان متوقعًا حسب رأيه، خاصة بعد قيام السلطة العسكرية بطرد القوات الفرنسية والأممية والتعاقد مع قوات فاغنر، وقيامهم بعمليات عسكرية في شمال مالي بداية من شهر أوت 2023. كلها مؤشرات كانت توحي بسعي النظام للانسحاب من اتفاق الجزائر.[2]

وترى الدراسة، بأن أغلب ردود أفعال الدولية حول انسحاب مالي من اتفاق الجزائر، اجتمعت على فكرة واحدة وهي رفضها وأسفها على هذا القرار لما له من **انعكاسات سلبية** على مستوى الإقليمي والدولي، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

- ✓ فتح المجال أمام تجدد المواجهات المسلحة بين السلطة المركزية والحركات الأزوادية، مما يؤدي إلى التعنت هذه الأخيرة في مطالبها الانفصالية، ورفض أي مبادرات للسلام مستقبلًا بعيدة عن مطلب الانفصال.
- ✓ انسحاب مالي من اتفاق الجزائر، قد يهدد من وحدة وسيادة مالي وتكون منطقة الساحل أمام سيناريو تفكك مالي، ما يؤدي إلى انتقال عدوى الانفصال إلى طوارق النيجر والجزائر.

غير أن فرضية انفصال شمال مالي عن جنوبه مستبعدة حسب اعتقاد الدراسة، خاصة أمام حرص الجزائر على ضرورة احترام كامل أراضي مالي؛ إلاَّ إذا استغلت بعض القوى الأجنبية لاسيما فرنسا والولايات المتحدة حول إدعائها بوجود انتهاكات إنسانية يقوم بها الجيش المالي مع قوات فاغنر ضد

[1] - **Ibid**.

[2] – موقع الجزيرة، " المجلس العسكري في مالي ينهي اتفاقا للسلام مع الانفصاليين"، منشور على الموقع: https://urlz.fr/urAc ، تاريخ التصفح 27-04-2025 على الساعة 17:19 مساءً.

سكان الأزواد، فتقوم بذلك باستصدار مشروع قرار أممي حول" **التدخل الإنساني**" في منطقة الأزواد قد يتطور الوضع بعد ذلك إلى تكرار سيناريو"**جنوب السودان**" في " **شمال مالي**"، وهذا ما يخشاه صانع القرار الجزائري.

- ✓ زيادة التهديدات الأمنية اللاتماثلية: (انتشار التنظيمات المسلحة، شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود وانتعاش نشاط تهريب المخدرات والسلاح والهجرة غير شرعية على محور: **كيدال– الخليل– جنوب الجزائر**، وارتفاع مؤشرات الفساد السياسي والمالي في دوائر الحكومية؛ كل هذا سيخلق دولة هشة أمنيًا وفاشلة تنمويًا.
- ✓ زيادة توتر العلاقات الجزائرية المالية، قد تستغله أطراف وظيفية أخرى لتنفيذ أجندات تهدد أمن واستقرار منطقة الساحل والدول المجاور لها.

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية المالية في ظل التوتر الحاصل بينهما.

في ظل التغيرات الجيوسياسية الحاصلة في منطقة الساحل، خاصة مع انسحاب مالي من اتفاق السلم والمصالحة وعودة المواجهات المسلحة بين الجيش المالي وجبهة تحرير الأزواد؛ ومع تسارع الأحداث، زاد توتر العلاقات بين الجزائر ومالي إلى حد غلق الجزائر لمجالها الجوي أمام مالي.

في هذا المطلب ستحاول الدراسة تسليط الضوء على أسباب الخلاف بين الجزائر ومالي وتداعياته على منطقة مستقبلا.

بعد التغيرات غير الدستورية التي شهدتها مالي عبر انقلابين عسكريين متتاليين 2020-2021، انتهج مجلس العسكري الحاكم سياسة مغايرة يهدف من خلالها للسيطرة على كامل تراب مالي باستخدام القوة العسكرية، وبالتالي يمكن القول أن جذور الخلاف بين مالي والجزائر بدأت بعد وصول العسكر للسلطة وسيطرة "**أسيمي غويتا**" على مقاليد الحكم[1]، والذي قام بطرد القوات الفرنسية والأممية وجلب قوات فاغنر لمساعدته في تنفيذ خططه في السيطرة على شمال مالي والقضاء على المتمردين.

وزاد توتر العلاقات الجزائرية المالية عندما قامت الجزائر باستضافة وفد عن تنسيقة الحركات الأزوادية في اجتماع لبحث آليات إعادة إحياء اتفاق السلم والمصالحة، دون إبلاغ الحكومة المالية أو إشراكها في الإجتماع، مما اعتبره مجلس العسكري في مالي على أنه تدخل في شؤونه الداخلية، وكرد فعل على ذلك قامت مالي باستدعاء السفير الجزائري.

بلغت بعد ذلك حدة الخلافات بين الدولتين المتجاورتين التي تربطهما حدود جغرافية مشتركة (1300 كم)[2] ذروتها، عندما شن الجيش المالي هجومًا عسكريًا على مدينة كيدال في أوت 2024، حيث نددت الجزائر بهذه العملية العسكرية التي ستؤدي إلى إجهاض مسار السلام بين السلطة المركزية والحركات الأزوادية، مما دفعها بصفتها قائدة للوساطة الدولية لحل النزاع في مالي، بدعوة المجلس العسكري الحاكم إلى ضرورة توقيف عملياته العسكرية في شمال مالي والعودة إلى طاولة المفاوضات.

---

[1] – موقع عربي بوست، "قلق من "فاغنر" ومخاوف من اتساع الصراع.. تحركات دبلوماسية وعسكرية للجزائر بعد التوترات قرب حدودها مع مالي"، منشور على الموقع: https://urlz.fr/urOi ، تاريخ التصفح 2025/04/28 على الساعة 19:32 مساءً

[2] - Ashark- Al-awsat, "Algeria Expresses Concerns After Mali Suspends 'Reconciliation Agreement ". published in website: https://tinyurl.com/zj6522bp, retrieved in April 30th ,2025 at 09:45 Am.

زيادة على ذلك، شهدت أروقة الأمم المتحدة ملاسنات دبلوماسية حادة بين الجزائر ومالي، عندما دعى مندوب الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة "**عمار بن جامع**" إلى فرض عقوبات على مجلس العسكري الحاكم في مالي، على خلفية الهجوم المسلح الذي نفذه الجيش مالي بمساعدة قوات فاغنر على منطقة تنزواتين الحدودية في أوت 2024؛ ليرد عليه المندوب المالي الدائم لدى الأمم المتحدة "**عيسى كونوفور**" بأن الجيش المالي قام بمتابعة "الإرهابيين" في منطقة تنزواتين ، للإشارة على المتمردين في منطقة الأزواد، هنا تدخل المندوب الجزائري لتأكيد على عدم الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة.[1] ولم يتوقف المجلس العسكري الحاكم في مالي عند هذا الحد فقد قام بإيداع شكوى قضائية ضد الجزائر في محكمة العدل الدولية يوم 19 سبتمبر 2025، وهذا يُعتبر حسب الدراسة منعرجا خطيرة في مسار العلاقات الجزائرية المالية المتورة.[2]

وقد كان انسحاب مالي من اتفاق السلم والمصالحة في جانفي 2024، النقطة التي أفاضت كأس الخلافات والتوترات بين الجارتين، حيث اتهمت الجزائر مجلس العسكري الحاكم بأنه يسعى إلى إجهاض كل مبادرات السلام والقضاء على جهود الجزائر في إحلال السلم والأمن في مالي[3]، في حين رد مجلس العسكري الحاكم بأن اتفاق السلم والمصالحة لم يعد يخدم مصلحة مالي بل هو عائق يهدد سيادتها.

وفي الفاتح من شهر أفريل من سنة 2025، وصلت العلاقات الجزائرية المالية إلى طريق مسدود، بعد إسقاط القوات الجزائرية طائرة بدون طيارة مالية في منطقة تنزواتين الحدودية؛ وقد أكدت الجزائر بالأقمار الصناعية أن تلك الطائرة انطلقت من الأراضي المالي لتخترق المجال الجوي الجزائري على مسافة 02 كم، كما أن هذه العملية التي تدخل في خانة الاعتداء على السيادة، لم تكن الأولى من نوعها حسب بيان وزارة الدفاع الجزائرية بل سبق لمالي إختراق المجال الجوي الجزائر في ثلاثة حالات خلال سنة 2024.

غير أن المجلس العسكري الحاكم، أكد في بيانه بأن طائرة بدون طيار سقطت على الأراضي المالية على مسافة 9,5 كم عن الحدود الجزائرية، وهي إشارة على أن إسقاط الجيش الجزائري لتلك المسيرة لم يكن مبررًا حسب بيان

---

[1]- موقع عربي بوست، **مرجع نفسه**.

[2] – عبد الجميل مخلافي، "محكمة العدل الدولية تعلن تلقيها شكوى من مالي ضد الجزائر"، منشور بتاريخ 19-09-2025على الموقع:https://urlz.fr/uXUw ، تاريخ الإطلاع 23-11-2025 على الساعة 09:15 صباحا.

[3]- عثمان لحياني، "مالي تنهي العمل باتفاق السلام متهمة الجزائر باتخاذ "مواقف عدائية"، **المرجع السابق**.

المجلس العسكري، بل أن هذه الأخيرة اتهمت الجزائر بدعم "الإرهاب"(إشارة إلى المتمردين)، وقامت باستدعاء سفيرها من الجزائر، لتقوم هذه الأخيرة أيضا باستدعاء سفيرها من بماكو وغلق مجالها الجوي من وإلى مالي.

ينبغي الإشارة إلى أن البيان الذي تم إصداره باسم تكتل دول الساحل الثلاث والذي اتهم فيه الجزائر بتقويض السلام في مالي، قد تم كتابته من طرف " أسيمي غويتا" دون مشاورة النيجر بوركينافاسو.

يبدو أن توتر العلاقات بين الجزائر ومالي سيكون له تداعيات تؤثر على الأمن واستقرار منطقة الساحل، وترى الدراسة بأن استمرار حدة الخلافات بين الدولتين الجارتين لن يكون في صالحهما، خاصة إذا استغلت بعض الأطراف الأجنبية حالة الخلاف بين الجزائر ومالي، واستثمار الوضع القائم بما يخدم أجنداتها.

وقد أدى تدهور العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر ومالي حدوث تداعيات تنعكس سلبا على كلتا الدولتين.

فعلى **الصعيد الأمني**، أدت التوترات الدبلوماسية إلى ضعف في مستوى التنسيق الأمني بين الجزائر ومالي، مما يساهم في انتشار الجماعات المسلحة ومختلف التهديدات الأمنية التي تؤثر على أمن واستقرار المنطقة.

فعدم تبادل المعلمات بين الدولتين ذات الطابع الأمني، قد يؤثر على الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وجنوب الصحراء؛ كما أن انسحاب مالي من هيئة قيادة الأركان المشتركة لدول منطقة الساحل والتي تضم في عضويتها الجزائر،مالي، نيجر وموريتانيا ومقرها في تمنراست، قد يؤثر على مستوى التعاون الإستخباراتي في مواجهة مختلف التحديات الأمنية في المنطقة.

بينما على **المستوى الاقتصادي**، ستؤثر الأزمة بين البلدين على خطط انجاز المشاريع الاقتصادية لاسيما تلك التي تدخل في إطار مبادرة "النيباد" مثل مشروع الطريق السريع العابر للصحراء الذي يعرف أساسًا تأخرًا في إنجازه بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في شمال مالي، زاده تدهور العلاقات بين الجارتين.

علاوة على ذلك، أدت الأزمة إلى ندرة السلع الأساسية القادمة من الجزائر نحو مالي في إطار تجارة المقايضة وارتفاع أسعارها؛ فمنذ حادثة إسقاط طائرة بدون طيار، وإعلان الجزائر عن غلق مجالها الجوي، واتهام مالي للجزائر بدعمها "للإرهابيين"؛ عرفت السوق المحلية لمالي ارتفاعًا كبيرًا في أسعار المواد المهربة من الجزائر، حيث

ارتفع سعر الوقود مثلا من 1200 فرنك غرب إفريقيا قبل الأزمة إلى 3000 فرنك غرب إفريقيا أي بزيادة قدرها 150%.[1]

أما على **الصعيد السياسي**، فقد استغلت القوى الأجنبية حالة الانسداد في العلاقات الجزائرية المالية عبر سياسة الاستقطاب لحماية مصالحها الجيوسياسية، مما يؤدي إلى تراجع نفوذ الجزائر في منطقة الساحل لصالح روسيا وبالتالي يؤثر على التوازنات الإقليمية في المنطقة، حيث يسعى المجلس العسكري الحاكم في مالي إلى تعزيز علاقاته مع روسيا، إلى درجة تحوله إلى وكيل روسيا يُنَفذُ سياساتها في منطقة الساحل[2].

فبالرغم من أن روسيا لم تبد أي موقف إزاء الأزمة بين الجزائر ومالي، بل أخذت موقف محايد للحفاظ على مصالحها مع كلتا الدولتين، إلّا أنها في نفس الوقت تدعم "قوات فاغنر" التي تقوم بعمليات عسكرية في مالي.

كما دخل المغرب أيضا على خط الأزمة عندما قام الملك المغربي "محمد السادس" يوم 28 أفريل 2025 باستقبال وزراء خارجية تحالف دول الساحل الثلاث مالي–النيجر–بوركينافاسو، لبحث سبل تعزيز التعاون في إطار مبادرة الأطلسي*.

فظلًا على ذلك، فإن هذه الأزمة ستؤثر على أجندة الإتحاد الإفريقي لسنة 2063، خاصة في مجال تعزيز العلاقات الإفريقية–الإفريقية وترقية مبادرات جنوب–جنوب، لاسيما أن الجزائر ومالي تتمتعان بوزن جيوسياسي يكملان بعضهما البعض في تطوير عمل الاتحاد الإفريقي.

ويمكن القول بأن الخلافات المستمرة بين الجزائر ومالي لن يكون في صالحهما، وبالتالي ينبغي عليهما تغليب المصالح المشتركة ومتطلبات الأمن الإقليمي؛ وعلى هذا الأساس فإن الدراسة اقترحت مجموعة من سيناريوهات لمعرفة كيف ستؤول العلاقات الجزائرية المالية مستقبلا في ظل التوترات الحاصلة بينهما.

---

[1]– عثمان لحياني، "تداعيات الأزمة مع الجزائر تظهر في مناطق شمال ووسط مالي"، منشور بتاريخ 12–04–2025 على الموقع: https://urlz.fr/useF ، تاريخ التصفح 30–04–2025 على الساعة 18:38 مساءً.

[2] - Carol Van Dam Falk , "Russia Expands Its Sphere of Influence in Sahel", published in July 09th ,2024 on website : https://www.voaafrica.com/a/russia-expands-its-sphere-of-influence-in-sahel/7690441.html , retrieved in August 20th ,2024 at 19:15 PM.

*– وهي مبادرة أعلن عنها الملك المغربي" محمد السادس" سنة 2023 من أجل تمكين دول تحالف الساحل (مالي، النيجر وبوركينافاسو) من استغلال البنى التحتية والموانئ المغربية للولوج إلى المحيط الأطلسي، وتأتي هذه المبادرة في سياق تنافس جيوسياسي جزائري مغربي في منطقة الساحل. لمزيد من المعلومات حول الموضوع، يرجى الاطلاع على الموقع: https://urlz.fr/usjQ

- ✓ **سيناريو الانفراج:** قد تتدخل بعض المنظمات الإقليمية على غرار الإتحاد الإفريقية لمحاولة التوسط بين الجزائر ومالي لتخفيف من حدة التوتر بينهما، والحرص على عدم تطور الأزمة إلى أبعاد أخرى قد تهدد السلم والأمن في منطقة الساحل[1]، كما يمكن أن تتدخل بعض القوى الأجنبية التي كانت داعمة في وقت سابق لاتفاق السلم والمصالحة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة التوسط بينهما والضغط على مالي للعودة إلى اتفاق الجزائر لأنه السبيل الوحيد لتحقيق السلم والأمن في شمال مالي.
- ✓ **سيناريو التصعيد:** قد تشهد منطقة السحل تصعيد أمني ودبلوماسي بين الجزائر ومالي، واستمرار تبادل التهم على المستوى الرسمي وفي أروقة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وقد تتسع دائرة الأزمة من قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتوقيف كل المساعدات الاقتصادية نحو مالي، مما يؤدي إلى حدوث تداعيات اجتماعية على سكان المناطق الحدودية.
- ✓ **سيناريو تغيير الحكم في مالي (انقلاب عسكري):** قد تشهد مالي انقلابا عسكريا على "أسيمي غويتا"، بسبب فشله في معالجة المشاكل الداخلية خاصة تلك المرتبطة بالأمن والتنمية، كما أن الأزمة بين الجزائر ومالي تعتبر القطرة التي أفاضت كأس التراكمات الداخلية والتي فشل المجلس العسكري الحاكم في حلها، بسبب ضعف مؤسساته السياسية وهشاشة منظومته الأمنية. بعد ذلك يمكن أن تشهد المنطقة عودة العلاقات الجزائرية المالية إلى سابق عهدها وبالتالي إعادة إحياء اتفاق السلم والمصالحة خدمةً للمصالح المشتركة على المستوى الإقليمي والقاري.

[1]– فاروق حسين أبو ضيف، "تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم"، منشور على الموقع بتاريخ 13 أفريل 2025 على الموقع: https://urlz.fr/uss9 ، تاريخ التصفح : 02-05-2025 على الساعة 12:03 ظهرًا.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق، فإن المقاربة الجزائرية تواجه تحديات كبيرة تعيق من نجاحها وتَحُدُ من فعاليتها، مما يجعل صانع القرار الجزائري في معضلة بين ترتيب أولويات سياسته الداخلية وبين إعادة تفعيل دوره التقليدي في الوساطة الدبلوماسية لحل النزاعات في محيطه المغاربي والساحلي.

ويبدو أن انسحاب مالي من اتفاق الجزائر وعودة المواجهات المسلحة ودخول العلاقات الجزائرية المالية في نفق مظلم، سيُعَقِّد من الوضع السياسي والأمني في منطقة الساحل، خاصة أمام تزايد تنافس القوى الأجنبي للبحث عن موطأ قدم في منطقة الساحل واستغلال تدهور العلاقات الجزائرية المالية في المحافظة على مصالحها وزيادة من نفوذها على حساب أمن واستقرار دول منطقة الساحل.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما تم تناوله في الفصول السابقة فقد توصلت الدراسة إلى إثبات صحة **الفرضية الأولى** بأن التحولات التي تحدث سواء في البيئة الإقليمية أو الدولية تؤثر بشكل ملحوظ على الدول التي تعاني من الهشاشة الأمنية والاقتصادية؛ فالتغيرات الجيوسياسية الإقليمية التي حدثت في ليبيا سنة 2011، انتقلت تداعياتها إلى دول منطقة الساحل لاسيما مالي التي تأثرت كثيرا بتلك التحولات على جميع الأصعدة، والتي أدت إلى حدوث تمرد الأزواد الرابع سنة 2012، ما زاد من هشاشة منظومتها الأمنية وتدهور مؤشراتها التنموية.

كما أثبتت الدراسة صحة **الفرضية الثانية** بأن فعالية الوساطة التي قامت بها الجزائر لحل النزاع في مالي مرتبطة بمكانتها الجيوسياسية على المستوى الإقليمي، وكذا مدى وعي صانع القرار الجزائري بحجم الإمكانيات التي يتمتع بها من قدرات عسكرية ورصيد دبلوماسي تاريخي في الوساطة ومقومات اقتصادية هامة، كلها متغيرات ساعدت الجزائر في إقناع طرفي النزاع في مالي من التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة سنة 2015، والذي حُظِيَ بدعم من قبل المجموعة الدولية التي اعتبرته لبنة أساسية في بناء السلم والأمن والتنمية في مالي.

وأكّدت الدراسة أيضاً صحة **الفرضية الثالثة** بأن التغيرات الداخلية التي حدثت في مالي لم تؤثر على استمرارية المقاربة الجزائرية، فبالرغم من حدوث تحولات غير دستورية في مالي خلال سنتي 2020-2021، إلا أن صانع القرار الجزائري استمر في التواصل مع المجلس العسكري الحاكم في سبيل إنقاذ اتفاق السلم والمصالحة ومحاولة إعادة تفعيله وإيجاد مخرج لتنفيذه على أرض الواقع؛ وأن ما حدث من انسحاب النظام في مالي من اتفاق الجزائر ليس مرده قصور في المقاربة الجزائرية بقدر ماهو وجود نية مسبقة من قبل المجلس العسكري الحاكم للتخلي على هذا الاتفاق منذ وصولهم إلى السلطة سنة 2020.

كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الجزائر تتمتع بقدرات جيوسياسية تؤهلها بأن تلعب دورًا فعالًا لحل النزاع في مالي؛ فهي ثاني قوة عسكرية في إفريقيا بعد مصر و أول منتج للغاز في إفريقيا ورابع منتج للنفط في القارة بعد نيجيريا، ليبيا و الغابون، كما أنها تعتبر أكبر قوة عسكرية واقتصادية في منطقة الساحل المتاخمة لها.

كما خَلُصت الدراسة بأن كثرة التغيرات غير الدستورية وضعف الأداء السياسي في مالي وغياب الحكم الراشد مع ارتفاع مؤشرات الفساد، أدى إلى إطالة أمد أزمة الأزواد لتتحول بذلك إلى نزاع مسلح في عام 2012.

وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أن الدور الجزائري تراجع بشكل ملحوظ بعد التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي 2015، وهذا بسبب ارتباط السياسة الخارجية الجزائرية بشخص الرئيس الراحل "عبد العزيز

بوتفليقة"، الذي أثرت حالته الصحية على دور الجزائر في التعاطي مع الأحداث الإقليمية، مما سمح بعض الأطراف الأجنبية باستغلال ذلك التراجع، من أجل تجميد اتفاق السلم والمصالحة وإفشاله، بالرغم من أن السياسة الخارجية كمؤسسة دستورية لها باع طويل في حل النزاعات الداخلية في القارة الإفريقية، غير أنه في بعض الأحيان يمسها بعض الفتور لاعتبارات معينة.

ويبدو أن المصالح الضيقة لطرفي النزاع، تسببت في إفشال اتفاق السلم والمصالح، فبعض قادة الحركات الأزوادية استفادوا كثيرا من غياب الأمن في شمال مالي للسيطرة على تجارة المخدرات وتهريب البشر، كما أن القادة العسكريين والسياسيين استفادوا هم أيضا من خلال الرفع من موازنة الدفاع وعقد صفاقات سلاح دون ضوابط قانونية مما سهل انتشار الفساد والسرقة في أوساط دوائر صناعة القرار.

إضافة إلى ذلك، فإن الدراسة توصلت إلى نتيجة مفادها أن فشل كل اتفاقيات السلام (1991-2006-2015)، مرده إلى غياب عامل الثقة بين السلطة المركزية والحركات الأزوادية. وهذا ما أدى إلى استمرار انتشار السلاح ورفض الحركات الأزوادية تسليم أسلحتها إلى السلطة المركزية.

واستخلصت الدراسة أيضا بأن المصالحة الوطنية التي دعت إليها الجزائر طرفي النزاع عبر مقاربتها الشاملة، هي الحل الوحيد لإنهاء القتال بين السلطة المركزية ومتمردي الأزواد؛ فقد أثبتت التجارب التاريخية للنزاعات في القارة الإفريقية بأن المصالحة قد مكنت الدول من تجاوز الخلافات وطي صفحات الاقتتال بين أفراد الوطن الواحد، مثلما حدث في: **المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا عام 1995، المصالحة الوطنية في الجزائر نهاية 1999 والمصالحة الوطنية في رواندا سنة 2000.**

وبالتالي فإن النزاع في مالي هو نزاع متعدد المستويات تتداخل فيه العديد من المتغيرات السياسية والاجتماعية والتاريخية والإثنية والاقتصادية، حيث لم تسع الأنظمة السياسية التي حكمت مالي منذ موديبو كيتا (1960) إلى غاية أسيمي غويتا (2021)، لم تسع بشكل جدي إلى تسوية النزاع في الأزواد ولا إلى تحقيق مطالبهم التي تغيرت مع مرور الزمن، من مطالب تقتصر على الجانب الاجتماعي من تحسين الوضع المعيشي والقدرة الشرائية واحترام الخصوصية الثقافية والاعتراف بالهوية الإثنية لسكان الأزواد، إلى مطالب أكبر وصلت إلى حد المطالبة بالانفصال عن مالي خاصة مع تمرد جانفي 2012، أين أعلنت جبهة تحرير الأزواد الانفصال عن مالي وتأسيس "جمهورية الأزواد المستقلة".

الخاتمة

وقد خلف النزاع في مالي تداعيات أمنية، اقتصادية وإنسانية على الصعيد الإقليمي، فقد وجدت الجماعات المسلحة ملاذا أمنا في شمال مالي بسبب غياب الأمن، حيث تنتشر بكثرة في بيئة أمنية مضطربة تساعدها في القيام بنشاطاتها وتنفيذ عملياتها، كما لم تسلم الدول المجاورة لمالي من هذه التهديدات، وقد كانت الجزائر مسرحا لأحدى عملياتها في جانفي 2013. كما ساهم هذا النزاع في زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية وغياب التنمية ونقص الغذاء، وزيادة نزوح اللاجئين إلى دور الجوار.

ونتيجة لتلك التداعيات، طرحت الجزائر مبادرات للتسوية بداية من اتفاق تمنراست 1991 واتفاق الجزائر 2006 وآخرها اتفاق السلم و المصالحة الموقع عليه في مارس 2015. فقد ركزت معظم تلك الاتفاقيات على ضرورة نزع السلاح وتنمية منطقة الأزواد وإعطاء صلاحيات موسعة للمجالس المحلية المنتخبة لتسيير شؤون منطقة الأزواد.

كما اعتمدت المقاربة الجزائرية على المزواجة بين الأدوات الدبلوماسية والآليات الاقتصادية لحل النزاع في مالي من أجل تحقيق الأمن، واستمرار مسار السلام يكون بدعم المشاريع الاقتصادية في منطقة شمال مالي و هذا لقطع الطريق أمام استغلال شبكات الجريمة المنظمة للوضع الاقتصادي المتدهور في تجنيد شباب المنطقة في أعمال إجرامية.

وقد استغلت الجزائر الروابط التاريخية والدينية بين مالي والجزائر، خاصة مع انتشار الطرق الصوفية في بلدان الساحل وغرب إفريقيا عموما ، لاسيما الطريقة التيجانية والقادرية، مُوَظِفَةً ما يسمى بالدبلوماسية الدينية، عن طريق قيام مشايخ الطرق الصوفية في الجزائر بزيارة المدن الإفريقية الساحلية، من أجل نشر تعاليم ومبادئ الفقه المالكي الذي يقوم على الوسطية والاعتدال، في المدارس ومنابر المساجد، ولقاء ساسة الأفارقة، والحث على ضرورة توحيد المناهج التربوية والخطاب الديني ، لمواجهة مختلف الأفكار المتطرفة التي تعمل الجماعات المسلحة من خلالها على تجنيد الشباب.

كما واجهت المقاربة الجزائرية عدداً من التحديات الداخلية والخارجية التي أعاقت جهودها لإحلال الأمن والسلم. فالتغيرات غير الدستورية وزيادة تدهور الوضع الاقتصادي، وزيادة اتساع دائرة عدم الثقة بين الأزواد والنظام العسكري الحاكم، مع زيادة التنافس الأجنبي في المنطقة وخصوصا تواجد قوات فاغنر الروسية وقيامها بعمليات عسكرية مشتركة مع القوات المالية في كيدال وتين زواتين .

غير أن انسحاب المجلس العسكري في مالي من اتفاق 2015، عرقل الجهود الدبلوماسية الجزائرية في إحلال الأمن واستقرار، وفتح المجال أمام عودة المواجهات المسلحة في منطقة الأزواد، ما يؤدي إلى زيادة تدهور الوضع الأمني في المناطق الحدودية القريبة من الجزائر، وكذلك إلى تدهور العلاقات الجزائرية المالية التي دخلت في نفق مظلم على خلفية إسقاط الجزائر لطائرة بدون طيار مالية خرقت مجالها الجوي، واتهام مالي للجزائر بدعمها "للإرهابيين". واستمرار التصعيد الدبلوماسي بينهما في أروقة الأمم المتحدة، ستكون له تداعيات سلبية على المستوى الإقليمي والقاري.

ومن أجل زيادة إثراء النقاط التي جاءت بها المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي، وكذا مساعدة صانع القرار الجزائري لجعل مقاربته أكثر نجاعةً وفاعليةً في إنجاح رؤيته لإنهاء القتال وتسوية النزاع في مالي؛ فقد اقترحت الدراسة مجموعة من **التوصيات**، أهمها :

- دعوة الجزائر إلى مواصلة جهودها في الضغط على طرفي النزاع في مالي تحت مظلة الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، من أجل العودة إلى اتفاق الجزائر 2015 .
- إنشاء مركز للدراسات والأبحاث يُعْنَى بالأمن والتنمية في منطقة الساحل على مستوى الجزائر، يتم من خلاله توظيف خبراء ومختصين في قضايا الأمن والتنمية وفي منطقة الساحل وغرب إفريقيا، أين يقومون سنويا بنشر أبحاثهم ويقدمون توصياتهم لصانع القرار الجزائري لمساعدته في اتخاذ القرار وفق أسس علمية مدروسة.
- جعل الإطار المؤسسي الإفريقي المتمثل في الاتحاد الإفريقي ومؤسساته (مجلس السلم والأمن)، الإطار الأساسي في صياغة حلول واتفاقيات لتحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية بعيد عن التدخلات الأجنبية.
- ونظرا للانعكاسات السلبية التي قد تخلفها تأزم العلاقات الجزائرية المالية على جميع الأصعدة، فإن صناع القرار في كلتا الدولتين ينبغي عليهم تغليب المصالح المشتركة على المستوى الإقليمي والعمل سويًا على مواجهة كل محاولات من شأنها تعقيد الأزمة والاستثمار فيها من طرف الغير.

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية :

أولاً- الكتب :

1- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997).

2- طه بدوي محمد وآخرون، **النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية** (القاهرة: دار للتعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).

3- عبد الغني السعودي محمد، **الجغرافيا السياسية المعاصرة- دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية المعاصرة**-(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ،2010) .

4- غيبسون ريتشارد ، **حركات التحرير الإفريقية: النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء**، تر: صبري محمد حسن (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط.1، 2002).

5- النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية** (عَمَّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.1، 2011).

ثانيًا- الدوريات:

6- ابراهيم عبد العالي وعلاوي فضيلة،" الدعم الثقافي و الإعلامي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي مهرجان الجزائر الثقافي الإفريقي الأول 1969 أنموذجا"، **مجلة الباحث**، م.13، ع. 02 (مارس 2022)، ص ص. 423-440.

7- أبو زيد أبو حلقة عزة، "الموقف المصري من الأزمة الليبية التشادية:1978-1989"، **مجلة التاريخ و المستقبل**،ع.72، (2022)، ص ص. 869- 880.

8- بتقة إبراهيم، "مشكلة بناء الدولة في مالي؛ بين الإرث الاستعماري وأزمة الهوية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع.3 (ماي 2005)، ص ص. 169-195

9- بسعود حليمة، "الدبلوماسية الاقتصادية:الأبعاد المفاهيمية و التطبيقية"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، م.15، ع.1، (2020)، ص ص.647-660 .

10- بشكيط خالد، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة"، **في مجلة أبحاث قانونية وسياسية، م.3**، ع. 6، (جوان 2018)، ص ص. 217-231.

11- بطاطش أحمد، " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "النيباد: تحقيق التنمية أم تكريس التبعية؟ "، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، م.8، ع.2، (2017)، ص ص. 132-142.

12- بن ترار محمد ، " دور الجزائر في دعم حركات التحرر في العالم و مناهضة الاستعمار في القارة السمراء (قضية الصحراء الغربية انموذجا) "، **مجلة مدارات تاريخية**، م. 2، ع.1 (2020)، ص ص. 121-137.

13- بن شهرة محمد، "التدخل الفرنسي بمالي و تأثيره على الرؤية الأمنية الجزائرية للحدود الجنوبية"، **مجلة مرافئ للدراسات السياسية والقانونية**، م.1، ع.2، (2022)، ص ص. 21-29

14- بن عاشور عائشة، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في مالي"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية**، م.2، ع.2، (2023)، ص ص.187-200.

15- بوتدارة سالم ، "التصوف ودوره في ترسيخ العالقات الروحية بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي"، **مجلة الحوار المتوسطي**، م.13، ع.1، (مارس 2022) ص ص. 332-346

16- بوستي توفيق، " المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة "، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، م.10، ع.1،(جويلية 2021) ص ص. 685-697.

17- بومعزة منى، " دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي"، **مجلة التواصل**، م.24، ع.2، (ماي 2019)، ص ص. 228-242.

18- خلفون خليدة، الأزمة المالية ومبادرة الانفراج "، **مجلة الباحث**، م.9،ع.1،(2017)،

19- دلع وهيبة، " المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي – النيباد كآلية للتنمية الشاملة "، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، م.9 ، ع.18، (2013)، ص ص. 51-60.

20- سائحي يوسف و خمقاني عبد الهادي ، " سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، م.9، ع.4، (2019)،

21- سلامة صادق فرابي، بقاص خالد، " الجهود الدبلوماسية الجزائرية للتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي (2014-2022)"، **دفاتر السياسة والقانون**، م.16، ع.02، (2024)، ص ص.356-375.

22-شاعة محمد، " المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية"، **مجلة حوليات**،م,31، ع.04، (2017)، ص ص.169-187

23- عبد الكريم جمال وشنشوني الويزة، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، م.11،ع. 2، (2018)، ص ص. 164-174.

24- قرة فارس، لموشي طلال، "التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م.12، ع.1،(جانفي 2023)، ص ص.46-60.

25- كوثر بوحملة، "مسعى الجزائر في تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية–الواقع و المستجدات "، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية**، م.2، ع.1،(مارس 2018)، ص ص. 163–180.

26- ماجن محمد محفوظ، " الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج "، **مجلة المعيار**، ع.1، (2017)، ص ص.1–8.

27- محساس عادل، "الجزائر وتسوية أزمة الفرقاء في مالي – الدور والتحديات"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، م.18، ع.01، (2018)، ص ص. 716–735

28- مزارة زهيرة، "ميلود عامر الحاج،أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي: بين المخاطر الأمنية و الانفصال– مالي نموذجا–"، **مجلة آفاق للعلوم**، ع. 10، م.1،(جانفي 2018)، ص ص. 289–304

29- مفتاح رمضاني ولشهب أحمد، " الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية "، **مجلة الأبحاث**، م.6، ع.20 ،(2021)، ص ص. 681–692.

30- ولد الصادق ميلود، " أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة حالة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م. 10، ع.01، (أفريل 2019)، ص ص. 796–815.

ثالثًا– الرسائل والمذكرات :

31- جدو فؤاد، " دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم السياسية، 2017).

32- العايب سليم، " الدبلوماسية الجزائرية في إ طار منظمة الإتحاد الإفريقي"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011).

33- عديلة محمد الطاهر، " أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2004"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير(الجزائر: جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2005).

34- غريب نسرين، " الدبلوماسية التنموية للنيباد: تحليل دبلوماسي لجهود الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا 2001–2009"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير(الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (2011).

35- مناد صليحة، "محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه (الجزائر: جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019).

36- منى زنودة، " تأثير النسق العقائدي في صناعة القرار في النظم السياسية العربية: دراسة مقارنة للنموذج الأردني والجزائري"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم علوم السياسية2017).

رابعًا- تقارير وأوراق بحثية :

37- حكيم ألادي نجم الدين، "ماذا وراء تزايد شركات الأمن الصينية الخاصة في إفريقيا؟"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر (الدوحة)، أوت 2022.

38- شيخنا سيدي أعمر، "المفاوضات المالية- الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل"، **المركز الجزيرة للدراسات**، قطر (الدوحة)، ديسمبر 2014.

خامسًا- المواقع الإلكترونية:

https://urlz.fr/sbWD ، تاريخ التصفح 05-06-2023 .

39- أبو المعالي محمد محمود، "اتفاق السلام في شمال مالي وإرهاصات الإجهاض"، منشور بتاريخ 04-05-2015 على الموقع : https://urlz.fr/uftI، تاريخ التصفح 15-05-2015.

40- أبو ضيف فاروق حسين، " تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الإقليم"، منشور بتاريخ 13 أفريل 2025 على الموقع: https://urlz.fr/uss9 ، تاريخ التصفح : 02-05-2025

41- أخبار اليوم، "الطريقة التيجانية.. دور بارز في نشر تعاليم الإسلام"، منشور بتاريخ 07 أوت 2022 على الموقع : https://akhbarelyoum.dz/ar/200250/289676-2020-08-07-17-00-09، تاريخ التصفح 01 جويلية 2024.

42- إذاعة الجزائر، دعم ومساندة ايطاليا للجزائر خلال العشرية السوداء ...شاهد على متانة العلاقات بين البلدين، منشور بتاريخ 5-11-2021 على الموقع https://news.radioalgerie.dz/ar/node/800 ، تاريخ التصفح 10-04-2023.

43- الأمم المتحدة، " الجمعية العامة تحيي ذكرى الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة "، المنشور على الموقع https://news.un.org/ar/story/2021/10/1085132 ،تاريخ التصفح:2023/02/07 .

44- الأمم المتحدة، "الأمين العام يدين اعتداءات أدت إلى مقتل وإصابة حفظة سلام في مالي"، منشور بتاريخ 27 أكتوبر 2018 على الموقع : https://news.un.org/ar/story/2018/10/1020212 ، تاريخ التصفح 16 أوت 2024.

45- إميجن عبيد، "انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الأمنية في إفريقيا"، منشور بتاريخ 21-10-2014 على الموقع: https://urlz.fr/nimf ، تاريخ التصفح 28-07-2023 .

46- الأناضول، " اجتماع دول الجوار بالجزائر.. هل يُبعد شبح الحرب عن ليبيا؟ "، منشور بتاريخ 03-09-2021 على الموقع https://urlz.fr/sbWg ، تاريخ التصفح 02-06-2023.

47- أندبندت عربية ،"الجماعات المسلحة وراء ازدهار تجارة المخدرات في منطقة الساحل"، منشور بتاريخ 27 جوان 2023 على الموقع https://urlz.fr/u3dY، تاريخ التصفح 06-08-2023.

48-بالة صباح، "مركب الأمن الإقليمي"، منشور على الموقع: https://tinyurl.com/5u9swttf ، تاريخ التصفح 08-05-2025 على الساعة 09:56 صباحًا.

49- بسعود عمر، " الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002) "، منشور على الموقع :https://journals.openeditiin.org/insaniyat/7027، تاريخ التصفح 21-12-2022 .

50- بشير حمدي، "دبلوماسية نشطة: لماذا يسعى المغرب إلى تعزيز نفوذه السياسي في مالي؟"، منشور بتاريخ 19-07-2022 على الموقع https://urlz.fr/sg7B ، تاريخ التصفح في 06-09-2023.

51- بن عبد الله عبد الرزاق ، "الجزائر تضبط أسلحة قرب حدودها مع مالي"، منشور بتاريخ 26-02-2029 على الموقع :https://urlz.fr/sc27 ، تاريخ التصفح20-09-2023.

52- بوخرص أنور، " الجزائر والصراع في مالي"، منشور بتاريخ 23-10-2012 على الموقع https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765 ،تاريخ التصفح 23-07-2023

53- بودهان ياسين ، "تحديات بفتح الجزائر حدودها مع مالي"، منشور بتاريخ 12-07-2013 على الموقع https://urlz.fr/sg6W ، تاريخ التصفح 01-09-2023

54- بوسعدية محمد سعيد، "الدبلوماسية الدينية الجزائرية واحتواء التطرف الديني.. من تسيير مسجد باريس إلى مؤتمر المغيلي"، منشور بتاريخ 24 ديسمبر 2024 على الموقع https://urlz.fr/spzz ، تاريخ التصفح: 27 جوان 2024.

55- بوكروح عبد الوهاب، " الجزائر تلغي ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار "، منشور بتاريخ 29-05-2013 على الموقع https://urlz.fr/sayy ، تاريخ التصفح 30-05-2023.

56- بي بي سي، " تعرف على قضية الصحراء الغربية التي أثارت "أزمة" بين السعودية والمغرب"، منشور بتاريخ 09-02-2019 على الموقع https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47184842، تاريخ التصفح:05-03-2023.

57- بي.بي.سي. عربي ،"انقلاب مالي: المحكمة الدستورية تعين العقيد عصيمي غويتا رئيسا في المرحلة الانتقالية"، منشور بتاريخ 29-05-2021 على الموقع https://www.bbc.com/arabic/world-57291865 ، تاريخ التصفح 01-08-2023.

58- تي.أر.تي عربي، "مشروع إستراتيجي ...تعرف على أطول أنبوب غاز في العالم بين نيجيريا والمغرب"، منشور بتاريخ 07-11-2020 على الموقع https://urlz.fr/sbXI ، تاريخ التصفح 06-06-2023 .

59- جريدة العرب، "التوتر في مالي يعيد ترتيب التوازنات في منطقة الساحل الأفريقي"، العدد 12940 ،01 نوفمبر 2023، الرابط :https://alarab.co.uk/sites/default/files/2023-10/07_28.pdf ، تاريخ التصفح 18 أوت 2024 .

60- جزار محمد، "مبادرة الإتحاد الإفريقي لإسكات البنادق 2020 بين الآمال والتحديات"، منشور بتاريخ 11-01-2020 https://democraticac.de/?p=64306 ، تاريخ التصفح يوم 05-06-2023.

61- الجزيرة ، "أنصار الدين" تتبنى هجوما على معسكر أممي بمالي" ، منشور بتاريخ 29 نوفمبر 2015 على الموقع : https://t.ly/eKXaW ، تاريخ التصفح 15 أوت 2024.

62- الجزيرة الإخبارية، "طوارق مالي يوقعون بالأحرف الأولى على اتفاق السلام"، منشور بتاريخ 15-05-2015 على الموقع : https://urlz.fr/skVV، تاريخ التصفح 25-04-2024.

63- الجزيرة موسوعة، "إقليم الأزواد" ، منشور بتاريخ 11-02-2016 على الموقع: https://urlz.fr/sjKe ، تاريخ التصفح 30-01-2024.

64- الجزيرة موسوعة، "عصيمي غويتا.. ضابط مالي قلّص نفوذ فرنسا في دول الساحل"، منشور بتاريخ 10-10-2022 على الموقع https://urlz.fr/u0MW، تاريخ التصفح 01-08-2023ز

65- الجزيرة، "إبراهيم آغ بهانغا.. واقع الطوارق"، منشور بتاريخ 08-06-2008 على الموقع https://tinyurl.com/4v2v9bsb ، تاريخ التصفح 27-10-2023.

66- الجزيرة، "الاتحاد الأفريقي يقر خطة عمل لمكافحة الإرهاب"، منشور بتاريخ 14-09-2002 على الموقع https://urlz.fr/sayk، تاريخ التصفح 28-05-2023.

67- الجزيرة، "دول المغرب العربي ....معلومات الأساسية"، منشور بتاريخ :02-10-2004، على الموقع: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/دول-المغرب-العربي-معلومات-أساسية ، تاريخ التصفح 29-10-2022.

68- الجزيرة، "طوارق مالي.. تمرد طويل أثمر "أزواد"، منشور بتاريخ 06-04-2012 على الموقع https://urlz.fr/siZS ، تاريخ التصفح 27-10-2023.

69- الجزيرة، "قتيل و20 مصابا بهجوم على معسكريْن في مالي"، منشور بتاريخ 15 أفريل 2018 على الموقع : https://feji.us/run7tu ، تاريخ التصفح 16 أوت 2024.

70- الجزيرة، "مالي...معلومات أساسية "، منشور بتاريخ 21-06-2006 على الموقع https://urlz.fr/tYGL ، تاريخ التصفح 13-07-2023.

71- الجزيرة،" قمة الشراكة الأفريقية تفتتح بالجزائر"، منشور بتاريخ 24-11-2004 على الموقع https://urlz.fr/tXZ0 ، تاريخ التصفح 30-05-2023.

72- حذاقة عبد الحكيم، "أزمة سدّ النهضة.. هل تستعيد الجزائر بريقها الدبلوماسي؟"، منشور بتاريخ 05-08-2021 على الموقع https://urlz.fr/sbWF، تاريخ التصفح: 05-06-2023 .

73- حطيط هادي، " الفرنك الأفريقي في خدمة فرنسا.. عن آخر عملة استعمارية في العالم"، منشور بتاريخ 19-08-2022 على الموقعhttps://urlz.fr/sayp ، تاريخ التصفح 29-05-2023.

74- حمدي عبد الرحمان،"انقلاب مالي وتداعياته الإقليمية على الساحل الإفريقي"، منشور على الموقع https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5771، تاريخ التصفح 20-07-2023.

75- خلف موسى حسين، " النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع اوزو والوسائل السلمية في التسوية"، منشور بتاريخ 03-05-2014 على الموقع: https://democraticac.de/?p=788، تاريخ التصفح 29-03-2023.

76- دلع مصطفى، "بعد تصاعد القتال بين مالي و"الطوارق".. ما مصير اتفاق الجزائر؟"، منشور بتاريخ 27 سبتمبر 2023 على الموقع: https://urlz.fr/uotl، تاريخ التصفح 18 أوت 2024.

77- دموش مصطفى، "جهود الجزائر من سبل التحرير إلى عوامل التغيير"، منشور بتاريخ 2021/11/15 على الموقع :https://africanews.dz/4951-2/ ،تاريخ التصفح:2023/02/06 .

78- دوتشيفيليه، " الجزائر تصف قضية الصحراء بأنها "تصفية استعمار" وتطالب باستفتاء"، منشور على الموقع: https://urlz.fr/saxM، تاريخ التصفح 27-02-2023.

79- دورمان أمينة، "الإمام الفقيه المصلح محمد بن عبد الكريم المغيلي... رجل دين، سياسي، فقيه وذو حكمة"، منشور بتاريخ 24 مارس 2024 على الموقع : https://eldjoumhouria.dz/article/24758/، تاريخ التصفح: 29 جوان 2024.

80- رسلان أمال، "النص الكامل لاتفاقية إعلان مبادئ وثيقة سد النهضة"، منشور بتاريخ23-03-2015 على الموقع:https://urlz.fr/sbWO ، تاريخ التصفح:05-06-2023 .

81- روسيا اليوم، " الجزائر تحذر من خطورة قرار مالي إنهاء اتفاق الجزائر"، منشور على الموقع: https://tinyurl.com/bde83634، تاريخ التصفح 29-04-2025.

82- الريحان وفاء، "مقارنة بين دوافع التدخل الأمريكي والفرنسي بالساحل الافريقي"، منشور بتاريخ 18-08-2020 على الموقع https://urlz.fr/u0MY، تاريخ التصفح 02-08-2023.

83- زايداوي المهدي،" حركة تحرير أزواد.. ماذا نعرف عن "الطوارق" في الصحراء الكبرى؟"، منشور بتاريخ 27-09-2022 على الموقع: https://urlz.fr/u0C8، تاريخ التصفح 24-07-2023.

84- سليمي منصف، "مخاوف جزائرية من "عدوى الأزواد" تصيب ولايات الجنوب"، منشور بتاريخ 16-02-2013 على الموقع https://urlz.fr/seMM ، تاريخ التصفح 09-10-2023.

85- السيد ساجدة، "مسارات مُقلقة.. ما تداعيات إنهاء الحكومة في مالي لاتفاق السلم والمصالحة؟"، منشور بتاريخ 30 جانفي 2024 على الموقع: https://urlz.fr/uotG ، تاريخ التصفح 20 أوت 2024.

86- الشرق الأوسط، "مالي تتهم فرنسا بدعم وتسليح جماعات إرهابية في الساحل"، منشور بتاريخ 17-08-2022 على الموقع https://urlz.fr/sg7G ، تاريخ التصفح 14-09-2023 .

87- شعبان عصام، "عندما تتوسط الإمارات في سد النهضة"، منشور بتاريخ 02-05-2021 على الموقع:

88- شنوف رضا، "انسحاب مالي من "اتفاق الجزائر".. هذا هو موقف واشنطن" ، منشور بتاريخ 03 فيفري 2024 على الموقع :https://urlz.fr/uotC ، تاريخ التصفح 21 أوت 2024.

89- شيخ العلوي الحسين، "سياسات الطاقة في أفريقيا على ضوء التغيرات المتلاحقة"، تاريخ النشر :2022/07/06 على الموقعhttps://studies.aljazeera.net/ar/article/5418 ، تاريخ التصفح2022/12/29 .

90- شيخنا سيدي أعمر، "مأسسة التصوف في غرب إفريقيا الطُّرُقية: السياق التاريخي والأجندة الإصلاحية"، منشور تاريخ 21 أوت 2019 على الموقع : https://urlz.fr/umTh ، تاريخ التصفح 29 جوان 2024.

91- العابد محمد الحافظ، "الطوارق بين طموح الاستقلال وسيناريوهات التوظيف"، منشور بتاريخ 05-04-2012 على الموقع https://urlz.fr/sg8S ، تاريخ التصفح 27-10-2023.

92- عبد انبي محمد أحمد ، " دوافع التحرك العسكري للجيش المالي شمالي البلاد.. والتداعيات المحتملة"، منشور على الموقع: https://urlz.fr/us2t ، تاريخ التصفح 29-04-2025

93- عثمان لحياني، "تداعيات الأزمة مع الجزائر تظهر في مناطق شمال ووسط مالي"، منشور بتاريخ 12-04-2025 على الموقع: https://urlz.fr/useF ، تاريخ التصفح 30-04-2025

94- عجمي محمد، "الطريقة التيجانية ودورها الحضاري في أفريقيا"، منشور بتاريخ 29 سبتمبر 2023 على الموقع: https://urlz.fr/spA2، تاريخ التصفح 30 جوان 2024.

95- عزام اسماعيل، "الجزائر – مالي.. كيف تدهورت العلاقة بسبب النزاع مع الطوارق؟"، منشور على الموقع: https://urlz.fr/urUg ، تاريخ التصفح :29-04-2024.

96- عزيز أحمد، "تجارة الجزائر مع مالي والنيجر تقاسي بسبب الأوضاع الأمنية"، منشور بتاريخ 23-10-2023 على الموقع https://urlz.fr/segk ، تاريخ التصفح 27-09-2023.

97- عميرة عائد، " الجزائر تكافح لإعادة هيبتها الدبلوماسية" ، منشور بتاريخ :16-07-2022على الموقع https://www.noinpost.com/cintent/44657، تاريخ التصفح 06-04-2023.

98- فرحات أحمد،" هل يفعلها الطوارق؟"، منشور بتاريخ 27-04-2012 على الموقع https://urlz.fr/seMi ، تاريخ التصفح 07-10-2023.

99- فضل عبدالرزاق، "الطريقة التيجانية بأفريقيا وعلاقتها بالسلطة.. من يستظل بالآخر؟"، منشور بتاريخ 9 مارس 2020 على الموقع: https://urlz.fr/kg9T، تاريخ التصفح 02 جويلية 2024 .

100- قدادرة عاطف، "الجزائر على "خط النار" مع مالي... وتعيد التقارب مع الطوارق"، منشور بتاريخ 16-01-2021 على الموقع https://urlz.fr/seMz، تاريخ التصفح 07-10-2023.

101- قوي بوحنية، " الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في أفريقيا"، منشور على الموقع: https://studies.aljazeera.net/en/node/364، تاريخ التصفح 02-05 2022.

102- قوي بوحنية، "الظاهرة الانقلابية في أفريقيا :السياقات و التفسيرات"، منشور على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/article/5469 ،تاريخ التصفح:05-06-2023 .

103- الكبير نور الحياة،" الحدود الجزائرية المالية-هكذا تهرب المخدرات و الأسلحة"، منشور بتاريخ 12-02-2015، على الموقع https://urlz.fr/u3e5 ، تاريخ التصفح 06-08-2023.

104- لحياني عثمان، " 10سنوات على هجوم تيغنتورين: 400 مليون دولار لتأمين منشآت النفط في الجزائر"،منشور على الموقع https://urlz.fr/u3dk، تاريخ التصفح 06-08-2023 .

105- لحياني عثمان، "الجزائر تجدد حرصها على إنجاز خط عاز مع نيجيريا"، منشور بتاريخ 02-02-2023 على الموقع https://urlz.fr/sbX0 ،تاريخ التصفح06-06-2023.

106- لحياني عثمان، "الجزائر تراجع مواقفها في تونس بسبب التدخلات الإقليمي"، منشور بتاريخ22-05-2023 على الموقع https://urlz.fr/sbWo، تاريخ التصفح 03-06-2023.

107- لحياني عثمان، "الجزائر تعلن إنشاء 3 مناطق تجارة حرة مع دول الساحل"، منشور بتاريخ 12-جويلية 2023 على الموقع https://urlz.fr/seKc ، تاريخ التصفح 30-09-2023 .

108- لحياني عثمان، "الجزائر تعين مديرا جديدا للتعاون الدولي"، منشور بتاريخ 29-04-2023 على الموقع https://urlz.fr/sc1n، تاريخ التصفح07-06-2023 .

109- لحياني عثمان، "الرئيس الجزائري يزور تونس الأربعاء في توقيت حساس"، منشور بتاريخ 13-12-2021 على الموقع https://urlz.fr/sbWs، تاريخ التصفح 04-06-2023

110- لحياني عثمان،" مالي تنهي العمل باتفاق السلام متهمة الجزائر باتخاذ "مواقف عدائية" ، منشور بتاريخ 26 جانفي 2024 على الموقع : https://urlz.fr/uotp ، تاريخ التصفح 19 أوت 2024 .

111- لهوازي محمد، " كيف فتحت الجزائر نافذة لأفريقيا بالطريق العابر للصحراء؟ "، منشور على الموقع https://urlz.fr/sbVJ، تاريخ التصفح 01-06-2023 .

112- م.فيصل، "رئيس الجمهورية: الأفارقة يرون في الجزائر بمثابة الأخ الأكبر"، منشور بتاريخ 24 فيفري 2023 على الموقع : https://urlz.fr/solc، تاريخ التصفح 23 جوان 2024 .

113- مايابي حبيب الله ،"ما دلالات تعيين أحد أبناء الطوارق حاكما لكيدال شمال مالي؟"، منشور بتاريخ 21-12-2023 على الموقع https://urlz.fr/sjIW، تاريخ التصفح 25-12-2-23 .

114- مايابي حبيب، "تمر الجزائر مقابل سمك موريتانيا.. جسر جوي تجاري لمواجهة تداعيات كورونا"، لمنشور بتاريخ 01-05-2020 على الموقع https://urlz.fr/sc1S، تاريخ التصفح 10-06-2023 .

115-مجدوب خالد، "المغرب.. اتفاق على تفعيل مبادرة لاستفادة دول الساحل من الأطلسي"، منشور بتاريخ 23 ديسمبر 2023 على الموقع: https://urlz.fr/uotS، تاريخ التصفح 20 أوت .

116-مخلافي عبد الجميل ، "محكمة العدل الدولية تعلن تلقيها شكوى من مالي ضد الجزائر"، منشور بتاريخ 19-**09**-2025 على الموقع: https://urlz.fr/uXUw ، تاريخ الإطلاع 23-11-2025 على الساعة 09:15 صباحا.

117- مخلوف مريم ،" نظرية الدور في العلاقات الدولية"، منشور بتاريخ 03-06-2022 على الموقع: https://urlz.fr/mIqc تاريخ التصفح 04-05-2025.

118- مركز الإمارات للسياسات، "انفجار العنف في شمال مالي: تطورات الوضع العسكري وتأثيراته في إقليم الساحل"،منشور بتاريخ 04 أكتوبر 2023 على الموقع: https://tinyurl.com/5n6f9f ،تاريخ التصفح 18 أوت 2024 على الساعة 19:33 مساء.

119- مركز الجزيرة للدراسات،" أزمة مالي : متاهة الانقلاب والانفصال"، منشور بتاريخ 08-04-2012 على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/article/465، تاريخ التصفح 28-07-2023

120- معروف محمد، "أزمة مالي.. بوّابة المغرب للعودة إلى الإتحاد الإفريقي؟"، منشور بتاريخ 12 فيفري 2013 على الموقع :https://urlz.fr/ufQZ ، تاريخ التصفح: 11-03-2025 .

121- المنصر صبرا، "ما أهمية زيارة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى تونس في هذا التوقيت؟"،المنشور بتاريخ 16-12-2022 على الموقع https://urlz.fr/sbWw ،تاريخ التصفح:04-06-2023 .

122- المنصر صبرا،" هل تنجح الجزائر في إيجاد حل للنزاع الليبي حيث فشل آخرون؟ "، منشور على الموقع: https://urlz.fr/sbVO، تاريخ التصفح 20-07-2023

123- المنى محمد، "منطقة الساحل ... تحديات أمنية ورهانات تنموية"، منشور بتاريخ 30 ماي 2023 على الموقع: https://urlz.fr/sutl، تاريخ التصفح 15 جويلية 2024 .

124- موسوعة الجزيرة،" أزواد.. من "ثورة تحرر" إلى "حرب إرهاب"، منشور بتاريخ 10-02-2016 على الموقع https://urlz.fr/tZ7i ، تاريخ التصفح 20-07-2023.

125- موسى مهدي، "تنسيقية حركات الأزواد تنسحب من لجنة إعداد دستور جديد في مالي"، منشور بتاريخ 29 جانفي 2024 على الموقع: https://saharamedias.net/202012/، تاريخ التصفح 20 أوت 2024 .

126- موقع أسباب،" كيف نفهم مستقبل نفوذ روسيا في منطقة الساحل من خلال انقلاب النيجر؟"، منشور في شهر أوت 2023 على الموقع : https://urlz.fr/uoqE، تاريخ التصفح 03 أوت 2024 .

127- موقع الجزيرة، " المجلس العسكري في مالي ينهي اتفاقا للسلام مع الانفصاليين"، منشور على الموقع: https://urlz.fr/urAc ، تاريخ التصفح 27-04-2025

128- موقع الخبر، حركات الأزواد تعلن عن خطوة هامة، منشور على الموقع: https://urlz.fr/urqt، تاريخ التصفح 2025/04/26

129- موقع المساء، " إشادة بدعم الجزائر لحركات التحرر الوطني في أفريقيا "، منشور بتاريخ:2021/11/02 على الموقع الإلكتروني: https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84، تاريخ التصفح: 2023/02/15.

130- موقع عربي بوست، "قلق من "فاغنر" ومخاوف من اتساع الصراع.. تحركات دبلوماسية وعسكرية للجزائر بعد التوترات قرب حدودها مع مالي"، منشور على الموقع: https://urlz.fr/urOi ، تاريخ التصفح 2025/04/28

131- ميموني عباس، "الجزائر والأزمة التونسية.. بين الحياد والمصلحة الإستراتيجية"، منشور بتاريخ 14-09-2021 على الموقع https://urlz.fr/sbWk، تاريخ التصفح03-06-2023 .

132- هاشم مصطفى، " في مواجهة المغرب.. لماذا تدعم الجزائر جبهة البوليساريو؟"، منشور بتاريخ 11/16 /2020 على الموقع: https://urlz.fr/saxD ، تاريخ التصفح 27-02-2023.

133- الورغي جلال، "الخيبة الفرنسية في مالي.. انسحاب بطعم الهزيمة"، منشور بتاريخ 29 أوت 2022 على الموقع: https://urlz.fr/uotv ، تاريخ التصفح 30 أوت 2022.

134- وزارة التجارة و ترقية الصادرات، "قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2021"، منشور على الموقع https://urlz.fr/sogi، تاريخ التصفح 19-06-2024.

135- وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية في الخارج " الجزائر-الإتحاد الإفريقي "، منشور على الموقع https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/multilateralrelations/algeria-african-union، تاريخ التصفح 25-05-2023.

136- وزارة العدل الجزائرية، " قائمة الاتفاقيات القضائية الثنائية المصدق عليها من طرف الجزائر (الوضعية إلى غاية شهر جوان 2021"، منشور في الموقع: https://www.mjustice.dz/ar/%D9%82%، تاريخ التصفح 20-01-2024.

137- وكالة أناضول، "بعد وقف فرنسا مساعداتها.. الصين تملأ فراغ التنمية في مالي"، منشور بتاريخ 29 نوفمبر 2022 على الموقع: https://tinyurl.com/5fva5f8w ، تاريخ التصفح 07 أوت 2024.

138- وكالة أناضول، تنسيق أمني بالساحل.. هل اقتنعت فرنسا برؤية الجزائر للحل؟ ،منشور بتاريخ 14 سبتمبر 2022 على الموقع :https://tinyurl.com/2ux6u2ew ، تاريخ التصفح 31 جويلية 2024 .

139- ولد آدا محمد عبد الله ،" الوضع الأمني بالساحل و الصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي"، منشور بتاريخ 23-02-2014 على الموقع https://urlz.fr/umTc، تاريخ التصفح 02-08-2023.

140- ولد عبد المالك سيدي، "التنافس الجزائري المغربي بأفريقيا... الأسباب والتجليات"، منشور بتاريخ 30-10-2017 على الموقع https://urlz.fr/sg7d، تاريخ التصفح 06-07-2023 .

141- ياحي علي، " من يحرك الانفصاليين في جنوب الجزائر؟"، منشور بتاريخ 25 مارس 2022 على الموقع https://urlz.fr/seNv ، تاريخ التصفح 09-10-202 .

142- ياحي علي، "الجزائر تعود إلى شمال مالي من زاوية "إعادة الإعمار"، منشور بتاريخ 15 فيفري 2021 على الموقع:https://urlz.fr/soiX ، تاريخ التصفح08-06-2024.

143- ياحي علي، "تجارة المقايضة تروي ظمأ اقتصاديات الجزائر ودول الساحل"، منشور بتاريخ 25-08-2023 على الموقع https://urlz.fr/seJN، تاريخ التصفح 29-09-2023 .

144- ياحي علي،" الجزائر تضع التكامل والاندماج الإقليميين في صلب اهتماماتها" ، منشور بتاريخ 15-11-2021 على الموقع: https://urlz.fr/sefg، تاريخ التصفح 24-09-2023.

ب- المراجع باللغة الأجنبية :

أولاً- الكتب :

145- A David. Baldwin, **Power and International Relations: a Conceptual Approach** (New jersey-USA: Princeton University Press, 2016).

146- Grégory Chauzal and Thibault van Damme,“ Rebellion and Fragmentation in Northern Mali”, **The roots of Mali’s conflict**, (Netherlands, Clingendael Institute, 1st edition, 2015), p.3

147- Inge Amundens, **Political Corruption: An Introduction to the Issues** (Norway**:** Chr. Michelsen Institute, 1997).

148- Joireman, Sandra F.,“Ethiopia and Eritrea”, **Border War In History behind the Headlines: The Origins of Conflicts**, (Detroit’ USA, Gala Group, 2000).

149- Macridis Roy, **contemporary political ideology** (New York: Harper Collins , E.5th , 1992).

150- Paul Trewhela, **Inside Quarto: Uncovering the exile history of the ANC and SWAPO(**Afrique de sud, Jacana Media Edition, 2009).

151- Schelling, C. T., **The Strategy of Conflict** (Harvard University Press, Cambridge, 1960).

152- Stephanie Pezard and Michael Shurkin," A Brief History of Mali's Rebellions and the Implementation of Peace Accords.", **Achieving Peace in Northern Mali**, (California –United States: **RAND Corporation**, 2015)

153- Tlemçani Rachid ," Policing Algeria under Bouteflika: From Police State to Civil State", **The politics of Algeria: Domestic issues and international relations** (united Kingdom: Rutledge: 1st edition, 2019).

154- william G. Nomicos**," Applying the Theory to a Case Study: Mali",** Introduction to Ethnic Conflict and International Intervention in Mali (Bristol -United Kingdom- , 2025).

ثانيًا– الدوريات:

155- A. Benjaminsen Tor and Ba Boubacar, "Fulani-Dogin Killings in Mali: Farmer-Herder Conflicts as Insurgency and Counterinsurgency", **African Security Journal** , Vol.04, N.01, pp. 4-26.

156- Alain Antil, "Trafic de cocaïne au Sahel", **Études Revue de culture contemporaine**, Vol.10, (2012), pp. 307-316 .

157- Aliyev Anar and Km Ashifa **,"**Internal and External Factors Determining Foreign Policy of Iran: Prospects and Perspectives, **Journal of Contemporary Issues in Business and Government**, Vol.27, N.3,(2021), pp. 1159-1167.

158- Allison Drew, "Visions of liberation: the Algerian war of independence and its South African reverberations", **(Review of African Political Economy**, Vol.42, N.143,(2015), pp.22-43.

159- Alozieuwa, Simein H. O, "The March 22, 2012 Coup in Mali: Lessons and Implications for Democracy in the West Africa Sub region in the Wave of Transnational Terrorism" , **Democracy and Security Journal** , Vol. 9, N.4, (2013), pp. 383–397.

160- Ammour Laurence Aïda, Algeria's Role in the Sahalian Security Crisis, **International Journal of Security and Development,** Vol.2, N.28, (2013), pp. 1-11.

161- Armstrong Hannah, "The In Amenas Attack in the Context of Southern Algeria's Growing Social Unrest", **The Future Role of U.S. Counterterrorism Operations in Africa,**Vol.7, N.2 , (February 2014), pp. 307-316.

162- Atallah Rudolph, "The Tuareg Revolt and the Mali Coup" ,**ASPJ Africa and Francophonie**, Vol.4, N. 1, (2013), pp. 66-79.

163- Backman Carl W., "Role Theory and International Relations: A Commentary and Extension", **International Studies Quarterly**, (Vol. 14, No. 3,1970), pp. 310-319.

164- Beatriz De León Cobo , " Conséquences du coup d'État au Mali pour la question touareg et la mise en œuvre des accords d'Alger", **Document d'Opinion**, N. 34, (Mars 2021) pp. 1-17.

165- Bencherif Adib, "Récits du conflit entre e les Ifoghas et les Imghad**, Cahiers d'études africaines",** Vol. 2 N.234, (2019), pp.427-451.

166- Bensassi Sami, et.al, "Algeria–Mali Trade: The Normality of Informality",**(Middle East Development Journal**, Vol. 9, N. 2.(2017), pp. 161–83.

167- Beri Ruchita, "North Africa", **Africa trends** ,Vol.1,N. 5 ,(September-October 2012), pp. 17-20.

168- Brahmia Mustapha, **"**Le soufisme au Mali ou l'Islam populaire", **African scientific journal,** Vol.3, N.4, (Mars 2121), pp.419-435.

169- Claudot-Hawad et Hélène, **"**Honneur et politique : les choix stratégiques des Touaregs pendant la colonisation française**"**, **Revue du monde musulman et de la méditerranée**n, Vol.57 , (1990), pp. 11-48 .

170- De Jorio Rosa, " Narratives of the Nation and Democracy in Mali A View from Modibo Keita's Memorial", **Cahiers d'études africaines,** N. 172, (2003), pp. 827-855

171- Diallo M. Yoro, China-African Francophone Growing Economic Involvement: A Case Study Of The Republic Of Mali, **Journal of Asian and African social science and humanities**, Vol. 4, N. 4 (2018), pp. 22-59.

172- Djendi Sarra, "The Sino- Algerian relations, A study in the Belt and Road initiative", **Abhath Review**, Vol.07, N.01, (2022), pp.632-637.

173- East, Maurice A., "Size and Foreign Policy Behavior: A Test of Two Models", **World Politics Journal**, Vol.25, N.4, (1973), pp.556–760.

174- El Adnani Jillali, "Le conflit Qadiriyya-Tijaniyya : identité d'une expansion tribale et confrérique", **Afkar /Idées revue**,(Hiver 2009-2010), p.85-86.

175- Enoch Ndem Okon**,** "Mali: Ecowas Responses To The Conflict In Mali (2012-2021)", **Conflict Studies Quarterly Journal**, N.37, (October 2021), pp. 63-53.

176- Goya Michel, ''La guerre de trois mois : l'intervention française au Mali en perspectives '', **Politique étrangère**, Vol.2, (2013), pp.157-168.

177- Julien Simon, "Le Sahel comme espace de transit des stupéfiants. Acteurs et conséquences politiques**", Hérodote Revue de géographie et de géopolitique**, Vol.3, N .142, (2011),pp.125-142.

178- Kalicka-Mikołajczyk Adriana, "The Good Neighborliness Principle in Relations Between the European Union and its Eastern European Neighbors", **Adam Mickiewicz University Law Review** ,Vol. 9, (2019), pp.138-150 .

179- Kante Mady Ibrahim**, "**Perspectives African The French Intervention in Mali", **African perspective**, Vol.11, N. 38, (2013), pp.19-22.

180- Keita Kalifa, "Conflict and conflict resolution in the Sahel: The Tuareg insurgency in Mali", **Small wars and Insurgencies Review**, Vol.9, N. 3, (1998), pp. 102-128.

181- Kelly Kadera and Anf Gerald Sorokin, "Measuring national power", **International Interactions Journal**,Vol.30, N.3, (2004), pp. 211-230.

182- Leszek Sadurski, "Regional Security Complex Theory: Why Is This Concept Still Worth Developing?", **Polish Political science Studies**,Vol.75, N0.3, (2022), pp.137-153.

183- Lode Kare, "Mali's peace process: context, analysis and evaluation", **international review of peace**, N. 13, (2003), pp. 56-63.

184- McGowan et.al. "Small State Foreign Policies: A Comparative Study of Participation, Conflict, and Political and Economic Dependence in Black Africa", **International Studies Quarterly Journal**, Vol.19, N.4 ,(1975), pp. 469–500.

185- Nasr Wassim, "How the Wagner Group Is Aggravating the Jihadi Threat in the Sahel", **CTS Sentinel journal**, Vol.15, N. 11, (November –December 2022), pp. 1-40.

186- Nikez Adu Yao, Mezyaev Alexander, "The Conflict Between Ecowas and Mali: International Legal and Political Aspects", **International Organizations Research Journal,** 2023, Vol.18, N.01, pp. 170–189.

187- Olusola Joshua at al., "Inelegant enforcement of anti-corruption laws and good governance: a persistent catalyst for coups d'état and poverty in Africa", **Journal of Financial Crime**, vol. 32, N.1,(2023), pp. 1-17.

188- Ophélie Rillon, "Corps rebelles : la mode des jeunes urbains dans les années 1960-1970 au Mali, **Genèses**, Vol.4 , N.81,(2010), pp. 64 -83.

189- Peña Andrea Ginzález , "Failure of Peace and the Disarmament, Demobilization and Reintegration (DDR)", **Papel politico Journal**,Vol.26, (November 30th ,2021), pp. 1-26.

190- Rossino Alexander and Theodore A. Wilson , "Hitler strikes Poland: Blitzkrieg, ideology, and atrocity**", The Journal of Modern History**, Vol.77, N.02,(June 2003**),** pp. 406-408 .

191- Scheele Judith, "Tribus, États et fraude : la région frontalière Algéro-Malienne", **Études rurales,** N. 148, (2019) , pp. 79–94.

192- Seely Jennifer C., "A political analysis of decentralization: cooping the Tuareg threat in Mali", **The Journal of Modern African Studies**, Vol. 39, N.3 , (September 2001) pp. 499 – 524.

193- Sekhri Sofiane, "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol.3, N.10, (October 2009), pp. 423-432.

194- Thompson, Drew A., "Visualizing FRELIMO's liberated zones in Mozambique 1962–1974 Social Dynamics, **journal of African studies**, Vol. 39, N.1(2013), pp. 24-50 .

195- Triaud Jean-Louis, La Tidjaniya, une confrérie musulmane transnationale, **Politique étrangère**, Vol.4, 2010), pp.831-842.

196- Vigne Randolph, "SWAPO of Namibia: A movement in exile", **Third World Quarterly**,Vol.9,N. 1, (1987), pp.85–107.

197- Zoubir Yahia H., "Algeria's Roles in the OAU/ African Union: From National Liberation Promoter to Leader in the Global War in Terrorism", **Mediterranean Politics revue**, Vol. 20, N.03, (2015**),** pp. 55-75**.**

ثالثاً– الرسائل والمذكرات:

198- BOLY Hamadou, "Le Soufisme Au Mali Du XIXème Siècle A Nos Jours Religion, Politique et Société", Thèse Pour l'obtention du diplôme de doctorat, (Université de Strasbourg: École Doctorale Des Humanités Groupe D'études Orientales, Études Méditerranéennes Et Orientales, Juin 2013).

199- YAGO Issouf, "Le Système Des Partis Politiques Au Mali De 1960 A Nos Jours", Thèse en vue de l'obtention du Doctorat Droit Public,(France: l'Université de Paris 13, Sorbonne Paris Cité, Avril 2019).

رابعًا– تقارير وأوراق بحثية:

200- African Center for the Study and Research in Terrorism (ACSRT), "Coups d'état and Political Instability in the Western Sahel: Implications for the Fight against Terrorism and Violent Extremism", **African Centre for the Study and Research on Terrorism (ACSRT)**, Algeria (Algiers) , April 2022.

201- African Development Bank Group , "Mali : Trans-Sahara Highway Project (Tsh phase 2 – Bourem-Kidal Section)", **Africain Union** , Abidjan ,2018.

202- Anda David and Teresa Munzi**,**'' The Evolution and the Shape of Inequality in Mali: an Income-based approach", **Inequality Matters,** Luxemburg, March 2022.

203- Arduino Alessandro , "The Footprint of Chinese Private Security Companies in Africa", **China Africa Research Initiative (CARI**), Washington D.C, 2020..

204- ARIEFF Alexis, "Algeria and the Crisis in Mali", **Congressional Research Service**, Washington, July 2012.

205- Bak Mathias, "Overview of corruption and anti-corruption in Mali", **Transparency International**, Norway, June 2021.

206- Baudais Virginie and Moulaye El Arby, "The impact of the Malian security crisis in Mauritania", **Platform d'Analyse du Suivi et d'Apprentissage au Sahel (PASAS)**, France, 2024.

207- Baudais virginie, Amal bourhrous and dylan o'driscol , "Conflict Mediation And Peace building In The Sahel : The Role Of Maghreb Countries In An African Framework"**, SIPRI**, Stockholm, January 2021.

208- Bencherif Adib, " De la « question touarègue » aux mémoires Du conflit : pour une réconciliation Malienne", **Centre Franco Paix en résolution des confits et missions de paix**, Québec, Février 2018.

209- Boutellis Arthur . ZAHAR Marie-Joëlle, "Les Négociations d'Alger (2014–2015**)** ", **International Peace Institute**, New York , 2018.

210- Boutellis Arthur And Zahar Marie-, Joëlle **"**L'empreinte des accords de paix antérieurs (des années 60 à 2012)", **International Peace Institute** , New York 2018.

211- Carter Center, "Observations in the Implementation of the Agreement in Peace and Reconciliation in Mali, Resulting from the Algiers Process", **Carter Foundation**, Atlanta (U.S.A), 2021.

212- Christian Leuprecht and Philippe Roseberry, "Political Demography of conflict in Mali", **Centre Franco Paix en résolution des conflits et missions de paix** , Jun 2018.

213- Cilliers Jakkie and Kwasi Stellah , "Stagnation or Growth? Algeria's development pathway to 2040", **Institute of Security studies (ISS)**, Pretoria (South Africa), September 2022.

214- Congressional Research Service, "Burkina Faso", **Congress** , Washington D.C, January 2022.

215- Crisis Group Africa, "Violence and Politics in Northern Mal", **C.G.A**., Belgium, 2018.

216- Crisis Group Middle East and North Africa, "Algeria and Its Neighbors", **Crisis Group** ,Bruxelles October 2015.

217- Da Silva Diego Lopes et al., "Trends In World Military Expenditure", **SIPRI**, Stockholm, 2021.

218- David Doukhan , "Mali - The Battle of Kidal", **The International Institute for Counter-Terrorism (ICT)** , Herzliya November 2023.

219- Dembele Nango, "Accelerating global actions for a world without poverty: the experience of Mali", **United Nations**, New York .2024.

220- Drake Elizabeth and Ambreen Malik ,"Good Governance and the World Bank", **University college London**, United Kingdom, 2015

221- Enterline Andrew J. and Michael Greig, "National Material Capabilities (NMC) Data", United States, February 2017

222- Famine Early Warning System Network, "MALI: Food Security Outlook June 2020 to January 2021", **USAID** , Washington , 2020-2021.

223- Farhaoui Fouad**, "**The Crisis in Mali , **International Strategic Research Organization (USAK)**, Ankara, 2013

224- Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Youth Employment in Mali", **FAO**, Rome, 2017.

225- Friedrich-Ebert-Stiftung, "Paths of the future: Scenarios for Mali 2030", **Friedrich-Ebert-Stiftung**, Germany, 2017.

226- International Federation of red Cross and Crescent Societies, "Emergency Plan of Action (EPOA) Mali: Hunger Crisis", **International Federation of red Cross (IFRC**), July 2022.

227- Jean-Pierre Filiu, "Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: Algerian Challenge or Global Threat?", **Carnegie Papers**, Washington, October 2009.

228- José S Vericat, Hobrara Mosadek , "The Fall of the Qaddafi Regime and the Breakdown of Libya", **International Peace Institute**, New York , 2018.

229- Josh Ward, Transformation Index BTI (Mali), **Bertelsmann Stiftung**, Germany, 2024.

230- Lanteigne Marc, "China's Peacekeeping Policies in Mali: New Security Thinking or Balancing Europe?" , **NFG Research Group, Berlin,** 2014.

231- Maline David M., and Rajeev Chaturvedy, "Impact of India's economy in its foreign policy since independence", **Asia Pacific Foundation,** Canada, 2009.

232- MINUSMA, "les atteintes sérieuses aux droits de l'homme commises lors de l'attaque de village de Sobana Da (Région de Mopti)09 Juin 2019", **United Nations** , New York, 2019.

233- Moulaye Zeini ,"Security Challenges And Issues In The Sahelo-Saharan Region The Mali Perspective", **Friedrch Ebert Stifung**, Bamako office , 2016.

234- Noamane Cherkaoui and Youssef Tobi, "The Maghreb's Outlook towards the Sahel: An analysis of Morocco, Algeria, and Mauritania standpoints", **Policy Center for the New South**, October 2021.

235- Peace And Security Council of Africa Union, "Report In Mali And The Sahel And The Activities Of The African Union Mission For Mali And The Sahel", African Union, Ethiopia, August 2014.

236- Pezard Stephanie and Shurkin Michael, "Achieving Peace in Northern Mali: Past Agreements, Local Conflicts, and the Prospects for a Durable Settlement", **RAND Corporation**, Santa Monica, 2015.

237- Relief web, "Global Terrorism Index 2023", **Institute for Economics and Peace**, Australia (Sydney), 2023.

238- Road Corridor Towards an Economic Corridor: Commercializing and Managing the Trans-Saharan Road", **UNCTAD**, Geneva –Switzerland, 2022.

239- Sabine Donner ," Mali Country- Report 2024", **Bertelsmann Stiftung**, Germany , 2024.

240- Sally Healy and Martin Plaut Ethiopia and Eritrea: Allergic to Persuasion ,briefing paper , Chatham house , **The Royal Institute of International Affair**, London, 2007.

241- Schmauder Anna, "Decentralization amidst hybrid governance The case of northern Mali", **Clingendael Institute** , Netherlands, June 2020 .

242- Security council, "Summit in the Democratic Republic of the Congo Algiers", **United Nations**, New York ,30 April 2000.

243- Sherillyn Raga, Alberto Lemma and Jodie Keane, "The Sahel Conflict: economic & security spillovers on West Africa", **ODI**, April 2023.

244- The Famine Early Warning Systems Network, "Mali Price Bulletin", **The United States Agency for International Development (USAID),** United States, March 2024.

245- The Global Initiative against Transitional Organized Crime, "Illicit Trafficking and Instability in Mali: Past, Present and Future", **GIATOC**, Norway, January 2014.

246- Traoré Ousmane Z. et al., ''The Employment Potential of Women and Young People in Sectors and Branches of Economic Activity in Mali", **le Consortium pour la Recherche Economique en Afrique (CREA)**, Kenya, February 2022.

247- United Nations Conference in Trade and Development (UNCTAD**),**"The Trans-Saharan

248- United Nations Conference in Trade and Development , "The Trans-Saharan Road Corridor Towards an Economic Corridor: Commercializing and Managing the Trans-Saharan Road", **UNCTDA**, Geneva, 2022.

249- United Nations Office On Drugs And Crime, "Firearms Trafficking in the Sahel Transnational Organized Crime Threat Assessment — Sahel", **UNDOC**, Vienna, 2023.

250- Vision of Humanity, "Global Terrorism Index 2018", Institute **for Economics and Peace**, Australia (Sydney), 2018.

251- Vision of Humanity, "Global Terrorism Index 2020", **Institute for Economics and Peace**, Australia (Sydney), 2020.

252- Wintera Lucas , Jasin Warnerb and Christopher Betts , "Instruments of Chinese Military Influence in Mali", **Foreign Military Studies Office (FMSO)**, United States, 2024.

253- Zoubir Yahia H., "Algeria-Russia Ties: Beyond Military Cooperation?" , **The Middle East Council on Global Affairs**, Qatar (Doha), issue brief N.18, (January 2018).

خامسًا – الاتفاقيات الدولية:

254- Accord d'Alger Pour La Restauration De La Paix, De La Sécurité et du Développement Dans La Région De Kidal, **Alger**, (04 Juillet 2006). Lien de téléchargement https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2024/05/ml060704accord20d27alger.pdf

255- Accord pour la paix et la réconciliation au mali (processus d'Alger), **Alger**, Mars 2015. Lien de téléchargement : https://urlz.fr/ufts

سادسًا – المواقع الإلكترونية:

256- Adejuwon Soyinka, "Amadou Toumani Touré, trajectoire d'un général qui n'aimait pas la guerre'', Publié le 18 Novembre 2020 au site web: https://theconversation.com/amadou-toumani-toure-trajectoire-dun-general-qui-naimait-pas-la-guerre-150218 , consulté le 28-07-2023

257- Adepoju Paul ,"Algeria, Nigeria eager to complete trans-Saharan Fiber project", published in November 2nd ,2018 on website https://itweb.africa/cintent/5yINP7Egx4gqXWrb , retrieved in June 07th ,2023.

258- Africa Defense Forum (AFD), "La capitale du Mali est une plateforme majeure du commerce des armes illégales", publié le 5 Mars 2024 au site web : https://adf-magazine.com/fr/2024/03/la-capitale-du-mali-est-une-plateforme-majeure-du-commerce-des-armes-illegales/ , consulté le 18 juillet 2024.

259- Africa Travel Magazine, "Le continent Africain", publié au site web : https://www.africa-ata.org/ContinentAfricain.htm, consulté le 04-05-2025.

260- Agenzia Fides," Instability in the Sahel causes a sharp rise in military spending" ,Published on January 11st ,2022 on website https://shorturl.at/cpqQS, retrieved in August 9th ,2023 .

261- Ahmed Omar , "Rambling the Algiers Accord", published in January 19th ,2022 on website https://www.middleeastminitor.com/20220119-remembering-the-algiers-accords/

262- Alfa Shaban Abdu Rahman, "Algeria's Bouteflika: Broker of the Ethiopia-Eritrea deal Abiy actualized", published in April 18th, 2019 on website: https://www.africanews.com/2019/04/18/algeria-s-bouteflika-broker-of-the-ethiopia-eritrea-deal-abiy-actualized/ ,retrieved in 12-10-2023.

263- Algeria Press Service, "Algeria sends humanitarian aid to Mali", published in January 24th ,2022 on website : https://www.aps.dz/en/algeria/42584-algeria-sends-humanitarian-aid-to-mali ,retrieved in June 19th, 2024.

264- Aljazeera News , "Mali accuses France of sending weapons to armed groups", published in August 17th , 2022 on website: https://www.aljazeera.com/news/2022/8/17/mali-accuses-france-of-arming-non-state-actors, retrieved in August 27th ,2024 .

265- Ambassade d'Algérie à Bamako, "Procès verbal de la rencontre entre la Délégation du Gouvernement du Mali et la Délégation du Mouvement Populaire de l'Azaouad et du Front Islamique Arabe de l'Azaouad à Tamanrasset, les 5 et 6 Janvier 1991", lien de téléchargement: https://dzembassymali.com/wp-cintent/uploads/2020/03/Accord-de-Tamanrasset-du-6-janvier-1991.pdf , consulté le 21-10-2023.

266- Ambassade de l'Algérie à Bamako, "Règlement Intérieur de CSA", lien de téléchargement : https://dzembassymali.com/wp-cintent/uploads/2020/03/R%C3%A9glement-int%C3%A9rieur-du-CSA.pdf , consulté le 05-06-2024.

267- Anti-Slavery International, "Niger slavery: Background", published in October 28th, 2008 on website https://www.theguardian.com/world/2008/oct/27/humanrights1, retrieved in July 22nd, 2023.

268- Ashark- Al-awsat, "Algeria Expresses Concerns After Mali Suspends 'Reconciliation Agreement", published in website: https://tinyurl.com/zj6522bp, retrieved in April 30th ,2025

269- Asia Pacific Foundation of Canada, "China's debt diplomacy plunges Pakistani fishing community into troubled waters", published in November 25th ,2022 on website: https://www.asiapacific.ca/publicatiin/chinas-debt-diplomacy-plunges-pakistani-fishing-community , retrieved in August 09th ,2024.

270- Assane Diagne, "Mali : pourquoi la Katibat Macina et l'État islamique au Sahel se combattent dans le Macina ?'',Publié le 26-04-2023 au site web https://theconversation.com/mali-pourquoi-la-katibat-macina-et-letat-islamique-au-sahel-se-combattent-dans-le-macina-202464 ,consulté le 31-07-2023.

271- Atlas Magazine,"Drought in Mali: African Risk Capacity pays 7.1 million USD in compensation", published on March 17th ,2022 on website https://www.atlas-mag.net/en/issue/atlas-magazine-n-189-march-2022 ,retrieved in July 20th,2023.

272- Bailey Kingstin, "The Colonial Hangover: France's Exploitative Grip in Mali's Gold Resources", published in April 21st ,2024 on website : https://www.thedailyscrumnews.com/the-colinial-hangover-frances-exploitative-grip-in-malis-gold-resources/ , retrieved in July 29th ,2024 .

273- Bamako News, "Une page de l'histoire du Mali : Les accords de Tamanrasset", publié le 10-04-2017 au site web : http://news.abamako.com/h/157741.html, consulté le 25-10-2023.

274- Banque africaine de développement, "La Route Transsaharienne: un projet d'environ 10 000 km pour la stabilité et la croissance inclusive au Maghreb et au Sahel", publié le 13-05-2014 sur le site web : https://urlz.fr/sayK , consulté le 01-06-2023.

275- Baqué Philippe, "Mali's Tuaregs: 'For us, this war is existential", published in April 2024 on website : https://mindediplo.com/2024/04/13mali , retrieved in August 03rd ,2024.

276- Baudais Virginie, "The impact of the Malian crisis on the Group of Five Sahel countries: Balancing security and development priorities", published on May 18th, 2020, on website https://urlz.fr/u3cY , retrieved in August 03th ,2023 .

277- Bayram Mursel, "Geopolitical Motivations' behind Algerian-Moroccan Rivalry", Published in August 26th ,2021 ,on website: https://www.orsam.org.tr/en/geopolitical-motivatiins-behind-algerian-moroccan-rivalry/ , retrieved in 06-09-2023.

278- BBC, "Algerian diplomat 'executed by Mali rebels", published in September 02nd,2012 on website : https://www.bbc.com/news/world-africa-19457343 , retrieved in February 29th ,2024.

279- Benmostefa Mahmoud, "Algérie- Mali : Le geste inamical de trop d'Assimi Goïta", publié le 26 janvier 2024 au site web : https://www.jeune-independant.net/bamako-denince-les-accords-dalger-le-geste-inamical-de-trop-dassimi-goita/ , consulté le 04-08-2024.

280- Boukharas Anouar, "The Paranoid Neighbor: Algeria and the Conflict in Mali" , published in 22-10-212 on website : https://shorturl.at/gnFHW , retrieved in 25-09-2023.

281- Brahimi Abdallah , "Algeria's Military Makeover", published in 16-09-2023 on website https://carnegieendowment.org/sada/63373 , retrieved in September 16th ,2023.

282- Britannica, "Mediation- International Relations", published in website: https://www.britannica.com/topic/mediation-international-relations, retrieved in May 07th ,2025

283- Callimachi Rukmini, "Mali's Tuareg rebels declare independence", published in April 06th, 2012 on website : https://www.washingtinpost.com/world/malis-tuareg-rebels-declare-independence/2012/04/06/gIQAQ44n0S_story.html , retrieved in January 30th ,2024.

284- Cameron Thies, "Role Theory and Foreign Policy", published in website: https://tinyurl.com/5n8nvusy, retrieved in May 08th, 2025

285- Campbell John, "Mali: MUJAO "Executes" Algerian Diplomat", published in September 10th ,2012 on website: https://www.cfr.org/blog/mali-mujao-executes-algerian-diplomat, retrieved in February 29th , 2024.

286- Célia Le Noé, " Understanding the Conflict in Mali: France, the EU and the Consequences of Intervention", published on May 2022 on website: https://urlz.fr/unkg, retrieved in August 1st ,2023.

287- Center of Prevention Action, "Violent Extremism in the Sahel", published in August 1st, 2023 on website https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/violent-extremism-sahel , retrieved in August 04th, 2023.

288- Chikhaoui Arslan , "Algeria, A Key Player For Reconciliation In Mali And Sustainable Peace In The Sahel" , published in March 28th ,2021 in website: https://nesa-center.org/algeria-a-key-player-for-recinciliatiin-in-mali-and-sustainable-peace-in-the-sahel/ , retrieved in May 5th ,2024.

289- Climate Diplomacy,"Tuareg Rebellion in Mali 1990-1995",published on https://climate-diplomacy.org/case-studies/tuareg-rebellion-mali-1990-1995 retrieved in July 24th, 2023.

290- Clio Voyage Culturels, "Le Mali Des royaumes soudanais à l'État contemporain" , publié au site web : https://www.clio.fr/chronologie/pdf/pdf_chronologie_le_mali.pdf, consulté le 04-05-2025

291- Clio voyages culturels, "Le Mali Des royaumes soudanais à l'État contemporain", publié au site web : https://www.clio.fr/chronologie/pdf/pdf_chronologie_le_mali.pdf , consulté le 03-07-2023.

292- Coulibaly Djibril, "Accords De Tamanrasset : Les Vérités Du Lieutenant-colonel Kafougouna Kin"_, publié le 13-04-2017 au site web : https://lecombat.fr/accords-de-tamanrasset-les-verites-du-lieutenant-colinel-kafougouna-kine/ , consulté le 24-10-2023.

293- D. Nawel , "L'Algérie et l'UE s'engagent à financer une série de projets de développement au Sahel", publié le 16 Janvier 2012 au site web: https://www.algerie360.com/lalgerie-et-lue-sengagent-a-financer-une-serie-de-projets-de-developpement-au-sahel/, consulté le 25 Juin 2024.

294- Dellal Adel, "Waiting for water in Mali", published in August 06th ,2015 on website https://www.euronews.com/2015/08/06/waiting-for-water-in-mali ,retrieved in July 20th ,2023 .

295- Dewal Alex, "Is Mali a failed state?", published on December 27th ,2012 on website https://sites.tufts.edu/reinventingpeace/2012/12/27/is-mali-a-failed-state/ ,retrieved in July 14th ,2023.

296- DIARRA Abdoulaye , " Seydou Cessé père fondateur du Ganda-Iso révèle: Le sergent Amadou Diallo n'a pas compris notre combat" ,publié le 12- Aout-2010 au site web https://urlz.fr/ufgd ,consulté le 10-05-2024.

297- Diarra Adama , " MALI. Pingée dans la milice d'autodéfense Ganda Koy", publié le 02-0k8-2012 au site web : https://www.courrierinternatiinal.com/article/2012/08/02/plingee-dans-la-milice-d-autodefense-ganda-koy, consulté le 28-04-2024.

298- Diarra Diaoulen Karamoko , "Une Page De L'histoire Du Mali : Les Accords De Tamanrasset" , publié sur le web site : Une page de l'histoire du Mali : Les accords de Tamanrasset | Bamada.net , consulté au 20-10-2023.

299- Drishti Ias, "Good Governance", published on February 24th ,2020 on website https://www.drishtiias.com/to-the-points/paper4/good-governance-2 , retrieved in Jun 26th ,2023.

300- Echorouk online, "GFP Index: Algerian Army (ANP) Ranks 6th In The Middle East and North Africa", published on website :https://www.echoroukinline.com/gfp-index-algerian-army-anp-ranks-6th-in-the-middle-east-and-north-africa ,retrieved in January 06th ,2023.

301- Elise Vincent, "Fin officielle de l'opération militaire française « Barkhane » au Sahel, après presque dix ans d'existence", publié au site web https://urlz.fr/u0MT , consultéé le 01-08-2023.

302- Ellis- Chris Devonshire, "Algeria to coordinate development plans with China's Belt and Road Initiative", Published in July,27th 2021, on website: https://www.cgs-bonn.de/cms/wp-content/uploads/2022/07/CGS-China_Africa_Study-2022.pdf , retrieved in November,5th 2022 .

303- Emmanuel Grégoire, "Islamistes et rebelles touaregs maliens : alliances, rivalités et ruptures'', publiéé au site web : https://journals.openedition.org/echogeo/13466, consulté au 24-07-2023.

304- Encyclopedia of The Nations, "Mali - Ethnic groups", published on website: https://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Mali-ETHNIC-GROUPS.html , retrieved in July 22nd ,2023 at 10:25 AM Francisco Serrano, " Algeria Needs a Second Liberation This time, from its aged rulers", published in October 14th ,2021on website :https://foreignpolicy.com/2021/10/14/algeria-bouteflika-death-fln-hirak-oil-military-pouvoir/ ,retrieved in May 11th ,2023.

305- Fabricius Peter, "Mali gives China a reality check", published in October 16th ,2020 on website : https://issafrica.org/iss-today/mali-gives-china-a-reality-check, retrieved in August 05th ,2024.

306- Faubbert Serge et Zumstein Michel , "Avec les miliciens qui veulent libérer le Mali" , reportage vidéo, publié le mois d'Octobre 2012 au site web: https://dai.ly/xuqu8k, réalisé par le Parisien.fr , consulté le 28-04-2024.

307- France info, "Mali: de Serval à Barkhane, on vous résume neuf ans d'engagement militaire français au Sahel en 12 dates-clés'', publié le 17-02-2022 au site web https://urlz.fr/juW1 , consultéé le 01-08-2023.

308- Frédérique Schneider, " Comprendre l'opération Barkhane au Sahel'', publié le 28-11-2019 au site web : https://www.la-croix.com/France/Securite/INFOGRAPHIE-Comprendre-loperation-Barkhane-Sahel-2019-11-28-1201063202 , consulté le 01-08-2023.

309- Freedland Jonathan, "Failed - States by Noam Chomsky", published on June 25th, 2006, on website https://www.nytimes.com/2006/06/25/books/review/25freedland.html , retrieved in July 13th,2023.

310- Garcia Bortoluzzi , "Mali Country Profile – Social", Published in October 13th ,2020 on website https://pksoi.armywarcollege.edu/index.php/country-profile-of-mali-social/,retrieved in July 21st, 2023.

311- Global Fire Power, "2023 Algeria Military Strength", published in website:https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=algeria ,retrieved in January,06th 2023.

312- Global Fire Power, "Proven Oil Reserves by Country", published on website : https://www.globalfirepower.com/proven-oil-reserves-by-country.php, retrieved in July 06th ,2022.

313- Global Initiative Against Transnational Organized Crime, "Irregular migration and human smuggling networks in Mali", published in May 06th ,2019 on website: https://globalinitiative.net/analysis/irregular-migratiin-and-human-smuggling-networks-in-mali/, retrieved in September 19th ,2023.

314- Global Initiative Against Transnational, "The Changing Face of Organized Crime in the Sahel", published in May 06th, 2019 on website: https://globalinitiative.net/analysis/the-changing-face-of-organized-crime-in-the-sahel/ ,retrieved in September 19th ,2023.

315- Global Organization Crime Index, "Algeria", Published on website https://ocindex.net/country/algeria , retrieved in September,19th ,2023 .

316- Global Security, "Tuareg - Mali - 2006-2009", Published on website https://www.globalsecurity.org/military/world/war/tuareg-mali-2006.htm, retrieved in July 27th, 2023.

317- Global terrorism databases, "Terrorism in Mali", published in November 2015, downloaded from https://www.start.umd.edu/pubs/START_MaliFactSheet_Nov2015.pdf, retrieved in March 3rd, 2024

318- Globale Security, "Tuareg - Mali - 1962-1964", published on website https://www.globalsecurity.org/military/world/war/tuareg-mali-1962.htm , retrieved in July 23rd, 2023.

319- Glorious History, "Resistance of cheikh Amoud", published in website https://gloriousalgeria.dz/En/Post/show/119/Resistance-of-cheikh-Amoud , retrieved on 06-10-2023.

320- Götz Elias, Kaas Jinas Gejl and Kevin Patrick Knudsen, "How African states voted in Russia's war in Ukraine at the United Nations – and what it means for the West" , published in November 15th ,2023 on website : https://www.diis.dk/en/research/how-african-states-voted-in-russias-war-in-ukraine-the-united-natiins-and-what-it-means , retrieved in August 08th,2024 at 17:45 PM.

321- Groupe de la Banque Africaine et Développement, "Mali - Projet d'aménagement de la route transsaharienne (RTS-phase 2 –Section Bourem-Kidal)", publié le 5 Juin 2024 au site web : https://projectsportal.afdb.org/dataportal/VProject/show/P-ML-DB0-015 , consulté le 20 Juin 2024.

322- Hama Bouriema, "La communauté internationale rejette l'indépendance du nord du Mali", publié le 06 avril 2012 au site web : https://www.leminde.fr/afrique/article/2012/04/06/mali-les-rebelles-touareg-du-mnla-proclament-l-independance-du-nord-du-pays_1681483_3212.html, consulté le 20-05-2024.

323- Hana Sadaa, "U.S. Department of State Spokesperson: We Regret Mali's Withdrawal from the Algiers Agreement", published in website: https://tinyurl.com/mw7zpupv, retrieved in April 29th, 2025.

324- Hellion Company, " Libyan-Egyptian War (1977) ", published on website: https://www.heliin.co.uk/cinflicts/libyan-egyptian-war.php , retrieved in march 05th ,2023 .

325- Hosny Hagar, "Can Algerian mediation bring sides closer in Nile dam dispute?", published in August 5th, 2021 in website https://www.al-minitor.com/originals/2021/08/can-algerian-mediatiin-bring-sides-closer-nile-dam-dispute ,retrieved in June 5th,2023.

326- Huddlestin Vicki J.and Schneidman Witney , "Mali Needs a Marshall Plan, Not a Military Regime" , published in August 19th ,2020 on website : https://foreignpolicy.com/2020/08/19/mali-needs-a-marshall-plan-not-a-military-regime/ , retrieved in May,25th 2024.

327- International Trade Administration, " Mali – Mining", published in 08-08-2022 on website : https://www.trade.gov/country-commercial-guides/mali-mining , retrieved in August 23rd, 2023.

328- J.Z Rubin and Jacob Bercovitch "Mediation in International Relations", published in website: https://urlz.fr/uuqW, retrieved in May 07th, 2025 at 09:02 AM

329- Kalenja Aati, "Decision Making Theory of International Relations", published in website: https://dennana.in/2024/03/31/decision-making-theory-of-international-relations/, retrieved in May 09th, 2025

330- Kane Coumba, "Du Mali à Montluçon, la vie de foi et d'insoumission du maître soufi Cheikh Hamahoullah", publié le 18 Mai 2006 au site web : https://urlz.fr/ukiZ , consulté le 30 Juin 2024 .

331- Kell Fergus , "Kenya's debt struggles go far deeper than Chinese loans", published in May 31st , 2023 on website: https://www.chathamhouse.org/2023/05/kenyas-debt-struggles-go-far-deeper-chinese-loans , retrieved in August 09th, 2024.

332- Khettache Assala, "Mercenary Politics: Algeria's Response to Wagner in Mali", published in October 03rd, 2024 on website : https://urlz.fr/ufPU, retrieved in March 11th,2025.

333- Kristen Anna and Mohamed Keita, "Russia's Influence in Mali", published in August 11th, 2023 on website : https://hrf.org/russias-influence-in-mali/ , retrieved in August 01st ,2024.

334- Kunle Olawunmi, "The Movement For The Liberation Of Azawad", published on March 2013, on website https://www.thedefencehorizon.org/post/liberation-terror-azawad , retrieved on July 28th ,2023.

335- Lars Kamer, "Number of refugees and asylum seekers in central Sahel as of 2021, by country", published on November 10th ,2022 on website https://www.statista.com/statistics/1237231/refugees-and-asylum-seekers-in-the-sahel/ ,retrieved in August 11th ,2023 .

336- Le came Morgane et Chatelot Christophe , "Mali's junta accuses France of espionage and supplying arms to terrorists after troop withdrawal", published in August,18th 2022 on website : https://urlz.fr/skXW, retrieved in April,24th 2024.

337- le Centre pour le dialogue humanitaire, " Atelier de formation pour soutenir et encourager la mise en œuvre de l'Accord d'Alger pour la paix et la réconciliation au Mali", publié le 22-06-2017 au site web : https://urlz.fr/uft4, consulté le 21-05-2024.

338- Le Journal du Dimanche, "Mali: Sanogo, le capitaine des putschistes, promu général '', publié le 14 Aout 2013 au site web https://www.lejdd.fr/International/Mali-Sanogo-le-capitaine-des-putschistes-promu-general-624163-3198059 , consultéé le 28-07-2023 .

339- Library of Congresses, "Askiyah's Questions and al-Maghili's Answers [al-Maghili's Tract in Politics]", published on website: https://www.loc.gov/item/2021667142 , retrieved in 29th June, 2024.

340- Libya Herald staff, "Algeria says 'no' to international intervention in Libya, calls for dialogue", published in September 11th, 2014, on website: https://urlz.fr/uhJz , retrieved in January 29th, 2024.

341- Macrotrends, "Mali Poverty Rate 1994-2023", published on https://www.macrotrends.net/countries/MLI/mali/poverty-rate, retrieved in July 17th, 2023.

342- Mali Actu., "Accord sur la cessation des hostilités", publié au 02-09-2014 sur le site web: Mali Actu - Accord sur la cessation des hostilités , consulté le 21-10-2023.

343- Mamane Dalatou and Jack Thompsin, "The West African Sahel is becoming a drug smuggling corridor, UN warns, as seizures skyrocket", published on website: https://apnews.com/article/drugs-west-africa-sahel-cocaine-seizures-unodc-71b56f03fcb6660a8df43e68e77e8996 , retrieved in July 22nd ,2024.

344- Mark Hibbs, "Uranium in Saharan Sands" ,published in January 22nd ,2013 on website : https://carnegieendowment.org/posts/2013/01/uranium-in-saharan-sands?lang=en , retrieved in July 29th ,2024.

345- Markiewicz Witold, "Le Mali, État factice créé par la colonisation", publié le 16-08-2018 au site web : https://urlz.fr/tYvV ,consulté le 20-06-2023.

346- Middle East Monitor, " Libya's Haftar threatens to 'move battle to Algeria", published in September 10th ,2018 on website: https://www.middleeastminitor.com/20180910-libyas-haftar-threatens-to-move-battle-to-algeria/ ,retrieved in June 2nd, 2023.

347- Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, "Foreign Minister Sergey Lavrov talks with Minister of Foreign Affairs and International Cooperation of Mali Tiebile Drame", Moscow, June 10, 2019 , published on website : https://www.mid.ru/en/press_service/photos/meropriyatiya_s_uchastiem_ministra/1463236/ ,retrieved in August 01st, 2024.

348- Minority Rights Group, "Mali: Tuareg", published on website: https://urlz.fr/u09C , retrieved in July 22nd, 2023.

349- Mohanty Abhijit , "Mali Crisis: A Historical Perspective of the Azawad Movement", published in February 13th ,2018 on website : https://www.geopoliticalminitor.com/mali-crisis-a-historical-perspective-of-the-azawad-movement/ , retrieved in January 30th ,2024 .

350- Mollan Hanna, "Mali: Security Action Hampers Development", published in July 02nd ,2020 on website : https://www.nrc.no/expert-deployment/2016/2021/mali-security-actiin-hampers-development/, retrieved in January 24th ,2024.

351- Mullan Noel , "Amenas Case Study", published in July 12th ,2013 in website : https://theisrm.org/en/amenas-case-study, retrieved in February 04th ,2024.

352- Nathaniel Powell, "Why France Failed In Mali?", published in February 21st ,2022 on website : https://warintherocks.com/2022/02/why-france-failed-in-mali/ , retrieved in January 31st ,2024 .

353- National Geographic, "The Peloponnesian War", published on website https://educatiin.natiinalgeographic.org/resource/pelopinnesian-war, retrieved in October 21st,2022 .

354- Nations Unies, "Le programme de développement durable", publié au site web : https://www.un.org/sustainabledevelopment/fr/development-agenda/, consulté le 27 Juin 2024 .

355- Nicolas Barotte, "Au Sahel, l'opération Takuba est terminée", publié le 01-07-2022 au site web https://www.lefigaro.fr/international/au-sahel-l-operation-takuba-est-terminee-20220701 , consulté le 01-08-2023.

356- Olawnmi Kunle, "The Movement For The Liberation Of Azawad", published in March 2nd ,2023 on website : https://tdhj.org/blog/post/liberatiin-terror-azawad/ , retrieved in April 24th ,2024.

357- O'Neill Aaron, "The 30 largest countries in the world by total area", published in August 7th,2024 on website : https://www.statista.com/statistics/262955/largest-countries-in-the-world/ , retrieved in October 29th, 2022 .

358- Ozoukou Daniel, "The road to peace in Mali: political roadblocks and other obstacles", published in July 4th, 2014 on website: The road to peace in Mali: political roadblocks and other obstacles | Kimpa Vita Press & Publishers , retrieved in October 19th ,2023.

359- Peace Agreement Database, "Road Map For Negotiations In The Algiers Process Framework", published on website: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/1426 , retrieved in 23-11-2023.

360- Pointer10, "Determinants of Foreign Policy", published in December 07th, 2020 ,on website: https://bit.ly/47sBkaW, retrieved in September 22nd ,2022 .

361- Prince Todd, "Wagner's Bloody Mali Debacle Shows Cracks In Russia's Sahel Strategy", published in July 30th, 2024 on website : https://www.rferl.org/a/russia-africa-wagner-battle-rebels/33056264.html , retrieved in August 08th ,2024.

362- Rebah M'hamed, "Solidarité Et Développement De L'Afrique : Des projets algériens pour le Niger et le Mali", publié le 30 Avril 2023 au site web : https://algeriainvest.com/premium-news/solidarite-et-developpement-de-lafrique-des-projets-algeriens-pour-le-niger-et-le-mali , consulté le 20 Juin 2024.

363- Relief Web, "Press conference given by M. Laurent Fabius, Minister of Foreign Affairs (January 14, 2013)", published in January 15th, 2013 on website: https://reliefweb.int/report/mali/press-cinference-given-m-laurent-fabius-minister-foreign-affairs-january-14-2013 , retrieved in July 28th, 2024.

364- Saada Hanna , "Algerian aid for African countries," President Tebboune explains!", published on website https://dzair-tube.dz/en/algerian-aid-for-african-countries-president-tebboune-explains/ , retrieved in October 06th, 2023.

365- Saidi Lyes, "L'Agence algérienne de coopération internationale lance ses premiers projets : L'Algérie se tourne vers l'Afrique", publié le 07 Mai 2023 au site web: https://urlz.fr/ujIQ, consulté le 25 Juin 2024.

366- Salah Mariam, "Largest countries in Africa 2020 by area", published in August 17th, 2020 on website: https://www.statista.com/statistics/1207844/largest-countries-in-africa-by-area/ ,retrieved in October 28th ,2022.

367- Sovereign limits, "Algeria-Mali", published on website: https://sovereignlimits.com/boundaries/algeria-mali-land , retrieved in February 29th, 2024.

368- Stefano Recchia, and Joel Rogers de Waal, "UN and African Union key to public support for French military operations in Africa", published in site web: https://urlz.fr/ue4P , retrieved in July 30th, 2023.

369- Takambou Mimi Mefo, "Mali breaks diplomatic ties with Ukraine", published in August 05th ,2024 on website : https://www.dw.com/en/mali-ends-diplomatic-ties-with-ukraine-over-attack-claims/a-69860100 , retrieved in August 06th, 2024.

370- TANDOĞAN Muhammed and Omar BOUACHA, "The Algerian Security Approach Towards The Sahel Region: Case Of Mali", published in https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/328690 , retrieved in May 05th, 2025.

371- Terrence Lyons, "Eritrea: The Independence Struggle and the Struggles of Independence", published in January 24th, 2019 web site: https://www.csis.org/analysis/eritrea-independence-struggle-and-struggles-independence , retrieved in May 14th, 2023.

372- The Climate Change Knowledge Portalm, "Mali" , published on https://climateknowledgeportal.worldbank.org/counr y/mali/vulnerability, retrieved in July 20th ,2023.

373- The Mediterranean news economic, "Algeria plans 127% increase in military budget to 22,7 billion", published on https://www.ecomnewsmed.com/en/2022/10/29/algeria-plans-127-increase-in-military-budget-to-22-7-billion/ , retrieved in January 15th, 2023 .

374- The Middle East Monitor, "Algeria writing off debts of 14 countries to restore its influence in Africa, report says", published in September 13th, 2021 on website: https://urlz.fr/sayD, retrieved in May 30th, 2023.

375- The New Humanitarian, "The regional threat posed by Mali's militants", published in February 18th, 2013 on websit : https://reliefweb.Int/report/mali/regiinal-threat-posed-malis-militants , retrieved in June 08th, 2024.

376- The Voice of American News, "Food Available in Northern Mali Despite Conflict", published in August 24th, 2012 on website: https://www.voanews.com/a/report-northern-mali-has-food-dispite-cinflict/1495064.html , retrieved in June 9th, 2024.

377- Thierry Oberlé, "Mali : le président renversé par un coup d'État militaire", publié le 22 Mars 2012 sur le site web : https://urlz.fr/u0D8 , consultéé le 28-07-2023.

378- Trading Economics, "Mali - Government Effectiveness: Estimate", published on website https://tradingeconomics.com/mali/government-effectiveness-estimate-wb-data.html , retrieved in July 11th, 2023.

379- Trading Economics, "Mali - Poverty Headcount Ratio At National Poverty Line (% of Population", published on https://urlz.fr/udri , retrieved in July 17th, 2023.

380- Translators without Borders, "Language in Mali", published on https://translatorswithoutborders.org/language-data-for-mali/, retrieved in July 22nd, 2023.

381- Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2022", published on website https://www.transparency.org/en/cpi/2022 ,retrieved in June 26th,2023.

382- TRT World, "What's the Algiers Agreement between Iran and Iraq about?", Published in October 2018 on website : https://urlz.fr/seNT , retrieved in 12-10-2023.

383- U.S. Department of State, "Mahan's The Influence of Sea Power upon History: Securing International Markets in the 1890s", published in January 20th, 2009, on website: https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/gp/82203.htm , retrieved in October 12th 2022.

384- Union African , "The African Union Welcomes The Signing Of The Preliminary Agreement To The Presidential Election And Inclusive Peace Talks In Mali", published in Jun 19th, 2013 on website: https://www.peaceau.org/en/article/the-african-uniin-welcomes-the-signing-of-the-preliminary-agreement-to-the-presidential-electiin-and-inclusive-peace-talks-in-mali , retrieved in 23-11-2023.

385- United Nations (Security Council), "Security Council 2374 Sanctions Committee Amends Three Entries in Its Sanctions List", published on website: https://press.un.org/en/2022/sc15053.doc.htm , retrieved in July 27th, 2024.

386- United Nations office for west Africa and the Sahel, "despite positive political developments, the region continues to witness a devastating surge in terrorist attacks", Published in January 9th, 2020 on website https://urlz.fr/u3d9 ,retrieved in August 9th, 2023.

387- United Nations organizations, "What Is The Rule Of Law?", published on website: https://monusco.unmissions.org/en/what-rule-law, retrieved in July 6th ,2023 .

388- United Nations, (Office in Drugs and Crime), "Drug trafficking undermining stability and development in Sahel region, says new report from UNODC", published in website: https://urlz.fr/uoq3, retrieved in July 22nd, 2024.

389- United Nations, "Déclaration De Cessation Des Hostilités", Lien de téléchargement : https://minusma.unmissions.org/sites/default/files/ctms_declaration_16_sept_0.pdf , consulté le 21-05-2024.

390- United Nations, "Fourth Committee Taking Backward Steps in Western Sahara Question", published in April 2008 on website: https://www.un.org/press/en/2019/gaspd695.doc.htm , retrieved in May 18th, 2023.

391- Vision of Humanity, "Global Terrorism Index 2023: Key findings in 5 Charts", published on website https://shorturl.at/wFTZ9 , retrieved in August 04th, 2023.

392- WAFA News Agencies, "Today marks 34th anniversary of Palestinian Declaration of Independence Day", Published in November 15th, 2022 on website: https://english.wafa.ps/Pages/Details/131869 , retrieved in 12-10-2023.

393- Weijenberg Gijs ,Merly Demuynck, "Algeria in Mali: A Departure from the Military Nin-Intervention Paradigm?", published in December 17th, 2020 on website : https://icct.nl/publicatiin/algeria-in-mali-a-departure-from-the-military-nin-interventiin-paradigm/, retrieved in January 22nd, 2023 .

394- William Lloyd-George, "The Man Who Brought the Black Flag to Timbuktu", published on website: https://foreignpolicy.com/2012/10/22/the-man-who-brought-the-black-flag-to-timbuktu/ , retrieved in August 01st, 2023.

395- World Bank Group, "Military expenditure (% of GDP)", published on website: https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=NE , retrieved in August 28th ,2023 .

396- World Bank, "Algeria Economic Update", published in https://bit.ly/4e17Ov8 , retrieved in December 30th, 2022.

397- World Bank, "The World Bank in Algeria", published in https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview , retrieved in June 28th, 2022 .

398- World Bank, "The World Bank in Mali", Published on https://t.ly/7liF3 , retrieved in July 17th , 2023.

399- World Justice Project, "Rule of Law Index", published on website: https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global , retrieved in July 7th, 202 .

400- Xinhua, "Algeria says opening airspace to French jet fighters sovereign decision", published on website: http://en.people.cn/90777/8092955.html , retrieved in February 29th, 2024.

قائمة الجداول

قـائمة الجـداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	محددات السياسة الخارجية عند كينيث تومبسون وروي مكريدس	22
02	محددات السياسة الخارجية عند هولستي	23
03	قائمة دول العشرة الأكبر مساحة في العالم	35
04	طول الحدود السياسية الجزائرية مع دول الجوار	38
05	الدول الخمسة الأكثر احتياطا للنفط في أفريقيا	41
06	الدول الخمسة الأكثر إنتاجا للغاز الطبيعي في أفريقيا	43
07	أقوى الدول العسكرية في أفريقيا حسب مؤشر القدرات العسكرية	45
08	مستوى تقدم إنجاز مشروع الطريق العابر للصحراء	74
09	الدول الأخيرة في ترتيب حسب مؤشر مدركات الفساد CPI لسنة 2022	95
10	رؤساء مالي من الفترة 1960-2012	89
11	مؤشر سيادة القانون لدولة مالي لسنة 2023	99
12	الانقلابات العسكرية التي شهدتها مالي خلال الفترة (1968-2021)	115
13	مقارنة بين اتفاقيات السلام الموقعة في الجزائر لحل النزاع في مالي	253-252
14	مشايخ الطرق القادرية والتيجانية في مالي	276
15	مؤشرات لمستوى التنمية الاجتماعية- الاقتصادية لمالي خلال سنوات 2019-2022	290
16	كميات الكوكايين المحجوزة في مالي خلال الفترة 2019-2023	305

قائمة الذرائط

قـائمة الخرائـط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الحدود السياسية للجزائر	34
02	البعد الجيوسياسي للجزائر في الفضاء الأورو– المتوسطي والإفريقي	37
03	شريط أوزو الحدودي المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد	60
04	المناطق المتنازع عليها بين إثيوبيا وإريتريا	66
05	الطريق العابر للصحراء	75
06	خط أنبوب الغاز العابر للصحراء	84
07	أماكن تواجد الطوارق في إفريقيا	91
08	المجوعات العرقية المتواجدة في مالي (إحصائيات سنة 2015)	118
09	منطقة الأزواد الكبرى	120
10	منطقة الازواد الواقعة في شمال مالي	124
11	مواقع المعارك بين متمردو الأزواد والقوات الحكومية خلال الفترة (1963–1964)	126
12	معارك بين المتمردين والجيش المالي سنة 2013	139
13	عملية سرفال العسكرية في مالي (جانفي 2013– جويلية 2014)	143
14	انتشار القوات الفرنسية في إطار عملية برخان	145
15	مهام قوات تاكوبا	147
16	أماكن تواجد الجماعات المسلحة في مالي سنة 2013	154
17	انتشار التنظيمات المسلحة في منطقة الساحل	161
18	خطوط تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر منطقة الساحل	164
19	خطوط النقل الرئيسية للحشيش المغربي نحو أوروبا	166
20	الهجرة غير الشرعية من بلدان الساحل و جنوب الصحراء نحو أوروبا عبر ليبيا	168
21	الأمن الغذائي في منطقة الساحل لسنة 2012	174
22	طرق تجارة المقايضة بين جنوب الجزائر و شمال مالي	258

قائمة
الرسومات البيانية

قـائمة الرسومات البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الدول العشرة الأكبر مساحة في أفريقيا/مليون كم^2	36
02	رسم بياني يوضح صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة (2008-2022) / مليار دولار	40
03	الدول العشر الأكثر احتياطا للغاز الطبيعي في أفريقيا /مليار م^3	44
04	تعداد الجنود الجزائريين عبر مختلف القوات المسلحة لسنة 2022 / ألف جندي	46
05	تطور الإنفاق العسكري في للجزائر من الفترة 2011-2022/ مليار دولار	47
06	مؤشر مدركات الفساد لدولة مالي من الفترة (2019-2023)	95
07	تباين مستوى الدخل بين المناطق في دولة مالي حسب مؤشر GINI Index	101
08	مؤشر فعالية الحكومة في مالي من سنة 2014-2021	102
09	تذبذب مؤشر الدول الفاشلة في مالي من سنة 2012-2021	104
10	معدلات الفقر في مالي من سنة 2012-2022/ (%)	106
11	نسبة وعدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في منطقة الساحل لسنة 2022	107
12	معدل البطالة في مالي خلال الفترة (2012-2023)/ (%)	109
13	معدل البطالة في إقليم أزواد- شمال مالي لسنة 2021/ (%)	110
14	الأشخاص المتأثرين بالتغيرات المناخي في مالي في سنة 2020 (مليون نسمة)	111
15	تطور مستوى الديون في مالي من الفترة (2012-2021) / مليار دولار	113
16	نسب توزيع المجموعات العرقية في مالي (%) – إحصائيات 2021-	118
17	نشاط الجماعات المسلحة في إفريقيا لسنة 2022/ (%)	162
18	تطور عدد سكان الذين يعانون من نقص التغذية لدول منطقة الساحل (2014-2022) / مليون نسمة	175
19	عدد اللاجئين في دول منطقة الساحل – سنة 2021/ مليون نسمة	176
20	أسعار الطحين في أسواق شمال مالي – فرنك غرب إفريقيا/ كغ	256
21	حجم تدفقات السلع الجزائرية إلى مالي في إطار تجارة المقايضة خلال سنة 2014/ (%)	259
22	الهجمات المسلحة في مالي خلال سنتي 2019-2020	285

23	مؤشر مدركات الفساد في مالي من سنة 2014-2023	293
24	عدد الوفيات الناتجة عن الهجمات المسلحة في مختلف الدول من الفترة 2019-2023	298
25	مؤشر الإرهاب العالمي لمالي في الفترة الممتدة (2018-2024)	299
26	عدد ضحايا المدنيين بسبب العنف المسلح في مالي خلال الفترة 2016-2023	302
27	كميات القنب الهندي المحجوزة في مالي خلال الفترة 2019-2022	306

قائمة الصور

قائمة الصور

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أكبر 10 دول إفريقية منتجة للنفط خلال 2022	42
02	نيلسون مانديلا مع ضباط من جيش الوطني الجزائر خلال تلقيه لتدريبات عسكرية	55
03	طابع بريد لجنود جبهة تحرير موزمبيق في الجزائر	57
04	مراسيم التوقيع على اتفاق الجزائر سنة 2000 لترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا	67
05	علم "دولة الأزواد المستقلة" الذي رفعه متمردوا الأزواد في شمال مالي- سنة 2012	138

قائمة
المحتويات

قـائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	07
الإطار المنهجي والمفهومي والنظري	08
أولاً: الإطار المنهجي	09
ثانيًا: الإطار المفهومي	13
ثالثًا: الإطار النظري	19
الفصل الأول: الإطار التاريخي لسياسة الجزائر الإفريقية	
المبحث الأول: محددات ومبادئ السياسية الخارجية الجزائرية	22
المطلب الأول: محددات السياسية الخارجية الجزائرية	22
المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	49
المبحث الثاني: سياسة الجزائر الإفريقية خلال فترة الحرب الباردة(1962-1989)	53
المطلب الأول: سياسة دعم الحركات التحررية (1963-1965)	53
المطلب الثاني: سياسة حل النزاعات (1965-1989)	59
المبحث الثالث: سياسة الجزائر الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة(1989-1999)	61
المطلب الأول: دبلوماسية الوساطة في عز الأزمة الأمنية	61
المطلب الثاني: انكفاء الجزائر نحو سياستها الداخلية وتراجعها دبلوماسيا في إفريقيا	62
المبحث الرابع: سياسة الجزائر الإفريقية خلال فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019)	64
المطلب الأول: الوساطة الجزائرية لحل النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا (1998-2000)	65
المطلب الثاني: دبلوماسية القمم وطرح المبادرات	68
المطلب الثالث: الدبلوماسية التنموية (تعاون إفريقي- إفريقي)	70
المبحث الخامس: سياسة الجزائر الإفريقية خلال فترة الرئيس عبد المجيد تبون (2019-2024)	77

المطلب الأول: دبلوماسية الوساطة (الاستمرارية في المبادئ الثابتة)	77
المطلب الثاني: التوجهات الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية	82
خـلاصة الفصل	87
الفصل الثاني: واقع النزاع في بين السياقات التاريخية الحديثة والتجليات الإقليمية والدولية المعاصرة	
المبحث الأول: أسباب النزاع في مالي	90
المطلب الأول: الأسباب السياسية للنزاع في مالي	09
المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية للنزاع في مالي	105
المطلب الثالث: الأسباب العسكرية للنزاع في مالي	113
المطلب الرابع: الأسباب الاجتماعية والثقافية للنزاع في مالي	117
المبحث الثاني: المسار التاريخي للنزاع في مالي	123
المطلب الأول: تمرد الطوارق الأول (1963-1964)	124
المطلب الثاني: تمرد الطوارق الثاني (1990-1994)	129
المطلب الثالث: تمرد الطوارق الثالث (2006-2009)	134
المطلب الرابع: تمرد الطوارق الرابع (2012-2015)	135
المبحث الثالث: الفواعل المباشرة في النزاع والفواعل المساهمة في تسوية النزاع	140
المطلب الأول: الفواعل المباشرة في النزاع المالي	140
المطلب الثاني: الفواعل المساهمة في تسوية النزاع المالي	155
المبحث الرابع: تداعيات النزاع في مالي على الأمن الإقليمي لدول جوار مالي	159
المطلب الأول: التداعيات الأمنية والعسكرية على أمن دول جوار مالي	159
المطلب الثاني: التداعيات السياسية على أمن دول جوار مالي	169
المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على أمن دول جوار مالي	171
خـلاصة الفصل	177
الفصل الثالث: الجهود الدبلوماسية الجزائرية لحل النزاع في مالي	
المبحث الأول: دوافع الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي	180
المطلب الأول: الدوافع الجيوسياسية للوساطة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي	180

المطلب الثاني: الدوافع الجيو– أمنية للوساطة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي	184
المطلب الثالث: الدوافع الجيواقتصادية للوساطة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي	190
المطلب الرابع: الدوافع الهوياتية والسوسيو– الثقافية للوساطة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي	194
المبحث الثاني: مسار الوساطة الجزائرية لإنهاء النزاع في مالي	197
المطلب الأول: الجهود الجزائرية لتوقيع اتفاقية تمنراست 1991	198
المطلب الثاني: اتفاق الجزائر 2006	205
المطلب الثالث: تقييم الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي من خلال اتفاقيتي (1991–2006)	220
المبحث الثالث: اتفاق السلم والمصالحة في مالي (مسار الجزائر) 2015	222
المطلب الأول: ظروف التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة	223
المطلب الثاني: جولات المفاوضات بين أطراف النزاع في مالي	229
المطلب الثالث: الفواعل المعنية باتفاق السلم والمصالحة (اتفاق الجزائر) 2015	237
المطلب الرابع: بنود اتفاق السلم و المصالحة	246
المبحث الرابع: البعد الاقتصادي للمقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي	254
المطلب الأول: المساعدات الاقتصادية نحو مالي	254
المطلب الثاني: الاستثمارات الجزائرية في مالي	262
المبحث الخامس: الدبلوماسية الدينية كمقاربة لحل النزاع في مالي	270
المطلب الأول: الطرق الصوفية الجزائرية في مالي	271
المطلب الثاني: دور الزوايا والطرق الصوفية الجزائرية في حل النزاع في مالي	276
خـلاصة الفصل	280
الفصل الرابع: آفاق المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي	
المبحث الأول: التحديات الداخلية التي تعترض انقاض المقاربة الجزائرية في مالي	283
المطلب الأول: التحديات السياسية التي تعترض انقاض المقاربة الجزائرية في مالي	283
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية التي تعترض انقاض المقاربة الجزائرية في مالي	288
المطلب الثالث: التحديات الأمنية التي تعترض انقاض المقاربة الجزائرية في مالي	297
المبحث الثاني: التحديات الخارجية التي تعترض انقاض المقاربة الجزائرية في مالي	308

قـائمة المحتويات

المطلب الأول: تأثير التواجد الفرنسي على انقاض المقاربة الجزائرية في مالي	308
المطلب الثاني: تأثير التواجد الروسي في مالي(قوات فاغنر) على انقاض المقاربة الجزائرية في مالي	313
المطلب الثالث: تأثير التواجد الصيني على انقاض المقاربة الجزائرية في مالي	319
المبحث الثالث: مستقبل المقاربة الجزائرية بعد انسحاب النظام في مالي من اتفاق الجزائر	325
المطلب الأول: مؤشرات فشل اتفاق السلم المصالحة في مالي	325
المطلب الثاني: دوافع انسحاب مالي من اتفاق الجزائر مع تجدد المواجهات المسلحة	331
المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية المالية في ظل التوتر الحاصل بينهما	337
خـلاصة الفصل	342
الخـاتمة	343
قـائمة المراجع	348
قائمة الجداول	376
قائمة الخرائط	378
قائمة الرسومات البيانية	380
قائمة الصور	383
قائمة المحتويات	385
مستخلص	391

مستخلص:

يُعتبر النزاع الداخلي في مالي من أعقد النزاعات التي شهدتها القارة الإفريقية منذ ستينيات القرن الماضي، ونتيجة للتداعيات التي خلفاها على المستوى الإقليمي والدولي، سعت بعض الدول وعلى رأسها الجزائر للتوسط من أجل حل النزاع وفق مقاربة شاملة متعددة الأبعاد. وتهدف هذه الدراسة الموسومة: "**بالمقاربة الجزائرية لحل النزاعات بالقارة الإفريقية– دراسة حالة النزاع في مالي 2014–2025**"، إلى تسليط الضوء على الأسباب الحقيقية للنزاع في مالي والدوافع التي جعلت صانع القرار الجزائري في أخذ زمام المبادرة لتسوية نزاع في مالي وفق مقاربة شاملة تقوم على ثلاثة الأمن، الاستقرار والتنمية.

وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي للمشكلة البحثية والتي كانت حول مدى فعالية المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي. فقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة النزاع في مالي كما استخدمت بعض أدوات التحليل المساعدة كالتحليل المقارن والتحليل الإحصائي. بينما فيما يخص البيانات التي تحصلت عليها الدراسة، فهي كانت متنوعة بين: كتب، مقالات محكمة، تقارير ومواقع إلكترونية..).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها تأكيد صحة الفرضية التي ترى بأن التحولات التي تحدث سواء في البيئة الإقليمية أو الدولية تؤثر بشكل ملحوظ على الدول التي تعاني من الهشاشة الأمنية والاقتصادية كما ثبتت الدراسة فرضية التي تمت صياغتها حول فعالية الوساطة التي قامت بها الجزائر لحل النزاع في مالي مرتبطة بمكانتها الجيوسياسية على المستوى الإقليمي، وكذا مدى وعي صانع القرار الجزائري بحجم الإمكانيات التي يتمتع؛ كما استنتجت الدراسة بأن المصالح الضيقة لطرفي النزاع وغياب الإرادة السياسية الحقيقية للسلطة المركزية أثرت على نجاح المقاربة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المقاربة الجزائرية– إفريقيا– النزاع الداخلي – مالي – اتفاق السلم والمصالحة.

ABSTRACT :

The internal conflict in Mali is considered one of the most complex conflicts that the African continent has witnessed since the 1960s. Due to its repercussions at both the regional and international levels, several countries, led by Algeria, have sought to mediate in order to resolve the conflict through a comprehensive, multi-dimensional approach. This study, titled ***"The Algerian Approach to Conflict Resolution in Africa – A Case Study of the Malian Conflict from 2014 to 2025,"*** *aims to shed light on the root causes of the conflict in Mali, and the motivations that led Algerian decision-makers to take, the initiative in resolving the conflict through a comprehensive approach based on three pillars: security, stability, and development.*

The study attempts to answer the main research question concerning the effectiveness of the Algerian approach to resolving the conflict in Mali. It relies on a case study methodology and utilizes several analytical tools, such as comparative analysis and statistical analysis. As for the data used in the study, they were diverse and included books, peer-reviewed articles, reports, and online sources.

The study reached a set of conclusions, most notably confirming the hypothesis that transformations occurring at both the regional and international levels significantly impact countries suffering from security and economic fragility. It also confirmed the hypothesis that the effectiveness of Algeria's mediation efforts in Mali is linked to its geopolitical position in the region, as well as the awareness of Algerian decision-makers of the resources and capabilities at their disposal. However, the study also concluded that the narrow interests of the conflicting parties and the lack of genuine political will from the central government affected the success of the Algerian approach.

Keywords**: **Algerian approach – Africa – internal conflict – Mali – Peace and Reconciliation Agreement.